المدخل في علم السياسة

دكتور بطرس بطرس غالي
دكتور محمود خيري عيسى

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية

المدخل فى علم السياسة

دكتور
بطرس بطرس غالى

دكتور
محمود خيرى عيسى

الطبعة العاشرة
١٩٩٨

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

رقم الإيداع : ٩٨/١٤٣٣٤

الترقيم الدولى : 977-05-1650-3

مقدمة

هذا الكتاب ثمرة تعاون وثيق بين مؤلفيه . اما احدهما فمتخصص فى العلاقات والتنظيمات الدوليـــه ، واما الآخـــر فمتخصص فى تطـــور الفكـــر السياسى والاقتصادى ، فجمع هذا الكتاب بين دفتيه هذين اللونين من الوان المعرفة .

ويرمى هـــذا الكتاب الى تحقيق ثلاثة اهداف :

أولها : أن يكون عونا لطلبة السنة الاولى من كلية الاقتصـــاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة فى مادة « مبادىء علم السياسة » وللطلبة الذين يدرسون هذه المـــادة عموما بغيرها من الكليات والمعاهد العليا . وفى هـــذا الكتاب سنعرض بايجاز وتبسيط لاصول مبادىء السياسة متجنبين العبـــارات الفضفاضة ، والمراجع الكثيرة التى يعز وجودها فى مكتباتنا ، او يتعـــذر على الطلبة استيعابها ان وجدوها . وحين يتقدم الطالب فى كليـــة العلوم السياسية فى الدراسة يتخـــذ سبيلين : اما الالتحـــاق بقسم العلوم السيـــاسية فيعود الى دراسة هذه العلوم مع غيرها من العلوم التى ترتبط بها او تتفـــرع عنها دراسة متعمقة ، واما الالتحاق بقسم الاقتصـــاد او قســـم الاحصـــاء فتكون دراسته لمبادىء علم السياسة ذخرا لـــه من الثقافة السياسية تعينه على الالمـــام بالاسس العلمية للسياسة الداخليـــة والخارجيـــة ، ومجريـــات هذه السياسة فيتيسر لـــه فهمها فهما يساعده على استيعاب الدراسات التى سيتخصص فيهـــا .

ثانيها : أن يكون هذا الكتاب مرجعا علميا لمن تعرض لـــه مسالة سياسية داخلية كانت ام خارجية ، ويريد أن يفهم وجه الحقيقة والصحة فيها .

ثالثها : أن يتبين للراى العام ان السياسة لا تكون ارتجالا ، ولا تكـــون وليدة عاطفة ، ولكنها علم له قواعده واصوله ، لا يختلف عن غيره من العلوم ذات الاسس الثابتة ، ولكنه لمـــا كان حديث الظهور فان دراساته لا تـــزال بحاجة الى مزيد من البحث والتعميق .

ويتناول هذا الكتاب اربعة فروع من العلوم السياسية هى الفكر السياسى ، والنظرية السياسية ، ونظم الحـــكم ، والعلاقات الدولية ، وذلك استرشـــادا بالتقسيم التقليدى الذى انتهى اليه بعض علماء السياسة عام ١٩٤٨ تحـــت اشراف اليونسكو ، ومؤداه ان اهم الموضوعات التى يضمها علم السياسة هى :

اولا : النظرية السياسية ، وتشمل : النظرية السياسية ، والفكر السياسى .

ثانيا : النظم السياسية ، وتشمل : الدستور ، والحكومة المركزيـــة ،

والحكومات الاقليمية والمحلية والادارة العامة ؛ والوظائف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة ، والنظم السياسية المقارنة .

ثالثا : الاحزاب والجماعات والرأى العام ، وتشمل : الاحزاب السياسية والجماعات والهيئات ، ودور الفرد فى الحكومة والادارة ، والرأى العام .

رابعا : الملاقات الدولية ، وتشمل السياسة الدولية ، والتنظيم الدولى ، والقانون الدولى .

هذا وقد صدرت الطبعة الاولى من هذا المؤلف سنة ١٩٥٩ تحت اسم « المدخل فى علم السياسة » ، ثم صدرت الطبعة الثانية سنة ١٩٦٢ تحت اسم « مبادىء العلوم السياسية » ، والطبعتان الثالثة سنة ١٩٦٦ والرابعة سنة ١٩٧٤ تحت الاسم نفسه الذى ورد فى الطبعة الاولى ، والطبعة الخامسة فى ١٩٧٦ وهاهى الطبعة السادسة تصدر بنفس الاسم بعد ادخال بعض الاضافات والتعديلات التى رأيناها ضرورية .

والمؤلفان يسجلان الشكر للاستاذ احمد يوسف احمد المدرس المساعد بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة على ما قدمه من معونة مخلصة فى اصدار الطبعة الخامسة لهذا الكتاب ، اذ تولى اعداد بعض الدراسات التى احتاجت اليها هذه الطبعة ، كما ساهم فى اعداد بعض المباحث .

وكتابنا هذا اذا قدر له أن يحقق الاهداف التى توخيناها من وضعه ، فكان عونا للطالب ، ومرجعا للباحث ، ومرشدا للمواطن ، فاننا حينئذ نكون قد بلغنا الغرض الذى استهدفناه ، وكوفئنا على الجهد الذى بذلناه ، وما التوفيق الا من عند الله يؤتيه من يشاء .

فصل تمهیدی

التعریف بعلم السیاسة

المبحث الاول

التعريف بموضوع علم السياسة

١ — تعريف علم السياسة :

لعل اقدم الاتجاهات واكثرها تقليدية فى تعريف علم السياسة هو ذلك الذى يركز على دراسة الدولة والوحدات المتفرعة منها ، وهكذا فان علم السياسة فى عرف هذا الاتجاه هو « علم الدولة » او هو « ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذى يتناول نظرية وتنظيم وحكومة وممارسة الدولة » واحيانا يصر أنصار هذا الاتجاه على ان تكون المؤسسات موضوع التحليل شرعية او مؤسسة بطريقة شرعية .

ويرتبط بهذا الاتجاه ، الاتجاه الذى يعبر عنه ماكس فيبر الذى يرى اضفاء الصفة السياسية على تنظيم ما او رابطة ما ، طالما يتم تنفيذ نظامها على نحو مستمر فى اقليم معين بتطبيق او التهديد بتطبيق قوة مادية من الجهاز الادارى ، وواضح أن المؤسسات المختلفة ما زالت هى الوحدات الاساسية للتحليل ، لكن العنصر الجغرافى يتدخل فى تحديد نطاق علم السياسة .

وترتبط وجهات النظر السابقة بالسنوات الاولى للقرن العشرين ، وقد سيطرت على الدراسات السياسية فى العقود الاولى من هذا القرن ، الا ان هذا لم يمنع من ظهور اتجاهات جديدة ربما كان أهمها الاتجاه القائل بأن علم السياسية هو علم السلطة ، وهنا تنتقل بؤرة الاهتمام من المؤسسات فى حد ذاتها الى السلطة حيثما توجد ، وعلى هذا لا تكون وحدة التحليل بالضرورة هى المؤسسة فى اى من مستويات التنظيم الرسمى ، اذ تحلل علاقات السلطة الموجودة فى انواع شتى من المواقف ، وبذلك تكون بؤرة اهتمام عالم السياسة هى الصراع للحصول على السلطة او الاحتفاظ بها او لممارستها على الآخرين او لمقاومة هذه الممارسة .

وواضح مما سبق انه يمكن التمييز بين وجهة نظر تميل الى الاخذ بتعريف ضيق لعلم السياسة فتركزه فى دراسة الانماط المتنوعة للمؤسسات التى تتصف أساسا ودائما بانها مؤسسات سياسية (كالدولة وما يتفرع عنها من مؤسسات) ، ووجهة نظر تأخذ بتعريف واسع لعلم السياسة تركز على الوظائف السياسية ، وتعالج السياسة كنشاط ، ويميل انصار وجهة النظر

هـــذه الى الاهتمام بمعظم جوانب النظم الاجتماعيـــة ، ويجدون الظواهـــر السياسية فى كل مكان تقريبا : فى الاسرة ، فى النقابـــة ، فى دور العبـــادة .. وهكذا (١) .

والواقع ان الفارق الجوهرى بين الرايين مصدره موقف العلماء من الدولة ، فاصحاب الاتجاه الاول يرون ان هناك فارقا جذريا بين طبيعة الدولة وطبيعة المجموعات البشرية الاخرى كالنقابة والقبيلة مثلا ، فالدولة وحـــدها تتمتـــع بالسيادة اى السلطة المطلقة ، اما المجموعات الاخرى فسلطتها ناقصـــة او مستمدة من سلطة الدولة ، واصحاب الاتجاه الثانى يرون انه لا فـــرق بين الدولة من حيث كونها مجموعة بشرية وبين ايـــة مجموعة اخرى كالنقابـــة او القبيلة ، وبالتالى تكون مظاهر السلطة فى هذه المجموعات كلهـــا واحـــدة ، وتستحق ان تدرس ، وكل الفرق فى رايهم المجموعة البشريـــة التى يطـــلق عليها اسم دولة وبين كل مجموعة من المجموعات الاخرى ينحصر فى الكم لا فى الكيف ، اما طبيعة هذه المجموعات فواحدة .

وبين هذين الرايين راى وسط يقول ان علم السياسة هو علم السلطة فى المجموعات المركبة ، اى المجموعات البشرية التى تتضـــمن فى ذاتها عـــدة مجموعات ، بعضـها متداخل فى بعض ، كالحزب الســـياسى والدولة والمنظمـــة الدوليـــة ، امـــا دراسة السلطة فى المجموعات البسيطة كالاسرة والقبيـــلة فلا تدخل فى علم السياسة ، ولكنهـــا اقرب الى علم الاجتماع وقد يؤخذ على هذا الراى الانتقادان التاليان :

(ا) انه من العسير ان نميز بين المجموعات المركبـــة والمجموعات البسيطة لمـــا بينهما من تداخل مستمر ، كما ان بعض المجموعات البسيطة قد تتحول الى مركبة ، وبعض المجموعات المركبة قد تتحول الى بسيطة .

(ب) كثير من المجموعات البسيطة تدخل علم السياســـة رغم وصفهـــا بانها بسيطة ، فمجلس الامن التابع للامم المتحدة مجموعة بسيطة عدد اعضائها خمسة عشر عضوا ، ومجلس الوزراء فى اى دولة هو مجموعة بسيطة ايضا ، ورغم ذلك فان علم السياسة لا يمكن ان يتجاهلهما .

ونحن وان كنا ناخذ بالراى الثانى الذى يقـول ان علم السياســـة هو علم السلطة فى مختلف الجماعات البشرية ، الا اننا سنتقيد فى هذا الكتاب بالرايين الآخرين بحيث نركز دراستنا على الدولة باعتبارهـــا اهم صورة من صـــور

(١) Young, Oran R., Systems of Political Science, PRENTICE HALL, INC., Englewood Cliffs, New Jersy. 1968, pp. 1 - 4.

المجموعات البشرية ، ونتجنب دراسة المجموعات البشرية البسيطة كالاسرة والقبيلة ، اذ ان اختصاص دراستها اقرب الى علم الاجتماع منه الى علم السياسة (٢).

٢ — الصلة بين العلوم السياسية والعلوم الاخرى:

من المفيد دائما للفهم السليم لاى علم أن تحدد علاقاته بالعلوم الاخرى ؛ ولا شك ان علم السياسة يرتبط ارتباطا وثيقا بكل العلوم الاجتماعية الاخرى ، فهذه العلوم وان تعددت الا ان اطارا واحدا يجمعها وهو دراسة الانسان فى المجتمع ، وان يكن من جوانب مختلفة ، بل اننا نجد ان حداثة العلوم السياسية قد زادت فى بعض الاحيان من هذا الارتباط الى حد التبعية ، فنجد انها فى بعض الجامعات تتبع الاقتصاد ، وفى بعضها يسيطر عليها القانون ، وفى البعض الآخر تندرج فى شعبة علم الاجتماع ، غير أن علاقة العلوم السياسية بالعلوم الاخرى لا تقتصر على العلوم الاجتماعية ، الامر الذى سيتضح من التحليل التالى :

العلوم السياسية وعلم الاجتماع : يرى بعض العلماء أن علم السياسة فرع من فروع علم الاجتماع الذى يدرس التجمعات البشرية محاولا الكشف عن القوانين التى تخضع لها ، وعلم السياسة يحاول هو ايضا معرفة هذه القوانين ، ولكن فى ميدان خاص هو الميدان السياسى ، فعلاقة الانسان باسرته ، او بزملائه فى العمل ، او بجيرانه تدخل فى نطاق علم الاجتماع ، اما علاقته بالدولة او بتنظيم سياسى فانه اختصاص علم السياسة ، ويبدو

---

(٢) من المفيد للطالب ان يلم ببعض التعريفات التى تمثل الاتجاهات سالفة الذكر . ونبدا استعراضنا لهذه التعريفات بتعريف رايموند جيتيل الامريكى الذى يقول : يمكن تعريف علوم السياسة بانها علوم الدولة . فهى تبحث التنظيمات البشرية التى تكون وحدات سياسية ، وتنظيم حكوماتها ، وفعاليات هذه الحكومات التى لها صلة بتشريع القوانين وتنفيذها ، وفى علاقاتها بالدول الاخرى . اما ريمون آرون الفرنسى فيرى ان علم السياسة هو دراسة كل ما يتصل بحكومة الجماعات ، اى العلاقات القائمة بين الحاكمين والمحكومين ، وبعبارة اخرى كل ما يتصل بتدرج السلطة داخل الجماعات . ويرى المؤلفان الشيوعيان شاف وارلنج الاستاذان بجامعة وارسو ان علم السياسة هو دراسة مذهب الدولة ومذهب القانون ، وانه جزء من النظرية العامة لتطور الجماعات ، وعلم السياسة يدرس هذا التطور من زاوية خاصة هى العلاقات القائمة بين الطبقات ، فالدولة وسيلة لتسلط طبقة على سائر الطبقات ، والقانون تعبير عن ارادة الطبقة الحاكمة . ويرى الكاتب الهندى ابادوراى ان السياسة هى دراسة تنظيم الجماعة ، وان الجماعة يجب ان تفهم بمعناها الواسع الذى يشمل الاسرة والقبيلة والنقابة المهالية او المهنية ، وهو يرى ان الجماعة كبرت او صغرت لا بد لها من سلطة كى تنتظم ، فالسياسة اذن هى ممارسة السلطة .

من ذلك ان تطبق علم السياسة اضيق كثيرا من نطاق علم الاجتماع (٣) .

العلوم السياسية وعلم الانثروبولوجيا : من العلوم ذات الصلة بعلم الاجتماع علم الانثروبولوجيا ، وهو علم الاجناس البشرية وتطورها وعلاقتها بالبيئة الخاصة بها ، وقد ساعدت هذه الدراسات ــ لا سيما حين تناولت الجماعات البدائية ــ على فهم كثير من القواعد السياسية ، وعلى وضع بعض النظريات ، وعلى سبيل المثال فلقد ساعدت الدراسات الانثربولوجية على معرفة اصل الدولة ، وتطور المؤسسات السياسية المختلفة (٤) .

العلوم السياسية وعلم الاقتصاد : علاقة العلوم السياسية بالاقتصاد علاقة وثيقة حتى أن علم الاقتصاد كان يسمى « الاقتصاد السياسى » للدلالة على امتزاجه بالسياسة ، ولكن مع اتساع نطاق كل من علم السياسة وعلم الاقتصاد اصبح كل منهما علما قائما بذاته رغم ما بينهما من صلة وتقارب كبيرين ، حتى أن كثيرا من البلاد تقرر تدريسهما فى كلية واحدة ، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة مثل لهذا ، واذا كانت العلاقة قد ضعفت بين السياسة والاقتصاد لاتساع نطاقهما فان تدخل الدولة فى الامور الاقتصادية يقويها ، والنظرية الاشتراكية خير دليل على قيام هذه الصلة بين العلمين .

العلوم السياسية وعلم التاريخ : التاريخ هو العلم الذى يعنى بتسجيل احداث البشر ، ويستقصى مسبباتها ، ويعدل نتائجها ، وهو ذو صلة وثيقة بعلم السياسة ، لان الحوادث التاريخية تعتبر مادة اولية لابد منها للباحث السياسى ، فبعض الحوادث التاريخية كانت مصدرا لاستحداث بعض النظريات السياسية ، كذلك فان التحليل السياسى قد يصعب على الباحث لنقص المعلومات المتاحة له ، او لانه طرف فيها فهو متاثر بها ، لذلك فانه يجد فى الماضى حقلا له يستغله فى تحقيقاته ودراساته . وبرغم اهمية التاريخ هذه فان التطور السريع للمجتمع البشرى افقده بعض ما به من اهمية ، فكثيرا ما يعز على الباحث السياسى أن يجد فى الماضى نظير للحاضر يحسن القياس عليه . ومن ناحية اخرى فان بعض النظريات السياسية ساعدت على وقوع بعض الحوادث التاريخية (٥) .

---

(٣) يعبر جيتيل عن ذلك بقوله : « تفترض العلوم السياسية أن الانسان حيوان سياسى ، بينما يحاول علم الاجتماع ان يفسر كيف اصبح الانسان كذلك ، ولماذا ؟ » انظر : ريموند جيتيل ، العلوم السياسية (جزآن) ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٦٠ .

(٤) انظر : Kapur. A. C., Principles of Political Science- Premier Publishing Co., New Delhi. 1965, pp. 20 - 1.

(٥) لا شك ان آراء مونتسكيو وفولتير وغيرهما قد ساعدت فى التمهيد لقيام الثورة الفرنسية ، كما أن آراء ماركس وانجلز ولينين هى التى قامت عليها الثورة السوفيتية سنة ١٩١٧ ، وآراء وكتابات ماوتسى تونج ادت دورا كبيرا فى الثورة الصينية .

العلوم السياسية وعلم النفس : لم تزدهر العلاقة بين علم النفس وعلم السياسة (٦) الا منذ عهد قريب ، لا سيما بعد ان اصبحت نظم الحكم (ديمقراطية كانت او شمولية) ترتكز اكثر ما ترتكز على الراى العام ، سواء للتعرف عليه والاستجابة له ، او لتوجيهه وفقا لمشيئة الحاكم . وتبدو العلاقة بين هذين العلمين بوجه خاص فى دراسات القيادة السياسية ونفسية المجموعات وكذلك دراسات الراى العام ، وتعتبر الولايات المتحدة اكثر الدول تقدما فى استخدام التحليل النفسى فى الدراسة السياسية .

العلوم السياسية وعلم القانون : القانون هو مجموعة القواعد التى تنظم الروابط الاجتماعية ، التى يجبر الناس على اتباعها ، وكانت المدرسة الفرنسية تربط بين القانون والسياسة ، بل كانت الى عهد قريب تجعل من دراسة القانون الدستورى (القانون الذى يحدد نظام الحكم فى الدولة) ركنا اساسيا لعلم السياسة . اما المدرسة الماركسية والمدرسة الامريكية الحديثة فكل منهما يعمل على الفصل التام بين علم القانون وعلم السياسة رغم العلاقة القوية بين القانون الدستورى وعلم السياسة من ناحية ، ومن ناحية اخرى رغم ان القانون الدولى يعتبر جزءا لا يتجزا من العلاقات الدولية ، وهذه تعتبر بدورها جزءا لا يتجزا من علم السياسة (٧) .

العلوم السياسية وعلم الاحياء : يعتبر هربرت سبنسر اوضح من دافعوا عن المفهوم البيولوجى للدولة ــ اى النظرة الى الدولة ككائن حى ــ وهو المفهوم الذى يؤدى الى الاستفادة بعلم الاحياء فى الدراسة السياسية ، وذلك بالرغم من ان الفكرة ترجع بجذورها الى افلاطون . والفكرة باختصار ان الدولة كائن حى فى كل اساسياتها ، فهى نتاج للتطور ، وهى خاضعة لقوانين الميلاد والنمو والاضمحلال ، وكما هو الحال فى اى كائن عضوى نجد فى الدولة ترابطا واعتمادا متبادلا بين اجزائها . وبصرف النظر عن الانتقادات الموجهة الى هذه الفكرة فهناك قاسم مشترك بين علم السياسة وعلم الاحياء وهو الانسان ، الاول يدرسه باعتباره حيوانا سياسيا ، والثانى يدرسه من الناحية العضوية .

العلوم السياسية وعلم الجغرافيا : دراسة الجغرافيا ، سواء كانت بشرية ام اقتصادية ام سياسية ، ضرورية للعلوم السياسية ، لان الموقع

---

(٦) يقول جيمس برايس فى دراسته الديمقراطية الحديثة ان السياسة تستمد جذورها من علم النفس الذى يشمل دراسة عادات الانسان وافكاره واتجاهاته . انظر كتاب ريموند جيتيل سالف الذكر ص ٣١ .

(٧) الفارق الحقيقى بين علم السياسة وعلم القانون هو ان القانون لا يوضع الا جانب من جوانب السلطة ، اما الجوانب الاخرى غير القانونية فلا تدخل فى نطاق دراسته ، ولكنها تدخل فى نطاق علم السياسة الذى يعتبر بذلك اوسع نطاقا من علم القانون .

الجغرافى للدولة ومناخها ومواردها الطبيعية متغيرات تؤثر فى شكل الدولة ؛ وفى النظام السياسى القائم بها ، وفى الطابع القومى لشعبها ، وفى قوة الدولة وعلاقاتها بغيرها من الدول . وليس ادل على الصلة بين العلمين من ظهور علم الجيوبوليتكس الذى يتناول تاثير المتغير الجغرافى بالذات فيما يتعلق بالسياسة الدولية .

العلوم السياسية وعلم الاحصاء : اسهم التقدم فى علم الاحصاء من جانب والاتجاه الحديث نحو القياس الكمى فى الدراسات الاجتماعية عموما ، ثم اخذ العلوم السياسية بهذا الاتجاه من جانب آخر الى ايجاد العلاقة بين علم السياسة وعلم الاحصاء ، وتختلف درجة الاستعانة بالاحصاء فى التحليل السياسى من موضوع لآخر فى داخل العلوم السياسية .

المبحث الثانى

القوانين السياسية

القانون علميا معناه وجود علاقة ثابتة مستمرة بين ظاهرتين أو اكثر ، مع توافر شروط خاصة وبقاء الظواهر الاخرى كما هى ، والقوانين العلمية عديدة وواضحة فى العلوم الطبيعية والكيميائية ، الا ان الامر ليس كذلك فى قوانين العلوم الاجتماعية ، اذ انه اقل وضوحا ، وبالنسبة للعلوم السياسية بصفة خاصة فان الامر لم يستقر على وجود قوانين ثابتة ، وهناك عموما رايان :

الاول يقول بوجود قوانين سياسية ، فمثلا اذا تعددت الاحزاب السياسية يصعب الاستقرار السياسى ، والسلطة التى لا توضع لها حدود يساء استعمالها ، وهكذا .

والثانى لا يعترف بوجود قوانين سياسية استنادا الى ان الظواهر السياسية تتوقف قبل كل شىء على ارادات البشر ، ولما كانت هذه تتصف بالحرية فان وضع حدود لها يصعب لان التصرفات الفردية الخاصة تتبع دوافع مختلفة لا يضبطها قانون ، وحتى لو امكن التسليم بوجود قوانين سياسية فانه لا يمكن ان تكون لها صفة الثبات والاستمرار التى تتميز بها القوانين الخاصة بالظواهر الطبيعية او الكيميائية ، وذلك لكثرة الاستثناء فى الحياة السياسية ، والتى ترجع فى الغالب الى تعدد ارادات الافراد . وبمناقشة الحجج التى استند اليها انصار هذا الراى يتضح ما يلى :

١ — لا يمكن نفى وجود القوانين السياسية بسبب ان الظواهر السياسية

قائمة على حرية الارادات الفردية ، فالمشاهد وجود تشابه كبير بين التصرفات السياسية الصادرة عن الناس فى مجتمع بعينه ، فاهل هذا المجتمع يتاثرون بعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية واحدة ، اما التصرفات الاستثنائية فهى لا تؤثر فى الاتجاه العام للمجتمع .

٢ — امـــا وجود الاستثناءات المتعددة فى القوانين السياسية فمرجعـــه ثلاثة اسباب :

(أ) ان الشروط اللازمة لتطبيق القوانين غير متوفرة ، فاذا لم يتجمد المـــاء عند وصول درجة الحرارة الى الصفر لا يعنى ذلك أن القانون غير صحيح ، بل يعنى ان الشروط المطلوبة لتحقيقه لم تتوافر ، ومثل هذا يحدث كثيرا فى القوانين السياسية ، فقد تكون صحيحة لكن نتائجها لا تظهر لان شروط ظهور هذه النتائج لـــم تتوفر ، لذلك يحرص الباحث السياسى على استعمال عبـــارة « مع بقاء العوامل الاخرى كما هى » .

(ب) التخلف النسبى لمناهج وادوات البحث السياسى ، كما ان الحكومات تخفى البيانات المتعلقة بالاتجاهات السياسية اما لدواعى الامن واما لاسباب تتعلق بالدعايـــة .

(ج) كثيرا ما يؤدى تشابك الحياة السياسية الى ان يعطل قانون سياسى قانونا سياسيا آخـــر .

٣ — ثبت ان القوانين العلمية لا تتوفـــر لها صفة الثبـــات والاستمرار بطريقة مطلقة ، فلم يعد هنـــاك مبرر للقول بأن القوانين السياسية تنفـــرد بانتفاء صفة الثبات والاستمرار عنها .

٤ — اذا لم تتحقق الشروط المطلوب توافرها لينتج القانـــون السياسى اثره ، فانـــه على الاقل يدل على نتائج محتملة قد تنشأ عن الظواهر السياسية .

نستخلص ممـــا ســـبق وجـــود قوانين سياسية ، الا ان شروط انطباقها صعبة التحقيق ، غير ان ذلك لا يقلل من فائدة البحـــث عنهـــا لمعرفة الاتجاهات السياسية المستقبلة .

الكتاب الأول
فى
تطور الفكر السياسى

الفصـــل الاول

الفكر السياسى فى العصور القديمة

الفكر السياسى قديم قدم المجتمع البشرى ، فكل مجتمع لا بد له من قواعد تحكمه وتنظمه ويعيش فى ظلها . ومن اقدم الدول عهدا بالفـكر السـياسى : مصر والهند والصين واليونان والامبراطورية الرومانية . لذلك سنستعرض تاريخ تطور الفكر السياسى فى تلك المدنيات القديمة .

المبحث الاول

الفكر السياسى فى مصر الفرعونية

فى عصر ما قبل الاسرات اى من نحو ٤٠٠٠ سنة قبل الميلاد ، كانت مصر فى قبضة عدد من الحـكام المحليين لا يربط بينهم سوى نهر النيـل ؛ وكانت التجارة تحمل بواسطته ، ولم تطل مدة نظام تجزئة البـلاد ، بل حل محلهـا نظام سياسى اوسع لا يقـوم على القرابة كما هو الوضع فى انظمة القبـائل التى تعيش على الفطرة .

وموضوع اتساع الوحدة السياسـية والادارية المصرية مرتبط فى راى بعض الباحثين بمشروعات الرى فى وادى النيل ، فزيادة عدد السكان استلزم توسيع الاراضى الزراعية ، واقتضى ذلك القيام بمشروعات للرى لم يـكن من الممكن ان تقـوم الا فى ظـل حكومة تبسط نفوذها على مساحات كبـيرة من نهر النيـل .

اما التاريخ المصرى القديم فيقول ان الملك مينا هو الذى وحـد الارضـين « الوجه القبلى والوجه البحرى » وجعل منهما بلدا واحـدا . ومن هنا يرى اكثر البـاحثين ان تاريخ الفـكر السياسى فى مصر الفرعونية يبدأ حقـا بعصر الاسـرات .

١ ـ الدولة القديمة والملك الاله :

يقوم الفكر السياسى فى عصور الدولة القـديمة على مذهب « الملك الاله » وقد اعلن الملك انه الاله حورس اله المسـاحات الشاسعة ، اله السـماء مثل الصقر ، كما اعلن انه هو السيدتان (The two ladies) اذا اتحدت فيـه الشخصيتان اللتان كانتا تمثلان الوجه القبلى والوجـه البحرى ، وكان هـذا كافيا لان يباعد بينه وبين ان يعد ممثلا او منتسبا الى اى جزء من ارض مصـر

فكيف حاز هذا المذهب قبولا من المصريين ؟ يرى جـــون ولسن العالم الامريكى أن فكرة الملـــكية الالهية كانت فى وعى المصرى قبل بدء عصر الاسرات ، فهى فكرة أصـــيلة كانت موجودة كفـــكرة غير منتظمـــة ، ثم جاءت الأسرات الاولى فاستغلت هذه الفكرة فى تأييد حكمها الجديد(١) .

وفكرة الملكية الالهية مرتبطة بفكرة اخرى يتضمنها التعبير المصرى « ماعت » «MAAT» وهى تترجم بكلمة الحق ، أو العدل ، او الاستقامة ، او النظام ، وكان يوصف بها الحكم الصالح أو الادارة الصـــالحة كما كانت هذه العبـــارة رمزا للقوة السكونية للنظام والاستقرار ، وكان من الضرورى ان تثبت عندما يجلس على عرش مصر اى ملك اله . وفى الصور المرسومة على جـــدران المعابد نرى الملك وهو يقدم « ماعت » كل يوم للآلهة الآخرين كبرهان ملموس على انه قائم بوظيفته الالهية بالنيابة عنهم .

وقد ترتب على تركيز الدولة والسلطة فى شخص الملك عدة نتائج هامة :

١ ـــ لم تكن هناك قواعد قانونيـــة مكتوبة او مفصـــلة ، فلم تكن هناك حاجة اليها ما دامت كلها متمثلة فى شخص الاله الذى كان دائما على اســـتعداد ليصدر الأوامر اللازمة لمـــا يجب ان تكون عليه نظم الدولة ، وطرق التعـــامل فيها . وربما كان من اسباب عدم وجود القواعد القانونية الخوف من ان تقيـــد سلطة الملك الشخصية .

٢ ـــ كان القضاء يحكمون حسب العـــادات والتقـــاليد المحلية التى يرون انها توافق الارادة الملكية التى يمكن ان تتغير اذا اقتضت رغبته ذلك .

٣ ـــ كان الملك هو الواسطة الوحيدة بين الناس والآلهة ، بل انه وحده كان يســتطيع ان يفسر تطبيق الـــ « ماعت » على الارض .

وبايجاز كانت نظرية الحكم تقوم على ان الملك فى كل مكان ، وانه يفعل كل شىء . ولكن كان من المســـتحيل أن يستطيع الملك القيام عمليـــا بتـــأدية الوظائف الرسمية والقضائية فى كل انحاء البـــلاد ، كما كان من المســـتحيل ان يتمكن من تأدية الخدمة اليومية لكل اله فى كل معبد ، ولهذا كان من الضرورى أن ينيب عنه فى هذا بعض البشر العاديين ليعملوا باسمه ، ويحملون القـــابا تدل على مسئوليتهم امامه ، مثل « المشرف على املاك القصر » و « المشرف على جميع منشآت الملك » او « حامل ختم ملك الوجه البحرى » .

---

(١) وهذا الاساس الدينى الذى تقوم عليـــه سلطة الملك يختلف عن نظرية الحق الالهى التى سادت فى القرون الوسطى اذ تفصل بين شـــخص الملك الاله وتجعل الملك مسئولا امـــام الله اما فى مصر فالملك هو الاله .

وكان من مظاهر نظام الحكم فى مصر :

١ ـــ من الناحية السياسية ، ان الملك يحكم وزراءه ، وهم بدورهم يحكمون حكام الاقاليم الذين يحكمون عمد البلاد والقرى ، وهؤلاء يحكمون الفلاحين . وكان الملك ينيب بعض كبار الموظفين الملكيين ليؤدوا اعمالهم بعيدا عن المنك وعن العاصمة ، ويجعلون لتصرفاتهم الصبغة التنفيذية ببصمها بختم الملك . وهؤلاء المندوبون يتصرفون حسب ما يرونه صالحا للفرعون مقتنعين بانهم ينفذون اوامره ، وانهم خاضعون لرضائه الالهى .

٢ ـــ من الناحية الاجتماعية ، كان المجتمع المصرى منقسما الى طبقات ، فكان فرعون فوق النبلاء الذين يعتبرون سادة خدام الارض ، ولم يكن هذا النظام جامدا ، بل كان من اليسير على العامل الكفء ان يكافا بالممتلكات والوظائف والامتيازات ، فينتقل من طبقته الى طبقة أعلى منها ، والشىء الوحيد الذى لم يكن من السهل ان تنطبق عليه امكان الانتقال من طبقة الى اخرى هو موضوع تبوء الملك حيث ان الملك اله فى عقيدتهم ، ولكن وجود ابناء واقارب للملك جعل التفرقة بينه وبين الطبقات الاخرى ليس لها حدود واضحة ، وفى ظل ذلك تمكن النبلاء تدريجيا من الحصول على امتيازات كانت فى اصلها من حق الملك وحده .

٣ ـــ من الناحية الدينية ، كان فرعون كما اشرنا ، حلقة الاتصال الوحيدة بين البشر والآلهة ، يعاونه فى ذلك كهنة مركزهم فوق الشعب .

تلك كانت اهم خصائص نظام الحكم فى الدولة القديمة .

واذا كانت نظرية عقيدة الدولة قد حمت سلطة الملك حماية تامة ؛ واذا كان أمن مصر ورفاهيتها بسبب عزلتها الجغرافية قد زادت توطيد الحكم الموحد تحت سلطان الملك ، فلماذا انهارت الدولة القديمة ، وانهارت نظمها السياسية فى نهاية الاسرة السادسة ؟ يرجع ذلك الى عدة اسباب منها :

اسباب اقتصادية : وهى قيام كل ملك بتشييد هرم يحمل الدولة اعباء ثقيلة ، وكذا العبء الناتج من تخصيص هيئات دائمة للعناية بمقابر الملوك والملكات والنبلاء .

أسباب نفسانية : منها ازدياد روح الاعتماد على النفس ، والاستقلال بين النبلاء منذ احسوا بما يتمتعون به من قوة عندما اعانوا على توسيع الدولة المصرية . وترتب على ذلك تغيير نظام منح القاب الوظائف ، اذ اصبحت القاب شرف بعد أن كانت القابا حقيقية يمارس اصحابها اعمالهم . فكان حامل ختم

ملك الوجه البحرى شخصا واحدا ، فما ان جاءت الاسرة السادسة حتى كان فى الدولة عشرات يحملون هذا اللقب .

أسباب ادارية : منها التوسع فى الحكومة وما ترتب على ذلك من ازدياد عدد الوظائف ، ومنها ما تبذله من جهد فى سبيل اخضاع حكام الاقاليم المصرية البعيدة عن العاصمة .

أسباب خارجية : أهمها انقطاع الموارد المالية التى كانت تاتى من التجارة الاجنبية بسبب ما كان يدور خارج مصر من قتال وحروب(٢) .

٢ ــ الدولة الوسطى والراعى الصالح :

تميز المجتمع السياسى فى مصر ابان الدولة الوسطى بمظاهر منها :

١ ــ انحلال الاداة الحكومية المركزية ، وظهور نظام اللامركزية .

فكان الحكام المطيعون يتمتعون داخل مناطق حكمهم بسلطة مطلقة . وكان من نتائج تلك اللا مركزية ان حكام تلك الاقاليم صاروا يبنون مقابرهم فى دوائر حكمهم بعد ان كانوا شديدى الحرص على اقامتها حول مقبرة فرعون .

٢ ــ ظهور شخصية الفرد ، وتبع ذلك ظهور وعى اجتماعى يتطلب من المرء ان يراعى الـ « ماعت » مع رفقائه لا مع الآلهة فقط . ولم يتعارض ذلك الاتجاه الجديد مع المبدأ السياسى الذى كان مسيطرا على الدولة فى العصور القديمة ، وهو ان الحكم من نصيب الاله الملك ، فهم لم يتخلوا عن هذه العقيدة بل اضافوا اليها جديدا هو المساواة الاجتماعية ، والعدل الانسانى . وكان لهذا الاتجاه الجديد الذى يدعو الى نشر الروح الادارية المستقلة اثر فى فكرة الملك الاله التى حلت محلها فكرة الملك « رع » اليقظ الذى يحافظ على مصلحة الامة ، ويدعو الى تطبيق العدل الالهى على جميع الناس وبسبب ظهور الوعى الاجتماعى ظهرت فكرة « الراعى الصالح » بدلا من « الملك الاله » .

٣ ــ تلك الآراء التقدمية التى ظهرت فى مصر قبل ظهورها فى اليونان بأكثر من الف سنة ظلت مقصورة على المصريين الذين كانوا يعتقدون انهم وحدهم اصحاب الحق فى كلمة « الناس » ، واما ما عداهم من الاجانب فهم شبيهون بالحيوانات ، فليس لهم ان يتمتعوا بالحقوق الفردية التى يجب ان يتمتع بها المصرى ، ويلاحظ ان تلك الظواهر السياسية تنطوى على متناقضات ، فهى تجمع بين حرية الفرد ، واحترام سلطة الملك الاله ، وتربط بين اللا مركزية

---

(٢) يلاحظ ان جميع الاسباب التى ادت الى سقوط الدولة القديمة كانت اسبابا داخلية ، ما عدا موضوع التجارة الخارجية وتاثرها بما كان يجرى فى الدول الاجنبية المجاورة لمصر .

والاقطاع ، وسلطة فرعون . وفى ظل ذلك امكن تماسك المجتمع داخل الدولة . وقد تحطمت كل هذه الاوضاع حين غزا الهكسوس مصر ، اذ رأت نفسها لأول مرة فى التاريخ وقد هزمها اجنبى واحتلها ، وهؤلاء الاجانب فى رايهم انجاس ورجس .

وقد ترتب على ذلك الاحتلال نتائج هامة فى تطور الفكر السياسى المصرى ومن هذه النتائج :

١ ــ تحطم شعور المصريين بأمنهم وطمانينتهم من أن يهاجمهم احد . وكذا شعورهم بأن الآلهة تحميهم ، ذلك الشعور الذى وصل بهم الى التسامح والاستقرار الاجتماعى . فالفكر السياسى الذى كان محوره الشئون الداخلية اضطر أن يتجه نحو الشئون الخارجية مع شعور بالاحتراس والخوف ، وكانت الحملات العسكرية التى قامت بعد خروج الهكسوس كافية لايقاظ هذا الشعور وسببا فى استمرار النشاط الحربى .

٢ ــ ترتب على دخول الهكسوس فى مصر تزعزع الثقة فى الآلهة . فاذا كان البرابرة الذين لا يقدسون آلهة البلاد قد اهملوا رعاية آلهة البلاد اهمالا تاما فكيف يمكن أن تبقى الثقة فى هذه الآلهة ؟ لقد ترتب على ذلك أن مصر فقدت الثقة بنفسها ، وفقدت ايمانها بأن الآلهة قد خصت مصر بحياة طيبة تدوم ما دامت الحياة .

٣ ــ وكان من نتائج دخول الهكسوس فى مصر ايضا ، اضعاف الفكرة القائلة بالعدل الاجتماعى ، وحقوق الفرد ، ورعاية الفقير ، وحلت محلها فكرة الوحدة الوطنية للانتقام من الهكسوس واجلائهم عن البلاد .

٣ ــ الامبراطورية ولا مركزية الحكم :

كان العامل الرئيسى لتكوين الامبراطورية هو العمل على طرد الهكسوس الانجاس ، وتخليص البلاد منهم . وقد كان لتاسيس تلك الامبراطورية اثر فى الفكر السياسى فى مصر . ذلك انه :

اولا : لم يبق فى النفوس الشعور القديم بالامن والطمأنينة ، فكانت الحملات العسكرية التى تقع فى الممتلكات المصرية الآسيوية كافية للاستمرار فى زعزعة هذا الشعور .

ثانيا : كما ان اتساع الامبراطورية لم يعطل المبدا القائل بان الملك وحده هو الدولة ، بل اضاف الى ذلك عددا كبيرا من كبار الموظفين المسئولين . وكان من اكبرهم بعد الملك : كبير كهنة آمون بالكرنك ــ ووزير الوجه القبلى ــ

ووزير الوجه البحرى ـــ ونائب الملك فى اثيوبيا وكان يسمى « الابن الملكى لكوش » ، ويشرف على ثلاث وظائف رئيسية هى : (أ) حكم الامبراطورية الافريقية باسم فرعون (ب) الاشراف على مناجم الذهب فى بلاد النوبة (جـ) قيادة الجيش فى البلاد الافريقية . أما مسئولية توسيع الامبراطورية فى آسيا ، ورد الغزوات التى كانت تاتى عن طريق آسيا كغزوة الهكسوس . فكانت ملقاة على عاتق فرعون نفسه .

ثالثا : لما اتسعت الامبراطورية المصرية فى آسيا عين فرعون مندوبا ساميا له يحكم المنطقة كلها باسمه ، وعين مفتشين يقيمون فى المدن الهامة للاشراف على الامراء المحليين ، وجعل مدينة غزة بفلسطين مركزا رئيسيا للادارة .

رابعا : استفاد القائمون بالحكم من مدنيين ورجال كهنوت فوائد مادية ولكن تلك الفائدة كانت محصورة فى فئة معينة ، ومن هنا حدثت فجوة بين الطبقة الحاكمة التى استفادت ، والطبقة المحكومة . ولما زادت ثروة بعضهم اضطروا فى سبيل المحافظة على ثرواتهم المتزايدة الى استئجار موظفين يعاونونهم ، فنشات طبقة جديدة تقف بين الطبقة الحاكمة وبين افراد الشعب ، وانقطعت الصلة السهلة التى كانت بين الطبقات ، بل ان الطبقات قد تجمدت فلم يعد من الميسور ان يرتفع شخص من طبقة الى اعلى ، وتلاشت تلك القيمة العالية التى كانت للفرد العادى فى اوائل قيام الدولة الوسطى .

خامسا : احتاجت الحكومة التى كانت تتوسع فى شئونها الى اجانب تستخدمهم كجنود وخدم للمعابد ، فسرعان ما كون هؤلاء طبقة جديدة وصلت الى وظائف ذات شأن ، مثل رسل مكاتب الحكومة ، وامناء القصور ، وضباط الجيش . وترتب على ذلك انخفاض منزلة ابناء البلاد من الفلاحين ، وتدهور المستوى السياسى ، وتحولت الوحدة الوطنية الى تفرقة .

سادسا : كثر عدد المصريين الذين كانوا يقيمون بصفة دائمة فى الخارج ، او كانوا يسافرون الى الخارج فى مهام رسمية ، كما اقبل على مصر للاقامة فيها الوف من الاجانب ، ونتج عن ذلك تبادل فى الآلهة . فالاجانب القادمون الى مصر يقدسون آلهتها ، والمصريون فى الخارج يقدمون الاحترام اللازم لآلهة البلاد التى يذهبون اليها .. وحين يقوم مثل هذا التبادل فى دولة تقوم على الدين فانه يدل على الانحلال فى المبادىء السياسية التى كانت تقوم عليها الدولة المصرية .

سابعا : كان من آثار الاتصال بالشعوب المختلفة ان اصبح فى البلاط الملكى المصرى كثيرون من ابناء الشعوب المختلفة ، ففقدت نقاوة الدم الملكى

اهميتها ، واتيح للملوك من غير العنصر المصرى ان يحكموا البلاد . وهذا يدل على ان القوانين والتقاليد القديمة قد فقدت اهميتها ، واصبح من الميسور تجاهل الطقوس المقدسة ، وتجاهل ما كانت تحرص عليه مصر فى الماضى من ضرورة عزلتها وعزلة الملك .

وانهارت الامبراطورية على اثر ضعف الحكومة المركزية ، وعلى اثر فقدان الملك لهيبته الالهية . وعندما قويت سلطة طبقة الموظفين واخذت اقسام الحكومة المختلفة تتنازع فيما بينها ، اخذ الفساد والرشوة يسودان دوائر الحكومة ، وزاد الاهمال فى العمل . وكما قال العالم جون ولسن : كان ملوك الرعامسة آخر ملوك فى تلك السلسلة الطويلة من الفراعنة الذين كان يحق لهم ان يقولوا عن انفسهم انهم كانوا ملوكا آلهة .

تعقيب :

والخلاصة ان المجتمع المصرى الفرعونى كان فى بدايته مجتمعا زراعيا . منطويا على نفسه . منعزلا فى وادى النيل ، بعيدا عن المؤثرات الاجنبية . مجتمعا محافظا على التقاليد القديمة ، متجانسا فى طبقاته ، يسيطر فيه الدين على امور الدنيا ، وما لبث ان تطور حتى اصبح فى ظل الامبراطورية مجتمعا حربيا استعماريا توسعيا . مجتمعا غير متجانس ، ولكنه متشعب متأثر بالثقافات الاجنبية ، يجعل لامور الدنيا الغلبة على الامور الدينية .

ونرى من كل هذا ان الحضارة المصرية من اقدم الحضارات التى ساد فيها نظام شامل كامل للعلاقات القائمة بين الافراد فيما بينهم ، وفيما بينهم وبين الحكام . ولكننا لا نستطيع الالمام بأثر الفكر السياسى المصرى ما لم نربطه بالفكر السياسى اليونانى والرومانى ، ونحن منذ الان نستطيع أن نردد ما قاله المؤرخ الكبير توينبى مشيرا الى رمز الفكر المصرى : « ستظل هذه الاهرام وستبقى لتشهد قائلة اننى كنت هنا قبل ان يولد ابراهيم » . او نستطيع ان نردد ما قاله حافظ ابراهيم شاعر النيل :

وبناة الاهرام فى سالف الدهـ ـر كفونى الكلام عند التحدى

المبحث الثانى

الفكر السياسى الآسيوى

على الرغم من ان الفكر السياسى فى آسيا فى العصور القديمة قد يكون اقل جوانب الفكر السياسى القديم تاثيرا فى الفكر السياسى فى المنطقة التى نعيش فيها وتاثرا به الا ان دراسته تبقى ضرورية لتحقيق النظرة الشاملة الى

الفكر السياسى القديم وتوفير عوامل الدراسة المقارنة . ونتناول فى هذا البحث نموذجين يمثلان اهم ما عرفه الفكر السياسى الآسيوى القديم وهما : الفكر السياسى الهندى ، والفكر السياسى الصينى .

١ ــ الفكر السياسى الهندى(٣) :

عرفت الهند القديمة فكرا سياسيا غزيرا تناول مدى واسعا من الافكار المتعلقة بالظاهرة السياسية وتطورها وعلاقتها بغيرها من الظواهر ، وسوف تركز فى تناولنا لهذا الفكر على الافكار المتعلقة بتفسير نشاة السلطة السياسية وما يترتب عليها من نتائج وان كنا لن نقتصر على هذه الافكار .

نظرية السلطة السياسية : يمكن القول بأن النظرية الهندية القديمة لتفسير نشأة السلطة السياسية تقوم على فكرة العقد اى على وجود علاقة عقدية بين الحاكم ورعاياه ، ويتضح هذا من اجماع المفكرين الهنود القدماء على وجود حالة طبيعية ، اى حالة سابقة على نشاة السلطة السياسية ، وان اختلفوا فى وصفها ، فقد راى بعضهم انها حالة سلام ونظام ، وراى البعض الآخر انها حالة صراع دائم ، بل لقد ذهب فريق ثالث الى حد تكييف هذه الحالة بانها تنتمى الى عصر اسطورى تعيش فيه مخلوقات شبيهة بالآلهة او نصف مقدسة على خيرات الطبيعة وفى كل الاحوال فان الحالة الطبيعية سواء كانت طيبة ام شريرة تنتهى بوقوع الانسان فى الخطيئة ومن ثم تفضى الى مجموعة من الشرور لا يمكن الخلاص منها الا بظهور النظام الاجتماعى والسلطة السياسية ، وتتم هذه العملية عن طريق عقد حكومى ثنائى بين الشعب وحاكمه الاصلى يلتزم فيه الحاكم بوظيفة الحماية ــ اى حماية النظام الاجتماعى وحماية رعاياه ــ فى مقابل فرض الضرائب ، وهو الالتزام الذى يؤديه الافراد فى مقابل تمتعهم بالحماية(٤) .

وقد اضفت بعض نظريات الفكر السياسى الهندى القديم صفة مقدسة على الحاكم ، فالنظرية العقدية وحدها لدى هذه النظريات غير كافية لايضاح نشاة السلطة السياسية ، فقد منحت هذه السلطة صفات مقدسة مستمدة من الاله الاعظم .

Ghoshal, U. N. A., History of Indian Political Ideas the Ancient Period and the Period of Transition to the Middle Ages, Oxford University Press, 1959.

Wanlass, Lawrence C., Gettle's History of Political Thought, Georfe Allen and Uuwin Ltd., London, 1964, pp. 25 - 7.

(٤) قارن هذا بالنظريات الحديثة للنشاة العقدية للسلطة السياسية انظر : الفصل الثالث من هذا الكتاب وبالذات المبحثين الثانى والثالث .

ويؤدى هذا التصور ، كما يؤدى قيام السلطة السياسية بوظيفة الحماية للنظام الاجتماعى وللافراد الى ضرورة طاعة الافراد للملكية باعتبارها مؤسسة مقدسة توجد لرفاهيتهم ، كما انه بدونها لا يمكن أن يعمل النظام الاجتماعى ويستقر .

وبالرغم من هذا فقد كان الفكر السياسى الهندى القديم بعيدا كل البعد عن مذهب مسئولية الملك امام الله فقط ، وهو المذهب الذى يمكن ان يبرر أشد انواع التسلط من جانب الحاكم والخضوع من جانب المحكومين ، فالحاكم لدى بعض مصادر الفكر السياسى الهندى القديم خاضع لقانون النظام الاجتماعى والسياسى ، وهو ذلك القانون الذى يحكم حقوقه وواجباته فى مواجهة رعاياه ، ولذلك فهو يتمتع من ناحية بحق الطاعة من جانب المحكومين الا أن عليه فى الوقت نفسه واجب الوفاء بالتزاماته ، وعندما لا يفى الحاكم بالتزاماته تظهر افكار المقاومة .

وتتدرج افكار المقاومة هذه ضعفا وقوة من مجرد النصح بالخضوع السلبى الذى لا يتضمن اى قدر من التأييد الايجابى لارادة الحاكم الشرير . الى النصح بمقاومة سلبية من جانب الشعب للحاكم الشرير قد تأخذ شكل الفرار الى معسكر اعدائه ، وبمعنى آخر الخضوع لسلطة حاكم غيره ، الى أن تصل الى اكثرها تطرفا ، وهى تلك الافكار التى ترى ضرورة المقاومة النشطة من جانب المجتمع للحاكم الطاغية بغرض خلعه بل وقتله ان امكن ذلك . وقد راى بعض المفكرين السياسيين الهنود القدماء ان هذه العملية ممكنة : « فوحدة الراى التى تملكها الكثرة اقوى من الملك » ، « والحبل المجدول من خيوط كثيرة قوى بما فيه الكفاية لصيد الاسد » .

وهكذا يرى احد دارسى الفكر السياسى الهندى القديم ان النظرية السياسية الهندية القديمة لا تعترف بمبدأ « ان الحق المكتسب بالميلاد لا يمكن فقدانه » ، فالمبرر الوحيد لبقاء الحاكم فى منصبه هو قيامه بوظائفه ، فان لم يقم بهذه الوظائف اصبح لدى هؤلاء المفكرين « ثورا غير قادر على حمل الاثقال او بقرة غير حلوب أو زوجا عقيما » ، ومن ثم فان بقاءه فى منصبه لا يصبح امرا مبررا .

وعلى هذا فعلى الرغم مما يحويه الفكر السياسى الهندى القديم من صفة مقدسة للحاكم الا أنه لا يرتب على هذه الصفة المقدسة حقوقا مقدسة ، بل اننا نجد على العكس اعترافا من هذا الفكر بحق المقاومة بدرجات متفاوتة تأسيسا على عدم وفاء الحاكم بالتزاماته .

النظريات العضوية للمجتمع والدولة : اشتمل الفكر السياسى الهندى على افكار هامة تتضمن نظريات عضوية للمجتمع والدولة ، فالمجتمع لدى بعض النظريات الهندية القديمة بفضل التدبير الالهى هو وحدة ذات طبقات متميزة ، تفى كل منها بوظيفة محددة لها تسهم فى النهاية فى تحقيق الغرض الالهى المشترك المتمثل فى تحقيق الرفاهية العالمية ، وتشغل هذه وضعا غير متكافىء فى النظام الاجتماعى وفقا للمشيئة الالهية ، وتتفق مع هذه النظريات تلك الفكرة التى عرفها الفكر السياسى الهندى القديم ، والتى تتمثل فى أن الدولة وحدة ذات اعضاء متميزة يفى كل عضو منها بوظائفه متلاحما مع باقى الاعضاء .

وقد كان التمييز الطبقى فى بعض مصادر الفكر السياسى الهندى القديم متأصلا الى الحد الذى وضعت معه الافكار المتعلقة بالحقوق المدنية للافراد فى اطار هذا التمييز ، فعلى الرغم من الاعتراف للافراد بعدد من الحقوق المدنية لتمكينهم من الدفاع عن مصالحهم ولو بقوة السلاح ، وذلك الى حد الوعد فى بعض الاحيان بالفردوس لمن يقتل دفاعا عن النفس أو عن مصالحه عموما ، الا أن تطبيق هذه الحقوق يأتى بصفة اساسية فى اطار تمييز اساسى بين الطبقات الاجتماعية .

علاقة السياسة بالاخلاق والدين : تناول الفكر السياسى الهندى القديم علاقة السياسة بغيرها من الظواهر ، ونشير هنا الى موقفه من علاقة السياسة بالاخلاق من ناحية والدين من ناحية اخرى .

ونستطيع بالنسبة لعلاقة السياسة بالاخلاق أن نرصد تناقضات واضحة فى هذا الفكر : فهناك من ناحية اتجاه يعتبر أن أمن الدولة ورخاءها هو الهدف الاسمى ، ومن ثم فان التضحية بالاخلاق ممكنة لحساب تحقيق الاهداف السياسية ، وذلك بالرغم من تأييد انصار هذا الاتجاه لتطبيق المبادىء الاخلاقية فى ممارسة الملك للحكم عندما لا يتعارض ذلك مع تحقيق الاهداف السياسية ، وهكذا نجد فى الفكر السياسى الهندى القديم جذورا لمبدأ فصل السياسة عن الاخلاق(٥) . ومن ناحية أخرى هناك اتجاه عبرت عنه النظرية البوذية اساسا ينظر بأسى الى السياسة كعلم كئيب مناقض للاخلاق ، ويدافع بتأثير من المبادىء الاخلاقية الصارمة عن التطبيق غير المشروط للاخلاق على السياسة .

---

(٥) وهذا ما يجعل بعض الباحثين يرى فى هذا الجانب من جوانب الفكر السياسى الهندى القديم سماتا مكيافيللية نسبة الى نيقولا مكيافيللى المفكر السياسى الشهير الذى يعتبر أشهر من فصل السياسة عن الاخلاق ، انظر المبحث الاول من الفصل الثالث فى هذا الكتاب .

كذلك بحث الفكر السياسى الهندى القديم عـــلاقة السياسة بالدين ، وقد بدات السياسة فى الثقافة الهندية متصلة بالدين كعلم ثم انشقت عنه ، ووصل الامر ببعض مدارس الفكر السياسى الهندى القديم الى حد عدم اعتبار الديـــن فرعا من فروع المعرفة ، كذلك وجد اتجاه ثالث معتـــدل اعترف بالدين كفـــرع من فروع المعرفة الا انه اباح استخدامه كاداة سياسية ، اى انه بعبارة اخـــرى ضحى بالدين فى سبيل السياسة .

٢ ــ الفكر السياسى الصينى(٦) :

يتميز الفكر السياسى الصينى القديم بعدة سمات لعل اهمها الثلاثة الآتية :

(ا) العلمانية : فقد كان للحضارة الصينية من بداياتها التاريخية اتجاه اكثر علمانية من اية حضارة قديمة اخرى حيث بقى العنصر الدينى فى الحياة الصينية اساسا غير مدعم بالتنظيم والمؤسسات الدينية ، وهكذا كان للفكر اهمية كبيرة فى الحياة الثقافية للحضارة الصينية .

(ب) الاكتفاء الذاتى : وهى صفة يستخدمها دارسو هذا الفـــكر للتعبير عن انغلاقه على نفسه مما يعد من المحددات الخطيرة له ، فقد كان مشتقا كله من خبرة تقاليد ثقافية واحدة ، وعلى الرغم من انه احتوى مدى واســـعا من الافكار السياسية يتراوح من الفوضوية الى المغالاة فى التاكيد على الدولة الا انه لم يستقبل اية مؤثرات هامة من الثقافات الخارجية ، فلقـــد عرف المفكرون الصينيون القدماء حضارة واحدة فقط وتقاليد ثقافية واحدة ، وبذلك لم يتـــوفر لهم ــ عكس مفكرى الحضارات المتوسطية مثلا ــ عنصر الدراسة المقـــارنة الذى يحفز على الابتكار والخلق . وربما تفسر هذه الحقيقة عدم امكان ضمان الحيوية الدائمة خلال تاريخ الفـــكر السياسى الصينى القديم ، كما يمكن أن تفسر صفة الاستمرارية فى هذا الفكر .

(ج) العملية : فقد اصطبغ الفكر السياسى الصينى القديم بصبغة عملية ونادرا ما نجـــد فى دراســـته افكارا مجردة ، وقد يكون مرجع هذا المشكلة الاساسية التى كان على الفـــكر السياسى الصينى ان يواجههـــا وهى كيفية تحقيق النظام والاستقرار والامن فى عصور الاضـــطراب والفوضى والانحلال .

وسوف نعرض للاتجاهات الاساسية فى الفكر السياسى الصينى القديم من خلال اهم مفكرين عرفتهم تقاليد هذا الفكر وهما كونفوشيوس ومنشيوس .

---

(٦) انظر : Mote, Frederick W., Chinese Political Thought- in International Encyclopedia of the Sciences, 1968. Vol. 2, pp. 394 - 408.
Wanlass, op. cit., pp. 27 - 33.

كونفوشيوس واساليب الحكم(٧) : يعد كونفوشيوس اعظم مفكرى الصين القديمة واكثرهم تاثيرا فى تكوين وتطور الفكر السياسى الصينى القديم على الاطلاق . وقد عاش فى عصر اضطراب سياسى واجتماعى ، فقد عاصر حروبا ضارية بين الدويلات الاقطاعية ، ونموا فى التناقضات بين الطبقة الارستقراطية القديمة والعامة الذين تحدوا بالطموح والمقدرة الامتيازات الارستقراطية .

وقد درس كونفوشيوس بعمق التقاليد الصينية مدفوعا فى ذلك بايمانه بأن التقاليد وحدها هى التى يمكن أن تقدم انسانا رشيدا ذا فكر يمكنه من أن يعيد بناء النظام الاجتماعى والسياسى على نحو سليم ، وربما يفسر هذا قوله عن نفسه انه ليس بخالق ، ورغم هذا الاتجاه من كونفوشيوس نحو الماضى الا انه كان انتقائيا ومجددا على نحو خلاق بما يلائم المستقبل .

ولقد تعرض كونفوشيوس لاساليب الحكم ، فرتبها تنازليا ، واعطى المرتبة الاولى لفضيلة الاقناع التى يملكها الحاكم ، والمرتبة الدنيا للتهديد بالعقوبات ، فقد راى كونفوشيوس أن الحاكم يجب أن يكون قادرا من الناحية المثالية على أن يحكم دون جهد ودون أن يشعر المحكومين بسلطته .

ويفسر هذا ترتيب كونفوشيوس التنازلى لوظائف الحكومة ، فقد كان تعليم الافراد الفضيلة هو العمل الاساسى لها ، ويلى ذلك النهوض باعباء تحقيق رفاهيتهم المادية ، اما وظيفة تنظيم الافراد للدفاع ضد الاعداء فى الداخل والخارج فهو مجرد اعتراف منها بالاخفاق . ولم يكن كونفوشيوس ليجهل الواقع الانسانى الى الحد الذى يجعله يلغى القوانين والعقوبات والاسلحة قبل ان تتحقق الرفاهية الانسانية ، ولكن يمكن القول بانه احتفظ لنفسه باتجاه سلبى تجاه هذه الجوانب من نشاط الدولة . ويتسق مع هذا ايضا انكار كونفوشيوس على الدولة حق التحكم المطلق فى ولاءات مواطنيها ، فالانسان يحتفظ بمسئوليته الخاصة فى أن يحكم على الدولة وأن يحدد لنفسه متى تستحق هذه الدولة خدماته ، ومن الطبيعى انطلاقا من هذا التصور لكونفوشيوس للادارة والحكم فى الدولة المثالية فلن يكون مدوا للحكم المطلق ، وقد وجدت فى كتاباته عموما افكار سياسية تتصف بالاصالة فى روحها الديمقراطية .

وقد نظر كونفوشيوس للفرد على اساس قيمته وليس على اساس الميلاد وحده ، واعترف بالحراك الاجتماعى(٨) ، وقد طبق هذا على نفسه سلوكيا ،

---

(٧) ٥٥١ ـ ٤٧٩ ق . م .

(٨) أى امكانية الانتقال من طبقة اجتماعية الى اخرى وبعبارة أخرى نظام طبقى غير جامد .

فبالرغم من انه كان ارستقراطيا الا انه قبل طلبته من جميع الخلفيات الاجتماعية ، وقد كان كل اتباعه من المعروفين باستثناء اثنين من العامة .

وقد كانت افكار كونفوشيوس مصدرا للاستقرار فى التحول العنيف الى حد ما للنظام الاجتماعى فى القرون التى اعقبت حياته مباشرة ، وكان على كل المفكرين السياسيين بعده ان يلموا بها ، وفى الحقيقة ان معظمهم قد بدا منها ، وعلى اقل القليل كانت الكونفوشيوسية وجهة نظر قائمة تجب مناقشتها .

منشيوس واهمية الشعب(٩) : يلى كونفوشيوس من حيث الاهمية منشيوس. وقد كان معلما لعدد كبير من الداريين سافر فى كل ارجاء الصين ، وعاش منشيوس فى وقت ازدهار للفلسفة لكن الاتحلال السياسى والاجتماعى كان مستمرا بحيث عاصر منشيوس جوا من عدم الاستقرار الاكبر والحروب الاكثر انتشارا والمظالم الاجتماعية الاكثر حدة .

وقد عكس منشيوس النظام الذى رتب به كونفوشيوس المسئوليات الاساسية للحكومة ، فجعل واجب الحكومة اولا ان تنهض باعباء رفاهية الانسان المادية ، وثانيا ان تعلم الانسان مراعاة اخلاقيات الاسرة والمجتمع . ويفسر هذا بما اعتقده منشيوس من ان الافراد الجوعى لا يمارسون الفضيلة .

وكان منشيوس مثل كونفوشيوس تحرريا فى افكاره ، فتحدث حديثا مطولا عن ان الدولة توجد فقط لرفاهية الشعب ، وان الشعب فى الواقع هو « جذر الدولة » ، وانه بمقارنته مع الحاكم يصبح هذا الاخير مجرد « كمرع غير هام نسبيا » للدولة ، وليست هناك مصلحة للحاكم او الدولة يمكن ان يكون لها الاسبقية على الحاجة لتحقيق رفاهية الشعب الاساسية . ورغم هذا لم يكن الفكر السياسى لمنشيوس تحرريا فى كل جوانبه ؛ فلم يكن يحوى شيئا عن مشاركة الشعب فى الحكم على سبيل المثال بل كان الى حد ما نوعا من الابوية المثالية الخيرة .

وقد عارض منشيوس ككونفوشيوس المبادىء العسكرية بشدة ، وكرس كتاباته بصفة اساسية لمهاجمة شرور الحروب ، وقد اكد منشيوس ان نفس القواعد الخلقية التى تنطبق على العلاقات بين الافراد تنطبق على العلاقات بين الامم ، وكانت تعاليمه تقضى بأن الاختلافات بين الامم يجب ان تسوى بالتحكيم ووفقا لاعتبارات العدالة وليس بالقوة والعنف .

---

(٩) ٣٧٢ ـ ٢٨٩ ق.م .

المبحث الثالث

الفكر السياسى فى عهد الاغريق

١ ـ دولة المدينة والديمقراطية :

كان العالم الاغريقى القديم يتكون من مجموعة مدن يطلق عليها اسم « دول المدينة » ؛ وكانت هذه المدن منتشرة فى جبال اليونان ووديانها وسواحلها ، وفى الجزر القريبة منها . ولجميع دول المدينة ، اى مدنها ، نظم اجتماعية ودينية واحدة ، وترجع فى نشأتها الى أصل واحد ؛ ومساحتها صغيرة ، ، وعدد سكانها قليلون(١٠) .

النظام الاجتماعى لدولة المدينة : كان سكان دولة المدينة ثلاث طبقات تتميز كل عن الاخرى سياسيا وقانونيا وهى .

(أ) طبقة العبيد : وكانت اقل الطبقات مرتبة ، وعددها فى مدينة اثينا يصل الى نحو ثلث عدد السكان اما فى اسبارطة فيبلغ نحو نصف السكان ولم يحدث ان تمتعت طبقة العبيد بحقوق المواطنين او التزاماتهم اذ كان هذا مقصورا على افراد الطبقة الثالثة(١١) .

(ب) الاجانب المقيمون : كانت المدن الاغريقية بصفة عامة ، والمدن الكبرى الساحلية بصفة خاصة تزخر بالاجانب الذين يقيمون بها لمزاولة حرفة التجارة او بعض الحرف اليدوية الفنية ، وكانت القوانين المحلية لا تسمح لهؤلاء الاجانب باكتساب الجنسية الاغريقية ، وهم لا يريدون مغادرتها فنتج عن ذلك معيشتهم فى المدينة بصفة مستديمة ولكنهم لا يتمتعون بجنسياتهم فمركزهم يشبه مركز طبقة العبيد من حيث عدم الاشتراك فى الحياة السياسية ، وان كانوا يمتازون عنهم من حيث بقائهم أحرارا .

---

(١٠) رغم استحالة تحديد عدد سكان دولة المدينة اليونانية بصفة قاطعة ، يمكن القول بان هذا العدد قد بلغ فى المتوسط ثلاثمائة الف نسمة على وجه التقريب .

(١١) أدى هذا النظام الى الاعتقاد بان المواطنين فى دولة المدينة يكونون طبقة مترفة « Leisure class » واذن فقد كانت فلسفتهم السياسية فلسفة طبقة معفاة من العمل ، لكن الواقع يثبت غير ذلك ، وهذا لما ياتى : لان الطبقة المترفة كانت قليلة العدد لا تستطيع ان تقوم وحدها بكل الاعباء والالتزامات السياسية التى تتطلبها الحياة فى دولة المدينة ، كما أن فقر البلاد اليونانية قد اضطر سكانها الى العيش فى أضيق الحدود من الناحية الاقتصادية ، وهذه الحقيقة هى التى تبرر الفراغ النسبى الذى كان يتمتع به قدماء الاغريق ، اذ كان النشاط الاقتصادى محدودا الى درجة كبيرة نتج عنها فراغ فى حياة افراد ، وهذا الفراغ انتج ببساطة فى المعيشة ، وعدم تنوع فيها ، وكان من آثار هذا الفراغ اتجاه الاغريق الى مزاولة النشاط السياسى يشغلون به اوقات الفراغ .

(ج) طبقة المواطنين : وقد كانت صفة المواطن تعتبر امتيازا يكتسب بالمواد ، ويتيح لصاحبه حق المشاركة فى الحياة السياسية ، فيشترك فى الاجتماعات العامة ، وفى تولى المناصب الادارية والسياسية . ولهذا فان أرسطو يعتبر صلاحية الفرد لمنصب محلف (Jury) دليلا قاطعا على انه مواطن فى المدينة(١٢) .

النظام السياسى لدولة المدينة : وسوف ندرس هنا النظام السياسى لمدينة اثينا باعتباره افضل مثال للنظام الديمقراطى فى العصر الاغريقى ، ودراسة النظام السياسى الآثينى تقتضى تعرف ما يلى :

(أ) المؤتمر العام : (Eclesia) ويتكون من جميع المواطنين الذكور الذين بلغوا سن العشرين فى اثينا وهو عبارة عن اجتماع عام للمدينة ويجتمع دوريا عشر مرات فى السنة(١٣) ، وهو يشبه الى حد ما ، المجالس النيابية الحديثة من ناحية السلطة التشريعية ، ولكنه يختلف عنها من حيث انه لا يهتم بوضع السياسة التى تلتزم بها الهيئة الحاكمة وكذلك كان المؤتمر لا يميل الى الاخذ بالمناقشات الجدية ، ويرجع ذلك الى استحالة رسم السياسة او المناقشات الجدية فى مثل هذه الاجتماعات التى تضم كافة المواطنين ، ولكن الاغريق القدماء ابتدعوا وسائل سياسية أخرى لوضع الموظفين العموميين تحت اشراف مجموع المواطنين ، وجعلهم مسئولين امامهم ، هذا الاشراف وتلك المسئولية أمور تكاد تكون مستحيلة فى ظل الديمقراطية المباشرة .

ومن هذه الوسائل السياسية التمثيل السياسى ، فقد أوجدوا هيئات منتخبة واسعة تسمح بتمثيل جميع طوائف المواطنين ، ومنحوها سلطة العمل نيابة عن الشعب . وجعلوا مدة تمثيل المواطنين فيها قصيرة ، ولا يجوز اعادة انتخاب الممثلين ليتاح لكل مواطن أن يشترك فيها ليكون له شرف العمل فى هذه الهيئات .

(ب) الهيئات التمثيلية : وكانت تتكون فى اثينا من مجلسين هما مجلس الخمسمائة والمحاكم .

---

(١٢) واضح من هذا أن المواطنة فى دولة المدينة كانت تعنى القدرة على المشاركة فى حياتها السياسية ، فهى من هذه الناحية تختلف عن المعنى الحديث للمواطنة فالمواطن فى العصور الحديثة هو من يتمتع بحقوق ، ويلتزم بواجبات قبل الدولة . وتلك ناحية قانونية بحتة . أما الاغريق فقد نظروا الى صفة المواطن على انها شىء يشترك فيه المواطن مع الاخرين لا على انها حق قانونى للفرد ، وظهر أثر هذه الحقيقة فى فلسفتهم ، فلم تكن المشكلة السياسية فى عهدهم مجرد اعطاء الافراد حقوقهم بل ضمان مراكزهم الاجتماعية التى تعتبر من حقوقهم الطبيعية . فالفلاسفة الاغريق كانوا يحاولون وضع الفرد فى المركز الاجتماعى الملائم له لتتم جميع اعمال المجتمع على الوجه الاكمل .

(١٣) كما كان يعقد اجتماعات غير عادية بناء على دعوة من مجلس الخمسمائة .

اولا ــ مجلس الخمسمائة : تقوم المنظمات المحلية فى اثينا بانتخابه(١٤) . ويعتبر هذا المجلس بمثابة اللجنة التنفيذية للمؤتمر العام « Eclesia » ولما كانت اثينا مكونة من عشر قبائل فان كل قبيلة كانت تنتخب خمسين ممثلا لها . ورأوا انه من العسير ان يقوم خمسمائة بالمهمة التنفيذية فاتفق على ان يقوم بذلك خمسون عضوا فقط لمدة عشر السنة ؛ وذلك ليتاح للجميع فرصة القيام بحكم اثينا خلال العام . وهؤلاء الخمسون عضوا هم الذين يطلق عليهم اسم « اللجنة » وينضم الى هذه اللجنة عضو من كل لجنة من اللجان الاخرى حتى تكون جميع القبائل ممثلة فى اللجنة التى عليها الدور فى حكم المدينة ؛ ورئيس اللجنة يتجدد كل يوم ، وتتحدد مهمة هذه اللجنة فى : ١ ــ اقتراح القوانين التى تقدم الى المؤتمر ٢ ــ القيام بالسلطة التنفيذية نيابة عن المؤتمر العام ٣ ــ استقبال سفراء الدول الاجنبية ٤ ــ الاشراف على الموظفين العموميين ٥ ــ حق معاقبة المواطنين بالسجن ، او بالاعدام ٦ ــ الاشراف على مالية الدولة وميزانيتها ، وادارة الممتلكات العامة للدولة ، وجمع الضرائب ٧ ــ ادارة الاسطول والاشراف عليه . اما المسائل الهامة فى الدولة مثل اعلان الحرب ، او انهائها ، أو فرض ضرائب جديدة ، او سن قوانين . فهذه كلها تعرض اولا على المؤتمر العام ، ولا تستطيع الدولة تنفيذها قبل اقرارها من المؤتمر العام .

ثانيا ــ المحاكم : وهى تعتبر اساس النظام الديمقراطى فى اثينا ، ولا تتفق مع المحاكم الحديثة من حيث الاختصاصات ، او طريقة التكوين ، فهى تتكون من اعضاء يبلغون عادة (٥٠١) عضو وقد يزيدون ، ولكن لا يقلون عن (٢٠١) عضو . ويختار الشعب هؤلاء الاعضاء عن طريق الهيئات المحلية ، وهم لا يتقاضون اجرا ، ويشترط الا تقل سن العضو عن ثلاثين سنة . وكانت هذه المحاكم تختص بما يلى :

١ ــ اصدار الاحكام فى القضايا التى تعرض عليها مدنية كانت أم جنائية . وعند عرض القضايا عليها تؤخذ اصوات المحكمين فى كون المتهم يعتبر مذنبا ام بريئا . فاذا حكموا بانه مذنب تؤخذ الاصوات مرة اخرى على نوع العقوبة ، ويكون حكم المحكمة نهائيا .

٢ ــ تشرف على الموظفين العموميين بوسائل اهمها : اختبار صلاحية المرشحين للوظائف العمومية ومراجعة حسابات الموظف ودفاتره بعد انتهاء مدة خدمته .

---

(١٤) كانت جميع المدن الاغريقية تتميز بوجود مجلس نيابي ، الا انه فى المدن الارستقراطية كاسبرطة كانت عضوية مثل هذا المجلس مدى الحياة ، كذلك كانت محصورة فى فئة تتميز بعراقة الاصل .

٣ ــ الاشراف على القانون : فلها حق رحـــاكمة القانون نفسه اذ تستطيع الاعتراض على اى قانون أقره المؤتمر العـــام بحجة مخالفته لدســـتور المدينة ، ولأى مواطن حق تقديم شكوى اليها ضـــد القانون الذى اضر به ، ولهـــا حق ايقاف هذا القانون حتى تصدر قرارا بشأنه ، وفى هـــذه الحالة يحاكم القانون كما يحاكم الاشخاص العاديون ، ومن هـــذا كله يتضح ان المحكمة كان لهـــا سلطة تشريعية تماثل سلطة المؤتمر العام(١٥) .

٢ ــ أفلاطون والمدينة الفاضلة :

ولد أفلاطون سنة ٤٢٧ قبل الميلاد . وهو من طبقة ارستقراطية ، وكان تلميذا لسقراط فتعلم منه ان « الفضيلة هى المعرفة Virtue is Knowledge » ومن سنة ٣٦٧ الى سنة ٣٦١ ق.م سافر الى سيراكوز ليشرف على تعليم الملك الصغير ديونسيوس Dionysius . وقد كتب افلاطون ثلاثة كتب ذات شأن وهى : الجمهورية والسياسة ، والقوانين .

كتاب الجمهورية(١٦) : وقد عالج فيه موضوعات مختلفة ما بين اجتماعية وخلقية ، واقتصادية ، وسياسية . ويعنينا منها هنا نظريتـــه السياســـية ، اما النواحى الاخرى فحسبنا ان نكتفى منها بالقدر الذى يســـاعدنا على فهـــم نظريته السياسية .

وفكرته الاساسية فى الجمهورية استقاها من استاذه سقراط ، ومن فكرته التى تقول « ان الفضيلة هى المعرفة » . وافلاطون حين يتحدث عن الفضـــيلة فى الدولة فانما يقصد حياة افضل للانسان وللمجتمع ، وهو يعتقد انها حقيقة واقعة يصل اليها المرء عن طريق الدراســـة والتحصيل واســـتخدام المنطق ، والفضيلة عنده ليست وسيلة يتمكن بها الفـــرد من رفع مستوى معيشـــته ، او يرقى بها مجتمعه . ولكنها غاية فى ذاتها ، **وبدونها لا يقوم مجتمع سياسى .**

ويعلق افلاطون اهمية كبرى على أصـــحاب المعـــرفة ، وهم الفلاســـفة والعلماء ، فيجعل لهم سلطة ادارة دفة الحـــكم لانهم يتمتعون بالمعرفة اللازمة لتحقيق الفضيلة ، والفضيلة غاية كل مجتمع سياسى ، وهـــذا الاعتقـــاد فى الواقع هو لب كتاب الجمهورية . وتطبيقا له تـــكون الدولة الفاضلة فى راى

---

(١٥) لمزيد من التفصيلات حول النظـام الاجتماعى والسياسى لدولة المدينة اليونانية انظر : جورج هـ . سباين ، تطور الفـكر السياسى ، الجزء الاول . ترجمـة حسن جـــلال العـروسى ، القاهرة . دار المعارف . ص ١ ــ ٢٢ .

(١٦) ترجم الكتاب الى العربية اكثر من مـرة ، انظر على سبيل المثال ترجمـة نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد التى نشرتها دار المعارف عام ١٩٦٣ .

افلاطون هى التى تكون السلطة فيها مركزة فى أيدى الفلاسفة أصحاب المعرفة الذين يدركون اسس المجتمع السياسى ، والتى تتلخص فى أمرين : أولهما معرفة الاعمال التى تتطلبها الدولة الفاضلة ، والثانى معرفة الآثار التى تنتج عن الوراثة والتدريب المهنى ، وتوصل المواطنين الى القيام بالاعباء التى تتطلبها منهم الدولة(١٧) .

نشأة الدولة لدى افلاطون : يرى افلاطون أن الجماعات ظهرت نتيجة للحاجات البشرية التى لا يمكن اشباعها الا بتعاون الافراد مع بعضهم ، اذ لا يوجد انسان كامل ، بمعنى انه لا يوجد انسان يستطيع أن ينتج جميع احتياجاته الضرورية بمفرده ، فكل انسان يحتاج الى مبادلة انتاجه بانتاج الآخرين حتى يحصل على جميع مقومات معيشته ، واذا كان هذا القول صحيحا بالنسبة لضروريات الحياة ، فهو اكثر صحة بالنسبة للسلع الكمالية .

وتحليل افلاطون هذا قد أوضح وجهة نظر جديدة ظلت تلازم النظرية الاجتماعية حتى الآن ، وهذا التحليل يعنى ان اساس قيام المجتمعات المتمدينة هو الحاجات الاقتصادية ، وتبادل الخدمات بين الافراد فى المجتمع ، وان كل عضو فى المجتمع يلتزم بقدر معين من الاخذ والعطاء (١٨) . **ووظيفة الدولة بناء على هذا التحليل ، هى ايجاد أوفق الطرق لتسهيل عملية التبادل بين الافراد ،**

---

(١٧) واضح من هذا أن افلاطون يؤمن بان سواد الشعب جاهل وان النظام الناجح هو الذى يجعل كل السلطات فى يد الفئة القليلة العدد التى تملك من الحكمة والمعرفة ما يؤهلها للنهوض بالدولة ورفع مستواها ، ونفهم من هذا أن « كتاب الجمهورية » لم يكن الا نقدا لاذعا للاوضاع السياسية لدولة المدينة كما كانت فى اثينا ، فهو يهاجم نظام الحكم الديموقراطى بقوله « أن الشعب لا يصلح لحكم نفسه بنفسه » وركز هجومه على طبقة رجال السياسة فى اثينا فوصفهم بالجهل والضعف ، وجعل النظام الديمقراطى مسئولا عن ذلك لما استلزمه من تعدد الاحزاب ذات المصالح المتضاربة . وقد كان هناك حقيقة تضارب كبير بين الاحزاب الارستقراطية ، والاحزاب الديمقراطية ، فالاولى ترغب فى تامين املاكها وحقوقها بشتى الطرق ، حتى لو ادى ذلك الى الاضرار بحقوق الطبقات الفقيرة ، اما الثانية وهى تتالف من عامة الشعب فترغب فى رفع مستوى معيشتها عن طريق فرض للضرائب على الطبقات المالكة . وفى ظل الديمقراطية التى تسمح بتمثيل جميع الافراد فى الحكومة لا يمكن التوفيق بين هاتين الرغبتين ، بل لا بد من خلافات وانقسامات مستمرة تؤدى فى النهاية الى الضعف ، ثم الى فناء المجتمع . ويقدم لنا افلاطون للعلاج القويم لهذه المشكلة ، وهو اقامة دولته الفاضلة على النحو الذى تحدثنا عنه ونرى تفصيله فى الاجزاء التالية .

(١٨) ولهذا يقول افلاطون فى كتابه الجمهورية شرحا لفكرته أن أصغر مدينة ممكنة تتالف من اربعة أو خمسة رجال : فلاح وبناء ونساج يضاف اليهم صانع احذية وواحد أو اثنان من طبقة الناس الذين يدبرون حاجاتنا البدنية . وعلى كل من هؤلاء ان يضع عمله تحت تصرف الجماعة ، بحيث يستطيع الفلاح الواحد أن يدبر غذاء اربعة .. بدلا من أن يدبر ربع الطعام لغذائه هو وحده فى ربع الوقت .. ويصرف بقية وقته ربما فى بناء مسكنه وربما فى عمل ملبسه .. مؤديا عمله بنفسه لنفسه . انظر ترجمة كتاب الجمهورية سالف الذكر ص ٤٥ .

وتحقيق أشباع الحاجات المختلفة ، ووظيفة الافراد هى القيام بتنفيـذ الاعمال التى تفرضها عليهم مراكزهم الاجتماعية . وتتوقف اهمية الفرد الاجتماعيـة على قيمة العمل الذى يقدمه للمجتمع . فالفرد فى الدولة يحتل مركزا اجتماعيا معينا ، وهذا المركز يتطلب التزامات معينة ، وعلى الدولة أن توفر الاسباب التى تسهل قيام الافراد بالتزاماتهم . وعلى ذلك فالحريـة التى تملكهـا الدولـة للفرد لا يقصـد بها منحه ارادة طليقة ، بل تعنى تمكينه من اداء الخدمـات والالتزامات المطلوبة من المركز الذى يحتله (١٩) .

وتشتمل نظريـة أفلاطون كما هو واضح على مبدأ اقتصادى جديد ، هـو مبدأ تقسيم العمـل والتخصص الاقتصادى ، وتكشف بذلك عـن حقيقتين أساسيتين فى الطبيعة البشريـة : اولاهما اختلاف المواهب الطبيعية للافراد ، وثانيتهما أن الافراد يكتسبون قـدرا كبيرا من المهارة عندما يكرسون انفسهم لاداء العمل الذى يتفق وميولهم واستعدادهم الطبيعى (٢٠) .

ونستنتج من هـذا ان فكرة الحاكم الفيلسوف ليست غريبة عـلى تفكير أفلاطون اذ هى تسـاير منطق اختـلاف المواهب والتخصص . فأفلاطـون لا يتصور مجتمعا ينعـدم فيه التخصص ، اذ أن معنى انعدام التخصص هـو أن كل فرد عليه ان ينتج جميع احتياجاته بنفسـه ، وفى هـذه الحالة لا يحتـاج للآخرين ، ولا يجـد هناك مبرر يدفعـه الى المعيشـة معهم فى مجتمع واحد ، وتحت ظل نظام سياسى واحد . والفرد الكامل لا يمكن ان يوجـد ، ولهـذا ظهرت الجماعة السياسية لتسد النقص الطبيعى فى الافـراد ، ويعوض الفرد نقصـه الطبيعى بالعمل على اكتساب مهارة كبيرة فى نـوع العمل الذى تؤهله لـه الطبيعة ، وهـو يكتسب هذه المهارة عن طريق التخصص . وفى رأى افلاطون ان هـذه هى القوى الكامنة التى تدفـع بالمجتمع الانسانى نحو الكمال .

وعند أفلاطون أن المشكلة التى تواجـه المجتمع ليست مشكلة تقسـيم الافراد حسب مواهبهم ، لان هـذا التقسيم تفرضه الطبيعة قسرا على الافراد ، ولكن المشكلة الحقيقيـة هى اتاحة الفرصة للمواهب المختلفة لكى تكتسب المران الكافى الذى يؤهلها لبلوغ الكمال الذى يمكن المجتمع فى النهـاية مـن تحقيق اغراضه السامية ، وهنا تظهر لنا اهمية الحاكم الفيلسوف ومكانته فى

---

(١٩) ومن الواضح أن هذه النظرية تختلف تماما عن نظريات العقد الاجتمـاعى التى تصـور قيـام العلاقات الاجتماعية على انها نتيجة تعـاقد او اتفـاق . وفى ظل هـذه النظريات تقتصر وظيفة الدولة على ضمان حـرية الاختيار للافـراد ، وقد رفض أفلاطون نظرية التعاقد لانها تستند الى الارادة الفردية ، وتهمل طبيعة الافراد ، وهـو يرى أيضا أن التعاقد بين الافراد قد لا يتـم لاغراض فاضلة ، بعكس الطبيعة التى ترمى الى تحقيق الغرض الفاضل وتوفير الخير للمجتمع .

(٢٠) وفى هذا يقول افلاطون : « ان انتاج جميـع السلع يتحقق بكمية أوفر ، وبطريقة أسهل ، وبقيمة أكبـر اذا اختص كل فـرد بالعمـل الذى يتـلاءم مع طبيعتـه ، وقـام بعمـله فى الوقت المناسب » .

المجتمع ، فهو الفرد الوحيـــد الذى لديه المعرفة الكافية لوسائل تنمية مواهب الافراد الطبيعية ، وتوجيه المجتمع نحو تحقيق غرضه السامى .

طبقات الشعب : يفترض افلاطون وجود تناسق كامن يربط بين الطبيعة البشرية والمجتمع ، فلكل من الفرد والمجتمع اصل واحد مشترك يحـــول دون ان يكون الخير فى احدهما مخالفا مخالفة أساسية للخـــير فى الآخـــر ، اى انـــه لا توجد هوة ساحقة تفصل مصالح الافراد عن مصالح المجتمع الذى ينتمون اليـــه ، وانه عندما يظهر تعارض بين هذه المصالح فان المشكلة تصبح مشكلة نمو وتوافق لا مسألة تحكم وقوة ، فالفرد غير الاجتماعى انما يفتقر الى فهـــم احسن لطبيعة البشرية الخاصة ، وبعبـــارة اخرى فان كل ما يحتاجه المجتمع غـــير المتجانس هو ان تتاح للمواطنـــين فرص النمـــو الكامل اللازم لتحقيق احتياجاتهم .

ومحاولة افلاطون ايجاد تحليل واحد يفسر بـــه الدولة والفرد معا اوصلته الى ان كل دولة تحتوى على ثلاث وظائف ضروريـــة : ١ سد الحاجـــات . ٢ ــ حماية الدولة ــ ٣ حكم الدولة . واذا سايرنا مبدأ التخصص الذى يؤمن به افلاطون ، وجدنا ان هذه الوظائف الثلاث تمثل طبقات ثلاثا تشمل : ١ ــ طبقة العمال المنتجين الذين يقومون بسد الحاجات ــ ٢ ــ طبقة الجنود الذين يقومون بحماية الدولة ــ ٣ ــ طبقة الحكام المختصين بادارة الدولة وحكمهـــا .

ويرى افلاطون ان اساس تقسيم المجتمع الى هذه الطبقات يرجـــع الى اختلاف استعدادات الافراد ، فهناك ثلاثة انواع من الناس : ١ ــ اولئـــك الذين اهلتهم الطبيعة للعمل لا للحكم ــ ٢ ــ اولئك الذين يصلحون للحكم بشرط ان يكونوا تحت مراقبة غيرهم ــ ٣ ــ اولئك الذين يصلحون لاسمى اعبـــاء الحكم (٢١) .

وقد دفعته هذه النظرية الى القول بأن طبقة الحكام هى الطبقة الوحيدة التى يتمثل فيها الذكاء والحكمة . وبالرغم من اشادته المتكررة بمهارة طبقة الصناع فقـــد كان يرى ان كفاءتهم السياسية تتمثـــل فى الطاعة فحسب ، اى انهم معدومون الكفايـــة السياسية ، ولا يمكن ان يكتسبوا المعرفة السياسية

---

(٢١) يجب هنا ان نلاحظ ان هذا التقسيم لا يعنى وجود نظام طبقى جامد ، وذلك لان الانتساب الى هذه الفئات او الطبقات ليس وراثيا ، بل على العكس نجـــد افلاطون يرمى الى مثـــل اعلى هو ايجاد جماعة يباح لـــكل طفل يولد فيها الانتفاع بأرفع انواع التدريب الذى يتـــلاءم مع ميوله ويرتقى فيها كل فرد ، الى اعلى مراكز الدولة التى تؤهله اعمـــاله ليشغلها عن جـــدارة ، وبهـــذا نجد ان افلاطون كان متحررا من التعصب الطبقى تحررا تاما .

عن طريق التعليم او المران او الخبرة ، ويجب الا يفهم من ذلك ان افلاطـون قصد التقليل من اهمية ارباب الحرف بالقياس الى الطبقـات الحاكمة ، فقد اراد فى الواقع ان يبين ان الطبيعة هى التى تفرض هـذا التقسيم ، الذى هو لازم للمجتمع الكامل ، فلا يجوز للمجتمع أن يعمل على ازالة الفوارق الطبيعية (٢٢) .

العـدالة : فكرة افلاطون عن العدالة فكرة غريبة فى الواقع ، فالعدالة عنده تعنى اتحادا يؤلف بين الافراد ، يجـد فيه كل واحد منهم الدور الـذى يقوم بـه فى الحياة وفقا لاستعداده الفطرى وخـبرته ، ومرانه . والعدالة فضيلة خاصة وعامة ، فهى فضيلة خاصة لانها تعطى الفرد عمـلا معينا فى المجتمع وتجعله صالحا لادائـة . وهى فضيلة عامة لان المجتمع يكون صالحا اذا شغل كل فرد فيه العمل الذى هو اهل له . وبذلك يستفيد المجتمع من عمل الفرد ، ويستفيد الفرد من المجتمع ، لانه أوجد له مركزا خاصا به ، واتاح له الفرصة التى تمكنه من اداء عمله خير اداء .

وهذا التعريف يبدو غريبا الآن لانه لا يتضـمن اى معنى قانونى ، اذ جاء خاليا من لفظ حق « right » اى معنى القدرة على مباشرة تصرفات ارادية فى ظل حماية القانون ، وبتأييد سلطة الدولة . فليست وظيفة الدولة هى مجرد توفير الحرية والحماية للافراد ، بل انها ايضا تهيئة فرص التبـادل الاجتماعى التى تحقق ضرورات الحياة المتحضرة ، فعلى الدولة ان تضـع كل فرد فى مركزه الذى يتلاءم وطبيعته ، والحقوق والواجبات التى تنتج من الحيـاة الاجتماعيـة لا تخص الافـراد بـل تخص المراكز والوظائف التى يمارسها الافـراد .

شيوعية افلاطون : عندما وضـع افلاطون نظام جمهوريته السياسى ، راينا ان هذه الجمهورية يجب ان تحتوى على حرف متنوعة تكفى لسـد الحاجات المختلفـة لجميع المواطنين وكلما تطورت الدولة فى المدنية ازدادت حاجاتهـا وتنوعت حتى تشمل الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية ، فتزداد رغبـة الدولة فى ان تضم اليهـا ما تستطيع من الاراضى الملاصقة لها ليعينها ذلك على

---

(٢٢) يفسر هذا قول افلاطون فى الجمهورية : « ولكن الشخص الذى عيانه الطبيعة لان يكون صانعا او منتجا من اى نوع آخر ، اذا فاخر واستعلى بالثروة او الصـلات الـكبيرة او القـوة البدنية ، او اية ميزة مماثلة الى حد انه يقحم نفسه فى طبقـة المحاربين ، او اقحـم المحـارب نفسه فى طبقة الشيوخ والحكام ، دون جدارة ، وعندما يتبادل هؤلاء ادواتهم ، او مميزاتهم ، او عندما يحاول الشخص الواحد ان يؤدى كل هذه الواجبات فى وقت واحد ، فان مثل هـذا التبديل والتدخل يكون هادما للدولة ، اذن يكون الخلط بين الطبقـات الثلاث والتنقل من طبقـة لاخـرى مصـدر خسارة كبيرة للدولة » . المرجع سالف الذكر ، ص ٧٤ . وبذلك نرى مـرة اخـرى ان قصد افلاطون الحقيقى هو نقـد النظـام السياسى المتبـع فى اثينا لانه يتيح الفرصة لكل مواطن ان يشترك فى الحكم بالرغم من ان المواطنين العاديين ليست لديهم القدرة على ذلك .

تحصيل هـــذه الحاجات . وكذلك يجب على الدولة ان تدافع عن مدنيتها ضـــد اطماع الدول المجاورة لها ومن هنـــا تظهر الحاجة الى وجود جيش قـــوى ، ثم الى وجود طبقة الاوصياء وهم الحكام . وتمشيا مع راى افلاطون يجب عـــلى هذه الطبقة ان تتخصص فى عملها ، كما يجب أن تتاح لهـــا فرصـــة التعليم الكافى ، وان تعيش فى مكان يمكنهـــا من الاشراف على السياسة الداخليـــة اشرافا تاما ، وأن يتاح لها التفرغ للدفاع عن الدولة ضد اى عدو خارجى .

اذن فحياة هذه الطبقة يجب أن تنظم بطريقة تضمن عدم تحولهم الى اعداء للمواطنين . ويرى افلاطون ان خـــير ضمان لنزاهة افراد طبقة الاوصاياء أو الحكام ، وتفرغهم لعملهم يكون بما ياتى : ١ حرمانهم من الملكية الخاصـــة . ٢ ـــ حرمانهم من الزواج . ٣ ـــ اعطاؤهم اجرا ثابتا يكفى للنفقـــات الملائمـــة لمركزهم الاجتماعى .

وتعليل ذلك ان افلاطون يرى انـــه اذا سمح لافراد هذه الطبقة باقتنـــاء الاراضى الزراعيـــة ، وجمع الثروة فســـوف يتحولون الى اصحاب امـــلاك وفلاحين بدل كونهم اوصياء وحكاما ، او يتحولون الى طغاة واعداء للمواطنـــين بدلا من كونهم حلفاء لهم . اما فكرته فى الغاء الزواج بين ابناء هذه الطبقـــة فترجع الى انـــه يرى أن الزواج ينشىء العاطفة العائلية ، وهى تنقص مـــن ولاء الحاكمين وتجعلهم مشـــغولين بابنائهم مما يعد فى رايه اشد خطرا من شـهوة التملك (٢٣) .

التعليم : من راى افلاطون ان التعليم وسيلة ناجحة لتحقيق دولته الفاضلة ، لان التعليم هو الوسيلة الايجابية التى تمكن الحـــاكم من ادراك كنه الطبيعـــة البشرية ومن توجيهها الى الناحية التى تحقق مصلحة الفرد ، ومصلحة المجتمع ليحقق التجانس المنشود فى الدولة الفاضلة ، وهو فى هـــذا يردد دائمـــا ان الدولة ليست فى الواقع الا منظمـــة تعليميـــة ، فاذا صلح تعليم المواطنين استطاعوا فى يسر أن يذللوا ما يعترضهم من صعوبات ، ولهذا يؤكد افلاطون ان واجب الدولة هـــو الا تترك التعليم فى ايدى افراد وهيئات خاصة بل تشرف عليه بنفسها اشرافا تاما ، ولا تجعله مصـــدرا لتجارة .

ويبدو لنا أن مشروع افلاطون التعليمى يستهدف نظاما اجباريـــا يخضع

---

(٢٣) من هـذا يظهر ان شيوعية افلاطون مقصورة على طبقـة الاوصـياء فهو يحتم عليهم ان يعيشوا معيشة شـبه عسكرية ، اى ان شيوعيته تشبه شيوعية المسكر . وغرض افلاطـون من هذه الشيوعية يخالف اغراض الشـيوعيين المحـدثين الذين يعتنقون الشـــيوعية عـــلى اساس انها ثورة على الظلم النـاتج من تفـاوت الدخول ، ومن عـدم تـكافؤ الفـرص ، فهـــو يرى فى الشيوعية تقشفا يفـرض على طبقـة الاوصـياء ، وانهـا الوسـيلة الوحيدة التى تمكنهم من اداء عملهم بنزاهة خالصة ، ومن هـذه الناحية تبـدو شـيوعية افلاطـون شـــبيهة بنظـــام الرهبنة المسيحية .

لرقابـــة الدولة ، يتكون من مرحلتـــين الاولى هى التعليم الاولى ، ويشـــمل تعليم النشء حتى يبلغوا سن العشرين ، وينتهى عنـــد بداية الخدمة العسكرية ، والثانية هى التعليم العالى : ويقتصر على فئة ممتازة من الجنسين ، ويؤهـــل صاحبه للدخول فى طبقة الاوصياء والحكام ، ويبدأ من سن العشرين ويستمر حتى الخامسة والثلاثين .

وهو اذ يرى تطبيق ذلك اجباريا ينتقـــد نظم التعليم المتبعة وقتئذ فى دولة المدنية ، وهى النظم التى تترك للافراد حرية اختيار نوع التعليم الملائم لاولادهم دون النظر الى ميولهم ، او استعدادهم الفطرى . ويعيب على تلك النظم ايضـــا انها تحرم الغالبية العظمى من الشعب من التعليم بسبب عدم قدرتهـــا عـــلى تحمل مصاريفه . وقـــد كان افلاطون يؤمن ايمانا عميقا بحق الافراد جميعـــا فى التعليم لا حرصا على حقوق الافراد فحسب ، ولكن حرصا على المصـــلحة العليـــا للمجتمع .

ولم يبحث افلاطون موضوع تدريب الصناع ، ولم يوضح ما اذا كان التعليم الاجبارى يشملهم ، ولكنا نراه فى معرض الكلام عن تشجيعهم يؤكد ضرورة الحاقهم بالتعليم ليتيسر انتقاء الممتازين منهم .

نظرية افلاطون فى كتاب « القوانين » : اوجـــد افلاطون فكرة « الحاكم الفيلسوف » فى كتابه الجمهورية ، ورأى ان تكون لهذا الحاكم ســـلطة مطلقة فى الدولة لانه يعرف ما هـــو خير للافراد وللدولة . ولهذا فان الدولة المثاليـــة التى وضع قواعدها تخلو خلوا تاما من القوانين ، وهـــو فى تفكيره هذا يختلف مع فلسفة الاغريق السياسية التى كانت تنادى بالحرية فى ظـــل القـــانون ، وتحتم ضرورة مساهمة جميع المواطنين فى حكم انفسهم .

والفرق الرئيسى بين نظرية افلاطون فى كتاب « الجمهورية » ونظريته فى كتاب « القوانين » هـــو أن الحكومة فى الكتاب الاول حكومة اقلية مختارة لا تقف فى طريقها اية قواعد او قوانين ، امـــا وفق كتابه الثانى ، فالحكومة تســـيطر عليها القوانين التى تقيد الحاكم والمحكومين على السواء (٢٤) .

ومع هذا فيجب الا نفهم ان افلاطون نسخ فكرة الدولة المثالية ، وتخلى عنها فقد ظل يعتبرها دائما خير صـــور الدولة المثالية . ولم ينظر الى دولـــة

---

(٢٤) هذا التغير الكبير فى فلسفة افلاطون يبدو واضحا فى نصيحته لاتبـاع الملك ديون بصقلية ، اذ يقرر فى تلك النصيحة مبدأ خلاصته عـدم خضوع المدينة لسلطة افراد ايا كانـوا ، ولـكن يجب أن يكون الخضوع للقـانون وحده ، لان الخضـــوع للافراد لا يضـــر المحـــكومين وحدهم ، بل يضر أيضا بالحكام انفسهم .

القوانين الا على انها فى المرتبة التالية لها ، ويظهر ان افلاطون فكر فى دولة القوانين لانه شك فى امكان وجود الحاكم الفيلسوف ، فهو يرى أن القانون فى مرتبة تلى المعرفة ، ويفسر لنا رايه هذا بأن القوانين وليدة العادات ، والتقاليد ، والخبرة ، وهى تنشأ فى ظروف معينة ، وفى محيط خاص من الناحية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والطبيعية والسياسية ، وعن طريق العادة والخبرة . تنتقل الينا لتتحكم فى مجتمعنا الذى تختلف ظروفه عن ظروف المجتمع الذى نشا فيه القانون ، فكيف يقتنع العقل به وهو يعلم أن الاوضاع التى نشا فيها قد تغيرت ، وان الحالة التى قام لضبطها قد تطورت ؟ أن القانون ، على هذا الوضع يتعارض مع العقل والمعرفة ، ومن ثم فانه اذا تعارض القانون مع المعرفة وجب أن يكون تفضيلنا دائما للمعرفة .

افكار افلاطون فى كتاب « السياسى » : فى هذا الكتاب يتعرض افلاطون لتعريف السياسى فيقول انه صاحب المعرفة الحقيقى . ثم يقارن بينه وبين رب الاسرة منتهيا الى وجود تشابه بين مهمتيهما ، فكل منهما يعمل لصالح الجماعة وكل ما هنالك ان رب الاسرة يعمل لصالح اسرته ، بينما يعمل السياسى لصالح المجتمع . والواقع ان تشبيه الدولة بالاسرة يعنى التسليم بنظرية الحكم المطلق ، اذ مؤدى هذا التشبيه ان يخضع جميع المواطنين للسياسى رئيس الدولة خضوعا تاما كما يخضع افراد العائلة لرب الاسرة (٢٥) .

ولم ير افلاطون جدوى من أن يقوم السياسى باسترضاء المحكومين ، ولا ضرورة لهذا الاسترضاء ، لان السياسى لا ينظر الا الى المصلحة العامة ، ورفاهية المجتمع . وفى سبيل تحقيق هذا قد يضطر الى تجاهل القوانين ، وتجاوز التقاليد المرعية ، وقد يغضب المواطنين ، بل قد يضطر الى القضاء على حرياتهم . ولكنه مع هذا فرق بين الحاكم الطاغية والملك المستبد المستنير ، فالاول يستخدم القوة الغاشمة لفرض حكمه على شعب غير راض عنه ، اما الملك المستنير ، او السياسى الحقيقى فان له من الحكمة والمعرفة ما يمكنه من جعل حكمه مقبولا لدى شعبه .

نظم الحكم : بين افلاطون فى كتابه الجمهورية انواع الدول او انظمة الحكم ، وجعل افضل انظمة الحكم دولته المثالية ، ثم تليها الدولة التيموقراطية Timocracy وهى تمثل الدولة المثالية حين فسادها ، ثم تليها الدولة الاوليجاركية Oligarchy او حكومة الاغنياء ، وتمثل الدولة التيموقراطية

---

(٢٥) شبه افلاطون السياسى أيضا بالطبيب الذى يطلب منه ان يتقيد بكتب الطب ، ولو كان على درجة من المعرفة تمكنه من كتابة مثل هذه الكتب او كان هو الذى يضع هذه الكتب . فكيف يطلب من هذا الطبيب ان يتقيد بقواعد هو الذى وضعها ؟ وما زال انصار الديكتاتورية يستخدمون هذه الحجة حتى اليوم .

حين تنحط ، ثم تتطور الاوليجاركية الى ديمقراطيـــة ، ثم الى حكم الطاغية ، وهذا هو اسوا انواع الحكم (٢٦) .

اما فى كتاب « السياسى » فيضع تقسيما آخر يتلخص فيما يأتى :

١ ــ الدولة المثالية ، وهى التى يراسها الحاكم الفيلســوف ، وتتميز بالمعرفة الكاملة ، ولذلك لا تتقيــد بالقوانين ، وهى دولة الهية لا يتيسر وجودها فى هذه الدنيــا .

٢ ــ الدولة الزمنية ، وهى ستة انواع : ثلاثة منها تتقيد بالقوانين وهى :

(ا) حكم الفرد الذى يتمثل فى الملك المستنير . (ب) حــكم الاقليــة الارستقراطية . (ج) حــكم الديمقراطيــة المعتدلة . وثلاثة منها لا تتقيــــد بالقوانين ؛ وهى : (ا) حكم الفرد الاستبدادى اى الطاغيــة . (ب) حكم الاقليــة الاوليجاركية . (ج) حكم الديموقراطية المتطرفة او الغوغاء .

وهو يحبذ انواع الدول التى تتقيد بالقانون ، وذلك لان القانــون فى رايه يحد من طبيعة الفرد الذى يميل بغريزته الى الشره والى النفــع الشخصى .

الدول المختلطة : فى كتاب « القوانين » يقترح افلاطون « الدول المختلطة » لكى يحقق بها الانسجام العام عن طريق توازن القــوى . والدولة المختلطــة تجمع بين مبدأ الحكمة فى النظام الملكى ، ومبدأ الحرية فى النظام الديموقراطى (٢٧)

---

(٢٦) شرح افلاطون فى « الجمهورية » كيفيــة الانتقــال من افضــل انظمة الحــكم الى اكثرها سوءا ، فوضع فى البداية قاعــدة عامــة ، وهى ان التغيرات فى نظم الحــكم تحــدث عنــدما تصبح الهيئة الحاكمة موطنا للخلافات ، اما اذا استمرت متحــدة فلا يمكن ان تترنــح حتــى ولو كانت قليلة العدد . ويفسر افلاطون الانتقال من دولته المثــالية الى الدولة التيموقراطيــة – وهو اصعب انتقال فى دورة نظم الحــكم لدى افلاطون – بانه يبــدأ بعقــد الحــكام لزيجــات غير متناسبة يكون اطفالهــا بالتــالى غير موهوبين ومن ثــم يخلون عنــدما يصــبحون حــكاما بواجبــاتهم كحكام . وينشــا الانقســام تبعا لذلك ويبدأ التطلع لتملك الثروات الخاصة والتقليل من قيمة الفلسفة . ويتــم الانتقال من التيموقراطيــة الى الاوليجاركية حين يضــع الملاك قانــونا يحددون فيه بالاتفاق مبلغــا معينا يكبر او يصــغر بحسب قوة المبــدأ الاوليجاريكى يمنع بموجبه اى انسان لا تصــل ثروته الى هــذا المبلغ من ان يكون له نصيب فى الحــكم ويتم هذا بالتهديد فان لم يفلح فبالعنف .

وبزيادة التلهف على الثورة يزداد تحــول الرجال الاشراف المولد الى فقــراء وبالتــالى يزداد تعطشــهم الى الثــورة ، وتنشــا الديمقراطيــة عنــدما ينتصر هــؤلاء الفقــراء وتتميــز الديمقراطية بالحرية ، وعندما يصل الشعب الى الحد الاقصى منها ينتهى الامر بالاســـــتخفاف بالقوانين ذاتها ، مما يؤدى الى رد فعل عنيف ينتهى الى الطرف المضــاد اى العبــودية اى حــكم الطاغية . انظر المرجع سالف الذكر ص ١٣٠ ــ ١٤٥ .

(٢٧) فى القرن الثامن عشر أعاد الفيلسوف الفرنسى مونتسكيو الكشــف عن هذا المبدأ ، واعتبره جوهر الحكمة السياسية فى الدستور الانجليزى .

وقد وصل افلاطون الى فكرة الدولة المختلطة بعد دراسة تاريخية حلل فيها الاسباب الجوهرية لازدهار اية دولة او اضمحلالها . وقد بين فى هذه الدراسة ان اسباب سقوط دولة اسبرطة يرجع الى نظامها العسكرى البحت ، والى تفشى الجهل فيها . ثم اظهر ان السلطة الملكية القائمة على الطغيان كانت سببا فى انهيار دولة الفرس ، كما اثبت ان تطرف النظام الديموقراطى فى اثينا ادى فى النهاية الى هلاكها . وخرج من هذا مقتنعا بأن كل دولة من هذه الدول كانت تستطيع ان تنمو وتزدهر لو قنعت بالتزام الاعتدال ، فتقوم السلطان بالحكمة ، وتخفف من التطرف فى الحزم باتباع النظام . وهذا هو مبدأ الدولة المختلطة ، وهو المبدأ الذى يجب ان تقوم عليه الدولة الفاضلة ، فان لم تكن الدولة ملكية فيجب على الاقل أن تشتمل على مبدأ الملكية ، وهو مبدأ الحكومة الرشيدة القوية الخاضعة للقانون . وان لم تكن الدولة ديموقراطية فيجب ان تشتمل على مبدأ الديمقراطية وهو مبدأ الحرية ومشاركة الشعب للسلطة والخضوع للقانون .

ويرى افلاطون أن اقوى مبرر للسلطان هو حق الحكماء على من هم دونهم حكمة ، ولكن هذا لا يتحقق الا فى الدولة الالهية ، اما فى الدولة الزمنية فيحل القانون محل الحكمة ، ويصير هو اقوى المبررات للسلطان ، كما توجد عدة مبررات اخرى مثل السن والتجربة والمولد والثروة التى لا يصح اهمالها فى اختيار الطبقة الحاكمة مع اقرار بعض التساهل فيما يختص بمبدأ الانتخاب ترضية للديمقراطية . وهذا ما هو يعنيه افلاطون بالدولة المختلطة التى تجمع بين النظام الملكى والنظام الديمقراطى (٢٨) .

٣ ــ ارسطو والحكم الدستورى :

اقتبس ارسطو (٢٩) كثيرا من افكار استاذه افلاطون ، ولكنه خالفه فى نواح متعددة سنعرض لبعضها فيما بعد . واهم ما بينهما من خلاف فى الفكرة يدور حول « الدولة المثالية » . فدولة ارسطو المثالية هى التى يضعها افلاطون فى المرتبة التالية للدولة المثالية (٣٠) .

نشأة الدولة عند ارسطو : اعتقد ارسطو ان الدولة تنشأ نتيجة تطور تاريخى ، فهى تمر بعدة مراحل اجتماعية حتى تصل الى مرحلة الدولة ، وقد بدأ ارسطو دراسته فى اصل الدولة بدراسة الاسرة ، وهى النوع البدائى

---

(٢٨) للتوسع فى دراسة الفكر السياسى لافلاطون انظر كتاب جورج سباين سالف الذكر صفحات ٤٢ ـ ١١٠ . وكتاب « الجمهورية » الذى سبقت الاشارة اليه .

(٢٩) ٣٨٤ ـ ٣٢٢ ق.م .

(٣٠) خصص ارسطو الابواب من الاول للثالث من الكتاب الثانى من مؤلفه « السياسة » لنقد كتابى « الجمهورية » و « القوانين » لافلاطون .

للمجتمع ، وقد تكونت الاسرة نتيجة للحاجات الضروريـة التى يشـــعر بهـا الانسان كالحاجة الى الطعام والمأوى والتناســل ، ويظــل الافراد يعيشــون فى اسر منعزلة ما دامو لا يشعرون او لا يرغبون فى اشباع رغبــات او قضــاء حاجات جديدة ، فالاسرة كفيلة باشباع الحاجات الضرورية ، فاذا ما بــدأ الافراد فى السعى لتحقيق هذه الحاجات الجديدة تكون المجتمع التالى وهو القريــة . والقرية هى اتحاد عــدة اسر ، أما الدولة فانها المرحلة العليا للمجتمع ، وهى تتكون من اتحاد عــدة قرى .

الدولة اذن تنشأ نتيجة للنمو ، والنمو هنــا لا يقتصر على الحجم فقط ؛ بل يشمل النوع ايضا ، فالصفة المميزة للدولة هى انها توفر الظــروف اللازمــة للحياة المتمدينة المتعددة الحاجات ، وحقيقة ان الدولة تنشــأ لتسد مطالــب الحاجات الضرورية ، ولكنها لا تستمر فى النمو الا لكونهــا توفر حيــاة فاضــلة للافراد وتشبع رغباتهم الاكثر تمدينا والاكثر دلالــة على طبيعتهم ، والانســان حيوان سياسى بغريزته ، اذ انه المخلوق الوحيد الذى يعيش فى المــدن ، ويخضع نفسه للقوانين ، وينتج العلم والفن والدين ، وجميع مظاهر الحضارة ، وهذه الاشياء كلها تمثل كمال التطور الانسانى ، ولا يمكن للانسان ان يصــل الى تحقيقها الا فى المجتمعات المتمدينة ، اى فى الدولة ، والانســان الذى يســتطيع أن يعيش بدون هذه الاشياء اما ان يكون حيوانا واما ان يكون الها .

طبيعة الدولة عند ارسطو : عرف ارسطو الدولة بأنها نــوع من الجماعة . والجماعة هى اتحاد افراد مختلفين يستطيعون بحكم ما بينهم من فــوارق ان يسدوا حاجاتهم عن طريق تبادل الســلع والخدمات ، وهذا التعريف يطابــق قول افلاطون أن الدولة تقــوم على تقسيم العمل ، غير أن ارسطو يختلف عنه فى انه يميز بين عدة أنواع من الجماعة ليست الدولة الا نوعا منهــا ، فارسطو يرى ان الجماعة المكونة للدولة تختلف بطبيعتهــا عن الجماعــة المكونــة للعائلة ، وكذلك عن الجماعة التى تنشأ نتيجة تملك الســيد للعبيد ، وهــو يرتب على هذا نتائج هامة فيما يتعلق بالعلاقة بين الحاكم والمحكومين وبالذات فى الدولة الدستورية .

فهو يرى ان سلطة الحاكم الدستورى تختلف عن سلطة السيد على عبيده ، لان طبقة العبيد غير طبقة الســادة ، والعبد احط مرتبــة من السيد اذ انــه غير قادر على حكم نفسه ، فهو بمثابة آلــة فى يد السيد يستخدمها مع شىء من الرافة والرحمة ، ولكنه يوجهها لمصلحته الشخصية .

وهناك فرق ايضا بين السلطة السياسية وسلطة رب العائلة ، بالرغم من ان رب العائلة لا يستعمل سلطته لمصلحته الذاتيــة بل لمصلحة جميع افــراد

الاسرة . ويؤكد ارسطو ان افلاطون حين اهمل التفرقة بين هذين النوعين وقع فى خطأ كبير ، فكونه يشبه الدولة بعائلة كبيرة يدل على عدم تعمق فى فهم طبيعة كل من العلاقات العائلية والعلاقات السياسية . وقد ادى ذلك الى استنتاجات غير صحيحة ، فرب الاسرة يرعى أطفالا غير مكتملى النمو والادراك ، وهو يفرض عليهم سلطته حماية لهم ، ورعاية لمصالحهم الخاصة ؛ وهو يرعى ايضا النساء ، والمرأة بطبيعتها اقل مرتبة من الرجل ، وتحتاج دائما الى رعايته وعنايته . أما السلطة السياسية فتختلف فى جوهرها وطبيعتها عن هذا كله فهى سلطة الاحرار على الاحرار ، وتستعمل لصالح الحكام والمحكومين على السواء (٣١) .

حكم القانون : يرى أرسطو انه لا وجه للمفاضلة بين حكم الفيلسوف وحكم القانون ، ولهذا نراه يقبل كتاب « القوانين » لافلاطون انه يؤيد سيادة القانون، وسيادة القانون ليست لديه مجرد ضرورة يفرضها ضعف النفس البشرية ، بل هى علامة الدولة الصالحة ، ولا غنى لاحكم الحكام عن القانون الذى هو « العقل مجردا عن الهوى » « Reason unaffected by des ire »
وقد ايد ارسطو حكم القانون أو الحكم الدستورى لكونه يمتاز بثلاثة عناصر رئيسية :

(ا) انه حكم يستهدف الصالح العام ، او صالح الجمهور . وهو فى هذا عكس الحكم الطائفى ، أو الحكم الاستبدادى ، فان كلا منهما يستهدف صالح طبقة واحدة ، أو فرد واحد .

(ب) انه حكم قانونى تديره الحكومة وفقا لقواعد عامة لا بموجب أوامر تحكمية . ولا تستطيع الحكومة معه ان تتجاهل العادات المرعية ، أو العرف الدستورى .

(ج) الحكومة الدستورية تؤدى معنى حكومة المواطنين الراضين عن الحكم لا المرغمين عليه كما هو الحال فى حكم الطاغية .

وعموما علق ارسطو اهمية كبرى على القانون بحجة انه الضمان الوحيد للحيلولة دون اطماع الاشخاص ، وانه خير سبيل لضمان الحريات والمحافظة عليها ، ولهذا يقول : « ان الانسان حين يكتمل يصبح افضل الحيوانات جميعا ولكنه حين يترك العدالة والقانون يصبح احطها » ولا يتحقق هذا للقانون ما لم تنم المعرفة والحكمة نموا متواصلا ، وتزيد التجارب تزايدا مستمرا ،

---

(٣١) يفهم هذا من قول ارسطو فى الدولة المثالية انها « مجتمع يتكون من افراد متساوين يرمون الى تحقيق افضل حياة ممكنة » .

وهذا الرصيد المتزايد من الحكمة يظهر فى القانـــون وفى العادات . ولهذا يرى ارسطو ان الحكمة الجماعية الممثلة فى قوانين شعب من الشعوب تكون اسمى من حكمة اعقل المشرعين ، فأفراد المجتمع يكمل بعضهم بعضا ، لهـذا نرى ارسطو يفضـل القانون المستمد من العرف على القانون المكتـوب . فهـو مستعد للتسليم بأن اتجاه افلاطـون نحو الغـاء القانون اتجاه له مزية اذا كان الالغاء منصبا على القانون المدون وحـده .

المبادىء الديمقراطية والمبادىء الاوليجاركية : ناقش ارسطو هذه المسألة فبين ان الدساتير السياسية للديمقراطيات تختلف تبعا لشمول هذه الدساتير ، وهذا الشمول يتوقف على طريقة تقرير هـذه الدساتير . فبعضها ينص عـلى ضرورة حيازة نصاب من الممتلكات لتقرير حق الانتخاب ، ولتولى الوظائف العامة ، ويتفاوت هذا النصاب ارتفاعا وانخفاضا ، وقـد يكون توافره محتومـا فى بعض الوظائف دون البعض الآخـر . ومن جهة اخرى نجد بعض الدساتير لا تعفى المواطنين من النصاب فحسب ولكن تفرض لهم اجرا على اداء الاعمـال التى تتطلبها منهم الدولة .

وتختلف الدساتير الديمقراطية ايضا باختلاف النظام الاقتصادى للدولة ، فالدولة الديمقراطية الزراعية قد لا تقرر نصابا معينا على المواطنين نظـير التمتع بحق الانتخاب ، ورغم ذلك فان الحكم ، وتصريف مهام الدولة ، وقـد يتركز فى أيدى الخاصة بحكم ان سواد الشـعب من الفلاحين قد لا يتسع وقتـه لذلك . او يكون غير راغب فى تحمل متاعب الاعبـاء العامة . ويرى ارسـطو ان هذا النوع من الديمقراطيات هو افضلها جميعـا ، لان الجماهير تحتفظ بحقوقها السياسية ، وتستعملها وقت الضرورة لكبح جماح الطبقة الحاكمة . وما دام الحكام يخضعون لسلطان القانـون فان الناس يتركونهم احرارا فى تسيير دفة الحكم . اما ديمقراطية دولة المدينة التى تسـمح باشتراك جميـع المواطنين فى تحمل اعباء الحكم فانها تؤدى غالبـا الى الفوغـاء ، ويؤدى هـذا النوع من الديمقراطية الى التقليل من شان القانون ، والى الاخلال بالنظـام حتى تصبح اقرب الى حكومة الطغيان . فمشـكلة الديمقراطية فى راى ارسطو تنحصر فى الجمع بين السيادة الشعبية ، وبين الادارة الحكيمة ، ومثل هذه الادارة ليست بسيرة على غالب الشـعب .

ويميز ارسطو بين انواع الحكومات الاوليجاركية على هذه الاسس نفسـها ، فيرى من الطبيعى ان تشترط الاوليجاركية نصابا ماليا معينا فى المواطن او فى شاغل المناصب العامـة ، وقد يزيـد هذا النصـاب او ينقص ، وقـد يرتكز الحكم فى الاوليجاركية بوجه عام على الشعب ، كما ان السلطة قـد تنحصر فى فئـة

قليلة منه ، ويتوقف نـــوع الحكم الممكن قيامه فى الاوليجاركية على توزيـــع الثروة والملكية . وتتسع قاعدة ارتكاز حكومة الاوليجاركية بكثـــرة طبقـــة أصحـــاب الاملاك المتقاربين فى الثراء ، فاذا ما وجـــدت طبقة صغيرة من اصحاب الفنى الفاحش فالارجح أن تصبح الحكومـــة فى ايدى قلة غنيـــة ، فاذا حدث ذلك تعذر حجب مساوىء الحكم الطائفى . والاوليجاركية فى صورتهـــا المتطرفـــة تماثـــل الديمقراطية المتطرفة اذ تنقلب الى حكم طغيـــان . والمشـــكلة التى تواجـــه الاوليجاركية هى الاحتفاظ بالسلطة فى أيدى طبقة محدودة نسبيا دون تمكين هذه الطبقة من استبداد الجماهير . لان الاستبداد يولـــد الاضطراب ، وعـــدم الاســـــتقرار .

سلطات الحكومة السياسية : سواء أكانت الدولة ديمقراطية او أوليجاركية . فانها تحتوى على ثلاث سلطات : ١ ــ الفئة المفكرة التى تمارس الســـلطة القانونية العليا فى الدولة ، وتقوم بالبت فى جسام الامـــور كاعـــلان الحـــرب وعقد السلم ، وابرام المعاهـــدات ، ومراقبة المسئولين عن حسابات الدولـــة وسن القوانين . ٢ ــ الولاة العموميون او الموظفون الاداريون . ٣ ــ هيئـــة القضـــــاء .

وقد تنظم هذه السلطات تنظيما ديمقراطيا بحتـــا ، او أوليجاركيا بحتـــا ، او تنظيما مشتركا بين الديمقراطى والاوليجاركى . فالسلطة المفكـــره قـــد يتسع عدد اعضائها أو يضيق ، وقد تمارس قـــدرا كبيرا او اقـــل من السلطات وقـــد يختار الولاة من السلطة الثانية بواســـطة ناخبين يتفـــاوت عددهم قلـــة وكثرة . وقد يعينون بواسطة السلطة المفكرة ، وقـــد يختلف الاشراف عليهم من السلطة المفكرة قـــوة وضعفا ، كما قد يختار القضاة بواسطة الانتخاب . أو الاقتراع ، ويعينون بواسطة احدى السلطتين الاولى أو الثانية ، وقـــد يخول للهيئة القضائية سلطات تتكافأ مع ســـلطات الهيئة المفكرة ذاتهـــا . وقـــد يزداد عددها او ينقص . ومن ذلك نرى أن الدســـتور قـــد ينظم بطريقه تقرب من الديمقراطية بالنسبة لسلطة من سلطات الحكم ، على حين يقـــرب من الاوليجاركية فى سلطة أخرى .

الدولة الفاضلة عملا : هنا يبحث ارسطو عن أفضل شكل عملى للدولة ، اى أفضل شـكل للحكومة بالنسبة لاكثر الدول . وهذا الطراز من الحكومات لا يعتبر مثاليا اذ انه لا يعدو كونه الشكل العملى المتوســـط الناشىء نتيجـــة لتجنب التطرف فى الديمقراطية أو فى الاوليجاركية ، هذا الشـــكل هو الذى أطلق عليه ارسطو اسم « The polity » او الحكومة الدستورية .

والطابع المميز لهذه الدولة العملية أن دستورها مختلط يجمع العنـــاصر

اصالحة فى الديمقراطية والاوليجاركية معـــا . واساسها الاجتمـــاعى هـــو وجود طبقة متوسطة قوية تتالف ممن ليســـوا مفرطين فى الغنى أو فى الفقـــر ، وهذه هى الطبقة التى ترتكز عليها الدولة ، فاذا ما وجـــدت هذه الطبقة فانهـــا تكون متسعة تجعل للدولة قاعدة شعبية . واهم مميزات هذه الطبقة :

١ ــ أنها من الاتساع بحيث تجعل لنظام الحكم قاعدة شعبية ٢ ــ مصالحها الاقتصادية محدودة . لذلك تستطيع الاشراف على الموظفين العموميين اشرافـــا تاما ٣ ــ انها ليست طبقة جاهلة ، ولكنها ممتـــازة الى حـــد مـــا . وبذلك تجنب الدولة مساوىء حكم الدهمـــاء .

فوجود هذه الطبقة يعين الدولة على اقامة حكم يجمـــع بين محاســـن الديمقراطية ومحاسن الاوليجاركية ، ويمكن ان يقـــرر نصـــاب من الملكيـــة الخاصة ولكنه يكون معتدلا ، وقـــد يلغى نصاب الملكية ويأخذ بمبـــدأ تعيين الولاة العموميين (٣٢) .

وعلى هذا ، فان اهم ما تتميز بـــه الدولة الفاضلة من الناحية العملية هـــو التوازن ، ويقصد ارسطو التوازن بين الكيف والكم ، وهما عامـــلان على درجة كبيرة من الاهمية . الكيف يشـــمل النفوذ الســـياسى الذى يرتكز على هيبـــة الثروة ، ونبالة المولد وسمو التربية . اما عامل الحكم الكم فيستمد قوتـــه مـــن الكثرة العددية . واذا تغلب العامل الاول اقتربت الدوله من الاوليجاركيـــة ، اما اذا ساد العامل الثانى فان الدولة تمثل ناحية الديمقراطية ، ويتحقق الاستقرار فى الدولة حينما يعمل دستورهـــا على توفير التوازن بين العاملين ، ذلك ابان ارســـطو ان هذا النمـــط من الحـــكم هو اكثر الحكومات امنـــا ، واقربهـــا الى الخضوع لحكم القانون ، فكانه يؤمن بأن الكثـــرة العددية تضمن ســـلامة الدولة ، اذ انه من الصعب افســـاد الكثرة ، وفى نفس الوقـــت لا يســـتطيع ان يتجاهـــل مقـــدرة اصحاب المنزلة والخبرة ، فهم اصلح من يستطيع تصريف امور الدولة الاداريـــة ، والدولة التى تستطيع ان تجمع بين هذين العـــاملين

---

(٣٢) يقول ارسطو فى هذا الصدد : « يبين أن الاجتماع السياسى هو على الخصوص احسن ما يكون متى تكون من مواطنين ذوى ثروة متوســـطة وأن الدول الحســـنة الادارة هى تلك التى فيها الطبقة الوســـطى اكثر عـــددا واشـــد قوة من مجموع الطبقتين الاخرين أو بالاقـــل مـــن كل واحدة منهما على حـــدة فبانضمامها الى صف احدى الطبقتين او الاخـــرى تقيم التوازن ... وحيث تكون الثروة المفرطة الى جانب الفقـــر المفـــرط يجـــر هذان الافراطـــان اما الى الديماجوجية المطلقة واما الى الاوليجاركية المحضة واما الى الطغيان . الطغيان يخرج من جوف ديماجوجية جامحـــة أو من أوليجاركية مفرطة اكثر فى الغالب من ان يخرج من جوف طبقـــات متوســـطة ... مزيـــة أخرى ليست اقل جـــلاء للملـــكية الوسطى تلك انها لا تثـــور ابدا . فانه حيث تـــكون الثروات المتوسطة كثيرة العدد تـــكون الحـــركات والنزعات الثورية اقل » . انظر كتاب الســـياسة لارســـطو ترجمة احمد لطفى السيد . الباب التاسع من الكتاب السادس .

تضمن الاستقرار وحسن التنظيم . اما الدولة التى تاخذ بالتطرف فى اى من النظامين ، الاونيجاركى او الديمقراطى ، فانهـا تتعرض لنقص الاستقرار ، وقـد ينتهى بها الامـر الى الثورة ، وهنا تكون مهمة السياسى هى الحـد مـن هذا التطرف ؛ وكبح جماح الطبقة الحاكمة حتى لا تطغى على الشـعب ؛ وعليه ان يعمل على اجتذاب الطبقة المتوسطة الى جانبه دائما (٣٣) .

٤ ــ اثـر افلاطون وارسطو فى تطور الفلسفة السياسية :

لم تترك فلسفة افلاطون وارسـطو أثرا مباشرا فى نظم الحكم عند الاغريق ولكنها رغم ذلك خلفت تراثا كبيرا كان له أثـر فى تطـور الفلسفة السياسـية حتى اليوم يكن تلخيصه فى الابعاد التالية :

١ ــ العلاقات التى تنشأ بين الافراد فى الدولة تخضع للتوجيه والتنظيـم من جانب احاكم ، ويرى افلاطـون ان الحاكم الفيلسـوف المتحرر هـو خير من ينظم هذه العلاقات ، ويوجهها نحو الخير . اما ارسـطو فيرى ان القانون هو افضل حاكم يمكن أن تأتمنه الدولة فى توجيه حياة الأفراد وتنظيمها .

٢ ــ الحياة الفاضلة ترتكز على المشاركة فى الدولة . وهذه الفكرة هى التى دعت افلاطون ان يقول ان الدولة تنبثـق من حاجة بعض الافـراد الى بعض ، وعلى ذلك تتميز الدولة بتنظيم العمل الذى يمكن جميـع الافراد مـن سد حاجاتهم عن طريق التبادل . وقـد اكمل ارسطو هذه النظرية فجعل الدولة هى الاداة التى تبرز اكمل صفات الطبيعة البشرية . وهكذا نجد كلا الكاتبـين يؤكد ضرورة مساهمة المواطنين فى الحيـاة العامة للدولة ، بل انهما قد جعلا الاسهام فى تولى الوظائف العامة خـير دليـل عـلى اكتسـاب الفرد صفة المواطنـين .

٣ ــ الدولة يجب ان تقوم على اساس المساواة التامة بين الافراد الذين تتكون منهـم . وهذه الفكرة اكثر وضوحا فى كتـابات ارسطو مما هى فى كتابات افلاطون . فأرسطو يرى ان المساواة بين الافـراد لا يمكن أن تتحقق الا عن طريق خضوعهم لسيد واحد بمحض ارادتهم ، ومن ثم وجب أن يكون هذا السيد غير متحيز ، وتلك صفة لا تتحقق الا عن طريق القانون ، لانه وليـد حكمة الجماعة ، ولانه مجرد عن الاهواء والنزعات الفردية . أمـا الفرد فمهما يكن فانه عرضة للتاثر بنزعاته وأهوائه الشخصية .

٤ ــ عنى كل من الكتابين بصفة المواطن ورعويته للدولة ، ويرجع هذا

---

(٣٣) للتوسع فى دراسة الفكر السياسى لارسطو انظر كتـاب سباين سـالف الذكر صفحات ١١١ ـ ١٥٧ ، وكتاب السياسة لارسطو الذى سبقت الاشارة اليه .

الى تاثرهما بنظم الحياة فى دولة المدينة . وكانا يريان أن دولة المدينـــة هى المنظمة الوحيدة التى تستطيع أن تحقق اهـــداف الجماعة ، وهـــذا الاعتقـــاد قد دفعهما الى قصر الرعوية على طبقة محدودة من المجتمع ، وتلك الطبقـــة لها من صفاتها الاجتماعية والمـــادية والعلمية ما يؤهلها لتحمل اعباء وظائف الادارة العامة ، ولهذا فانهما يخرجان طبقة العمال والصنـــاع والفلاحين من طبقة المواطنين . وهذا بلا شك نقص كبير فى النظرية السياسية فى الـــوقت الحاضر ، الا ان البيئة وظروف الحياة فى وقتهما كانت تبرر الاخذ بهذا الاتجاه ، ولكنهما يحتاطان بأن يقررا وضع حصانات كثـــيرة لضمان مصالح الافـــراد ، فأفلاطون يرى أن تكون مقاليد الحكم فى يـــد حاكم فيلسوف مجـــرد من جميع الاهواء الشخصية بأن تؤخذ منه الملكية الخاصـــة ، ويحرم عليه تكوين عائلة ليكون ذلك ضمانا لتفرغه لمهمة الحكم وحدها . أما ارسطو فيضـــع القـــانون المجرد عن جميع الاهواء فى مركز الحاكم ويرى فى ذلك ضمانا لصالح جميـــع الافراد الذين تتكون منهم الدولة .

٥ ــ تطور الفكر السياسى الاغريقى بعد ارسطو :

قامت دولة المدينة على اساس نظرية الاكتفاء الذاتى ، ويتضـــح هذا من كتابات افلاطون وارسطو ، ففيها توصف دولة المدينـــة بأنها اكمل صـــورة للدولة ، وانها المؤسسة الوحيدة التى تنمى ملكات الافـــراد ، وان اصـــلاح عيوبها مشكلة داخلية بحتة ، وان الحكام قادرون على اصـــلاح هذه العيوب . وهما اذ يقرران ذلك يهملان ما للعلاقات الدولية الخارجية من اثر فى حيـــاة الدول . لقد فات ارسطو ان تطور المدينة ، وازدياد الحاجات ، لابد ان يضطر دولة المدينة الى الاندماج مع غيرها لتكوين دولة اكبر ، كمـــا اندمجت عـــدة قرى لتكوين دولة المدينة . وذلك بالرغم من ان اتجاه دولة المدينة الى الزوال والاندماج فى الدول المجاورة لتكوين دولة كبرى كان واضـــحا فى آخر ايـــام ارسطو نفسه ، فقد عاصر الاسكندر المقدونى ، وكان عليـــه أن يلاحظ هـــذا التطور الجديد ، لكنه تغاضى عن هذه الحقائق ، وتصور أن دولـــة المدينـــة قادرة على حـــل مشاكلها بغض النظر عن علاقاتها الخارجية .

والواقع ان دولة المدينة كانت تواجه مشاكل سياسية لا طاقة لها بحلها ، فهى لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتى فى اقتصادياتها ، فهى اذن فى حاجـــة ماسة الى العالم الخارجى ، فاذا صممت على ان تعيش بمعـــزل عـــن العالم الخارجى فان عاقبة ذلك ستكون الركود والجمود فى الثقافة والحضـــارة ، وكأنها بذلك تقضى على نفسها بنفسها ، واذا نبـــذت سياسة العزلة وعقـــدت محالفات مع الدول الاخرى فان هـــذه المحالفـــات تحد من استقلالها ، وهى لا ترضى عن شىء يمس استقلالها . تلك هى مشكلة دولة المدينة ، وهى الى حد كبير تشبه المشكلة التى يواجهها العالم اليوم . فالامم فى عصرنـــا هـــذا

لا تستطيع ان تعيش بمعزل عـــن العـــالم ، ولا ترغب فى الاندماج فى وحدات سياسية اكبر حرصا على استقلالها .

هذه المشكلة التى واجهت دولة المدينة هى التى كانت سببا فى ضعفها ، واخيرا سهلت على الرومان ان يقضوا عليهـــا ، ويضموهـــا الى الامبراطورية الرومانية . وهناك سبب آخـــر ادى الى ضعف دولة المدينة ، وذلك هـــو تضارب المصالح المختلفة فيها ، والنزاع الناشىء مـــن هـــذا التضـــارب . لقد كانت المصالح الاوليجاركية تتحد فى مختلف المـــدن لتقف فى وجـــه التيـــار الديمقراطى ، وكانت الاوليجاركية هى التى تحبـــذ « حلف كورنثيا » الـــذى انشاه الملك فيليب سنة ٣٣٨ ق م ، وكانت تستخدم هـــذا الحلف للقضـــاء على كل حركة ثورية تهدف الى اعـــادة تقسيم الارض ، او مصـــادرة الاملاك ، او تحرير العبيد ، وقـــد ادى هـــذا التنازع بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة الى عدم الاستقرار ، وكانت عاقبته انهيار دولة المدينة . وكان مـــن نتائج هذا التطور من ناحية ضعف الشعور بالوطنية ، وهو ذلك الشـــعور الذى كان يميز دولة المدينة ، ومن ناحية اخرى انفصال الفرد عـــن الدولة ، عن الدولة . اى ان البحث الفلسفى انتقـــل من الدولة الى الفرد ، وهـــذا ومن هنا انتقلت الفلسفة الى البحث عـــن وسائل لاسعاد الفرد وهـــو بعيـــد عـــن الدولة . اى ان البحث الفلســـفى انتقـــل من الدولة الى الفرد ، وهـــذا مناقض لتعاليم ارسطو كل المناقضة ، فالفلسفة الجديدة تـــرى أن الدولـــة ليست لازمة لتحقيق سعادة الفرد ، أو اظهار فضـــائله ، وهى بهذا تتميز بفرديتها وعموميتها بينما تقتصر فلسفة ارسطو وافلاطون عـــلى الفرد باعتباره مواطنـــا .

وقد تميزت الفلسفة الجديدة بعدة مميزات اهمها :

١ ــ المساواة التامة بين الافراد بما فيهم العبيد واصحاب الحرف اليدوية بعد ان كانت فلسفة الاغريق قد قصرت صفة المواطن على فئـــة قليلة مـــن المجتمـــع .

٢ ــ الغاء التمييز بين الاغريق وغيرهم من الشعوب .

٣ ــ النظر الى الافـــراد على انهم افراد ينفصل بعضـهم عن بعض ، ويعكفون على مصالحهم الخاصة . وكان من اثر هذا اختفاء فكرة أن « الانسان حيوان سياسى » وهى الفكرة التى كانت تميز دولة المدينة ، وظهرت فكرة أن « الانسان فرد فى حاجة الى تنظيم علاقتـــه مع جميع الافراد الذين يتكون منهم العالم » وبدأ الانسان يتعلم كيف يعيش سعيدا بمفرده ، وكيف يعيش مـــع الآخرين فى اتحاد اجتماعى اكبر من دولة المدينة تقوم العلاقات الانســـانية فيه على فكرة غير شخصية .

وقد انقسمت هذه الفلسفة الى مدرستين : مدرســـة الابيقوريين ، ومدرسة الرواقيين .

مدرسة الابيقوريين « Epicureans » (٣٤) كان لمبادىء هذه المدرسة تاثير كبير على التفكير السياسى فيما بعد ، واهم هذه المبادىء مبدأ « سعادة الفرد » فقد كانت تعتبر ان الغرض الاسمى للحياة هو تحقيق الســعادة للفــرد ، وعرفت السعادة بأنهـا اشباع الرغبات الروحية ، والثقافيــة ، والمــادية لكل فـــرد .

وبما أن الدولة انما تكونت بدافع من الانانية وحب الذات اشترك الفــرد فيها لتحقيق مصالحه الشخصية البحتة ، لذلك عرف الابيقوريون القــانون بانه اتفــاق نفعى دخله الافــراد لتحقيق الطمأنينة ، وتجنب العنف والظــلم ، واعتقدوا ان الحياة السياسية عبء ثقيل ، فالرجــل العاقل لا يشترك فى الحياة العامة الا اذا حملته على ذلك مصالحه الشــخصية .

ويرى الابيقوريون ضرورة خضوع الافراد خضوعا تاما لاية حكومة تعمل على تحقيق السلام والنظام ، ويتساوى لديهم الحكم الاستبدادى ، ونظــام الحكم الديمقراطى .

مدرســة الرواقيين « Stoice » وهم مثل الابيقوريين من حيث النظــر الى أن الغرض من الحياة هو تحقيق السعادة لكل فــرد ، ولكنهم يخالفونهم فى تعريف السـعادة فيرون انها كبت الانفعالات العاطفية ، واخضاع الرغبــات غير الاخلاقية لحكم العقــل .

ويؤمن الرواقيون بحكم الطبيعة وبقوانينها ، ويرون ان القانون الطبيعى محدود غير قابل للتغير ، وانه يتلاءم مع عقل الانسان . ولهذا استمدوا آراءهم الخاصة بالعلاقات الاجتماعية من الطبيعة . فهم يرون ان الانسان الذى ينشد حياة افضل يجب عليه ان يندمج اندماجا تاما مع الطبيعة ، لان معرفة الطبيعة من اهم اسس الحياة الفاضلة ، وعندهم انه لا داعى للحياة السياسية ما دام غرض الفرد هو أن يعيش مكتفيا بنفســه ، وهــو فى بحثــه عن السـعادة يسعى للابقاء على الحياة السياسية ، ويفضــل ان يعيش وفقا للقانون الطبيعى ، وهو كاف لتنظيم العالم وترتيب حياته دون حاجة الى ارشاد او توجيه مــن الافراد . وعلى ذلك يرى الرواقيون أن الاخلاق وحدهــا ، دون السياسة هى القوة المحركة للافراد ، وانها ليست من اختصاص الجماعــة ، بل من اختصـاص الفرد وحده .

---

(٣٤) اسسها ابيقور فى اثينا عـام ٣٠٦ وبقيت احـدى المدارس الاثينية الاربع الكبرى عدة قـرون .

ويمكن تلخيص اثر الرواقيين فى تطور الفكر السياسى فيما يلى :

١ ــ انهم فصلوا بين الاخلاق والسياسة فصلا تاما . فأهملوا السياسة واولوا الاخلاق قدرا كبيرا من اهتمامهم ، فقد راوا ان حياة الفرد اسمى من الحدود التى تفرضها الدولة عليه ، وان الدولة ليست هى الوسيلة الوحيدة التى بها يظهر الرجل الفاضل ، بل ان الانسان ينتمى الى مجتمع اكبر من دولة المدينة ، وهو مجتمع الانسانية كلها ، ويستطيع الانسان ان يصل الى الكمال عن طريق اتباع القانون الطبيعى ، وهنا يطلق الرواقيون على الفرد لقب « المواطن العالمى » ، « Citizen of the World ».

٢ ــ انهم اوجدوا مبدأ المساواة التامة ، وكان ذلك نتيجة لخضوع الافراد لقانون واحد هو القانون الطبيعى (٣٥) وفى ذلك معارضة لافكار افلاطون وارسطو ، اذ ترتكز على وجود خلاف طبيعى بين الافراد . والرواقيون لا يغفلون ما بين الافراد من تباين ، لهذا اوجدوا فكرة العصر الذهبى لكى يثبتوا ان الاصل فى الافراد هو التشابه . وفكرة العصر الذهبى معناها ان الانسان قبل اندماجه فى مجتمع الدولة كان يعيش فى مجتمع مثالى لا فوارق فيه بين الافراد ؛ كتلك الفوارق الاجتماعية والمادية الموجودة فى دولة المدينة ؛ ومعيشة الانسان فى الدولة هى التى اوجدت هذه الفوارق . واطلقوا اسم العصر الذهبى على هذا المجتمع المثالى الذى كان يعيش بلا فوارق .

٣ ــ القانون الطبيعى يعمل على اتحاد جميع الافراد فى مدينة العالم « City of the World » وفى ظل هذه العائلة الكبيرة يصير جميع الافراد اخوة متساوين ، ويحاول كل منهم ان ينسق حياته الخاصة تنسيقا يساير القانون الطبيعى الذى هو اسمى من رغبات الانسان . وهو قانون خالد لا يتسنى للانسان تعديله ، كما لا يتسنى له ان يعدل فى وضع النجوم فى السماء ؛ والانسان يحاول دائما ان يكشف عن حقيقة هذا القانون لان حياته وسعادته تتمثلان فيه .

وقد سايرت فلسفة الرواقيين ما قام من اوضاع جديدة فى بلاد الاغريق ، اذ كانت امبراطورية الاسكندر الاكبر قد ازالت الحواجز بين الشعب الاغريقى والشعوب الاخرى التى تضمنتها امبراطورية واحدة ، كما ان هذه الامبراطورية

---

(٣٥) يقول كريسيبوس المؤسس الثانى لمذهب الرواقيين فى فاتحة كتابه عن القانون : « ان القانون هو الحاكم المسيطر على اعمال الالهة والناس جميعا . ويجب ان يكون هو الموجه والحاكم والمرشد لما هو شريف ورصين . وهو الفيصل فيما هو حق وما هو باطل وهو الذى يهدى كل الكائنات الاجتماعية بطبيعتها الى ما يجب عمله ويمنعها عما لا يصح عمله » انظر : جورج هـ . سباين . تطور الفكر السياسى ، الجزء الثانى . ترجمة حسن جلال العروسى . مراجعة وتقديم د . فتح الله الخطيب القاهرة : دار المعارف ١٩٦٤ . ص ٢٢٠ ــ ٢٢١ .

قضت ايضا على الفوارق الاجتماعية والمدنية بين الشعوب المختلفة فاصبحوا جميعا يخضعون لنظام سياسى واحد . وعندما استتب الامر للامبراطورية الرومانية أصبحت الافكار الخاصة بالقانون العالمى ، والمواطن العالمى حقائق واقعة .

وقد اقتبس المشرعون الرومان فكرة القانون الطبيعى ؛ ومبادىء العدالة العامة ، مما نادت به مدرسة الرواقيين ، كما اقتبس المسيحيون فكرة الاخاء العالمى من هذه المدرسة ثم توارثتها العصور الحديثة .

٦ ـ الآثار التى خلفتها الفلسفة السياسية الاغريقية :

يمكن أن يقال أن اهم هذه الآثار هى :

١ ـ الافكار الخاصة بالحرية والديمقراطية ، فالحرية التى تمتع بها العالم الهلينى كانت واضحة اشد الوضوح بالقياس الى حياة الافراد فى الامبراطوريات الشرقية التى سبقتها ، وفى الامبراطورية الرومانية التى حلت محلها . وكان الاغريق للحرية يتجلى فى صور متعددة منها :

اولا : كان الاغريق يحرصون على تمتع المدينة بالاستقلال الذاتى داخليا وخارجيا . وقد ظهر هذا بوضوح حين تزعمت اثينا حركة مقاومة الغزو الفارسى ، وحين قال اشيلوس « Aeschylus » كلمته المأثورة : « لا يدع الاثينيون اى رجل يسودهم » .

ثانيا : حب الاغريق للحرية هو الذى حال دون اتحاد العالم الهلينى ، واخيرا قضى على استقلال العالم الهلينى كله ، وكان سببا فى الخضوع لامبراطورية الاسكندر الناشئة ، ثم للامبراطورية الرومانية .

وقد يكون سبب تمسكهم بالاستقلال التام والحرية الكاملة اعتقادهم عدم امكان تنفيذ النظام الديمقراطى الكامل فى وحدة سياسية اكبر من دولة المدينة .

٢ ـ حرية التفكير وحرية التعبير عن الآراء ، فقد شجعت اثينا هذه الحريات بشتى الطرق واستعمال مواطنى اثينا لهذه الحريات يرجع الى طبيعة نظامهم الاجتماعى ، اذ كانوا يتمتعون بفراغ فى الوقت اكبر مما يتمتع به المواطنون فى العصر الحديث ، اذ أن نظام العبودية التى عبء الانتاج على طبقة العبيد ؛ وهذا بدوره اتاح للمواطنين فرصة الاهتمام بالشئون العامة فى الدولة ، واخذت الدولة تهتم بنشر العلوم والفنون والادب . واذا قارنا بين حياة الاغريق الثقافية وحياة معاصريهم من الدول الشرقية وجدنا ان الاغريق كانوا متحررين فى البحث العلمى ؛ والتفكير الفلسفى .

٣ ــ وضع الاغريق حجر اساس فى بناء الحريه الفرديه ، فقد اعتبروا الحكومات الاستبدادية وحكومات الاقلية اسوا انواع الحكومات . وكان ارسطو يؤمن بأن حصول الفرد على قسط وافر من الحرية يعتبر من اهم الشروط اللازمة لتقدم الانسانية ، كما نادى الابيقوريون بأن الفرد يجب ان يشبع جميع رغباته . الا ان الاغريق فى الحقيقة لم يتصوروا أن الدولة انما قامت لتحقيق رفاهية الفرد ، لقد تبينوا وجود ارادة الدولة ، ولكن لم يعترفوا للفرد بارادة منفصلة عن ارادة الدولة . فالاغريق كان يخضع لقوانين الدولة خضوعا تاما ، وكان عليه أن يخضع لقوانين الطبيعة ، وكان ينظر الى كلا الامرين على انهما شىء طبيعى ، ولم يحاول الاغريق ان يفهم طبيعة السلطة وطبيعة الحرية عند الاغريق تطبيقا عاما ، اذ كانت اثينا ترفض اعطاء الحرية لطبقات كبيرة من السكان ، وكانت تحرم منها الشعوب التى تخضع لسلطانها ، ولا تسمح بالحرية الا لنفسها . والعالم الغربى قد ورث عن الاغريق فكرة الحرية . لا على انها نظام عملى بل على انها مثل اعلى ، ثم تطورت بعد ذلك فظهرت فى شكل الديمقراطية والفردية ، وصارت اهم تراث العالم الهلينى .

المبحث الرابع

الفكر السياسى فى عهد الرومان

١ ــ طبيعة الفكر السياسى الرومانى :

لم تترك الامبراطورية الرومانية آثارا ذات شأن فى الفلسفة السياسية ، الا أن تنظيمها السياسى ، ونظامها القانونى كان لهما أثر بارز فى تطور أوربا السياسى . فقد ظلت اوربا قرونا عديدة ــ بعد سقوط روما ــ تعتنق فكرة الدولة كما رسمها النظام السياسى الرومانى .

لقد اقتبس الرومان كثيرا من فلسفة الاغريق السياسية ، وبخاصة تلك المبادىء التى وضعها الرواقيون ، ثم اضافوا اليها بعض المبادىء التى استنبطوها من المشاكل التى واجهتهم فالفلسفة الرومانية لم تحاول ان تدمج الفرد فى الدولة كما فعل الاغريق ، وكذلك لم تحاول الاقلال من اهمية الدولة كما فعل الابيقوريون ، ولكنها ، اى الفلسفة الرومانية ، فصلت الفرد عن الدولة ، وجعلت لكل منهما حقوقا وواجبات ، ونظرت الى الدولة على أنها تطور طبيعى لحياة الافراد فى المجتمع ، وجعلت الفرد ــ لا الدولة ــ محور التفكير القانونى ، ونظرت الى الدولة على انها انما وجدت للمحافظة على حقوق الافراد ، وانها شخص قانونى له سلطة يستعملها فى حدود معينة ، ونظرت الى الفرد على انه شخص قانونى له حقوق يجب حمايتها

من الاشخاص الآخرين ، ومن الدولة ، وعلى هذا الاساس تطورت فكرة القانون الروماني

واهم فكرة سياسية جديدة للرومان هى فكرة السيادة . فمنذ بداية تطورهم اقتنعوا بأن المجتمع له سلطة آمرة غير محدودة ولا يمكن التنازل عنها لشخص ما . وتعنى هذه الفكرة ان كل مجتمع يمتاز بقوة اصيلة فيه تفرض على كافة اعضائه طاعة غير محدودة ، وقد أطلقوا على فكرة السيادة المطلقة اسم « Imperium » ووصفوها بأنها العلامة المميزة للمجتمع ، غير انهم لم يحاولوا دراستها وتحليلها ، بل اكتفوا باعتناقها ، وتطبيقها عملا .

كانت الدولة عند الرومان مصدر جميع الحقوق القانونية ، والسلطة العليا دائما للشعب ، وقد تسلم الامبراطور هذه السلطة عن طريق التوكيل ، فالامبراطور اذن وكيل الشعب ، وهو مسئول امامه عن تنفيذ واجباته ، وعلى ذلك فارادة الامبراطور لها قوة القانون ، لان الشعب وكل اليه جميع سلطاته ، والافراد جميعا متساوون فى الحقوق السياسية .

واعتنق الرومان الراى القائل بالنشاة الطبيعية للدولة كما اعتنقه الاغريق من قبلهم ، فوجود الدولة — فى رايهم — لا يحتاج الى تفسير آخر ، ولذلك لم يحاولوا ايجاد نظرة العقد الاجتماعى لتبرير نشاة الدولة ، ونظرية العقد الاجتماعى تقول ان الافراد تنازلوا عن حقوقهم الطبيعية بموجب عقد فيما بينهم ليكونوا مجتمعا سياسيا يحافظ على حقوقهم الاجتماعية . ولكنهم فى نفس الوقت كونوا نظرية عقد حكومى نقل به الشعب سلطته الى الحاكم ، بهذا النقل اصبح للحاكم سلطة مطلقة ليس للشعب ان يسحبها منه . فالرومان على العكس من ذلك فقد اعترفوا للشعب بحق الثورة اطلاقا .

واذا كان الاغريق قد اتجهوا الى التفكير فى فلسفة القانون ، وبخاصة القانون الطبيعى ، فان الرومان قد اتجهوا الى وضع قانون عملى ، فاذا وصفوا بأنهم صانعوا القانون لاوربا الغربية كان ذلك الوصف صادقا . وقد تاثر تطور القانون الرومانى بالظروف التى صاحبت تكوين الامبراطورية الرومانية ، واهمها :

١ — اتسعت الرعوية الرومانية تدريجيا حتى ضمت مواطنين خارج حدود الدولة ، وجاء حق الرعوية مصحوبا بامتيازات متعددة ، منها حق التقاضى بموجب القانون الرومانى الذى صارت له شهرة عظيمة جعلت الحصول على الرعوية الرومانية امتيازا مرموقا يتسابق الناس فى الحصول عليه .

٢ ــ بذل الرومان الرسميون جهودا جبارة فى توحيد جميـــع القوانين فى الـــدول التى خضعت لرومـــا ، فبدلا من ترك كل مستعمرة تعمل بقانونهـــا الخـــاص ، كما كانت الحال من قبل ، أخذوا فى مزج قوانين رومـــا بقـــوانين المستعمرات فتكون من ذلك القانون الرومانى الموحد . كما ان روما تمكنت ايضا من تكوين سلطة مركزية موحدة للاشراف على جميع محاكم الامبراطورية . وبذلك وجدت قوتان تعملان على توحيد القانون الرومانى وتطويـــره : الاولى مستمدة من روما نفسها ، والثانية مستمدة من الدول التى تم اخضاعها .

وهنا يجب أن نلاحظ أن القانون الرومانى فى نشأته كان نتيجة تعـــاقد ، اذ أن القوانين الجديدة كانت تصدر فى شكل عقـــد بين ولاة الامور وبين الشعب ممثلا فى المجلس التشريعى ؛ فـــولاة الامور يقترحـــون القوانين . والمجلس يناقشها فيصدق عليها أو يرفضها . فلم يكن القـــانون أمـــرا يصدره الحـــاكم ارعاياه ، بل كان عقـــدا بين الشعب والحاكم يتم الاتفاق عليـــه بعد أن يبحثه طرفا العقـــد .

٢ ــ شيشيرون والقانون الطبيعى (٣٦) :

ترك شيشيرون اثرا كبيرا فى تطور سياسة الامبراطورية الرومانيـــة . الا انـــه مع ذلك لم يكن مجددا ، واهم كتبه كتاب « الجمهورية » وكـــتاب « القوانين » .

نشأة الدولة وطبيعتها : يرى شيشيرون ان الدولة نشأت نشأة طبيعيـــة نتيجة لغريزة الانسان الاجتماعية ، وهو يتمشى فى هـــذا مع فكرة الرواقيين فى الدولة ويختلف مـــع الابيقوريين الذين كانوا يرجعون نشأة الدولة الى رغبة الفرد فى الاطمئنان على مصالحه الشخصية ويتجاهلون العوامل الطبيعية .

وقد شبه شيشرون الدولة بأنهـــا شركة للمواطنين حق العضوية فيهـــا ، وهى توجـــد لتمد المواطنين بالمساعـــدات اللازمة مـــا دامت خاضعة لقواعـــد العدالة . وهذه الفكرة تترتب عليها ثلاث نتائج :

(أ) بما أن الدولة ملك عام للشعب فهى تســـتمد ســـلطاتها من القـــوة الجماعيـــة لـــه .

(ب) السلطة السياسية لا يمكن أن تتصف بالشرعيـــة ما لم ترتكز على ارادة الشعب .

(ج) الدولة نفسها وقوانينها كلها تخضع للقانون الاعظم ، وهو قانون الاله أو القانون الطبيعى الذى يمثل اعلى قواعد الحق والعدالة .

---

(٣٩) ١٠٦ ــ ٤١ ق.م .

شكل الحكومة : يقسم شيشيرون الحكومات الى : ملكية ، وارستقراطية ، وديمقراطية ، ويؤمن بالدورة التاريخية لتطور الدساتير ، ويعتقد ان الحكومات عرضة دائما للفساد والاضمحلال . فالحكومة الملكية تفسد وتتحول الى حكومة استبدادية ، والحكومة الارستقراطية تتدهور وتتحول للى حكومة اوليجاركية ، والحكومة الديمقراطية تنقلب الى حكومة رعاع .

ومن رايه ان افضلها نظام الحكم الملكى ، ويليه الحكم الارستقراطى ، اما الديمقراطية فهى فى رايه اسوا نظام للحكم ، وهو يفضل نظام الحكم المشترك الذى يجمع بين محاسن نظم الحكم المختلفة .

القانون الطبيعى : من اسباب اهمية شيشرون انه اكسب نظرية القانون الطبيعى شهرة عظيمة فى اوربا ، وقد كان لهذه النظرية اثر كبير فى تطور الفكر السياسى فى اوربا خلال العصور الوسطى ، واوائل العصور الحديثة ، وشيشيرون لم ينشىء هذه النظرية بل اخذها عن الرواقيين ، ولكنه عرضها عرضا واضحا اكسبها شهرة عظيمة اجتذبت كثيرا من الكتاب الذين جاءوا من بعده . ويعتقد الاستاذ سابين انه لولا اعتناق شيشيرون لهذه النظرية لاهملت اهمالا تاما .

وتتلخص نظريته عن القانون الطبيعى فى وجود قانون طبيعى عام . يستدل عليه بحقيقة ان الكون ليس له سوى خالق واحد هو الاله ، ولن يكون لهذا الاله سوى قانون واحد يسرى على جميع الافراد على السواء ، وكل تشريع يخالفه لا يستحق اسم قانون ، لان القوانين الوضعية تهدف دائما الى ان تماثل القانون الابدى الطبيعى ، ولا يمكنها ان تخالفه لعدم قدرة الشعوب او الحكام على تغيير الحقائق ، او جعل الباطل حقا ، والقانون الطبيعى هذا هو دستور العالم اجمع .

فى ظل هذا القانون يتساوى جميع الافراد ، ولا يعنى ذلك مساواتهم فى المعرفة ، او الملكية ، فليس من الحكمة ان يتساوى جميع الافراد فى ذلك فى دولة ما ، ولكن المساواة التى يعنيها شيشيرون هى مساواتهم فى رعويتهم للدولة ، وهو فى هذا يخالف نظرية ارسطو التى تقرر تفاوت الافراد ، وتحصر الرعوية للدولة فى قلة تملك مؤهلات المركز ، والثروة ، والنسب . ويرى ان ذلك مما يؤهلها لتحمل اعباء الحكم ، وليس معنى ذلك ان شيشيرون كان يعتنق مبادىء الديمقراطية السياسية ، ولكنه كان يرمى الى اعطاء الافراد جميعا شيئا من الكرامة التى هى من اهم حقوق الانسان ، وحتى العبيد يجب ان يكون لهم نصيب منها لانهم ليسوا آلات حية ، كما يقول ارسطو ، يستخدمها السادة لغرض الانتاج .

٣ ـ نظرة المشرعين الرومان :

جمع مشرعوا الرومان كلّ قوانينهم المشهورة فى مجلد ضخم أطلقوا عليه اسم Digesb وقام بنشره الامبراطور جستنيان سنة ٥٣٣ . والفلسفة السياسية التى اشتملت عليها هذه القوانين ليست الا تكرارا لفلسفة شيشيرون ، وذلك لان مهمة مشرعى الرومان كانت قانونية اكثر مما هى فلسفية . واهم ماتناولوه فى فلسفة القانون يلخص فيما يلى :

فرق مشرعو الرومان بين ثلاثة انواع من القانون هى :

(أ) القانون المدنى Jus Civile (ب) قانون الشعوب Jus Gentium

(جـ) القانون الطبيعى Jus Naturale . وقد عرفوا القانون المدنى بانه مجموعة القوانين التى تصدرها الدولة ، ولم يتعرضوا لتعريف النوعين الاخريين . كما لم يوضحوا اى تفريق بينهما ، وشيشيرون نفسه لم يبين اوجه الاختلاف بين هذين القانونين ، بل كان يستعمل احدهما بدل الآخر ليدل به على نفس المعنى ، ويلوح انهما كانا يستعملان فى بادىء الامر للدلالة على معنى واحد ، وكان يرد بهما مجموعة من المبادىء العامة المعترف بها من شعوب العالم المختلفة ، كما يراد بهما ايضا مجموعة المبادىء المنطقية التى لا تشمل على نصوص قانونية ثابتة .

وبتطور النظرية القانونية بدأ المشرعون الرومان يظهرون بعض الفروق بين القانون الطبيعى وقانون الشعوب . واهم مبدأ يميز بين هذين القانونين هو « نظام العبودية » ، فالقانون الطبيعى لا يسمح به لان الطبيعة لم تفرق بين الافراد وبعضهم ، وهم جميعا يولدون احرارا متساوين ، ولم يسمح بالعبودية الا طبقا لقانون الشعوب . ولعل المشرعين الرومان ارادوا ان يجدوا مبررا عاما غير طبيعى لنظام العبودية الذى كان سائدا فى كل الشعوب مع بقاء نظرية القانون الطبيعى سالمة ، وربما كان غرضهم ان يبينوا ان نظام العبودية لم يكن موجودا فى الجماعات الطبيعية السائدة قبل ان يوجد الانسان فى مجتمع الدولة .

ولم يقل المشرعون الرومان ان القانون يجب ان يكون من عمل السلطة التشريعية لانهم يعتقدون ان الطبيعة وضعت مبادىء معينة يجب على القانون الوضعى ان يأخذ بها ، وهذه النظرية لا تزال سائدة حتى الآن .

وقد نظر المشرعون الرومان الى القانون الطبيعى على انه المفسر لمبادىء العدالة العامة ، وهى المبادىء الطبيعية الخالدة التى تنص على

احترام الاتفاقات وتقيم العدل فى المعاملات بين الافراد ، وحماية القاصرين من الاطفال ، وحماية النساء والاعتراف بالمطالب التى تقوم على صلات الدم والقرابة .

وقد ادت هذه المبادىء الى تقدم القانون الرومانى تقدما كبيرا فاوجد العقود الملزمة للاتفاقات بين الافراد ، وانهى ما كان للاب من سلطة استبدادية على ابنائه ، ومنح النساء المتووجات حقوقا مساوية لحقوق ازواجهن فيما يتعلق بادارة املاكهن ، او تربية اطفالهن ، ووضع كثيرا من الاحتياطات لحماية العبيد من قسوة سادتهم ، وسهل مهمة عتقهم .

النظرية السياسية للمشرعين الرومان : تولى القانون الرومانى تطوير نظرية شيشيرون السياسية التى تنص على ان سلطة الحاكم مستمدة من الشعب . وقد لخص « أولبيان » هذه النظرية فيما يلى : « لارادة الامبراطور قوة القانون ، لان الشعب تنازل له ووضع فى يده جميع قواته واختصاصاته » . وهذا القول ليس صفة لنظام الحكم الملكى المطلق ، ولا صفة للحكم النيابى ، ولكن يفهم منه — كما قال شيشيرون من قبل — ان الشعب يملك القانون . وهذا القول ينطبق على طبيعة القانون العرفى الذى يستمد قوته من كونه جاء من العادات التى تطورت مع الشعب . وهذه النظرية تفسر لنا راى المشرعين الرومان فى مصادر القانون ، فهم يعتقدون أن القانون اما ان يصدر عن هيئة شعبيه ، وأما أن يصدر عن هيئة تمثيلية ، او بقرار من مجلس الشيوخ او بقرار من الامبراطور نفسه . وفى كل هذه الحالات يجب ان يكون القانون صادرا عن هيئة مسئولة ومختصة ، وترجع هذه المصادر كلها فى النهاية الى الشعب نفسه ، فكل من فى الحكومة سواء اكان هيئة تمثيلية ، أم مجلس شيوخ ، أم الامبراطور نفسه يمثل الشعب بدرجة معينة ، وبطريقة بوصفها الدستور . وهذا هو السند الوحيد الذى يعول عليه فى اصدار القوانين .

وكان الرومان دائما ينظرون الى القانون على انه اعلى اداة سياسية فى الدولة ، وان القانون هو الوسيلة التى يتمكن بها الافراد من المحافظة على حقوقهم وحرياتهم ، ويتجلى هذا الاعتقاد فى قول شيشرون « نحن جميعا خدم للقانون لكى نكون احرارا » .

٤ — مميزات الفلسفة السياسية لدى الرومان :

يجدر بنا أن نشير الى اهم مميزات الفلسفة السياسية لدى الرومان ، وأن نوضح العلاقة بينها وبين فلسفة الاغريق القدماء قبل أن ننتقل الى دراسة الفلسفة السياسية فى المسيحية .

الواقع ان المثل السياسية الاغريقيـــة الرومانية كانت مكملة لبعضها ، فالاغريق دافعوا عـــن الحرية والديمقراطيـــة ، اما الرومان فلم يهتمـــوا الا باقـــرار النظام والقـــوانين والوحـــدة . فالاغريق لـــم يضعفوا الا لانهـــم اخفقوا فى الاتحـــاد ، وكان الاغريق يتميزون بكثرة الحـــروب المحليـــة التى تنشب بين دول المدينـــة وبعضها حتى ضعفت جميعهـــا ، أمـــا الرومان فقد عملوا على اقرار الاتحاد داخـــل دولتهم ، ثم اخضـــعوا العـــالم الغـــربى كله لحكمهم ، ولـــم تتحقق لهم هـــذه الوحدة الا عن طريق القضـــاء عـــلى الحريات ، والانتقال مـــن الحـــكم الجمهـــورى الديمقـــراطى الى الحـــكم الديكتـــاتورى المستبد . بهـــذا وصـــلت روما الى اقرار النظام والاتحاد . وتنفيذ نظام قانونى موحد لكل انحاء الامبراطورية .

والحقيقـــة أن مثـــل الاغـــريق السياسية عـــن الحريات والحـــكومات الشـــعبية لم تكن ممكنة التحقيق الا فى حيز محـــدود كدولـــة المدينـــة ، ومن هنا تظهر اهميـــة الرومان فى تطـــور النظم السياسية الحديثة ، فقـــد عملوا للقضاء على النزاع الداخلى ، وقضـــوا عـــلى التفرقة بين الافـــراد وبين الشـــعوب ، وعملوا عـــلى نشر مبـــادىء المساواة والاخاء فى جميع انحـــاء الامبراطورية ، فوضعوا مبـــدأ مساواة جميـــع الافـــراد امام القـــانون ، وكافحوا فكرة التفـــوق العنصرى التى ســـادت فى عصر الاغريق حتى كانـــوا ينظرون الى كل الشـــعوب المجاورة لهم عـــلى انهـــا شعوب متأخرة يطلقون عليها اسماء مزريـــة مثـــل البرابرة . هـــذه الافكار لم تمت بموت الامبراطورية الرومانية بل ظلت تعيش فى عقـــول الاوروبيين حتى مكنتهم من بنـــاء نظمهم السياسية الحديثة على أســـس ديمقراطية سليمة .

الفصـــل الثانى

الفكر السياسى فى العصور الوسطى

تأثرت الحياة السياسية فى اوروبا خلال العصور الوسطى بظهور عاملين جديدين هما : الديانة المسيحية ، والمبادىء التى حملتها القبائل التيوتونية . وتأثير المسيحية كان نتيجة تطور الكنيسة ، وتكوينها لمنظمة عالميـــة ، طاعتها مفروضة على جميع المسيحيين مهما يختلف موطنهم ، او جنسهم ، او لغتهم . اما القبائل التيوتونية او الالمانية فقد جاءت بأنظمة سياسية خاصة تولدت عنها افكار سياسية جديدة ، تدور حول طبيعية القانون ، ونظم الحكم .

ويجب أن ندرك أن العصور الوسطى لم تهتم بالسياسة كما اهتمت بها العصور القديمة ، وان نفهم ان علم السياسة لم يكن علما قائما بذاته ، بل كان يدرس ضمن الدروس الدينية ، وكان الغرض من دراسة السياســة توضيح العلاقات بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية .

المبحث الاول

الفكر السياسى المسيحى

١ ــ طبيعة الفكر السياسى المسيحى :

لم تات الديانة المسيحية بجديد فى الفلسفة السياسية ، واهم الافكار التى جاءت بهـــا هى :

(أ) اعتقد المسيحيون بوجـــود قانون اعلى من القانون الوضـــعى ، واطلقوا عليه اسم « القانون الالهى » وهـــو لا يختلف عن القـــانون الطبيعى الذى تحدث عنه الرواقيون وشيشيرون .

(ب) أعتقد المسيحيون ان العالم كله يخضع لقانون واحد ، كما يخضع لحكومة واحدة . وهذه الفكرة ايضا لا تختلف عن فكرة الرواقيين عن خضوع الناس للقانون الطبيعى .

(جـ) نادت المسيحية بالمساواة التامة بين الافراد (٣٧) ، وقالت ان هذه المساواة ان تعذر قيامها فى العالم الزمنى فهى حقيقة بالنسبة للعلاقـــة بين

---

(٣٧) يقول الرسول بولس مستنكرا التفرقة بين الناس على اساس الجنس أو المركز الاجتماعى : « ليس هناك يهود واغريق ، ولا حر وعبد . ولا ذكر وانثى ، فكلهم سواء فى يســـوع المســـيح » أنظر . سباين . الجزء الثانى . ص ٣٦٤ .

الافراد وبين الخالق . ولا فرق بين هذا وبين ما قالـــه الرواقيون وفلاسفة الرومان ، وما اراد القانون الرومانى أن ينفـــذه عمليـــا اذ نادى بمســـاواة جميع الافراد أمـــام القانون .

ويلاحظ أن المسيحية قد قامت بصبغ الفلسفة السياسية القديمة بنزعة تجعلها ملائمة للعقيدة الجديـــدة . ومن هـــذا ما نعلته بالافكار الخاصـــــة بالقانون الطبيعى ، ومن ضرورة الدولة لاقامة العدل . وسنعرض فيما يلى بعض نواحى التفكير المسيحى فى معالجة الموضوعات السياسية .

الطـــاعة : من الواجبات المفروضة على المسيحيين طاعة الحكم القائم فى الدولة واحترامه . وهذا مستمد من قول السيد المسيح « اعط ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله » . ومن قول الرسول بولس : « ان الطاعة واجب فرضه الله على المسيحيين » (٣٨) وقد كان الرسل والقديسون الاوائل وعلى رأسهم الرسول بولس يعتقدون أن طاعة الحاكم ليس معناها طاعـــة لشخص بـــل المركز الذى يشغله أما مساوىء هذا الحاكم أو فضائله فهى شىء آخـــــر غير التزام الطاعة .

وهذه النظرية عن الطاعة تخالف فكرة الرومانيين ، اذ كانوا يعتقـــدون ان سلطة الحاكم مستمدة من الشعب . ولكن هـــذه النظرية مستمـــدة من الديانة اليهودية التى تنص على ان الله هو الذى يعين ملوك الدولة اليهودية . وعلى كل فالمسيحية تؤمن بفكرة الحق الالهـــى فى الحكم ، وهـــذه الفكرة تنص على ان الله هو الذى فرض الحكام على الشعوب فأصبح من واجبها ان تطيـــع الحكام .

والمسيحيون الاوائل كانوا يرون ان الطاعة على هذا الوضع نـــوع من العقاب ، فمنذ عصى الانسان ربه نزل الى الارض وعاش فى جماعات ودول ، وفرض الله عليه طاعة الحكام عقـــابا له على عصـــيانه وتمرده . وذهب المحدثون من الكتاب الى تفسير آخر للطاعة ، فقالوا انـــه على الرغم من أن

---

(٣٨) يشرح الرسول بولس هـذه الفكرة قائلا : « فلتخضـع كل نفس للسـلطات العليـا فما السلطان الا لله ، والسـلطات القائمة فى الارض انمـا هى من أمره ، فمن يعصى السـلطات الشرعية انما يعصى الرب ، ومن يعصها حلت عليه اللعنة ، فالحكام ما وجدوا لمحاربـــة العمل الصالح ، بل لمحـاربة الشر ، فلا تتوجس من الحـكام خشية ، بل اعمـل الخير تنـل رضـــاءه . فالحاكم ليس الا رسـول الله للناس ليعملوا الخير ، أما من عمـل شرا فليتوجس خيفة من جزائه ، فان عقابه لن يـكون عبثـا ، بل قصاصا يوقع عليه بأمر الله جـزاء للاثمين ، فلا تخضعن لسـلطة الحاكم فحسب ، بل لحكم ضميرك كذلك ، ان السلطان ظل لله يرعى كل شىء بأمره ، فاعطـــــه ماله وادفـع له الجزية التى هى حقه ، مالا لصـاحب الحق فى المال ، وخشية لمن له الخشية ، وتشريفا لمن له التشريف » انظر المرجع السابق ص ٢٦٥ .

السلطة السياسية تستند الى الشعب فانه لا يوجد ما يدعو الى أن تكون طاعة هذه السلطة واجبا دينيا . وقد يكون العكس صحيحا بمعنى انه اذا كان الله هو الذى يفرض الحاكم على الشعب فان الحاكم فى الوقت نفسه يستمد سلطته من الشعب ، واذن فلا تضارب بين فكرة الطاعة الدينية ، وفكرة ان الحاكم يستمد سلطته من الشعب .

انقسام الولاء : منذ دخلت المسيحية أوروبا والمسيحيون هناك يعانون مشكلة ضخمة تعرضوا لها طوال مدة العصور الوسطى ، وهى مشكلة انقسام الولاء ، فقد تحتم على المسيحى أن يدين بالولاء لسلطتين ، فانه الى جانب طاعته لله يجب ان يطيع القيصر ، ومعنى ذلك قيام سلطة دينية تمثلها الكنيسة ، وسلطة زمنية يمثلها الامبراطور . وكل منهما تفرض الطاعة العمياء والولاء التام. والمشكلة التى تقوم ازاء ذلك انه اذا تعارضت السلطتان فماذا يعمل المسيحى ؟ ايطيع الامبراطور ، ام يطيع الكنيسة ؟

ولاشك أن المسيحى الذى يعتقد أن ديانته سماوية حقة انزلها الله لتطهير الانسان وخلاص روحه يؤمن بأن اتباع تعاليم الدين وطاعة الكنيسة مقدمة على طاعة الامبراطور ، وهو فى سبيل المحافظة على عقيدته ، والابقاء على طهارة روحه . لا يتردد فى عصيان لقيصر اذا خالفت قوانينه واوامره عقيدة الدين .

وفكرة انقسام الولاء ليست جديدة فى الواقع لان كثيرا من المفكرين قبل المسيحية نادوا بأن الفرد عضو فى دولتين ، ولكن الجديد فى الامر هو ان المسيحى يعتقد أن الدولة الكبرى ليست هى البشرية باجمعها كما قال سنيكا (٣٩) ولكنها مملكة الله التى التى سيخلد فيها الانسان ، ومصيره فى هذه الدولة اعظم من مصيره فى مملكة الارض ، كما ان المسيحية قد افترضت وجود طبيعتين فى الفرد طبيعة تتمثل فى الجسد ، وطبيعة تتمثل فى الروح ، ولهذا يحتاج المرء الى نوعين من الاشراف ، احدهما هو الاشراف الروحى وذلك تقوم به الكنيسة والنوع الثانى هو الاشراف الزمنى وتقوم به الدولة . وتلك التفرقة كانت من اهم اسس النظرية المسيحية ، وهى التى ابرزت مشكلة تنظيم العلاقة بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية اى بين الكنيسة والدولة . فالمسيحى اذا أطاع السلطة الدينية وحدها يقف موقف الخائن أمام السلطة الزمنية تبعا للنظرية السياسية الرومانية التى تقرر أن أعلى واجب اخلاقى هو أن يطيع الفرد الدولة التى تتمثل فى شخص الامبراطور الذى كان يمثل السلطة الدينية والزمنية . الا ان المسيحى الحق لا يمكن

---

(٣٩) مفكر رومانى د ٤ ق٠م ـ ٦٥ م ، ٠ انظر الطبعة الرابعة من هذا الكتاب ص ١٢٨ ـ ١٣١

بحال من الاحـــوال ان يطيع الامبراطـــور اذا كانت اوامره منافية لتعـــاليم الدين ، لانه حينئذ يعتبر الامبراطور خارجا على الدين ، وهو يرى ان الدين يحتم عليه التزاما تجـــاه الله وحـــده .

٢ ــ العلاقة بين الكنيسة والدولة :

حين كانت الكنيسة منظمة اختيارية ليس لها صفة الاكراه ، كان مثلهـــا مثل اى منظمة اجتماعية لا تقوم غلاقاتهـــا مـــع الدول على نظرية معينـــة ، ولكنها حين تحولت الى منظمة رسمية بدات تشعر بحاجتها الى الاستقـــلال فى المسائل الدينيـــة . ولا يعنى هذا ان تنفصل الكنيسة عن الدولة انفصالا تاما ، فقـــد كان من الميسور ان تعيش الكنيسة والدولة معـــــا ، كمـــا تعيش الروح مع الجسد ، ولكن كان المقصود من استقلال الكنيسة تنظيم التعـــاون بينها وبين الدولة .

وكان من راى رجال الدين ان الكنيسة والدولة منظمتان الهيتـــان ، يراد من وجودهما حكم الناس . وطاعة الدولة من اهـــم فضـــائل الديانة المسيحية على ان الكنيسة بما لها من سلطـــة روحية تستطيـــع ان تكون سندا قويا للدولة . ومعنى ذلك ان رجال الدين يرون انه من واجب الحاكم رعاية الكنيسة وحمايتها ، والكنيسة بطبيعتهـــا حريصة عـــلى نوعين من الواجبات . أحـــدهما واجبات دينية ، والثـــانى واجبات مدنية ، وقـــد يظهر تعارض بين هذين النوعين من الواجبات ، الا ان هذا لا يعنـــى تفضيل نوع على آخـــر ، بل ان التوفيق بينهما سهل ميسور اذا صـــدقت النيـــة على التعاون بين الكنيسة والدولة . ولا يتحقق هذا التعـــاون الا اذا كـــان للكنيسة استقلال ذاتى فى الامور المدنية .

وحقيقة الامر ان اصحاب هذه النظرية ارادوا ان يوضحوا ان المسيحية تنطوى على نوعين متساويين من الواجبات ، وهـــذا يحتم وجود سلطتين متساويتين ومستقلتين بينهما تعاون تام ، غير ان هـــذه الفكرة تنطـــوى على مغالطات كثيرة ، وفيها عيوب منطقية واضحة . اذ ان احتمال وقـــوع التضارب بين السلطتين غالب ، وفعلا وقع كثير من الخلاف بين الحكام وبين الكنيســـة طوال ازمنة العصور الوسطى .

١ ــ آراء بعض الكتاب المسيحيين الاوائل :

القديس اندروز : كان من راى القديس اندروز ان تتمتـــع الكنيســـة باستقلال ذاتى فى الامور الدينية ، فهذا الاستقلال لا يتعارض مع سلطـــة الامبراطور المطلقة فى الامور المدنية . غـــير انه لم يوضـــح الاسس التى تقوم عليها العلاقة بين السلطتين ، واكتفى بحث المسيحيين على طـــاعة

اوامر الامبراطور حتى لو جاءت مخالفـــة لاوامر الدين ، ومقابل ذلك بين ان الامبراطور يجب ان يخضع لسلطة الكنيسة فى الامور الدينية .

القـــديس اوجستين (٣٥٤ ــ ٤٣٠) : اهم ما تضمنته افـــكار هـــذا القديس وآراؤه فكرة ايجاد كومنولث مسيحى Commonwealth وهـــذا الكومنولث عنده يمثل نهاية التطـــور الروحـــى للبشرية جميعهـــا . وقـــد ظلت هذه الفكرة مسيطرة على التفكير السياسى خلال العصور الوســـطى وامتدت سيطرتها الى فترة طويلة من العصور الحديثة .

واهم آرائه الفلسفية يتضمنها كتابه « مدينة اللـــه City of God » الذى اراد به الدعوة الى الدفاع عن المسيحية ضد الوثنيين الـــذين يزعمون أن المسيحية كانت سببا فى انهيار الامبراطورية .

وقد اقتبس اوجستين فكرة انتماء الفـــرد الى مجتمعين أو دولتين فى وقت واحد ، وصاغها فى قالب يلائم الديانة المسيحية فقـــال : ان الانسان مكون مـــن عنصرين : الروح والجسد ، ولذلك ينتمـــى الى وطنين : الارض والسماء ، وهذا يحتم ن تكون امور النـــاس قسمين : امور دينية مصـــدرها الجسد ؛ وامور دينية مصدرها الروح .

والفكرة فى ذاتها ليست جديدة بالنسبة للفلسفة السياسية ، وانما الجديد فيها ان اوجستين قد اتخذها اساســـا لفهم تطـــور التاريخ البشرى ، فهـــو يرى أن تاريخ البشرية وليد الصـــراع والتنافس بين مجتمعين : الاول هـــو المجتمع الدنيوى الذى تسيطر عليه قوى الشر الناجم عـــن غرائز الانســـان الجسدية البحتة ومن مظاهرها الجشع وحب التملك . والثانى هو المجتمع الدينى ؛ او مدينة الله ؛ وتسيطر عليه قوى الخير المستمد من الروح ، ومن مظاهره حب السلام ، والعمل على الخلاص الروحى وهو يطلق على المجتمـــع الاول اسم « مملكة الشيطان » ويقرر أن هذه المملكة نشـــأت منذ وقع عصيان الملائكة ، ويرى أن هذه المملكة تمثلت فى الامبراطوريات الوثنية مثل امبراطورية الاشوريين ، وامبراطورية الرومانيين . ويطلق على المجتمع الثانى اســـم « مملكة المسيح » ويرى أن هذه المملكة تمثلت اولا فى الشـــعب اليهودى ، وثانيا فى الكنيسة والامبراطورية المسيحية . ثم يقول ان تاريخ البشرية كلها هو نتاج الصراع الدائم بين هاتين المملكتين ولابد فى النهاية من انتصـــار مدينة الله لانها هى الدائمـــة ، ولا يمكن أن يوجد سلام الا فى ظلها . وبهذه الطريقة علل سقوط الامبراطوريـــة الرومانية التى لم تكن الا مجـــرد مملكة دنيوية مآلها الزوال عاجلا او آجلا .

وهو لم يقصد بنظريته هذه تمثيل الواقع تماما ، فهـــو لم يقل ان مدينة الله تتمثل فى الكنيســـة ، وان مدينـــة الشيطان تتمثل فى الامبراطورية الا لكى

يوضح فكرته ويبين أن الانسان تتنازعه قوتان : قوة دينية ، وقوة دنيوية . وان القوة الدينية تعمل على خلاص الانسان وسعادته ، بينما تكون القوة الدنيوية سبب استعباده وتعاسته . والمدينتان موجودتان فى هذه الحياة الدنيا فى وقت واحد معا ، لا يمكن ان ينفصلا الا فى الحياة الاخرة ، ويعنى بهذا ان المدينة الدنيوية او مدينة الشيطان التى تضم جميع الاشرار تعيش جنبا الى جنب مع مدينة الله التى تجمع بين الرجال الابرياء فى هذا العالم ، وان الكنيسة المسيحية ليست الا منظمة غايتها تحقيق الوحدة بين جميع المؤمنين فى هذا العالم . فهى لذلك تمثل فى مدينة الله ، وهى نقطة التحول فى تاريخ البشرية ، فبظهورها بدأ عهد جديد فى الصراع بين قوى الخير وقوى الشر ، وان صلاح البشرية يتحقق بانتصار قوى الخير الممثلة فى الكنيسة ، وانتصارها يعنى انتصار الله فى الارض ، وان المسيحية انما جاءت لتعمل على تحقيق اتحاد البشرية فى امبراطورية واحدة تعمل على اقرار الخير والسلام . وظاهر من هذا ان اوجستين يرى انه يجب ان تخضع الدولة للكنيسة وتنفذ اوامره ، وان الدولة يجب ان تعترف بالديانة المسيحية دينا رسميا لها لان العدالة والسلام لا يتحققان الا فى ظل هذه الديانة .

وفيما عدا نظرية الدولتين لم يات اوجستين بآراء غير التى نادى بها رجال الكنيسة من قبله ، فهو يعتقد أن الحكومة شر لابد منه ، وان الحاكم يستمد سلطته من الله فطاعته واجبة على جميع الافراد ، وان الرق عقاب من الله يجب ان يتقبله الافراد راضين . وهو ليس الا رقا للجسد ، اما الروح فهى حرة طليقة دائما .

المبحث الثانى

الفكر السياسى فى عهد الاقطاع

ظلت الافكار المتعلقة بالقانون ونظم الحكم عند القبائل الالمانية فى عهد الامبراطورية الرومانية مجهولة حتى القرن الخامس الميلادى ، ولم تعرف حتى كان الغزو الالمانى لهذه الامبراطورية . ومن هذا الحين بدات تلك الافكار تظهر ، وفيما يلى ايضاح لها :

كان القانون فى اول ظهوره جماعيا او قبليا ، بمعنى انه ينظم العلاقات بين الافراد فى الجماعة ، او فى القبيلة ، وكان كل فرد من افراد هذه الجماعة او القبيلة يعيش داخل نطاق من جماعته ، والقواعد المنظمة لامن هذه الجماعة هى التى يطلق عليها اسم قانون . فالفرد الذى يخرج من امن الجماعة ، ويسبب لها ضررا يتعرض لعقوبة تخرجه من نطاق امن الجماعة ، ويوصف هذا الفرد بانه خارج على القانون . كما كان القانون

ينظم العلاقات بين افراد الجماعة الواحدة : كان ينظم العلاقات بين افـراد العائلة الواحدة ، فاذا ارتكب شخص جريمة فيحـق شخص آخر ، او فى حق عائلته ، فانه يعاقب بوصفه خارجا عـن « امن العائلة » المجنى عليهـا وفى هذه الفترة لم يكن القانون الالمانى مكتوبا ، ولكن كـان مصدره التقاليد والعادات ؛ وهو بصفته هذه يعتبر جزءا متصلا بجميع الافـراد الذين تتكون منهم القبيـلة .

ولمـا بدأ الالمان يغزون الدولـة الرومانية جاءوا بقوانينهم الخاصـة ، يطبقونها على انفسهم ، حتى ولو عاش احدهم بين جماعـة يطبقون القانون الرومانى . وهكذا كانت الحال عندما بدىء فى تدوين القانون الالمـانى فى الفترة الواقعة بين القرن السادس والقرن الثامن الميـلادى . وقد ظهـرت هذه القوانين مكتوبة فى مجموعـة قوانين البرجانديين ، واللمبارديين ، وفى كثير من مماليك الفرنجة (٤٠) . ولم يكن القانون المكتوب مقصورا على تدوين العادات الالمـانية فحسب ، وانما أعـاد كذلك وضـع القوانين الرومانيـة لتطبيقها على الرعايا الرومانيين . ومن هنـا ظهر تضـارب كبير بين انـواع القوانين المختلفة فأدى ذلك الى ظهور قواعد جديدة لتنظيم حـل المشـاكل والقضايا التى يكون أطراف النزاع فيها خاضعين لقوانين مختلفة .

وفكرة أن القانون ملك للجماعة التى ينتمى اليها الفرد ظلت تسيطـر على أوروبا حتى بعد ان ضاعت معالم للجماعة والقبيلة . ولكن لمـا اندمجت الشـعوب الجرمانية مع الشعوب الرومانية فقد القـانون هذه الصـفة الشخصية ، واخـذ صفة التبعية للمنطقة او الجهة التى يسود فيها . ولا شك أن نظام التبعية للمنطقة بسبب توحيـد قوانينها . وبذلك تسـهل الادارة العامة . فأسبانيا مثلا تمكنت من توحيـد قانونها فى أوائل القرن السابـع الميلادى ، وقانونها الموحد الذى عرف فيما بعـد بأنه القانون العـام اصبح يطبق على الرومانيين والجوتيين ، فى حين أن هـذا الادمـاج قـد احتاج الى فترة اطول فى امبراطورية الفرنجة بسبب ما كان بين القواعد القانونية فيها من تبـاين .

على هذا يمكن أن يقال ان القرن التاسع كان بداية عهـد تطبيق قانون المنطقة ، فمثلا لم تعـد الجرائم خاضعة للقانون الشخصى ، او قانون العائلة وكذلك الحال بالنسبة للقوانين المدنية كقانون الزواج الذى اصبح خاضعـا لقانون الكنيسة المسيحية . بيد ان قانون المنطقة لم تكن لـه فى كل الاحـوال سيادته التامة ، بـل كانت تلك السيادة تتوقف على مدى نجاح الملك فى تنفيذ

---

(٤٠) الفرنجة شعب من اصـل جرمانى اكتسح اوربا الغربية واحتلها خلال القرنين السادس والسـابع .

قوانينه فى كافة انحاء مملكته ، ففى فرنسا مثلا كانت كل مقاطعة تخضع لقانون خاص بها ، وظلت كذلك حتى ثورة سنة ١٧٨٩ م . أما فى انجلترا فقد ساد القانون العام ابتداء من القرن الثانى عشر .

ومن كل هذا الذى قدمناه يتبين ان القانون تطور من قانون قبلى الى شخصى ، ثم الى محلى ، ثم الى قانون عام .

وكانت الفكرة السائدة ان القانون ملك لجماعة او لشعب . وجب الا يفهم من ذلك انه من وضع هذه الجماعة ، وانها وضعته بمحض ارادتها ولا تستطيع تغييره ، بل على العكس يمكن ان يقال ان الجماعة نفسها كانت من اثر القانون ومن صنعه . وكان الاعتقاد السائد هو ان القانون دائم ، وانه كالطبيعة ثابت لا يقبل التغيير . وكان الناس جميعا خلال العصور الوسطى يعتقدون أن القانون خالد ، وبالغوا فى ذلك فقدسوه ، واعتبروا العادات المرعية فى القبائل جزاء من القانون الطبيعى .

العثور على القانون واعلانه : كان مجتمع العصور الوسطى يتميز بالبساطة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ، وكان الافراد يرون أن العادات القديمة قادرة على حل جميع مشاكلهم ، وصالحة لجميع الازمنة . ويبدو هذا صحيحا إلى حد ما بالنسبة لهم ، اذ كانت حياتهم تتطور ببطء شديد ، فاذا ما ظهرت الحاجة الى قانون جديد يلائم الظروف التى تغيرت فلا يعنى ذلك وجود قصور فى العادات القديمة ، بل يعنى ضرورة اعادة تفسير هذه العادات للوصول الى ما ترمى اليه مما يتلاءم مع الظرف الجديد ، ثم تقوم باعلان ذلك وتطبيقه ، ولهذا لم تكن هناك هيئة معينة وظيفتها سن القوانين .

فاذا تم العثور على ما يقصده القانون بصدد مسألة بذاتها فان الملك يقوم باعلان ذلك على صورة مرسوم ليكون معروفا للجميع فيسهل تطبيقه عليهم بصورة عامة . ويجب الا نفهم من ذلك ان هذا المرسوم قد اوجد قانونا لم يكن معروفا من قبل ، بل كل ما هنالك انه عثر على العادة التى يجب أن تراعى ، واضفى عليها صفة الملائمة . ومن ثم فان جميع قوانين الملكة الفرنجية لم تكن قوانين بمعناها المتداول اليوم ، بل انها كانت نتيجة ابحاث قام بها مجلس الملك للبحث عن القواعد التى تنظم الحالات المختلفة ، وتقتصر تلك الابحاث على العادات و التقاليد القديمة للمجتمع .

ويعلن القانون باسم الشعب ، او باسم من له حق التكلم باسم الشعب ،

وذلك لان القانون ملك للشعب ، وانه موجود معه منذ الازل ، فيجب استشارة الشعب عند العثور على احدى قواعده (٤١) .

واعتقاد ان القانون ملك للشعب يطبق او يعدل بموافقته لم يكن مقصورا على المملكة الفرنجية فحسب ، بل كان اعتقادا سائدا فى عامة اوروبا فى العصور الوسطى ، لكنه لم يكن واضحا كل الوضوح ، ولم يكن يعنى نظام الحكم التمثيلى ، ولا يعنى وجود هيئة نيابية شعبية تتكلم باسم الشعب ، وليس للشعب ، تحقيقا لا اردة الله يكون الابن الاكبر للملك هو الوارث الشرعى للعرش ، ويتم هذا الاختيار وفقا لارادة الشعب ، ويجوز عدم قبوله .

وهذه العوامل تشبه الى حد كبير اعلان الاوامر والقوانين الملكية . اذ ان القانون يجب ان يرد الى اصل الهى ، كما يجب ان يقوم الملك باعلانه ، ولابد من موافقة الشعب عليه ، وارجاع سلطة الملك الى هذه العوامل الثلاثة مجتمعة ناتج عن ان الملك رغم كونه معينا من قبل الله ، ورغم ان تعيينه تم بموافقة الشعب يجب عليه ان يخضع للقانون لان الوراثة وحدها لا تعتبر مبررا كافيا للاحتفاظ بمركزه ، ولان النبلاء الذين يختارونه ملكا عليهم يمارسون هذا الحق بحكم مراكزهم الموروثة كذلك ، لا على اعتبار انهم هيئة ناخبة من قبل الشعب (٤٢) .

كل ذلك يبين فى وضوح ان سلطة الملك فى العصور الوسطى كانت تستند الى دعائم ثلاث : وراثة العرش ، وانتخاب الشعب ، والحكم بمشيئة الله .

وحين انتظمت الاوضاع السياسية والدستورية فى الدولة اصبح الانتخاب والوراثة ابرز اثرا فى انتخاب الملك من الحق الالهى . ففى

---

(٤١) لهذا نجد كثيرا من القوانين فى صدر ديباجتها « بعد استشارة رؤساء العشائر » ، او « بعد استشارة رؤساء الكنيسة والنبلاء » ، او « ان التصميم كان جماعيا » . ومن هذا يتضح ان موافقة الشعب على القوانين من اهم اركان شرعيته ، ويضرب سباين مثلا لذلك فى كتابه عن تطور الفكر السياسى بان الامبراطور شرلمان استعمل الصيغة الاتية : « ان الامبراطور شرلمان ... ومعه الاساقفة والقسس واللوردات وكل الرعايا المخلصين للكنيسة المسيحية ، وبعد مشاورتهم وموافقتهم ، اصدر المرسوم الاتى تمكينا للرجال الذين ايدوا هذا المنشور بامضاءاتهم حتى يساعدوا على اقامة العدل ، وتمكينا لرعاياه ، المخلصين حتى يتمسكوا به » . انظر الترجمة العربية للكتاب التى سبقت الاشارة اليها . الجزء الثانى . ص ٢٩٦ .

(٤٢) تبدو هذه الحقيقة واضحة فى الخطاب الذى بعث به ارشبيوب هنكمار الى الملك لويس الثالث سنة ٨٧٩ ، وفيه يذكر ان الملك لم يختره راعيا للكنيسة ولكنه مع زملائه من رجال الكنيسة والنبلاء هم الذين اختاروه ملكا بشرط ان يحافظ على القانون .
انظر بعض الامثلة الموضحة لهذه الفكرة فى المرجع سالف الذكر . ص ٣٠٢ ـ ٣٠٥ .

الامبراطورية الرومانيـــة المقدسة كان تعيين الامبراطور يتوقف على الانتخـــاب وحده ، اما فى انجلترا وفرنســـا فقد اصبح الحكم وراثيا ، وانحصر فى اكبر ابناء الملك سنا . وســواء اكان الملك منتخبـــا ، ام كان وارثا فانـــه فى كلتا الحالتين كان يحكم بمشيئة الله اذ كان الناس يعتقـــدون ان الملك وكيل اللـــه عـــلى الارض ، وان الذين يقاومون حكمه او يعارضونـــه يعتبرون مـــن المـــارقين اعوان الشيطان واعداء الله .

١ ــ النظـــام الاقطاعى :

امتازت العصور الوسطى بالنظام الاقطاعى الذى امتازت به من قبـــل دولة المدينة . وظهـــر هـــذا النظام على اثر تفكك الامبراطوريـــة الرومانيـــة وانهيارها ، فقد حل بأوربا نوع من الفوضى السياسية التى يستحيل معهـــا تكوين وحدات سياسية او اقتصادية كبرى ، ومالت الحـــكومات الى ضـــغط عدد المشتركين فى ادارة دفـــة الحكم ، وانحصرت الحالـــة الاقتصـــادية فى الانتاج الزراعى البحت ، ومن هنـــا ظهرت الضيعة وصـــارت اداة تنظيـــم العـــلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين طبقـــات الفلاحين المقيمين بها ، واصبحت بمثابة وحدة سياسية قائمة بذاتها ، وصـــارت الارض هى المنبع الوحيد تقريبا للثروة ، واعتمدت طبقـــات المجتمع كلها على ما تنتجـــه من خـــيرات .

وقد سيرت العصور الوسطى بعلم الاستقرار السياسى ، وصـــعوبة المواصلات وذلك مما يحول دون تكوين سلطة مركزيـــة موحـــدة تستطيـــع بها ان تبسط نفوذها على سائر الارجـــاء . ومن هنـــا خضعت الضيعة لتنظيـــم محلى بحت ، وتحتم على صغار المـــلاك ان يبحثوا عن شخص قوى يكلون اليه مهمة الدفاع عن حياتهم ، والمحافظة على املاكهم ، فظهـــرت عـــلاقة اجتماعية جديدة فى المجتمع الاوربى تربط بين صغار المـــلاك وطبقة النبلاء ، ولهذه العلاقة جانب شخصى وجانب اقتصادى ، فمالك الارض يضع نفســـه فى خدمة النبيل مقابل تأمين حياته ، لذلك تنازل عن حقه فى ملكيـــة الارض التى يتولى زراعتها واكتفى بأن يعتبر مستأجرا لها ، واخـــذ على نفســـه ان يدفع قيمة الايجار خدمات شـــخصية . او سلعا عينية ، وقـــد يقـــوم بالامرين معا ، وبسبب هـــذا زاد النبيـــل قـــوة ، اذ اتسعت ممتلكاتـــه من الارض ، وتعدد اتباعه من الرجال ، والمـــالك الصغير رضى بذلك وتبـــله لانه ينشـــد الحماية الكافية لحياتـــه ، والطمانينـــة اللازمة لاســـتمرار فى العمـــل .

وفى نفس الوقت ظهر اتجـــاه مماثل ، لكنه يبدأ من القمة الى القاعـــدة ، اذ ان الملوك وكبار النبلاء وجدوا انفسهم عاجزين عـــن الاحتفاظ بقوتهـــم

ما لم يضمنوا عددا كبيرا من الاتباع الموالين لهم ، فتنازلوا عن جزء كبير من املاكهم لاتباعهم من النبلاء ، وهؤلاء بدورهم اجروها الفلاحين ، ونتج عن هذا ازدياد قوة الملك ، وسهل حصوله على الايدى العاملة التى تقوم بزراعة الارض واستغلالها .

وسواء أكان هذا النظام قد بدأ فى الطبقات الدنيا ثم سرى منها الى الطبقات العليا أم كان العكس ، فان النتيجة كانت واحدة وهى ان الملك صار المالك الوحيد لجميع الاراضى الزراعية ، وانه يخلع منها ما شاء على اتباعه من النبلاء ، وهؤلاء يؤجرونها للفلاحين احرارا كانوا ام ارقاء ، ومعنى ذلك ان طبقة الفلاحين من ارقاء واحرار هى الطبقة التى تحمل عبء الانتاج ، واذن فهى الطبقة التى تقوم على اكتافها دعائم النظام الاقطاعى كله .

ويفرض الملك على اتباعه خدمات عسكرية واخرى سياسية ، فقد فرض على كل نبيل تنظيم جماعة من الرجال المسلحين للاستعانة بهم وقت الحاجة ، وفرض عليهم كذلك اعانته فى ادارة الدولة واقرار الامن فيها ، وكانت ايرادات الدولة تنحصر فيما يحصل عليه الملك من املاكه الخاصة مضافا الى ذلك التزامات عينية او نقدية يفرضها على المستأجرين من النبلاء ، وكان الملك يمنح النبلاء حق اقامة العدل فى مقاطعاتهم ، مع احتفاظه من تدخل حاشية الملك فى شئون محاكمهم .

من هذا كله يتضح أن النظام الاقطاعى كان ذا اثر كبير فى وسائل القوة السياسية وهى الجيش والايرادات والمحاكم ، وسلطة الملك على هذه الوسائل كانت فى معظم الاوقات سلطة غير مباشرة ، ومن ثم فان العلاقة التى كانت بين الملك والنبلاء تخالف اشد المخالفة ما بين الحاكم والمحكومين من علاقات فى العصور الحديثة فهناك كانت العلاقة شخصية تقوم على المصلحة ، وهى علاقة شخصية لانها تتمثل فى ولاء النبلاء للملك بصفته الشخصية ، وهذا الولاء لا يتعدى طبقة النبلاء ، اما طبقة الفلاحين فولاؤهم موجه الى النبلاء وحدهم . والعلاقة الشخصية بين الطبقتين تتمثل فى الملكية الزراعية ، وينظم هذه العلاقة عقد يتعهد فيه الطرفان بالمحافظة على المصالح التى تحتمها طبيعة النظام الاقطاعى . ويلاحظ على النظام الاقطاعى بصفة عامة ما يأتى :

أ — الالتزامات التى تقيد طبقات المجتمع كانت دائما تقوم على التزامات متبادلة ولكنها غير متساوية لانها تلزم طبقة النبلاء بالولاء والطاعة التامة للملك فى حين انها تعفى الملك من ذلك اعفاء تاما ، وتلزم طبقة النبلاء كذلك بكثير من الواجبات الاخرى مثل تادية الخدمة العسكرية ؛

والظهور امام بلاط الملك ، ودفع مبالغ معينة فى بعض المناسبات الخاصة كجلوس ولى العهد على العرش . وهذه كلها التزامات محدودة المدى ولا تتعدى قدرا معينا متفقا عليه ، فالتزام التبيل — مثلا — بتقديم المساعدات العسكرية للملك لا يقيده الا بتقديم عدد محدود من الاتباع ، وليس للملك ان يطالبه بمزيد منهم . اما الملك فعليه ان يساعد اتباعه من النبلاء ، ويفرض عليهم حمايته . وعليه أن يحترم العادات القديمة التى تحدد حقوق اتباعه ، وتبين مدى ما يتمتعون به من حصانات . كل هذا كان يعنى أن المواطن من حقه ان يرفض دفع ما يتجاوز الضريبة المحددة ، وأن يرفض الخدمة العسكرية اذا زادت عما تقرره العادات القديمة . ومؤدى هذا كله أن مركز الملك كان ضعيفا من الناحية النظرية ، زمن الناحية العملية .

٢ — كانت العلاقة بين السيد والتابع فى العصور الوسطى تختلف عن العلاقة بين الحاكم والمحكوم فى العصور الحديثة ، فلم يكن هناك حد فاصل بين الحقوق والواجبات العامة ، فكثيرا ما كانت الملكية فى عصور الاقطاع تتمثل فى حقوق ادارية بحتة ، كحق شغل مركز ادارى فى الدولة بصفة دائمة ، او حق ادارة مطحن عام ، أو حق جباية ضريبة معينة . ونظام الادارة العامة فى هذه الحالات لا يختلف فى شىء عن نظام الملكية الزراعية ، فالوظائف العامة غالبا ما تكون فى يد افراد توارثوها ، ثم يورثونها ابناءهم من بعدهم . فالموظف العام يحتفظ بوظيفته ، لا على انه فى ذلك ينوب عن الملك ، بل لانه صاحب حق اقطاعى فيها ، ما دام يقوم بالتزاماته قبل الملك ، واذن فالموظف العام يملك سلطة لم يعهد بها اليه الملك .

المحاكم الاقطاعية : كان المثل الاعلى للنظام السياسى عامة هو محكمة النبيل ، ، ولم تكن محكمة بالمعنى الذى تعارف الناس عليه ، وانما كانت مجلسا يتكون من السيد واتباعه من السادة الذين هم اقل مرتبة منه . وتقوم هذه المحكمة بفض المنازعات الناشئة عن تضارب الحقوق والالتزامات الاقطاعية التى تربط النبلاء ببعضهم ويتساوى السيد واتباعه من النبلاء اثناء انعقاد المحكمة ، ويخضعون جميعا لقراراتها التى تصدر باغلبية الاصوات ، وتتوخى المحكمة فيها احترام جميع الحقوق التى تنص عليها العادات القديمة . فلا السيد وحده ، ولا الملك وحده يملك حق الفصل فى المنازعات ، وبذلك تكون المحكمة الاقطاعية من الناحية القانونية قد ضمنت لطبقة النبلاء ان تكون محاكمتهم بواسطة قرنائهم وفقا للقوانين القديمة وللاتفاقات والعادات والتقاليد المرعية .

ويضمن اعضاء المحكمة تنفيذ ما تتخذه محكمتهم من قرارات ، وتكون

هذه القرارات غالبـــا ملزمة للملك ايضا ، ولصغار النبلاء حـــق ارغـــام الكبراء منهم على احترام حرياتهم . ومن هـــذا يظهر ان مجلس بلاط الملك ، وهو اعلى محكمة اقطاعية ، كان يملك جميـــع السلطات التى تمارسها حكومات اليـــوم وهى السلطة القضائية ، والتشريعية والتنفيذية ، ولم تكن تستأثر بالسلطات كلها يد واحدة ، وكان هـــذا النظام السياسى يتيـــح للنبلاء ان يثوروا ثورة مشروعة ضد الملك .

النظام الاقطاعى وفكرة ان الشعب صاحب السيادة : يتضح مما اسلفنا ان النظام الاقطاعى يتعارض مع فكرة امتلاك الشعب للسيادة ثم تنازله للملك عنها ، وهى تلك الفكرة التى اخذ بها الرومان . وانما كانت فكرة العصـــور الوسطى أن الالتزامات السياسية ترتكـــز عـــلى اساس تعاقـــدى بين الملك واتباعـــه من النبلاء ، غير ان فكرة السيادة الرومانية لم تكن قد محيت نهائيـــا من اذهان الافراد فقـــد كان للملك مركز اعلى من مراكز النبلاء ، وكان يتمتع بعدة حصانات تجعله مميزا عن باقى النبلاء من ناحية السلطة العامة فلا يمكن اتهامه او معارضته .

وقد سادت فى العصور الوسطى عقيدة توحى بأن الملك وكيل الله ، وهذه العقيدة تضع الملك فى مستوى اعلى من مستوى النبلاء ، وتفرض على الملك احترام القوانين التى هى الوسيلة الوحيدة لاقرار الحكم العادل ، امـــا اذا خرج الملك على القوانين العادلة للدولة فانـــه يصبح مندوب الشيطان . ومير من كتاب العصور الوسطى يرون انه حتى فى هذه الحالة لابد من طاعة الملك ، ولا تجوز معاقبته ، لان هـــذا العقاب متروك لله الذى وكل اليـــه السلطان ، ولكن كتابا آخرين كانوا ينادون بضرورة ارغامه على اطاعـــة قوانين الدولة لانه فى رأيهم يخضع لله ، ويخضع للقوانين ، وذلك يجعل للملك صـــفتين : الصفة الاولى انه اكبر ملك للارض فى الدولة ، والمستأجرون منه هـــم اعضاء مجلس البلاط اى محكمة الملك ، والغرض من هـــذا المجـــلس الفصـــل فى المنازعات التى تنشأ نتيجة لتطبيق الالتزامات والحقوق الناجمة عـــن العقود الايجابية المبرمة بين اعضائه وبين الملك . امـــا الصفة الثانية فهى انه يمثل السلطة العامة فى الدولة ، وهى ســـلطة مستمدة من سيادة الشعب ، وهـــو يتقاسم هـــذه السلطة مـــع اعضاء مجلسيه بطريقـــة غير واضحة . ويتساوى الملك بصفته الاولى فى المعـــاملة مـــع النبلاء ، اما بصفته الثانية فانه يتمتـــع بحقوق واسعة ، وسلطات كبيرة لا ينازعه فيها اعضاء المجلس .

٢ — القديس توماس الاكوينى وطبيعة القوانين :

يرى القديس توماس الاكوينى أن الغرض من وجود المجتمع هو تحقيق الخدمات المتبادلة التى تؤدى الى تحقيق حياة فاضلة ، ومن هنا كان لكل فئة

من طبقات المجتمع نفعها واهميتها ، فالفـــلاح والعامل يقدمان السلع اللازمة للمجتمع ، ورجل الدين يعمل عـــلى الخلاص الروحى عن طريق بث التعاليم ونشر الصلاة ، والجندى يدافع عن المجتمع ضد كل عدوان خارجى ، وهكذا فكل طبقة تقدم ما يستلزمه تكوين المجتمع من خدمات واعمال . هذا التحليل يبين لنا مدى تاثر القديس توماس بافكار ارسطو وفلسفته (٤٣) .

وظيفة الحاكم : اوضح القديس توماس ان المصلحة العامة للمجتمع تقتضى حتما وجود حاكم توكل اليه مهمة تنظيم تبادل الخدمات . وشبه حاجة المجتمع الى هذا الحاكم بحاجة الجسد الى الروح ، ويعتقد القديس توماس أن الحاكم يستمد سلطته من الله ، وغاية هذه السلطة تنظيم حيـــاة المجتمع ، وتحقيق السعادة لافراده واذن فسلطة الحاكم واجب مقدس يدين بـــه الحاكم لرعيته ، ولكى ينهض بهذا الواجب عليـــه أن يلتزم حـــدود سلطته ، والا الحق الضرر بالمجتمـــع .

واذن فالقديس توماس يعتقد ان الحكومة تقوم قبل كل شىء لغرض اخلاقى وليس لها ان تقوم باى عمل ينافى هـــذا الغرض ، وعلى الحاكم ان يوجه الافراد الى كل عمل يؤدى الى اسعادهم ، كمـــا يجب عليـــه اقرار الحياة الفاضلة . وهو يرى ان الوسائل التى تؤدى الى نشر الســـعادة وتحقيـــق الفضيلة هى اقرار السلام ، وحفظ النظام فى المجتمع . وهـــذا او ذاك لا يتم الا عـــن طريق توفير الخدمات الادارية والقضائية . والدفاع عن المجتمع . ومعاقبة مرتكبى الجرائم وازالة جميع العوائق التى تحول دون تحقيق الحياة الفاضلة .

وبما ان الغرض من قيام المجتمع غرض اخـــلاقى فيجب ان تكون لسلطة الحاكم حدود ، وعليـــه ان يمارس سلطته وفقا للقانون ، ويظهر من آرائـــه هذه انه يبغض الحكم الاستبدادى ، ويجعل للشعب حق مقـــاومة الحـــاكم المستبد الظالم الذى يتجاوز حـــدود سلطته (٤٤) ، ولكنـــه يقيد هذا الحق بشرطين : الاول هـــو الا تمارس هذا الحق طائفة بعينها من الشـــعب ، بل يجب ان يمارسه مجموع الشـــعب . والثانى أن يأخذ القائمون بالمقـــاومة على مسئوليتهم الا ينتج عن حركتهم تلك مســـاوىء تفوق مساوىء الحاكم المستبد او تعدلها .

---

(٤٣) كانت مؤلفـــات ارسطو توصم بالكفر اول ما جاءت الى اوربا المسيحية ، ولذلك حرمتها الكنيسة فى البداية ، غير أن التحريم لم يكن فعـــالا فى منـــع تداولها وتدريسها ولذلك اتجهت الى صبغها بالصبغة المسيحية ويعد القديس توماس الاكوينى اشهر من قام بهذا العمل .

(٤٤) لكنه استنكر صراحة قتل مثل هذا الحاكم .

طبيعة القانون : قسم القديس توماس القانون الى اربعة انواع :

(ا) **القانون الابـــدى** : وهو حكمة اللـــه ، فهو الخطة الابديـــة التى وضعتها الحكمة الالهية لتنظيم الخليقة باجمعها ، وهذا القانون فوق مســـتوى قدرة الانسان ، وفوق مستوى عقله ، ولكن ليس معنى ذلك انـــه يتعـــارض مـــع عقل الانسان ، بل انه يتمشى معه ولذلك قبله ، وقد قبله كما هو دون ان يستطيع الوصول الى فهم اسراره .

(ب) **القانون الطبيعى** : وهو انعكاس الحكمة الالهيـــة فى الخليقة ، ويظهر فى نزعة الافراد نحو الخير وتجنب الشر ، وفى محافظتهم عـــلى انفسهم ، وفى محاولتهم تكييف انفسهم بالظروف المحيطة بهم ، ومن ذلك ميلهم بطبعهم الى العيش جماعـــات ، ومحافظتهم عـــلى حياتهم ، وانجابهم الاطفـــال وتعليمهم والسعى وراء المدنيـــة .

(ج) **القانون المقدس** : ويقصد به كلام الله كما احتوته كتبه السماوية ، وهو منحة من الله ، وليس كشفا قام به الانسان ، وحكمة الانســان تتمشى مـــع هذا القانون لان كلام الله يكمل حكمة الانسان ولا يتعارض معها .

(د) **القانون البشرى او الوضعى** : القوانين السابقة كلهـــا عبارة عن قواعد تنظم تصرفات الخليقة ، ولا تقتصر عـــلى الانسان ، ولا تستمد مـــن طبيعته وحده ، ولكنها عامة ودائمة ، اما القانون الخاص بـــالبشر وحدهـــم فهو الذى يسمى « القانون الوضعى » وهـــو لا يقدم لنا مبادىء جـــديدة ، وكل ما فيه انه يطبق على البشرية المبادىء العامة التى تضـــمنتها القـــوانين السابقة .

ان الانسان يختلف عن غيره من الكائنات بانه ذو عقل ومنطق ، وانه اهتدى بعقله الى العيش فى مجتمع ، ولهذا ظهرت الحاجة الى قانون وضعى يـــرمى الى تحقيق الصالح العـــالم فى هـــذا المجتمع وفقـــا لمبـــادىء القوانين الالهية والطبيعيـــة ، وعلى هذا فالقانون يستمد من الصالح العـــام لا مـــن ارادة فرد أو ارادة مجموعـــة ما من الافراد . ولكنه نتاج الشعب كله ، ويعمل لتحقيق الصالح العام ، وينتج هذا القانون اما من التشريع ، واما من العادة والعرف ، وينفذه حاكم يمثل الشعب ، ويكون الشعب قد وكل اليه مهمة تنظيم حياته (٤٥) .

---

(٤٥) للواقع ان توماس ينظر الى القانون الوضعى على انه مستمد من القانون الطبيعى الذى هو فى حاجة لان يحدد ، وان يكون مثالا يحتذى فى تنظيم حيـــاة الافراد ، فالقـــــانون الطبيعى مثلا يحرم القتل لانه يتعارض مع السلم والنظام ، ولكنه لا يقدم تعريفا كاملا للقتل ، او للعقوبة المترتبة عليه . وبمعنى آخر : القتل خطأ كبير يتعارض مع طبيعـــة الانسان ، ولانه خطيئة يجب منعه وعقاب مرتكبه . وتختلف الوسيلة الى منعه ، والعقوبة عليه باختـــلاف الظروف والازمنة . فالمبدأ واحد فى كل زمان ومكان ، ولكن وسيلة التطبيق هى التى تختلف باختلاف الشعوب والازمنة . وقد جعل توماس الحاكم مسئولا عن جعل القانون الوضعى يساير القانون الطبيعى .

٢ ــ مارسيليو دى بادو (٤٦) وتقييد سلطة الكنيسة :

اهم اثر لهذا الفيلسوف كتاب « الدفاع عن السلم » ، وقد كان يهدف من كتابه هذا الى تحقيق اهداف ثلاثة أولها هــو القضـــاء على نظام الاستعمار البابوى ، والثانى تعريف السلطة الدينية وتحديدها ، ومنعها من الاشراف على الحكومات المدنية ، امـــا الثالث فهو وضع الكنيسة تحت سلطة الدولة . وقد حدد ما رسيليو هذه الاهداف لاعتقاده أن البابا هــو سبب ما يغمر ايطاليا من خلافات .

واعتمد مارسيليو فى تحليله الفلسفى على كتابات أرسطو ، وقد اشار الى ذلك صراحة فى مقدمة كتابه .

الدولة : اعتمد على ارسطو فى تعريف الدولة ، فقال انها كائن حى يتكون من اعضاء يقومون بأداء الوظائف اللازمة لاستمرار حياة هذا الكائن ، وسلامة الدولة تتوقف على قيـــام الاعضاء بوظائفهم وشقاؤهم ينتج من اهمال القيـــام بهذه الوظائف على خير وجـــه ، او بتدخل عضو فى اعمال غيره من الاعضـــاء الآخـــرين .

ويرى ان المدنية نيتجة تطور بدا من العائلة والمدينة هى المجتمـــع الكامل الذى يحقق للافراد جميع احتياجاتهم من مقومات الحيـــاة الفاضلة التى تعنى حياة فاضلة فى الدنيا ، وحيـــاة فاضلة فى الآخـــرة ، والعقـــل والفلسفة همـــا طـــريق تحقيق الحياة الفاضلة فى الدنيـــا ، اما الحيـــاة الفاضـــلة فى الآخـــرة فطريقهـــا الدين .

ثم يأخذ بعد هذا فى تعداد الطبقات التى يتكون منها المجتمع ، كما فعـــل ارسطو من قبل ، فهناك الزراع والصناع ومهمتهم توفـــير السلع المـــادية ، وتوفير الدخل اللازم لادارة الحكومة ، وهنـــاك الجنود ، والموظفون ، وطبقـــة رجال الدين ، ورجال الدين يكونون فى كل مجتمع ، وثنيا كان أم مسيحيا .

والى هنا لم يأت مارسيليو بجديد فى شأن تكوين الدولة ، بل استمد هـــذا كله من ارسطو الا انه اضاف اليها عاملا جديدا وهو المسيحية .

وقد بين ان المسيحية ديانة سماوية فهى ليست طبيعيـــة Supernatural ولا يمكن اخضاعهـــا للتفكير المنطقى بخـــلاف الدولة التى لها تكوين طبيعى . وهو فى هـــذا يخالف سان توماس الذى حاول التوفيق بين العقيـــدة والعقـــل ليبرر المسيحية .

---

(٤٦) ١٢٨٠ ـ ١٣٤٣ .

ويرى مارسيليو ان وظيفة الدين تنحصر فى انارة الطريق امام من يريدون الخلاص الابدى فى الآخـــرة (٤٧) . فرجل الكنيســـة ، من الناحية المدنية البحتة طبقة من المجتمع تؤدى وظيفة فوق نطاق الفكر البشرى ، وهى فى هـــذا تشبه اية ديانـــة اخرى وثنيـــة كانت ام سماويـــة من حيث ان عقل البشر لا يصل الى اثبات حقائقها عن طريق التفكير المنطقى . اذن فالمسيحية يجب ان تخضع لاشراف الدولة كما تخضع الزراعـــة والصناعة وخضوع رجال الدين للدولة يجب ان يكون مثل خضوع الطبقات الاخرى .

وبعبارة اخرى : يرى مارسيليو ان الديانة المسيحية ظاهرة اجتماعية بحتة وليس معنى ذلك انه يهاجم الديانة المسيحية ، بل انه يقول بتقديس معتقداتها ، ويرى انها فوق مستوى كل عقل يفكر فيها ، الا ان الحقيقـــة التى لا تغيب عنـــا هى ان الكنيسة جزء من الدولة فيما يتعلق بنظمهـــا الاجتماعية ، اى ان الدين شىء ، والكنيســـة شىء آخر .

القانون والهيئة التشريعية : يرى مارسيليو ان هناك نوعـــين اساسيين للقانون : الاول هو القانون المقدس وهو أوامر الله المبـــاشرة ، وغايته تنظيم اعمال البشر بطريقة تؤهلهم لنعيم الآخـــرة ، والثانى هو القانون البشرى وهو أوامر مجموعة المواطنين ، او اغلبية منهم لتنظيم اعمال الافراد ، وغايتـــه تحقيق حياة فاضلة فى هذه الدنيا ، وتصحبه قوة تنفيذية تكفل توقيع العقـــاب على ما يخالفه (٤٨) .

وعلى ذلك فهذان النوعان من القوانين يختلفان فى كنه العقوبة ، فعقـــوبة القانون المقدس هى الحرمان من دخـــول الجنة ، وهى عقوبة مكانها الآخـــرة ، أما عقوبة القانون البشرى فهى دنيوية ، وهـــذه التفرقة ذات شأن كبير لانها توضـح بجلاء أن رجال الدين لا يمكن أن تكـــون لهم سلطة ، اذ أن ســـلطتهم لا تصحبها قوة تنفيـــذية فى هـــذه الدنيـــا ، الا اذا امكن ان يضـــع المشرع فى ايديهم هـــذه القوة .

---

(٤٧) يقول مارسيليو فى هذا : « وظيفة رجال الدين هى ان يتعلموا ويعلموا النـــاس ، تلك الاشياء التى يرى الكتاب المقدس انه من الضرورى الايمـــان أو الاقدام عليهـــا او تجنبهـــا حتى ينالوا الخلاص الابدى والنجاة من الويل والعذاب » . انظر المرجع السابق ص ٤٠٩ .

(٤٨) يقول مارسيليو فى كتابه « المدافع عن السـلام » : « للقانون السماوى شريعة صـادرة من الله مباشرة ، وبغير تدخل الانسـان فى شان ما يقـوم به النـاس من الاعمـال الاختيـارية أو التى يتعين عليهم أن يتجنبوها فى هـذه الدنيـا لـكى يفوزوا بالعـاقبة الحسـنة فى الاخـرة . أما القانون الوضـعى فهو من عمـل المواطنين جميعـا او اغلبيتهـم ، وهـو عصـارة تفـكير من يملـكون سلطة التشريـع ، ويعـالج الاعمـال الاختيـارية التى يتعين على الانسـان أن يؤديها أو يتجنبها لكى يفوز بالسعادة فى هذه الحياة الدنيا ، وبعبارة أخرى فالقانون الوضعى يأتى باوامـر ونواه اذا خالفها الانسان عوقب على مخالفتها فى الحياة الدنيا » . انظر المرجع السابق ص ٤١١ .

ولتعرف مارسيليو للقانون اهمية من حيث انه اقام وزنا كبيرا للقـــوة التنفيذية التى تقف وراء القانون ، وجعل مثل هذا الوزن للمشرع ، واعتماد القانون على ارادته وسلطته ، فهو ينظر الى القانون على انه صادر من هيئـــة دستورية « مجموعة المواطنين » ويستمد قوته وهيبته من العقـــاب المفروض على من يخلفه ، فالقانون يستوجب وجود مشرع ، ويعرض مارسيليو لماهيـــة هذا المشرع فيقول « المشرع هو الشعب ، او او الجزء السائد من الشعب . وهو الذى يحق له اصدار الاوامر ، وفرض العقوبات » (٤٩) فالشـعب اذن هو مصدر القانون سواء مارس ذلك بنفسة ام عن طريق هيئة او لجنة ، او عن طـريق الامبراطورية (٥٠) .

الهيئة التنفيذية : يعتقد مارسيليو ان الهيئة التنفيذية تنتخب بواسـطة السلطة التشريعية (الشعب) وتحدد العادات طريقة الانتخاب فى كل شعب ، وسلطـــة الهيئة التنفيذية مستمدة من الشعب ، ولذلك يجب ان تتمشى اعمـــال هذه الهيئة مـــع قوانين الدولة ، كما يجب الا تتعدى حقوقها وواجباتها القـــدر الذى يسمح بـــه الشعب .

واهم واجبات الهيئة التنفيذية هو التاكد من ان جميع اجزاء الدولة تقـــوم باداء اعمالها على الوجه الذى يرمى الى الصالح العام ، فاذا اخفقت فللشعب حق اسقاطها ، ويجب ان تكون الهيئة التنفيذية موحدة لتكون اقوى من كـــل الهيئات الاخرى فى الدولة ، وحتـــى تتمكن من تنفيـــذ القوانين ، وهو بهـــذا يقصـــد ـــ فى الواقع ـــ ان يهاجم تقسيم السلطة بين البابا والامبراطور .

الكنيسة ورجال الكنيسة : انتقل مارسيليو بعد ذلك الى الغرض الاساسى من فلسفته وهو ايضاح مركز الكنيسة من الدولة ، فقرر ان الكنيسة لا تعدو كونها تمثل طبقة من الطبقات المكونة للمجتمع ، وليس لهـــا ان تتدخـــل فى السلطة الزمنية ، او تعمل على تفككه . كذلك لا يجب ان يقال ان للكنيسة املاكا ، لان كل ما تملكه ليس سوى تبرعات او اعانات قدمها لها المجتمع لاعانتهـــا على النهوض بمهمتها ، وعلى ذلك فليس للكنيسة حق جباية ضرائب الشعور ، وبالتالى ليس لها حق الاعفاء من هذه الضرائب .

وبالنسبة لرجال الكنيسة فليست لديهم سلطة تنفيذية على الاطلاق لانهم مجرد طبقة من طبقات المجتمع ووظيفتهم تادية الخدمات الدينية اللازمة لهـــذا

---

(٤٩) لا يقصد مارسيليو بالجزء السائد من الشعب الاغلبية العددية فقط ، وانما الجـزء الذى له وزن كبير فى حيـــاة المجتمع أيضا ، ويفهم هـــذا من قوله : « عندما اقـــول الجـــزء السـائد فى المجتمع اقصد الناحيتين العددية والقيمية » .

(٥٠) لا شك أن مارسيليو وهو يقرر ذلك كان يفـكر فى حكومة دولة المدينة . ولـكنه اعتقـد بعدم وجود صعوبات تقف أمام تطبيق هذا النظام فى اية دولة .

المجتمع . وهذه وظيفة تخضع لقوانين المجتمع وتنظيماته كاية طبقـــة اخرى ، فاذا خالفوا هذه القوانين فانهم يقدمون للمحاكم الاهلية لتطبق عليهم نصوص القانون البشرى . أما مخالفتهم للقانون المقدس فتوقعهم تحت طائلة عقـــاب الله فى الآخـــرة ، ما لم تكن تلك المخالفة مما تقع تحت طائلة العقاب الدنيوى كالزندقة مثلا فان لها عقوبة مدنية .

ويوازن مارسيليو بين واجبات رجال الدين وواجبات الاطباء ، فكل منهم واجبه ينحصر فى تقديم النصائح والتعليمات ، ولكنه لا يستطيع ارغام احـــد على اتباع هذه النصائح او التعليمات ، وبما أن رجل الكنيسة يتقاضى اجـــرا على وظيفته فللدولة حق ارغامه على اداء واجب وظيفته على الوجه الـــذى يرغم به أى موظف مدنى .

تنظيم الكنيسة : يرى مارسيليو ان الكنيسة المسيحية تضم رجال الكنيسة وغيرهم من المسيحيين المدنيين ، وان كان رجال الكنيسة يمتازون بانهم موكلون لادارة الشئون الدينية ، واقامة الشعائر ، فرجال الكنيسة اذن متســـاوون من الناحية الدينية ، فلا فرق بين أى قسيس وبين البـــابا ، ومعنى ذلـــك انه ينفى أن البابا يستمد سلطته من كونه خليفة الرسول بطرس ، ويؤكد المســـاواة بين جميع رجال الكنيسة بما فيهم البابا ، فليست لـــه اية ميزة دينية يمتاز بها عن قرنائه الاساقفة .

ويقرر مارسيليو انه ليس لاوامر البابا او تعليماته صفة القوانين ، فليس للقانون المقدس سوى مصدر واحد هو الانجيل ، ويرى مارسيليو ايضـــا انه لا يجوز ان ينفرد بتنظيم الكنيسة ، بـــل يكون تنظيمهـــا عن طريق مجـــلس عام ينتخب بواسطة المسيحيين ، ولهذا المجلس العام سلطة البت فى المسائل الدينية ، وقرارات المجلس العـــام ملزمـــة للبابا ولجميـــع رجال الكنيسة ، فكما ان المواطنين فى الدولة ينتدبون عنهم موظفين لتولى السلطة فان المسيحيين يقومون جميعا بتوكيل المجلس العام لتولى السلطة التنفيذية .

المبحث الثالث

الفكر السياسى فى الاســـلام

١ ـــ القرآن الكريم والفكر السياسى :

يعد القرآن المصدر الاول والاصلى الثابت للاسلام ، والقرآن لم يتعرض لتفاصيل نظام الدولة الاسلامية ، ولا لتفاصيل اساليب الحكم فيها ، بل جـــاء مشتملا على الاسس الثابتة ، والمبادىء العامـــة التى يجب ان تقـــوم عليهـــا

سياسة الحكم فى الاسلام . وبعبارة اخرى فان القرآن لم يفصل نظام وشكل الحكومة ، ولم يشر الى طرق تنظيم السلطات فيهم ، ولا لقواعد اختيار الحاكم ايكون بطريق الانتخاب ، ام بالوصاية ، ام بالوراثة ، وانما جاء القرآن الكريم ناصا على الدعائم الثابتة التى ينبغى ان تقوم عليها نظم كل حكومة صالحة وهى : العدل ، والشورى ، والمساواة :

(أ) العدل هو الدعامة الاولى للفكر السياسى الاسلامى ، وقد نص عليه القرآن الكريم بقوله : « وأذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل » كما قال أيضا : « واقسطوا أن الله يحب المقسطين » .

(ب) والدعامة الثانية هى الشورى ، ويتمثل ذلك فى قول القرآن الكريم : « وشاورهم فى الامر » وقوله ايضا : « وامرهم شورى بينهم » .

(جـ) اما الدعامة الثالثة فهى المساواة وقد وردت فى قوله تعالى : « وانما المؤمنون اخوة » .

وما عدا هذه الاسس من المبادىء السياسية فقد سكت عنها القرآن الكريم ليتسع المجال أمام اولى الامر فى وضع نظمهم بما يلائم الملابسات السياسية الخاصة بعصرهم دون قيود الا قيود العدل ، والشورى ، والمساواة .

٢ ــ الخلافة والفكر السياسى :

الخلافة هى اساس نظام الحكم بعد وفاة النبى ، وقد عرفها علماء الفقه الاسلامى بأنها : « رياسة عامة فى أمور الدين والدنيا نيابة عن النبى صلى الله عليه وسلم » ، وعرفها علماء التفسير بأنها « عبارة عن خلافة شخص من الاشخاص للرسول عليه السلام فى اقامة القوانين الشرعية ، وحفظ حوزة الملة على وجه يجب اتباعه على كافة الامة » ، وهى عند علماء الاجتماع من المسلمين كما عرفها ابن خلدون : « حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الاخروية والدنيوية الراجعة اليها ، اذ احوال الدنيا ترجع كلها عند الشرع الى اعتبارها بمصالح الآخرة فهى فى الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع فى حراسة الدين وسياسة الدنيا به » .

طبيعة سلطة الخلافة : اختلفت آراء فقهاء المسلمين فى حقيقة السلطة التى يتمتع بها الخليفة ، فمنهم من راى ان الخليفة يستمد سلطاته من الله ، ومنهم من يرى ان الخليفة يستمد سلطاته من الامة ، ومجمل الراى الاول ان الله كما اختار النبى عليه السلام لدعوة الحق وابلاغ شريعته الى الخلق ، فهو كذلك يختار الخليفة ويسوق اليه الخلافات ، أما الراى الثانى فيفهم منه ان الخليفة يستمد سلطاته من الامة فهى مصدر قوته وهى التى تختاره لهذا المقام ، وهى التى تراقبه وتحاسبه . ويستندون فى هذا الى حجج

منها : ان الاسلام قرر مسئولية اصحاب السلطة امام الامة . وهذا واضح من النصوص التى تطلب من الامة نصح اولى الامر . والاخذ على ايدى ظالميهم (٥١) ولو كان الخليفة ذا حق الهى ، على نحو ما يذهب اليه الراى الاول ، لما كان للرعية سلطان عليه ، ومن حججهم ايضا اقوال الخلفاء الراشدين الذين اقروا بمسئوليتهم امام الامة (٥٢) .

وجوب نصب الخليفة : اختلفت كذلك آراء فقهاء الاسلام حول وجوب نصب الخليفة فراى بعضهم ان تولية الخلافة واجب شرعا ، اذا تركه المسلمون اثموا كلهم ، بينما يرى آخرون ان الخلافة غير واجبة شرعا .

وانصار الوجوب يستندون فى رايهم الى : (ا) اجماع الصحابة والتابعين على تولية خليفة (ب) نصب الخليفة يتوقف عليه اظهار الشعائر الدينية وصلاح الرعية (ج) فى تولية الخليفة حفظ لكيان الامة .

اما الذين يرون ان الخلافة ليست واجبة شرعا فمن حججهم : (ا) انه لم يرد للخلافة ذكر فى القرآن الكريم . (ب) كذلك اهملتها السنة فلم يتعرض الحديث النبوى لها . (ج) يرى ابن خلدون انه « قد ذهب رسم الخلافة وآثارها بذهاب عصبية العرب وبقى الامر ملكا بحتا .. » ويعلق الشيخ على عبد الرازق على هذا فى كتابه « الاسلام واصول الحكم » بقوله : « افهل علمت ان شيئا من ذلك قد صدع اركان الدين ، واضاع مصلحة المسلمين على وجه كان يمكن للخلافة أن تتلافاه لو وجدت . أن شعائر الله تعالى ، ومظاهر دينه الكريم ، لا يتوقف على ذلك النوع من الحكومة الذى يسميه الفقهاء خلافة ولا على اولئك الذين يلقبهم الناس خلفاء » .

الشروط الواجب توافرها فى الخليفة : يرى فقهاء الاسلام ومنهم ابو الحسن الماوردى فى كتاب « الاحكام السلطانية » ان الذين يتولون الخلافة يجب ان تتوافر فيهم الشروط السبعة الآتية : العدالة ، العلم ، سلامة الحواس من السمع والبصر ... الخ ، سلامة الاعضاء ، الراى الصالح ، الشجاعة والنجدة ، النسب بان يكون قريشيا .

---

(٥١) كقول النبى عليه السلام : « ان الناس اذا راوا الظالم فلم ياخذوا على يديه اوشكوا ان يصيبهم الله بعقاب من عنده » ، وكقوله : « ان الله يرضى لكم ثلاثا ، ويسخط لكم ثلاثا ، يرضى لكم أن تعبدوه وحده لا تشركوا به شيئا ، وان تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، وان تناصحوا من ولاه الله امركم » .

(٥٢) كقول أبى بكر اول الخلفاء المسلمين « انى وليت عليكم ولست بخيركم ، فان احسنت فاعينونى ، وان اسات فقومونى » وكقول عمر بن الخطاب عندما تولى الخلافة : « من راى منكم فى اعوجاجا فليقومه » وعرف عن ابى بكر انه نودى يا خليفة الله فقال : « لست بخليفة الله ، ولكننى خليفة رسول الله » .

والشرط الاخير موضع خلاف بين الفقهاء ، فالرسول لم يستخلف من بعده احـد . والقرآن والحديث لم يرد فيهما ما يدل على ان امـر المسلمين بعـد الرسول موكول الى اسرة خاصة ، او جماعة معينة ، بل ان النبى عليه السـلام جعل الفضل بين المسلمين راجعا الى التقوى كمـا نص القـرآن على هـذا بقوله : « ان اكرمكم عند الله اتقاكم » . وكون الخلفـاء منـذ أو الاسـلام من قريش لا يفيد معنى الالزام بذلك ، بـل انه فى رأى ابن خلـدون يرجـع الى عصبية قريش وقوتها فى هذه الفترة . اما الشارع فى حقيقة أمره فانـه « لا يخص الاحكام بجيل ولا عصر ولا امـة » .

والخلاصة ، ان الخلافة تختلف فى نظر الاسلام عن سائر الرياسات العليا فى الحكومات الاخرى من حيث انها رياسة عامة فى امـور الدين والدنيـا ، فالخليفة تشمل ولايته التشريع ، والقضـاء ، والتنفيذ ، وله ايضـا امامـة الصلاة ، وامارة الحج ، والاذن باقامـة الشعائر فى المسجد ، والخطبـة فى الجمع والاعياد ، وغير هذا من الشئون الدينية .

٣ ــ رجال الفكر السياسى فى الاسلام :

يرى الشيخ على عبد الرازق فى كتابه « الاسلام واصول الحكم » انـه « من الملاحظ البين فى تاريخ الحركة العلمية عند المسلمين ان حظ العـلوم السياسية فيهم كان بالنسبة لغيرها من العلوم الاخرى اسـوا حظـا ، وان وجودها بينهم كان اضعف وجودا ، فلسنا نعرف لهم مؤلفا فى السياسة ،ولا مترجمـا ، ولا نعـرف لهم بحثـا فى شىء من انظمة الحكم ، ولا اصـول السياسة ، اللهم الا قليلا لا يقام له وزن ازاء حركتهم العلمية فى غـير السياسة من الفنون » . ثم يضيف الى ذلك قوله : « فما لهم قـد وقفوا حيارى امـام ذلك العلم ، وارتدوا دون مباحثه خاسرين ؟ ما لهم اهملوا النظـر فى كتـاب الجمهورية لافلاطون ، وكتاب السياسة لارسطو ، وهم الذين بلـغ من اعجابهم بأرسطو ان لقبوه بالمعلم الاول ؟ مالهم رضـوان ان يتركو المسلمين فى جهـالة مطبقة بمبادىء السياسة وانواع الحكومات عند اليونان وهم الذين ارتضوا ان ينهجوا بالمسلمين مناهج السريان فى علم النحـو ، وأن يروضوهم برياضـة بيدبا الهندى فى كليلة ودمنة . بل رضوا بأن يمزجوا لهم علوم دينهـم بمـا فى فلسفة اليونان من خير وشر ، وايمان وكفر ؟ » .

ويرجع الشيخ على عبـد الرازق هذه الظاهرة الى ان المسـلمين قـد وجدوا فى كتب السياسة المترجمة عن اليونان ما يغنيهم عن التاليف ، كمـا ان مقام الخلافة الاسلامية منذ بدايتها كان عرضة للخارجين والمنكرين ، لاعتمادها على القوة المسلحة لا الاختيار ، ومن هنا اهملت آراء العلماء فتركوا التاليف فى علم السياسة ، بما ترتب عليه وضع قيود لحرية العلم وبخاصـة علم

السياسة « وهو من اخطر العلوم لما يكشفه من انواع الحكم وانظمته الـــخ ، لذلك كان حتما على الملوك واصحاب السلطان ان يعادوه وان يسدوا سبيله على الناس(٥٣) ».

وآراء الاستاذ على عبد الرازق فى رأينا ينطوى على كثير من المبالغـــة ، فقد اثبتت الدراسات التى قام بها العلماء اخيرا ، ان هناك مفكرين سياسيين فى الاسلام لا يقلون شانا عن المفكرين السياسيين فى الامم الاخـــرى منهم : « ابو بكر الطرطوشى » من رجـــال القرن الثانى عشر ، وله كتـــب فى علم السياسة اسمه « سراج الملوك » وهو يتناول فيه نصائح للملوك ، ويحلـــل صفات الولاة والقضاة ، والعلاقـــة بين الحاكم الاعلى ورعيته ، ونظـــام الدولة الـــخ . ومنهم : « عبد الرحمن بن عبدالله وكان معاصرا للسلطان صلاح الدين الايوبى والف له كتابا سماه « المنهج المسلوك فى سياسة الملوك » وفيه طرائف من الحكمة واصـــول السياسة ، وعلاقة الحاكم بالرعية ، وغير ذلك . ومنهم : « ابن مماتى المصرى » . وكان قبطيا ثم اسلم فى اول دولة صلاح الدين وتولى رياسة الدواوين فى مصر ، وله كتابان فى علم السياسة احدهما كتـــاب « قوانين الدواوين » ويعالج فيه نظام الحكومة وقوانينها فى عهد حـــكومة الايوبيين فى مصر . والآر « الفاشوش فى احـــكام قراقوش » درس فيـــه شخصية الوزير بهـــاء الدين العاملى الذى عرف باسم قراقوش وهـــو وزير صلاح الدين الايوبى ومنهم : « عثمان بن ابراهيم النابلسى » الذى كان يشرف على الدواوين المصرية فى القرن الثالث عشر ، والف كتابا اسمه « لمـــع القوانين المضيئة فى دواوين الديار المصرية » ومن ابوابه الولايات واقسامها ، وترتيب دواوين الحكومة . كل هؤلاء المؤلفين وان كانت مؤلفاتهم لا تسلكهم فى عـــداد قادة الفكر السياسى ، الا انها لا تؤيـــد راى الاستاذ على عبد الرازق فيهم . وهناك مؤلفون آخرون لا نتجاوز الحق اذا عددناهم من قـــادة الفكر السياسى فى العالم ، نذكر منهم :

ابو نصر الفارابى (٥٤) : اتصـــل بسيف الدولة الحمدانى فعرف له فضله وعلمه فاكرمه وقربه ، وله مؤلفات فى ميدان الفكر السياسى اهمها . كتـــاب « السياســة المدنية » وكتاب « آراء اهل المدينة الفاضلة » . اما الكتاب الاول

---

(٥٣) يختتم الشيخ على عبد الرازق تفسيره هـــذا بقوله : « لسنا نعجب ، والامـر ما قد عرفت ، من ضعف الحركة العلمية السياسية عند المسلمين ، ولا من انحطاط شـــان السياســة عندهم . ولكن العجب هو الا يموت بينهم ذلك العـلم ، ولا يقضى عليـه القضاء كله . العجب العجيب هو أن يتسرب من خـلال ذلك الضغط الخانق والقوة المترصـدة ، واللبـاس المحيـط بعض مباحث السياسة الى مجالس العلم » .

(٥٤) « ٨٧٠ ـ ٩٥٠ م » . يلقب الفـارابى بابى الفلسـفة السياسية الاسـلامية لانه اول فيلسوف اسلامى توسع فى تناول هـذا الموضوع . انظر فى الفـكر السياسى للفارابى : د . حسن صعب . علم السياسة بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٦ . ص ٨٤ ـ ٨٧ .

فيجمع بين الاقتصاد والسياسة ، ويعتبر اول مؤلف فى علم الاقتصاد السياسى ، وفيه يوضح ان الفرق بين الانسان والحيوان يتمثل فى غريزة الانسان فى العمل المشترك ، وما فيه من عقل فعال ، وعقل مستفاد . واما الكتاب الثانى فيتضمن مكانة الانسان فى المجتمع ، وهو يهتم بالصفات الواجب توافرها فى هذا الحاكم الاعلى ، ومجمل آرائه فى الحكم ان الحكمة اهم صفات الرئيس الاعلى (٥٥) .

ابن ابى الربيع (٥٦) : وقد اشتهر بكتاب له فى علم السياسة اسمه « سلوك المالك فى تدبير الممالك » وهو يبحث فى مكانة الانسان بالنسبة لباقى الكائنات الحية ، والفرق بينه وبين الحيوان . ثم يتناول تقسيم العلوم ، ومكان علم السياسة فيها ، والصفات التى يجب توافرها فى القاضى ، ويتكلم عن التوارث ، وعن أسباب النوتر ، كالازمات الاقتصادية ونحوها ، وهذا يستطرد به الى وصف ثورة الممالك واسبابها (٥٧) .

ابو حامد الغزالى (٥٨) : وقد الف نحو سبعين كتابا يعنينا منها : كتاب « المنقذ من الضلال » يبحث اهداف العلوم واصولها ومنها علم السياسة ، وكتاب « التبر المسبوك » ويتضمن نصائح للملوك ، وكتاب « سر العالمين ، وكشف ما فى الدارين » ويتناول فيه بالبحث نظام الحكومات ، وكتاب « غرائب الاول فى عجائب الدول » ويتضمن نصائح تقدم بها الى السلطان محمد بن ملكشاه . ويمكن اجمال آراء الغزالى التى اشتملت عليها كتبه السياسية فيما يلى :

(أ) حدد مكانة علم السياسة بالنسبة الى غيره من العلوم ، اذ قسم العلوم الى قسمين : العلوم غير المتصلة بالدين والعلوم المتصلة بالدين كالفقه والتوحيد ، ويدخل ضمنها علم السياسة ، وفى كتابه « المنقذ من الضلال » عرف علم السياسة بانه العلم الذى يتناول الطريقة المثلى لتنظيم شئون الدولة .

---

(٥٥) ويوضح هذا تاثر الفارابى بفلسفة افلاطون السياسية التى تعطى اصحاب المعرفة وهم الفلاسفة والعلماء سلطة ادارة دفة الحكم لانهم يتمتعون بالمعرفة اللازمة لتحقيق الفضيله التى هى غاية كل مجتمع سياسى .

(٥٦) عاش فى القرن التاسع الميلادى .

(٥٧) وختم الكتاب بوصيتين احداهما هى التى تروى عن أرسطو حين أوصى بها الاسكندر الاكبر وهى : « اذا تمتعت بالسلامة فلا تنس ذكر العطب ، واذا تمتعت بالعافية فلا تجعلها تنسيك البلاء ، واذا اطمأن بك الامن فاستشعر الخوف ، واذا بلغت غاية الامل فاذكر الموت . واذا احببت نفسك فلا تجعل لها فى الاساءة نصيبا ، وكن لينا مع ابناء السبيل ، والطف بهم فى سياستك » . والاخرى وصية بهمن ملك الفرس لولده اذ قال : « لا تستشعر الحقد فيدهمك العدو ، ولا تحب الاحتكار فيشملك القحط ، وتزوج من الاقارب فهو احسن للرحم واثبت للنسب ، ولا تهتم بالدنيا فانه لا يكون الا ما قدر لله ، ولا تعدها شيئا لانها لم تبق لاحد قبلك ، ولا ترفضها مع ذلك لان الاخرة لا تنال الا بها » .

(٥٨) « ١٠٥٨ ـ ١١١١ م » .

(ب) فى دراسته الدولة او المدينة يقارن بين كل منهما وبين جسم الانسان ، ويرى الباحثون ان الغزالى كان بذلك اسبق من الفليسوف هربرت سبنسر فى هذه المقارنة .

(جـ) تناول موضوع السلطة التنفيذية ، ووظيفة الامير فى كتابه (التبر المسبوك) .

(د) ومن الموضوعات التى تناولها ايضا موضوع ايرادات الدولة ، والضرائب ، والوزير وأمانته ، وأركان الحكم الصالح .

ابن خلدون (٥٩) : اشتهر بكتابه فى التاريخ وهو الذى سماه « العبر وديوان المبتدا والخبر فى ايام العرب والعجم والبربر ومن عاشرهم من ذوى السلطان الاكبر » . ويعرف بتاريخ ابن خلدون ، واهمه الجزء الاول ويعرف باسم « مقدمة ابن خلدون » وقد تضمن خلاصة فلسفته فى التاريخ والسياسة والاقتصاد (٦٠) . والافكار السياسية التى يمكن استخلاصها من مقدمته يمكن ايجازها فيما يلى :

(أ) فى دراسته للدوله يرى أن الاجتماع البشرى ضرورى لحياة الانسان ، ونظرا لان به نزعة طبيعية الى العدوان فقد احتاج الى حاكم يقوم بتنظيم المجتمع الذى يطلق عليه اسم الدولة .

(ب) يرى فى تطور الدولة انها لا يمكن ان تبقى طول زمنها على حال واحدة ، بل انها تتطور فتجتاز فى حياتها خمس مراحل : فى المرحلة الاولى تنشأ على انقاض دولة سابقة لها ، وفى المرحلة الثانية ينفرد صاحب السلطان بالحكم بعد أن يكون قد تخلص ممن اشتركوا معه فى تأسيس دولته ، وفى المرحلة الثالثة تسود الراحة والطمانينة ، وفى الرابعة تتحول الراحة والطمانينة الى قناعة ومسالمة ، وهذا يؤدى الى المرحلة الخامسة التى تتمثل فى انقراض الدولة وزوالها .

---

(٥٩) « ١٣٣٢ ـ ١٤٠٦م » .

(٦٠) وتنقسم المقدمة الى عدة فصول ، يبحث الفصل الاول مناطق العمران فى الارض وتاثير المناخ والهواء فى الوان البشر واخلاقهم وتقاليدهم . ويذكر أن المدنيات الكبرى لا تنشأ الا فى الجو المعتدل . وفى الفصل الثانى يتناول مقارنة بين طبيعة البدو وطبيعة الحضر من حيث الانساب والعصبية ، والرياسة ، والملك ، والسياسة ، وفى الفصل الثالث يحلل الدولة وعناصر السيادة ، وكيفية الاحتفاظ ، ومراتب السلطان ودواوينه ، وجنود الدول واساطيلها وشاراتها ، وقواعد الحرب ، ويتحدث عن تطور حياة الدولة من انشائها ونموها وانتهائها . وفى الفصل الرابع يتحدث عن البلدان والعمران فى المدن مثل بناء المساجد والبيوت والحصون . والفصل الخامس يتحدث عن وسائل الكسب من تجارة وصناعة . والفصل السادس من المقدمة دراسة للعلوم وانواعها واصولها ، وقد تناول كل علم على حدة ، فذكر نشاته وتاريخه وتطوره وخصائصه واصوله .

(ج) وفى نظم الحكومات يرى ابن خلدون ان الحكومات انواع مختلفة ، من اهمها الحكومة الطبيعية ، وهى التى يتولاها رئيس واحد مستبد . وهناك الحكومة الدينية وهى — على ما يرى — خير حكومة اذ تستند الى القوانين الصادرة من عند الله . وكلامه عن الحكومات يؤدى به الى الحديث عن مناصب الدولة ، وعن طبيعة هذه المناصب ، وعن الطريقة التى يجب ان تنظم بها فى ظل الاشكال المختلفة للحكومة .

وفى ختام مقدمته تأييد لما يوصف به ابن خلدون من عبقرية فذة ، اذ قدر انه بصدد علوم استحدثها ولن تنضج وتكتمل الا بعده بكثير ، وقد صح ما تنبأ به اذ لم تنضج العلوم السياسية والاجتماعية التى وضع نواتها ، ولم تستتب اصولها الا من بعده بقرون .

الفصل الثالث

الفكر السياسى فى العصور الحديثة

قبل البدء فى بحث الفكر السياسى فى العصور الحديثة ، يحسن بنـــا ان نستعرض طبيعة الفكر السياسى فى العصور الوسطى بصفة عامة ، لنتبـــين مدى التطور الذى طـــرا عليه ، ومـــدى موافقة هذا التطور للظروف السياسية الجديدة التى احاطت بالمجتمع الاوربى .

فى اوائل العصور الوسطى كانت السلطة الزمنية والسلطة الدينية فى قضية الامبراطور الرومانى ، وكانت الكنيسة تحتفظ لنفسها بحـق فرض العقوبات الدينية على مرتكبى الجرائم الخلقية .

ولمـــا اتسعت سلطة الكنيسة ، واستولى البابا على جميـــع السلطات الدينية اخذت الكنيسة تزيد من سلطانها شيئا فشيئا ، حتى اباحـــت لنفســهـــا حق طـــرد الخارجين عليها من حظيرة المسيحية ، وهـــو ما اطلق عليـــه فى الاصطلاح الكنسى « حق الحرمان » . وقد تمكن البابا من تطبيق هـــذا الحـــق على بعض الملوك انفسهم . ثم تطور هذا الحق حتى صـــار سلاحا خطرا فى ايدى بابوات روما ، فاذا ما طبقوه على ملك كـــان معنى ذلك ان تبيـــح للرعايا عـــدم الولاء لهذا الملك ، والثورة عليه .

وفى أوائل القرن التاسع الميلادى اصـــدر البابا قرارا بحرمان ملك اللورين لانه طلق زوجته ، وتزوج من اخـــرى بدون اذن البابا ، ومن يومئذ بدأ النزاع بين السلطتين : الزمنية ويمثلها الامبراطور والامراء ، والسلطة الدينية ويمثلهـــا البابا فى روما . ويمكن فى الواقع ان نرد هذا النزاع الى اسباب التالية :

١ — لم يكن اختصاص كل من السلطتين محـــددا .

٢ — قسم النظام السياسى الاقطاعى اوروبا الى كثير من المماليك والامارات الصغيرة التى يحكم كلا منها امير اقطاعى يكاد يكون مستقلا عن الامبراطـــور ، فكان ذلك سببا فى الحـــد من سلطته ، بينما استقرت سلطة الكنيسة وتوحدت فى البابا بروما .

٣ — زادت ثروة الكنيسة حتى استطاعت ان تمتلك مســـاحة كبيرة فى شتى بقـــاع اوروبا ، فدفعها ذلك الى التدخل فى النشاط السياسى بصـــورة فعـــالة .

ومن هذا يبدو ان الكنيسة لم تستطيع مقاومة الاغراء بمد سلطانها حتى يشمل النواحى السياسية ، وبخاصة حين امتدت رياستها الى بابوات اقوياء ابتداء من القرن العاشر الميلادى ، وساعد الامراء بحكم ظروفهم على اتساع نفوذ الكنيسة اذ كثرت منازعاتهم ، واشتدت رغبتهم فى توسيع رقعة ممتلكاتهم ، فمنهم من كان يلجأ الى البابا لطلب التاييد فى سياسته التوسعية ، ومنهم من يلجأ اليه لاقرار حقوق سياسية .

وظهر النزاع بين البابا والامبراطور جليا اثناء القرن الحادى عشر حين اعلن البابا جريجوار السابع ان تعيين رجال الكنيسة يتم بمعرفة الكنيسة نفسها ، وليس للحاكم ان يتدخل فى تعيينهم او اعفائهم ، ومعنى ذلك ان البابا قد انتزع سلطة تعيين رجال الكنيسة وموظفيها من الحكام الزمنيين ، ولم يرق هذا الامر هنرى الرابع فرفض الخضوع لهذا القرار ، وجمع مجلسا من كبار الاساقفة ورجال الكنيسة واعلن خلع البابا ، وقابل البابا ذلك بان اصدر قرارا « بحرمان الامبراطور » ، ويستلزم هذا الحرمان اعفاء الرعية من التزام الولاء له . ومنذ ذلك الحين بدا النزاع العنيف بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية ، وظل هذا النزاع مسيطرا على السياسة الاوروبية زهاء قرنين ، وانتهى بانتصار البابا فصار رئيسا للمسيحية فى غرب اوربا بغير منازع ، اما الامبراطورية فتفككت وتحولت الى اقطاعيات وامارات صغيرة .

وبينما نرى الاباطرة قد اخفقوا فى توطيد سلطانهم السياسى امام البابوات ، نرى الملوك من بعدهم يضطلعون بتبعة مواصلة النزاع مع الكنيسة ، حتى تم لهم الفوز النهائى عليها فى اواخر العصور الوسطى ، ذلك ان ملوك اوروبا اثناء القرن الرابع عشر قد استطاعوا توطيد سلطانهم السياسى على جميع المناطق التى يحكمونها ، وقضوا على سلطة النبلاء تدريجيا ، فاصبحت الدولة وحدة قائمة بذاتها ، وخضع الامراء لسلطان الملك ، وبهذا قضى الملوك على اهم عامل من عوامل ضعف السلطة الزمنية وهو النزاع بين الامراء والتجاؤهم الى البابا لطلب العون والتاييد (٦١) .

طبيعة الفكر السياسى فى العصور الوسطى : كان التفكير السياسى خلال العصور الوسطى لا يقوم على اسس علمية ، ولا يقبل النقد ، وانما يقوم على معتقدات جامدة مستمدة من الديانة المسيحية ، وكان بعيدا اشد البعد

---

(٦١) ظهر اثر تركيز السلطة الزمنية فى يد الملك واضحا فى فرنسا حين تحدى ملكها سلطة البابا وفرض الضرائب على ممتلكات الكنيسة فى بلاده ، بل ذهب ابعد من ذلك فنقل مركز البابوية من روما الى افينون بفرنسا ليجعل البابا تحت نفوذه ، وحيال ذلك حدث انقسام فى الكنيسة زاد فى اضعاف سلطان البابا لا فى فرنسا وحدها ، بل فى انجلترا واسبانيا كذلك .

عن الخضوع للمنطق القائم على المشاهدات والاستنباط والتجربه والبحث ، ذلك لان التعليم كان محصورا على وجه التقريب فى طبقة رجال الدين ، فاتجه التفكير نحـــو المشاكل الدينية وحدها ، واذا نادى احـــد بافكار متحررة رمـــى بالزندقة ، والخروج على الدين ، وتعرض لاشد العقوبات .

وتركزت الفلسفة السياسية فى مسالة توضيح العلاقة بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية ، واتجه تفكير الفلاسفة منذ القرن التاسع الى القرن الثالث عشر نحـــو تكوين نظرية سياسة تبرز تفوق السلطة الدينية على الســـلطة الزمنية وترتب على هذا ان فلاسفة هذه الحقبة نبذوا افـــكار قدمـــاء الاغريق والرومان ، واخذوا بآراء قادة المسيحية الاوائل مثل الرسول بولس ، ومثـــل القديس اوجستين .

ولمـــا زادت حـــدة الخلاف بين الكنيسة والدولة اخـــذ الكتاب المسيحيون يستمدون من التوراة افكارا تبرز تفوق السلطة الدينية مثل الفكرة القائلة بان القانون يمثل ارادة الله المباشرة ، وان حكومة رجـــال الدين لازمة للمحافظـــات على المجتمع ، وان الملوك يجب ان يخضعوا للرسل وخلفائهم لتعظم ممالكهم وتخـــــلد .

وقد سيطرت فكرة الوحدة على عقول الناس فى العصـــور الوســـطى فاعتقدوا انه من الواجب ان تكون لاوربا المسيحية حكومة واحـــدة ، وكنيسة واحـــدة ، ولكل منهما حاكم واحد تتركز فى يـــده السلطة ، ثم تجتمع السلطتان فى نظام واحد ، ويكون الله هو المصـــدر الاسمى لكل السلطات ، وبهذا عاش الناس فى مجتمع دولى يجمع بين النظام الامبراطورى الرومانى ، والنظـــام المسيحى الجديد ، وكانوا يعتقـــدون أن النظام السياسى الرومانى انما نشا تحقيقا لارادة الله ، وتمهيدا لقيـــام الكنيسة العالميـــة . فالكنيسة والدولـــة تكونان مجتمعا واحـــدا ، الا ان له حكومتين ، ويعنى ذلك تطور نظرية السيفين أو القوتين ، وهى التى ترتكز على الاعتراف بوجـــود حكومتين للمجتمـــــع : احداهما حكومة زمنية تتصرف فى امور الدنيـــــا ، والثانية دينيـــة تختص بالنواحى الروحيـــة .

وفى بداية الامـــر آمن الناس بضرورة التناسق بين السلطتين بحيث تتولى كل سلطة ما يخصها من الشئون دون أن تتدخل فى شئون الاخـــرى ، ولـــكن نظرية الازدواج هذه ما لبثت أن انهارت لصعوبة التفرقـــة بين امـــور الدين وامور الدنيـــا ، واخذت كل من السلطتين تتهم الاخـــرى بالاعتداء على سلطانها ، واغتصاب بعض اختصاصاتها ، كما ان كل سلطة اخذت تستحدث النظريات التى تثبت حقها فى توسيع اختصاصها ، وكل من الفريقين يستند الى نصوص من الكتاب المقدس ، وفى كتابات كل من اكويناس ، ودانتى ، ومارسيليو اكثر الحجج التى اعتمد عليها كل فرد من الفريقين لتبرير موقفه ، وتاييد ادعائه .

المبحث الاول

فلسفة القومية

امتازت اوربا فى نهاية عهد الاقطاع وبداية العصـــور الحديثة بتطور كبير فى نظمها السياسية ، فقـــد فقدت المشاكل السياسية الناجمة عـــن الاقطـــاع اهميتها : وبـــدا الفكر السياسى ينتقل من صـــورته الدينية المحدودة الى صورة مدنية حديثة ، ويمكن تلخيص مميزات العصور الحديثة فيما يلى :

١ ــ اضمحلال النظام السياسى الاقطاعى ٢ ــ ظهـــور الدول الملـــكية القومية ذات النظام السياسى الموحد ٣ ــ نمو التجارة الدولية ، واتساع المدن ٤ ــ ضعف النظـــام البابوى ، واضمحلال سلطة الكنيسة فى روما .

وعلى ذلك فقـــد زالت فكرة توحيد العالم المسيحى بزعامتيه : الزمنية والدينية ، وحلت محلها الدولة الموحدة ذات السيادة التامة من الناحية الزمنية والناحية الدينية ، وبناء على هذا فقـــد النبلاء اهميتهم ، كما فقـــد رجال الكنيسة سلطانهم واستقلالهم ، ومقابل ذلك زادت قوة الملوك ، وقوة رجـــل الشعب العادى ، ومهد هذا بدوره لظهور خلاف بين سلطة الملك وسلطـــة الشعب ، ثم انتهى امـــر هذا الخلاف بالحد من سلطة الملك المطلقة فى الدولة ذات النظـــام الملكى ، بل ترتب عليه الغـــاء الملكية فى بعض الدول .

ولم يكن التنظيم السياسى الداخلى لهذه القوميات الجديدة فى اوربا واحـــدا فى كل الدول ، بل كان يختلف فى كل دولة عنـــه فى الاخـــرى ، وكان النبلاء الاقطاعيون قد وصلوا الى اقصى قوتهم خـــلال القرن الرابع عشر ، وابتداء من القرن الخامس عشر بدأوا يفقدون هذه القوة بالتدريج لظروف متعددة ، منها حرب السبعين ، وحرب الورد (Roses) لان هذه الحروب ترتب عليهـــا هلاك كثيرين من نبلاء الاقطاع ، وبخاصة لان هذه الحروب حين وقعت كانت البندقية قد ظهرت فكان استخدامها من عوامل كثرة الفتك بهم ، ثم ظهـــر نظام الجيوش القوية ، وبطل استخدام الجنود المرتزقة ، كمـــا وحدت الضرائب داخل الدولة وخضعت لسلطتها ، وساعد هذان العاملان على ازديـــاد نفوذ الملك وقوته ، واضعاف نفوذ النبلاء ، وظهر هذا جليـــا فى انجلترا ، وفرنسا واســـبانيا .

ولم يكن النظام الاقطاعى فى انجلترا مماثلا فى القوة لنظم الاقطاع فى اوربا ، لان طبقة النبلاء الانجليز انضمت الى عامة الشعب فى تاريخ مبكر ، ووقفـــت مع الشعب ضد اطماع الملك ، وعملت على الحد من سيطرته المطلقـــة ، وبذلك

اتاحت لطبقات الشعب قسطا اوفر من الحريات ، اذ حصل النبلاء على « الماجناكارتا » من الملك اثناء القرن الثالث عشر (٦٢) .

أما فى الدول الاوربية فقد كان النظام البرلمانى التمثيلى تطويرا لحكمة الملك الاقطاعية ، وكانت تمثل فى هذا البرلمان طبقات الشعب الثلاث : النبلاء، ورجال الكنيسة ، والشعب . وكان البرلمان والملك يشتركان فى فرض الضرائب ووضع القوانين .

وفى فرنسا كان النبلاء يتمتعون بسلطات واسعة ولذلك لم يستطع الملك توحيد النظام السياسى الا بمساعدة الشعب بصفة عامة ، وسكان المدن بصفة خاصة ، ومما اعان الملك فى سياسة التوحيد قيام حركة تدعو الى احياء القانون الرومانى القديم ، وهو يتضمن مبادىء تؤيد قوة الملك المطلقة مثل المبدأ الذى تضمنته قواعد جستنيان ، وهو الذى ينص على ان « ما يريده الملك تكون له قوة القانون » ، وبالرغم من ان سياسة الملك قضت على سلطان النبلاء فقد ظلوا محتفظين بامتيازاتهم الاقتصادية والاجتماعية الى ان اجتاحتها الثورة الفرنسية فى القرن الثامن عشر .

أما المماليك الاسبانية فقد تمكنت اثناء القرن الخامس عشر من اقامة مملكة موحدة ذات حكومة مركزية ونظام ملكى قوى ، ولكن بعد حروب طويلة وقعت بين النبلاء وبعضهم ، وبينهم وبين العرب الذين غزوا بلادهم وكونوا مملكة الاندلس ، تمكنوا اخيرا من طرد هؤلاء العرب الفاتحين ، واقاموا حكومتهم الملكية القوية .

اما المانيا وايطاليا فقد بدأتا تنفصلان عن بعضهما نتيجة لظهور روح القومية الحديثة ، اذ استحال اتحادهما فى ظل الامبراطورية الرومانية المقدسة ، غير ان كلا منهما لم تستطيع تكوين حكومة مركزية قوية تعمل على تحقيق الوحدة القومية ، ويرجع ذلك الى عوامل اهمها :

١ — تمسك الكنيسة فى ايطاليا بقوتها ، واحتفاظ البابا فيها بسلطات دينية وزمنية واسعة ، وقد دفعه ذلك الى مكافحة كل حركة اتحادية قومية ترمى الى تركيز القوة السياسية فى يد حاكم واحد .

٢ — ازدياد قوة النبلاء فى المانيا .

٣ — ازدياد قوة المدن التجارية فى المانيا وايطاليا ، وانتعاشها اقتصاديا

---

(٦٢) الماجنا كارتا هى الوثيقة التى وضعت اسس الحريات العامة فى انجلترا ، وانتجت نظاما برلمانيا تمثل فيه طبقات الشعب المختلفة . وهذا البرلمان قد حد كثيرا من سلطات الملك الاستبدادية .

مما دفعها الى مقاومة الحركات السياسية التى تهدف القضاء على استقلالها ، وتعمل على ادخالها فى نطاق الوحـــدة القومية .

٤ ــ استمرار تدخل الدول القومية الموحدة فى شئونها الداخلية كان يزيد الانقسام الداخلي حـــدة .

أ ــ تطور التجارة الدولية :

عادت التجارة الدولية فى اوربا الى الانتعاش ابتداء من نهـــاية العصور الوسطى ، وكان ذلك من آثار الحملات الصليبية التى ساعدت على اتصـــال دول اوربا بـــدول الشرق الاوسط التى هى اكثر منها تقدمـــا ورفاهية ، وترتب على هذا الاتصال انعاش حركة التجارة الدولية ، ودخول سلع جديدة فيهـــا مثـــل التوابل والعطـــورات والاحجـــار الكريمة ، والملابس الفاخرة ، وكانت اوربا تدفع فى هذه السلع ثمنا غاليا لانها لم تكن تنتج سلعا يحتاج اليهـــا الشرق الاسلامى او الشرق الاقصى ، فلم يكن هناك تبادل او توازن بـــين الصـــادر والـــوارد .

وكذلك نشأت حركة تجارية واسعة بين غربى اوربا وشمالها ، فـــكانت الدول الشمالية تمـــد دول الغرب بحاجتها من الاخشاب ، والاسماك ، والفلال والصوف ، والفراء ، وتركزت تجارة الشـــمال هـــذه فى المـــدن بغرب المانيا وشرقها وحول بحـــر البلطيق ، وقـــد كونت هذه المـــدن لكى تدافع عن حقوقها التجارية ، وعن امتيازاتها الاقتصادية « عصبة الهانســا Hanseatic League »

هذه التجارة الدولية الواسعة اوجدت طبقة جديدة تسمى طبقة الوسطاء وهى التى تحمل التجارة من الشرق الاسلامى الى اوروبا ، او من دول شمالى اوروبا ومن روسيا الى دول الغرب او الجنوب ، وكانـــت هذه الطبقة تسكن مدن البندقية ، وجنوا فى ايطاليا ، ومـــدن عصبة الهانسا . وقد حصلت هذه المدن على ثروات ضخمة ، كما استطاعت المدن الايطالية ان تنشىء اساطيل تجارية وحربية ضخمة تحمى مصالحها الخارجية .

ومنذ بدء القرن الخامس عشر ظهرت فى اوربا مشـــكلات اقتصادية حتمت تدخل الدولة ، ونشأت عنهـــا نظريات اقتصادية جديدة اطلق عليهـــا اســـم « السياســـة التجارية » .

وفى نهاية القرن الخامس عشر زادت حركة التجارة اتســـاعا بسبب كشف الطريق البحرى الى الهند ، وبسبب اكتشاف العالم الجديد « امريكا » وترتب على ذلك انتقال مركز القوى فى اوربا من المـــدن الايطالية فى الجنوب ومـــدن الهانســـا على بحـــر البلطيق الى الدول المطلة على المحيط الاطلنطى .

وقد ادى اتساع نطاق التجارة الدولية الى ظهور مـــدن غنية فى غـــرب

اوربا اشتغلت بالتجارة مع الهند ، ومع العالم الجديد ، وبديهى ان مصالح هذه المدن كانت تختلف عن المصالح الزراعية التى تميز الاقتصاد الاقطاعى الاوربى ، واظهر سكان هذه المدن عداء شديدا للنظام الاقطاعى الذى كان يعرقل التجارة الدولية بما فيه من تعدد لنظم الضرائب ، وتعدد فى القوانين ، ونتيجة لهذا اخذت تلك المدن تسعى الى تحقيق استقلالها ، اذ كانت السلطة المركزية ضعيفة ، وكان التنافس بين النبلاء على اشده .

اما فى انجلترا وفرنسا واسبانيا فقد عمل سكان المدن على توحيد النظام السياسى للدولة ، وآزروا الملك فى اضعاف طبقة النبلاء والقضاء على امتيازاتهم ، وبذلك مهدوا للملك طريق الوحدة القومية .

وانتشر استعمال النقود ، وظهرت طبقة من التجار الاغنياء ، فادى ذلك الى القضاء على فكرة ان الارض هى المصدر الوحيد للثروة ، وذلك مما ضعضع مركز الطبقات التى كانت تتمتع بالملكية الزراعية ، وهى طبقة النبلاء ورجال الكنيسة .

كما ان المصالح التجارية الجديدة كانت تستدعى استقرار السلام ، واستتباب الامن ، وتوحيد القوانين ، وكل هذا لا يتحقق الا عن طريق توحيد السلطة السياسية ، ووضعها فى يد ملك قوى يستطيع ان يفرض ضرائب موحدة فى جميع انحاء الدولة ، ويستطيع ان ينشىء جيشا قويا يغنيه عن النبلاء ويضعف شانهم .

ثم ان اتساع التجارة ، ونمو المدن اديا الى ازدياد نفوذ العامة من الشعب ، لان الثروة التجارية زودت اصحابها بقوة وامكانيات واسعة ، كما ان نمو المدن تمخض عن ظهور جامعات علمية فتحت أبوابها لعامة الشعب بعد أن كان العلم احتكارا فى يد رجال الدين ، وبذلك كله تسلح سكان المدن علميا وماديا وارغموا النبلاء ورجال الدين على الاعتراف بحقوقهم فى المشاركة فى الحياة العامة ، وفى تنظيم الشئون السياسية .

ولما انتشر نفوذ المدن على المناطق الزراعية المحيطة بها تاثر الفلاحون بقوة هذه الطبقة الجديدة ، فاخذوا يعملون على التحرر من العبودية ، ويطالبون بحقهم فى الحرية ، وبهذا تغيرت نظم الزراعة الاقطاعية ، وانتقلت من رق الى مؤاجرة ، واختفت الالتزامات الاقطاعية التى كانت تثقل كاهل الفلاحين ، وحلت محلها التزامات نقدية ، محددة ، وبهذا تحرر جزء كبير من الفلاحين فى اوربا .

ضعف الكنيسة : لما طال بقاء البابوات فى افينون بفرنسا تحت نفوذ

ملكها ، واقامت ايطاليا بابا منافسا فى روما ، وبذلك انقسمت الكنيسة ، وادى الانقسام الى ضعفها . فهناك دول اوربيـــة آزرت البابا المقيم فى فرنسا مثـــل فرنسا والممالك الاسبانية واسكتلندا والفلاندرز وبعض المقاطعات الالمـــانية والايطالية ، وهناك دول آزرت البابا المقيم فى ايطاليا ، ويتمثل هذا فى اكثر مقاطعات المانيا وايطاليا وفى هولندة والمجر والبلاد الاسكندناوية والبرتغال وانجلترا .

هذا الانقسام جعل كل بابا يسابق الآخر فى منح الملوك مزيدا من الامتيازات السياسية ليضمن استمرار ولائهم لـــه ، وفى ظل ذلك اختفى مركز البابا الذى كان يجعله الرئيس الرومى لاوربـــا المسيحية كلها ، وكذلك ضعفت سـلطته السياسية ، وزادت مصروفات الكنيسة بسبب وجـــود بلاطين ، ولكى تواجه زيادة المصروفات اضطرت الى رفـــع الضرائب ، وابتداع وســـائل جـديدة للحصول على المال مثـــل بيع صكوك الغفران ، فعمت المسيحيين موجـــة من التذمر ضد رجال الدين ، وبخاصة ان البلاط البابوى فى اڤينون بفرنســـا كان يعيش فى بذخ واسراف لا يلائـــم التقاليد الدينية ، وقد ادى هذا التـــذمر الى ثورة على نظام الكنيسة نسميت بثورة الاحتجـــاج ، او الثورة البروتستانتيـــة (Protestant Revolt)

٢ ــ ميكيافيلى الوحدة القومية (٦٣) :

نشأ ميكيافيلى وايطاليا مقسمة الى خمس دويلات كبيرة هى : مملكة نابلى فى الجنوب ، ودوقية ميلان فى الشمال الغربى ، وجمهورية البندقية فى الشمال الشرقى ، وجمهورية فلورنسا ، ودولة البابا فى الوسط ، وكانت هذه الاخيرة اكثر هذه الدويلات تماسكا واستقرارا ، ولكن البابا رغم ذلك كان فى الحقيقة حاكما مثل غيره من سائر حكام ايطاليا ، ولهذا فقدت الكنيسة مركزها كمنظمة عالمية ذات سلطان على كافة دول اوربـــا المسيحية ، وقنعت بما لها من سلطان على جـــزء صغير من ايطاليا .

وحاولت ايطاليا تحقيق وحدتها القومية ، ولكنها اخفقت ، وفوق ذلك وقعت فريسة سهلة للغزاة الاجانب من فرنسيين واسبانيين والمان ، والقى ميكيافيلى تبعة هذا على الكنيسة ، اذ اعتقد ان ضعفها هو الذى حـــال دون تمكن ايطاليا من تحقيق وحدتها ، وان نفوذها عاق الحـــكام الآخرين عن القيـــام بهذا العمل ، والقى على البابا مسئولية تعرض ايطاليا للغزو الاجنبى لان نشاطه الخـــارجى ومعاهداته مع الدول الاجنبية هى التى جعلته يستدعى هذه الدول فتتـــدخل فى شئون ايطاليا الخاصة باسم مساندته وتنفيذ مطالبه من الحكام المحليين (٦٤) .

---

(٦٣) (١٤٦٩ ـ ١٥٢٧ م) .

(٦٤) لهذا كله هاجم ميكيافيلى الكنيسة ، ومن قوله فيها : « نحن الايطاليين ندين للكنيسة روما وقسيسيها بما وصلنا اليه من عدم تدين ، وفساد خلق . بل نحن ندين لها بدين اعظم ، =

وايطاليا فى هذه الحقبة تكاد تعتبر المثل الاكبر لاضحلال المجتمع الاوربى وضعف نظمه السياسية ، فبالرغم من حركة النهضة الفكرية التى انبعثت منها ودلت على أن المجتمع فيها كان اكثر شعوب اوربا تحررا من الناحية الثقافية ، تعرضت الحالة السياسية فيها للفساد والاضمحلال الخلقى ، اذ اهملت المثل العليا التى كانت تميز الفلسفة الاقطاعية ، وحلت محلها سياسة تعتمد على القسوة ، ولا تتورع عن القتل فى سبيل تحقيق أطماعها ، لهذا يمكن أن يقال ان ميكيافيلى يصور لنا حقبة هامة فى تطور المجتمع الانسانى كما برزت فى الحياة الايطالية اثناء القرن السادس عشر .

كتابات ميكيافيلى : اهم مؤلفات ميكيافيلى السياسية كتابان (٦٥) : اولهما كتاب « الامير » والثانى كتاب « دراسات الكتب العشرة الاولى لتيتوس ليفيوس » (٦٦) ، وفى الكتابين ايضا لوجهة نظر المؤلف فى الاسباب التى تؤدى الى قيام الدول او اتحلالها ، وايضا للاساليب التى تمكن رجال السياسة من المحافظة على الدول . وهو فى كتاب « الامير » يتناول بحث الدولة الملكية ، والحكومات المطلقة ، اما فى كتاب « الدراسات » فيبحث فى توسيع الجمهورية الرومانية . وفى كل الكتابين تظهر شخصية ميكيافيلى ، وتبرز معتقداته الخاصة التى اشتهر بها من نحو تجاهله للقواعد الاخلاقية ، وفصلها فصلا تاما عن الدراسات السياسية واعتقاده ان الحكومات تقوم على القوة والخديعة .

والواقع أن مؤلفات ميكيافيلى السياسية اقرب الى الكتابة الدبلوماسية منها الى الفلسفة السياسية ، وهذا النوع من الكتابة كان كثير الذيوع فى عهده اذ أن الدبلوماسية كانت قد احتلت مكانا بارزا فى العلاقات بين دول ايطاليا ، فقد اعتمد عليها الحكام فى تأمين مراكزهم ، وتوطيد سلطانهم ، وكان اهتمامهم بالدبلوماسية لا يقل شانا عن اهتمامهم بالقوة فى تحقيق مآربهم .

= هو ذلك الدين الذى سيؤدى بنا الى الانهيار . ذلك ان الكنيسة هى التى عملت ، وما زالت تعمل على تقسيم وطننا ، الدولة لا يمكن أن تتحد ولا أن تستعد الا اذا اذعنت اذعانا تاما لحكومة واحدة ، وتستوى أن تكون هذه الحكومة ملكية او جمهورية كما هو الحال فى فرنسا واسبانيا ، ولكن ايطاليا لم تساير واحدة منهما ، ولم تخضع لحكم ملكى او جمهورى ، وذلك كله بسبب وجود الكنيسة ، اذ لم تكن لديها قدرة على فرض سيادتها على جميع انحاء ايطاليا ، ولم تسمح لغيرها أن يقوم بهذه المهمة ، واذن فهى المسئولة عن عدم تحقيق وحدة ايطاليا تحت زعامة واحدة ، بل جعلتها خاضعة لعدد من الامراء والنبلاء ، وحين تمرضت للانقسام ضعفت ضعفا جعلها فريسة سهلة المنال لا للبرابرة فحسب ، بل لاى شخص يرغب فى النيل منها » .

(٦٥) ترجم الكتابان الى العربية ، وقد ترجم الثانى باسم مطارحات ميكيافيلى ، انظر : ميكيافيلى ، الامير ، تعريب خيرى حماد ، بيروت ، ١٩٦٠ ، مطارحات ميكيافيلى ، تعريب خيرى حماد ، بيروت ، ١٩٦٢ .

(٦٦) تيتوس ليفيوس مؤرخ رومانى مشهور عاش فى الفترة من سنة ٥٩ ق.م الى سنة ١٧ م .

والكتابات الدبلوماسية لهـا مميزاتها ومضارها ، فهى لا شك تكشف من أدق نواحى القوة او الضعف فى المواقف السياسية ، كما انها تكشف للسياسى عن امكانيات منافسيه من السياسيين المحتلين ، او حكام الدول الاجنبيـة ، وهى فى ذات الوقت تعينه على ادراك منطلق الحوادث ، وعلى التنبؤ بنتائج اعماله ، ومما يجدر ذكره ان مهارة ميكيافيلى فى دراسة هذه المواضيع المهمـة هى التى اكسبته محبـة الدبلوماسيين عامة فى وقته ، والى وقتنـا هذا ، غير ان المؤلفات الدبلوماسية كثيرا ما تبالغ فى تقـدير قيمة الاساليب الدبلوماسية وتميل الى اعتبارها غاية فى نفسها ، وذلك يقلل من اهمية الغرض الذى من اجله وجـدت الدبلوماسية مع أن الاصل والغاية من جميع الكتابات السياسية ، هو العمل على رفع مستوى المعيشة فى الدولة ، والعمل على نشر الرفاهيـة فيها ، وعلى اقرار الحريات للمواطنين .

الاخلاق فى فلسفة ميكيافيلى : لم يكتب ميكيافيلى الا عن الوسـائل التى تحقق قوة الدولة وتمكنها من توسيع نفوذها فى الخارج ، وعن الاخطـاء التى تؤدى الى اضمحلالها وانهيارها ، ولذلك انحصـرت اكثر كتاباتـه فى النواحى السياسية والحربية دون غيرها ، وقـد ابعدها ابعادا تاما عن جميـع الاعتبارات الدينية والخلقية والاجتماعية الا ما كان منها ذو علاقـة بالحالـة السياسية .

وكان يرى أن الغرض من السياسة هو المحافظة على قوة الدولة ، والعمل على ازدياد هذه القوة ، ومقياس نجاح السياسة عنـده هو مدى القـوة التى وصلت اليهـا الدولة ، وهو فى سبيل تحقيق تلك القوة ينظر الى وسائل القسوة التى تتصف بها السياسة ، والى مدى شرعيتها ، ومدى اخلاصها باعتبارها عوامل غير ذات اهمية بالقياس الى ما تحققه السياسـة من الغرض المطلوب منها ، وكثيرا ما نراه يمتدح الحكام الذين لا يتقيدون بالقيم الخلقيـة فى سبيل توطيد مراكزهم ، وتحقيق قـوة دولتهم . وهذا هو سر ما لحق به من سمعة سيئة بين الكتاب السياسيين . على انه فى الواقع لم يكن فى ذاته عـديم الاخلاق وانمـا كان يرى الفصل بين الاخلاق والسياسة ، كما يرى ان تـكون السياسـة علما مستقلا بذاته ، منفصلا عن جمع الاعتبارات الخارجية (٦٧) .

ومما يؤكد ذلك ان ميكيافيلى حين يسمح للحكام باستخدام الوسـائل المنافية للاخلاق فى سبيل تحقيق الاغراض لا يتطرق الشك لحظـة الى ذهنه فى أن الدولة القوية لا يمكن أن تقوم الا على اسـاس متين من الاخـلاق ، لذلك فانه يبدى اعظـم اعجاب بالفضائل الخلقية التى كان يتحلى بها الرومان قديمـا

---

(٦٧) كان ميكيافيلى حين فصل السياسـة عن الاخـلاق شبيها الى حد ما بارسطو الذى كان لا يهتم فى كتاباته السياسية الا بالوسائل المؤدية الى الاحتفـاظ بالدولة ، بغـض النظر عن كون هذه الوسائل فضائل أم رذائل .

والسويسريون حديثا ، وكان يعتقد ان هذه الفضائل لم تأت عفـــوا ، وانما جاءت نتيجة لعوامل اهمها : صفاء الحياة العائليـــة ، واستغلال الافراد فى حاجـــة حياتهم الخاصـة ، وتفانيهم واخلاصهم فى تادية واجباتهم العامة .

غير أن هـــذه الفضائل ، وتلك الاخلاق لا تقيـــد الحاكم بأى قيـــد خلقى ، ولا تلزمه بمراعاة القواعد الدينية التى تدين بهـــا رعاياه ، وهـــذا يعنى ان ميكيافيلى كان يضع معيارين للاخلاق فى الدولة : احدهما للحاكم ، والآخـــــر للمواطن المحكوم . ويقـــاس المعيار الاول بمـــدى ما يصل اليه الحاكم من نجاح فى توطيد مركزه ، وتحقيق وحـــدة الدولة ، ويقاس المعيـــار الثانى بمقـــدار الخدمات التى يؤديها المواطن للمجتمـــع .

وقد كان ميكيافيلى يـــدرك ان الشعب فى حاجة الى القوتين معـــا ، اى القوة المادية والقوة الروحية ، ثم يلقى على الحاكم تبعة تحقيق هاتين القوتين للشعب ، بينمـــا هو فى نفس الوقت يجعل الحاكم خـــارج اطار المجتمع ، فلا يلزمه باتباع القواعد الخلقية التى يجب ان يتمتع بها المجتمـــع .

مبدأ الانانية فى سياسة ميكيافيلى : كان ميكيافيلى يفترض أن طبيعة البشر تتميز بالانانية وحب الذات ويدعو رجـــال السياســـة الى ان يجعلوا هذه الحقيقة موضع اهتمامهم عندما يحكمون الشعوب . ومن رايه ان هذه الانانية تبـــــدو واضحة فى رغبة المواطن العادى فى تامين حياته وممتلكاته ، امـــا طبقة الحكام فتبدو انانيتهم فى رغبتهم فى ازدياد قوتهم وسلطانهم ، ومن ثم فهو يرجع نشاة الحكومات الى ضعف الفرد وعدم اكتماله ، فالفرد وحـــده عاجـــز عن حماية نفســه من اعتداء الآخـــرين ، ولابد له من مساعدة الدولة .

ويعتقد كذلك ان الانسان ميال بفطرته الى القتال وحب التملك ، والافراد يميلون دائما الى المحافظـــة على ثرواتهم ، ويحرصون على الاستزادة منهـــا ، ولا حدود للرغبة فى حـــب التملك ، اذن فلابد من سلطان يقرر الحـــدود ، وبما ان مصادر الثروة محدودة بطبيعتها ، كمـــا ان مقاعد السلطان محدودة ، فلابـــد ان يشتد النزاع بين الافراد للحصـــول على اكبر نصيب منها ، وهـــذا النزاع يهـــدد كيان المجتمع ما لم توجـــد القوانين التى تضبطه . اذن فميكيافيلى يعتقـــد ان سلطة الحاكم ترتكز على انهـــا ضرورية لانقاذ المجتمع من الفوضى .

ونحن نستخلص من هذا ان ميكيافيلى كان يؤمن بأن الانسان شرير بطبعه ، وان الحاكم العـــاقل يقيم سياسته على هـــذا الافتراض ، ثم انه يؤكـــد ان الحكومات الناجحة هى التى تعمـــل على تامين ملكية الافراد وحياتهم ، وهـــذان هما ابرز ما يحرص عليه جميع الافـــراد ، ونستطيع ادراك قوة ايمانه بهـــذه الافكار من قوله : « ان الانسان قد يكون فى مقتـــل ابيه اكثر تسامحا منـــه فى مصادرة املاكـــه » .

وبطبق كلامه هـــذا على ايطاليا ، فيقرر أن المجتمـــع الايطالى فاسد ، ولا امـــل فى اصلاحه مالم يقم حكم ملكى مستبـــد ، وهذا يفسر لنـــا معنـــى كونه يجمع بين اعجابه بنظام الحكم الجمهورى فى الجمهورية الرومانية القديمة ، وبين ايمانه بضرورة نظـــام الحكم الاستبدادى ، فهـــو يعنى بالفساد اضمحلال الخصال الفاضلة فى الافراد ، واســـتهانة الحكام بواجب مناصبهم العامة ، وهذا وذاك مما يستحيل معـــه اقامة نظـــام لحكم شعبى .

وبعبارة اخرى ، كان ميكيافيلى يعتقد ان نظـــام الحكم الديمقراطى هـــو احسن انظمة الحكم ، لكنه لا يصـــلح الا للشعوب المستنيرة المتمسكة بالاخلاق الفاضلة . اما الشعوب التى لا تقيد بالاخلاق والدين مثـــل الشـــعب الايطالى (فى وقته طبعـــا) فلا يصلح لها الا الحكم الاستبدادى الذى يحقق الاخـــلاق الفاضلة لافراد الشعب عن طريق القـــوة الغاشمة ، وهذا بدوره يؤهلهم لتحمل اعباء الحكم الديمقراطى ، والنهوض بتبعاته والتزاماته فيما بعد (٦٨) .

ومن رايه ايضـــا ان المجتمعات تتميز بظاهرة حـــب الاعتداء التى تطغى على اكثر تصرفات الافراد ، والحكومة الرشيدة هى التى تعمل على ايجاد الوسائل القانونية التى تقيم توازنا بين طبقات المجتمع ، وتحـــد من النزعات الشريرة التى قد تقضى على المجتمع بأسره ، ويظهـــر من هذا ، انـــه كان يؤمن بنظـــام الحكم المخطط الذى يعمل على ايجاد التوازن بين طبقات المجتمع المختلفة .

اهمية المشـــرع : للمشرع فى نظر ميكيافيلى اهمية قصوى ، وهو ضرورى للمجتمع ، ويقول فى ذلك : ان الدولة الناجحة تنشـــا بفضل رجل واحد ، وان القوانين والحكومة التى تنشئها هى التى تحـــدد الصفات القومية التى يتحـــلى بهـــا افراد الشعب ، فهـــو يعتقد ان القوانين هى التى تولد اخـــلاق الشعب وفضائله ، واذا دب الفساد فى شـــعب فانه لا ينصلح من تلقاء نفسه ، بل لابد له من مشرع يفرض عليه الاصـــلاح ، ويعيده الى المستوى الخلقى الـــلائق .

وكان يؤمن بحكمة المشرع الواحد ،وبعد نظـــره ، وكان لا ينظر الى تنظيم المجتمع من الناحية السياسية وحدها ، بل ينظر اليه ايضا من الناحية الخلقية والاجتماعية ، ويرى ان هاتين الناحيتين تفوقان الناحية السياسية فى الاهمية . ولا يتحقق ذلك الا عن طريق التشريعات التى يفرضهـــا الحاكم المطلق الـــذى يعرف غايتـــه من الحكم ، فهو الذى يستطيع ـــ فى رايـــه ـــ أن يقضى على الدولة الفاسدة ، ويقيم مقامها دولة فاضـــلة ، وينشـــر الخصال الحميـــدة بين سكانها .

---

(٦٨) هذا هو معنى قوله : أن نظام الحـــكم الجمهورى لا يصلح الا فى ســـويسرا ، وبعض أجزاء المانيا حيث احتفظت الحياة المحلية هناك بنقاوتها ، واحتفظ الافراد بقوة أخلاقهم .

وايمان ميكيافيلى بالحاكم المطلق يرجـــع الى رغبته الصادقة فى القضاء على الفساد الذى عم ايطاليا ، والى رغبته فى توحيد وطنه ، اذ كـــان يرى أن سبب انقسام ايطاليا الى عـــدة دول هـــو تنافس حكومات هذه الدول ، وعجز اية حكومة منها عن اخضاع الآخرين لها ، وكان امله ان يرى فى ايطاليا حاكمـــا قويا له جيش كبير يستطيع به أن يخضـــع الآخرين فيتم توحيد ايطاليا . وايمانه هذا يتلاءم مع فلسفته السياسية ، فما دامت الطبيعة البشرية فى نظره تمتـــاز بالانانية والاثرة ، فلا يمكن ان يرتبط افراد المجتمع الا عن طريق قـــوة الدولة وقوة قوانينهـــا ، وفى هذا تاكيد لقوله : ان القوانين هى التى تنشىء الالتزامات الاخلاقية فى المجتمع .

ونستطيع أن نفهم من هذا أن الفلسفة الميكيافيلية تضع للاخلاق مقياسين مختلفين كمـــا أشرنا من قبل . فبما أن الحاكم هـــو الذى ينشىء الدولة ويضع لها القوانين ، وبما أن القوانين هى التى تضـــع القواعد الاخلاقية للمجتمع فلابد أن يكون بمنأى عن هذه القواعد ، وفى هذه الحالة يقاس نجـــاح الحاكم بمقدار ما تحرزه سياسته من نجاح ، وما تحققه للرعية وللدولة من عـــزة وقوة ، وهو يصرح للحكام باستعمال القســـوة والقتل ، والغش ، او ايـــة وسيلة تحـــقق الوصول الى الغاية ، وصراحتـــه هـــذه هى سر السمعة السيئة التى وصمت بهـــا فلسفته .

والواقع أن ميكيافيلى لم يضع نظرية عامة يدافع بهـــا عن ايمانه بالحكم المطلق كمـــا فعل « هوبز » فيما بعد ، وسبب ذلك تردده بين هـــذا الايمان وبين حبـــه الدفين لنظام الحكم الديمقراطى ، وقـــد حاول أن يوفق بين الفكرتين ليزيل التناقض الواضح فى كتاباته فقال : انـــه يؤمن بالحكم المطلق اثنـــاء نشـــاة الدولة ، فاذا ما استقرت فانه يؤمن بالحكم الديمقراطى لها فى حال استقرارها وكانه بذلك يقدم نظريتين ، احداهما للثورات ، والاخرى للحكومات ، وهـــو يوصى بنظـــام الحكم المطلق فى حالتين الاولى فى حالة تكوين دولة جديدة والثانية حالة اصلاح دولة فاسدة ، فاذا ما تكونت الدولة واستقرت ، يكون للمواطنين حق المشـــاركة فى الحكم ليستمر بقاء الدولة ، ويجـــب على الحكومة ان تحـــترم الحقوق الاساسية للافراد ، وان تحـــترم القوانين ، فبـــذلك تستمر الدولـــة ويمتد بقـــاؤها .

النزعات القومية والوطنية فى كتابات ميكيافيلى : هاجم ميكيافيلى نظـــام استخدام الجنود المرتزقة فى الدفاع عن الدولة ، وكان يكره هـــذه الفئة لانـــه يراها السبب الرئيسى فى عـــدم استقرار الامن فى ايطاليا ، ويصفها بأنها عصبة من الافاقين الماجورين الذين يضـــعون خدماتهم فى يد كل من يدفع لهم اجرا اكبر ، ثم انهم لا يخلصون الا للمادة ، وهـــم على الامير الذى يخدمونه اشـــد خطـــرا مما هم على اعدائه ، وقد ثبت انهم لا يصلحـــون الا لبث الرعب فى قـــلوب

المواطنين المسالمين . اما حين يوكل اليهم الدفاع عن الوطن فانهم يقفون عاجزين امام اية جيوش وطنية منتظمة مثل جيوش فرنسا واسبانيا (٦٩) ، وبناء على هذا كان يحبذ فكرة انشاء جيوش وطنية ، ويراها فى مقدمة ضروريات الدولة ، لان الجنود المرتزقة فوق عدم اخلاصهم يحاولون استنزاف خزينة الدولة ، ويعملون على افقارها بما يطلبونه ، من اجور مرتفعة ، فيجب على الحاكم ان يعنى بتعليم مواطنيه فنون الحرب ، وان يجعل منهم جيشا تام السلاح والتنظيم ، ليكون عماد الحاكم فى الدفاع عن الدولة ، وفى تحقيق اطماعه السياسية ، اذ أن من مستلزمات هذا الجيش الاخلاص الذى يستطيع ان يستعين به الحاكم فى جميع الاوقات (٧٠) . وقد اقترح ميكيافيلى تعميم نظام الخدمة العسكرية لجميع المواطنين من الرجال فيما بين سن السابعة عشرة والاربعين ، وهذا الجيش مهمته حماية الامير من الثورات الداخلية ، ومن أطماع الدول الاجنبية .

واهمية الجيش الوطنى المنظم فى اعتقاد ميكيافيلى وكرهه لطبقة النبلاء راجع الى شعوره الجارف بالوطنية ، وحبه للقومية الايطالية ، ورغبته العاطفية فى توحيد ايطاليا ، وخلاصها من الخلافات الداخلية ، ومن الدول المجاورة التى تغزوها ، وقد كان صريحا حين قرر ان واجب المرء نحو وطنه فوق جميع الواجبات فى الحياة (٧١) .

---

(٦٩) يصف ميكيافيلى قوات المرتزقة فى كتاب الامير قائلا : « اذا اعتمد عليها احد الامراء فى دعم دولته فلن يشعر قط بالاستقرار او الطمانينة ، لان هذه القوات كثيرا ما تكون مجزاة وطموحة : لا تعرف النظام ، ولا تحفظ العهود والمواثيق ، تتظاهر بالشجاعة امام الاصدقاء ، وتتصف بالجبن امام الاعداء ، لا تخاف الله ، ولا ترعى الذمم مع الناس ، والامير الذى يعتمد على مثل هذه القوات قد يؤجل دماره المحتوم اذا تاجل الهجوم الذى سيتعرض له ، وهكذا فان الامير يتعرض ايام السلم للنهب من المرتزقه ، وفى ايام الحروب للنهب من العدو . ولعل العامل فى هذا هو افتقار المرتزقة الى الولاء ، او الى اى حافز آخر من الحب يحملهم على الصمود فى ميدان القتال ، باستثناء الراتب الطفيف الذى يتقاضونه ، وهو اقل شانا من أن يحملهم على التضحية بارواحهم فى سبيلك ، وهم على استعداد تام ليكونوا جنودا لك طالما أنك لا تثير حربا أو تشترك فى حرب ، أما اذا جاء القتال فانهم اما ان يمدوا الى الهرب أو الى رفض القتال كلية ... » . انظر الترجمة العربية لهذا الكتاب التى سبقت الاشارة اليها بالذات صفحات ١٢٢ ـ ١٣٧ .

(٧٠) كان ميكيافيلى يرفض أيضا استخدام ما يسميه بالقوات الاضافية ـ أى قوات الامارات المجاورة ـ فى الدفاع عن الوطن ، لانها اذا خسرت فانت المهزوم ، واذا انتصرت فقد غدوت اسيرها ، انظر المرجع السابق ص ١٣١ .

(٧١) يقول ميكيافيلى فى ذلك : « عندما تتوقف سلامة الدولة على اتخاذ قرار ما ، لا يصح أن تتاثر بما يتضمنه من عدل أو ظلم ، او بما يتسم به من انسانية او قسوة ، أو بما يحققه من عظمة أو عار ، بل يجب علينا ترك جميع هذه الاعتبارات جانبا ، وان نلقى على انفسنا سؤالا واحدا : ما الطريق الذى ينقذ الوطن واستقلاله » .

من هذا كله ، نرى ان ميكيافيلى كان متاثرا فى كتاباته بعاطفة قـــوية ، هى عاطفـــة حبه لوطنه ايطاليا ، وكـــان يشعر ان اتحاد ايطاليا لا يمكن ان يتم الا على يدى ملك قوى مطلق الحـــكم ، وكان دائمـــا يشير الى فرنسا واسبانيـــا على انهما مثلان من أمثلة القوة التى تحققت عن طريق الاتحـــاد .

المبحث الثانى

فلسفة القانون الطبيعى

١ ــ القانون الطبيعى والعصر الطبيعى :

عرفنا عند دراستنا لتطور الفلسفة السياسية عند قدماء الاغريق والرومان ، انهم نظروا الى القانون الطبيعى على انه القانون الذى سبق قانون المدنيـــة ، ثم جـــاء الراقيون فجعلوا له اهمية خاصة اذ قرنوه بالقانون الاخلاقى ، ثـــم عرفه المشرعون الرومان بعـــد ذلك بانه قانون الشعوب ، ففصلوه عن القانون المدنى فصلا تاما . اما اهل العصور الوسطى فقسموا القانون الى : قانـــون طبيعى ، وقانون الهى ، وقانون وضـــعى ، وقد كان كثـــير من فلاسفة هـــذا العصر يدمجون القانون الطبيعى فى القانون الالهى ، ثم تطـــورت الفـــكرة تدريجيا ، وصدر القانون الطبيعى يمثل العقل الانسانى (٧٢) .

فكرة العصر الطبيعى : تعنى هـــذه الفكرة ان الافراد قبل انضـــوائهم تحت نظام مجتمع سياسى ، كانوا يعيشون فى مجتمع ساذج يحكمـــه قانون الطبيعة ، ولافراده حقـــوق طبيعية . وهذه الـــفكرة ليست من مستحدثات التفـــكير السياسى الغربى ، وكل ما هنالك صارت موضـــع عناية خاصـــة خلال القرنين الســـابع عشر والثـــامن عشر . واهـــم ما تجـــب ملاحظته عليها انهـــا لا ترتكز على اصل تاريخى ثابـــت ، ولكنها قائمـــة على الافتراض المحض من ناحية ، وان الغرض منها ارجاع السلطة الى اصـــل شعبى ، وتاكيد حـــق الافراد من ناحية اخـــرى .

وقد سارت فكرة العصر الطبيعى فى اتجاهين : الاول يعتبر العصر الطبيعى ممتازا بالبســـاطـــة والفضيلة ، ثم قضى تكوين المجتمـــع السياسى على هـــذه الفضائل ، ولذلك كان من واجب الانسانية ان تعمل للرجوع الى هذا العصر ، والثانى يرى ان العصر الطبيعى كانت تسوده مساوىء تتمثل فى القوة والظلم ،

---

(٧٢) ويبدو هذا التطور واضحا فى كتابات الفيلسوف « هوبز »-اذ يؤكد ان القانون الطبيعى ليس فى الواقع الا العقل البشرى . وان أحكام هذا القانون لا تخرج عن كونها شيئا يستنبطه العقل من طبيعة البشر .

ثم تضى تكوين المجتمع السياسى على هذه المساوىء وان الانسانية قد تنكب بعودة هذه المساوىء ما لم تحافظ على التكوين السياسى المثل فى الدولة .

وتأرجحت اوربا بين هذين الاتجاهين تبعا للظروف والعوامل المؤثرة فى حياة الافراد هناك ، ففى خلال العصور الوسطى مال الفلاسفة والمفكرون السياسيون الى الاخذ بالاتجاه الاول ، وكان طبيعيا ان يتجه التفكير السياسى فى العصور الوسطى هذا الاتجاه الذى يصور ما كان بين الدولة والكنيسة من صراع ، فالفلاسفة وجلهم من رجال الدين ، يمجدون العصر الطبيعى لغاية فى انفسهم هى الحط من قيمة سلطة الدولة ، واعلاء شأن سلطة الكنيسة التى كانت تحاول الرجوع بالناس الى المجتمع الطبيعى تركيزا لسلطانها .

واثناء القرن السادس عشر ، بدأت الافكار السياسية تتغير تبعا للتغيرات الاقتصادية التى شهدتها اوربا خلال هذا القرن الذى امتاز — كما عرفنا من قبل — بكثير من النشاط الاقتصادى ، وبالتوسع التجارى حيث استلزم ذلك تقوية سلطان الدولة الممثلة فى شخص الملك ، واخذ المفكرون السياسيون بالاتجاه الثانى ، فصوروا العصر الطبيعى على انه عصر الظلم والاستبداد ، اما الدولة فعلى نقيض ذلك تعتبر انبل اعمال الانسان لما اوجدته من استقرار وطمأنينة وعدالة (٧٣) .

فكرة العقد : الفكرة التى تنادى بأن الدولة نتيجة لعقد او اتفاق ليست فكرة جديدة من مبتكرات العقل الاوربى ، وانما هى فكرة سياسية سبق أن ظهرت فى التوراة ، ثم قدمتها المسيحية لاوربا خلال العصور الوسطى ، ثم ظهرت فى النظام الاقطاعى الذى قام على اساس تبادل الالتزامات بين الحكام وبين اتباعهم . فالفكرة اذن لم تكن غائبة عن عقل الاوروبيين فى نهاية القرن السادس عشر ، وقد لجأ اليها الفلاسفة لمقاومة السلطة الاستبدادية التى استخدمها الامراء .

وقد ظهرت فكرة العقد فى صور متعددة ، فأحيانا كان الكاتب السياسى يقرر وجود عقد بين الله والشعب للمحافظة على العقيدة الحقة ، واحيانا اخرى كان بعض الكتاب السياسيين يظهر هذه الفكرة فى صورة عقد بين الافراد وبعضهم لتكوين المجتمع ، كذلك فان منهم من ابرز هذه الفكرة فى صورة عقد بين الحاكم والمحكومين لتفسير سلطة الحاكم وتحديدها .

وبتاثير نظرية العقد حلت العلاقات المدنية بين الافراد محل العلاقات

---

(٧٣) انظر نماذج لهذه الاتجاهات فى هذا المبحث والمبحث الذى يليه وبالذات فى الفكر السياسى لهوبز ولوك وروسو .

الطبيعية ، واصبحت عقيدة معظم الكتاب السياسيين فى أوربا خلال الفترة الاخيرة من القرن السابع عشر ، والجزء الاكبر من القرن الثامن عشر ، وقوتها فى هذه الفترة راجعة الى انها اوجدت تفسيرا مدنيا للسلطة السياسية ليحل محل التفسير المعتمد على نظرية الحق الالهى ، واعتمد عليها ايضا انصار مذهب الحرية لانها امدتهم بوسيلة واضحة للحد من سلطة الملك المطلقة.

وبوجه عام كان لهذه النظرية جاذبية خاصة للمجتمع الاوربى فى ذلك الوقت ؛ لانها اتاحت للفرد مركزا ممتازا فى المجتمع ، اذ نظرت اليه على انه الوحدة التى قام عليها العقد ، فسواء اكان العقد بين الله والشعب ، أو بين الافراد وبعضهم ، أو بين الحاكم والمحكومين ، فان غايته فى كل ذلك تحديد سلطة الحاكم واختصاصاته ، وفى ذلك تاكيد لحقوق الفرد .

ونظرية العقد لا تستند الى حقيقة تاريخية ، ولكنها رغم ذلك كانت ذات شأن كبير فى التفكير السياسى فى الغرب ، وبخاصة انجلترا ، والولايات المتحدة ، وفرنسا ؛ اذ كان لها شأن كبير فى الثورات التى قامت فى هذه الامم ؛ وشأن فى تطور النظم الديمقراطية والحريات الفردية فى هذه البلاد .

٢ — توماس هوبز والحكم المطلق (٧٤) :

تأثر هوبز بالحرب الاهلية فى انجلترا تأثرا جعله مؤازرا للملك ، واستند فيما كتب الى نظام الحكم المطلق ، اذ كان يعتقد ان النظام الملكى اكثر نظم الحكم استقرارا ، واكملها نظاما ، ولما لم يستطع الدفاع عن نظرية الحق الالهى للحكم ليبرر سلطة الملك المطلقة لجأ الى نظرية القانون الطبيعى والعقد الاجتماعى ، لانه راى ان سيادة الدولة تستلزم الطاعة المطلقة ، والدولة مكونة من جميع الافراد ، وهو يتصورها على هيئة عملاق جبار او وحش هائل Leviathan (٧٥) فى يده جميع السلطات وتخضع له كل المنظمات التى

---

(٧٤) (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩ م) .

(٧٥) الف هوبز كتابا سماه بهذا الاسم ، وهو يقول فى مقدمته : « ان فن الانسان يستطيع أن يصنع حيوانا صناعيا .. بل ان الفن يستطيع ان يذهب الى ابعد من ذلك فيقلد الانسان ذاته ، ذلك بان هذا الكيان الخيالى الهائل الذى نسميه الدولة والذى هو من خلق الفن لا يعدو ان يكون انسانا صناعيا وان كان اعظم حجما واشد باسا من الانسان الطبيعى ، لقد صوره الانسان وابتدعه ليحميه ويؤمنه ... ان السيادة فى هذا الانسان الصناعى هى بمثابة الروح . انها له الروح الصناعية فهى التى تمنح الحياة والحركة لجسده كله ، والثواب والعقاب أعصابه ... وثروات الافراد جميعا قوته ... وسلام الشعب وظيفته ... والانصاف والقوانين هى فيه بمثابة العقل والارادة ... والاتحاد والوئام صحته ، والفتنة مرضه . والحرب الاهلية منيته ... والمواثيق والعقود التى ادت الى اتحاد اجزاء هذا الكائن السياسى هى منه بمثابة ما قاله الله عندما شاءت ارادته أن يكون الانسان فقال فلتكن فكان ... » . =

فى الدولة ، وهدفه من هذا ان يقضى على ما تدعيه هذه المنظمات من سلطان لانه يرى ان هذه السلطات يجب ان تكون فى يد الملك ، وكان يرمى ايضا الى القضاء على نفوذ المدن ، والنقابات الطائفية ، والكنيسة ، ولهذا جاءت نظريته السياسية كاملة بعيدة عن المعتقدات الدينية ، مرتكزة بقدر الامكان على المنطق والطبيعة .

غريزة المحافظة على النفس : كان الهم الاول لهوبز هو البحث عن الشروط اللازمة لاستقرار المجتمع فاتجه الى بحث القواعد التى تسيطر على تصرفات الانسان ، وهو يعتقد ان الانسان تتملكه غريزة واحدة هى غريزة المحافظة على حياته ، وهذه الغريزة تدفعه الى الكفاح طول حياته ، فيظل مكافحا حتى يموت ، وغريزة البقاء هذه تجعل الانسان يبحث عن الوسائل التى تكفل له الامان ، وفى سبيل ذلك يلجأ الى وسائل القوة ، لان الانسان لايستطيع ان يحقق لنفسه الامن الا اذا كان قويا ، وتتمثل القوة فى الغنى او المركز او السمعة او الكرامة ، ومن ثم صح الحكم على الانسان بانه انانى بطبعه ، لا يهتم الا بتوفير الطمانينة لنفسه ، دون ان يعير غيره اى اهتمام الا اذا وجد ان بقاءهم وطمانيتهم ضرورية لبقائه ولطمانينته .

ولان الافراد يتعادلون تقريبا فى القوة الجسمانية وفى الذكاء ، فقد اصبحوا لا يشعرون بالطمانينة ما لم توجد سلطة مدنية تسيطر على تصرفات الافراد ، وتحد من اطماعهم ، ولهذا يصف هوبز البداوة الاولى بانها كانت حالة حرب مستمرة بين الافراد وبعضهم ، وهذه الحالة لا تستقيم مع تطور المدينة حيث لا يوجد مثل هذا المجتمع البدائى الذى لم تكن فيه صناعة او زراعة او بحرية او بناء او فن ، وحيث كان الانسان وحيدا فقيرا متوحشا شريرا ، لا يعمر طويلا على حد تعبير هوبز .

غير ان طبيعة البشر تنطوى على مبدأين اساسيين هما الهوى والعقل : اما الهوى فيدفع المرء الى الحصول على كل ما يشعر انه فى حاجة اليه دون ان يعبأ برغبات الآخرين او احتياجاتهم ، وهذا مما يدعو الى تشابك الناس واصطدامهم ببعضهم ، واما العقل المهذب لطبائع الانسان وجشعه ، وهو الذى يرشده الى طريقة حل مشاكله مع الآخرين دون حاجة الى التشابك او التطاحن ، فالعقل اذن بمثابة قوة منظمة بعيدة النظر ، يمكن الافراد من الحصول على مزيد من الطمانينة دون قضاء على غريزة حب البقاء ، فهناك رغبة فى التملك السريع ، وهى تولد العداوة والبغضاء ، وهناك انانية متئدة هى التى تدفع الانسان الى ان يعيش فى المجتمع . وعلى ذلك ففى الطبيعة البشرية عاملان هامان يدفعان الافراد الى نبذ الحياة الفطرية ، وتكوين

= انظر . محمد طه بدوى تاريخ فقه السياسة ـ أمهات الافكار السياسية الحديثة وصداها فى نظم الحكم ، القاهرة : دار المعارف . ١٩٦٨ ، ص ٤٨ .

المجتمع ، وهما : الرغبـــة الفطرية والانانية المتدة او الخـوف ، وذلك لان المجتمع هـو الوسيلة الوحيدة التى تحقق للانســان رغباته مع ضمان الاحتفاظ بحياته فى نفس الوقت .

والعقل هو الذى ينظم عملية تحـول الانسان من المعيشة فى الحياة البدائية المتوحشة الى الحياة الاجتماعية المتمدنية ، ويتم هـذا التحـول عن طـريق تطبيق القوانين الطبيعية التى تنير الطريق أمـام الانسان العاقـل فى سبيل تنظيم علاقاته مع الآخـرين لكى يحـافظ على نفسه وعلى حياته ، وهى التى تضع له الشروط اللازمة لاتحـاد الافراد وتعاونهم فيما بينهم لمـا فيـه خيرهم جميعا ، وعلى هذا يكون من راى هوبز ان القوانين الطبيعية هى اساس بنـاء المجتمـع المتحضر لانهـا الحكمة الكاملة ، والقاعدة الاسـاسية للاخلاق الاجتماعيـة . هذه القوانين الطبيعية تبين للانســان أن استتباب السـلام والتعاون خـير من استعمال القوة ، والتنافس فى سـبيل المحافظة على الحيـاة ، كما تبين له ان استتباب السلام يقوم على الثقـة المتبادلة ، وعلى حفظ العهود ، والانسان لا يدع استعمال القوة ولا يميل الى السـلام الا اذا وثق ان الآخـرين سيكونون فى ذلك مثله ، والا انعدم ضمان استقرار السلام ، واذن فالثقة المتبادلة يجب أن تتوافر بين الافراد ، ويجب ان يكون هنـاك ضمان كاف للمحافظـة على العهود القائمة بينهـم .

من هذا نرى ان هوبز بنى نظريتـه على اساس ان الانسان انانى بطبعـه ، يبحث عن توفير الطمانينة والخير لنفســه ، فجاءت تلك النظرية نفعيـة بحتة ، وهى فى نفس الوقت فردية ، تعنى وجـوب استخـدام سلطة الدولة وقـوة قوانينها لتوفير الطمانينة للفرد ، والواقع ان هوبز يرى أن هـذا هـو المـبرر الوحيد لان يطيع الفرد دولته ، لانهـا توفر له من الطمانينة والاستقرار ما عجزت عن توفيره حالة الفطرة الاولى ، وهوبز لا ينظـر الى مصالح المجتمـع بأسره او الى رفاهيتـه ، ولكن ينظر الى مصالح الافـراد الذين يتكون منهم هذا المجتمع ، والمجتمع فى نظـره تكوين غير طبيعى اوجده الافراد لانهم وجـدوا فيه نفعا اكبر من نفع حالة الفطـرة الاولى من حيث تنظيم تبـادل الخـدمات ، وتبـادل السلع .

هذه الفلسفة الفردية الواضحة هـى التى جعلت هوبز من ائمة الفلاسفـة فى عهـده ، ودفاعه عن الملكية او النظام الملكى يكاد لا يذكر بجانـب هـذه النظرية فى عالم الفلسفة السياسية ، فهـو يصور الدولة فى صورة وحش هائل ، والافراد طبعا لا يحبون هذا الوحش ولا يحترمونه ، وانمـا هم يطيعونه طلبـا لتحقيق منفعة شخصـية ، وهـذا لا يختلف فى شىء عن المذهب القائل بـأن الدولة شر لابـد منه ، وأن النظام الملكى شـر لابـد منه لحماية الفرد وممتلكاته ، وجلى ان هذا الافتراض ليس مما يستريح اليه الملوك او يسرون به .

ثم ينتقل هوبز الى البحث عن السيادة فيقول : ما دام قيام المجتمع اساسه الثقة المتبادلة فيجب ان نوضح كيف يمكن تحقيق هذه الثقة من الناحية المنطقية ، لان الانسان غير اجتماعى ، فكيف ننتظر منه أن يحترم حقوق الآخرين من تلقاء نفسه ؟ انه لا يحترم حقوق الآخرين الا اذا ضمن انهم يحترمون حقوقه ، ولا يحترم الآخرون هذه الحقوق الا اذا وجدت حكومة قوية تكفل هذا الاحترام بأن تجعل جميع الافراد يحترمون نصوص العقد الذى يتم ابرامه فيما بينهم ، وبأن تتكفل بعقاب المخالفين (٧٦) .

والطمانينة فى راى هوبز لا تسود الا فى ظل حكومة قوية ذات سلطة تمكنها من اقرار السلام ، وفرض العقوبات اللازمة لكبح جماح الانسان وتنفيذ هذه العقوبات التى تفرضها ، لان الخوف من العقاب عامل فعال فى ربط الانسان بالمجتمع ، ومعنى هذا ان هوبز يؤمن بأن الحكومة يجب أن تعتمد على القوة ، فهى بدون قوة لا تستطيع ان تحقق الغاية من وجودها وهى المحافظة على المجتمع ، ولكى يبرز استعمال القوة يلجأ الى نظرية العقد فيقول ان المجتمع ينشأ نتيجة عقد يبرم بين الافراد وبعضهم ، وبموجب هذا العقد يتنازلون عن جميع حقوقهم ، ويتعهدون بالخضوع لشخص واحد ، أو لعدة اشخاص يمثلون الحاكم وهو ليس طرفا من أطراف العقد .

والواقع ان هوبز كان يعتقد ان المجتمع مجرد فكرة خيالية ، لا يمكن أن يكتسب حقوقا ، ولا يمكن ان يؤدى عملا ، والافراد وحدهم هم الذين يمكن ان يكتسبوا حقوقا ، ويمكن أن يؤدوا عملا ، فاذا قلنا ان المجتمع ادى وظيفته أما فنحن نعنى فى الواقع أن أفراد او أفرادا ادوا هذا العمل باسم المجتمع بصفته وكيلا عنه ، او ممثلا له ، فاذا قبلنا هذا التحليل المنطقى كان معناه أن المجتمع لا ينشأ نتيجة لموافقة ، بل نتيجة لاتحاد ، والاتحاد هنا خضوع الجميع لارادة شخص واحد ، والمجتمع اذن ليس جسما جماعيا ، ولكنه شخص واحد هو الرئيس او الحاكم الذى تمثل ارادته ارادة جميع اعضائه ، والمجتمع على هذا محض خيال ، ولا يعنى فى الحقيقة الا الحاكم صاحب السيادة الذى يتكلم باسمه ؛ اذ بدون هذا الحاكم لا يكون للمجتمع وجود اطلاقا .

ومن هذا التحليل نستمد النتائج المميزة لنظرية هوبز . وهى :

(أ) لا فرق بين المجتمع والدولة ، وكذلك لا يوجد فرق بين الدولة

---

(٧٦) يقول هوبز فى هذا المعنى : « ان العهود بدون السيف (القوة) ليست الا كلمات لاقدرة لها على المحافظة على حياة الانسان ، والكلمات اضعف من ان تستطيع ردع طموح الافراد او طمعهم او غضبهم أو انفعالاتهم الاخرى الا اذا اقترنت بقوة تؤيدها او بسلطة تبعث الخوف فى نفوسهم » .

والحكومة ، فبدون الحكومة ذات الارادة النافذة لن يوجـد مجتمع او دولة ، بل توجـد جماعة لا ارادة لهـا .

(ب) لا تصلح التفرقة بين القانون والاخلاق ، وذلك لان المجتمـع ليس له الا صـوت واحد ، وليس له الا ارادة واحـدة نافذة ، وهى للحاكم صـاحب السيادة الذى يجعل من المجتمع حقيقة واقعة .

(جـ) الحكم يجب أن يكون مطلقـا ، فالافراد فى راى هوبز ليس لهم الا اختيار أحد أمرين : الحكم المطلق ، او الفوضى الكاملة ، لان المجتمع لا يعيش الا اذا وكل سلطة الحكم لشخص او عـدة اشخاص ، وعلى ذلك فان السلطة تتجمع كلها فى يـد شخص واحـد تخضع لارادته جميع القوانين والاخلاق فى الدولة ، ولا يمكن نزع السلطة منه ، وهو لا يملك التنازل عنها ، فاما أن يعـترف للحاكم بسلطة كاملة فتنشـأ الدولة ، واما ان لا يعترف بهـذه السلطة فتعم الفوضى ، وهذا الحاكم يتولى جميـع سلطات الحاكم من تشريعية وقضائية وادارية وتنفيذية ، وله حق تعيين جميـع الموظفين العموميين ، واقامة العدل ، ومعاقبة المخالفين .

ويجب الا نفهم من ذلك أن هوبز ينفى حـق مقاومة سلطـة الحاكم المستبد ، اذ ان هوبز يعتقد أن الحكومة انمـا يقوم لتوفير الطمانينة للأفراد ، فاذا عجزت عن اداء المهمة كان معنـى ذلك انها حكومـة ضعيفة وليس لها من وسـائل القوة ما يكفى لتنفيذ الغرض منهـا ، فاذا قامت ثورة ونجحـت فى خلع الحكومة فان هذه الحكومة تفقـد حقها فى السيادة ، ويعفى المواطنين من حق الخضوع لها ، ويصيرون احرارا فى اختيار حاكم آخـر يرونه قـادرا على حمايتـهم ، فالقوة اذن هى المبرر الوحيـد فى نظـر هوبز لشرعية الحكومة ، وهـذا هو اكبر ما جعل انصـار الملكية يفزعون من نظريته ويخشون مغبة تطبيقهـا ، والواقع أن نظريته من هذه الناحية لا تتقيـد بنظام معين فى الحكم ، ولو ان هوبز كان يؤمن بأن النظام الملكى اصلح نظـم الـحكم غير انه يقول أن وجود حكومة ما خير من الفوضى ، فاذا لم يتمكن النظـام الملكى من الاحتفاظ بالمجتمـع سليما فان نظريته تصلح لتاييـد اى نظام حكم آخـر يحقق الغرض من قيام المجتمع ، والدليل على ذلك أن الفلاسفة الذين جاءوا بعـده لم يجـدوا صعوبة تذكر فى الاعتماد على نظريتـه لتأييد نظـام الحكومة الجمهورية او البرلمانية .

وتختلف أنواع الحكومات باختلاف تحـديد موقع السيادة فى كل منهـا ، وهـو لا يؤمن بوجـود حكومات فاسـدة ، اما وصف الناس لبعض حكومات الاقلية بانهـا فاسدة فذلك يرجـع الى كرههم لاستعمال القوة ، لانه يعتقد ان السيادة لابـد أن توجد فى اى نوع من انواع الحكومات ، والمهم هـو البحث عن موقعها لتحديد شكل الحكومة ، ولهذا السبب ايضا لا يؤمن هوبز بنظام الحكم

المشترك ولا بنظـــام الحكم المقيد ، لان السيادة لا تتجزأ ، واذا وجد شخص له حق القول الفاصل فى الدولة ، فهذا الشخص هو صاحب السيادة الحقيقية ..

نظريته فى القانون المدنى : يعرف هوبز القانون بأنه امر يصدر من الشخص الذى يملك السيادة فى الدولة ، وهو يفـــرق بين القانون المـــدنى والقانون الطبيعى بقوله : « ان القانون المدنى هـــو الذى تقـــف وراءه قوة تنفيـــذية ، اما القانون الطبيعى فهـــو القواعد التى يمليها عقـــل الانسان » ، وعلى ذلك فالقانون الطبيعى عنده انما هو قانون عن طريق المجاز ، ولا يكتسب صفة القانون القانون الحـــق الا اذا امر الحـــاكم بتنفيذه ، والعـــادة ايضا لا تكتسب صفة القانون بمجـــرد كونها عادة ، ولكن لان الحاكم اقرها ضمنا بعـــدم معارضته فى تطبيقها ، وواضح ان موافقة المجلس النيابى ليســـت ضرورية لاصـــدار القانون ، فالحاكم ، قـــد يستشير هذا المجلس بصدد قانون ما ، وقـــد يطلب منه صياغة قانون ما ، غير ان هذا القانون او ذلك لا يصـــدر الا اذا امر الحـــاكم صاحب السيادة بتنفيـــذه ولذلك تصـــدر جميع القوانين باســم الملك ، ومع ذلك ففى الواقع انه لا يوجد تعارض بين نظرية هوبز وبين امكان اصـــدار البرلمان للقوانين ، لان البرلمان قد يكون هو صاحب السيادة فى الدولة ، وبذلك يصير له حـــق اصـــدار القوانين ، وحـــق تنفيذها .

والقانون الطبيعى يبين المبادىء الصالحة لبناء الدولة ، ولذلك لا يضع قيودا على سلطة الحاكم ، وهوبز يـــبرز ذلك بانه لا يوجـــد قانون مدنى يتعـــارض مع القانون الطبيعى ، فالملكية حـــق طبيعى ، والقانون المدنى يعرف الملكية ، فاذا ما زال حق ما انتفت الملكية ، وخـــرج الموضـــوع من نطاق القانون الطبيعى . فلا يوجد هناك قيـــد على الحاكم ، والقيد الوحيد الذى تسمح به نظرية هوبز هـــو قوة الشـــعب .

وخلاصـة آراء هوبز ان الحكومة لازمـــة لوجود المجتمع ، وانهـــا قائمـــة لخدمة الافراد بمـــا توفره لهم من حماية لارواحهم وممتلكاتهم ، وهذا هو المبرر الاكبر لقيام الحكومات ، وهو لا يؤمن بشىء اسمه « النفع العـــام » بل يعتقـــد انه لا وجـــود له ، كما انه لا يؤمن بارادة العامة بل بارادة الحاكم منفردة ، لان الدولة فى رايه مكونة من افراد تحدوهم الرغبـــة فى الحياة ، وفى التمتع بالحماية ما داموا موجودين ومن هنا اعتبرت فردية نفعية ، وقـــد صار لهـــذه النظرية كثيرون بعـــد هوبز ، وظلت محـــور الفلسفة السياسية فى أوربا زهـــاء قرنين بعد موت صـــاحبها ، وقـــد سيطر مبـــدأ المنفعة الذاتية على عقول الناس حتى نهاية القرن التاسع عشر ، ثم صـــار من المبادىء الفاســـدة ، بل من اكثرها فسـادا فى عصرنا الحاضر .

٣ — جون لوك والحكم الدستورى (٧٧) :

عاد النظام الملكى الى انجلترا سنة ١٦٦٠ فعمل جون لوك على تقوية العلاقة بين الملك والكنيسة ، ومن اجل ذلك اعاد الحياة الى نظرية الحق الالهى فى الحكم ، ونظرية الطاعة السلبية ، واولى النظريتين تجعل الملك ظل الله فى ارضه والثانية توجب طاعته حتى على الذين يختلفون معه فى المذهب او العقيدة .

وقام حزب الاحرار بمحاولات كثيرة لتحديد سلطة الملك ، ولتحرير النظم السياسية والدينية من سلطته الإستبدادية ، ولكن حزب المحافظين الموالى للملك وقف فى وجه حزب الاحرار ، وعمل على احباط ما يسعى الى تحقيقه للشعب ، ولكى يتحقق لحزب المحافظين هذا الغرض هدموا النظرية السياسية التى تقول بأن الدولة نشأت نتيجة عقد ، ورفضوا أن يكون للشعب حق مقاومة سلطان المستبد بهم من الحكام ، أو الخارج عن حدود السلطة المخولة له .

ولما اعتلى العرش الملك جيمس الثانى وكان كاثوليكيا أعاد الى البروتستانت أتحادهم ، وأعادوا النظر فى امتيازات الملك ، فأتاحوا لحزب الاحرار أن يعاود نشاطه مرة اخرى ، وانتهى الامر بخلع جيمس من العرش وخلفه وليم ومارى ؛ وفى سنة ١٦٩٨ صدر قانون الحقوق الاساسية للانسان . ولم تكن ثورة سنة ١٦٩٨ ثورة احرار ، بل كانت من آثار رجال محافظين وعمليين لم يكونوا يؤمنون بالنظام الجمهورى ، أو بالنظريات التى تنادى بوجوب المساواة التامة بين افراد الشعب ، وكانوا يعارضون مبدا الحق الالهى . ويؤمنون بالملكية المقيدة ؛ وبنظام الحكم الارستقراطى . وقام جون لوك بتوضيح هذه النظرية .

محور فلسفته السياسية : كان من رايه ان الحكومة بما فيها الملك والبرلمان مسئولة أمام الشعب ، وأن سلطة الحكومة مقيدة بالتزام قواعد الاخلاق ، وبالتزام التقاليد الدستورية ؛ والتمسك بالتعهدات التاريخية ، وكان يرى ايضا أن الحكومة ضرورية لابد منها ، وبما انها وجدت لخدمة الصالح العام للشعب فهى تستمد منه حقوقا ، ولا يمكن ان تنتزع منها هذه الحقوق .

القانون الطبيعى : وصف حالة الفطرة الاولى بأنها حالة كان « يسودها السلام : والاخلاص والمساعدات المتبادلة ، والمحافظة على النفس ، لان قانون الطبيعة أنها تمد الافراد بما يساعد على ذلك ويوجد لهم الاسلحة الكافية من الحقوق والواجبات ؛ غير ان ثمة خطرا واحدا يتعرض له المجتمع الذى تسوده حالة الفطرة الاولى وهو عدم وجود الانظمة التى تمكن من تنفيذ

---

(٧٧) (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤ م) .

القانون الطبيعى مثـل وجود الموظفين العموميين والقوانين المكتوبة وتوقيـع العقوبات على مستحقيها ، ونحـو ذلك مما يعين على تنفيذ مبـادىء العـدالة الطبيعيـة .

ونحن اذا استبعدنا فكرة القانون الطبيعى من هـذه النظـرية وجدناها مطابقة للافكار التى سادت اوربا فى العصور الوسطى ، وخلاصتها ان القوانين الاخلاقية اوسع مـدى من القوانين الوضعية ، وان القوانين الاخلاقية صالحة دائما سـواء أطبقها الحكومـة ام لم تطبقها ، ويلاحظ ان الفـرق بين نظرية لوك ونظرية هوبز عظيم الاهميـة ، لان هوبز كان يرى ان الحكومة هى التى توجد القواعد الاخلاقيـة ، اما لوك فكان على عكس ذلك يرى ان القواعـد الاخلاقية كانت موجودة قبل ان توجد الدولة وتنشـأ الحكومة ، واما قوانـين الدولة فليست الا اعترافا بوجـود هذه القواعد الاخلاقيـة ، ووسيلة لضمان تطبيقهـا .

الملكية الخاصة: فى الحياة الفطرية كانت الملكية شائعة ، وكل فرد له حق الحصول على مستلزمات حياته من خيرات الارض الطبيعية ، هـذا هـو راى لوك ، وهو لا يختلف عن نظريات العصور الوسطى التى كانت تعتقـد ان الملكية الخاصة انما جاءت نتيجة خطيئة البشر ، وقبـل هذه الخطيئة كانت الملكيـة شاعة بين الجميـع ، والملكية الشاعة هى الملكية الطبيعية ، ويضيف لوك الى ذلك ، ان الفرد له حـق طبيعى فى كل ما ينتج عن عمله ، فالذى يقيم سياجا حول قطعية الارض ثم يقوم بزراعتها فانه فى هذه الحالة يكون صـاحب ملكية طبيعية لهذه الارض .

ويبدو ان لوك كان فى آرائه هذه متاثرا بالاستعمار الحديث فى امريكا فى ذلك الوقت ، ولعله ايضا كان مقتنعا بأن انتـاج الفرد يتفوق على الانتـاج الجماعى ، ثم انه يعتقـد ان زيادة الانتـاج هـى التى ترفع المستوى العـام للمعيشـة فى الدولة ، ومما يجـب ان نتذكره أن اقامة الاسيجة حـول الارض للتخصص باستغلالها قـد زاد من مساحة الارض المزروعة ، ونهض بانتاجها .

وليس يهمنا ان نعرف الاسباب التى حملتـه على هذا القول بمقدار ما يهمنا تحليله للملكية الخاصة ، فهو يقول ان حـق الملكية الخاصة ينشأ نتيجة للعمل ، والعمل يعتبر بمثابة امتـداد لشخصية الفرد فى الشىء الذى بذل الجهـد فيه ، ولذلك يجعله جزءا من نفسـه ، وعلى ذلك فمنفعة الشىء مستمدة من الجهـد الذى بذل فى عملـه . ونظرية لوك هذه قد ادت الى تطور النظرية القائـلة بأن العمل اساس القيمة ، على ايدى الاقتصاديين الكلاسيك ، ويفهم من نظرية لوك هذه ان حق الملكية ليس حقا سـابقا لوجود المجتمـع فحسـب ، ولكنه

أيضا سابق لوجـــود العصر البدائى نفســه . فالمجتمع لا ينشىء هــذا الحق . لان الحكومة والمجتمع ما وجــدا الا لحمايته (٧٨) .

فلسفته المبهمــة : يكاد يكون الأبهام صبغة فلسفة لوك ، ونظريته فيهــا من روح الفردية او الذاتية مثل هوبز ، فهو يرى ان المجتمع لم ينشــأ الا لحماية الحقوق الطبيعيــة للفــرد ، وهى حقوق لم يخلقهــا المجتمع ، بل ان المصلحة الذاتية للشخص هى التى برزت وجســود المجتمــع ، فالنظرية على هــذا الوضع نظرت الى الفرد ، واهملت المجموع اهمالا تامــا ، ولقد جعــل لوك من القانون سياجا يحمى بــه مصلحة الفرد ،وجعله أداة للــدفاع عن حقوق الملكية الخاصة والحريات الخاصة ، ومنــع الدولة ان تتدخل للحــد من هذه الحقوق ، غير انه كان يرى انه لا يوجد تضارب بين المحافظــة على المصلحة الخاصــة ، والمحافظة على المصلحة العامة .

العقــــد : بعد ان عرف الحالة الفطرية بانهــا حالة ســلم ومساعدات متبــادلة ؛ وبعد ان قال أن الحقوق الطبيعية سابقة لوجود المجتمع ، حاول ان يرجــع نشأة الدولة الى فكرة القبول «Consent» أو العقد . وقد عرف لوك السلطة المدنية بانها : « حــق سن القوانين المصحوبة بالعقوبات ، والتى ترمى الى تنظيم الملكيات الخاصة وحفظها ، واستخــدام قوة المجتمع فى تنفيذ هذه القوانين للمحافظة على الصالح العام » ، ثم قال ان هــذه السلطة لا يمكن ان تنشــأ الا عن طريق الموافقة أو القبول ، ويجب ان يكون القبول من كل فــرد على حــدة وذلك لان السلطة المدنية لا يمكن أن تكون حقا الا اذا كانت مستمدة من حق كل فرد فى حماية نفســه وممتلكاته ، وحــق الهيئة التشريعية والتنفيذية فى حماية الملكية هو الحــق الطبيعى للفرد ، وقد تنازل عنه للحكومة ، ولا يمكن

---

(٧٨) لا يعنى هذا ان لوك كان يرى أن الحق الطبيعى الوحيد هو حق الملكية الخاصــة . بل انه ذكر من الحقوق مثلا حق الحياة وحق الحرية ، الا انه كان يتصور جميع هــذه الحقوق فى صورة حق الملكية ، ويقرر أنها حقوق تعود الى الفرد نفسه ، وتولد معه ، وهــى حقــوق لا يمكن انتزاعها منه ، ومن واجب الحكومة والمجتمع احترامها وتأمينها ، ويقول لوك فى هــذا فى الفصل السابع من كتابه « فى الحكم المدنى » : « لما كان الانسان يولد ... والحــرية التامة والتمتع بجميع حقوق السنة الطبيعية وميزاتها دون قيد او شرط من سماته ، شــيمة اى انسان أو جماعة من الناس فى العالم ، فله حق طبيعى بالمحافظة على ملكه - اى عــلى حياته وحريته وأرضه .. ودفع عدوان الاخرين واذاهم اولا ، والحكم فى كل خرق لتلك السنة وانزال العقوبات التى يستحقها المجرم فى اعتقاده ، حتى عقوبة الموت منها ، على الجــرائم التى تستحق عنده مثل تلك العقوبة لفظاعتها ولكن يستحيل قيام مجتمع سياسى او اســتمراره ما لم يسند اليه وحده سلطة المحافظة على الملكية وعلى معاقبة كل من يسطو عليها فى ذلــك المجتمع ، فليس من مجتمع سياسى الا حيث يتنازل كل فرد عن هذا الحق الطبيعى للجماعــة تنازلا تاما ، شرط ان لا يحال بينه وبين اللجوء الى القانون الذى تمره تلك الجماعــة » . أنظر نص هذا الفصل بكتاب د . حسن صعب الذى سبقت الاشارة اليه صفحات ٦٢٢ - ٦٢٣

تبرير هذا التنازل الا بكونه تم لكى يكون وسيلة اضمن لحماية الحقوق الطبيعية وهذا هو العقد الاول «The Original Compact» وهو الذى بواسطه كون الافراد المجتمع ، فهـو فى الواقع ليس الا مجرد اتفاق لتوحيد جميـع الافراد فى مجتمع سياسى واحد .

ولم يوضح لوك نتيجة العقد الاول ، فلم يبين اهى تكوين الحكومة ، ام تكوين المجتمع رغم انه كان متنبهـا للفرق بين المجتمع والحكومة ، لذلك قـال ان الثورة عندما تقضى على الحكومـة القائمة فان ذلك لا يؤثر فى المجتمع ، بل انه يظل قائما لا يزول . يضاف الى ذلك ان الفـرد يتنازل عن حقوقه للمجتمـع ، فلـذا يجب أن يكون للمجتمـع شخصية معنوية يمكن ان تقبل هذا التنازل ، فاين هذه الشخصية ؟ لقـد اجاب لوك عن هذا السؤال باشارة ضمنيـة الى امكانيـة وجود عقدين : الاول بين الافـراد وعنـه ينشا المجتمع ، والثـانى بين المجتمع والحـكومة .

وهناك مسالة اخرى هى ان العقد الذى ينشىء المجتمع (اتفاق الفرد مع الآخرين لتكوين المجتمع السياسى) يلزم الفرد باحترام راى الاغلبية والخضـوع له ، وهذا التحليل يتضـمن نقطة ضعف خطيرة فى نظـريته ، فما دامت حقوق الافراد الطبيعية ثابتة لا يمكن نزعهـا ، فان خضوع الفرد لقرارات الاغلبيـة يجعل هـذه الحقوق عرضة للضـياع ، اذ قـد تنتزع الاغلبية هذه الحقوق انتزاعا كليـا او جزئيا ، كأن يقوم حاكم مستبد فيقضى عليهـا ، ونحسـب أن لوك لم يكن يخطر بباله ان الاغلبية يمكن أن تتحـول الى سلطة مسـتبدة ، ثم لماذا يتنازل الفرد عن ملكه الشـخصى لمجـرد ان خصومه اكثر منه عـددا ؟

المجتمع والحكومة : لم ينظر لوك الى تأسيس الحكومة بنفس الاهمية التى نظر بها الى تاسيس المجتمع ، بل اكتفى بقوله انه عندما تتفق اغلبية الشـعب على ايجاد الحكومة ، فان قوة الحكومة تتوقف على مـدى ما تسمح به الاغلبية ، فقد يظل المجتمع محتفظا بجميع السلطات التشريعية ، وقد يكلهـا الى مجلس تشريعى .

ولو يعتبر السلطة التشريعية اعلى سلطة فى الحكومة ، وهـو الى جانـب هذا يعترف بأن السلطة التنفيذية يجـوز أن تشترك فى وضع القوانين فتتقيـد كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية بالاخرى ، كمـا جعل السلطة التنفيذية مسئولة امام التشريعية ولم يقـر وضعها فى يـد واحـدة لان ذلك يترتب عليـه غالبا القضاء على الحركة .

وقد وضع لوك القيود التالية بالنسبة للسلطة التشريعية : (ا) انها ليست مطلقة او نهائية ، لان الافراد الذين اقاموها لا يملكون السلطـة المطلقة النهائية (ب) ان حكمها لا يمكن ان يكون بنـاء على اوامر ، لان الافراد اقاموها ليضمنوا

تطبيق القوانين عن طريق قضاة عادلين . (ج) أن نزعها للملكية لا يمكن أن يتم الا بالقبول ، والمراد منـــه قبول الغالبية العظمى . (د) لا يمكنهـــا أن تكل سلطتها الى هيئة اخرى لان المجتمع هـــو الذى يملك ذلك . (هـ) للمجتمع حق تغييرها اذا أخلت بالثقة التى وضعها فيها .

وواضح من هـــذا انه على الرغم من قوله بأن الشعب قـــد وكل الهيئة التشريعية توكيلا مؤقتا ، فهـــو يؤكـــد أن الشعب لا يمكنـــه استرداد هـــــذا التوكيل ما دامت الهيئة التشريعية أمينـــة على واجباتها . هـــذا الاعتقـــاد يجعل سلطة المجتمع التشريعية مقصورة على اداء عمـــل واحـــد هو تأسيس الهيئة التشريعية ، ثم تشـــل يد المجتمع بعد ذلك عن الحقوق التشريعيـــة ، وحتى اذا أراد المجتمع أن يسترجع سلطتـــه التشريعية فانه لا يستطيـــع ذلك الا بعـــد خلع الحكومة ، وهذا لا يتفـــق مع آراء أصحاب النظريات الديمقراطية مثـــل روسو الذى لا يضـــع أية قيود على سلطة الشعب الدائمة ، وحقه المستمر فى حكم نفسه بنفسه ، وقد يكون رأى لوك هذا راجعـــا الى تقديره للدستور الانجليزى ، لانه يحفظ التوازن بين القوى الكبرى فى الدولـــة ، أى بين الملك والنبلاء والشعب ، وهو يؤمن بحق الملك والنبـــلاء والكنيسة ، ويرجع رأيه هذا ايضا الى رغبته فى ايجاد الاستقرار الدائم فى الدولة ومعنى ذلك انه لا يرى التمـــادى فى حق الثورة .

حق معارضة الحاكم المستبد (٧٩) : تقوم الحكومة على اساس العمـــل على رفاهية المجتمع ، ورعاية مصالح المجتمـــع فاذا اهملت شيئا من ذلك وجـــب تغييرها ، وقد غلل لوك هذا الرأى عن طـــريق المقارنة بين استعمال القـــوة الفاشمة ، واستعمال الحـــق وقت الحروب فقـــال ان الفاتح المنتصر فى حرب عادلة لا يمكنـــه اقامة حكومة فى الدولة المنهزمة الا اذا احترمت هذه الحكومة الحقوق الطبيعية للافراد ، وهـــى الملكية ، وحـــق الحرية ، أما اذا اهملـــت هذه الحقوق فلا يمكن اقامة الحكومة ، ويعنى ذلك انه يقصـــد أن القوة لا يمكن أن تكون أساس الحكومة ، فهو يميز القيم الخلقية والقـــوة الفاشمة كما فعـــل روســـو بعـــده .

وتزول الحكومة اما بتغيير مركز السلطة التشريعية ، واما بعدم محافظتها

---

(٧٩) سوى لوك بين الحكم المستبد وبين حالة الفطرة ، فالحـكم المستبد لديه ليس شـكلا من اشـكال للحـكم المدنى قط « لان هـدف المجتمع المدنى تلافى تلك المسـاوىء التى تنجـم ضرورة عن كون امرىء فى للطـور الطبيعى الحـكم فى القضـايا التى تعنيـــه هـو ، ومعـــالجتها باقامة سلطة معروفة بوسع كل فرد من افراد ذلك المجتمـع أن يلوذ بها . اذا ما لحـق به اذى أو اذا نشأت خصومة بينه وبين أقرانه ، ويطبعهـا جميع هؤلاء الافراد » . ولما كان الحـــاكم المستبد يتمتع بمفرده بجميع السلطة « فليس ثمة قاض يحكم بعدل وتجرد وحـــزم بوسـع اى امرىء أن يلوذ به » . أنظر المرجع السابق ص ٦٢٩ ـ ٦٣٠ .

على الامانة التى وكـــل اليها الشعب صياغتها ، وقد دلل لوك على هذه النظريه بامثلة من تاريخ انجلترا . فبين ان الثورة قامت ضد حكومة الملك لانه حـــاول ان يزيـــد من امتيازاته ، وان يحكم دون برلمان ، وهنا حـــدث تغـــير فى مركز السلطة التشريعية ، فاقتضى ذلك حـــل الحكومة ، واذا حاول البرلمان ان يعتدى على حياة الشعب او حرياته او املاكه ، فان حلـــه يصـــبح واجبا ، وتعود السلطة من جـــديد الى الشعب ليختار هيئـــة تشريعية اخرى يكل اليهـــا مهمة الحـــكم .

المبحث الثالث

الفلسفة الفـــردية

١ ـــ انهيار نظرية القانون الطبيعى فى فرنسا :

كان لاتجاهات التفكير السياسى الفرنسى فى عصر الملك لويس الســـابع عشر اسباب سياسية تكاد تـــدور كلها حـــول تصرفات هذا الملك التى ادت الى تطور الحالة السياسية فى فرنسا تطـــورا ترك اثر كبيرا فى التفكير السياسى . فقد حكم حكما يقوم عـــلى الملكية المطلقـــة المستبدة ، وكان طموحا يرمى الى توسيع ملكه ، ويعمـــل على تكوين امبراطورية كبـــيرة ، وفى سبيل ذلك قام بمغامرات وحروب انتصر فيها بادىء الامـــر ، وكان لهذا الانتصار اثران اولهما انه صـــار محبوبا لدى الشعب ، مسموع الكلمة فى امتـــه . وثانيهما ان ملوك اوروبا وحكامها تكتلوا ضـــده ليقفوا فى وجـــه مطامعه ، وترتب على هذا التكتل ان توالت هزائمه ، فاخـــذ الشعب يتذمر وكان فى مقدمة مظاهر التـــذمر فى الناحية السياسية انتقـــاد الملكية المطلقـــة ، اذ بـــدأ الشعب يضيق ذرعـــا بتصرفات الملك ، واخـــذ الكتاب السياسيون يهتمون باعادة النظـــام السياسى القديم ، وطالبوا باعادة تكوين البرلمان الفرنسى ، واحيـــاء قوة النبلاء ونفوذهم ، وتأكيـــد استقلال المجالس النيابية المحلية ، وبدات آثار نظرية لوك تظهـــر ، كما ظهر الاثر الكبير الذى خلفته انتقـــادات فولتير (٨٠) لنظام الحكم فى فرنسا بعـــد أن عقد مقارنة بينه وبين نظـــام الحكم فى انجلترا ، وايضـــا احدث منتسكيو الذى تاثر هو الآخـــر بنظام الحكم فى انجلترا اثرا مماثلا .

ومن الاسباب التى اثرت فى اتجاهات التفكير السياسى فى فرنسا الحالة الاجتماعية التى كانت سائدة هناك ، ومن اهم مظاهرها :

(أ) نظام الامتيازات الذى نجمت عنـــه فوارق اجتماعية بـــين الطبقات .
(ب) تمتع رجال الدين فى فرنسا بامتيازات لا مثيـــل لها ، فالكنيسة تملك نحـــو

---

(٨٠) « ١٦٩٤ ـ ١٧٧٨ م » . انظر الطبعة الرابعة من هذا الكتاب ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

خمس اراضى فرنسا ، وممتلكات رجـال الدين معفاة من الضرائـب ، هـذا بالاضافة الى امتيازات اخرى مـع انهم ليسوا اهـلا لها ثقافيا واجتماعيا . (جـ) حرمان النبـلاء مع مالهم من امتيـازات من السلطة السياسية والزعامة (د) لم يكن النظـام الزراعى يهيء للزراع الفرنسيين فرصـة تكوين رءوس الاموال . (هـ) كانت الطبقة المتوسطة تنظر نظرة حقـد الى النبـلاء والى رجال الكنيسة ، وتعدهم من نـوع الطفيليات ، اذ كانوا يستمتعون بنصيب كبير من دخل الدولة ، ويعفون من الضرائب ، ولا عمـل لهم . (و) لم تكن فى فرنسـا طبقة متوسطة الا فى المـدن الكبرى فقط بعكس الحال فى انجلترا .

وبناء على كل ما سبق اتجهت الاصلاحات السياسية نحو ايجـاد حكومة تمثيلية مسئولة للحـد من المساوىء والطغيان ، والغاء الاحتكارات والامتيازات اما انجلترا فقـد ظلت متمسكة بالافكار السياسية التى جاء بها لوك طـوال القرن الثامن عشر ، وقـد ظهر هذا واضحا فى كتابات ادمون بيرك الذى جاء بنظرية سياسية تؤيد نظـام الحكم الارستقراطى وحق البرلمان فى الحكم (٨١) . ثم نشبت الحرب بين فرنسا وانجلترا سنة ١٧٩٣ بعـد ذلك ، وكان من اهـم نتائجها ان اتجـه الشـعب الانجليزى عامـة الى كسب هذه الحرب ، وكـان من الطبيعى ان تظهر روح عدائيـة ضد مبادىء الثورة الفرنسية ، وخاصـة فيمـا يتعلق بمبدأ السـيادة الشعبية ، ومـع التشبث بالسياسة الرجعيـة المرتكزة على حكم الاقليـة الارستقراطية .

ولكن بمجرد وقف الحرب سنة ١٨١٥ انطلقت قـوى الاصلاح من جديد ، والواقع ان حروب نابليون أوجدت تغـيرات كثيرة فى المجتمـع الانجليزى من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ونزوعا الى النظام الديمقراطى جعل من المستحيل مواصلة الدفاع عن الحكم الارستقراطى الذى كان يعضـده بيرك بقـوة فائقة ، واصبحت الحالة فى انجلترا تشبه من وجـوه كثيرة الحالة فى فرنسا قبـل الثورة ، لما كان لمبادىء الثورة الفرنسية من تأثير كبير فى الشعب الانجليزى ، ولانتشار مبادىء الحرية والمساواة والاخـاء .

ثم ظهرت الثورة الصناعية التى خلقت طبقة جديدة من العمـال لاول مرة فى غرب اوربا ، وهنـا بدات الفلسفة والسياسة تتمرضان لتيارات جـديدة نتيجة لمطالبة العمال بحقوقهم السياسية التى تتلخص فى الحـد من سلطة الهيئة الحاكمة ، فمـا هى العلاقة بين افراد هذه الطبقة ، وبين افراد الطبقات الاخـرى ؟ هل للافراد جميعا حقوق متساوية ؟ وما هى الوسيلة لتنظيم هـذه الحقوق وما مـدى الحرية التى يجب ان يتمتع بهـا الفرد ؟ هل حقيقية ان المجتمع ما هـو الا مجموعة من الافراد لا علاقة بينهم ؟ ام أن هناك عاملا مشتركا يعمل

---

(٨١) أنظر للطبعة الرابعة لهذا للكتاب ص ٢٨٣ ـ ٢٨٩ .

على ربط الافراد ويؤهلهم لتحقيق غرض معين لا يمكن تحقيقه الا عن طريق المجتمع ؟ وما الغرض الذى يرمى اليه كل فرد ؟ وهل هذا الغرض يتعارض مع غرض الدولة أم يتفق معه ؟ هذه المشاكل صارت موضوع الساعة بين كتاب ذلك العصر وبدا البحث يدور حول شخصية الفرد ، وصارت مهمة الفلاسفة والسياسيين البحث عن خير الطرق لارغام الدولة على أن تقيم للفرد وزنا كافيا ، كما بحثوا عن مبررات معقولة توفق بين قيمة كل فرد ، وبين ضرورة تدخل الدولة على نطاق واسع فى نشاط المواطنين ، فحاولت انجلترا كما حاولت فرنسا من قبل التوفيق بين حقوق الانسان والالتزامات المفروضة على المجتمع لحماية هذه الحقوق .

٢ ــ مونتسكيو وروح القوانين (٨٢) :

جاءت النظرية الاجتماعية لمونتسكيو متأثرة بما كان يحيط بالكاتب من مؤثرات متعددة اهمها : (أ) تأثر العقلية الفرنسية بوجه عام بالعوامل الطبيعية ، وبالمناخ والارض . (ب) الحالة الصناعية والتجارية التى كانت سائدة ، ووسائل انتاج السلع . (ج) الانفعالات النفسية والعقلية الناتجة عن الظروف العامة . (د) شكل الدستور السياسى . (هـ) التقاليد والعادات التى كانت اساس التكوين القومى للشعب .

وكان مونتسكيو يخشى أن تكون الملكية المستبدة التى بسطت نفوذها على فرنسا قد تمكنت من القضاء على الحريات التى استمتعت بها البلاد الفرنسية فى ظل الدستور الفرنسى ، وهو لذلك يحاول ايجاد الوسائل التى تكفل اعادة الحريات القديمة ، لهذا نراه يحاول ان يجعل كل سلطات الدولة ممثلة فى القوانين اسوة بانجلترا التى كان قد تأثر بنظام الحكم فيها ابان اقامته بها . وقد وجد ان الملكية المستبدة معنى حكمها القضاء التام على كل سلطة تقف بين الملك والشعب ، ومعناها كذلك ان تحل ارادة الملك محل القانون ، وفى ذلك اهدار لحقوق أفراد الشعب ؛ لهذا نجده يصمم على تقسيم السلطات ليكون فى هذا التقسيم ضمن للمحافظة على حريات أفراد الشعب (٨٣) .

---

(٨٢) « ١٦٨٩ ــ ١٧٥٥ م » .

(٨٣) يقول مونتسكيو فى كتابه الشهير الذى ترجم الى العربية تحت اسم « روح الشرائع » « ولا تكون الحرية مطلقا اذا ما اجتمعت السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فى شخص واحد او فى هيئة حاكمة واحدة ، وذلك لانه يخشى ان يضع الملك نفسه او السنات نفسه قوانين جائرة لينفذها تنفيذا جائرا . وكذلك لا تكون الحرية اذا لم تنفصل سلطة القضاء عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، واذا كانت متحدة بالسلطة التشريعية كان السلطان على الحياة وحرية الاهلين أمرا مراديا ، وذلك لان القاضى يصير مشرعا ، واذا كانت متحدة بالسلطة التنفيذية أمكن القاضى ان يصبح صاحبا لقدرة الباغى . وكل شىء يضيع اذا مارس الرجل نفسه او هيئة الاعيان او الاشراف او الشعب نفسه هذه السلطات الثلاث ... » . انظر : مونتسكيو . روح الشرائع . ترجمة عادل زعيتر ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٣ ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

القانون والمحيط : بدا مونتسكيو افكاره ونظريتـه العامة بفكرة القـانون الطبيعى ، فعرف القانون بانه : « العلاقة التى تحتمها طبيعـة الاشياء » ومـع ما فى هذا التعريف من ابهام فان الغرض منـه هو ان القانون معنـاه القاعدة التى تسيطر على سلوك الانسان ، والتى يجـب ان تتبع ، وان كـان يحـدث كثيرا الا تتبـع . ومن رايه ان الطبيعة كانت قبـل ظهور القانون الوضعى هى التى توفر للافراد مستوى من العدالة المجـردة . ونظـرا لان القانون الطبيعى يسود فى مجتمعات متنوعـة ، ويعمل فى اوساط مختلفة كانت لـه نتائج متنوعة ايضـا ومختلفة .

تاثير المحيط على القانون الطبيعى : فكرة ان المحيط يؤثر فى القانون الطبيعى ليست كشفـا جديدا ، ولا فكرة مستحدثة ، ولكن المعلـوم ان تكييف القـانون مستمد من الوسط ، ومن المؤثرات المتعـددة طبيعية كانت او تنظيمية والحكومات الرشيدة لا تستطيع تحقيق هـذا التلاؤم .

انشـاء الحكومات : يرى ان نشـاة الحكومة واختيار نوعها يتوقفان على المحيط الذى يتم فيه ذلك ، وان الحكومات التى يمكن ان تنشـأ ثلاثة انـواع :

(أ) الحكومة الجمهورية ، وتعتمـد على مبـادىء بعضها ديمقراطى ، وبعضها ارستقراطى .

(ب) الحكومة الملكية ، وقـد تكون دستورية تخضع لنظام قانونى معين ، وتحافظ على السلطـات الوسيطـة بين الشعب والملك مثل سلطة النبـلاء او الحكومات المحليـة .

(جـ) الحكومة الاستبدادية ، وتمتاز عن الملكية بانهـا تنحاز لاهوائهـا ، ولا تخضع لراى غيرها (٨٤) .

ويرى مونتسكيو ان الحكومات الديمقراطية تعتمد على الوعى السياسـى للشعب ، والملكية تعتمد على الشعور بان الطبقة العسكرية تتولى حمايتهـا ، اما الحكومة الاستبدادية فيهـا تعتمد على هدف الشعب ، ثم يقول بعـد ذلك ان كل نوع من انواع هذه الحكومات يكون ملائمـا لحجـم خاص من احجـام الدول ، فالحكومة الجمهورية تلائم شعبـا محـدود العدد ، امـا الحكومة الملكية فتلائم شعبا متوسطا ، واما الاستبدادية فانها تناسب شعبا كبير العدد .

---

(٨٤) يقول مونتسكيو : « ان الحـكومة الجمهورية هى التى تـكون السلطة ذات السـيادة فيها للشعب جملة او لفريق من الشعب فقـط ، وان الحـكومة الملكية هى التى يحكم فيهـا واحـد ، ولكن وفق قوانين ثابتة مقـررة ، وذلك بدلا مما فى الحـكومة المستبدة من وجـود واحد بلا قانـون ولا نظـام فيجر الجميع على حسب ارادته واهوائه » انظر المرجع السابق ص ٢٠ .

والاسباب التى نعتقد انها فى الغالب دفعست مونتسكيو الى تكوين هـذه النظرية راجعـة الى انه حلل مشكلات الحـكم فى فرنسا ، بهذا كان مثله الاعلى هو الحكومة الديمقراطية التى تتمثل فى الجمهورية الرومانية التى تعتمـد على نضوج الوعى السياسى وليس لهـا مثيـل فى الجمهورية الحديثة . وكان يعنى بالحكومة الاستبدادية حكومات فرنسـا ابان حـكم الملك ريشيليو ، ولويس الرابـع عشر ، ذلك الحكم الذى قضى على سلطـة الحكم المحلى ، وعلى سلطة النبلاء ، والغى امتيازاتهم . وقـد كانت الملكية هى صـورة الحكم التى كـان يرغب فى أن تعمل فرنسـا لتحقيقه بنـاء على ما اعتقده من صلاحية النظـام الملكى فى انجلترا .

٣ ـ جان جاك روسو والارادة العامـة (٨٥) :

كان روسو خير معـبر عن مشاكل فرنسا السياسية والاجتماعية فى فترة ما قبل الثورة الفرنسية ، وكان يهدف من كتاباته الى البحـث عن حل صـحيح لهذه المشاكل ، وقـد اكتسب هذه الكتابات شـهرة واسعة وكان لهـا اثر كبير فى كل ما قام فى امريكا وفرنسا من حركات ثورية .

وقد لجـأ الى استخدام العقد الاجتماعى بطريقة تختلف اختـلافا تامـا عما اثبتـه لوك ، او هوبز ، فكان اكـثر شعبيـة من لوك ، واكـثر تقيـدا بالمبادىء من هوبز . وكان روسـو على معرفة سطحية بالتاريـخ ، وبكتابـة الفلاسفـة السياسيين الذين سبقوه ، وكان يكثر من الاشـادة بالجمهوريـات الاغريقية والرومانية القديمـة ، وربمـا كان اعجابه بالدول الصـغرى ونظمها الديمقراطية راجعا الى معيشته فى جنيف التى قضـى فيهـا سـنى طفولتـه وشبابه ، وكان نظـام الحكم هناك يشبـه الى حـد كبير نظم الحكم الديمقراطى التى كانت سائدة فى العالم الاغريقى .

وقد تاثرت كتاباته بشخصيته تاثيرا كبيرا ، فقد كان مغرورا ما شـديد الحساسية ، حـاد الطباع ، ثائرا على التقاليد القديمة ، وكان لا يثق بالسلطـة الحاكمة ، ويكره المدنية ، لهذا كان يحث على اقرار حريات الانسـان ، واشتد فى نقـد نظـام الحكم فى فرنسا اذ كانت الملكية هناك تعتمـد فى حكمهـا على نظرية الحـق الالهى ، وكان الفسـاد متفشيا فى المجتمـع المنقسم الى طبقات اجتماعية متفاوتة أشد التفاوت .

ولم يؤمن روسـو بالاصلاح المعتـدل الذى نادى به رجال أمثال فولتير الذى كان يدعـو الى ايجاد نظام ملكى مستنير ، ولم يؤمن كذلك بآراء مونتسكيو التى تنـادى باقتباس الدستور الانجليزى بمـا فيه من سلطات متوازنة وانمـا

---

(٨٥) ١٧١٢ ـ ١٧٧٨ م .

كان يريد ما هـو اعم من ذلك ، اذ كان يرغب فى أن تمتد هذه الحقوق الى طبقات الفلاحين والعمال والطبقـة المتوسطة .

وهاجم الافكار التى تقول بأن التقدم وليـد المدنية ، وذلك لعـدم ثقتـه بمظاهر المدنيـة الصناعية التى ترتكز على انتصارات الانسان فى ميدان العـلم وميدان الصناعة ، وكانت المثل العليا التى يدعو اليها هى الديمقراطية المباشرة والمساواة التامـة ، ولذلك اتجهت افكاره الى ضرورة اعادة بنـاء النظـام الاجتماعى والسياسى .

الحالة الفطريـة الاولى : ترتكز نظرية روسـو على فكرة أن الانسان قبـل وجـوده فى الدولة كان يعيش فى حالة فطرية ، كان جميع الافراد فيها متساوين ، وكل منهم يكفى نفسـه بنفسه ، وهو قانـع بهذه المعيشة ، راض منهـا . وتصرفات الافراد فى هذه الحالة لم تكن تستند الى العقل ، ولكن الى مجموعة من المشاعر الفطرية ، والى حافز من المصـلحة الذاتية . ثم تطـورت الحياة ، وبـدات المدنية تتقـدم ، وبظهور المدنية بدات المساوىء تظهر ، فظهر نظـام تقسيم العمل نتيجة لتطـور الصناعة ، وظهرت الملكية الخاصـة فميزت بـين الغنى والفقير . وكان ذلك من اسـباب القضاء على ما تمتعت به البشرية من سعادة فى الحالـة الفطرية الاولى ، والى جانب ذلك حـتم ضرورة ايجـاد المجتمع السياسى الحديث .

وايمان روسـو بحقيقة وجـود الحياة الفطرية الاولى اعمق واشـد من ايمان هوبز ولوك بهـذه الحياة ، ولكنه دونهما فى الايمان بالعقل ، فهوبز ولوك يؤكدان ان عقل الانسـان هو الذى مكنه من الانتقال من حيـاة الفطرة الاولى الى حياة الدولة التى تسودها نظم اجتماعية وسياسية ، امـا روسو فـيرى ان العقل كان وبالا على البشرية ، ولهذا نرى روسـو يتخـذ مثله الاعلى رجـل الوحشية الاولى الذى يمتاز بالنبـل ، ولهذا ايضـا يصـف الدولة بانها شـر اوجدته ظروف خاصـة ، فى مقدمتها ظهور عـدم المساواة بين الافـراد .

المجتمع السياسى : يرى روسـو ان المجتمع السياسى ظهـر نتيجة عقـد اجتماعى لان السلطة وتحقيق الحريـة لا يمكن ظهورهـا دون موافقة جميـع الافراد . واعتمـد روسـو فى هذا الجـزء من نظريتـه على افكار هوبز ولوك ، ولكنه جمع بينهمـا بطريقة غير منطقية ، فهو يـرى ان كل فـرد تنـازل عن حقوقه الطبيعية للمجتمع باسره باعتبـاره مجموعة واحـدة ، وهذا التنـازل أوجـد شخصية سياسية تتمتع بحيـاة خاصة وبارادة مستقلة ، وتنفصل عن حياة الافراد المكونين لهـا وعن ارادتهم ، وهذه الشخصية السياسية هى التى نسميهـا « الدولة » ، والسيادة التى تترتب على هـذا التعاقد هى التى تمـيز الدولة عن المجتمعات الاخرى ، ولكل فرد نصـيب من هذه السيادة يسـاوى

نصيب الآخر ، وهـذا الجـزء الذى يخصه من السيادة لا يمكن انتزاعه منـه ، وبموجب هذا العقد يكتسب الفرد جميـع الحقوق التى كـان قـد تنزل عنها للمجموع ، وتتولى الدولة حماية هذه الحقوق .

من هذا يبـدو ان عقد روسـو كان عقـدا اجتماعيا لا عقداً حكوميا ، اذ انه كان اتفاقا متبادلا بين الافراد والدولة ، وبموجبه يرتبط الفرد بغـيره كما يرتبط الفرد باعتباره عضوا فى الدولة بالسلطة صاحبة السيادة ، فالعقـد عنده تعاقد بين الافراد وبعضـهم ، كمـا انه تعاقـد مع الدولة التى جـاءت نتيجة للتعاقد بين الافـراد . ومن الواضح ان هـذا القـول غير منطقى وغـير مفهوم ، وانما لجأ اليـه روسـو ليؤكد السلطة المطلقة للسيادة التى نادى بها هوبز من قبل ، وليؤكـد حصول الافراد على حقوق متساوية غير قابلـة لان تنتزع منهم كمـا قال لوك . والمغالطة هنا واضحة لان روسـو كان يؤمن انه لا يمكن أن يكون هناك تضارب بين السلطـة المطلقـة وبين حـرية الافراد ، ما دامـت السلطة المطلقة من حق الشعب كله لا من حق فـرد واحد ، ولكن حـكم الرعب الذى قـام ابان الثورة الفرنسية اظهر لشعب فرنسـا ان الشعب اذا حصـل على السلطة المطلقة كان اكثر استبدادا من حكم فـردى .

الارادة العـامة : يقول روسـو ان الافراد حينما اتفقوا على التنازل للمجموع عن حقوقهم فى السيادة كان معنى ذلك ان تشترك ارادة الفـرد مـع ارادة الافراد الآخرين لانتاج ما يسمى بالارادة العـامة ، لهذا فان موافقـة الجميع عنده ضرورية للعقد الاول الذى يقـوم بين الافراد وبعضهم ، ولكن بعـد انشاء الدولة يجب اعتبار ارادة الغالبية انها الارادة العـامة ، ويجب على الاقليـة أن تفهم انهـا تكون مخطئة اذا عارضـت الاغلبية (٨٦) ، ويرجع هـذا الخطا الى الجهـل ، وبمجرد زوال هذا الجهل فانها تفهم ان ارادتهـا لا تختلف عـن ارادة الاغلبيـة ، ومن هنا كانت ارادة الاغلبيـة دائما تمثل الارادة العامـة . ويرتب روسـو على هذا التحليل ان ارغام الاقلية على الخضوع للارادة العامة يجعلها اكـثر حرية مما لو استقلت برايهـا ، وفى هذا القول ايضـاح لمـا فى منطق روسـو من عجب ، فهـو رغم ذلك لا يؤمن بنظام الحـزبين بل يؤيد نظـام تعـدد الاحـزاب .

والادارة العامة هى المظهر الوحيـد للسيادة التى لا تكون الا للشعب فى مجموعة ، وبذلك يكون روسـو قـد حول فكرة السيادة من كونها تساند السلطة

---

(٨٦) ذلك ان روسو يرى أن الارادة العامة صائبة دائما ، وتهدف الى النفـع العـام دائما انظر كتابه « العقـد الاجتماعى او مبـادىء الحقـوق السياسـية » الذى ترجمـه عادل زعيتر الى العربية ونشرته دار المعـارف بالقـاهرة فى ١٩٥٤ . الفصـل الثالث من البـاب الثـانى بعنـوان « أيمكن أن نفضل الارادة العامة » وما قبله . ص ٦٤ ، ٦٥ وما قبلها .

الفردية المطلقة الى كونها تسساند سلطة الشعب ، اذ ان الارادة العامة عنـــد روســـو تمثل المصالح المشتركة لجميع الافراد فى الدولة ، والقوانين لا تـــكون صحيحة الا اذا صدرت عن طريق الارادة العامـــة ، لذلك يجب أن تنصب هذه القوانـــين على المصالح العامة ، وان تنبعـــث من الشعب ، امـــا القرارات التى تصـــدر من بعض مصالح الحكومة فـــلا تعدو كونها وسيلة من وسائـــل تطبيق الاوامر التى يصدرها الشعب صـــاحب الحـــق فى سن القوانين ، ومن هنا تقترب فكرة روســـو عن القانون من الافكار الحديثـــة الخاصة بالقـــانون الاساسى او الدستورى الذى ينظـــم طريقـــة اداء المصالح الحكومية لوظائفها .

وكان روســو يمـــيز بين الدولة والحـــكومة ، فالدولة عنـــده هى الشخص السياسى للدولة ، وهى تعبر عن نفسها عن طـــريق الارادة العامة ذات السيادة العليا ، امـــا الحكومة فتتكون من الافراد الذين يختارهم الشعب لتطبيق رغبات الارادة العامة ، فالعقد لا ينشىء الحكومة كمـــا يقول هوبز ، بـــل الشعب هو الذى ينشئهـــا ، وهو صاحب السيادة ، فالحـــكومة وكيل عن الشعب ، وهو الذى يستطيع أن يغيرها حين يشـــاء .

ولا مانـــع عند روسو من اعطـــاء الحكومة سلطات اوسع من السلطات التى يسمح بهـــا هوبز ولوك ، وذلك لثقتـــه أن الشعب يفرض رقابتـــه على الحكومة ، فاذا اساءت استعمال السلطة غيرها .

وروسو يقسم الحكومات الى ملكية وارستقراطية وديمقراطية ومختلطة (٨٧) وقد اقتبس كثيرا من افكار مونتسكيو المتعلقة بتبعية نظـــام الحكم لحالة المجتمع الاقتصادية الاجتماعية ، وآمن بالنظرية التى سادت فى زمنـــه ، والتى تقول بأن ازدياد السكان دليل على رشـــد الحكومة .

ولاعتقاده أن القانون يصـــدر عن مجموع الشعب نراه يفضـــل النظـــام الديمقراطى المباشر على النظـــام النيابى ، بـــل انه يرى النظام النيابى دليـــلا على الفساد السياسى ، أما النظام الديمقراطى فهو يرى انه لا يصلح الا للدول

---

(٨٧) يشرح روسو هذا التقسيم فى كتابه « العقـد الاجتماعى او مبـــادىء الحقوق السياسية » قائلا : « يمكن السيد ، اولا ، أن يفوض الى جميع الشعب ، او الى اكبـــر قســـم منـــه ، عبء الحكومة ، فيكون من المواطنين الحـكام من هم اكثـر من المواطنين الافـــراد ، ويطلق اســـم « الديموقراطية » على شـكل الحـكومة هـذا . او يمـكن السـيد ان يحصر الحـكومة فى يد عـــدد قليل ، فيـكون من المواطنين الافـراد من هم اكثـر من الحـكام ، ويطلق اسـم « الارستقراطيـة » على هـذا الشـكل ، واخيرا يمـكن السيد ان يجمع الحـكومة فى يد حاكم منفـرد يسـتمد الاخرون كلهم سلطانهم منه ، وهذا الشكل هو اكثر الاشكال شيوعا ويسمى « الملكية » او الحـــكومة الملـكية » . انظر الفصل الثالث من البـاب الثـالث بعنـوان « تقسيم الحـكومات » وما بعـــده ص ١١٢ وما بعدها من الترجمة العربية للكتاب التى سبقت الاشارة اليها .

الصغرى ، اذ تميـــل حكومات الدول الكبرى عادة الى زيادة سلطاتها ، وايقاذ سلطات الشعب ، ولذلك لا تستطيع الارادة العامـــة ان تؤكد سلطاتها الا فى الدول الصغرى ذات الحيـــاة البسيطة (٨٨) . وفى سبيل منع حكومات الدول الكبرى من اساءة استعمال سلطاتها يقترح ان يمارس الشعب حقه فى الاجتماع العام دوريا ليقرر رضاءه عن الحكومة القائمة او عـــدم رضاءه عنها ، والاحتفاظ بالموظفين فى مراكزهم او ابعادهم عنها ، ويقترح ان توقف جميع سلطـــات الحكومة طوال فترة الاجتماع العام ، وتكون السيادة بجميع مظاهرها فى يـــد الشعب الممثل فى هذا الاجتماع العام ، وقد اقتبست كثير من الولايات الامريكية من روسو فكرة الاجتماعات العامة الدورية لاعادة انتخاب الموظفين العموميين ، ومراجعة دستور الولاية .

العقد الاجتماعى بين روســو ، ولوك وهوبز : بين كل من روســـو ، ولوك ، وهوبز اختلاف كبير فى نظرية العقـــد الاجتماعى ومن هذه الفروق :

ا ـــ يصور هوبز الرجل البدائى على انه انانى ، وان الحـــالة الفطرية الاولى كانت حالة حرب دائمة ، اما روســـو فيتصوره رجلا صالحا ، والحالة الفطرية الاولى تمثل السعادة المثالية ، ويأخذ لوك طريقـــا وسطا بين الرايين

ب ـــ يقول هوبز وروسو أن السيادة مطلقة ، اما لوك فيرى انها مقيدة .

ج ـــ يرى هوبز ان السيادة قد تكون ملكا لفـــرد واحد او لمجموعة قليلة من الافراد او لغالبية منهم ، وان الشعب اذا تنـــازل عنها لاحدى هذه الهيئات لا يمكن استرجاعها منه ، امـــا روسو فيرى ان السيادة ملك للشعب دائما ، وتبعا لذلك يجب أن تصدر من الارادة العامة اى عن ارادة الشعب مجتمعة .

د ـــ لم يميز هوبز بين الدولة والحكومة ، ويرى أن الحكومة الفعلية هى القانونية ، أما روسو ولوك فقـــد ميز كل منهما بين الدولة والحكومة ، وهنـــاك فرق بين الحكومات الفعلية ، والحكومات القانونية .

هـ ـــ كان من راى هوبز أن تغير الحكومة معنـــاه انحلال المجتمع ، والعودة بـــه الى حال الفوضى الاولى ، أما لوك فيرى ان للشعب حـــق اختيار الحكومة وحق تغييرها اذا راى انها غير مرضية ، اما روسو فيرى أن الحكومة وكيـــل عن الشعب لتنفيذ رغبات الارادة العامة .

---

(٨٨) يقول روسو : « ... وفى جميع الازمنة نوقش كثيرا حول احسن شكل للحكومة ، وذلك من غير أن ينظر لى ان كل واحد منها احسن الاشـــكال فى بعض الاحوال واسواها فى احوال اخرى

واذا كان عدد الحكام الاعليين فى مختلف الدول يجب ان يكون على عكس عدد المواطنين فانه ينشأ عن هذا على العموم ، كون الحكومة الديمقراطيـــة تلائم الدول الصغيرة ، وكون الحكومة الارستقراطية تلائم الدول المتوسطة ، وكون الحكومة الملكية تلائم الدول الكبرى ... » انظر المرجع السابق ص ١١٣ .

و ـــ اتفق روسو ولوك فى وضع السيادة فى الشعب ، وفى الحد من سلطة الحكومة ، ولكن لوك يرى أن الشعب يحتفظ بالسيادة لاستعمالها وقت الضرورة القصوى ، لانه يعتقد أن جميع اعمال الحكومة تكون قانونية مالم تمس حقوق الافراد الاساسية ، اما روسو فيرى أن الشعب يمارس سيادته دائما ، وان جميع قوانين الدولة يجب أن تصدر عن الشعب باعتباره صاحب السيادة .

وقد ظلت نظرية العقد الاجتماعى محتفظة بقوتها بعد موت روسو فى كل من المانيا وامريكا ، فاعتنقها الفيلسوفان كانت وفيخته وغيرهما دون أن يعترفوا بانهما حقيقة تاريخية ، ولكن على انها مقياس صالح لعدالة القوانين التى تصدر عن الدولة ، بمعنى ان قوانين الدولة يجب أن تنال رضاء الشعب وموافقته . وكان لنظرية العقد الاجتماعى تاثير كبير على امريكا ، واعترفت بها وثيقة اعلان الاستقلال ، واعترف بها ايضا فى مجموعة قوانين حقوق الانسان فى دساتير الولايات المختلفة .

٤ ـ جيرمى بنثام ونظرية المنفعة :

كان جيرمى بنثام اهم فيلسوف سياسى من مجموعة فلاسفة الاصلاح الراديكالى ، وفى عهده كانت انجلترا متخلفة من الناحية السياسية عن بقية دول اوربا وكانت الانظار كلها متجهة نحو تجارب الثورة وآرائها فى فرنسا .

وقد اعتمد فى فلسفته على مبدا المنفعة الذى تطور خلال القرن الثامن عشر ، واصبح الحجر الاساسى للفلسفة السياسية خلال القرن التاسع عشر ، وان كان جوهر السياسة فرديا الا انها كانت تعمل على التوفيق بين مطالب الفرد ومطالب المجتمع .

وقد نبذ بنثام مبدا الحقوق الطبيعية التى جاءت بها الثورتان الامريكية والفرنسية ، وكان يعتقد انها حقوق مبهمة غير واضحة ، ويرجع ذلك الى طبيعة تفكير بنثام نفسه اذ انه كان علميا ومنطقيا الى درجة كبيرة ، ولا يعنى هذا انه اهمل فكرة حقوق الانسان بل الواقع انه اولى هذه الفكرة عناية كبيرة فى ابحاثه وتحليله ، وبخاصة فكرة « حق الانسان فى التمتع بالسعادة » تلك التى ظهرت فى وثيقة تصريح الاستقلال الامريكى .

نظرية المنفعة : لقد وجد بنثام أن الاحساس بالالم والسعادة هما القوة دافعة للافراد ، فنراه يقول : « ان الطبيعة وضعت الرجل تحت حكم سيدين : الالم والمتعة » (٨٩) وهذان السيدان هما اللذان يوضحان لنا ما يجب

---

(٨٩) Nature has palced man under the governance of two Sovereign masters, pain and pleasure.

عمله ، فهما يتحكمان فى كل ما نقوله ، وفى كل ما نفكر فيه . وعلى ذلك وصل بنثام الى القول بان المبدأ الذى يتحكم فى اعمال الفرد هـو تجنبه الالم وبحثـه عن السعادة ، ثم حاول ان يجـد نظاما اخلاقيا ماما يحـدد اعمال الفـرد ، فالمتعة او السعادة اصبحت فى راى بنثـام الغرض من جميـع اعمال الفرد ، بل هى الكمال المطلق ، بينمـا الالم اصبح شرا يتجنبه الفرد ، وطالما ان الفرد هو الذى يشـعر بمفرده بالالم والمتعـة ، فمقياسهما يجب ان يترك للفـرد ، ولكنه بالرغم من ذلك حاول ان يجد مقياسا عمليا للالم والمتعـة ، كما حـاول ان يثبت ان مبـدأ المتعة ايضا يمكن اخضاعه للبحث العلمى البحت ، ثم خرج من ذلك بمحاولة بيـان وجـود علاقة وطيـدة بين مصالح الفرد ومصالـح المجتمـع كله .

قياس الالم والمتعة : حاول بنثام أن يخضع جميع المتعات لمقاييس نسبية ، حتى تمكن مقارنتها بسهولة ، ولذلك وضـع ميزانا لانواع المتعات المختلفـة ، وذكر ان المتعة والالم يحتويان على عـدة عوامـل وهى : الكثافة ، والمـدة ، والتاكـد ، والنقاوة ، ومـدى انتشارها ، وعلى ذلك تعتمـد قيمة المتعة على ما تحويه من هـذه العوامل ، وكذلك الحال ، بالنسبة للالم ، وبذلك يسـهل قياس المتعات بعضها ببعض ، وتسهل مهمـة المشرع ، فمـا عليـه الا ان يبحث انواع المتعات ويقارنها ببعضها ليتمكن من وضع جدول شامل لهـا ، ثم وضع بنثـام قائمة تحتوى على اربع عشرة متعة بسيطة واثنى عشر المـا بسيطا واعتبرها اسس جميع المتعات والآلام الموجودة فى المجتمع ، واما باقى المتعات والآلام فلا تخرج عن كونهـا متصلة بها ومستمدة منها .

مبدأ المنفعة : لقد جعل بنثام عامل الانتشار احد العوامل المكونة للمتعة ، ويعنى بالانتشار عـدد الافراد الذين يتاثرون بها ، فاذا زاد عـدد من يتاثر بهـا زادت قيمتها ، وبذلك وصل بنثام الى نتيجة مهمـة وهى مبدأ « اكبر قسط من السعادة لاكبر عدد من الافراد » ، وعلى ذلك وجـد ان المنفعة هى الدافـع الرئيسى لاعمال الفرد ، وعرف مبـدأ المنفعة بانه « المبدأ الذى يحبذ او يعارض اى عمل كان ، تبعا لمـا يحويه من ميـل نحـو زيادة او تقليل سعادة الفرد » ولا يعنى بنثام اعمال الفرد فقط ، بـل اعمال الحكومة ايضـا ، واهم ميزة جاء بهـا هذا المبدأ انـه جاء بقيمة ذاتية للسعادة ، وهى عـدد الافراد الذين يتاثرون بها . وقد تجاهل بنثام قياس درجة مفعول العمل ، وجعل اهتمامـه منصبا على عدد من يتاثرون به ، والواقـع ان هذا الاتجاه فى التفكير قرب كتابة بنثـام من الاسـلوب العـلمى الذى يعتمـد على خصـائص ثابتة ، لا على التقـديرات .

ومن هنـا امكن لبنثام ان يعرف الاخلاق والقوانين ، وان يجـد الغرض منهـا ، اذ صرح بأن الاخلاق هى من قيادة اعمال الناس لانتـاج اكبر كمية

ممكنة من السعادة ، وهنـــا يتساءل المـــرء عن أكبر كمية من السعادة لمن ؟ ويجيب بنثام على هذا السؤال بأن هناك ثلاث فئات : (ا) قيادة اعمـــال النفس : وهى تعنى الاخـــلاق فن حكم النفس او الاخلاق الخاصة . (ب) قيادة اعمال افراد آخرين من القيصـــر : والاخـــلاق هنا تعنى التربية او التعليم . (جـ) قيادة افراد بالغين : وهنا تعنى التشريـــع او الادارة . وهنـــا يتدخل القانون مع الاخلاق بصورة مبهمة ولكن كلا منهما له صفة الامر .

ويتساءل بنثـــام عن وظيفة المشرع فى المجتمع ، وعن الوسائل التى تمكنه من تحقيق السعادة للمجتمع ، ومعنى آخـــر كيف يتمكن حـــكام القرن التاســـع عشر من تخفيف البؤس والشقـــاء والظلم عن عاتق عامة الشعب ؟ ويبدأ بحثه بتحليل وظيفته للحكومة فيقول : ان الوظيفـــة الاساسية للحكومة هى نشـــر السعادة فى المجتمع عن طـــريق فرض العقاب ، واعطاء المكافآت للافراد ، فالحاكم ما هـــو الا معلم وموجه للافراد لتحقيق اغراضهم فى الحياة ، وعلى ذلك فوظيفة المشـــرع هى استعمال مبـــدأ العقاب والجزاء لنشر السعادة الى أقصى حـــد ممكن وتخفيف الالم الى اقل حـــد ، ولكى يصل المشرع الى ذلك يجب عليه أن يتبع جـــدول السعادة والالم الذى وضعه بنثـــام ، ويفرض العقـــاب او يجـــزل العطاء تبعـــا لدرجة السعادة او الالم الذى وقـــع . ومن هذا التحليل نرى ان بنثام عـــاد بالمجتمع الانجليزى الى فلسفة العصور الوسطى التى كانت تعتقد أن وظيفة الحاكم هى تنفيـــذ قانون الخالق عن طريق فرض العقاب أو اجزال العطـــاء تبعا لميزان الهى يحـــدد مدى الشر او الخير ، ولم يغير بنثام شيئا من هذه العقيدة ســـوى اخلال فكرة البشـــر عن الخير والشر محل القانون الالهى ، فالهيئة الحاكمة فى كلتا الحالتين لهـــا سلطات واسعة ، ولهـــا صفة اســـتبدادية .

نظرية الدولة لبنثـــام : لقد وجد بنثام مشاكل كثيرة تعترضـه نتيجة لتحليله السابق ، اذ كيف يستطيع أن يضمن أن سعادة الشعب هى التى تشغل بال المشرع الذى هـــو الوسيلة الصالحة لتحقيق السعادة لعامـــة الشعب ؟ ثم كيف يضمن أن مصالح الحـــكام الخاصة لا تمنعهم من تحقيق الســـــعادة لاكثرية الشعب ؟ او بلغة الفلسفة السياسية كيف يضمن حسن العلاقة ومن ضمنها حـــق والمحكومين ؟ وكيف تضمن الطبقة الحاكمة حقـــوق الشعب ومن ضمنها حـــق الفرد فى السعادة ؟

ويبدأ بنثـــام الموضوع بقوله أن الفرد انانى بطبعـــه ، ولا يبحث إلا عن سعادة نفسه ، ولكن هـــذه السعادة الانانية ســـوف تتضارب مع بعضها ثم تقضى على نفسها ، ووظيفة المشرع هى العمل على تجنيب المجتمع مغبة هـــذا العمل ، والسعى لتحقيق توافـــق سعادة الفـــرد وسعادة المجموع ، وطالما أن قيمة السعادة تزداد تبعـــا لزيادة انتشارها فسوف يشعر الفرد بمـــزيد من

السعادة اذا عمت هذه السعادة عـــددا اكبر من الافراد ، هـــذا بالاضافة الى ان الفرد شديد التاثر بمقويات الراى العام ، وهنـــا تنحصر وظيفة الحكومة فى نشر السعادة بين اغلبية الشعب لا بين مجموعة بذاتهـــا .

ونلاحظ ان بنثام قد تجاهل الاقليات تجاهلا تاما ، ولم يهتم الا بالاغلبيـــة، وهو مؤمن ايضـــا بالمبـــدا الذى اتى به لوك ، والذى ينص على ان الاغلبيـــة لا تخطىء ، ولذلك فانه يهتم بالبحث عن تنظيم العلاقة بين الاغلبية وبين الحاكم حتى يضـــمن مبـــدا الســـعادة للاغلبيـــة ، ويضمن عـــــدم تفضـــيل الحاكم لمصلحته الخاصة ، وبمعنى آخـــر حاول التوفيق بين مصالح الطبقـــة الحاكمة وبين مصالح المحكومين حتى لا تتضارب ، وقـــد اقترح عـــدة تعديلات مهمة فى الدستور الانجليزى لتحقيق هذا الهدف ، منها : تعميم حـــق الانتخاب حتى يضمن تمثيل الاغلبية فى البرلمان ، وحتى يتمكن كل مواطن بالغ من الادلاء بصوته ، فيكون الراى العام ممثلا تمثيلا صحيحا ، ومنها ايضا اعادة الانتخاب سنويا حتى يظل ممثلو الامـــة او الطبقة الحاكمة على اتصال دائم بالمحكومين وحتى لا يفسد الممثلون اذا طالت مـــدة نيابتهم ، وهـــو يرى ان البرلمان يجب ان يكون مندوبا عن الشـعب لا ممثلا له ، وكان يخشـــى ان اعضاء البرلمان اذا اعتقدوا انهم ممثلون للشـعب فانهم قـــد ينبذون مصالح المواطنين ويعمـــلون لتحقيق مصالحهم الخاصة ، اما اذا كانوا مجـــرد مندوبين فان هذا الخطر يقل الى درجـــة كبيرة .

ويظهر ان بنثام كان يعتقد ان الحكم المثالى هو ان تكون الحكومة جمهورية ، ولها مجلس واحـــد من مندوبين عن الشعب يعـــاد انتخابهم سنويا ومهمة البرلمان مهمة واسعة ، فمن واجبه الموافقة على جميـــع القوانين اللازمـــة لتحقيق السعادة لاكبر عـــدد من السكان ، ولم يكن بنثـــام على استعداد لقبول مبـــدا فصل السلطات ، بل يرى ان الشعب هـــو صاحب السيادة ، فيجب ان تكون هناك رابطة قوية بين المندوبين والهيئة التنفيذية ، كمـــا يجب ان يكون للبرلمان اشراف تام على الهيئة التنفيذية.

وما دامت اعمال الحكومة آخـــذة فى الزيادة لتحقيق السعادة لعدد متزايد من السكان فيجب زيادة حجم الهيئة الادارية ، وعلى ذلك تنبـــأ بنثام بالاتساع الكبير فى حجم الاداة الادارية فى الدولة ، واذا زاد عمـــل الحكومة يجـــب ان يزيـــد اشراف السيـــادة الشعبية على الادارة ، والا تعرض الموظفـــون الدائمون للعمـــل على مصالحهم الخاصة دون مصـــالح الشعب ، وقـــد وضع بنثـــام وسائل مفصله ومطولة للحـــد من هذا الخطر ، واهم هذه الوسائل ان يكون لهيئة الناخبين حق فصل اى موظف عمومى عن طـــريق تظلم للبرلمـــان .

وبالرغم من ذلك نجـــد بنثـــام لا يعتقد بالسيادة المطلقة للاغلبية ، فالاغلبية عرضه لنقطة ضعف وهى حساسية الفرد الزائدة ، فالفـــرد دائما يبحث عن

السعادة ولا يجدها الا ضمن المحيط الذى يعيش فيه ، وكل تغيير فى هذا المحيط يحدث رد فعل سريع على الفرد ، فالفرد يتأثر بالنزعات الدينية والتيارات السياسية والتقاليد المرعية والراى العام ، كما يتأثر ايضا بالالم الجسدى الناتج عن تنفيذ العقوبات القانونية ، فالفرد كما قال مونتسكيو من قبل هو من نتاج المحيط الذى يعيش فيه ، ولكن بنثام لم يترك المحيط دون تحديد كما فعل مونتسكيو الذى قال بأن المحيط هو من نتاج المناخ ، فبنثام يعتقد بان المحيط يحد من سيادة الشعب ، والمحيط هنا له تاثير كبير على ترتيب الناموس الاخلاقى وعلى تحديد العقوبات الجنائية ، والمحيط فى الواقع له رقابة تامة على اغلبية الشعب .

التضارب فى نظرية بنثام : ان نظرية بنثام تبدو لاول وهلة متضاربة ، ولكن اذا تعمقنا فى دراستها امكن ان نعرف انه كتب نظريته فى فترتين مختلفتين فى التاريخ الانجليزى ، اذ انه بدأ نظريته عن القانون والاخلاق قبل سنة ١٧٨٩ ، وحاول ان يجد انصارا له يؤيدونه ، ولكن بدون جدوى ، وكان بنثام يحاول جاهدا ان تطبيق نظرياته عن القانون فى اصلاح القانون الانجليزى ، ولكنه اخفق فى ذلك اخفاقا تاما ، وذلك لعدم شعور انجلترا بالاصلاح ، وعدم اهتمام الشعب الانجليزى اهتماما جديا بالحركات الديمقراطية التى كانت سائدة فى اوربا وخاصة فى فرنسا ، اما بعد انتهاء حرب نابليون فقد بدات حركة الاصلاح تزداد قوة فى انجلترا ، وبدات الافكار الديمقراطية تجد لها حقلا خصيبا فى انجلترا .

وقد تأرجحت نظرية بنثام عن الجمهورية الديمقراطية تبعا للوقت الذى كان يكتب فيه ، ففى بداية كتابته كان يؤمن بالمشرع المستنير الذى يعمل جاهدا لنشر اكبر كمية من السعادة لاكبر عدد من الشعب ، ولم يبحث فى تغيير المشرع ، اى انه كان يؤمن بسيادة الحاكم المستبد على الشعب ، ثم عدل فى كتاباته الاخيرة عن هذا الراى ، ورأى ان السيادة الحقيقية يجب ان تعطى للغالبية من الشعب ، ويجب ان تشرف هذه الغالبية اشرافا تاما على الجهاز الحكومى ، اى انه آمن بسيادة الشعب على الطبقة الحاكمة ، ودعاه ايمانه بسيادة الشعب ، او الاغلبية من الشعب على وجه اصح ، الى الاعتقاد بان الشعب لا يخطىء ابدا ، وان هناك رقيبا قويا مع هذا الشعب وهو المحيط .

وبينما لجأ بعض المفكرين الى تفسير مقدس ليبرر الالتزامات السياسية ، نجد بنثام يبعد عن ذلك ولا يلجأ الا الى العقل والمنطق ، والواقع ان فلاسفة القرن الثامن عشر قد نجحوا الى حد بعيد فى تحطيم الاساس الالهى للدولة ، ولكنهم جوبهوا بايجاد بديل لهذا الاساس ، وقد انقسموا فريقين فى تعليل اساس الدولة ، وبالتالى فى تفسير الالتزامات السياسية : الفريق الاول يرى ان الدولة هى من نتاج المحيط مثل مونتسكيو ، وهذا

الفريق يرجع المحيط الى عوامل التقادم والتقاليد ويجعل لهذه التقاليد سلطات كبيرة ، ويعتبر الدولة كائنا حيـا طبيعيا ، والفريق الثانى يرجـع وجود الدولة الى اساس تعاقدى اختيارى بين الافراد ، وسلطة الدولة محـددة بحقوق الافراد المكونين لهـا ، وعندما تطورت الاحوال فى اوربا وبـدأت تظهر الحاجة الى تغييرات راديكالية لتلائم الظـروف الجديدة ، نبذ الكتاب فكرة التقاليـد واعتقدوا بفكرة العقد الاجتماعى ، وواجهتهم مشكلة تجديد حقـوق الانسان ، وكيفية ضمانانها ، وكانت الثورة الامريكية تعتقـد بقدسية هذه الحقوق حتى تضمن بقاءها واحترامها من الهيئة الحاكمة ، وعلى ذلك نجـد ان الفكرة الفردية قد احاطت نفسها بسيـاج قدسى (الهى) حتى تضـمن عـدم هدمها ، اذ ان الحقوق الفردية كثيرا ما تتضارب فتقضى على نفسها بنفسها ، ولذا استلزم الامر اعتناق مبـدا آخـر يحافظ على هذه الحقوق ، وهذا المبدا هو المجتمع ، فنجـد روسو مثلا لا يؤمن بالفرد الا كأساس لتكوين المجتمع ، وبذلك يصبح المجتمع او الدولة صاحب السلطة العليا ، ويبـدو ان روسو لا يثق بالطبيعـة البشرية ولذلك يبحث عن سلطة غير سلطة الفرد ليبرر طبيعـة الالتزامـات السياسية ، وبهذا نزل الفـرد الى المرتبة الثانية وترك الاولوية للدولة ، اما الكتاب الانجليز وعلى راسهم بنثـام فقد وضعوا ثقتهم فى الفرد والطبيعـة البشرية ، فاقاموا بنـاء المجتمع على الطبيعة البشرية ولم يربطـوا الالتزامات السياسية بسياج الهى او سياج الوطنية ، بل اعتمدوا على المنطق والبحـث العلمى ليوجهوا الافراد ضمن المجموعة نحـو الهدف من الحياة .

ونلاحظ ان النشاط العلمى فى نهاية القرن الثامن عشر اوجـد نوعين من الفلسفة احدهما يعتمد على الدولة والآخر يعتمـد على الفرد لضمان حقـوق الانسان ، فروسو واتباعـه اعتنقوا مبـدا السيادة الشعبية المعبر عنهـا بالايمان بالوطنية المتطرفة ، او الايمان بأولوية الدولة ، اما الكتاب الانجلـيز المتحررون وفى مقدمتهم بنثام فقـد وصلوا الى نظرية ديمقراطية تعتمد على منفعة الفرد الخاصـة ، فبينما نجـد روسو يعتقد بأن وطنية الفـرد او الدولة هى الدافع الى طاعة الحكومة وقوانين المجتمع نجـد بنثـام يؤكد ان المتعـة الفردية هى التى تلزم الفرد بطاعة الحكومة .

تاثير فلسفة بنثام على النظام السياسى فى انجلترا : كان لرسـالة بنثـام الاصلاحية اثر كبير فى ازدياد التدخل الحكومى فى النشاط الفردى للمواطنين ، فنرى الحكومة تتدخل للحد من حرية الطفل فى العمل ، وكذلك للحد من حريـة الوالد فى تشغيل اولاده ، وذلك عن طريق اصدار القوانين المنظمة لتشغيل الاحداث ، وكذلك ظهرت قوانين المصانع التى حدت من سلطة صاحب العمل فى تحديد ساعات العمل واوقاته ، وبدأ الاتجاه واضحا نحو ازدياد التـدخل الحكومى فى تنظيم النشاط الاقتصادى فى الدولة ، وذلك لرغبـة الحكومـة فى التقليل من الالم ، والعمل على ازدياد السعادة لاغلبية الشـعب وبذلك اخذت

الاداة الحكومية تتسع لتساير نشاط الحكومة المتزايد ، فظهرت هيئة الموظفين الدائمين واحتلت مكانا بارزا فى الدستور الانجليزى كما تنبأ بنثام من قبل . ومن ناحية اخرى بدأت الاصلاحات الدستورية تتجه نحو تعميم حق الانتخاب ، فظهر قانون الاصلاح البرلمانى سنة ١٨٣٢ وهو الذى زاد من عدد الناخبين زيادة كبيرة فى انجلترا ، والغى كثيرا من القيود المالية التى كانت مفروضة من قبل على الناخبين ، وهنا ظهرت الحاجة الى تعميم التعليم ايضا ليتمكن الشعب من تحمل مسئولياته السياسية الجديدة .

ونتيجة لهذه الظروف التى أوجبت التدخل الحكومى فى بداية القرن التاسع عشر بدأ الكتاب الانجليز يبحثون عن طبيعة حريات الافراد وعن مداها . والواقع أن هذا اتجاه فى البحث عن الحريات يشابه الى حد ما اتجاه الفلاسفة السياسيين خلال القرن السابع عشر من اختلاف جوهرى ، ففى خلال القرن السابع عشر كان الفرد يسعى لنيل حريته من عبودية الدولة المقدسة التى يراسها حاكم معين من قبل الله ، اما ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر فنرى الفرد يسعى ليصون حقوقه ضد مجتمع بشرى يدعى السيادة المطلقة على الفرد ، تلك السيادة التى تتبلور من الراى العام وتفرض اشرافا تاما على الفرد . والحقيقة أن نظرية بنثام القائمة على أساس المتعة كانت تحمل بين طياتها خطر القضاء عليها ، اذ أن بنثام حاول تمجيد سلطات الهيئة التشريعية الى أبعد مدى مما يجعل سلامة الفرد فى خطر مستمر ، فنراه يصور الدولة على انها واقعة تحت سلطة الهيئة التشريعية التى لها حق ملاحظة المجتمع وقيادته ، وبما أن اعمال السلطة التشريعية تمثل اغلبية الشعب ، فان لها كل الحق فى التدخل فى جميع اعمال الفرد فكانه جعل للهيئة التشريعية صفة السلطة العليا فى الدولة . وقد بدأ هذا الكلام يتحقق عمليا بعد الاصلاح الدستورى سنة ١٨٣٢ ، وبدأ خطر تطبيق النظرية عمليا يظهر واضحا ، ويهدد حريات الافراد تهديدا مباشرا ، وصارت القوانين التى يصدرها البرلمان أو الاغلبية بمعنى اصح تحد تدريجيا من حرية الافراد فى التمتع بالسعادة ، وبذلك تعرضت حريات التفكير والعمل لخطر سيطرة الاغلبية .

٥ — جون ستيوارت ميل (١) والحريات العامة :

لقد اخذ ميل على نفسه ان يدافع عن الحريات وذلك باعادة بناء « نظرية المنفعة » لتلائم الظروف الجديدة فى انجلترا ، وقد بدأ نظريته باخراج كتابه المشهور « الحرية » وضمنه اعتقاداته الخاصة عن الحريات ، وأوضح فكرته عن طبيعة السعادة بانها يجب ان تكون كيفية وليست كمية كما قال بنثام ، ثم انتقل الى التوفيق بين هذه الحريات والسياسة العملية فى كتابيه « الحكومة

---

(٩٠) ١٨٧٢٠ ـ ١٩٠٦٠

التمثيلية » و « اخضاع النساء » (٩١) ثم قام بعملية توفيق اخرى بين فلسفته وفلسفة المنفعة فى مقاله « مذهب المنفعة » .

الحرية : لقد صمم ميل على ان الفرد وحده يجب أن يكون الحكم النهائى الوحيد لجميع ما يقوم به من أعمال ، ويعتقد ميل باختلاف طبيعة السعادة ، ولذلك نراه ينبذ فكرة شمول السعادة التى تعم اكبر عدد من الناس ، فتقدير السعادة يجب ان يكون تقديرا نسبيا ، وكثيرا ما يعترض الفرد مشكلة اختيار نوع من السعادة من عدة انواع ، فكيف يستطيع ان يحل هذه المشكلة اذا لم يؤمن باختلاف قيمة انواع السعادة النسبية ؟

ولنترك ميل يشرح لنا غرضه الاساسى من كتابه « الحرية » فيقول فى افتتاحية الكاتب : » ان موضوع هذه المقالة هو الحرية الاجتماعية والمدنية ، وطبيعة السلطة التى يمكن للمجتمع ان يفرضها على الفرد قانونا وحدودها ، وهذه المسالة لم توضح من قبل ، ولم تناقش بصفة عامة الا قليلا ، الا ان لها تاثيرا عميقا على موضوع الساعة ، ومن المحتمل ان تصبح مسالة المستقبل الحيوية » . وبالرغم من ان مشكلة الحرية هذه ليست بجديدة على البشرية ، الا انها اخذت طابعا جديدا بعد منتصف القرن التاسع عشر بالنسبة للظروف الاقتصادية والسياسية الجديدة مما يستلزم اعادة معالجتها بشكل جديد يتلاءم وهذه الظروف ، وقد لاحظ ميل ان تاريخ البشرية يثبت أن محبى الحرية كانوا دائما يقومون نزعة الرجال الاقوياء نحو السيطرة ، ويخطىء من يعتقد ان تعديل الدساتير الذى وضع السلطة فى يدى الشعب فى نهاية القرن الثامن عشر يعد ضمانا كافيا لحريات الافراد ، اذ اعتقد الناس انه طالما اعيدت السلطة الى ايدى الشعب فلا خوف على الحريات ، فلم يقم واضعوا الدساتير الجديد بالنص على الاحتياطات اللازمة لصيانة حريات الشعب .

وميل اذ يعترض على ذلك يوضح لنا وجود فارق كبير بين الحاكمين والمحكومين ، وحتى اذا لم نعترف بوجود هذا الفارق فاننا نجد الحكام لا يمثلون كل الشعب بل يمثلون الاغلبية فقط ، فالحكومة لا يمكن أن تكون

---

(٩١) كان هدف ميل من هذا الكتاب هو الدفاع عن المساواة بين الجنسين ، وهو يقول فى فصله الاول : « ان الهدف من هذا المقال هو ان افسر باوضح ما استطيع اسس راى اعتنقته منذ أول فترة فى حياتى كونت فيها آراء فى اى شان من الشئون الاجتماعية او السياسية . وهو راى لم يضعف او يتغير مع الزمن ، بل زاد قوة باستمرار مع تقدم التفكير والتجربة فى الحياة . وهذا الراى هو أن المبدأ الذى ينظم العلاقات الاجتماعية الحالية بين الجنسين ـ التبعية القانونية من احد الجنسين للاخر ـ خطأ فى ذاته ، وينبغى ان يحل محله مبدأ المساواة الكاملة التى لا تسمح بسلطة او ميزة لاحد الجانبين او قيد على الجانب الاخر » . أنظر ترجمه عربية لهذا الكتاب فى نهاية الترجمة العربية لكتاب « الحرية » التى قام بها عبد الكريم احمد وراجعها د . محمد أنيس وصدرت فى سلسلة الالف كتاب عام ١٩٥٦ .

ممثلة للشعب تماما ، فهى اذا اعطيت سلطة غير محدودة فمن الجائز ان تقضى على الحريات التى ناضل الشعب من اجلها . الحكومة تمثل الاغلبية أو بمعنى أصح تمثل الراى العام للاغلبية ، وقوة الزاى العام هذه يسهل عليها ان تطغى على حقوق الاقلية ، وهو يذكر فى هذا الصدد ، أن المجتمع يزاول استبدادا اجتماعيا اقوى من كثير من انواع الاضطهادات السياسية ، وذلك لان المجتمع يتيح فرصا كبيرة للهرب ، وهو يتداخل فى تفاصيل حياة الافراد حتى انه يستعبد الروح نفسها ، ولم تعد وسائل الحماية ضد الحاكم كافية ، وظهرت الحاجة الى ايجاد حماية ضد استعباد الراى العام (السائد) ، اى ضد اتجاه المجتمع الى ان يفرض — بوسائل غير العقوبات المدنية — معتقداته ، وطرقه الخاصة على انها قواعد اخلاقية ملزمة حتى لاولئك الذين لا يدينون بها ، وبذلك تحد من تطورهم ، أو اذا امكن تمنع تكوين الشخصية التى لا تتوافق مع طرق المجتمع ، وبذلك يرغم المجتمع جميع الافراد على ان يتلونوا بلون مجتمعهم ، ويرى ميل أن مستقبل الحريات فى انجلترا مستقبل مظلم ، فالاغلبية لم تشعر بعد أن قوة الحكومة انها هى قوتها ، او ان راى الحكومة هو رايها ، فما بالنا بالاقلية التى تعرف تماما انها غير ممثلة فى الحكومة ، وكيف يمكن أن تحافظ على حقوقها وحريتها تجاه الحكومة والمجتمع ؟ وهنا بحث ميل عن الوسائل التى تحد من سلطة الحكومة كى لا تقضى على شخصية الفرد عن طريق القضاء على حرياته ، تلك الحريات اللازمة لتطوره واعطائه الشخصية المستقلة .

حدود السيطرة الاجتماعية : لقد حاول ميل ان يحد من سيطرة المجتمع ، او بمعنى آخر من سيطرة الراى العام على الفرد ، وان يجعل للفرد شخصيته المستقلة ، ولذلك نبذ فكرة بنثام عن شمول السعادة ، ولم يجد سوى مبرر واحد للمجتمع يعطيه حق التدخل فى حياة الفرد ، وهذا المبرر هو حماية النفس او الدفاع عنها فنراه يذكر فى كتابه الحرية « ان الغرض الاساسى الذى يبيح للبشرية حق التدخل فى حرية تصرف الافراد هو الدفاع عن النفس ، وان الهدف الوحيد من وراء استعمال السلطة القانونية للحد من حرية اى عضو من اعضاء المجتمع المتمدين رغما عن ارادته هو ايقافه عن ايقاع الاذى بالآخرين ، وبخلاف ذلك المجتمع لا يملك بأى وجه حق التدخل فى شئون الافراد ، فالفرد فلا يستطيع ان يحكم الا على الاعمال التى تعود عليه بالسعادة ، اما المجتمع فلا يستطيع ان يحكم الا على الاضرار التى قد تلحق بالآخرين نتيجة لهذا الفعل ، وما من شك فى ان المجتمع له كل الحق فى وقف هذا العمل اذا كان ضارا بالآخرين ، ومن ذلك يستنتج ميل أن الجانب الوحيد من تصرفات الفرد الذى يقع تحتا طائلة المجتمع هو ذلك الجانب الذى يدخل ضمن شئون الافراد الآخرين ، اما الجانب الذى يعتبر شأنا خاصا بالفرد فمن حقه ممارسته كيفما شاء ، بالطريقة التى يراها فالفرد يجب ان يكون السيد المطلق على نفسه .

ولكن تعترضنا مشكلة وضع الفاصل بين الاعمال الخاصة بالفرد ، والاعمال التى تمس الآخرين ، وبالتالى من هو صاحب الحق فى البت فى هذا الموضوع ؟ وميل يحل هذه الاشكالات عن طريق تعريف للحريات الضرورية للفرد ويقسمها الى ثلاثة اقسام :

(أ) حرية الضمير وتشمل حرية العقيدة ، وحرية التفكير ، وحرية ابداء الشعور ، ثم حرية ابداء الرأى فى الموضوعات المختلفة ، سواء اكانت موضوعات عملية أم جدلية أم علمية أم اخلاقية أم دينية .

(ب) حرية الذوق وحرية العمل ، وهذه الحرية تشمل حرية تكييف حياة الفرد لتلائم شخصيته ، كما تعنى ايضا حرية العمل ، ولا يجب ان يضع اى فرد عقبات تعترض هذه الحرية طالما ان العمل لا يضر بالآخرين وحرية العمل هذه يجب أن تكون مطلقة حتى اذا اعتقد الآخرون بسخافة هذا العمل او بعده عن الصواب .

(ج) حرية التجمع بين الافراد ، وهذه نتيجة حتمية لحرية الفرد الخاصة ، وهذه الحرية تعنى حرية الافراد فى تكوين اتحادات لا يكون الغرض منها ايقاع الضرر بالآخرين .

ثم اخذ ميل يشرح حرية التفكير باطالة وتفصيل ، وقرر انه ما لم يكن للافراد حرية تكوين انفسهم وحرية ابداء رايهم فان يستطيعوا انعاش الحركة الفكرية اللازمة لتطور البشرية ، وخرج من ذلك باعتقاد ان حرية التفكير يجب أن تكون حرية مطلقة ، ولكنه وضع حدودا لحرية العمل بقوله « ان حرية الفرد لها حدود كبيرة اذ يجب عليه الا يثقل على الآخرين ، وفى داخل هذه الحدود ، يجب أن تترك للفرد الحرية المطلقة لاشباع رغباته المتعددة ، اذ ان شخصية الفرد امر مرغوب فيه » ، فهو يؤكد أن التطور الحر للشخصية من اهم الضروريات اللازمة لرفاهية العالم ، ولذلك فان ميل يعتقد ان الغرض الذى يرمى اليه الانسان هو ان يصل الى تنسيق جميع قواه ، ثم يتطور بهذه القوى حتى يصل الى تكوين شخصيته المتكاملة وهذا الوصف ينطبق بصفة خاصة على هؤلاء الافراد الذين يرومون الى السيطرة والتاثير على الناس ، وظاهر من هذا انه يهاجم منطق النفعيين الذين يصرون على المساواة التامة ، ويؤيدون حكم الاغلبية بحجة تحقيق السعادة لاكثر عدد ، ويرى ان ترك الحرية للافراد لتكوين شخصيتهم سوف يؤدى الى فوارق كبيرة بينهم ، فتظهر اقلية قوية من الناحية الفكرية والعلمية ، بينما تظل الاكثرية على مستوى منخفض من المعرفة والعلم ، ولذلك لا يمكن الدفاع عن نظام حكم الاغلبية ، لان الاغلبية على اكثر تقدير ما هى الا طبقة متوسطة او طبقة على درجة عادية من المعرفة ، ومع ذلك نراه لا يوافق على اعطاء طبقة الاقلية الممتازة حق الحكم المطلق ، ولكنه يجعل لها الزعامة على المجتمع ،

اذ عليها يقع عبء قيادته ، بما لهـا من تفوق عـلمى وعقلى ، وطريقتهـا فى القيادة هى طريقة الاقناع لا القـوة ، فلا يصح ان يرغم أحد على اتبـاع خطة مرسومة من قبل ، وهنـا يعود فيؤكد ان الاختلافات بين الافراد ليست ضرورية لرفاهية الانسانية فحسب ، بل انهـا شرط لتطورها ، والفوارق بين افراد المجتمع هى المنبـع الحقيقى للسعادة ، وهى مقياس دقيق للالم ، واذا عمل المجتمع على ازالة هـذه الفوارق فلن يستطيع أن يحقق السعادة الحقيقية للانسان ، او ان يتبين مصدر شقائه .

نظام الحكم : كتب ميل مقالا عـن « الحكومة التمثيلية » يحاول فيـه ان يوفق بين حريات الافـراد والتزاماتهم نحـو الحكومة والمجتمع ، وهـو كما رأينا سابقا يؤكد ان الغرض من الدولة هـو انماء الملكات الثقافية فى الفرد ، ويتوقف مستقبل المجتمع على مدى نجاح الدولة فى تحقيـق هـذا الغرض ، وعلى ذلك فجميع العوامل التى تؤثـر فى توجيه الشـعب الفكرى والثقافى ما هى الا عوامل القوى الحقيقية التى تشرف على هذا الشعب وتسوسه ، وعلى ذلك فالصحافة ووسائل الدعاية تلعب دورا هاما فى المجتمـع الحديث اذ انها المسئولة عن احداث التغيرات فى الحكومة والنظـام السياسى كافـة ، فالمجتمع ليس مجتمعا ميكانيكيا بل هو جسم حى ، فى تغير دائم .

ويعتقد ميل توزيع الثروة فى المجتمع ليس هو الذى يحدد مكان القـوى العليا فى الدولة ، بل ان الحكام الحقيقيين للشعب هم الذين يحددون ذلك لانهم الطبقة المشرفة على الراى العام ووسائل الدعايـة ، وعلى ذلك فالمشـكلة العاجلة لنظام الحكم هى توزيع القوى بطريقة تجعـل الاشراف الحقيقى بين ايدى الطبقة المثقفة ، وهذه هى الطريقة الوحيـدة لكى تصل الدولة الى تحقيق غرضها السامى وهو فرض الحماية على الفرد ليتاح له انماء شخصيته كاملة .

وانماء الشخصية هـو هدف المجهود الانسانى ، لذلك يتحتم على الطبقة الحاكمة مساعدة المحكومين للوصول الى هـذا الهدف ، فالحكومة هى الاداة التى تعمل على زيادة الملكات الفكرية للشعب باجمعه وتحسينها ، وهو بهـذا قد جعل للحكومة وظيفة اخلاقيـة ، ولذلك يجب تنظيم دستور الدولة بطريقـة تضمن توظيف الكفايات الممتازة فى الحكومة ، وهـذا هو الموضوع الـذى شغل تفكير ميل فى مقاله عن « الحكومة التمثيلية » .

ولكى يحقق ميل هذا الغرض نجده يقترح عدة اصلاحات كبـيرة للنظام الانتخابى ولوظيفة البرلمـان وطريقة قيامه بالعمل ، ولوظيفة مجلس الوزراء وكيفية استخدام الخبراء ، والواقـع أن اقتراحاته هذه كما سنرى فيما بعـد

لازالت تتفق مـــع كثير من **الاوضاع السياسية فى الوقت الحاضر ، وتتلخص** هذه المقترحات فيما يلى :

(أ) أن اختيـــار الطبقة الحاكمة يجب الا يترك للجماهير الجاهـــلة ، فلا يصح ان يكون للاكثرية العـــددية حـــــق أختيار الحكومة ، ولا يصح أن تتساوى امـــوات الناخبين ، ويقترح بدلا من ذلك نظام التمثيل النسبى ، مـــع اقامة وزن أكبر للكفايات ، ولكن هـــذا وحـــده لا يكفى لالغـــاء التفـــوق العددى للجماهير الجاهـــلة التى تهـــدد باكتساح الاقلية المتعلمة . وقـــد وقع ميـــل فى حـــيرة ، فبينما هـــو ينـــاصر الديمقراطيـــة ويؤمن بهـــا ، يجـــد نفســـه مضطرا للتخلى عن اهم مبدأ من مبادئها فى سبيل تحقيق السعادة الحقيقية للفـــرد ، ولذلك وَضـــع نظاما لحكومة شعبية مثالية تستخـــدم فيها مختلف الشخصيات لمصلحة المجتمع باكمله ، ويكون للشـعب دور فعال فيها ، وذلك بالقدر الذى يضمن له رعاية مصالحه وهـــو يرى انه من الظلم ان يحرم أى فرد كان من حق الادلاء بصوته وبرايه فى المسائل التى لها اثر على تكييف حياتـــه ومع ذلك فقد كان على تمام الاستعداد يؤكد حرمان الطبقة الجاهلة من حـــــق التصويت لانه يرى انها طبقة غير قادرة على ممارسة هـــذا الحق ، وهو يرى قصر حـــق التصويت على الافراد الذين حصلوا على قدر معين من التعليم يؤهلهم لممارسة هـــذا الحق ممارسة فعالة ومنتجة (٩٢) ، ولذلك يقترح ميل تعميـــم التعليم ، وجعله الزاميا ومجانا ، ومن ثـــم ينعدم المبرر الذى يمنـــع الفـــرد من ممارســـة حق التصويت ما لم يكن ذلك نتيجة كسله الشخصى ، وكان يأمل أن يوجـــد ـــ حين يتم تعميم التعميم ـــ نظام خاص للتصويت يجعل للطبقات المتعلمة وزنا اكبر ، ويأمل ايضا أن اقتراحاته الخاصـــة بتعديل نظام الانتخاب سوف تجعل البرلمان ممثلا لفئات المجتمع تمثيلا عادلا وخاصـــــة الفئـــات المتعلمـــة .

(ب) وظيفة البرلمان : اخـــذ ميل يبحث عن وظائف الهيئة التمثيليـــة وعن احسن نظام للحكم يليق بالدولة الحديثـــة ، فنبذ فكـــرة حكم الفـــرد لانهـــا تتعارض مع مبدأ السيادة الشعبية ، ولان وظائف الدولـــة الحديثـــة اكثر من ان يتحملها فـــرد وحده لان حكم الفرد يعنى تنازل الافراد فى المجتمـــع عن بذل مجهوداتهم وذلك يهدد بالقضاء على شخصياتهم ، ومن ثم يهدد بالقضاء على الغرض من قيام المجتمع نفسه وهـــو تنمية الشخصيات المختلفة ، ونلاحظ هنا ان « ميل » كان يرمى الى ايجاد نظام للحكم يجمع بين اســـناد مهـــة الادارة الى الخبرات واصحاب المعرفة وبـــين اشتراك الرجل العادى فى مهـــة الاشراف على الحكومة حتى لا تطغى طبقة الخبراء عـــلى حقوق الشـــعب ؛

---

(٩٢) يقول ميل فى هذا « انا اعتبر انه من غير اللائـــق بتـــاتا أن يسمح لاى فرد بالاشتراك فى الانتخابات ما لم يكن قادرا على القراءة والكتـــابة مع الالمام بمبادىء الرياضيات » .

ولذلك اقترح اجراء تعديلات هامة لسلطة البرلمان كما اقترح زيادة النشاط الحكومى .

ومن رايه أن اهم وظيفة للبرلمان فى الدولة الحديثة هى مراقبة الحكومة والاشراف عليها ، لا القيام بأعباء الحكم كما ادعى البعض ، لان البرلمان ليست له الامكانيات اللازمة لحكم الشعب ، وعلى البرلمان أن يقوم بتعريف الشعب بأعمال الحكومة وعليه ان يكشف عن اهمية هذه الاعمال للشعب ، وأن يوقفها اذا راى انها ضارة بمصالح الشعب ، وعليه ايضا ان يقوم باعناء الحكومة التى تسىء استعمال سلطاتها ، او الحكومة التى لا تحقق الغرض السامى من قيام المجتمع ، ثم عليه ان يعين خلفا لها ، وبهذه الوسيلة يستطيع البرلمان أن يقدم الضمان الكافى لتأمين الشعب ضد تعسف الحكومة . وبالاضافة الى ذلك البرلمان يرى « ميل » أن البرلمان وظيفتة اخرى على غاية كبيرة من الاهمية وهى أن يجعل من نفسه لجنة تظلمات (Committee of Grievances) لافراد الشعب جميعا كما يجب ان يكون مجمعا للاراء (Congress of Opinions)

ولا يعنى هذا ان يكون ممثلا للراى العام فحسب ، بل يجب ان تمثل فيه جميع الآراء فى الدولة ، حتى تجد الاقليات فرصة لابداء رايها ومناقشته مناقشة جدية ، وبهذه الطريقة يستطيع البرلمان أن يتعرف حقيقة الراى العام او الراى السائد بين غالبية الشعب ، ويصير هذا الراى ملزما للحكومة ، كما يسهل على الطبقة الحاكمة أن تغير من سياستها لتتلاءم مع الراى السائد الذى يتجدد باستمرار ، والواقع ان ميل يعتبر ان البرلمان حين يقوم بممارسة حقوقه ، بل حقه المطلق فى المناقشة ، حتى يجعل الحكومة متيقظة لاتجاهات الراى العام ، يكون قد حقق الوظيفة الاساسية للبرلمان فى الدولة الحديثة .

(ج) الهيئة الحاكمة : لم يجعل « ميل » للبرلمان حق الحكم فتعين عليه ان يجد بديلا له فى ذلك ، فاشار الى أن الهيئة التى تمثل الشعب تمثيلا عادلا (البرلمان) لا يمكنها بطبيعتها ان تقوم باعباء الحكم سواء من ناحية التنفيذ أو التشريع ، اذ ان هذه الوظائف تحتاج الى خبراء اداريين وخبراء مشرعين ، ويجب قصر وظيفة البرلمان على الاشراف والمناقشة ، لانه اذا سمح لاعضاء البرلمان بالتدخل فى وظائف الادارة والتشريع فان هذا يعنى تحكم عديمى الخبرة على الخبراء ، وتسلط الجهل على المعرفة ، ولذلك يرى ان تترك الادارة لهيئة الموظفين الدائمين الذين يجب انتقاؤهم بدقة حتى يمكن الحصول على المهارة اللازمة لهذه الوظائف (٩٣) ، ويستطيع البرلمان الاشراف على هيئة الموظفين

---

(٩٣) يقول ميل فى هذا : « من المبادىء المهمة فى الحكم الجيد فى الدستور الديمقراطى الا يعين الموظفون التنفيذيون بالانتخاب الشعبى ، لا بأصوات الناس انفسهم ولا باصوات ممثليهم ، فعمل الحكومة كله من الاعمال التى تتطلب مهارة ، والمؤهلات المطلوبة للقيام به من النوع التخصصى الذى قد لا يستطيع الحكم عليه سوى اشخاص لديهم هم انفسهم نصيب من هذه المؤهلات او تجربة عملية عنها » . انظر الترجمة العربية التى سبقت الاشارة اليها لكتاب الحرية ، الجزء الثانى ، ص ٧٥ .

الدائمين عن طريق تعيينه لرؤساء المصالح المختلفة (الوزراء) (٩٤) وعن طريق اشراف البرلمان على رؤساء الادارات الحكومية المختلفة نستطيع أن نضمن حسن سير الادارة فى الدولة ، ومن هنا نرى أنه قد اقترح طريقة مسئولية الوزراء ، حتى يضمن عدم سوء استعمال السلطة التى كثيرا ما تصاحب التوسع فى الاعمال الحكومية ، وبالتالى فى عدد هيئة الموظفين الدائمين .

ويعتقد « ميل » كذلك ان البرلمان لا يصلح للقيام بمهمة سن القوانين فى الدولة بالنسبة لكثرة عدد اعضائه من ناحية . ولعدم تخصصهم فى المسائل القانونية من ناحية اخرى (٩٥) ، ولذلك فهو يقترح عوضا عن ذلك انشاء لجنة اطلق عليها « لجنة التشريع « Commission of Legislation » » وظيفتها عمل القوانين ، وتتكون من هيئة صغيرة من خبراء القانون ، وليس لها حق اقرار هذه القوانين ، فهذه مهمة موكولة الى البرلمان وحده وانما تقتصر مهمة هذه اللجنة على صياغة القوانين وتعديلها ، وهى بهذا الوضع تصير لجنة فنية بحتة ، ومن هنا نرى أن « ميل » لم ينتزع من البرلمان وظيفته التشريعية بل جعله المشرف على سياسة الدولة ، والرقيب على السلطة الادارية بما له من سلطة الاشراف على الوزراء ، وفى نفس الوقت هو الذى يقر جميع القوانين التى تأتى اليه من لجنة لتشريع (٩٦) .

وبينما يجعل ميل من حق البرلمان تعيين رئيس الوزراء والوزراء فانه يترك للوزراء حق تعيين هيئة الموظفين الدائمين ، واقترح أن يكون التعيين عن طريق اجراء مسابقات حتى يضمن الوزراء الحصول على الكفايات اللازمة

---

(٩٤) وهو يقول فى هذا الصدد : « ان واجب المجلس النيابى فيما يختص بالمسائل الادارية ليس البت فيها عن طريق التصويت ، بل الاهتمام بوضع الافراد المناسبين لهذه الاعمال » .

(٩٥) أيد ميل رايه هذا بامثلة من البرلمان الانجليزى تشير الى وجود عدد غير قليل من مشاريع القوانين المهمة التى يتأجل النظر فيها من دورة لاخرى ، وفسر هذا بعدم قدرة اعضاء المجلس على فهم هذه القوانين من ناحية وكثرة المناقشة من ناحية اخرى .

(٩٦) وهنا يظهر لنا الفرق الكبير بين آراء ميل وبنثام ، فبنثام يجعل للبرلمان اشرافا مباشرا على الادارة ، اما ميل فيقصر وظيفة البرلمان على الاشراف غير المباشر ، ولعل السبب فى هذا الخلاف بين آراء الكاتبين يرجع الى أن ميل كون آراءه بعد أن شاهد التطبيق العملى لاراء بنثام بنحو ثلاثين سنة ، وظهر جليا مدى عجز ممثلى الشعب عن القيام بمهمة الحكم والرقابة المباشرة حيث تعددت وظائف الحكومة وتعقدت ، وصار من الصعب على النائب فى البرلمان فهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجهها الحكومة يوميا ، ولكنه لم يسلب من نواب الامة حقهم فى اختيار قادتهم ، بل اعترف صراحة بان ممثلى الامة يجب أن يمارسوا حق الاشراف على تعيين الوزراء واعفائهم ..

لوظائف الحكومة (٩٧) . وبهذا كان يأمل أن يوفق بين نظـــام الحكم الشعبى والحاجة الى تعيين الخبراء اللازمين لمواجهة مشكلات الحكم الحديث ومن ثـــم الى تحقيق غرض المجتمع السامى الذى يهدف الى انماء الشخصيات انمـــاء كاملا ، ونراه يقول فى هذا الصدد ان تحديـــد سلطة البرلمـــان فى الحدود التى ذكرناها آنفا هـــو الطريقة الوحيدة التى تمكن المجتمع من الجمع بين فوائـــد الرقابة الشعبية وبين الحصول على انظمة ادارية وتشريعية ممتازة وناضجة . ومن هـــذا يتضح ان ميل كان يدعو الى تـــرك الحكم فى أيدى طبقة ارستقراطية العلم والمعرفة ، مع اعطاء البرلمـــان حق الرقابة والاشراف عليها ، وبذلك نبذ أفكار بنثام عن الرقابة الشعبية المباشرة ، وأحل محلها نظاما ارستقراطيـــا من طراز جديد استجابة لمطالب الحياة الجديدة ، وتحقيقا لهدف الدولة فى العصر الحديث ، ومن ثـــم نجده يرفض فكرة تجديد البرلمـــان سنويا اذ لا حاجة هناك لدوام الرجوع الى الشعب طالمـــا أن وظيفة البرلمـــان هى وظيفة انتقادية وليست تنفيذية ، طالمـــا أن البرلمان يمثل الشعب وليس مندوبا عنـــه كمـــا يقول بنثـــام (٩٨) .

يتضح مما سبق أن « ميل » كان يعتقـــد اعتقادا جازما بضرورة الدولة واهميتهـــا بالنسبة للفرد ، ولكنه فى نفس الوقت كان لا يرضى أن تطغى الدولة على حرية الفرد وتقضى عليها . والمشكلة التى تواجه ميـــل هى كيفية الجمع بين فكرة الدولة صاحبة السيادة المطلقة والمحافظة على حريات الافـــراد المكونين لها ، فجعل للدولة غرضـــا جديدا ، وهـــو العمل على انماء شخصية الفرد ، وبذلك استطاع أن يوفق بين الـــدولة والفرد بما اوجـــده من نظـــام للحكم يمكن للدولة المضى فى تحقيق غرضها ، وفى نفس الـــوقت يتيـــح الفرصـــة لمختلف الافراد بالتمتـــع بحرياتهم .

---

(٩٧) من الطريف ان ميل قـــد أشار بهـــذا الصـــدد الى مشكلة « الواسطة » ، ولـــذلك طالب بعـــدم قيـــام الوزير بهـــذه المهمة « فهو لابـــد ان يعتمد كليـــة على التوصيات ، ومهما كان غير ذى مصلحة فيما يتعلق برغباته الشخصية فانه لا يستطيع قط الصمود أمـــام رغبـــات اولئك الذين لهم تاثير فى انتخابـــه هـــو أو الذين يكون تاييـــدهم السياسى مهمـــا للوزارة التى ينتمى اليها » . وقـــد تصـــور ميـــل ان حل المشكلة هـــو الا يشرف على هـــذه الامتحانات اشخـــاص يعملون بالسياسة ومن نفس المستوى والقـــدرة اللذين يتوفران فى المتحنين فى الجامعات . انظر المرجع السابق ص ٨٤ .

(٩٨) ناقش ميل هـــذه المسالة فى الفصل الحادى عشر من كتـــابة « الحرية » ، وهـــو يذكر ان المبـــادىء بهـــذا الخصوص واضحة للغاية لكن الصعوبة فى التطبيق ، فهنـــاك اعتبـــاران أولهما الا تطـــول المـــدة بحيث لا يتهاون العضـــو فى واجباته أو يوجـــه منصبه لفائدته الشخصية والا تقصر بحيث لا يمكن من الحكم عليه . وهـــو يرى ان حـــل هـــذه المسالة يتوقف على قـــوة الديمقراطية فى الدستور ، فحيث تكون ضعيفة تصبح حتى ثلاث سنوات أطول من اللازم » وحيـــث تكون قويـــة لا يجب أن تقل المـــدة عن خمس . انظر الفصل الحادى عشر من المرجع الســـابق بعنوان « فى مـــدة البرلمـــان » ص ٣٩ ـ ٤٧ .

ولقد كان الفلاسفة ينادون بمبدا اكبر قـــدر ممكن للسعادة لاكبر عدد فى بداية القرن التاسع عشر ، ولذلك اوجدوا فكرة الرجل العـــادى او المتوســـط وقالوا بامكانية قياس سعادته ، ولكن تطور الاحداث بعـــد ذلك اظهر خطـــأ النظرية ، واتضح انـــه لا يمكن تحقيق السعادة عن طريق تعميم الانتخابات ، كما اتضح ان السعادة هى صفة فردية ، وظهر الخطر المحيق بالفرد وسعادته ، فقد اخذ المجتمع يهدد كيان الافراد ويهدد حرياتهم ، فانبرى « ميـــل » ليوفق بين مبدا الديمقراطية ومبدا الفردية ، وكان لدفاعـــه هذا اكبر فضل فى الاحتفاظ بالنظام الراسمالى الديمقراطى فى وجه التيار الاشتراكى الذى اخذ يزداد قوة فى اوروبا ابتداء من منتصف القرن التاســـع عشر .

المبحث الرابـــع

الفلاســـفة الاشتراكية

١ ـــ الثورة الصناعية واثرهـــا على الفكر السياسى :

كان للثورة الصناعية اثرها على الحالة الاقتصادية بصفة عامة ، اذ انها اوجدت تفاوتا كبيرا بين دخول الافراد ، فقلة منهم زادت ثروتها زيادة ضخمة ، بينما نقصت اجور العمال نقصا كبيرا ، وهـــم يمثلون الغالبيـــة العظمى مـــن السكان . ولم يقف اثر الثورة الصناعية عند هـــذا الحد ، بل لقد عملت للقضاء على الفكرة المسيحية عن طبيعة الملكية . وقد ظهر جليا ان الملكية الخاصـــة فى حاجة الى دراسة جديدة تكشف عن طبيعتها ونشأتها ، وعن مدى احقية الفرد فيها ؟ وذلك لان النظرية التى شـــاعت خلال العصور الوســـطى عن طبيعة الثروة لم تعد فى هـــذا الحين كافيـــة ، ولم تصبح قادرة على الصمود امـــام الاحداث والتغييرات الجديدة التى احدثتها الثورة الصناعية ، ثم ان العصور الوسطى كانت تؤمن بأن الثروة هبـــة من اللـــه ليس للافراد حق تملكهـــا او الاستئثار بها ، وليس لهم الا حق الانتفاع بها ، وتلك هى النظريـــة التى جاء بها توماس اكوينـاس ، وظلت تسيطر على عقول الاوربيين اثنـــاء العصـــور الوسطى ، ثم تقدمت العلوم فاثر تقدمها فى المعتقدات الدينيـــة ، ولم يعد من المعقول ان يقتنع الاوربيـــون فى العصور الحديثة بمثل هـــذا التفسير الدينى للثروة ، والى جانب اثـــر التقدم العلمى فى المعتقدات الدينية ظهـــر اثر الثورة الصناعية فاضعف هذا الاعتقاد الى درجـــة كبيرة ، فعندما كان الافراد يعتقدون فى العصور الوسطى ان الثروة هبـــة من اللـــه كانوا يستدلون على ذلك بان المحصول يزيد فى عام ويقل فى غيره بمشيئة الله ، ولكن الصـــناعة الحديثـــة

دلت بوضوح على ان زيادة الثروة انما تتحقق عن طريق مجهود الانسان وحسن تفكيره (٩٩) .

نظرية لوك فى الملكية : تمكن لوك من تكوين نظرية كاملة عن الملكية الخاصة استهلها بالموافقة على نظرية العصور الوسطى التى تقول ان الله هو واهب خيرات هذه الارض جميعها للانسان ثم قال ان الملكية الخاصة لم تكن موجودة فى بداية الحياة ، ولكنها تطورت منذ الوقت الذى استولى فيه الفرد على جزء من الثروة المشاعة ، وبذل فيه مجهودا خاصا زاد من نفع هذه الثروة ، فأصبح هذا الجزء ملكا خاصا به جزاء ما بذل من جهد ، وعلى ذلك فمن حق الفرد أن يتملك ما انتجه بمجهوده لا ما كان من ارادة الله . هذه النظرية فردية متطرفة كما هو واضح ، لكن « لوك » ظل يؤمن بفكرة ان القانون الطبيعى يعمل على الحد من جشع الافراد ، ويمنع أن يستغلهم الآخرون ، فهو يبيح للفرد ان يتمتع بملكيته الخاصة ما دامت لا تزيد عن حاجته زيادة تعرضها للتلف ، فكل ما زاد عن حاجته لا يخصه بل يخص الآخرين (١٠٠) .

وقد ترتبت على نظرية « لوك » فى الملكية نظرية جديدة فى الاقتصاد وهى نظرية « العمل اساس القيمة » وكان لهذه النظرية اثر كبير فى تطور التفكير السياسى ، ذلك ان تطور الصناعة خلال القرن العشرين جعل الانسان قادرا على استغلال جزء كبير من خيرات الارض ، اذ أن الافراد فى ظل نظام تقسيم العمل قد تعاونوا على مزج جهودهم فى استغلال خيرات الطبيعة حتى صار من الصعب اسناد الثروة الاقتصادية الى مجهود شخص معين ، ومن ثم صار من الصعب ان تصبح ملكية السلعة الناتجة ملكا لشخص معين يمكن أن يزعم انها من اثر مجهوده الشخصى ، فنظام تقسيم العمل جعل كل عامل يشترك بجزء من المجهود اللازم لانتاج السلعة ، وعلى ذلك فليس من حق اى عامل أن يدعى ملكية سلعة ما بحجة أنها من اثر مجهوده الفردى .

ثم ظهرت مشكلة التوزيع ، واحتلت مركز الصدارة فى التفكير الاقتصادى ، وصار من اللازم ايجاد طريقة جديدة لتوزيع الثروة توزيعا يلائم عملية الانتاج

---

(٩٩) لهذا عمدت انجلترا منذ اوائل القرن السابع عشر الى الغاء الضرائب المكتسبة (العشور) عن كل الاملاك لا تخضع للعوامل الطبيعية ، وقال المشرع الانجليزى فى تعليل ذلك ان الله لم يكن هو المنتج لهذه الثروة ، واذن فليس للكنيسة ان تحصل ضريبة عنها .

(١٠٠) يعنى « لوك » بهذا ان الفرد لا يحق له أن يمتلك ارضا تزيد غلتها عن سد حاجاته ، لان انتاج الارض اذا فاض يعرض للفساد . وقد يمكن ان يكون هذا مقبولا فى القرن السابع عشر حيث لم تكن قد ظهرت بعد وسائل تخزين السلع المصنوعة ، وحفظها على نطاق واسع ، والى مدد طويلة ، اما فى القرن التاسع عشر وقد تطورت وسائل حفظ الماكولات تطورا كبيرا ، وابتكرت المصانع الكبيرة وسائل لتخزين كثير من السلع المصنوعة ، فان هذا الراى لم يعد ذا موضوع ، بل اصبحت الملكية الخاصة غير ذات حدود .

وبخاصة ان تطور اوربا السياسى خلال القرن التاسع عشر جعل للفرد حقا اساسيا فى الملكية الخاصة ، فصار من المهم تحديد طرق اكتساب هذه الملكية ، كما اتضح ان نظرية اقتصادية جديدة تحاول تحديد طبيعة الملكية لابد أن تكون مصحوبة بتفسير للدور الذى تقوم به الدولة فى المحافظة على هذه الملكية لانها حق اساسى للافراد ، وبهذا توطدت العلاقة بين الاقتصاد والسياسة الى درجة كبيرة نتيجة لتطور الانتاج والتملك ، وهى النظم التى كانت نتيجة الثورة الصناعية التى نظرت الى الثروة على انها نتاج جهد تعاونى بين الافراد ، كما ان الثورات السياسية اعلنت احترامها للملكيات الفردية ، وقررت انها حق للفرد لا يجوز انتزاعه منه ، فى حين ان الواقع اثبت ان عددا يسيرا من المجتمع هو الذى يتمتع بحق الملكية ، بينما حرمت منه الاغلبية العظمى ، ومن المهم تبرير هذه الظاهرة ، او ايجاد حل منطقى للتوفيق بين الحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية للافراد ، ولذلك عكف الفلاسفة السياسيون خلال القرن التاسع عشر على بحث نشاط الانسان المادى ، واهملوا كافة القيم الاخلاقية التى كانت ترتكز عليها الفلسفة السياسة القديمة .

تطور الفكر السياسى : اوجدت الثورة الصناعية فى أوربا عدة مشاكل من اشدها ظهورا تلك الحال المزرية التى كان يعيش فيها العمال ، واستغلال الطبقات المالكة لهم اكبر استغلال ، وقد كان ذلك من أسباب ظهور فئة من الكتاب الاشتراكيين تدعو الى الاهتمام بالطبقات العاملة ، وتنادى باعطائهم حقوقهم الاقتصادية والسياسية ، وتناقش المشاكل العديدة التى أوجدها النظام الصناعى الجديد ، ومن اهمها اجتماع عدد كبير من العمال فى مصنع واحد مما افقدهم حرياتهم ، واضطرهم الى قبول قضاء ساعات عمل طويلة مقابل اجر منخفض ، وسوء حالة المصنع الصحية .. الخ . لانه اذا كان المجتمع هو مصدر النشاط كله ، وهو الذى يلهم الافراد ويوجههم نحو تحقيق المثل العليا ، فكيف يسمح هذا المجتمع ببقاء الطبقة العاملة التى تمثل الغالبية العظمى من الشعب فى حالتهم المزرية البائسة وكيف يضعهم فى موقف لا امل معه فى المستقبل ؟ ان المجتمع الذى حرم على طبقات العمال كل فرصة تتيح لهم تكوين شخصياتهم هو نفسه المجتمع الذى ابـاح لنفسه التمتع بالخيرات الناتجة عن مجهودهم . تلك هى المشاكل التى اوحت الى الكتاب الاشتراكيين ان يعيدوا النظر فى بحث النظريات القديمة عن طبيعة الملكية . اما سان سيمون ويرددون الفرنسيان فانهما ينفيان نفيا تاما فكرة كون الملكية الخاصة حقا طبيعيا للفرد ، واما الكتاب الاشتراكيون فى انجلترا مثل روبرت أوين فانهم يعتبرون النظام الاجتماعى كله منافيا لحقوق الافراد ، وانه يقف فى سبيل تطور الفرد وتقدمه معنويا وادبيا . وقد اتجهت افكار هؤلاء الكتاب جميعا الى ايجاد قاعدة عادلة فى توزيع الثروة بحيث يكون للفئة العاملة نصيب عادل منها ، فما دام الانتاج يتم بتعاون الجهود فكذلك يجب ان يكون التوزيع قائما

على التعاون لا على الاستغلال السافر ، وقد عرض روبرت اوين نظاما يحقق للافراد المتعاونين فى الانتاج نصيبا عادلا منه . ويلاحظ أن كل هذه الآراء كان ينقصها التنسيق ، ولم تعالج مشكلة طبيعة الملكية معالجة جدية مع انها هي المشكلة الرئيسية ، واكتفت باقتراح نظام تعاونى لا يصلح لايقاف تيار المنافسة الشديدة الناتجة عن طبيعة النظام الاقتصادى الراسمالى . وهنا ظهر كارل ماركس ففكر فى ربط هذه العوامل ببعضها ، وانشأ نظرية شيوعية تهدف الى بيان اهمية المجتمع ، وتحافظ على كيان الفرد ، وتمنحه الطمانينة الاقتصادية والسياسية . ولم يكن عجيبا أن تلقى نظريته قبولا فى المجتمع الاوربى بسبب ما ادعته من قدرتها على اصلاح مساوىء النظام الراسمالى مع المحافظة على الحرية السياسية للافراد .

٢ ـ كارل ماركس وصراع الطبقات (١٠١) :

بدأ كارل ماركس حياته فى المانيا ، وتاثر بشعور القومية الجارف الذى كان قد اجتاح اوربا فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ، وكان يعتقد ان التطور لا ينشأ الا نتيجة للمتناقضات المتواصلة التى يتعرض لها المجتمع ، ولذلك انطلق فى نقد النظام الاجتماعى كله لاعتقاده ان النقد هو الوسيلة الفعالة فى التقدم ، فكان اينما يذهب ينشىء صحفا انتقادية يستخدمها هو واصحابه فى تحليل الظواهر الاجتماعية المحيطة بهم ، وعندما كان فى أوربا كان كل اهتمامه موجها نحو السياسة والفلسفة ، فلما نفى الى انجلترا سنة ١٨٤٩ تحول نشاطه الى الاقتصاد تحولا تاما لما واجهه هناك من المساوىء الاجتماعية والاقتصادية التى احدثتها الثورة الصناعية ، فبدا فى دراسة الاقتصاد بهمة لا تعرف الكلل ، فقرا كل ما وقع فى يده من كتابات الاقتصاديين الكلاسيكيين ، وكانت كتابات مالتاس ، وريكاردو اشدها تاثيرا فيه ، وبخاصة ما يدور منها حول نظريات « اجر الكفاف » و « العمل اساس القيمة » ، وقد اتخذ ماركس من انجلترا مثالا لتطور المجتمع فى ظل النظام الراسمالى الصناعى ، واستطاع أن يخرج من دراسته الخاصة فيها بدراسة اقتصادية عامة تعتمد على المعلومات التى استمدها من مشاهداته وقراءاته الواسعة ، وقد كان فى حقيقته واقعيا يستخدم الطرق العلمية فى تفسير الظواهر الاجتماعية .

ولم يعالج ماركس مشاكل الفلسفة السياسية بالذات ، ولكن آراءه فى هذه الناحية كانت ترد ضمن كتاباته الاقتصادية ، سواء فى ذلك كتابه الضخم « رأس المال » او مؤلفاته الاخرى مثل « البيان الشيوعى » (١٠٢) « او

---

(١٠١) (١٨١٨ ـ ١٨٨٣ م) .

(١٠٢) Communist Manifesto

« تاريخ الكوميون الفرنسى سنة ١٨٧٠ (١٠٣) » . وخلال بحثه للمشـــكلات الاقتصادية فى هذه المؤلفات حلل الطبيعة البشرية ونضالها لتحقيق هدفها ، وبيان الدور الذى يقوم به المجتمع لتحقيق هذا الهدف ، وعرض للصـــعوبات التى تحول دون تطـــور المجتمع ، واخيرا اقترح الوسائل التى يرى انها كفيلة بتحقيق نجاح فكرته .

طبيعة الانسان : يرى ماركس أن الانسان حيوان اقتصادى اكثر مـــا هو حيوان سياسى ، وقـــد وصل الى هذه النتيجة عن طريق دراسته لطبيعة الحياة بأكملها ، فهو يقرر ان المخلوقات الحيوانية والنباتية تتعرض لعمليـــة طويلة الامد لكى تستطيع مواجهة ظروف الحيـــاة المعرضة للتغير الدائم الذى ينتقل من بسيط الى معقد لان ظروف الحياة تتعقد على مر السنين ، والانسان لا يختلف عن الحيوان فى هذا الشأن الا انه لا يواجه التغير عن طريق ظهور أطراف أو اعضاء اضافية ، ولكن عن طريق استعمال الادوات والآلات التى ينتجها لتساعده فى ســـد حاجاته المتزايدة ، وذلك لان الانسان يملك العقل وهو قادر على تصـــور الاشياء فى شكلها المثالى ، ثم يحاول ان يخرج هذه التصورات من عالم التفكير الى حيز الوجود . بذلك تطـــور عقـــل الانسان سريعا بتأثر الآلات عليه ، لان الآلات كما تتطور بفعل الانسان تعمل على تطوير عقله وتساعد على تقدمه ، وهو بهذا يجعل تطور عقل الانسان نتيجة حبـــه لتحقيق رغباته المادية ، وسد حاجاته الاقتصادية ، ولهذا صار من أهم القوى الدافعة لنشاط الانسان رغبته فى ســـد حاجاته والطريقة التى يستخدمها فى ذلك ، وهذه الطريقة يطلق عليها ماركس اسم « وسيلة العمل » فالاصـــل فى الانسان انه حيـــوان اقتصادى ، والعمـــل ـــ فى رأى ماركس ـــ ليس الا عملية تجـــرى بين الانسان والطبيعة وتعتمد على نشاط الانسان ، وتمكنه فى النهاية من تنظيم موارد الطبيعة والسيطرة عليها وهذه العملية على أنهـــا تغير من معالم الطبيعة فهى فى ذات الوقت تغير من طبيعـــة الانسان اذ تنمى ملكاته الكامنة ، وتجعله قادرا على أن يخضع هذه الملكات لاشرافه التـــام ، والانسان يستخدم الطبيعة كآلة مكملة لقواه الجسمانية ، ولتزيد من قدرتـــه على استغلال خيرات الطبيعة .

ويبدو من هذا كله أن ماركس يؤكد ان دراسة تطـــور الانسان تتابـــع التغيرات التى تحدث فى طرق استعمال الآلات ، لان الانسان يظهر ما فيه من قوة كامنة للتحكم فى الطبيعة عن طريق التطور الـــذى يستحدثه فى مختلف **الآلات التى يستعملها ، فكلما تطورت الآلات دل ذلك على تطور الانسان وتقدمه.** وبذلك اصبحت الآلات (وسيلة الانتاج) هى العلامة المميزة للعلاقات الاجتماعية التى يؤدى العمل خلالها وظيفته ، ومن ثم اصبح الانتاج المادى أساس الحياة

---

(١٠٣) History, of the French commune of 1870

الاجتماعية كلها . فالانسان اذن لا يتطور الا حين يناضل قوى الطبيعة المختلفة وهو لا يستطيع أن يحقق رغباته ، أو ينمى ملكاته الا عن طريق العمل والاجتهاد وبذلك زال عن العمل ما كان يتصف به خلال العصور الوسطى ، واحتل مكانه سامية فى المدنيات الحديثة ، وصارت له قيمة عظمى ، واصبح يعنى تحويل الطاقة البشرية الى سلع صالحة لسد الحاجات ، والآلة هى التى تؤدى الى تطور الفرد والمجتمع ، وكلما تنوعت احتياجات الانسان تعقدت طبيعته ، واكتملت شخصيته ، ولان الانسان لا يستطيع الحصول على جميع مطالبه لذا لجأ الى التعاون مع الآخرين ، وادماج مجهوده مع مجهوداتهم والتخصص فى نوع واحد من العمل ليتمكن من الحصول على ما لا عدد له من المطالب ، وبتطور الانسانية ، وتعدد رغباتها ، وظهور امكانياتها فان نظام المجتمع يتطور أيضا ليكيف نفسه وفقا لنظم الانتاج ، وللقوى الجديدة التى اوجدها الانسان ، فالنظم الاجتماعية تشبه المخلوقات من حيث التطور من البسيط الى المعقد ، فحين بدأ تقسيم العمل يسود فى البناء الاقتصادى والاجتماعى تخصص الافراد فى حرف معينة ، وتكونت النقابات الطائفية لتضم اصحاب الحرفة الواحدة فى ظل نظام اجتماعى يتناسب مع طريقة الانتاج ، ولكن التخصص اوجب اعتماد الفرد على الافراد الآخرين لسد حاجاته المتعددة ، وقد لجأ الانسان الى التخصص لانه يزيد من قدرته على الانتاج ، فتزيد قدرته على سد حاجاته المتعددة ، ومن هنا نشأ نظام تبادل السلع فارتبطت الطبقات الاجتماعية ببعضها بسبب حاجتها الى تبادل منتجاتها .

ومن هذا كله يبدو ان تطور الفرد أخذ يرتكز شيئا فشيئا على توسع المجتمع وتعقد مشكلاته ، فالفرد وحده لا يمكن أن يكفى نفسه ، ولابد له من معونة المجتمع ، وصارت علاقة الفرد بالمجتمع هى التى تؤدى الى تطور الفرد وانما شخصيته ، ويستنتج ماركس من كل هذا ان الانسان ينمى نفسه بالجهد الذى يبذله فى ايجاد الآلات اللازمة لزيادة انتاجه ، وهذه الآلات تخلق نظاما جديدا من الانتاج اذ يتخصص الفرد فى عملية انتاجية صغيرة تجعله يعتمد على الآخرين للحصول على باقى مطالبه ، ومن ثم يتطور المجتمع نفسه ليتلاءم مع ظروف الانتاج الجديدة ، وهذا المجتمع الجديد يتميز بالتعاون التام بين الافراد وبعضهم ، وبين الطبقات وبعضها ، وهذا المجتمع أيضا يحفز الفرد الى زيادة انماء نفسه ليحصل على اكبر فائدة مادية فى ظل هذا النظام والتعاون فيتجدد نشاطه ، ويبتكر وسائل جديدة للانتاج والعمل ، وهذا يستدعى تغييرا جديدا فى نظام المجتمع .. وهكذا ، وذلك مما دعا ماركس ان يقول « ان الانسان ان لم يكن حيوانا سياسيا فهو على كل حال حيوان اجتماعى » .

خصائص النظام الراسمالى : يتساءل ماركس عن الاسباب التى جعلت العامل ذا ركز منحط فى المجتمع الصناعى الحديث ، رغم ان الحقائق كلها

تشير الى ان المجتمع انما تطور وارتقى نتيجة مجهود هذا العامل ، فى حين ان خير الانتاج كله يذهب الى طبقة من الرجال لم تخلط عملها بقوى الطبيعة اطلاقا ، ثم يبدى على المجتمع الراسمالى الملاحظات الآتية :

(ا) الاداة الانتاجية انحرفت عن اداء وظيفتها الاساسية .

(ب) وظيفة الاداة الانتاجية هى العمل على سد حاجات الانسان المتعددة .

(جـ) العامل الوحيد المنشىء لقيمة هذه الاداة الانتاجية هو العمل .

(د) العامل قد سلبت منه جميع نتائج مجهوداته .

(هـ) رغم زيادة الامكانيات الانتاجية زيادة لا مثيل لها ، ورغم ان زيادة هذه الامكانيات ترجع اصلا الى مجهود العامل فانه لم يكافأ الا بالقدر اليسير الذى يسمح له بمواصلة الحياة .

ومن ثم اخذ ماركس يوضح اوجه فساد هذا المجتمع ، ويبين كيف تركزت جميع القوى فى ايدى فئة قليلة ، بينما تركت الاغلبية العظمى من العمال تعيش فى شبه عبودية لهذه الفئة القليلة .

ثم اخذ يوضح الفرق العظيم بين المجتمع كما يجب ان يكون ، وبين المجتمع كما هو كائن فعلا ، واعتمد فى ذلك على نظرية تضارب الطبقات ، وبخاصة تضارب راس المال والعمال ، واثناء هذا التفسير اعلن نظريته عن نشاة السلطة السياسية ، فبين كيف تصل الطبقة الحاكمة الى مناصبها فى الدولة . وكيف يقع المحكومون تحت سلطة هذه الطبقة المستبدة ، ويرجع ماركس سيطرة فئة قليلة من الناس على الغالبية العظمى من الشعب فى النظام الراسمالى الى اسباب متعددة . فهو يقرر ان العمل باعتباره وسيلة الانتاج ظل ينال مكافاته كاملة حتى يظهر مؤثر جديد فى العملية الانتاجية ، وهذا المؤثر هو النقود التى اخترعها الانسان لتكون وسيلة التبادل ، ولتكون معيارا للقيمة ، وذلك لتسهيل تبادل السلع ببعضها ، اذ ان النقود سهلة التبادل ، وهى تيسر تقويم السلع بالنسبة لبعضها وهى فى ذلك تعنى تيسير تبادل انتاج نوع معين من العمل الاجتماعى المفيد بنوع آخر ، وبهذا يتحقق لطرفى المبادلة اكبر درجة ممكنة من التمتع ، وقد رمز ماركس الى عملية التبادل هذه بالمعادلة (س=ن=س) اى ان سلعة يتم تبادلها بكمية من النقود ، والنقود تيسر التبادل بسلعة جديدة ، ومن هذا يستدل ماركس على ان نهاية كل عملية تبادل هى ارضاء طرفى التبادل ، اذ ان كل طرف قد حصل على السلعة التى تسد حاجته ، ولم تكن النقود الا وسيلة لتيسير عملية التبادل .

غير أن استعمال النقود سرعان ما عرض المجتمع لخطر كبير ، اذ انها فقدت وظيفتها كوسيلة للتبادل ، واصبح لها قيمة فى ذاتها ، وصار النـــاس ينظرون اليها كغاية بعد ان كانوا ينظرون اليها كوسيلة ، واختفت المعـــادلة الاولى ، وحلت محلها معادلة اخرى هى (ن=س=ن) اى ان الانسان اخـــذ يستبدل بنقود سلعة يعرضهـــا للبيع بنقود تـــزيد على النقود التى بدا بهـــا العملية ، فأصبحت النقود تلد نقودا ، وبهذا اختفت العملية الطبيعية التى كان يتم بها تبادل السلع لسد حاجـــات الانسان المتعددة واصبح الانسان ينظـــر الى النقود على انها سلعة خاضعة لملكيته الخاصة ، وهو يستعملها فى المبادلة لكى يزيد من قيمة السلع ، وبذلك تحولت الغاية من عملية المبادلة الاجتماعية ، واصبح الغرض منها زيادة ثروة الفرد المالك للنقود (راس المال) ، وبالتالى زيادة قوته الاجتماعية والسياسية .

وفى راى ماركس ان هذا النوع من اقتناء الثروة وزيادتها هو نوع غـــير طبيعى ، فالعمل وحده هو الذى يوجد القيمة ، والنقود لا يمكن ان تلد نقودا ، والنظام الراسمالى حين يحقق لمالكى النقود (الراسماليين) ارباحا فمصـــدر هذه الارباح استعانة راس المال بالعمل ، فراس المال يستخدم العمل ويحصل منه على ما يفيض عن حاجته ، وبهذا فقط يمكن تفسير الارباح التى يحصـــل عليها راس المال ، هذا الربح يتمثل فى الفرق بين « ن ، ن » وهذا الفرق يطلق عليه ماركس اسم « فائض القيمة » . وبما ان العمل هو الشىء الوحيـــد الذى يخلق القيمة ، فهذا يعنى ان راس المال يستغل العمل ويحصل منه على فائض القيمة ، فهـــو بهذا يحول العملية الانتاجية عن غرضها الطبيعى ، وهو سد حاجات الانسان ، الى غرض خبيث هو « التوسع الذاتى لراس المال » .

فائض القيمة : وضـــح ماركس طريقة تحـــقيق فائض القيمة ، وهـــى الطريقة التى يعيش عليها راس المـــال الطفيلى ، ثـــم بين النتائج الضـــاره الناجمة عن هذا النمو الطفيلى ، ثم اقترح الوسائـــل والمبررات لازالة راس المال والقضاء عليـــه . وهذا يعنى من الناحية السياسية ان ماركس اظهر مدى النظام الاستبدادى وطبيعته ، وانه حبـــذ حق الثورة ، واقترح مجتمعا مثاليا يحل محل المجتمع الراسمالى الغاشم . وهو يقرر ان فائض القيمة ينتج عن ارغام العامل على الاشتغال ساعات تزيد عن اللازم ، ويلجأ الراسمالى فى سبيل تحقيق ذلك الى وسائل جهنميـــة ، فالعامل يعرض مجهوده للبيع فى السوق الحرة ، والراسمالى يشترى هذا المجهود باجر يومى يدفعه للعامل ، ولكنه لا يدفع اجرا يوازى القيمة الانتاجية التى يحققها العامل لمخـــدومه الراسمالى ، وانما يوازى القدر اللازم لتمكين العـــامل من الحيـــاة ، ومن الانتاج . فالاجر الذى يحصل عليه العامل لا يتحـــدد بقيمة انتاجـــه الحقيقى بل بما يحتاج اليه ليعيش ، ويظل قادرا على العمل ، وينجب اولادا يمـــكن ان يواصلوا عملية الانتاج من بعـــده ، وبين الاجرين فرق كبير بطبيعة الحال ،

فقد يكون الاجر الكافى لتدبير مقومات الحياة للعامل لا يتعدى عشرين قرشا مثلا فى حين انه ينتج ما يعادل ضعف هذا الاجر (١٠٤) .

الحقيقة هى ان العامل حين يبيع جهده لراس المال فانه يضع نفسه تحت رحمته ، ولهذا اصبح تحديد ساعات العمل اليومية محل نضال عنيف بين راس المال والعمل ، لان راس المال لا يمكن ان يعيش الا اذا ارغم العمل على انتاج فائض القيمة ، ولا يتحقق ذلك الا عن طريق زيادة ساعات العمل اليومية ، وهذا هو الذى جعل كارل ماركس يؤكد ان طبيعة راس المال تحتم عليه اما السيطرة المطلقة ، واما الموت المحقق ، ويصف راس المال بانه يشبه مصاص الدماء ، لانه لا يحيا الا على امتصاص دماء العمال ، وتزداد حيويته بزيادة ما يمتصه من دماء العمال .. وقد كان للصراع بين راس المال والعمل اثر كبير فى تحويل مجرى التاريخ وتطور المدنية فى الخمسمائة سنة الاخيرة من حياة البشرية ، اذ ان راس المال فى سبيل توسعه الذاتى كان دائما يحاول عزل العامل حتى يكون فريسة سهلة له .

وقد ابتدع راس المال وسائل متعددة ليحصل على فائض القيمة منها :

(ا) اطالة يوم العمل . (ب) نظام التناوب فى العمل بالمصانع ، الامر الذى جعل يوم العمل اربعا وعشرين ساعة كاملة . (جـ) زيادة مجهود العمل فى الوحدة الزمنية . (د) تحقيق وفورات داخلية فى نظام الانتاج (هـ) نظام التخصص وتقسيم العمل الامر الذى جعل من السهل احلال الآلة محل الايدى العاملة . (و) السيطرة التدريجية على جميع فروع الصناعة بحيث يستفيد راس المال من نظام الوفورات الداخلية ، وتحويل الانتاج الصناعى الى ناحية الانتاج الكبير التى تسيطر على الاسواق العالمية (١٠٥) .

ويظهر مما سبق ان تضخم ارباح راس المال منوط بزيادة عدد العمال الذين يستخدمهم ، لان كل عامل يقوم بانتاج كمية معينة من فائض القيمة ، ويقرر ان نقطة البداية فى الانتاج الراسمالى تتحقق عندما يجتمع عدد كبير من العمال فى وقت واحد فى بناية مشتركة هى المصنع ، وتحت أمره الراسمالى لغرض انتاج سلعة معينة .

---

(١٠٤) يقول ماركس فى البيان الشيوعى ، « وبذلك اصبح ما يكلفه العامل اليوم هو تقريبا ما تكلفه وسائل المعيشة اللازمة للاحتفاظ بحياته وتخلد نوعه . الا ان ثمن العمل كثمن كل بضاعة يساوى تكاليف انتاجه » . انظر الفصل الاول من البيان بعنوان « البورجوازيون والبروليتاريون » .

(١٠٥) اشار البيان الشيوعى الى هذه الوسائل بقوله : « ... اذن كلما كان العمل باعثا على الاشمئزاز هبطت الاجور ، وفوق ذلك ينمو مع استخدام الالة وتقسيم العمل ، مجموع الجهد المصروف فى العمل ، اما بازدياد ساعات العمل ، او بزيادة الجهد المطلوب فى مدة معينة من الزمن ، او بتعاظم سرعة حركة الآلات ... الخ » . انظر الفصل الاول من البيان .

ويقول ان راس المال قد ابتكر نظريات وافكار خاصة يبرر بها سيطرته المطلقة على العمل ، هذه النظريات هى التى عرفت باســـم « النظـريات الفردية » وهى تلك النظريات التى تدافع عن حقوق الملكية الخاصة ، وعن حرية استعمالها فى سبيل مصلحة الفرد ، وهى تجعل للعامل مطلق الحرية فى مساومة رب العمـل ، وهـو يعتقد ان الراسماليين يقصدون من هـذه النظريات عزل العامل عن رفقائه ، ومنعه من التكتل مع امثاله ، لتضعف جبهة العمال ، ويعجزون عن مساومة راس المال .

واذن فقوة راس المال عملت على تشكيل نظام الانتاج ، وساعدت على ايجاد الافكار الخاصة بتنظيم المجتمع ، وتقسيمه الى طبقات .

الآثار المترتبة على سيطرة راس المال : العـامل فى راى ماركس هـو المنتج الحقيقى للقيمة كما اسلفنا ، ولكنه يرى ان راس المال قد اثر فيه اسوا تاثير اذ هبط بقيمته الى مرتبة مجرد قوة عاملة ، وسلبه حقه فى التعليم ، وفى التزود من الثقافة ، وحد من نشاطه الاجتماعى ، وبدلا من استخدامه للمواد الاولية ، وآلات الانتاج ، وتوجيهها لسد مختلف الحاجات جعله يقع تحت نفوذ الآلات ويتقيد بهـا ، وبذلك انقلب الغرض الاساسى من العمليـة الانتاجيـة نفسها ، فبعد ان كان الهدف سد مختلف الحاجات صار فى المجتمع الراسمالى لا يرمى الا الى تنمية راس المال ، وتوفير فائض القيمة . وبهذا تحولت وسائل الانتاج الى وسائل لامتصاص مجهود الآخرين ، واستهلاك العامل الى اقصى درجة ممكنة حتى قضى على آدمية العمال ، وصار ضحية زيادة تضخم راس المـال .

لم يزيد ماركس على ما تقدم ان ميل الراسمالى الى التضخم دفعه الى ان يزيد من اخضاع العمل لنفوذه فعمل على التحرر من العمـل اليدوى ليتفرغ لعملية الاستغلال ، وترتب على ذلك اتساع الهوة بين العـامل والراسمالى الذى بـدا يشتد فى معاملة العامل ليحصل منه على اكبر قدر ممكن من العمل نظير اقل اجر ممكن من المال ، ومن هنا سـاد بين الراسماليين حب السيطرة والاستبداد .

وظهرت من آثار ذلك كله قوتان متعارضتان فى المجتمع : اما القوة الاولى فتتمثل فى راس المال ، واما الثانية فتتمثل فى العمل (١٠٦) ، ولم يكن هناك

---

(١٠٦) ويرى البيـان الشـيوعى ان هذه القوة هى القوة الثورية الوحيدة التى تواجـه البورجوازية : « وليس بين جميع الطبقات التى تقف الآن أمام البورجوازيـة وجها لوجـه الا طبقة واحـدة ثورية حقا ، هى البروليتاريا . فان جميع الطبقات الاخرى تنحـط وتهلك مـع نمو الصناعة الكبرى ، اما البروليتاريا فهى على العكس ، اخص منتجـات هـذه الصناعة ، البيان الشيوعى . الفصـل الاول .

بـــد من اصطدام يقع بين هاتين القوتين ، ولكن لايهما تكون الغلبة ؟ يـــرى ماركس أن راس المال قـــد ارتفع حتى وصل القمة فلابد أن يهبط ثم يصـــير الى زوال ، وان الوقت قد حان ليسيطر العمل على المجتمع ويوجهه ، وذلك لانه حينما تعاون الافراد ليصلحوا على ما يزيد مقدرتهم الانتاجيـــة وجـــدوا انفسهم فى حاجة الى التنظيم ، ثم ظهر هذا التنظيم فى شكل نقابات العمال المختلفة ، ولم يصل العمال الى هذا التنظيم الا بسبب ما طـــرأ على النظام الراسمالى نفسه من التطور ، فراس المال هـــو الذى حول العمل الفردى الى عمل جماعى مشترك ، وكلما زادت قوة راس المال زاد عـــدد العمـــال الذين يستخدمهم صاحب العمل ، وهذا يؤدى بطبيعتـــه الى زيادة مقـــدرة العمال على مقاومة السيطرة المطلقة التى فى يد صاحب العمل ، ومن هنـــا بـــدأ يظهر صراع طبقى فى المجتمع ، وهو فى حقيقته صراع فى سبيل الحياة نفسها ، والقانون الطبيعى لا يسمح باستمرار هاتـــين القوتين المتعارضتين جنبـــا الى جنب ، ولابد من انتصار احداهما على الاخـــرى فى نهاية الامر .

وهذا النضال الذى قام بـــين العمال واصحاب الاعمال لم يحقق للعمال وحدتهم فحسب ، بل جعلتهم يكتسبون حالة اجتماعية لم تكن لهم ، فاثنـــاء تعاون العامل مع رفقائه من العمال فى الانتاج بدا يوفق بين مصالحه الشخصية ومصالح المجتمع كله ، ويعتقد ماركس ان هذا الترابط بين العمـــال سيؤدى بهم فى النهاية الى تحقيق الاشراف الاجتماعى على العملية الانتاجيـــة ، لان العمال قد بدأوا يدركون حقيقة النظام الانتاجى الذى يعيشون فيه ، فهـــذا النظـــام وان كان يعمل على تحقيق التعاون الذى يرغبون أن يســـود بينهم ليؤدى الى زيادة انتاج السلع التى تسد حاجاتهم ، الا أن اصحاب الاعمال حولوه عن غرضه الاساسى الى غرض استغلالى بحت ، اذ هدفوا الى استنفاد مجهودهم ، بل وحياتهم فى سبيل تنمية راس المال ، فاضطر العمال فى سبيل حماية انفسهم ، الى الاتحاد ليكونوا كتلة واحدة تستطيع ان تجابه الطبقـــة الراسمالية ، وتستطيع ان تضع حـــدا للاستغـــلال السافر الذى يستنزف جهدهم ، ويقضى على حياتهم ، وقـــد لجأ العمال فى نضالهم الى تحديد يـــوم العمل ، وذلك عن طريق ايجاد عقد العمل الفردى الذى حد من حرية صاحب العمل فى مساومة العامل اذ جعله يتفاوض معه عن طريق النقابة التى ينتمى اليها هذا العامل ، والنقابة هى التى تحـــدد شروط العمل ، ومن بينها الاجر وعدد ساعات العمل .

ومن ذلك يظهر ان تطور المجتمع تحت ظل الراسماليـــة لابد ان يؤدى فى النهاية الى تحقيق الاشتراكية ، لان مطالب العمال لا يمكن أن تقف عند حـــد تقدير الاجور ، وتحديد ساعات العمل ، بل لابد ان تتسع شيئا فشيئا حتى تصل الى الاشراف على وسائل الانتاج ، وذلك لكى يصلوا الى تحقيق القضاء على كافة الوسائل التى يلجأ اليها راس المال فى استغلالهم . فكان ماركس

يتصور انه سوف يأتى اليوم الذى يتحقق فيه للمجتمع ان يشرف اشرافا تاما على كافة وسائل انتاج حتى يتحول الغرض منه من كونه سعيا الى تحقيق فائض القيمة الى كونه سعيا الى تحقيق رغبات المجتمع وسد حاجاته ، واذا تم ذلك فسيقضى على المنافسة التى تمكن رأس المال فى ظلها من استغلال العمال ، وسيحل محلها نظام انتاجى جماعى تحت رقابة الدولة .

ان ماركس يعتقد ان تحديد ساعات العمل ، واخضاع الآلة للعامل ، وتمليك العامل جميع وسائل الانتاج سوف تقضى على الاغراض الخبيثة التى يريدها رأس المال ، وليس هذا فحسب ، بل انها ايضا سوف تحقق خلاص العامل وخلاص الانسانية بأسرها ، لان رأس المال فى رايه ليس الا حشرة طفيلية تعيش على امتصاص دماء المجتمع ، وتحول الغرض من العملية الانتاجية من غاية نبيلة الى اغراض انانية هدامة . ان النضال الطبقى بين العمال واصحاب العمل فى راى ماركس ليس الا نضالا بين قوى رأس المال الهدامة ، وقوى العمل الانسانية ، وينظر ماركس الى نضال الطبقات فى المجتمع نظرة فيها كثير من التفاؤل ، لان تضارب مصالح الطبقات امر يحتمه القانون الطبيعى ، والعالم لا ينمو ولا يتقدم الا حين تقوم المنافسة بين هذه المتناقضات (١٠٧) ، وكلما زادت حدة الكفاح بين الطبقات اقترب المجتمع من الوصول الى حل صحيح لمشكلاته ، وهذا الحل الصحيح يتمثل فى تحقيق الاشراف الجماعى ، وانتصار العمل .

انقسام المجتمع الى طبقات متضاربة : مما قد يتبادر الى الذهن التساؤل عن كيفية انقسام المجتمع الى طبقتين متعارضتين هما طبقة اصحاب الاعمال الاستغلاليين ، وطبقة العمال المهضومى الحقوق ، وقد حلل ماركس هذه الظاهرة على النحو التالى : عندما ظهر نظام تقسيم العمل بدا صاحب العمل الصغير يستخدم عددا اكبر من العمال ، وظل يشتغل معهم كعامل الى ان وصل الى مرحلة معينة تمنى فيها ان يحرر نفسه من العمل اليدوى ليتفرغ تفرغا تاما للاشراف على العمل وادارته ، ورغم انه فى الظاهر كان يؤدى عملا ، فانه فى الحقيقة كان يرمى الى استغلال العمال الذين يشتغلون تحت ادارته الى اكبر قدر ممكن ، وقد غير رفضه لاداء العمل اليدوى طبيعته فنقله سريعا من عامل منتج الى رأسمالى غير منتج .

---

(١٠٧) تقول أولى فقرات البيان الشيوعى : « ان تاريخ كل مجتمع الى يومنا هذا لم يكن سوى تاريخ نضال بين الطبقات ،فالحر والعبد ، والنبيل والعامى ، والسيد الاقطاعى والقن ، والمعلم والصانع ، اى باختصار المضطهدون والمضطهدون ، كانوا فى تعارض دائم ، كانت بينهم حرب مستمرة ، تارة ظاهرة وتارة مستترة ، حرب كانت تنتهى دائما اما بانقلاب ثورى يشمل المجتمع بأسره ، واما بانهيار الطبقتين المتناضلتين معا .

وقد ظل هذا الانقسام غير واضح فى ذهن ماركس فتارة يرجعه الى عوامل طبيعية بحتة بحجة أن بعض الافراد خلقوا راسماليين بطبيعتهم فتغلب عليهم حوافز الجشع ، وبعض الافراد خلقوا عمالا بطبيعتهم وكتب عليهم مقاومة جشع الفئة الاولى ، وتارة يرى ان الكفاح غير طبيعى ، لذلك يدعو العمال الى تخليص المجتمع من راس المال الطفيلى ، ويدعوهم الى مداومة الكفاح **حتى يصلوا الى تنسيق الانتاج والحياة للمجتمع ، ويحثهم على فرض الاشراف** الجماعى حتى يقضوا على قوى راس المال فى اسرع وقت ممكن .

كيفية تحقيق الاشراف الجماعى : دعا ماركس الى وسائل ثورية لتحقيق الاشراف الجماعى الذى ينادى به ، لانه اعتقد أن الكفاح بين الطبقات يتصف بالعنف ؛ ومن ثم يتعين ان تكون نهاية هذا الكفاح عنيفة ايضا ، ولا يتحقق الحل المنشود الا حين تصل المتناقضات الى منتهاها . ولا يدين ماركس بتدرج الاشراف الجماعى ، بل يراه مستحيلا لان طبيعة راس المال تحتم عليه النمو المستمر ، والاستزادة من استغلال العمال ، وبخاصة لان نفوذه قد اتسع حتى شمل العالم اجمع ، وعلى هذا يجب ان يقوم بتنظيم العمل على اساس عالمى ايضا ليتمكن من الوقوف فى وجه غريمه راس المال ، ولهذا بالذات انشا ماركس اول منظمة عمالية دولية ، وهو يعتقد ان راس المال لن يستسلم بسهولة ، بل انه لابد أن يستخدم جميع الاسلحة لمقاومة قوة العمل ، وهو ينبه العمال الى خطر هذه الاسلحة ، وبخاصة سلاح القومية الذى يستخدمه راس المال لمنع اتحاد عمال العالم تحت راية منظمة عالمية واحدة ، وليظل العمال متفرقين فى وحدات قومية متعادية تحت ستار القومية الزائفة ، وهذا التفرق يضعف قوتهم ، ويسهل على راس المال ان يتغلب عليهم ، ويخضعهم لسيطرته الدائمة . ومن هنا كانت صيحته : « يا عمال العالم اتحدوا » (١٠٨) .

اثر نظرية ماركس على تطور اوربا السياسى : ترك ماركس اثرا كبيرا فى وقته ، ولكن اثره الآن صار اعظم ، ولا يمكن ان يتهاون المرء فى تقديره ؛ وسنكتفى هنا بعرض الآثار العالمية ، التى خلفتها نظريته فى القارة الاوربية خلال القرن التاسع عشر .

لقد كانت افكاره الخاصة باهمية المجتمع واهمية الاقتصاد ذات شان كبير فى انجلترا وفى اوربا فى نهاية القرن التاسع عشر ، يدل على ذلك ظهور الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى المانيا ، وتجربة فرنسا للشيوعية سنة

---

(١٠٨) يقول البيان الشيوعى : ليس للعمال وطن ، فليس فى الاستطاعة اذن سلبهم ما لا يملكون . وبما أن على البروليتاريا ان تستولى اولا على السلطة السياسية ، وان تشيد نفسها بحيث تغدو الطبقة القائدة للامة ، وان تصبح هى الامة ، فهى لاتزال بعد اذن وطنية ولكن ليس بالمعنى البورجوازى لهذه الكلمة » .

١٨٧٠ ، وتكوين حزب العمال فى انجلترا فى نهاية القرن التاسع عشر . ومن العسير تحليل الفرق بين اهداف هذه المنظمات تحليلا دقيقا ولكن لا يمكن اغفال عامل هام فى تقسيم هذه المنظمات الى قسمين ، هذا العامل هو نظرية التطور التى فهمها بعضهم على انها تعنى التطور التدريجى للنظام الاجتماعى . بينما فهمها آخرون على انها تعنى طفرة المجتمع عن طريق الثورة لاحداث التغير المنشود فى النظام الاجتماعى ، وقد آمن ماركس وانصاره بالنظرية الثورية ، اما الذين آمنوا بالتطور التدريجى فكانوا لا يعتقدون بمبدأ كفاح الطبقات ، وماركس واتباعه يطلق عليهم اسم « الشيوعيين » اما الآخرون فيطلق عليهم اسم « الاشتراكيين » ، واذا كان الشيوعيون والاشتراكيون قد اختلفوا فى المبدأ والوسائل ، فانهم قد اتفقوا فى وجوب تحقيق الاشراف الجماعى .

ونظرية ماركس كان لها أثر فى تحديد العلاقة بين الدولة والمجتمعات الصغيرة التى تدخل فى نطاق الدولة مثل الكنيسة ونقابات العمال ، وفى نهاية القرن التاسع عشر ظهر بهذا الصدد اتجاهان : اولهما يؤكد ان الدولة لها السيادة المطلقة ، وان هذه المجتمعات تستمد كيانها الحقيقى والقانونى من الدولة ، اما الاتجاه الثانى فيرى ان هذه المجتمعات سابقة لوجود الدولة ، فهى لا تعتمد عليها فى وجودها وكل ما هنالك أن الدولة تمنحها الحق القانونى فى الوجود أما الحق الفعلى فلا يكون منحة من الدولة . وعلى هذا يكون الاعتقاد بقوة المجتمع قد أوجد مشاكل لا نهاية لها ، فيلزم ان نحدد ذلك المجتمع الذى يملك السلطة العليا : اهو المجتمع الصغير الذى يتمثل فى المنظمة الصغيرة كالنقابة والكنيسة ، أم هو مجتمع الدولة ، ام المجتمع العالمى بأسره ؟ . ان هذه المشكلة السياسية قد انتقلت فى نهاية القرن التاسع عشر من تحديد العلاقة بين الفرد والمجتمع ، الى تحديد العلاقة بين المجتمعات وبعضها .

المبحث الخامس

الماركسية بعد ماركس

كان لتطور النظام الرأسمالى بعد وفاة كارل ماركس ، واختلاف ظروف حركة الثورة ضد هذا النظام اثره فى تطور الماركسية ، وقد انقسم انصارها حول تطبيق المبادىء العامة الماركسية على الظروف المتغيرة ، واستخدام المنهاجية الماركسية فى دراستها . ويمكن ان نركز فى بحث لتطور الماركسية بعد ماركس على ثلاثة اتجاهات رئيسية يمثلها لينين وتروتسكى وماوتس

تونج (١٠٩) وهم وان كانوا يختلفون فى أهميتهم النسبية الا ان التعرض لهم جميعا بالقدر الذى تفرضه اهمية كل منهم يبقى ضروريا للالمام بالخطوط العريضة لهذا التطور .

١ ــ لينين وامكانية قيام الثورة فى بلد واحد (١١٠) :

بالرغم من ان لينين (١١١) ربما يكون قد اشتهر اساسا بسبب استيلاء الشيوعيين على السلطة اولا فى روسيا ، وهو الانجاز الذى لعب فيه لينين دورا قياديا بسبب موهبة البراعة الثورية غير العادية التى كان يملكها ، الا انه لا شك ان مقدرته على التدبير الثورى قد تساوت مع قدرته على التحليل النظرى (١١٢) . وفى تناولنا للفكر السياسى للينين فاننا لن نركز على الافكار

---

(١٠٩) لن نتعرض هنا خلافا لبعض الدراسات الاخرى للماركسية بعد ماركس لستالين لاعتبارين اساسيين : اولهما انه يكاد ان يكون من المتفق عليه ان اهمية ستالين كرجل دولة ترجع بكثير اهميته كمفكر سياسى ، وثانيهما انه يمكن القول بانه كان امتدادا للنهج اللينينى فى تفسير الماركسية وتطبيقها على الظروف المتغيرة .

(١١٠) انظر : Wanlass, op. cit, pp. 399 - 401

لينين ، الامبريالية اعلى مراحل الراسمالية . وصف مبسط ، موسكو : دار التقدم ، ١٩٧٠
لينين ، مسائل السياسة القومية والاممية البروليتارية ، موسكو : دار التقدم ، ١٩٦٩ .
لينين ، المختارات (فى اربعة اجزاء) ، موسكو : دار التقدم ، بدون تاريخ اصدار .
لينين ، فى السياسة الخارجية للدولة السوفيتية ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٧٢ .

(١١١) ولد لينين فى ٢٢ ابريل ١٨٧٠ من اسرة متوسطة ، وقد ربباه والده مع اشقائه الخمسة على كراهية الاستبداد القيصرى ، غير أنه عرف الفكر الماركسى عن طريق شقيقه الاكبر الذى اعدم فى ١٨٨٧ لاشتراكه فى محاولة لاغتيال القيصر الكساندر الثالث ، وان كان لم يوافق شقيقه على صلاحية الاغتيال كاداة للتغيير السياسى . وفى اغسطس ١٨٨٧ التحق بكلية الحقوق بجامعة قازان ، وطرد منها فى نفس السنة ، ثم أبعد عن المدينة ، وسمح له بالعودة اليها بعد عام ، الا ان السلطات رفضت طلبه للعودة الى الجامعة ، وفى قازان انضم الى احدى الحلقات الماركسية ، وفى عام ١٨٨٩ رحل الى سمارا حيث عاش اربع سنوات حصل خلالها على شهادة الحقوق ، ونظم أول حلقة ماركسية فيها . ومنذ ذلك التاريخ بدأ نضالا طويلا داخل روسيا وخارجها هربا من السلطات القيصرية ، وتنقل بين البلدان الاوربية فى بعض الاحيان هربا من سلطاتها ايضا ، وقد استفاد من ذلك فى دراسة الحركات العمالية خارج روسيا . وبعد نجاح الشيوعيين بقيادته فى الاستيلاء على السلطة واجه مهام بناء الدولة السوفيتية ، والقضاء على المعارضة الداخلية والتدخل الخارجى ضد الثورة ، ومنذ اواخر ١٩٢١ ساءت صحة لينين ، وكان قد تعرض فى ١٩١٨ لمحاولتين لاغتياله نجا من الاولى واصيب فى الثانية اصابات اثرت على صحته فيما بعد ، واخذ يزاول عمله بصورة غير منتظمة حتى توفى فى ٢١ يناير ١٩٢٤ .

(١١٢) وصفت احدى الدراسات ذلك الامر بقولها : « ليس هناك على الارجح فى تاريخ الفكر السياسى شىء يساوى فى قوته ما حققه لينين فى ربطه بين تحليل وتنفيذ الثورة ، لقد كان واحدا من اولئك الاشخاص النادرين الذين لم تكن فى حياتهم فجوة بين الفكر والعمل » .

التى قال بها ماركس وتناولها هو بالشرح والدفاع (كالافكار الخاصة بنظرية الماركسية فى الدولة) ، ما سنركز على اسهامه فى تطوير النظرية الماركسية الذى نتج عن اعماله للمنهاج المـاركسى فى دراسة الظروف الجديدة فى عصره (كالافكار الخاصـة بامكانية قيام الثورة فى بـلد واحد ، وتحليل التطـور الامبريالى للراسمالية) .

اهم مؤلفاته : كتب لينين خلال ثلاثين سنة من نشاطه الفكرى والحركى ، اى من سنة ١٨٩٣ الى سنة ١٩٢٣ ، مئات الكتب والمقالات ، والقى عـددا كبير من التقارير والخطابات فى مناسبات سياسية مختلفة ، ومن اهم اعماله الفكرية كتاب « تطور الراسمالية فى روسـيا » الذى نشر فى عام ١٨٩٩ ، وشرح فيه تكوين الراسمالية فى روسيا ، واثبت فيه الدور القيادى للطبقـة العاملة الروسية فى تحقيق الثورة ، وكتاب « ما العمل » الذى اتمه سـنة ١٩٠٢ ، وقدم فيه الحلول العملية لنضال الطبقة العاملة الروسية ، وضمنه الاسس الاولى لبناء حزب موحد يقود ذلك النضال ، « والامبريالية اعلى مراحل الراسمالية » الذى كتبه عام ١٩١٦ ، وحلل فيه سمات التطور الراسمالى فى هـذه الفترة ، وخلص من تحليله الى ان الراسمالية تمـر بآخر مراحلها ، وبشر من ثم بقرب الاشتراكية ، و « الدولة والثورة » ، وكتبه فى عام ١٩١٧ ليوضح فيه التعاليم الماركسية حول الدولة ومهام البروليتاريا الثورية ، وطور فيه هذه الافكار طبقا للظروف التاريخية الجديدة .

المنهاجية الماركسية وقيام الثورة فى روسـيا : يوصف نجاح الثـورة الشيوعية فى روسيا عام ١٩١٧ احيانا بانه اول دحض للنظرية الماركسية ، فقد كان ماركس يرى ان الثورة الاشتراكية ستندلع فى نفس الفترة الزمنية فى كل الدول الراسمالية ، وذلك على اساس ان الراسمالية فى عصره وجدت فى غرب اوربا فقط ، وكانت تعيش فى ظل حرية تجارة دولية ادت الى تقارب كبير فى درجة النمو ومن ثم فى الظروف الموضوعية للثورة فى بلدان غرب اوربا الراسمالية . وقد كان لينين اول من اوضح ظاهرة النمو غـير المتكافىء فى الراسمالية ، بمعنى ان قطاعات الاقتصاد القومى لا تنمو فى داخل البلد الواحد على نحو متوازن ، فاذا طبقنا هذه الظاهـرة على المستوى الدولى نجـد التباين الشديد فى مستوى النمو بين دولة واخرى ، وقد رتب لينين على ذلك ان ظروف الثورة يمكن ان تنضج فى بلد معين قبل غيره من البلاد بوقت طويل ، ومن ثم فان الثورة يمكن ان تقوم فى بلد واحد ، وليس فى كل البلاد الراسمالية كمـا تنبأ ماركس من قبل .

لكن السـؤال يبقى : بفرض ان الثورة الاشتراكية يمكن بما لا يتناقض مـع المنهجيـة الماركسية ان تنشب فى بلد واحد ، هل تنطبق الشروط الماركسيـة

للثورة على الواقع الروسى ؟ وبعبارة ابسط : هل كانت روسيا القيصرية دولة

راسمالية والاجابة على هذا السؤال هى فى الواقع الاســـهام الذى قدمه كتاب « تطور الراسمالية فى روسيا » ، فقد اوضح فيه لينين بتحليل اقتصادى عملية تكون السوق الروسية اى تكوين الراسمالية الروسية ، ومن ثم خلص الى ان التطور الذى تنبــأ به ماركس بالنسبة للمجتمعات الراسمالية الغربية ينطبق ايضا على روسيا ، وهكذا خلص لينين الى امكانية قيام الثــورة فى روسيا ، وراى استحالة انتصارها ما لم تقدها الطبقة العاملة الروسية التى تنمو بسرعة وتتحول الى قوة سياسية ضخمة ، وقد كان لينين يرى ان قوة الطبقة العاملة تفوق نسبتها العددية لمجموع السكان معارضا بذلك الافكار القائلة بوجوب تقاعس الطبقة العاملة عن النضال من أجل الوصول الى السلطــة لاقامة المجتمع الاشتراكى طالما انها تشكل اقلية السكان . والواقع ان احــد المصادر الاساسية لقيمة التحليــل الوارد فى كتاب « تطور الراسماليــة فى روسيا » ان لينين قد قدمه قبل نشوب الثورة فى روسيا بحوالى عشرين عاما ، ومن ثم فان هذا التحليل لم يكن تبريرا لشىء حدث او تفسير له ، بل نبوءة بأحداث جاءت الى حــد كبير مصداقا لتحليل لينين للواقــع الروسى .

التطور الامبريالى للراسمالية : قبل نشوب الحرب العالمية الاولى بزمن طويل كان لينين قــد اشار الى الظواهر الجديدة فى تطور الراسمالية ، وكتب وحلل بعض السمات التى تميز هذا التطور ، ومنذ بداية الحــرب العالميــة الاولى انصرف لينين الى دراسة المرحلة الاحتكارية من تطور الراسمالية دراسة مفصــلة شاملة حتى اصــدر فى اواسط عام ١٩١٧ كتابه الاشــهر بعنوان « الامبريالية اعلى مراحل الرسمالية » .

ويشرح لينين فى كتابه هذا كيف ان ماركس عندما كتب « راس المــال » كانت المنافســة الحرة تبدو قانونا طبيعيــا فى نظــر الاكثرية الكبرى من الاقتصاديين ، وكيف ان ماركس قــد برهن فى مؤلفه هذا بتحليله النظــرى والتاريخى للراسمالية على ان المنافسة الحرة تولد تمركز الانتاج ، وعلى ان هذا التمركز يفضى عند درجــة معينة من تطوره الى الاحتكار ، وقد اكد لينين ان الاحتكار « قد غدا الآن امرا واقعا » .

الاحتــكار اذن — يقول لينــين — هــو كلمة لاحدث المراحل فى تطور الراسمالية ، غير ان تصور مدى وقوة واهمية الاحتكارات الحديثة لا يتم فى راى لينين ان لم نأخذ بعد الاعتبار دول البنوك ، فوظيفة البنوك الاساســية والاولى هى الوساطة فى الدفع ، واثنــاء ذلك تحول البنوك الراسمال النقدى غير العامل الى راسمال عامل ، اى راسمال يدر الارباح ، وتجمع العمــلات النقدية بشتى انواعها وتضعها تحت تصرف طبقــة الراسماليين ، ومع تطور

البنوك وتمركزها فى مؤسسات قليلة العدد ، تتحول من وسطاء متواضعين الى احتكارات قوية تتصرف فى معظم الرأسمال النقدى العائد لمجموع الرأسماليين وصغار أصحاب الاعمال ، وكذلك فى القسم الاكبر من وسائل الانتاج ومصادر الخامات فى بلاد معينة ، وتحول الوسطاء المتواضعين الكثيرين الى حفنة من الاحتكارات هو وجه اساسى من اوجه صيرورة الرأسمالية الى امبريالية رأسمالية (١١٣) .

وهكذا رأى لينين فى عشية القرن العشرين « اولا ، اتحادات رأسمالية احتكارية فى جميع بلدان الرأسمالية المتطورة ، وثانيا ، وضع احتكارى لبعض البلدان فى منتهى الغنى بلغ فيها تراكم رأس المال مقاييس هائلة » . وتقسم اتحادات الرأسماليين الاحتكارية السوق الداخلية فيما بينها بادىء ذى بدء ، مؤمنة لنفسها السيطرة على الانتاج فى بلاد معينة بصورة مطلقة ما امكن ، ولكن لا مناص للسوق الداخلية فى عهد الرأسمالية من أن ترتبط بالسوق الخارجية ، ويتهيأ الصراع من اجل اقتسام العالم طمعا فى الاسواق والمواد الخام (١١٤) ، وقد نتج عن ذلك انه مع بداية القرن العشرين كانت السياسة الاستعمارية التى تمارسها الدول الرأسمالية قد انهت الاستيلاء « على الاراضى غير المشغولة فى كوكبنا » ، الذى سوف يحدث بطريقة غير سلمية ، وهكذا فقدت الرأسمالية طابعها السلمى الذى كان يميزها فى ظل المنافسة الحرة .

ويخلص لينين من هذا الى تعريف موجز للامبريالية بانها « هى الرأسمالية فى مرحلة الاحتكار » ، وهذا الاحتكار « ككل احتكار يولد حتما الميل الى الركود والتعفن ، فبمقدار ما تفرض الاحتكارات اسعارها ولو لزمن محدود تزول لدرجة معينة بواعث التقدم التكنيكى » ، وتبعا لذلك انتهى لينين الى وصف الرأسماليين فى هذه المرحلة بانها رأسمالية محتضرة .

لينين والمسألة القومية : تحتل المسألة القومية جانبا هاما من الفكر

---

(١١٣) ولذلك عارض لينين تعريف كاوتسكى (١٨٥٤ ـ ١٩٣٨) ، من زعماء الاشتراكية الديمقراطية الالمانية والاممية الثانية) للامبريالية بانها « نتاج الرأسمالية الصناعية المتطورة جدا ، وهى تتلخص فى نزوع كل امة رأسمالية صناعية الى ان تلحق بنفسها او ان تستعبد اكثر ما يمكن من الاقطار الزراعية » . فهذا التعريف لا يساوى لديه « قلامة ظفر » لان « ما يميز الامبريالية على وجه التحقيق ليس الرأسمال الصناعى ، بل الرأسمال المالى » . انظر : لينين ،الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

(١١٤) وهكذا اوضح لينين ان رأس المال المالى لن يقصر اهتمامه على مصادر الخامات المكتشفة وحدها ، بل يهتم كذلك بمصادر الخامات المحتملة ، فالتكنيك « يتقدم فى ايامنا بسرعة لا يتصورها العقل ، والاراضى غير الصالحة اليوم قد تغدو صالحة غدا اذا اوجدت لذلك طرق جديدة » المرجع السابق . ص ١١٩ .

السياسى للينين ، وقد قام لينين بتحليل للظاهرة القومية فى المجتمع الراسمالى اتبعه بتصور للحل الماركسى لمشكلة القوميات .

وفى تحليل لينين لظاهرة القومية فى الراسمالية ميز بين عهدين من الراسمالية يختلفان كل الاختلاف من حيث الحركات القومية ، فهناك من جهة عهد تنهار فيه الاقطاعية والحكم المطلق ، وينشأ فيه مجتمع ودولة ديمقراطيان بورجوازيان ، وتصبح فيه الحركات القومية لاول مرة حركات جماهيرية تجذب طبقات السكان نحو السياسة بمختلف الاشكال ، سواء عن طريق الصحافة ، أو عن طريق الاشتراك فى الهيئات التمثيلية وغيرها من الطرق ، اما العهد الثانى فيكتمل فيه تاسيس الدول الراسمالية بنظامها الدستورى ، ويتعاظم فيه التناحر بين البروليتاريا والبورجوازية .

واذا كان العهد الاول يتميز باستيقاظ الحركات القومية التى يجرف تيارها طبقة الفلاحين ، وهى الطبقة التى تضم أكبر عدد من السكان ، والتى يصعب دفعها الى الحركة ، الى مجرى النضال من أجل الحرية السياسية بصورة عامة ، ومن أجل الحقوق القومية بصورة خاصة ، فان العهد الثانى يتميز بانعدام الحركات البورجوازية الديمقراطية الجماهيرية ، وسعى الراسمالية المتطورة — التى تقرب وتمزج بين الامم اكثر فاكثر ، بعد ان اندفعت هذه الامم بكليتها فى حركة التبادل التجارى — الى وضع التناحر القائم بين راس المال المندمج على الصعيد العالمى وبين حركة العمال العالمية . وفى الدرجة الاولى من الاهمية (١١٥) . ولا يرى لينين جدارا فاصلا بين هذين العهدين ، بل انهما يتصلان ببعضهما بحلقات انتقالية كثيرة .

ويوضح لينين أن الموقف الماركسى من المسالة القومية ياخذ هذين الاتجاهين التاريخيين فى الاعتبار ، فيدافع اولا عن المساواة بين القوميات فى الحقوق (١١٦) ، بما يعنيه ذلك من صيانة حقوق الاقليات القومية ، ودفاع عن حق الامم فى تقرير مصيرها ، ولكنه اذ يدافع ثانيا عن مبدأ الاممية البروليتارية يناضل بحزم ضد التعصب القومى ، ويفسر لينين ذلك بأن « استيقاظ الجماهير من الجمود الاقطاعى انما هو امر تقدمى ، وكذلك نضالها ضد الاضطهاد القومى ايا كان .. ومن هنا ينجم هذا الواجب المطلق الذى يقضى على الماركسيين

---

(١١٥) يقول لينين عن هذه الفكرة : « ومعلوم أن الراسماليين من مختلف الامم والقوميات يجلسون معا الى طاولة واحدة ويتشاركون فى الشركات المساهمة ، ويندمجون كل الاندماج بعضهم ببعض . وفى المصنع ، يشتغل العمال من مختلف الامم والقوميات جنبا الى جنب . وفى كل قضية سياسية جدية وعميقة حقا ، يتم التكتل والتجمع حسب الطبقات ، لا حسب القوميات » . انظر : لينين ، مسائل السياسة القومية والاممية البروليتارية ، ص ٤٠ .

(١١٦) « فليس بماركسى ، ولا حتى بديمقراطى ، من لا يقر بالمساواة فى الحقوق بين القوميات واللغات ، ولا يدافع عنها ، ومن لا يناضل ضد كل اضطهاد قومى وضد كل عدم مساواة قومية » . المرجع السابق ، ص ٢٧ .

بالدفاع عن الروح الديمقراطية فى جميع نواحى المسالة القومية ولكن لا يسع البروليتاريا أن تمضى ابعد من ذلك فى تأييد النزعة القومية . اذ انه ابعد من ذلك يبدأ نشاط البورجوازية الرامى الى تقوية التعصب القومى » فالماركسية « لا تتفق مع التعصب القومى مهما كان عادلا وصافيا وناعما ومتمدنا » .

وقد ترتب على تأييد لينين للمساواة التامة فى الحقوق بين الامم ، وصيانة حقوق الاقليات القومية تأييده لحق تقرير المصير ، وقد عرف لينين هذا الحق بأنه « يعنى بوجه الحصر حق الامم فى الاستقلال بالمعنى السياسى ، فى حرية الانفصال السياسى عن الامة المتسلطة المضطهدة » ، ويقول لينين « هناك حالة واحدة يكون فيها الماركسيون ملزمين بالذود عن مطلب واحد خاص فى المسالة القومية اذا كانوا لا يريدون خيانة الديمقراطية والبروليتاريا ، واعنى بهذا المطلب حق الامم فى تقرير مصيرها ، اى فى الانفصال السياسى » .

وقد عارض لينين « الالحاق » ، لان معارضة « الالحاق » ليست سوى « الاعتراف بحق حرية تقرير المصير » ، وقد أوضح هذا بان مفهوم « الالحاق « يفترض عادة : ١ — مفهوم العنف (الضم بالعنف) ٢ — مفهوم الاضطهاد القومى الاجنبى (ضم منطقة اجنبية ... الخ) ، واحيانا ٣ — مفهوم خرق الوضع الراهن ، ثم بين انه لا يعارض الالحاق للاعتبارين الاول والثالث فى حد ذاتهما ولكن للاعتبار الثانى ، « فلن تكون ضد الالحاق يعنى انك تؤيد حق حرية تقرير المصير ، وان تكون ضد ابقاء اية امة من الامم بالعنف ضمن حدود معينة » ، كذلك اوضح لينين ان مطلب تحرير المستعمرات لا يعنى غير الاعتراف بحرية الامم فى تقرير مصيرها .

واذا كان لينين قد بدأ — تفريعا على تأييده للمساواة التامة فى الحقوق بين الامم — حق الامم فى تقرير مصيرها ، فقد شجب بناء على معارضته للتعصب القومى « استقلال الثقافة القومية الذاتى » موضحا انه « يعنى بالتحديد التعصب القومى الاكثر رجعية وبالتالى الاشد ضررا » ووصف شعار الثقافة القومية بانه خداع بورجوازى ، وحدد شعار الماركسية بانه « الثقافة الاممية ، ثقافة النزعة الديمقراطية ، والحركة العمالية العالمية » . وقد شرح لينين اسباب معارضته لاستقلال الثقافة القومية بأن الاساس الفكرى لهذا الاستقلال ومحتواه هو تكريس التعصب القومى ، واضفاء صفة شرعية عليه ، وفصل جميع القوميات الواحدة عن الاخرى بحواجز متينة ابدية وهذه فكرة بورجوازية برمتها وخاطئة اطلاقا ولا يسع البروليتاريا ان تؤيدها لانها — اى البروليتاريا — تدعم على العكس كل ما يساعد على محو الفوارق القومية ، وهدم الحواجز القومية ، وكل ما يوثق الصلات بين القوميات ، وكل ما يؤدى الى اندماج الامم .

وقد راى لينين ان حل مشكلة القوميات مستحيل فى ظل الراسمالية ، ففى ظلها يستحيل القضاء على الاضطهاد القومى ، والاضطاد السياسى بعامة ، ولهذا فان حل هذه المشكلة هو القضاء على الطبقات ، اى اقامة الاشتراكية التى سوف تقضى على تذويب الفوارق بين القوميات (١١٧) .

التعايش السلمى : سبق ان بينا كيف قال لينين بامكانية قيام الثورة فى بلد واحد ، وليس فى كل البلاد الراسمالية فى نفس الفترة الزمنية كما تنبأ كارل ماركس من قبل ، وقد خلق نجاح الثورة الاشتراكية بالفعل وضعا جديدا فى الواقع الدولى هو انه « لا توجد الا جمهورية اشتراكية واحدة ، وانها محاطة بحشد كامل من الدول الامبريالية المعادية فى جنون » كما قال لينين . وكان امام لينين طريقان لمواجهة هذا الموقف : اما بتعزيز البناء الداخلى ، او التعجيل بالثورة العالمية ، وقد اختار لينين التركيز على الطريق الاول ودافع عنه ومارسه باصرار (١١٨) وقد تجسدت هذه الممارسة فى مفهوم التعايش السلمى بين النظام الاشتراكى الوليد والنظام الراسمالى السائد .

وقد كان لينين يرى ان التعايش السلمى هو الذى سيمكن الدولة السوفيتية من الصمود وبناء نفسها حتى تجىء الثورة العالمية التى كان تطورها فى اكثر البلاد تقدما « ابطأ بدرجة كبيرة ، اكثر صعوبة بدرجة كبيرة ، اكثر تعقيدا بدرجة كبيرة » ، ولذلك فان التعايش السلمى لم يكن مطلوبا لذاته ، ولهذا السبب دخل لينين فى علاقات اقتصادية مع البلدان الراسمالية لا يمكن للدولة الاشتراكية الوليدة ان تبنى نفسها دونها ، اذ انه « دون المعدات ، دون الآلات التى نحصل عليها من البلدان الراسمالية ، لن نستطيع ان نفعل ذلك بسرعة » . ولم يساور لينين اى وهم فى ان الدول الراسمالية لن تسمح للدولة السوفيتية بهذا الا لطمع راس المال فى الارباح الطائلة (١١٩) .

---

(١١٧) يلخص لينين هذه النظرة بقوله : « ان المساواة التامة فى الحقوق بين الامم ، وحق الامم فى تقرير مصيرها . واتحاد عمال جميع الامم : ان جميع هذه الاشياء هى البرنامج القومى الذى تلقنه الماركسية للعمال » .

(١١٨) كان اول مظهر لهذه الممارسة هو توقيع صلح برست ليتوفسك مع المانيا فى مارس ١٩١٨ الذى عارضه تروتسكى كما سيجىء فيما بعد .

(١١٩) يقول لينين بهذه الصدد : « ومن الطبيعى من جانبهم (يشير الى الاحتكارات الكبرى فى العالم) الا يكونوا راغبين ببساطة فى نفعنا ، فهم لم يدخلوا هذه المفاوضات الا من اجل الارباح الخيالية . ان الراسمالية الحديثة ـ كما يصفها دبلوماسى غير محارب ـ لص ، عصبة شريرة وهى ليست الراسمالية القديمة لايام ما قبل الحرب ، فبسبب احتكارها للسوق العالمية تصل هوامش ربحها الى بضع مئات فى المائة . وسيقتضينا هذا بطبيعة الحال ثمنا عاليا ، بيد انه لا مخرج آخر لان الثورة العالمية لا تحرز اى تقدم » . لينين ، فى السياسة الخارجية للدولة السوفيتية ، ص ٣٨٩ .

غير ان لينين لم يغفل اهمية العوامل الدولية فى نجـــاح سياسته فى التعـــايش السلمى ، وقد قال بهذا الصدد : « ان الموقف الدولى الراهـــن يتسم بظهور نوع من التوازن المؤقت غـــير المستقر (مايو ١٩٢١) ، ولـــكنه توازن برغم ذلك ، انه نوع من التوازن الذى اضطرت الدول الامبريالية فى ظله الى التخلى عن رغبتها فى الانقضـــاض على روسيـــا السوفيتية على الرغم مما تكنه لهـــا من كراهية ، لان تفكك العـــالم الراسمالى يمضى باضطراد ، والوحـــدة تتلاشى باستمرار (١٢٠) ، فى حين يتزايد هجوم قـــوى المستعمرات المقهورة ـــ التى تضم سكانا يربو عددهم على الالـــف مليـــون نسمة ـــ عاما بعد عام ، وشهرا بعد شهر ، بل اسبوعا بعد اسبوع » .

ومن الواضح ان التعـــايش السلمى كان بالنسبة للينين اذن نوع من التكتيك الثورى الذى يهـــىء المنـــاخ الافضـــل للانتصـــار النهائى للثـــورة الاشـــــتراكية .

٢ ـــ تروتسكى والثورة العالمية (١٢١) :

يمثل تروتسكى الجانب الآخر فى الخبرة السوفيتية عن الماركسية ، ورغم انضمامه للحزب البلشفى فى الفترة من ١٩١٧ ـــ ١٩٢٧ فان تاريخه حافـــل بالخلافات طوال هـــذه الفترة وقبلها وبعدها مع لينين ، ثم مـــع ســـتالين من بعده فقبل ثورة اكتـــوبر شـــن تروتســـكى هجومه ضـــد لينين وضـــد برنامـــج الحـــزب البلشفى لتحقيق الثورة فى روســـيا ، وبعـــد الثورة رفض ـــ وكان وقتهـــا مفوضـــا للشـــئون الخارجية ـــ الموافقـــة على توقيع صـــلح برست ليتوفسك مـــع الالمـــان ، وكانت وجهة نظره فى ذلك هـــى تهيئة الفرصة للثورة الالمـــانية كى تشتعـــل ابان وجـــود الجيش الالمـــانى على جبهة القتـــال فى روســـيا ، وان الواجب الامى يقتضى من السوفيت مواصلة القتـــال ضـــد الالمـــان مساندة للثورة الالمـــانية التى قاربت على الإنفجار ، وقـــد استمر تروتسكى ياخـــذ صف المعارضة ـــ مع آخرين ـــ ضد

---

(١٢٠) قال لينين فى نوفمبر ١٩١٨ انه اذا كانت الثورة قـد استطاعت ان تحيا عاما فذلك ليس « لاننـا بسبب معجزة ما كنـا اقوى من الامبرياليين ـ كـلا فذلك هراء ولكن سببه فقـط ان الامبريالية الدولية قد انشقت الى مجموعتين عدوانيتـين (يقصد المجموعـــة الانجليزية الفرنسية الامريكية من ناحية والالمانية من ناحية اخـــرى) كانت كل منهمـا تطبق على رقبـة الاخـــرى » . المرجـع السابق ، ص ١٣٦ .

(١٢١) ١٨٧٩ ـ ١٤٠ انظر :

Trotsky, The Permanent Revolution- in : Goldwin, Robert A., Stourzh. Gera'd, -and Zetterbaum, Marvin (eds,) Readings in Russian Foreigr Policy, New York : Oxford University Press 1959, pp. 146 - 54.

لينين فى هذه المسألة حتى وقعت المعاهدة فعلا فى مارس ١٩١٨ . وبعد وفاة لينين تزعم المعارضة ضد ستالين الى أن طرد من الحزب فى ١٩٢٧ ثم نفى من الاتحاد السوفيتى عام ١٩٢٩ ، وظل خارجه متنقلا بين تركيا وبعض البلدان الاوربية حتى استقر فى المكسيك حيث أغتيل فى عام ١٩٤٠ .

وكان تروتسكى من انصار الثورة العالمية ، واعتقد انه يستحيل ضمان انتصار واستمرار الثورة فى روسيا أو اى بلد غيرها ما لم تمسك البروليتاريا بزمام السلطة فى كل او معظم أوربا الغربية على الاقل .

وقد ميز تروتسكى بين مفهومين نظريين محددين ومتعارضين تعارضا مباشرا عن الاشتراكية ، ومن هذين المفهومين تنبع كافة الخلافات فى الاستراتيجية والتكتيك ، اما المفهوم الاول فهو الذى يركز على استحالة نجاح الاشتراكية فى بلد واحد فى عزلة عن باقى ثورات البروليتاريا على المستوى العالمى . واما الثانى فهو الذى يقول — على العكس — بامكانية وضرورة بناء الاشتراكية فى اطار هذه العزلة وفى اقصر زمن تاريخى . وقد اتهم تروتسكى ستالين بانه اول من صاغ هذه النظرية (نظرية بناء الاشتراكية فى بلد واحد) فى خريف ١٩٢٤ (١٢٢) ، مناقضا بذلك — اى ستالين — كل تقاليد الماركسية ، ومناقضا كذلك لمدرسة لينين (١٢٣) ، بل لما كتبه ستالين نفسه فى أوقات سابقة .

وبالاضافة الى الواجب الاممى عبر تروتسكى عن وجهة نظره على اساس الصلة التى لا يمكن أن تنفصم بين الاقتصاد القومى والاقتصاد العالمى ، وهذا الاقتصاد العالمى « ليس حاصل جمع لاجزاء قومية » ، بل هو واقع قوى مستقل خلقه التقسيم الدولى للعمل والسوق العالمية ، وهذا الواقع يتجاوز كما اثبت التطور الراسمالى الحدود القومية ، وكانت الحرب الامبريالية تعبيرا عن هذا . وعلى هذا الاساس فان محاولة تحقيق تنمية متوازنة لكل فروع الاقتصاد فى الحدود القومية يعنى اتباع مثالية رجعية ، وهو لن يؤدى الى اشد القوى الانتاجية للمجتمع الاشتراكى الى الخلف حتى بالمقارنة مع الراسمالية ، مما يعنى اهدار للهدف الضرورى فى أن

---

(١٢٢) اى بعد وفاة لينين ، ومع ذلك فلا يمكن الا القول بصرف النظر عن الصياغة أو الاهمية التى برزت لهذه النظرية فى عهد ستالين بأن اسسها النظرية والعملية ترجع الى لينين . والا فكيف يمكن أن تفسر موقفه من عقد صلح برست ليتوفسك مع الالمان بعد الثورة ، وحتى عقد الصلح فعلا فى مارس ١٩١٨ ؟ وكيف يمكن أن نفهم سياسته فى التعايش السلمى عموما ؟

(١٢٣) لا يجب أن يفهم من ذلك أن تروتسكى يدافع عن لينين أو يتفق معه ، فقد استمرت بينهما خلافات شديدة كما سبقت الاشارة ، وقد وصف لينين تروتسكى بقوله « ان تروتسكى لم يكن له فى اى يوم من الايام راى ثابت فى اية قضية جدية من قضايا الماركسية فقد كان يتسلل دائما ، فى الثغرات بين الخلافات ، وينتقل من معسكر لآخر » . انظر : لينين . مسائل السياسة القومية والاممية البروليتارية ، ص ١٤٨ .

يمثل المجتمع الاشتراكى فى المجـال الانتاجى الفنى مرحلة اعلى بالمقـارنة مع الراسمالية .

وقد فسر تروتسكى على هذا اساس الازمات التى يواجههـا الاقتصـاد السوفيتى ، فقال انه اذا كانت قوة هـذا الاقتصاد تكمن فى تاميم وسائـل الانتاج وتوجيههالميالتخطيط ، فان ضعفه يرجع بالاضافة الى التخلف الموروث من الماضى الى عزلة ما بعد الثورة ، اى عدم قدرته على الوصول الى موارد الاقتصاد العالمى حتى ولو على اساس راسمالى ومن ثم راى أن الازمات الحادة فى الاقتصاد السوفيتى لا يمكن حلها الا بتنسيق اشتراكى للقوى الانتاجيـة على نطاق عالمى ، ممـا يفضى فى النهاية الى تاييـد مفهومه عن الثورة العالمية .

٣ — ماوتسى تونج والماركسية القومية (١٢٤) :

ترجع اهمية ماوتسى تونج فى بحث تطور الماركسية بعد ماركس الى انه

---

(١٢٤) ولـد ماو فى ١٨٩٣ فى قرية شاوشان بمقاطعة هونان بالصين ، وكان ابوه فلاحا فقيرا ارتفع بالتدريج حتى اصبح غنيـا يعمل بتجارة الحبوب ، وكانت امه بوذيـة متدينة . وعنـدما نشبت الثورة ضـد امبراطورية المانشو فى ١٩١١ ، انضم الى الجيش المعـادى للامبراطورية لمـدة ستة شهور ، وقـد اهتم بكتب الفلسفـة والتـاريخ ، فاستهوته فى البدايـة فلسفـة كونفو شيوس ، كمـا قرا لآدم سميث وداروين وميل وروسو ومونتسكيو وعن العظمـاء كنابليون وفى ١٩١٣ ، التحق بمدرسة للمعلمين تخـرج منهـا فى ١٩١٨ وعمـل فى نفس السنة مساعدا لامين مكتبة فى جامعة بكين . وفى ١٩١٩ شارك فى حركة ٤ مايو (حركة الطلاب الصينيين ضد قرار مؤتمر باريس للسلام بالتخلى عن الامتيازات الالمانيـة السابقة فى شانتونج لليابان بدلا من اعادتها للصين) ، وفى نفس السنة عـاد الى شانجشا (عاصمة هونان) حيث نشـط فى الحركة ضد السلطات المحليـة وضـد اليابان . وفى شتاء ١٩١٩ — ١٩٢٠ اعتنـق ماو — كمـا يحـدد هو — الماركسية ، ونظـم فى ١٩٢٠ مجموعة شيوعية فى هونان ، ثم شـارك فى يوليو ١٩٢١ فى المؤتمر الاول للحزب الشيوعى الصينى ، وفى اكتوبر من نفس السـنة اصـبح امـين لجنة الحزب فى مقاطعة هونان ، ثم انتخبه المؤتمر الثالث للحـزب عضـوا فى اللجنة المركزية فى ١٩٢٣ وابتداء من هذه السـنة تقريبا اصـبح ماو من اكثر المتحمسـين لسياسة التحالف مع الكومنتانج (حزب الشعب الوطنى) التى تبنتها اللجنة المركزية للحـزب الشيوعى الصينى فى ١٩٢٢ ، وانغمس فعـلا فى نشاطات عديدة بهـذا الصدد ، حتى انه انتقـد من بعض رفقائه فى الحزب بسبب حماسه الزائـد فى هذه المسـالة ، وظـل كذلك حتى تحـول الى الموقف المضـاد فى ١٩٢٧ حـين تفاقم الشقاق مع الكومنتانج . ويمكن القـول انـه ابتداء من هـذا التاريخ وحتى نجـاح الثـورة بقيادتـه فى ١٩٤٩ انغمس ماو فى الكفاح المسلح الذى كان ينشىء لدى نجاحه فى اية منطقـة « نظمـا على غـرار السوفيتات » ، وفى غمـار ذلك الكفاح سيطر فعليا على الحزب الشيوعى فى ١٩٣٥ ، كمـا تعاون مرة ثانية مـع الكومنتانج ضـد اليابان ابتداء من ١٩٢٧ ، الا ان هـذه السياسة لم تصمد لاكثر من سنوات قليلة ، وفى اكتوبر ١٩٤٩ اعلن مـاو انشـاء جمهـورية الصـين الشـعبية وفى ديسـمبر ١٩٥٩ اعلن قراره بعـدم الترشـيح لمـدة اخـرى كرئيس للجمهورية ، وهـو القرار الذى قيل فيما بعـد ابان الثورة الثقافية انه كان ضد رغبته ، وفى ١٩٦٥ بدات الثورة الثقافية بتوجيهه وقيادتـه ، وهى الثورة التى اسفرت عن تاكيـد سـلطته ودعم خطـه السياسى والفكرى انظر :

=

استقى خبرته من تطبيق الماركسية على بلـد آسيوى متخلف ، فقد كانت الصين لا تقارن بروسيا قبل نشوب ثـورة اكتوبر ١٩١٧ ، بالرغم من ان الاخـيرة كانت غارقة فى الفقر والجهل ، وكان بهـا درجة محدودة من التصنيع ، فحتى عام ١٩٤٩ على سبيل المثال لم يكن فى الصين فيما عدا منشوريا الا قليل من مصانع النسيج ، وكانت الوسائل المستخدمة فى الزراعة فيها اكثر بدائية من تلك التى عرفتها العصـور الوسطى . وهناك عبارة لمـاو يمكن أن تـكون مدخلا لفهم اسهامه فى تطور النظرية الماركسية ، ويشير ماو فى هذه العبارة الى ان الماركسية « يجب أن تأخذ شكلا قوميا قبل ان يمكن تطبيقها ، وليست هناك ماركسية مجردة ، بل فقط ماركسية محددة . وما نسميه بالماركسـية المحـددة هو الماركسية التى اتخذت شكلا قوميا ، اى الماركسية التى طبقت على الكفاح المحـدد والظروف المحددة السائدة فى الصين ، وليست الماركسية مستعملة استعمالا مجردا . ولو ان شيوعيا صينيا يشكل جـزءا من الشعب الصينى العظيم ، ملتزما بشعبه بلحمه ودمه تحـدث عن الماركسية بصـرف النظر عن الخصوصيات الصينية ، فان هذه الماركسية تكون محض تجـريد فارغ » (١٢٥) . والفكر السياسى لمـاو — كما هو فى حالة لينين — غزير ، وكما اكتفينا فى تحليل الفكر السياسى للينين بأهم ما جاء به ابتداء مما انتهى اليـه ماركس ، فاننـا نكتفى هنا بأهم ما جـاء به ماوتسى تونج ابتداء مما انتهى اليـه لينين .

تحليل الثورة فى البلاد المتخلفة (١٢٦) : لكى نفهم اسهام ماوتسى تونج فى تطور الماركسية فى هذه المسألة يحسن ان نشير بايجاز الى نقطة الانطلاق التى بـدا منها ، والتى تتمثل فى افكار لينين بهذا الصدد فقـد كان لينين من القلائل الذين افترضوا ان آسيا يمكن ان تلعب دورا نشطا فى الثورة العالمية ، اذ كان يرى أن الارباح الناجمة عن استغلال آسيا وافريقيا هى التى مكنت بورجوازية البلدان الراسمالية من افساد جزء من الطبقـة العاملة فيها ، وبالقضـاء على هذه الامكانية فان الثورة فى المستعمرات سوف تسهم فى نشوب الثورة فى البلدان الراسمالية . فاذا سلمنا بهـذا وانتقلنا الى المسألة الثانية وهى المتعلقة بنوع الثورة الذى سيحدث فى البلدان المختلفة وما هية الطبقات الاجتماعيـة

Schram. Stuart R., The Political Thought of Mao Tse-tung, New York : Frederick A. Praeger Publishers, 1969, pp. 440 - 7.

ملف الثورة الثقافية ، فى السياسة الدولية ، س ٤ ، ع ١ ، القاهرة : مؤسسـة الاهـرام ، يناير ١٩٦٨ ، ص ٢١٥ ، ٢١٦ .

(١٢٥) من تقرير لمـاو قدمـه فى الاجتماع السادس للجنـة المركزية للحزب الشيوعى الصينى ١٩٣٨ .

انظر : Schram, op. cit., p. 112.

(١٢٦) المرجـع السابق .

التى ستتولى قيادتها لوجدنا اكثر غموضا ، وان كانت هناك بعض المبـــادىء العامة التى تتضمن القول بانه سوف تكون هناك مرحلتان للثورة كما فى البلدان الراسمالية المتقدمة مرحلة بورجوازية ديمقراطية ، ومرحلـــة اشتراكية ، الا انه بسبب عوامل التخلف والتبعية ســـوف تكون ادوار الطبقات الاجتماعيـــة مختلفة الى حـــد ما عن مثيلاتها فى البلدان الراسمالية المتقدمة ، واساسا فانه بسبب التخلف سوف يلعب الفلاحون دورا اكبر ، وبسبب العـــداء المشترك للسيطرة الاجنبية فان بورجوازية البـــلاد المستعمرة (بفتح الميم) ستلعب دورا اكثر تقدمية ، ولكن هـــل تترك الثورة البورجوازيـــة للبورجوازيين بتاييـــد العمـــال ، ام يجب ان تنفذ مرحلتا الثورة تحت قيادة العمـــال ، كان لينـــين باعتباره واقميا وقائدا للدولة السوفيتية يهتم باضعاف الامبريالية مستعدا فى ظل ظروف معينة للموافقة على ان تقود البورجوازية الثورة فى المستعمرات حتى يحين الوقت الذى يكون فيه الشيوعيون فى وضع يتولون فيـــه المهمـــة بانفسهم . وسوف نتناول افـــكار ماو بهذا الصـــدد مبتدئين بافكاره عن القاعدة الطبقية التى يمكن ان تستند اليها الثورة ، ثم نشير الى الاوزان النسبية لكل طبقة داخل هذه القاعدة كما حددها ماو .

فى مرحلة مبكرة من تطوره الفكرى ، ربما حتى قبـــل اعتناقه الشيوعية بشكل جازم ، تحدث ماو (١٢٧) عن « الاتحاد العظيم بين الجماهير الشعبية » باعتباره اهم وسيلة للتقدم والاصلاح ، ويقول ماو بهذا الشان : « اذا درسنا التاريخ سوف نجـــد ان كل الحركات التى حدثت فى مجرى التاريخ من اى نوع قد نتجت دون استثناء عن اتحاد عـــدد معين من الشعب ، والحركة الاكبر تحتاج اتحادا اكبر .. وما يحـــدد الانتصار والهزيمة هـــو صلابة او ضعف الاتحاد ، وجدة او قدم ايديولوجيته ، وصحتها او زيفها » ويتساءل ماو عن السبب فى ان الاتحاد العظيم للجماهير الشعبية مؤثرا على هذا النحو ، ويجيب بالتاكيد على الاعتبار الكمى قائلا : « لان الجماهير الشعبية فى اى بلد اكثر عـــددا من الارستقراطيين والراسماليين والقابضين الآخـــرين على زمام السلطـــة فى المجتمع » ، وقـــد حـــدد ماو عناصر هذا الاتحـــاد بانها الفلاحـــون والعمـــال والطلبة والنســـاء .

وعلى اية حال ففى ١٩٤٩ ـ سنة نجاح الثورة فى الصين بزعامته ـ حدد ماو فى مقالة عن ديكتاتورية الشعب الديمقراطية » الطبقـــات المتحالفة التى تشكل القاعدة الثورية « فى المرحلة الراهنة فى الصين » بانها « الطبقـــة العاملة والفلاحون والبورجوازية الصغيرة الحضرية ، والبورجوازية الوطنية » ورغم ذلك فقد تحدث ماو عن الامة الصينية باعتبارها امة ثورية ككل (١٢٨) .

---

(١٢٧) من مقالة لماو فى صيف ١٩١٩ . المرجع السابق ص ٢٤٩ ـ ٢٤١ .

(١٢٨) فى مقال لماو بتاريخ ١٥ ابريل ١٩٥٨ قال « ان بلادنـــا قـــد لا تحتاج وقتـــا طويل كما=

واذا تركنا هذه المسألة وانتقلنا الى تحديد الاوزان النسبية لكل طبقة داخل هذا التحالف الكبير لوجدنا ان ماو فى بداية تطوره الفكرى كماركس يظهر اتجاها تقليديا بهذا الشأن حتى أقل مما قال به لينين بشأن الدور الممكن لطبقتى الفلاحين والبورجوازية فى التحالف الطبقى الذى تستند اليه الثورة ، ففى مقاله له فى نوفمبر ١٩٢٠ (*) ركز على الدور القيادى للعمال وقصر اشارته عليهم دون ان يذكر الاتحاد مع الفلاحين او ايه طبقة اخرى . الا ان ماو ، وفى تقريره المشهور ، عن حركة الفلاحين فى هونان ، بدا وكأنه يتجاوز اى تفكير ماركسى لينينى فى تأكيده على دور الفلاحين فى الثورة (١٢٩) .

وقد تناول التقرير بالتحليل حركة الفلاحين فى هونان دون ان يترك اى شك فى ان الفلاحين « قد نظموا انفسهم وتحركوا بانفسهم » ، ثم حدد نتائج الحركة قائلا : « بسقوط سلطة ملاك الارض اصبحت رابطة الفلاحين هى جهاز السلطة الوحيدة ، واصبح شعار « كل السلطة لرابطة الفلاحين » واقعا .. ويستمر ماو فى تقييمه للحركة بقوله : « الواقع ان الجماهير الفلاحية المريضة قد هبت للوفاء برسالتها التاريخية .. ان القوى الديمقراطية فى المناطق الريفية قد هبت للاطاحة بالسلطة الاقطاعية الريفية ، والاطاحة بهذه السلطة الاقطاعية هو الهدف الحقيقى للثورة الوطنية » (١٣٠) .

= كان يظن من قبل للحاق ببلاد الراسمالية الكبيرة فى الانتاج الصناعى والزراعى وللعامل الحاسم بصرف النظر عن قيادة الحزب هو شعبنا البالغ عدده ٦٠٠ مليون ، فكلما كان الشعب اكثر كانت هناك وجهات نظر ومقترحات اكثر ، وكانت الحماسة اشد ، والطاقة اكبر » ، وقد أوضح ماو أن الشعب الصينى يتحلى بصفتين واضحين هما الفقر والنقاء « وقد يبدو هذا سيئا لكنه حقيقة شىء طيب ، فالشعب الفقير يريد التغيير ، ويريد العمل ، ويريد الثورة ، والصفحة البيضاء لا توجد عليها بقع ، ومن ثم فان احدث الصور واجملها يمكن ان ترسم عليها » . وبالطبع فان ماركس لم يفرد البروليتاريا بمهمة الثورة لمجرد فقرها ونقائها ، بل لانها تلعب دورا حاسما فى الانتاج ، ولانها اكثر الطبقات وعيا .

(*) لاحظ ان ماو اعتنق الماركسية كما حدد هو فى شتاء ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ .

(١٢٩) يقول ماو فى هذا التقرير بعبارات يبدو فيها الاحساس العاطفى : « فى وقت قصير جدا سوف تهب مئات الملايين من الفلاحين فى مقاطعات الصين الوسطى والجنوبية والشمالية كاعصار أو عاصفة قوية سريعة وعنيفة على نحو غير عادى ، حتى ان أية قوة مهما كانت كبيرة لن يكون بمقدورها ان تقمعها ، سوف يخترقون كل الحواجز التى تعترضهم ، وينحفعون الى الامام على طريق التحرير ، سوف يرسلون بكل الامبرياليين والقادة المسكريين والمسئولين الفاسدين والداعرين المحليين والاستقراطية الشريرة الى لحودهم ، وسوف تقف كل الاحزاب الثورية وكل الرفاق الثوريين امامهم للاختبار ، للقبول او المعارضة من جانبهم » . ويستطرد ماو قائلا ان كل صينى سوف يكون حرا فى اختيار طريق من ثلاثة : فاما ان يقودهم ، واما ان يتبعهم ، واما ان يعاديهم ، ولكن الظروف تتطلب اختيارا سريعا » .

(١٣٠) تحدث ماو بتحديد اكثر من تقييم دور الفلاحين فى الثورة الوطنية بقوله : « ولو اننا خصصنا عشر درجات لانجازات الثورة الديمقراطية فان انجازات الذين يقيمون فى الحضر والعسكريين تقدر فقط بثلاث درجات ، بينما يجب ان تذهب السبع الباقية الى =

وقسم ماو الفلاحين الى أغنياء ومتوسطين وفقراء ، وحـــدد ان المجموعة الوحيدة فى الريف التى ناضلت امر نضال هى فقراء الفلاحين ، « وطوال فترة التنظيم العلنى كان هؤلاء هم الذين قاتلوا ، وهم الذين نظموا ، هم الذين قاموا بالعمل الثورى ، وبدون فقراء الفلاحين « لم يكن من الممكن أبدا ان تحـــدث الحالة الراهنة من الثورة فى الريف .. وان تكتمل الثورة الديمقراطية ، ومن ثم فان عملنا فى الوقت الراهن هو توجيه الفلاحين الى شن نضـالات سياسية بأقصى قوة لهم حتى تجتث سلطة ملاك الارض تماما » .

وفى تحليلنا لهذا الموقف الفكرى لماو يجب ان نتذكر ان كل المـــاركسيين عموما ابتـــداء من ماركس نفســه قد نظروا الى الفلاحين كقوة ثورية ذات اهمية فائقة ، لكن احدهم لم يعترف بان الفلاحين كانوا قادرين على العمل الثورى المستقل ، فاما ان يعملوا تحت قيـــادة البورجوازية او البروليتاريا ، وهمـــا الطبقتان الوحيدتان القادرتان على السيطرة على المجتمع ككل ، ومن الصعب انكار ان ماو قـــد نسب الى الفلاحين درجة كبيرة من المبادرة فى تقرير هونان تتجاوز كل صيغ لينين النظرية ، وكلمات التقدير أوضح من ان تترك مجـــالا للشك فى هذا ، الا أن بعض الدراسات التى تحلل هذا التقرير ترى ضرورة ان يؤخذ فى الاعتبار انه كتب فى مرحلة لا يمكن اعتبـــار ماو فيها اســـتاذا فى الماركسية ، وانه كتب فى مناخ انبهار عاطفى بمـــا حققه الفلاحون فى هونان . وقـــد يبدو هذا الراى الاخير صحيحا ولو جزئيا ، ففى ابريل ١٩٢٩ وضع ماو المسالة بصورة اكثر توازنا ، اذ اكد فى تقرير له الى اللجنة المركزية للحـــزب « ان القيادة البروليتارية هى المفتاح الوحيد لانتصـــار الثورة ، ووضع الاساس البروليتارى للحـــزب وانشاء خلايا الحزب فى المؤسسات الصناعية فى المراكز الاساسية هى الاعمال التنظيمية الاكبر للحزب فى الوقت الراهن . وفى نفس الوقت فان تطوير النضال فى الريف ، وانشاء السوفيتات فى المناطق الصغيرة ، وانشاء الجيش الاحمر وتوسيعه شروط لمساعدة النضال فى المدن والتعجيل بالمد الثورى ، ومن ثم فان التخلى عن النضال فى المدن ، والغرق فى حـــرب العصابات فى الريف ليكون خطأ كبيرا للغاية ، ولكن فى رأينـــا انه من الخطأ ايضا ان يعتقد اى من اعضاء حزبنـــا بوجهات النظـــر التى تخشى تطوير سلطة الفلاحين خوفا من ان تتفوق على قيـــادة العمـــال ، ومن ثم تصبح ضـــارة بالثورة ، لان الثورة فى الصين شبه المستعمرة سوف تخفق فقط اذا حـــرم نضال الفلاحين من قيادة العمـــال ، ولن تعانى هذا ابدا لمجرد ان نضال الفلاحين يتطور بالطريقة التى يصبح فيها الفلاحون اكثر قوة من العمال » .

= للفلاحين .. وكل رفيق ثورى يجب أن يعرف ان الثورة الوطنيـــة تتطلب تغييرا عميقـــا فى الريف ، وان ثورة ١٩١١ لم تحدث هذا التغيير ، ومن ثم كان اخفاقها . والآن فان التغـــير يحـــدث ، وهذا عامل مهم وضرورى لاكمـــال الثـــورة ، ويجـــب على كل رفيق ثورى أن يؤيـــد هذا التغيير ، والا فانه ســـوف يكون متخذا لموقف معاد للثورة ... لقـــد حقق الفلاحـــون عمـــلا ثوريا ظل بلا تحقيق سنوات طويلة ، وقاموا باهم الاعمـــال فى الثورة الوطنية » .

وفى ١٩٤٠ اكـد ماو فى مقالة له عن « الثورة الصينية والحزب الشيوعى الصينى » نفس الخط فى التحليل : فبعد أن اعتبر ان الفلاحين هم المحـرك الحقيقى للتطور فى الصين الاقطاعيـة استطرد قائلا : « ومع ذلك فطالما انه لم توجد فى تلك الايام قوى انتاجية جـديدة او اساليب جديدة للانتاج ، ولا قوى طبقية جديدة او حزب سياسى متقدم ، وطالما ان ثورات الفلاحين وحروبهم من ثم كانت تعوزهـا قيادة طبقيـة متقدمة وحزب سياسى كالقيادة الصحيحـة التى تعطيها لهـا البروليتاريا والحـزب الشيوعى اليوم ، فان ثورات الفلاحين قد اخفقت بدرجات مختلفة .. وهكذا بالرغم من أن بعض التقدم الاجتمـاعى قد تحقق بعد كل نضال ثورى للفلاحين ، الا ان العلاقات الاقطاعية الاقتصادية والنظام السياسى الاقطاعى قد بقوا اساسا دون تغيير » .

وقد برر ماو وضعه للبروليتاريا الصينية فى مقام الطبقة القائدة فى الثورة الصينية بانها تمتلك صفات خاصة تسمح لها بهذا ، وحـدد هذه الصـفات بانها : (ا) الخضوع لقهر ثلاثى من جانب الامبريالية والبورجوازية والاقطاع (ب) وجـود الحزب الشيوعى الصينى كقائد لها منـذ ظهورها على المسرح الثورى ، ومن ثم فقـد اصبحت اكثر الطبقات وعيـا فى الصين (ج) روابطها الطبيعية مع جماهير الفلاحين العريضـة لانها تكونت اساسـا من الفلاحـين المفلسين ، ممـا يسهل التحالف الثورى بين الطبقتين .

ومن ثم — يقول ماو — فانه بالرغم من نواحى ضعف لا يمكن تجنبها فى البروليتاريا الصينية ، كصغر حجمها بالمقارنة مع الفلاحين ، وحداثتها بالمقارنة مع البروليتاريا فى البلاد الراسمالية ، ومستواها الثقافى المنخفض بالمقارنة مع البورجوازية ، فان الثورة الصينية لن تنجح بالتاكيد دون مشاركة وقيـادة البروليتاريا . وقد أكـد ماو دائما على ضرورة تحالف طبقتى العمال والفلاحين لانهما « تشكلان من ثمانين الى تسعين فى المائة من سكان الصين ، وهما القوة الرئيسية فى الاطاحة بالامبريالية ورجعيى الكومنتانج .. ويعتمـد التحول من الديمقراطية الجديدة الى الاشتراكية ايضا على تحالفهما » .

ويبقى وزن البورجوازية النسبى فى التحالف الطبقى الذى تستند اليـه الثورة . فى ١٩٢٣ لم يدافع ماو فحسب عن التحالف مع البورجوازية ، بـل لقد راى بالفعل فى التجار « القوة القائدة فى الثورة الوطنية » . وقد ذكر مـاو فى مقالة له بعنوان « انقلاب بكين والتجار » التى كتبها فى هذه السـنة « ان المشكلة السياسية الراهنة فى الصين ليست سوى مشكلة الثورة الوطنية ، واستخدام قوة الشعب للاطاحة بالعسكريين والامبريالية الاجنبية التى يتواطا معها العسكريون لتحقيق اعمالهم الخائنة هو المهمة التاريخية للشعب الصينى ، وهـذه الثورة هى عمـل الشعب ككل ، ويجب ان يتقدم التجـار والعمـال والفلاحون والطلبة والمدرسون ككل للنهوض بمسئولية جزء من العمل الثورى ،

ولكن بسبب الضرورة التاريخية والاتجاهات الراهنة فان العمل الذى يجب ان يكون التجـــار مسئولين عنه فى الثورة الوطنية أكثر الحاحا واكثر اهمية فى نفس الوقت من العمل الذى يجب على بقيـــة الشعب ان ياخذه على عاتقه ، وقد علل ماو ذلك بأن التجار هم اكثر من يشعرون بمعاناة الشعب على اساس تناقض مصالحهم مع المصالح الاجنبية ومصالح العسكريين الحاكمين .

وفى ١٩٤٩ ظل ماو فى مقالته الشهيرة «عن ديكتاتورية الشعب الديمقراطية» يحتفظ للبورجوازية الوطنية بدور فى التحالف الثورى عموما ، وبـــدور هـــام نسبيا فى هذا التحالف على وجه الخصوص بعد اقصائها بالطبع عـــن مكان الصدارة الذى ارتآه لها فى الثورة الوطنية عام ١٩٢٣ ، وقد ذكر بهذا الصدد ان البورجوازية الوطنية اهميتها الكبيرة فى تلك المرحلة : « فما زالت الصـــناعة الحديثة فى الصين تشكل نسبة صغيرة من الاقتصاد القومى .. واذا كانت الصين تريد ان تقاوم القهر الامبريالى وترفع اقتصادها المتخلف الى مســـتوى اعلى يجب ان تســـتخدم كل عوامل الرأسمالية الحضرية والريفية المفيـــدة للاقتصاد الوطنى ولحياة الشـــعب ، ويجب أن نتحد مع البورجوازية فى كفاح مشترك » . الا انه أكد بالطبع ان البورجوازية الوطنية لا يمكنهـــا أن تقـــود الثورة ، كما انها لا يجب أن يكون لها الدور الرئيسى فى سلطة الدولة ، وفسر هذا بأن وضعها الاجتماعى والاقتصـــادى هـــو الذى يحتم ذلك ، اذ تموزها البصـــيرة والشجاعة الكافيتين ، كمـــا ان كثـــيرا من أعضائها يخافون مـــن الجماهير (١٣١) .

المتناقضات فى مجتمع اشتراكى (١٣٢) : يصف ماكسيم رودنسون الكاتب الفرنسى ماو بانه كان أول من تجرأ عـــلى الحديث عن المتناقضات داخـــل المجتمعات الاشتراكية . ومن خلال ثلاث مقالات لمـــاو عن هذا الموضوع يمكن ان نكون صورة واضحة عن موقفه بهذا الصدد (١٣٣) . وقد اكد ماو بالفعل ان المجتمع الشتراكى ليس مستثنى من المتناقضات وهو يقول : « تفترض بعض

---

(١٣١) تساءل ماو فى هذا الصدد « لماذا انتهت بالاخفاق اربعـون سنة من الثورة بقيادة صن يـات ؟ » واجاب مـاو مراجعـا نفسه فى عام ١٩٢٣ « لانـه فى مرحلة الامبرياليـة لا تستطيع البورجوازية الصغيرة والبورجـوازية الوطنية ان تقود ثورة طبيعية الى النصـر » .

(١٣٢) انظـر : المرجع السابق . ماكسيم رودنسـون ، ماو والخـروج عن الارثوذكسـية الماركسية ، صحيفة الموند ، باريس ، ٤ ينـاير ١٩٦٧ . مترجم بالعربيـة فى : السياســة الدوليـــة ، ص ٤ ، ع ١١ ، القـــاهرة . مؤسسة الاهـــــرام ، ينـاير ١٩٦٨ ، ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦ . ماوتسى تونـج ، مقتطفـــات من اقـوال الرئيس ماوتسى تونـج ، بكـين . دار النشـر باللغات الاجنبية ، ١٩٦٧ ، ص ٤٧ ـ ٦٠ .

(١٣٣) « عن التناقض » وكتبها فى ١٩٣٧ ونشرت فى ١٩٥٢ . « عن الخبرة التـاريخية لديكتاتورية البروليتاريا » وكتبت فى ابريل ١٩٥٦ و « عـن المعالجـة الصحيحة للتناقضـــات بين الشعب » وهى أصـــلا خطاب بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٥٩ .

الانكار السائجة ان التناقضات لا توجد فى مجتمع اشتراكى ، وانكار وجود التناقضات هو انكار الجدل . وتختلف التناقضات فى المجتمعات المختلفة فى طبيعتها ، كما تختلف اشكال حلها ، لكن المجتمع فى كل الاوقات يتطور من خلال التناقضات المستمرة » . ويصنف ماو التناقضات فى المجتمع الاشتراكى الى تناقضات عدائية واخرى غير عدائية ، اما الاولى فمن البديهى انها التناقضات بين الشعب وعدوه ، واما الثانية فهى التناقضات داخل الشعب نفسه .

وقد حدد ماو النوع الثانى من التناقضات بانه يشمل التناقضات داخل طبقات التحالف الثورى المختلفة : الطبقة العاملة ، الفلاحين ، المثقفين ، والبورجوازية ، والتناقضات بين طبقات هذا التحالف ، بين العمال والفلاحين (١٣٤) وبين قطاعات الشعب العامل من ناحية والبورجوازية الوطنية من ناحية اخرى ، والتناقضات ذات الطبيعة السياسية ، بين الحكومة والجماهير : وتشمل التناقضات بين مصالح الدولة والمصالح الجماعية وبين المصالح الشخصية (١٣٥) ، والتناقضات بين الديمقراطية والمركزية ، والتناقضات بين القادة والمحكومين ، والتناقضات بين اسلوب العمل البيروقراطى الذى يتبعه بعض موظفى الدولة وبين الجماهير ، والتناقضات الايديولوجية الذى يتبعه التناقضات بين الايديولوجيات الصحيحة وتلك الخاطئة فى حزب شيوعى .

وقد وضع ماو التناقض بين الطبقة العاملة والبورجوازية الوطنية فى الصين فى مصاف التناقضات بين صفوف الشعب ، وذلك رغم انه بطبيعته تناقض عدائى ، وفسر ماو هذا بان الطبقة البورجوازية فى مرحلة الثورة الاشتراكية فى الصين تقوم من جهة باستغلال الطبقة العاملة ، وتجنى الارباح من وراء ذلك ، وتؤيد الدستور وترغب فى قبول التحويل الاشتراكى من جهة اخرى ،

---

(١٣٤) كتب ماو فى ١٩٣٧ فى مقالته « عن التناقض » عن هذه الظاهرة فى الاتحاد السوفيتى قائلا : « حتى فى ظل الظروف الاشتراكية فى الاتجاه السوفيتى يوجد اختلاف بين العمال والفلاحين ، وهذا الاختلاف تناقض وان كان على عكس التناقض بين العمل ورأس المال لا يشتد الى عداء ، او ياخذ شكل الصراع الطبقى ، ولقد كون العمال والفلاحون فى طريق البناء الاشتراكى تحالفا دقيقا ، وسوف يحلون بالتدريج هذا التناقض فى عملية التطور من الاشتراكية الى الشيوعية انظر : Schram, op. cit., pp. 20 - 23 ويعلق ماكسيم رودنسن على هذا قائلا : « صحيح انه يمكن ان نجد آراء مشابهة فى بعض الكتابات السوفيتية ، ولكن هذه الكتابات مبعثرة وضئيلة ومستترة فضلا عن انها اعلنت ان التناقضات داخل المجتمعات الاشتراكية هى من الضالة بحيث لا تستحق الذكر » . انظر : ماكسيم رودنسون ، المرجع السابق .

(١٣٥) يقول ماو عن هذه المسالة : « لن يكون كل فرد كاملا حتى حين يتاسس المجتمع الشيوعى ، فحينذاك سوف تكون هناك تناقضات بين الناس لا تزال قائمة ، وسوف يكون هناك اناس طيبون واناس سيئون ، اناس تفكيرهم صحيح نسبيا ، ومن ثم سوف يكون هناك صراع بين الشعب ، وان كانت طبيعته وشكله سوف تختلف عن الصراعات فى المجتمعات الطبقية ، ومن وجهة النظر هذه فان وجود التناقضات بين الفرد والجماعة فى المجتمع الاشتراكى ليس بالشىء الغريب » انظر : Schram, op. cit., p. 309.

ورأى ماو انه من الممكن فى ظروف الصين الخاصة « أن يتحول هـذا التناقض الطبقى ذو الصفة العدائية الى تناقض ليست له صفة عدائية ، ويحل بالطرق السلمية اذا ما عولج بطريقة صائبة « ، الا انه اكد امكانية تحـول هـذا التناقض الى تناقض عدائى « « اذا لم نعالج هذا التناقض معالجة صـحيحة ، ولم نتبع تجاه البورجوازية الوطنية سياستنا هذه» كذلك أوضح ماو أن التناقضات الايديولوجية داخل الحزب الشيوعى يمكن ان تتحول الى تناقضات عدائيـة كما حدث فى تاريخ الحزب الشيوعى السوفييتى بين الايديولوجية الصحيحة للينين وستالين من ناحية ، وتروتسكى وبورخارين (١٣٦) من ناحية اخرى .

لكن كيف يحل المجتمع الاشتراكى متناقضاته ؟ يقول ماو ان التناقضات المختلفة من حيث النوع لا يمكن أن تحل الا بطرق مختلفة نوعيا ، ومن البديهى ان التناقضات العدائية لن تحل الا باستئصال العناصر المعادية للثورة ، امـا التناقض بين البروليتاريا والبورجوازية فيحل بطريق الثـورة الاشتراكيـة ، والتناقض بين الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين يحل بطريقة جعل الزراعـة جماعية وآلية ، والتناقض داخل الحزب الشيوعى يحل بطريقة النقد والنقـد الذاتى وهكذا . وفى الواقع انـه قد لا يكون ممكنا فهم الثورة الثقافيـة دون فهم افكار ماو بشأن التناقضات داخل المجتمعات الاشتراكية .

الثورة الثقافية (١٣٧) : فى شتاء ١٩٦٥ بدات اولى بوادر « الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى » بتوجيه ماوتسى تونج وقيادته ، وما يعنينا بالطبـع من هذه الثورة هو المضامين الايديولوجية التى يكمن نسبتها الى ماوتسى تـونج موجهها وقائدها ، كما اتضحت ابان هـذه الثورة ، الا أن هذا يبقى غير ممكن الا بعد اشارة مختصرة للظروف السياسية التى احاطت بقيـام الثورة الثقافية . ويمكن القول باختصار أن الثورة الثقافية قد قامت فى الصين لمواجهة خطـر حدوث ردة ، يحددها انصار ماو بانها ردة الى النظام الراسمالى ، واذا شئنا لغة اكثر حيادا فانها ردة عن افكار ماو وتمرد على سلطته فى الدولة الصينية ، وتتفق كل المصادر تقريبا على أن المبـادرة بهذه الردة كانت فى ايـدى قيادات عليـا داخل الحزب الشيوعى الصينى ، وهكذا كان الصراع ابان هذه الثورة بين ماو وانصاره من ناحية ، وبين أعدائه فى قيادات الحزب العليا بكل ثقلها داخل تنظيمات الحزب من ناحية اخرى ، وقـد لجأ ماو فى هـذا الصراع الى الجماهير مباشرة ، واعتمد على الحرس الاحمر واللجـان الثورية والجيش كأدوات فى هذا الصراع .

---

(١٣٦) بوخارين (١٨٨٨ ـ ١٩٣٨) ماركسى سوفيتى شـغل مناصب عاليـة فى الحـزب الشيوعى السوفيتى واتخـذ عـدة مواقف معارضة للينين ثم لستالين من ابرزهـا معـارضـته للينين فى مسالة صـلح برست ليتوفسك ، فصـل فى ١٩٢٩ من المكتب السياسى للجنـة المركزية للحزب ، وطرد منه فى ١٩٣٧ .

(١٣٧) المرجع السابق ، ملف الثورة الثقافية فى السياسـة الدوليـة ، س ٤ ، ع ١١ القاهرة : مؤسسة الاهـرام ، يناير ١٩٦٨ .

ولا شك ان اهم القضايا التى تثيرها الثورة الثقافية بالنسبة للفكر السياسى لماوتسى تونج هى تلك المتعلقة بدور الحزب الشيوعى بالنسبة لعملية الثورة ، اذ مما لا شك فيه ان خبرة الثورة الثقافية قد اتت بسابقة ليس لها مثيل فى الحركة الشيوعية فيما يتعلق بدور الحزب وبصفة عامة المؤسسات التى تقوم بالثورة فقد استندت الثورة الثقافية الى تنظيمات لا يمكن ايجاد تبرير لها لدى ماركس او لينين (١٣٨) .

ومن السهل أن نجد تبريرا لهذا فى فكرة ماو التى سبقت الاشارة اليها عن التناقضات داخل المجتمع الاشتراكى عموما ، وداخل الحزب الشيوعى خصوصا ، وهى الفكرة التى اكدها فى احد توجيهاته للثورة فى مارس ١٩٦٧ عندما اكد انه « ما زالت هناك افكار مختلفة غير بروليتارية فى الحزب ، وهذه عقبة كبيرة للغاية امام تطبيق خط الحزب الصحيح » ، بل ان احدى الدراسات تعود بنا الى ما قاله ماو فى ١٩٣٩ من انه « هناك مبادىء لا حصر لها فى الماركسية لكنها فى التحليل النهائى يمكن ان تلخص فى جملة واحدة : « ان الثورة مبررة » ويعنى هذا كله ويبرر ان الحزب لدى ماو كما تقول خبرة الثورة الثقافية على الاقل مجرد اداة للثورة يمكن اذا ثبت انها معوقة لها الاستغناء عنها والانقضاض عليها من الخارج ، ورغم انه من البديهى ان هذا لا يعنى ان الحزب لن يسترد دوره القيادى بعد اعادة بنائه وفقا للعقيدة الثورية الا ان السابقة يمكن ان تتكرر ، وخبرة الثورة الثقافية تبقى استثنائية فيما يتعلق بالدور القيادى للحزب فى تحقيق عملية الثورة برمتها .

---

(١٣٨) لم يترك ماو مجالا للشك بهذا الشان ، ففى توجيه له بشان الثورة الثقافية نشر فى مارس ١٩٦٧ قال : « فى كل الاماكن والتنظيمات التى تحتاج الى ان يقبض على زمام السلطة فيها يجب ان تؤسس اجهزة مؤقتة للسلطة ثورية وتمثيلية وذات سلطة بروليتارية ، وتسمى هذه اللجان الثورية » وفى توجيه آخر فى يوليو ١٩٦٨ قال ماو : « يجب ان يحقق الحرس الاحمر الثورى ومنظمات الطلبة الثورية التحالف الثورى الكبير ، بما يتفق والمبادىء الثورية » .

الكتاب الثانى
فى
نظرية الدولة

الفصـــل الاول

الـــــدولة

المبحث الاول

نشـــاة الـدولة

يرتبط البحث عن نشاة الدولة بنوعين من الدراسات : الاول دراســـة تحليلية ، فالتاريخ يبين لنا كيف قامت الدولة ، وكيف زالت ، ولان التـــاريخ لم ينقل لنا كيف تمكن الانسان من تكوين المجتمع السياسى ، فاننا نلجـــا الى الحدس والتخمين ، ومن هنـــا تعددت النظريات التى تشرح نشاة الدولة ، وصار لكل نظرية مميزاتها ، وفيما يلى سنعرض لاهم هذه النظريات بايجـــاز بعد تعريف الدولة والعناصر التى تتكون منها .

١ ــ الدولة ومقوماتهـــا :

ويمكن تعريف الدولة (١) بانها مجموعة من الافراد يقيمون بصـــفة دائمة فى اقليم معـــين ، وتسيطر عليهم هيئة منظمة استقر النـــاس عـــلى تسميتهـــا الحكومة . وسنتناول بشىء مـــن التفصـــيل كل عنصر من هـــذه العناصر التى لابد منها لكيان الدولة :

(أ) مجموعة الافراد : هى العنصر الاول للدولة ، ولكى تستطيع تلك المجموعـــة ان تتعايش معـــا ، يجب أن تتوافـــر عندهم الرغبة فى ذلك ، وتلك الرغبة تاتى من عوامل مختلفة كالتجاور ، والتشابه فى التقاليد ، والاشتراك

---

(١) هنـــاك عـــدة تعاريف للدولة نـــذكر منها على سبيل المثـــال ما ياتى :

عرف فوشن الدولة بانها مجموعة دائمة مستقلة من افراد يملكـــون اقليما معينـــا ، وتضمهم سلطة مشتركة منظمة بغرض ان يكفل لافرادهـــا جملة ، ولكل واحـــد منهم التمتـــع بحريتـــه ومباشرة حقوقه .

وعرف اوبنهايم الدولة بما ياتى : « توجد الدولة تمييزا لهـــا عن المستعمرات والممتلكـــات عندما يستقر اناس فى مملكة تحت حكومة خاصة بها صاحبة السيادة عليها » .

ويرى العميد دوجى : « ان الدولة عبارة عن جماعـــة من الناس الاجتماعيين بينهم طبقـــة حاكمة اخرى محكومة » .

ويرى وايزمان : ان الدولة هى الترجمة القانونية لفكرة الوطن ففيها تتلخص جميع الواجبـــات والحقوق التى تتصل بالوطن .

ومن رأى ديفو : ان « الدولة مجموعة من الافراد مســـتقرة فى اقليم محدود تخضع لســـلطة صاحبة سيادة ، مكلفة ان تحقق صالح المجموعة ، ملتزمة فى ذلك مبادىء القانون » .

ويرى بعض الشراح انـــه من المتعذر الوصول الى تعريف واف لعبـــارة « دولـــة » وان الاوفق فى مثل هذه الحالة ان يكتفى بالاشـــارة الى العناصر اللازمة لتكوين الدولة .

فى الامانى : ووحدة الاصل ، والدين واللغـــة ، وان كان لا يشـــترط بالضرورة توافر هذه العوامل جملة (٢) .

ويجب الا نخلط بين الشـعب والامـــة ، فالامـــة هى مجموعة من الافراد تربطهم رابطة طبيعية معنوية مثل وحدة الاصل او اللغة او الدين ، وتجمعهم عادات وتقاليد متشابهة ، اما الشـــعب فليس من اللازم ان تتوافر فيـــه تلك الوحدة الطبيعية لكى يصبح العنصر المكون للدولة ، فليست كل امة دولة ، وليست كل دولة امة (٣) .

وقد نشـات عن رغبـــة الامم فى ان تكون لكل منها دولة نظرية مبدا حق تقرير المصير الذى ورد فى تصريحـات الرئيس ولسن فى اواخـــر الحرب العـــالمية الاولى ، وفى تصريح الاطلنطى (١٤ اغسطس سنة ١٩٤١) وفى ميثاق الامم المتحـــدة . ويتضمن مبدا تقرير المصير ثلاثة معان وهى : اولا ـــ اى تغيـــر اقليمى يجب ان يكون مطابقا لرغبة الشعوب القاطنة فى المنطقة المراد فصلهـــا من دولة ما لضمها الى دولة اخرى . ثانيا ـــ الشعوب حرة فى اختيـــار نوع الحكومة التى ترغب أن تعيش فى ظلها . ثالثا ـــ شعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى (المستعمرات) لهـــا حق تقرير مصيرها بتحديد نوع الحكم الذى تريد ان تعيش فى ظله .

(ب) الاقليم : الاقليم المحدد هو العنصر الثانى من عناصر قيام الدولة ، وليس من الضرورى ان يكون قطعة واحدة ، ويكون لاقليم كل دولة حـــدود تفصله عن اقاليم الدول المجاورة لـــه ، ولهذه الحدود اهمية ، اذ تحدد امتداد

---

(٢) ولا يشترط فى هـذه المجموعة عـدد معين ، فقد يقـل هـذا العـدد حتى يكون بضـعة آلاف كما هو الحـال فى امارة موناكو ، وقد يزيد فيتجاوز مئـات الملايين كما هـو الوضـع فى الهند ، او الصين .

وليس من الضرورى ان تكون تلك المجموعة متحدة فى الاصل ، او اللغـة ، او الدين . فهناك دول قومية افرادهـا متعددة مثل الاتحاد السوفيتى الذى يجمع بين جمهوريـات مختلفـة القوميـات ، وهناك دول متعددة اللغـات كالهند التى يوجـد فيها الى جانب اللغـة الانجليزيـــه والهندية والاوردية عشرات من اللغـات الاخرى ، كذلك فان اكثر دول العالم تتعـــدد فيهـــا الديانات .

ولا يلزم فى هـذه المجموعة من الافراد ان تكون على درجـة معينـة من الحضارة ، فهنـــاك دول متقدمة ، واخرى متخلفة ، كما ان هناك دولا صناعية ، واخرى زراعيـة وغـير ذلك .

(٣) قد تكون الامة الواحدة مجزاة بين عدة دول ، كما هـو الحـال بالنسبة للامة العربيـة التى تمتد من الخليج الى المحيط ، فهى امـة واحـدة ممثلة فى عـدة دول ، وكثير من دسـاتير هذه الدول تقرر ان شعوبها جـزء من الامة العربية .

سيادة الدولة صاحبة الاقليم ، وقد تكون هـذه الحدود طبيعية (٤) ، او غـير لبيعيـة (٥) .

ويشمل الاقليم سطح الارض الذى يكونه ، ويضم مجموعة الاملاك الخاصة بالافـراد والشركات ، واملاك الحكومة الخاصة ، واملاك الدولة العامة كالطرق والجسور والقنـاطر ، ولا يقتصر عـلى سطح الارض فحسب ولكنه يشمل ما تحت هـذا السطح من طبقات لا نهـاية لعمقها بما تشتمل عليه من مختلف انواع الثروات كالمعادن والبترول والفحم .

وللدولة اقليم مائى يشمل جميع النهار والبحيرات الداخلة فى حـدوده ، واذا كان النهر يجرى فى اقليم دولة ثم فى اقليم دولة اخرى ، او كان هذا النهر يجرى بين دولتين فان كل دولة تعتبر مالكة لذلك الجزء الذى يدخل ضمن حدودها وفقا لقواعد نظمها القانون الدولى العام . اما استغلال وتوزيع ميـاه تلك الانهـار فيكون بمقتضى معاهدات تبرم بين الدول التى تملك هذا النهر . وتمتد ملكية الدولة الى جزء من البحار العامة الملاصقة لارضها وتسمى بالبحـار الاقليميـة ، وكانت محددة فى القانون الدولى بثلاثة اميال تبـدأ من شاطىء الدولة ، ثم رفعتها بعض الدول الى اثنى عشر ميلا . ولا يزال تحديد هـذه المسافة موضع خلاف .

كذلك تمتد ملكية الدولة لاقليمها الى طبقات الهـواء الواقعة فوق هـذا السطح بما فى ذلك مياهه الاقليميـة ، ويلاحظ ان سيادة الدولة تمتـد هنا الى ارتفاع معين من جـو اقليمها ، وما كان اعلى من هـذا القدر المعـين من الجو يعتبر حرا لجميع الدول ، فحين طافت الاقمار الصناعية حول العالم لم تعترض اية دولة بحجة انتهاك حرمة اقليمها الجوى .

(ج) الحكومة : يقتضى وجود الدولة الى جانب الشـعب والاقليم ان تكون هنـاك هيئة حاكمة تتولى الاشراف على الشعب ، وتنظم العـلاقات بين افراده ، وتقوم بادارة الاقليم ، واستغلال موارده وتنظيم هـذا الاسـتغلال لمصلحة المواطنـين ، وتتولى حماية الشعب من كل عـدوان خارجى . والشكل

---

(٤) الحدود الطبيعية هى التى انشاتها الطبيعة كالجبال ، او الانهـار ، او البحـار ، ومن امثلة تلك الحدود الطبيعية سلسلة جبـال البرانس التى تفصل بين فرنسـا واسبانيا ، ونهر الرين الذى يفصـل بين المانيا وفرنسـا ، وما زالت البحـار رغم تطـور المواصلات اهم حـدود طبيعية للدول ، ومن ابرز الامثلة على ذلك الجزر اليابانية ، والجـزر البريطانية التى حمت البحار كلا منها من خطر الغزو لانها الحدود الطبيعية لها .

(٥) الحدود غير الطبيعية هى التى تلجا اليها الدول التى لا تفصل بينها حدود طبيعيـة . وتثبت بوضع علامات خاصـة من نحو الاعمـدة او الابنية ، او الاسـلاك الشـائكة ، او جسـم عائم فى المـاء . وقد تكون حسابية فى المناطق الصحراوية الشاسعة كخطوط الطـول او العرض ، وكلها تسجل فى معاهـدة تعقد بين الدولتين المتجاورتين . ومن امثلة ذلك الحدود القائمـة بين الدول العربية ، والحدود الفاصلة بين المانيـا الغربية والمانيا الشرقيـة ، او خط العرض ٣٨ه الذى يفصل بين كوريـا الشمالية وكوريا الجنوبية .

السياسى الذى تتخـذه هـذه البيئة الحاكمة هـو موضوع دراسة خاصـة سنوردها بعـد .

٢ ــ نظرية العقد الاجتماعى :

وتقوم هذه النظرية على فرضين هامين : الاول حالة الفطرة الاولى ، والثانى العقـد ، وهـو اما ان يعنى عقدا سياسيا اجتماعيـا يوضح نشاة المجتمع ، واما ان يعنى عقدا حكوميا بمعنى الاتفاق بين الحاكمين والمحكومين .

(أ) حالة الفطرة الاولى : يفترض اصحاب نظرية العقد الاجتماعى ان حالة الفطرة الاولى هى الحالة التى سبقت التكوين السياسى للمجتمع ، وان المنظم الوحيد لحياة الناس فى هـذه الفترة كان هو القانون الطبيعى وليس قوانين وضعية . واكثر الكتاب يصف حالة الانسـان فى هذا المجتمع بانهـا كانت حالة وحشـية .

(ب) العقد الاجتماعى : تعددت آراء الكتاب فى موضوع العقد ، فبعضهم عده حقيقة تاريخيـة ثابتة تشرح نشـاة المجتمع ، بينما اعتبره آخرون عقـدا حكوميا نشأ بين الحاكمين والمحكومين ، وهناك من الكتاب من اعتبره اساسا صالحا لمـا يجب ان تكون عليه العلاقة بين الحاكمين والمحكومين . والفكرة الاساسية للعقد ــ باعتباره اصـل نشاة الدولة ــ هى تنازل الافراد عن جزء من حقوقهم الطبيعية مقابل التمتع بمميزات المجتمع السياسى .

والنظرية الاجتماعية قديمة العهد ، ورغم ان المشرعين الرومان لم يؤمنوا بفكرة شيشرون عن الحرية ، فانهم كانوا مثله فى ارجاع السلطة السياسية الى الشعب ، وهذا يدل على ان الرومان لم يجيئوا بنظرية واضحة عن العقد ، ولكنهم جاءوا بكثير من مقوماتها ، لان القانون الرومانى كان يعتـبر القبـول من اهم اركان القانون ، وفكرة العقـد الاجتماعى تتضمن فكرة القبول بل انها ركن اساسى فيهـا . ثم جاءت القبائل الالمـانية بأفكار سياسية من اهمهـا ان الشعب يجب ان يوافق على تعيين الملك ، ومعنى هـذا ان الملك حـين يتولى الحكم يكون قـد تعاقد ضمنيا مع الشـعب على احترام تقاليـده وعاداته وقوانينه . كذلك فان النظام الاقطاعى بنى على فكرة الاتفاق ، وهذه الافكار فى جوهرها تقترب من فكرة العقد الاجتماعى ، وكان مانجولد لوتنباخ اول من وضع النظرية فى صورتها المعروفة ، اذ كان يعتقد ان مركز الملك مقـدس ، وان الملك يستمد سلطته من الشـعب ، وان الشعب يمنحه هـذه السلطة مقابل ان يحميه من الطغيان والفساد ، فاذا انقلب الملك على الشعب واستبد به كان من حق الشعب ان يتحرر من حكمه ما دام لم يحترم العقد المبرم بينهما ، وقـد استعمل مانجولد نظريته عن العقـد الاجتماعى ليقرر الحقوق الدستورية للافـراد .

نظرية هوبز : اسلفنا ان هوبز يعتقد ان حالة الفطرة الاولى كانت حالة وحشية لا يسودها الا قانون المحافظة على النفس ولذلك حتم القانون الطبيعى على الافراد ان يبحثوا عن مخرج من هذه الحالة النفسية ، فاقاموا فيما بينهم عقـــدا كونوا بموجبه الدولة ، وتنازل الافراد عن جميع حقوقهم الطبيعيـــة ، ووضعوها فى يد شخص واحد ، او مجموعة من الاشخاص تقوم مقـــام الشخص الواحد ، ومن هنا صارت لـــه سلطة عليا لا يمكن انتزاعها منه ، ولم يفـــرق هوبز بين الحكومة والدولة ، بـــل جعلهما شيئا واحدا ، واعتقد ان اســـقاط الحاكم معناه زوال الدولة ، والرجوع بأفرادها الى حالة الفطرة الاولى .

نظرية لوك : يعتقد لوك أن حالة الفطرة الاولى تسودها الحرية والمساواة بين الافراد ، والافراد يخضعون للقانون الطبيعى الذى يمنحهم حقوقا ثابتـــة لانفسهم ولممتلكاتهم ، وكانت هـــذه الحالة تتميز بعدم الاستقرار لعـــدم وجود شخص غير متحيز يحمى الافراد ، لذلك تعاقد الافراد فيما بينهم وكونوا مجتمعا سياسيا ، ثم تعاقدوا مع سلطة حاكمة تنازلوا لها عن جزء من حقوقهم ليتيحوا لها القيام بأعمالها لتحقيق هـــدف المجتمع ، وعلى ذلك فان الدولة انما نشات لحماية حقوق كانت موجودة ، وتنازل الفـــرد عـــن جزء من حقوقه ليضـــمن التمتع بما بقى له من حقوق وحريات اساسية . وبناء على هذا لا يمكن ان تكون سلطة الحاكم مطلقة غير محدودة كما يقول هوبز ، ولكنهـــا محـــدودة بطبيعتها ، فاذا ما حاول ان يستزيد من سلطتـــه او ان يسىء استعمالها كان من حق الشعب ان يخلعه ، من هذا يتضح أن لوك كان يدافع عن نظام الحكم الدستورى ، وبذلك يكون تفكيره السياسى اكثر نضوجا من تفكير هوبـــز ، ثم انه يفرق بين الحكومة والدولة .

نظرية روسو : كان روسو يرمى الى ايجاد نظام اجتماعى تستخدم فيـــه السلطة الجماعية لحماية الفرد واملاكه ، ويرمى كذلك الى بيـــان ان الفـــرد يستطيع ان يتحد مع الآخرين دون ان يفقد حريته الشخصية ، ولهـــذا صور حالة الفطرة الاولى على انها حالة مثالية ، سعد فيها الفرد اكثر مما ســـعد فى اى وقت آخر ، وهو يرى أن الانسان لـــم يضطر الى العيش فى المجتمـــع الا نتيجة تزايد الســـكان المستمر ، وانه قـــد تخلى عن حرياته الطبيعية بموجب عقد مع الافراد الآخرين يتنازل به عن حقوقه للمجموع لا لفرد معين ، وسيادة المجموع لا يمكن التنازل عنها ، وليست الحكومة الا خادمة لهذه الســـيادة ، وسلطتها ناشئة عن التوكيل ، وهى تمارسها بفضل سيادة الشعب فالشعب هـــو صاحب السلطة التشريعية ، وليس للحكومة الا سلطة تنفيذية ، وعندما يجتمع الشعب تعود اليه السيادة كاملة ، وتتوقف الحكومـــة عن ممارســـة سلطتها طوال مدة اجتماع الشعب . ومن رايه أن القانون لا يمكـــن ان يعـــد قانونا الا اذا صـــدر عن الشـــعب صاحب السلطة التشريعية ، ومن هنا ينفى روسو ان الهيئات البرلمـــانية تمثل الارادة العامة تمثيلا صادقا ، لانه يعتقـــد

ان السيد الحق هـــو الشـعب فى مجموعه ، ولكنه يستتدرك فيقول أن الارادة العامة لا تعنى الاجماع ، فتكفى اغلبية الآراء للدلالة على الارادة العـــامة . ويتفق روسو مـــع هوبز فى اعتقاده أن السيادة يجب أن تكون مطلقة ، ولا يمكن التنازل عنها ، الا ان هوبز يجعل هـــذه السيادة للحاكم ، بينما يجعلها روسو للشعب ، ويتفق مع لوك فى التفرقة بين الحاكم والقوة التى تقف خلف الحاكم، اى التفرقة بين السيادة القانونية والسيادة السياسية ، ويختلف مع لوك فى ان لوك يرى ان جميع اعمال الحاكم قانونية ما لم تتعارض مع حقوق الافراد الاساسية ، اما روسو فيرى أن كل القـوانين يجب أن تصـــدر عن الارادة العامة ، وهـــذا يعنى ان الحكومة لا تستطيع أن تصـــدر اى قانون .

وابتداء من القرن التاسع عشر بدات نظريـــة العقـــد الاجتماعى تضمحل لاسباب منها ، ان الفلسفة السياسية أخذت تعتمد على الدراسة التاريخية ، وتستمد قواعدها من واقع الاحـــداث . كما أن نظرية داروين فى التطور قد اثرت فى التفكير العلمى .

واهم ما وجه الى نظرية العقد الاجتماعى من انتقادات يلخص فى الآتى :

(أ) انها غير حقيقية لا سند لها فى التاريخ . (ب) فكرة حالة الفطرة الاولى بعيدة عن الصواب ، لانها لا تعتمد عـــلى اســـاس علمى صحيـــح (جـ) النظرية غير منطقية ، لان الحرية لا يمكن ان تتحقق فى حـــالة الفطـــرة الاولى ، كما يزعم القائلون بهـــذه النظريـــة ، اذ ان الحرية تستوجب وجود حقوق ، أما فى حالة الفطرة الاولى فلم يكن هناك حـــق الا باستعمال القـــوة . (د) النظرية مستحيلة لانها تستلزم وجود نظام قانونى لحماية العقد ، وبمـــا ان حالة الفطرة الاولى خالية من القانون فاحترام العقـــد أمـــر لا يتصـــور . (هـ) الكاتب « بلونتشلى » يرى ان نظرية العقـــد تنطوى على آراء خطرة على الدولة ، اذ ان كثيرا من المؤمنين بهذه النظرية يؤمنون بان للشعب حقا مطلقا فى الثورة وهـــذه افكار هدامة تؤدى الى القضاء على المجتمع بأسره .

ورغم الانتقادات الكثيرة الموجهة الى النظرية ، فقد حققت فى بدء ظهورها فوائد جمة للمجتمع الاوربى ، لانهـــا وقفت فى وجه نظام الحكم المطلق ، وايدت حقوق الشـعب ، ووضعت حدا لطغيان الطبقة الحاكمة وطبقة النبلاء .

٣ ــ نظرية النشاة المقدسة :

ترتكز نظرية النشاة المقدسة على فكرة اساسية هى أن اللـــه هو الذى خلق الدولة ، وتعرف الدولـــة التى يحكمها حاكم من عند اللـــه بأنها دولـــة تيوقراطية ، ونظرية الحكم المقدس او النشاة المقدسة ترجع بنا الى المرحلة الاولى من مراحل الحياة السياسية ، فاليهودية نظرت الى الله على انه منشىء السلطة الملكية ، وانـــه هـــو الذى ينتخب الملوك ويمنحهم السلطة ، وينتزعها منهـــم .

اما الاغريق والرومان القدماء فلم يعتقدوا فى الدولة التيوقراطية ، بل كانوا يؤمنون بحق الشعب فى الحكم ، وظل الامـــر كذلك حتى جاءت المســـيحية فأعادت لنظرية النشأة المقدسة اهميتها ، وقد بنى آباء الكنيســـة الاوائل نظريتهم عن الحق الالهى فى الحكم ، او النشأة المقدسة للدولة على قول الرسول بولس بخضوع جميع الناس للسلطات العليـــا ، وذلك لان الله هو الذى وضع هذه السلطات فى ايدى الملك ، وقد تعرضت هـــذه النظرية لتغيرات كثيرة من آثار القانون الرومانى ، والافكار الالمـــانية ، لان القانون الرومانى يقيم وزنا كبيرا لارادة الشعب فى حياة الدولة السياسية ، كما أن الافكار الالمـــانية تنادى بملكية الشعب للقانون ، وبخضوع الحاكم له . ولمـــا تطورت تلك النظرية بتأثير القانون الرومانى والافكار الالمـــانية اصبحت تعنى أن هناك سببين لقيام المجتمع ، السبب الاول هو الله ، والسبب الثانى هو ارادة الشعب . وقد استعملت هذه النظرية سلاحا لمواجهة النظريات الديمقراطية التى تطورت فيما بعد ، وكذلك لاثبات ان سلطة الكنيســـة تفوق سلطة الحاكم ، لان الكنيسة تستمد سلطانها من الله مباشرة اما الامبراطورية فتقوم لاغراض دنيوية بحتة .

وتطورت نظرية النشأة المقدسة فى انجلترا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، واخذت شكل الحق المقدس للملوك ، وكانت النظرية تقول ان الله انشأ السلطة منذ انشأ الانسان على الارض ، وتنى انصارها فكرة قيام العقد الاجتماعى نفيا قاطعا ، ثم أضمحلت هذه النظرية فيما بعد ، ومما ادى الى اضمحلالها : أ ـــ ظهور نظرية العقد الاجتماعى ب ـــ انتصار السلطة الزمنية على السلطة الدينية ، وانفصال الكنيســـة عن الدولة جـ ـــ نمـــو الافكار الديمقراطية اذ قضى على النظريات التى تعضـــد الحكم المطلق ، ومن بينهـــا نظرية النشأة المقدسة للدولة .

وانتقد الكتاب السياسيون هـــذه النظرية ، وبينوا ان لا دخل للدين فى المسائل السياسية ، ونظروا الى الدولة على انها منظمة بشرية بحتة ، والافراد هم الذين يضعون نظم الحكم المختلفة التى يرونهـــا ملائمة لبيئتهم ، وتكـــون الدولة حين يجتمع عدد من الناس على رقعـــة أرض محـــددة ، ويتفقـــون فى اهداف مشتركة ، ثم يقيمون نظاما سياسيا يكفل لهم تحقيق هذه الاهداف . وتشتمل هذه النظرية ايضـــا على معتقدات خطـــيرة ، لانه اذا كان الحاكم التيوقراطى لا يسأل الا أمام الله فمعنى ذلك انـــه غير مسئول امام الشـــعب ، وقد اثبتت البحوث الحديثة ان الملوك الكهنـــة حين كانوا يحكمون الشـــعوب الاولى استغلوا صبغتهم الالهية فى التنكيل بشعوبهم .

ولكن من جهة اخرى كان لنظرية النشأة المقدسة للدولة اهمية تاريخيـــة لا يمكن انكارها ، اذ انها ظهرت فى عصور كانت تختلط فيها الهيئات الدينيـــة مع الهيئات السياسية ، وكذلك كان الحكام الاوائـــل يجمعون بين صفتى الملك

والكاهن ، واعتمد سلطانهم الملكى على مركزهم ككهنة واهم مميزات هذه النظرية انها اكدت ان للدولة رسالة اخلاقية ، اذ ما دامت الدولة من عمل الله فلا بد ان تكون لها رسالة اخلاقية سامية .

٤ ــ نظرية القوة :

تنص نظرية القوة على ان المجتمع نشأ نتيجة خضوع الضعيف للقوى ، وكما يصح هذا على الافراد فانه يصح ايضا على القبائل والعشائر والممالك والامبراطوريات .

وقد استعملت نظرية القوة لاغراض متعددة منها : (أ) استعملها بعض آباء الكنيسة الاوائل ليثبتوا تفوق الكنيسة على الدولة (ب) استعملها انصار المدرسة الفردية لاثبات أن المجتمع من طبيعته ان الاقوياء فيه يسودون على الضعفاء فواجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل فى الشئون الاقتصادية للافراد ، وان المنافسة يجب أن تترك حرة لكى يزيد الانتاج الاقتصادى . (جـ) استخدمتها المدرسة الاشتراكية لاثبات ان التنظيم الصناعى والمالى كان نتيجة لسوء استعمال القوة ، وان الدولة قامت نتيجة استغلال الاقوياء للضعفاء لتمكين جزء صغير فى المجتمع من أن يسرق الجزء الآخر .

ونظرية القوة فيها بلا ريب كثير من الحقائق ، فمما لا شك فيه أن القوة عامل اساسى فى تكوين الدولة ، والقوة لازمة للدولة فى الداخل وفى الخارج .

٥ ــ النظرية التاريخية :

يأخذ علماء السياسة بالنظرية التاريخية (او نظرية التطور لتفسير نشأة الدولة) ومؤداها ان نمو الدولة تاريخى ، وان نشاتها ترجع الى ما قبل التاريخ ، ولما تقدمت علوم الاجناس البشرية واللغات والاديان المقارنة استطاع الكتاب تكوين نظرية منطقية عن نشأة الدولة وتطورها ، وقوامها ثلاثة عوامل رئيسية ساعدت على نمو الدولة وهى : علاقة الدم ، والدين ، والوعى السياسى Political consciousness وهذه العوامل وثيقة الارتباط بعضها ببعض .

علاقة الدم : كان لعلاقة الدم تأثير كبير فى تطور الدولة ، واهمية فى حياة الفرد ، والعائلة اول رباط من تربطه هذه العلاقة ، ومن تعدد العائلات تنشا القبائل والعشائر ، وقد ظهرت فى هذا الموضوع نظريتان :

(ا) نظرية سلطة الاب : ويعتبر سير هنرى مين اقوى من تحبذ نظرية سلطة الاب ، وتتلخص فى ان العائلة تكون المجتمع الاساسى ، وهى ترتبط

بعضها ببعض لانها تخضع لسلطة رب العائلة ، وتتفرع العـائلة الى عـدة عائلات تربط بينها صلة الدم لتكون القبيلة ، واجتماع عدة قبـائل يكـون الدولة . ويعتمد مين فى نظريته عـلى ثلاثة مصـدر هى : دراسة المدنيات المتخلفة ، ودراسة تاريخ المدنيات القديمة ، ودراسة القوانين القديمة .

ومما يثبت صحة هذه النظرية ما ورد فى التوراة عن سلطة الاب ، ودراسة نظم القبائل فى مختلف بلاد العالم وبخاصة الجزيرة العربية ، ولهـذا يمكـن اعتبار العائلة اساس تكوين المجتمعات كلها . ونظرية سلطة الاب من ابسـط النظريات التى تشرح نشـأة الدولة ، وقـد يكون هـذا سبب ضعفها لان الدراسات الحديثة تذهب الى ان المجتمعات القديمة لـم تقم فى تكوينها على عامل واحد ، بل عدة عوامل لا يتيسر فصـل احدها عن الآخر كعوامل الدين والعقيدة ، والاهداف السياسية .

نظرية سلطة الاب : كثير من المفكرين يذهب الى ان سلطة الام لا سلطة الاب هى التى كانت العامل الاسـاسى فى تكوين المجتمع ، وعنـدهم ان العائلة التى تنسب الى الام اقـدم وجودا من العائلة التى تنسب الى الاب ، الا ان الدلائل التاريخية المؤيدة لهذا قليلة .

وسواء أكان المجتمع يرتبط نتيجة انتمائه الى اب واحد ، او الى ام واحدة ، فدلالة هذا على كل حال هى ان صلة الدم كانت عاملا هاما فى نشأة المجتمعات القديمة ، الى ان ظهرت العوامل الاخرى فصار لها مركز الصـدارة ، مثـل عامل اللغة الواحدة ، وعامل العادات المشتركة ، والهدف الواحد .

ولا شك ان الدين كان له تاثير كبير فى المجتمعات الاولى ، اذ كان يسيطر على افكار الافراد وعاداتهم ، ولم يفقد الدين اهميته الا فى العصور الحديثـة اذا انفصل عن المجتمع انفصالا تاما ، وهـذا الفصل لم يتحقق الا فى المجتمعات المتقدمة ، ولكن لا يزال للدين سلطان فى بلاد كثيرة .

واهم كاتب تناول هـذا الموضوع بالدرس والتحليل فى العصر الحاضر هو فريزر وهو فيما كتب يقرر ان العبادة الجماعية كانت من اهم العوامل التى ربطت بين العائلات بعضها بعضـا ، ثـم بين القبائل بعضها بعضا . ومن رايه ان المشاركة فى عبادة الاسلاف كانت اقوى من صلة الدم فى ربط العـائلات بعضها ، وكانت العائلة تقوم بتلقين الزوجـات الحديثات ، وبتلقين الابنـاء مبادىء ديانة الاسرة ، ولمـا اتسعت العـائلة وتحولت الى قبيلة ، تحـولت الديانـة ايضا من ديانة للعائلة وحدها الى ديانة للقبيلة كلهـا ، واذن فقد كان الدين رباطا قويا يعمل على اتحاد العائلات وتماسكها . ويخرج فريزر مـن دراسته هذه بقوله ان الديانة قـد عملت على تكوين العائلات وربطها ببعضها

قبل ان يظهر الهدف من تكوينها ، وكانت اوامر الدين ونواهيه هى روح القانون عند الرجل البدائى ، ولم تكن هناك قوانين وضعية لتنظيم العلاقة بين العائلات وبعضها ، او بين القبائل وبعضها ما دامت كلها تخضع لدين واحد ، وكان العقاب الذى ينص عليه القانون عقابا دينيا ، وكل من خرق القانون حق عليه هذا العقاب ، ولهذا فحين اكد الدين علاقة الامر والنهى اكد العلاقة الطبيعية فى العائلة ، وكان القانون الدينى هو المسيطر على المجتمعات . وتدل الشواهد على وجود الانظمة الملكية فى المرحلة الدينية من مراحل تكوين الدولة ، فكان الملوك بجانب مراكزهم كحكام ، يقومون ايضا بوظيفة الكهان ، والتاريخ يشهد بوجود مثل هؤلاء الملوك ، بل كانت مهمة بعض هؤلاء الملوك تقتصر احيانا على القيام بالمراسيم الدينية ، ويضرب فريزر لذلك مثلا من العصر الحديث فيذكر ان فى جنوب افريقيا ملوكا من قبائل الماتابليز « Matabeles » يجمع الملك منهم بين صفة الحاكم المطلق الحكم وصفة الكاهن الاعظم .

وكان للوعى السياسى ، الى جانب صلة الدم والدين اثر فى تكوين الدولة ، وهو فى راى كثير من الكتاب يعتبر من اهم العوامل التى ساعدت على نمو الدولة ، والوعى السياسى يعنى تحقيق اهداف هامة لا تتم الا عن طريق التنظيم السياسى للافراد تحت ظل الدولة ، وهذه الاهداف لم تكن واضحة وضوحا تاما فى بدء تكوين الجماعات السياسية .

وكان الفرد فى اشد الحاجة الى الدولة لكى تحميه وتحمى املاكه ، ولتوفر له ايضا الحماية من كل اعتداء خارجى ، وتتيح له فرصة التقدم الاجتماعى والاخلاقى والثقافى ، وعندما يزيد عدد السكان تظهر الحاجة الى الدولة لتنظيم علاقة الافراد المتعددة كما تظهر الحاجة ايضا الى تنظيم الشئون العائلية ، وشئون الزواج ، كذلك حين تزيد الثروة تظهر الحاجة الى حماية الملكيات الخصوصية .

وهذه التنظيمات تظهر فى شكل قوانين ، وكان القانون الدينى فى مقدمة القوانين التى اوجدها المجتمع لتنظيم حياته ، وقد حقق القانون الدينى علاقة الامر والطاعة اللازمة للمجتمع السياسى ، ثم ظهر قانون العادة الذى كان يمتاز بالجمود ويطيعه الافراد طاعة عمياء ، ولم يظهر التقدم الا حين بدأ الافراد يفهمون الغرض من القوانين ، وحلت الطاعة الذكية محل الطاعة العمياء وبدأ قانون العادة يختفى ويحل محله القانون الوضعى الذى يقره الشعب ليساير تطور الظروف ، ويلاحق تطور البشرية وتقدمها .

٦ ــ نشاة الدولة والقانون الدولى :

تنشأ الدولة وفقا لقواعد القانون الدولى باكتمال العناصر المكونة لها من

اقليم ورعايا وحكومة واعتراف بقية دول المجتمع الدولى بهذه الدولة الجديدة . وتنشأ الدولة على صورة من الصور الآتية :

الصورة الاولى : قد تنشأ الدولة من عناصر جديدة باستقرار مجموعة من السكان على سطح اقليم سواء كان غير مسكون ، أو كان مسكونا بقبائل همجية او بشعب قليل او ضعيف ، وهذا نادر فى الوقت الحاضر كنشأة جمهورية ليبيريا ، وكنشأة جمهورية الترنسفال ، فى كل من هاتين الحالتين نشأت الدولة من عناصر جديدة عن طريق هجرة مجموعة من الافراد الى اقليم ما ، وتنظيمها هذا الاقليم فى صورة دولة جديدة .

الصورة الثانية : قد تنشأ الدولة الجديدة من عناصر قديمة ، نتيجة تفكك او انحلال بعض الدول القائمة ، وهذه هى الصورة الغالبة فى انشاء الدول الحديثة مثل ما حدث بالنسبة لولايات أمريكا الشمالية حين انفصلت عن انجلترا سنة ١٧٧٦ ، ومثل البرازيل حين انفصلت عن البرتغال سنة ١٨٢٢ ، ومثل جمهوريات أمريكا اللاتينية حين انفصلت عن اسبانيا فى القرن الماضى . كما نشأت بعد الحرب العالمية تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا نتيجة لتفكك الامبراطورية النمساوية المجرية ، كما نشأت كل من فنلندا واستونيا ولتوانيا ولاتفيا بعد انفصالها عن الامبراطورية الروسية القيصرية ، وكذلك تكونت معظم الدول الافريقية الآسيوية عقب الحرب العالمية الثانية بعد انفصالها من الدول الاستعمارية الغربية ، وقد يتم الانفصال على اثر ثورة انفصالية ناجحة (الولايات المتحدة) او على اثر اتفاق (نيجيريا) او بمساعدة دولة كبيرة لها مصلحة فى انشاء الدولة الجديدة (دولة بنما) او باشراف المنظمة الدولية (الصومال) .

الصورة الثالثة : قد تنشأ الدولة الجديدة عن طريق انضمام عدة دول بعضها الى بعض اما فى شكل دولة موحدة كما حصل بالنسبة لايطاليا ، وبالنسبة لالمانيا ، أو كما حدث فى فبراير سنة ١٩٥٨ بالنسبة لمصر وسوريا حين اتحدتا لتكوين دولة جديدة هى الجمهورية العربية المتحدة .

اذا توافرت هذه العناصر الثلاثة وهى الاقليم والشعب والحكومة اصبح لها حق السيادة على اقليمها ورعاياها ولكنها لا تتمكن من ممارسة سيادتها الخارجية الا اذا سلمت الدول القائمة بوجودها وقبلت معاملتها ، وجرى العرف فى القانون الدولى على تسمية هذا الاجراء باعتراف (٦) وقد يكون

---

(٦) اختلف فقهاء القانون الدولى فى تكييف الاعتراف بالدولة الجديدة ، ففريق يقول انه ذو صفة انشائية بمعنى انه هو الذى يجعل من الدولة الجديدة شخصا دوليا ، وبدونه لا تستكمل الدولة عناصرها ولا تقوم ، وفريق آخر يرى أن الاعتراف ليس الا مجرد اقرار بأمر الواقع ، بالدولة الجديد اذا استكملت عناصرها الثلاثة اصبحت دولة ، وليس الاعتراف من قبل الدول الاخرى هو الذى يكسبها تلك الشخصية .

الاعتراف صريحا يتم بطريق الاعلان كما حدث فى اعتراف امريكا بدولة اسرائيل ، وقد يكون عن طريق معاهدة دولية كالمعاهدة بين اندونيسيا وهولندة المتضمنة الامتراف بدولة اندونيسيا الجديدة ، ويجوز ان يكون الاعتراف ضمنيا ومن ذلك دخول الدول القائمة فى علاقات اقتصادية او دبلوماسية مع الدولة الجديدة . واذا امتنعت بعض الدول القائمة من الاعتراف بالدولة الجديدة كانت بالنسبة لهذه الدول كانها غير موجودة فلا تستطيع ان تعاملها . والا كان ذلك بمثابة اعتراف ضمنى بهذه الدولة الجديدة .

والدولة كما تنشأ وتزدهر وتسود قد تتدهور وتضمحل ثم تزول بفقدان احد العناصر الاساسية اللازمة لوجودها كدولة ، كالسكان او الاقليم او الحكومة ، وان كان فناء الدولة يأتى فى الغالب من انعدام استقلالها بضمها طوعا او كرها الى دولة اخرى ، وامثلة ذلك كثيرة منها فناء دولة النمسا بضمها الى المانيا سنة ١٩٣٨ وفناء دولة بولونيا بتقسيمها بين كل من روسيا والمانيا سنة ١٩٤٠ وفناء دولة منشوكو التى قامت سنة ١٩٣٢ وانهارت سنة ١٩٤٥ بعد هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية .

تعقيب :

لقد قدمنا عدة نظريات عن نشأة الدولة ، وكشفنا عن جوانب النقص والكمال فى كل نظرية ، وبينا العوامل الرئيسية التى ادت الى تكوين الدولة وتطورها ، وخرجنا من كل هذه الدراسة بأن الدولة قد نمت نموا تاريخيا ، وانها تاثرت فى نموها بعدة عوامل فى مقدمتها : صلة الدم والدين والوعى السياسى ، الا انه يستحيل على المرء أن يقرر اى هذه العوامل كان اقوى من الآخر اثرا فى ظهور الدولة وتطورها ، وكل ما يمكن ان يقال بصفة عامة هو ان العائلة اسبق ظهورا من الدولة ومن ثم فان الدولة تكون امتدادا للعائلة . وقد عمل الدين على تقوية الرابطة العائلية ، واقرار النظام فيها ، كما اخذ يعمل تدريجيا على اقرار النظام اللازم لبقاء الدولة ، ثم ظهرت القوانين الدينية التى ساعدت على ايجاد علاقة الامر والطاعة اللازمين للمجتمع السياسى ، ثم بدأت المجتمعات تتكون لتحقيق اهداف معينة ، ومن هنا بدأت اهمية الوعى السياسى تظهر فى تكوين الدولة وفى نموها وتقدمها . ولما تعددت الدول ، وزاد اتصالها ببعضها ، وتشابكت مصالحها ظهرت قواعد جديدة لتنظيم العلاقات بين الدول ، ومن ثم لتنظيم القواعد القانونية التى تقرر نشأة الدولة .

المبحث الثـــانى

سيـــادة الـــدولة

كلمة سيادة sovereignty مشتقة من اللفظ اللاتينى « Superanus » ومعناه « الاعلى » . واول من استعمل هذه الكلمـــة فى السياسة هـــو جان بودان (٧) فى كتاب الجمهورية الذى وضعه سنة ١٥٧٦ ، وان كـــانت فكـــرة السيادة قـــد عرفت قبله فى اوربا غير أن الكتاب كانوا يطلقون عليهـــا اسماء اخرى فسموها « السلطة العليا » وسماها فقهاء الرومان « اكتمال السلطة فى الدولة » وهذه كلها مرادفات لمعنى السيادة وهى السلطة العليا فى الدولة .

١ ــ مظاهر السيادة :

سيادة الدولة تعنى السلطة العليا فيها ، او كما يقول الاستاذ برجس هى السلطة المطلقة غير المحدودة التى تمارسها الدولـــة على رعاياها وعلى جميع المنظمات التى يكونها الرعايا داخل الدولة ، ولكى نفهم معنى السيادة فهما صحيحا واضحا يجب الا نخلط بين الدولة والحـــكومة ، والسيادة عـــلى هذا المعنى لها وجهان مختلفان : (ا) السيادة القانونية . (ب) السيـــادة السياسية .

(ا) السيادة القانونية : صاحب السيادة القانونى هو الشخص او الهيئة التى يخولها القانون سلطة ممارســـة السيادة اى سلطة اصـــدار الاوامر النهائية فى الدولة ، وفى كل دولـــة يوجد جهاز خاص لتنفيذ القوانين ، ولكن لابد من وجود سلطة عليا تملك حق اصدار هذه القوانين ، وهذه الســـــلطة هى صاحبة السيادة القانونية ، وهى السلطة العليا فى الدولـــة لان الدستور خولها هذا الحق .

(ب) السيادة السياسية : هى مجموع القوى التى تكفل تنفيـــذ القانون وهى فى الدول الديمقراطية الشعب .

العـــلاقة بين السيادة القانونية والسيادة السياسية : فى ظل نظام الحكم النيابى تكون الهيئة الناخبة هى ممثلة السيادة فى الدولة ، ولا يظهر الفـــرق بين السيادتين القانونية والســـياسية الا فى الديمقراطية الحديثـــة ، ففى المملكة المتحـــدة مثلا ترى السيادة القانونية يملكها الملك ، ومجلس اللوردات ومجلس العموم ، غير ان سلطة البرلمان التشريعية لها حدود وان كانت حـــدودا غير قانونية لان ارادة الشعب تحـــد من السلطة التشريعية المطلقة للبرلمان .

---

(٧) مفكر فرنسى (١٥٣٠ ــ ١٥٦٦ م) انظر الطبعة الرابعة من هذا الكتاب ص ٢١١ ــ ٢١٩ .

وصاحب السيادة السياسية هو ايضا صاحب القوة الحقيقية فى الدولة ، تلك القوة التى تبين نوع القوانين التى ترغب فيهـا ، وصـاحب السـيادة القانونية عليه ان يستقبل هذه الرغبة ليصوغها فى قالب قوانين يصـدرها فتصبح هى قوانين الدولة ، فالسيادة السياسية تظهر عن طريق التصويت ، او عن اى طريقة اخرى يملكها الشعب ، وهى اذا نظمت تحولت الى سـيادة قانونية . فالسيادتان اذن تتفاعلان احداهما مع الاخـرى ، واحيانا تتمثـلان كما هـو الحال فى الديمقراطيات المباشرة والتمييز بينهما نظـرى بحـت ، ولا يظهر فى الديمقراطيات الحديثة الا عند تغيير شكل الحكومة ، او عند التقليل اختصاصات الهيئة التشريعية ، وترمى النظـم السياسية الحديثة الى التقليل بقـدر الامكان من الفوارق التى تفصل بينهما .

السيادة الشعبية : يجب ان نفرق بين السيادة السياسية والسـيادة الشعبية ، والواقع ان السيادة الشعبية يراد منها تقرير سلطة الشعب فى مواجهة سلطة الفرد المطلقة او سلطة طبقة حاكمة ، اى تقرير حق الافـراد فى الانتخاب ، وبعبارة اخـرى معناه اشراف الشعب على الحـكومة ، ومن مظاهر السيادة الشعبية ان الـدول التى بها مجلسـان تكون الاولوية للمجلس المنتخب ، ويرجع على المجلس المعين فى كل المسـائل الخاصـة بالتشريع والماهيـة .

السـيادة القـانونية والسياسة الفعليـة Dejure and defacto sovereignty السيادة الفعلية هـى التى يطيع المواطنون اوامرها سـواء اكانت مستندة الى القانون ام غير مستندة ، وصاحب السيادة الفعليـة كما يقول اللورد برايس هـو الشخص الذى يستطيع ان ينفذ ارادته فى الشعب حتى ولو كانت خارجة على القانون ، وقد يكون قائدا عسكريا فرض طاعتـه على الشعب او رجـل دين او زعيما وطنيا ، وليس من الضرورى ان يوجـد سند قانونى لسلطة الامـر والطاعة التى تكون له ، واذا قامت ثورة لا هـدف لها الا تغيير اشخاص القائمين بالحكم فان السـيادة القانونية لا تتغير ، امـا اذا كان هـدف الثورة تغيير نظـام الحكم كله فان السيادة الفعليـة هى التى تظهر ، لان الثورة تؤلف حكومة تتولى زمام الامور فعلا ، وتنـازع الحكومـة القديمـة .

العلاقة بين السيادة الفعلية والسيادة القانونية : احيانا يجتمع فى دولة واحدة هذان النوعان من السيادة ، ويصعب تحـديد السيادة الفعلية ، امـا السيادة القانونية فتحديدها ميسور اذ يعينها القانون الاساسى ، وفى الدول المنظمة يكون بين السيادة الفعلية والسيادة القانونيـة تناسـق تام ، فاذا اصطدمت السيادتان وعجـزت السيادة القانونية عن توطيـد مركزها وجب ان تختفى وتزول ، ومتى اظهـرت السـيادة الفعلية قدرتهـا على البقـاء

والاستمرار فانها تتحول تدريجيا الى سيادة قانونية ، اذ تظهر قوانين جديدة تمنح السلطة الجديدة مركزا قانونيا ثابتا ، وبذلك تختفى السيادة القانونية القديمة . وتصحب السيادة الفعلية غالبا مشاكل دولية ، كما يكون الحال عندما تتمتع حكومة بالسيادة الفعلية فى دولة ما ولا تعترف بها بعض الدول .

تحديد مركز السيادة فى الدولة : مركز السيادة هو الدولة وحدها والسيادة السياسية تتمثل فى ارادة الشعب وهى حقيقة واقعة وسلطة دائمة ولازمة للدولة ، والسيادة الفعلية وان كانت احيانا تتفق مع السيادة السياسية الا انها هى السلطة الواقعية التى تفرض طاعتها سواء أكانت قانونية أم غير قانونية ، وسواء عبرت ارادة الشعب أم لم تعبر ، والسيادة السياسية اذا انتظمت تحولت الى سيادة قانونية ، وتحديد السيادة القانونية من اختصاص رجال القانون ، ويسهل تحديد مركز السيادة القانونية فى بعض الدول مثل المملكة المتحدة حيث تقع السيادة القانونية فى البرلمان ، ولكن هذا التحديد ليس سهلا بالنسبة الى اكثر الدول الحديثة لان سلطة الهيئة التشريعية فيها لا تملك الا الاختصاص الذى يسمح به الدستور ، وفى هذه الحالة تكون السيادة القانونية فى الدستور نفسه .

ويرى بعض المفكرين ان السيادة القانونية تقع فى مجموعة الهيئات التى لها حق التشريع فى الدولة ، ولكن هذا القول فيه خلط بين الدولة والحكومة ، اذ يقول اصحاب هذا الراى ان سيادة الدولة تعنى التعبير عن ارادتها وجميع الهيئات التى لها حق التشريع تعبر عن هذه الارادة ، ولكن الواقع ان هذه الهيئات التشريعية تعبر عن ارادة الدولة لان السيادة التى تتمتع بها تلك الدولة هى التى خولت الهيئات التشريعية هذا الحق ، وللهيئة التشريعية ان تكل جزءا من سلطتها التشريعية لهيئة اقل منها مثل المجالس البلدية او المحلية مثلا ، وهى تقوم بهذا لان سيادة الدولة منحتها اياه ، فلا يصح أن يقال ان هذه الهيئات تملك جزءا من سيادة الدولة ، ولكن الاخرى أن يقال أن سيادة الدولة تظهر فى اعمال هذه الهيئات لان السيادة لا تتجزأ كما سنذكر فيما بعد .

نظرية السيادة : ظهرت نظرية السيادة منذ ظهور الدولة القومية الديمقراطية الحديثة ، أما فى العصور الوسطى فلم تكن الدولة بمعناها المفهوم اليوم موجودة ، اذ كانت السيادة لشخص الملك او السيد ، ثم ان الكنيسة كانت طوال العصور الوسطى تدعى السيطرة على جميع المسيحيين ، وهذا يتنافى مع فكرة السيادة الاقليمية او سيادة الدولة ، أما النظرية الحديثة فانها تعتبر السيادة هى السلطة الاصلية المطلقة غير المجزأة وهى على هذا لا يمكن ان تتمشى مع الوضع السياسى الذى كان سائدا فى اوربا خلال العصور الوسطى . ولما انتهى عصر الاقطاع بدأت نظرية السيادة تظهر ، ولكن مضى وقت طويل قبل أن يفرق الكتاب بين الدولة والحكومة .

وأول كاتب سياسى تناول موضوع « السيادة للدولة » هو جان بودان ، وقد وصف الدولة بأنها عبارة عن اتحـــاد عدة عائلات يخضع افرادها لسلطة حاكم ذى سيادة ، وعرف السيادة بأنها السلطة العليا التى يخضع لها جميـــع المواطنين ، وهى دائمة وغير محدودة بالقوانين ، وأهم وظائفها عمل القوانين والحاكم صاحب السيادة لا يخضع لهـــذه القوانين . غير انه عـــاد بعـــد ذلك ووضع حـــدودا للسيادة أهمها القـــانون الطبيعى والقانون الالهى وقـــانون الشعوب والقانون الدستورى المنظم للحـــكم فى الدولة ، وقال ان الحـــــاكم يخضع لهذه القوانين ، لكنه لا يســـأل عنها الا أمام الله ، وهو بهذا قـــد اعطى الحاكم سلطة مطلقة فى جميع التشريعات المدنية .

ومن رأى هوبز ان الحاكم صاحب السيادة هو الذى اختاره الافراد حين الانتقال من حال الفطرة الاولى ، وتنازلو له عن حقوقهم الطبيعية ، ويعتقد أن هؤلاء الافراد قـــد تنازلو عن هذه الحقوق تنـــازلا مطلقـــا ، ولهذا فان سلطة الحاكم صاحب السيادة تكون سلطة مطلقة ، وهى مصـــدر جميع السلطات فى الدولة من تشريعية وادارية وقضائية .

اما لوك فكان يقول انه لا توجد فى الدولة غير سلطة عليا واحدة هى سلطة الهيئة التشريعية التى يجب أن تخضع لهـــا جميع السلطات الاخرى فى الدولة ، وسلطة الهيئة التشريعية فى رايه سلطة توكيلية ، ويرى لوك انه توجـــد فى الدولة « سلطتان علويتان » هما سلطة الشعب وسلطة الهيئـــة التشريعيـــة ، وسلطة الشعب اعلى من سلطة الهيئة التشريعية ، ولكن مادامت الحكومـــة قائمة فان سلطتها تظل السلطة العليا فى الدولة .

اما روســـو فانه يرى ان الارادة العامة هى صاحبة السيادة فى الدولة ، ويعنى بالارادة العامة ارادة اغلبية الشعب ، او ما نسميه الآن الراى العـــــام ، وهى تستمد وجـــودها من العقد الاجتماعى الاول ، وهى من حـــق الجســـــم السياسى اى الدولة .

ثم اخـــذت النظرية تتطور بعد روسو حتى وصـــلت الى ما هى عليـــه ، فبنثام واوستن نظـــرا اليها نظرة قانونية ، فجعلا للدولة سلطة غير محدودة ، اما جرين وبوسا نكيت فقد نظرا اليها من وجهة فلسفية ، فالدولة فى نظرهمـــا تعبير عن الطبيعة الاجتماعية للانسان .

وبعد ان كان رجال القانون ورجال السياسة ينظرون الى الدولة على انها وحدة واحدة ظهرت مدرسة فكرية جديدة ترى تعدد الســـيادة فى الدولـــة ، على اساس ان الدولة منظمة افتراضية ، اما الحكومة فحقيقة ، وهذه النظرية تقسم المواطنين فى الدولة الواحـــدة عـــدة جماعات اجتماعية ذات مصـــالح

خاصة بها ، احداها هى التى تتولى ادارة الحكومة ، ومن ثم تعمل على تحقيق مصالحها هى لا مصالح الدولة ، ووجود هذه الجماعات يقضى على الفكرة القائلة بوحدة الدولة ، لان الدولة لم تعد مكونة من مجموعة مواطنين فى اتحاد تام ، بل من عدة جماعات ليس بينهم اتحاد ، ومن ثم جاءت الدولة متعددة السيادة .

٢ ــ خصائص السيادة :

يمكن تلخيص الخصائص المختلفة للسيادة فيما يلى : ١ ــ انها مطلقة (٨) ٢ ــ انها شاملة (٩) ٣ ــ لا يمكن التنازل عنها (١٠) ٤ ــ انها دائمة (١١) ٥ ــ لا تتجزأ (١٢) .

١ ــ **السيادة مطلقة** : السيادة هى أعلى صفات الدولة ، واطلاق سيادة الدولة يعنى ان لا يكون فى داخل الدولة ولا فى خارجها هيئة سلطتها اعلى من سلطة الدولة ، فللدولة سلطة على جميع المواطنين ، والصفات الاخرى للسيادة كلها مستمدة من هذه الصفة الرئيسية ، وعندما تمارسها الحكومة تكون سلطتها محدودة وسيادة الدولة مع هذا تعتبر مطلقة ، اما الحدود فليست فى الواقع الا حدودا على السيادة القانونية ويتضح هذا مما يلى :

أولا ــ يقول الاستاذ دايسى ان السلطة العليا للبرلمان الانجليزى محدودة بعاملين احداهما خارجى والآخر داخلى ، وان هذين العاملين يضعان حدودا حتى لاكثر الحكام استبدادا ، لان الحاكم المطلق لابد ان يتاثر بطبيعته البشرية ، وبالظروف المحيطة به سياسية ودينية واجتماعية ، والى جانب ذلك يراعى أيضا امكان اطاعة المواطنين للقوانين وقبولهم اياها ، وكل هذا فى الواقع تعتبر حدودا وقيودا للسيادة .

ثانيا ــ كثير من الكتاب السياسيين يرون ان السيادة محدودة بالقانون الطبيعى والقانون الالهى ، وان واضعى القوانين فى الدولة يتقيدون بها عندما يشرعون فكانها وضعت لهم حدودا لا يصح تجاوزها .

ثالثا ــ دستور الدولة وهو قانونها الاساسى يضع حدا قانونيا للسيادة ، وقوانين الدولة هى اساس جميع القوانين التى تصدرها الهيئة التشريعية ، ولذلك فهى اكثر اهمية من القوانين العادية التى لا تصبح قوانين الا اذا جاءت مطابقة لروح الدستور ، ومعظم دساتير العالم تنص على انه لا يمكن تعديلها عن طريق التشريع العادى ، بل بشروط معينة ، ويطلق على هذه الدساتير اسم « الدساتير الجامدة » وذلك للتفرقة بينها وبين الدساتير

---

(٨) Absolute (٩) Universal (١٠) Inalienable
(١١) Permanent (١٢) Indivisible

المرنة التى يمكن تعديلها عن طريق التشريع العادى ، والتى لا تفرق بين القوانين الاساسية والقوانين العادية مثل الدستور الانجليزى . والدستور الجامد يحد من سلطة الهيئة التشريعية كما هو الحال فى الولايات المتحدة وفرنسا ، وفى مثل هذه الحال تكون السيادة الحقيقية للدستور ، لا للهيئة التشريعية فى هذه الدول ، ولكن يحق للشعب ان يلغى الدستور متى شاء ، فالدستور يحد من سيادة الدولة .

رابعا ــ هناك حدود قانونية على السيادة يضعها القانون الدولى ، والدول تخضع لمبادىء هذا القانون بصفة عامة ، ولكنها تقرر بنفسها المبادىء التى تخضع لها ، وعلى كل فتقييد الدول بمبادىء القانون الدولى يضع حدا لسيادتها .

٢ ــ **السيادة شاملة** : معنى شمول السيادة انها تطبق على جميع المواطنين فى الدولة ، والاستثناء الوحيد له هو ما يتمتع به الممثلون الدبلوماسيون من حصانات وامتيازات ، فمدار السفارة تعتبر تابعة للدولة التى تمثلها ، وموظفو هذه السفارة كذلك يخضعون لسيادة دولتهم ، لكن هذا ليس الا مجرد عرف جرت عليه الدول ، واصبح من مبادىء القانون الدولى ، ولكن يجوز للدولة ان ترفض منح هذا الحق لدولة اخرى اذا شاءت .

٣ ــ **السيادة لا يتنازل عنها** : لا تستطيع الدولة أن تتنازل عن سيادتها والا هدمت نفسها ايضا ، فالدولة والسيادة متلازمان ومتكاملان . ولكن للدولة ان تتنازل لمن شاءت عن اى جزء من اراضيها ، وتنازل الملك عن العرش ليس الا تغييرا فى شكل الحكومة ، أما الدولة فتظل قائمة ، وسيادتها تستمر كاملة .

٤ ــ **دوام السيادة** : تدوم السيادة بدوام قيام الدولة ، فاذا توقفت السيادة كان معنى ذلك وقوع نهاية الدولة ، كما ان فناء الدولة يلازم زوال السيادة .

٥ ــ **عدم تجزئة السيادة** : ما دامت السيادة مطلقة كما اسلفنا فلا يمكن تجزئتها ، والدولة الواحدة لا توجد فيها الا سيادة واحدة ، ولا تعتبر الدول المتحدة اتحادا فيدراليا مثل الولايات المتحدة الامريكية مجزأة السيادة فالسلطة هناك لها ثلاث درجات : الاولى هى الدستور وهو يتضمن قوانينها الاساسية ولا تستطيع الهيئة التشريعية (الكونجرس) ان تتعداها والثانية هى الحكومة الاتحادية والثالثة هى حكومات الولايات ، فلكل من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات سلطة التشريع فى نواح معينة ، والدستور هو الذى يحدد سلطة كل منهما ، ونظام الحكم الاتحادى أو الفيدرالى لا يؤثر فى وحدة السيادة بأى حال ، لان الاتحاد الفيدرالى هو وحدة قائمة بذاتها ،

وله سيادة واحـــدة ، وهذه الولايات ليست دولا ، ولكنها مجـــرد هيئات ثانوية فى الدولة خولها الدستور سلطة اصدار التشريع فى نواح معينـــة وليست لها سيادة على الاطلاق .

٣ ــ النظريات المختلفة للسيادة :

(أ) نظرية تعدد السيادة : تعتبر فى الواقع صدى لتعقد التنظيم الاجتماعى فى دول العصور الحديثة ، فالمجتمعات الحديثة المتمدينة متعددة الهيئـــات متباينة الجماعات ، وهـــذه الهيئات ــ كما يرى بعض الكتاب ــ تعيش مستقلة عن الدولة وعن الحكومة ، ولكن الحكومة رئيسة لها ، فكان هـــؤلاء الكتـــاب يرون الحكومة هيئة كباقى الهيئات ، وبذلك لا تكـــون الحكومـــة هى المسالك الوحيد للسلطة فى الدولة ، فلا يمكن أن يقـــال ان الحكومة تملك الســـيادة المطلقة الشاملة .

وهارولد لاسكى هو اشهر الكتاب المعاصرين تمسكا بهذه النظرية ، وقـــد اعتنقها كثيرون من أمثال كول فى انجلترا ، وديجى فى فرنسا ، الا ان الـــذى وضع اساسها هو فون جركه Von Gierke الالمانى الذى وضـــع نظرية يثبت فيها أن الهيئات الاجتماعية مستقلة عن الدولة ، وان لهـــا حياة خاصـــة بها ، وليس لها علاقة بالدولة ، ومن راى « جركه » ان هذه الهيئـــات لهـــا حقوق وواجبات خاصة بها ، ولها كذلك وظائف خاصة ، وتتولى عمل قوانينهـــا وحدها ، وتعيش على شكل هيئة دون مراعـــاة لرغبات كل فـــرد من الافـــراد الذين ينتمون اليها بصفة اعضاء ، ووظائفها مستقلـــة عن وظائف الدولـــة . ويقول « جركه » أيضا ان الحكومة ما هى الا سلطة من السلطات التشريعيـــة فى الدولة ، وتقوم بجانبها سلطات أخـــرى لهـــا حق التشريع ، وحقيقـــة ان الحكومة قد تكون هى السلطة الرئيسية للتشريع ، ولكنها على كل حـــال ليست السلطة الوحيـــدة (١٣) .

اما ديجى العالم الفرنسى فانه يبحث مشكلة السيادة من وجهة نظر بعيدة عن هذا ، اذ يعتقد أن القانون ليس من صـــنع الدولة ، ولكنه سابق لوجودها ، ومستقل عنها ، فالقانون اذن يحد من ســـيادة الدولـــة ، ثم يقول ان الدولة منظمة يكونها أفراد ، ويستعملها الاقويـــاء لحـــكم الضـــعفاء ، وعلى هـــذا لا يمكن أن يقـــال ان الدولة تملك الســـيادة لانها تنشـــا لتكون وســـيلة تمكن الاقوياء من حـــكم الضعفاء ، ولانها تخضع للقانون .

---

(١٣) ينتصر علماء الاجتماع لفكرة تعدد السيادة ، وذلك لانهم حين يعالجون مشكلات المجتمع ينظرون الى الحكومة على انها تقوم بجزء من النشـاط الانسانى ، وان هناك هيئـــات أخـــرى تعيش فى الدولة ، ولها اوجه نشاط اخرى .

(ب) نظرية اوستن فى السيادة : يرى اوستن ان القانون امر يفرضه رئيس على من دونه مرتبة ، وبناء على هذا الراى يشرح اوستن نظريته فى السيادة فيقول : اذا وجد فى الدولة رئيس اعلى ليس من صفاته ان يطيع احدا ، بل يفرض طاعته على جميع المواطنين ، فان هذا الرئيس يصبح صاحب السيادة فى المجتمع ، ويصبح المجتمع بما فيه الرئيس الاعلى مجتمعا سياسيا مستقلا اى دولة ، ثم يسترسل فيقول ان جميع المواطنين فى هذا المجتمع يصيرون رعايا هذا الرئيس ، وتصبح العلاقة المتبادلة بينه وبينهم علاقة بين السيادة والخضوع ويخرج اوستن من نظريته بالآتى :

اولا ــ صاحب السيادة فى الدولة يجب ان يكون شخصا حقيقيا ، او ان يكون هيئة مكونة من مجموعة افراد ، وعلى ذلك فالسيادة لا تكون حينئذ للارادة العامة او لمجموعة الشعب كما قال روسو .

ثانيا ــ ليس للسيادة حدود قانونية ، اذ لا توجد سلطة مرغمة لسلطات مالك السيادة .

ثالثا ــ السيادة لا تقبل التجزئة ، اذ لا يمكن تقسيمها بين شخصين او اكثر ، او بين هيئتين او اكثر .

وعندما نفحص نظرية اوستن يجب ان نذكر ان نظريته تنصب على السيادة القانونية ، وقد انتقد سير هنرى مين هذه النظرية ، وبنى نقده على اساس ان اوستن اهمل العوامل الداخلية والخارجية ، ويقول ان العادة «Custom» فى بعض المجتمعات لها قوة كبيرة فى الشعب ، وهى محل احترام جميع الافراد ومن بينهم الحاكم ، والعادة لا يمكن ان تعتبر امرا من الحاكم لانها وليدة الاجيال المتعاقبة . ويرد اوستن على ذلك بقوله : ان ما يسمح به السلطان اى الحاكم يعتبر امرا ، وهذا حق الى حد ما ، لان القانون الانجليزى يعتمد اكثر على العادة ، ويسمى القانون العام ، ولم يصدر بهذا القانون تشريع من البرلمان الانجليزى ، لكنه جاء نتيجة العادة والتقاليد ، والمحاكم تقر هذا القانون وتفسره وتعمل به كما تعمل بالقوانين التى تصدر عن البرلمان ، والبرلمان الانجليزى يستطيع ان يغير القانون العام او يعدله متى اراد ، وله ايضا ان يصدر به تشريعا فيجعله قانونا صادرا عن السلطة صاحبة السيادة .

وظهرت صعاب تطبيق نظرية اوستن عندما حاول ان يطبقها على كل من انجلترا والولايات المتحدة الامريكية . ويقول اوستن فى تطبيق نظريته على انجلترا ان السيادة فى انجلترا جسم مركب من عدة اعضاء ، والشعب احد هذه الاعضاء ، ويمارس الشعب سيادته عن طريق ممثليه من النواب ،

الذين يوكلهم الشعب اوَ الهيئة الناخبة عنه فى سلطاته توكيلا مطلقا غير مشروط ، وبذلك تصير للنواب سلطة مطلقة غير محدودة ، ومن ثم يستطيعون أن يتفاهموا مع الاعضاء الآخرين الذين يتكون منهم جسم السيادة وهى الملك والنبلاء على الاضرار بمصلحة الشعب كحرمانه من حق التصويت مثلا . ومن هذا يظهر ان اوستن يجعل السيادة للملك والنبلاء والنواب . ثم يقول أيضا ان السيادة ترجع الى الشعب مرة اخرى عندما يصبح مجلس العموم منحلا مرة ثانية بان النواب كانوا يحملون السيادة بصفتهم وكلاء عن الشعب الذى هو الهيئة الناخبة . والمعنى الحقيقى لهذا ان السيادة للملك والنبلاء والشعب . فأوستن يقول بأكثر من تفسير لنظريته فى وقت واحد : ١ — السيادة لمجلس العموم . ٢ — السيادة تتكون من الملك والنبلاء والناخبين .

والواقع ان صعوبات تطبيق نظرية اوستن راجعة الى اخفاقه فى التمييز بين السيادة القانونية ، والسيادة السياسية .

(جـ) **نظرية فقهاء القانون الدولى فى السيادة** : القانون الدولى العام يفترض سيادة الدولة لانه قام على اساس الاعتراف لكل دولة بالسيادة فى المجتمع الدولى ، ومرت نظرية السيادة عند فقهاء القانون فى مرحلتين : الاولى النظرية التقليدية ، والثانية النظريات الحديثة للسيادة . ووفقا للنظرية الاولى يفرق القانون الدولى بين نوعين من السيادة : السيادة الداخلية ، والسيادة الخارجية .

فالسيادة الداخلية مظهرها حرية الدولة فى التصرف كيف شاءت فى امورها الداخلية ، فلها ان تختار نظام الحكم الذى يلائمها ، وتضع لنفسها الدستور الذى يتمشى مع أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ، ولها أن تحدث ما شاءت من التغيرات الداخلية ، ولها ان تفرض الضرائب على سكان الاقليم سواء اكانوا من رعاياها أو من الاجانب المقيمين فى اقليمها ، ولها ان تسن من القوانين والتشريعات ما يلائم طبيعة اقليمها ، وان تجعل جميع الاشخاص وجميع الاشياء الكائنة فى اقليمها خاضعة لحاكمها ، الا ما تعفيه من اختصاص القضاء الاقليمى وفقا للعرف الدولى (١٤) .

اما السيادة الخارجية فتتجلى فى حرية الدولة حيال التصرف فى شئونها الخارجية دون سلطان عليها من دولة اخرى ، أو منظمة دولية ، وممارسة الدولة لسياستها الخارجية لها مظاهر مختلفة ، فلها أن تدخل فى علاقات دبلوماسية مع غيرها من الدول ، او تقطع هذه العلاقات ، ولها أن تشترك

---

(١٤) من ذلك الاعفاء الممنوح لرجال السلك الدبلوماسى المعتمدين لدى الدولة .

فى المؤتمرات الدولية او لا تشترك ، ولهـا ان تنضم الى المنظمات الدولية أو تنسحب منها ، بل ان لها حق استخدام القـوة لتحقيق مصالحهـا ، او لفض ما قـد ينشأ بينها وبين غيرها من منازعات ولهـا كذلك ان تشـترك فى حـرب قائمة ، او تلتزم جانب الحيـاد حيالها .

وخلال نصف القرن الاخير تعرضت نظرية السيادة التقليدية لنقد شديد دار كله حـول التقليل من اهميتها ، وحـول تقييد مظاهرها ، ومن الذين حملوا راية نقدها العميد ليون ديجى (١٨٥٩ ـ ١٩٢٨) والفقيـه بيليه (١٨٥٧ ـ ١٩٢٦) والسياسى اليونانى بوليتيس (١٨٢٧ ـ ١٩٤٢) والاستاذ جـورج سيل (١٨٨٤ ـ ١٩٦٠) . ودارت الانتقادات بوجـه عام حول امور اهمها :

اولا ـ ان هذه النظرية تقوم على مجـرد افتراض ان الدولة تستطيـع أن تتصرف كيف شاءت فى شئونها الداخلية والخارجية ، مـع ان الامر ليس كذلك ، وقـد حاول العميد ديجى أن يتقـدم بنظرية جـديدة للسيادة اعتبرهـا هى الصحيحة ، وفحـوى نظريته هذه ان الافراد يعيشون فى مجتمـع يحتـاج الى التعاون والتضامن ، وهذا يقتضى انشاء قواعد ملزمة لهؤلاء الافـراد ، وتلك القواعد فى رايه هى التى تسمى القـاعدة القانونية التى تلتزم بهـا جميع سكان الدولة حكاما ومحكومين ، وبالتالى تلتزم بها الدولة ، واذن فالدولة لا تستطيـع أن تتصرف كما تشاء بل ان تصرفها مقيد بالقانون .

ثانيا ـ ان نظرية السيادة غير قانونية ، وهى تناقض نفسهـا وتناقض فكرة القانون الدولى ، اذ لا تكون الدولة متمتعة بالسيادة بمفهومهـا المطـلق فى حين انها خاضعة للقانون وهـذا الخضوع للقانون ينافى السيادة المطلقة . وممن تزعموا هـذا النقد العلامة سيل ، فأعلن ان السـيادة بمعنى السلطة المطلقة لا يمكن أن توجـد فى اى مجتمع ، ولا أن تتمشى مع الوضـع الحـالى للمجتمع الدولى ، ولانها بهذا المعنى تتنافى مع الخضـوع للقـانون الدولى ، والدول فى مجموعها تخضـع لهذا القانون ، وهو يعارض فكرة السيادة حتى فى معناها النسبى اى السيادة المقيدة بعضوية الدولة فى المجتمـع الدولى . او فى منظمة دولية ، لان السـيادة فى رايه مطلقة بطبيعتها ، فاذا قيـدت او خضعت لارادة اجنبية عنها لا تصبح سيادة بالمعنى الصحيح .

ثالثا ـ ان نظرية السيادة بمعناها التقليدى تترتب عليها نتائج خطـيرة من شانها هـدم قواعد القانون الدولى ، وتهديد السـلام والامن الدوليين ، فالدولة التى تؤمن بالسيادة المطلقـة لا يمكن ان تسلم بوجود ارادة تفـوق ارادتها ولو كانت ارادة القانون وقوته ، ولهذا لا تلـتزم بالمعاهـدات الدولية الا بالقدر الذى تريده ، ولا تخضع لقرارات المنظمات الدولية الا وفـق رغبتها ، ومن شـأن هذا كله الاخلال بالامن والسـلام .

ورغم ما وجه الى نظرية السيادة من نقد فان القانون الدولى مازال يعترف بأن سيادة الدولة بمعناها النسبى ركن من اركانه ، ولهذا فان ميثاق الامم المتحدة وهو يعتبر اهم وثيقة دولية فى الجيل الحاضر يعترف بمبدأ السيادة بل يجعله من مبادئه الاساسية ولهذا كان لزاما ان نلم ببعض النظريات الحديثة التى تقدم بها فقهاء القانون الدولى العام فى السيادة .

فى طليعة هؤلاء الفقهاء رادنسكى البولونى الذى تقدم سنة ١٩٠٥ بنظرية جديدة فى السيادة ، ثم رعاها من بعده مجموعة من الكتاب مثل كلسن ، وفردروس النمسويين ، وبديفان ، وجورج سيل الفرنسيين ، وآراؤهم جميعا تدور حول أن المهمة الاساسية للقانون هى منح الاختصاصات ، فالقانون الدولى يحدد لكل دولة نطاق اختصاصها فى اقليمها على النحو الذى لا يتعارض مع الاختصاصات التى يحددها لاشخاصه الآخرين ، وهذا الاختصاص هو الذى تسميه النظرية التقليدية « السيادة » . وهنا تشعبت الآراء فمنهم من يرى أن ما يميز الدولة صاحبة السيادة عن غيرها من المجموعات هو كونها تملك اختصاص اعطاء الاختصاص ، ومنهم من يرى ان الاختصاص الممنوح للدولة فى حدود اقليمها يختلف عن الاختصاصات الاخرى التى تمنح لاشخاص القانون الداخلى كالمديريات او المصالح او المرافق العامة فهذه اختصاصها محدود ، اما الاختصاص الممنوح للدولة فعام شامل ، وبموجب اختصاص الدولة العام تستطيع التدخل فى سائر مظاهر الحياة فى شعبها ، اما اختصاصات المديريات ونحوها فذات حدود وتمنح لغرض معين ، ولا يمكن مباشرتها الا فى اطار القواعد الدستورية ، ومنهم من يرى أن هذا الاختصاص يمتاز من ناحية اخرى بانه يخضع مباشرة للقانون الدولى العام خلافا للجماعات او الهيئات الاخرى كالمديريات او الولايات ، فهذه تتبع الدولة ، ولا يمكن ان تدخل فى علاقة مباشرة مع القانون الدولى (١٥) . وعليه فالسيادة حسب النظريات الحديثة ليست الا اختصاصا عاما ومباشرا منحه القانون الدولى للدول ، وهو عام لان الدولة لها حق تنظيم شئون اقليمها كيف شاءت ، وهو مباشر لان الدولة فى ممارسة هذا الاختصاص تخضع لقواعد القانون الدولى العام خضوعا مباشرا .

---

(١٥) لتوضيح هذه النظرية نضرب مثلا جمهورية مصر العربية فهى دولة ذات سيادة لان وضعها محدود بقواعد القانون الدولى مباشرة ، اما ولاية نيويورك فمع ان لها اقليما ذا حدود واضحة ، وفيها مجموعة من الافراد ، ولها هيئة حاكمة فهى لا تعتبر دولة ذات سيادة لان اختصاصاتها مستمدة من القانون الدستورى الامريكى لا من القانون الدولى العام . واذن فليس لولاية نيويورك اتصال مباشر بالقانون الدولى العام ، ولكن تتصل به عن طريق غير مباشر هو طريق الحكومة المركزية .

المبحث الثـالث

وظـائف الـدولة

تقوم الحكومات لتنفيذ الغرض الذى من اجله تكونت الدولة ، والغرض من وجود الدولة هـو الذى يحـدد شكل الحكومة ، وهـو الذى يرسـم لهـا السياسـة التى تلتزم بتنفيذها ، فاذا قـرر الشعب اعطـاء الحكومة سـلطات واسـعة للتدخل فى شئون الافراد وتنظيم حياتهم وتوجيه نشاطهم كانت الدولة اشتراكية ، اما اذا قرر الشـعب أن يحـد من التدخل الحكومى فى شـئون الافراد كانت الدولة فردية اى تأخذ بالمذهب الفردى ، وقـد يقـرر الشعب نظاما وسطا بين المذهبين الاشتراكى والفردى .

١ ـ النظرية الفردية :

وتعرف النظرية الفردية (١٦) ايضا باسم « حرية العمل Laissez Faire » (١٧) وتنص هذه النظرية على ان الحكومات يجب الا تقيـد الافراد الا فى أضـيق الحـدود الممكنة . ويمكن تلخيص وظائف الحكومة وفقـا لهذه النظرية فيمـا يـأتى :

١ ـ حماية الدولة ، وحماية الافراد من كل عدوان خارجى ٢ ـ حماية الافراد من بعضهم بعضا ٣ ـ حماية الملكية الخاصـة ٤ ـ فرض احـترام العقود والالتزامات حمايـة لحقـوق الافراد ٥ ـ حماية غـير القادرين من افراد الشعب ٦ ـ حماية الافراد من الكوارث غير المتوقعة .

وترجع هذه النظرية الى كتابات لوك وبنثـام ، ثم اعتنقها من علمـاء الاقتصاد مثل آدم سميث وريكاردو وغيرهما ، بل جبـذها اكثر رجال الاقتصاد والسياسة فى القرن التاسع عشر ، وكان لهـا نفع كبير فى مكافحـة قوانين التدخل الحكومى ، وبخاصة القوانين الاقتصادية والتجارية ، ولكن سـرعان ما ظهرت مساوىء التطرف فى الحرية ، وبذلك فقدت تلك النظرية كثـيرا من قوتهـا ، وادخل عليها كثير من التعديلات .

اسس النظرية الفردية : قامت النظرية الفردية على اسس اخلاقيـة ، واسس اقتصادية ، واسس علمية .

---

(١٦) Individualism

(١٧) الترجمة الحرفية لهذا التعبير هى « دعه يعمل »

(أ) الاساس الاخلاقى : يرى علماء الاخلاق انه من الخير للانسان ان يترك حرا لكى يتمكن من استعمال جميع قواه الطبيعية ، لان المجتمع الذى يجعل المنافسة حرة بين الافراد يحقق للانسان غرضه الاخلاقى من الحياة ، وأن تدخل الحكومة يقتل الثقة فى الافراد ، ويجعلهم غير قادرين على الاعتماد على أنفسهم . ويقول اصحاب النظرية الفردية أيضا أن الدولة يجب عليها ان تكمل الصفة الفردية للمواطنين وتنميها ، وان الانسان من حقه الطبيعى أن ينمى قواه اعظم تنمية حتى يصل الى اعلى درجة ، ولكن مادامت الحكومة شرا لابد منه فيجب الا يزيد تدخلها عن القدر اللازم لتمكين الانسان من تنمية قواه .

(ب) الاساس الاقتصادى : النظرية الفردية من الناحية الاقتصادية تعنى أن كل فرد يسعى لتحقيق مصالحه الشخصية ، ويستثمر راس ماله بالطريقة التى يراها انفع له ، ويختار العمل الذى ينال منه اكبر اجر ، لان من المسلم به أن المنافسة الحرة تعود باكبر الارباح ، اذ أن الطلب والعرض سيعملان عندئذ فى توجيه راس المال والعمل فيحققان اكبر ربح واعلى اجر ، ويجب كذلك الا تتدخل الحكومة فى تحديد الاسعار لان الطلب والعرض هما اللذان يحددان السعر ، وان تترك التجارة الخارجية حرة . ويعتقد انصار النظرية الفردية أن القوانين الطبيعية كفيلة باحداث التوازن فى الحياة الاقتصادية ، وهى لهذا تحث الحكومات على الغاء الضرائب الجمركية او تخفيضها الى الحد الادنى .

(ج) الاساس العلمى : الاساس العلمى للنظرية الفردية يعتمد على التشبيه ، وقد قام سبنسر (١٨٢٠ — ١٩٠٣) بعرض هذه الناحية النظرية عرضا منطقيا ، ولاحظ ان البقاء فى هذه الحياة دائما يكون للاصلح ، فقال ان مبدأ البقاء للاصلح يجب أن يطبق على حياة المجتمع البشرى ، وذلك لان السبيل الطبيعى للتقدم أن يقضى على الفقراء والضعفاء والمجانين ، ويقرر أن كثرة تعديل القوانين يعتبر فى حد ذاته دليلا قاطعا على خطأ التدخل الحكومى فى حياة الافراد .

نقد النظرية الفردية : يؤخذ على هذه النظرية انها متطرفة الى حد كبير فى ابراز مساوىء التدخل الحكومى ، وهذا التطرف فى التدخل هو الذى ترتب عليه تطرف النظرية الفردية . صحيح أن تزايد تدخل الدولة فى شئون الافراد يقلل كثيرا من اعتماد الافراد على انفسهم ، الا أن النظرية تبالغ فى شرح هذه الحقيقة ، اذ الواقع انه كثيرا ما يكون التدخل الحكومى لازما لرفاهية المجتمع ، لان بعض طبقات فى الدولة تحتاج احيانا الى تدخل الحكومة لحمايتها من طغيان الطبقات الاخرى .

ومن الكتاب من يرى ان اسس النظرية الفردية غير صحيحة ، فهى تصف الفرد بأنه انانى بطبعه ، وان اخص صفاته الجوهرية هى اعتزازه بنفسه ، فكان اصحاب هذه النظرية يرون ان الدولة غير طبيعية لانها تتعارض مع طبيعة الانسان التى تلزمه — فى رأيهم — ان يعتمد على نفسه ، وان يعمل ليصبح فى غير حاجة الى مساعدة الآخرين ، مع أن الثابت هو ان الانسان اجتماعى بطبعه ، فكل انسان يولد فى مجتمع فانه يستمد من هذا المجتمع بقاءه المادى والمعنوى ، او بعبارة اخرى الانسان صنيعة المجتمع الذى ينشأ فيه ، وكون الانسان غير طبيعى افتراض نظرى بحت لا تثبته التجربة العملية . ومن هنا لا يصبح أن يقال ان الدولة تتعارض مع طبيعة الفرد ، فوجود الدولة يعتمد على الفرد ، وهى ليست شيئا منفصلا عنه كما يقول اصحاب النظرية ، وكان الاحرى ان يقولوا ان الانسان له غرائز وقوى ومصالح ، وكلها لا تبرز الا فى المجتمع ، ولا يستطيع الانسان ان يستغل هذه القوى المركبة فيه الا داخل اطار المجتمع . ولا يمكن قبول فكرة ان الانسان انانى ، وذلك لان المجتمع فى الحقيقة منشأة طبيعية تتألف من عدد كبير من الافراد ، وكل منهم ترتبط مصلحته بمصالح الآخرين الذين يكونون معه هذا المجتمع ، ومن ثم ترتبط مصلحة الفرد بالمصلحة العامة ، اى مصلحة الدولة ، واذن فليس من السائغ أن نقول ان مصلحة الفرد تتعارض مع مصلحة الدولة .

وتكلمت النظرية كثيرا عن حقوق الانسان الطبيعية ، وعن كون الدولة تقف حائلا دون تنمية هذه الحقوق ، والواقع ان هذا الخطأ كبير لان الدولة طبيعية كما ان المرء طبيعى ، والدولة فى الواقع تعبير صادق عن طبيعة الانسان وحقوقه الطبيعية مرتبطة بوجود الدولة ، والدولة هى التى تبيح له التمتع بهذه الحقوق التى لا وجود لها بدون الدولة ، واذا فهمنا ان الدولة لها وجود طبيعى استطعنا ان نفهم انها توجد لتحقيق اغراض الانسان الطبيعية وفى مقدمتها الغرض الاخلاقى ، ومهمة تحقيق الاغراض تقع على الدولة ، وتقوم بتحقيق هذه الاغراض عن طريق الحكومة ، ولتستطيع الحكومة تحقيق هذه الاغراض تتدخل فى شئون الافراد تحقيقا لرغباتهم ، وتمكينا لهم من التمتع بحرياتهم ، وكل مجتمع يترك لافراده مطلق الحرية يصبح مجتمعا فوضويا فاسدا ، ولا يتمتع بالحرية فيه سوى الاقلية القوية .

والحرية تعبير نسبى ويراد منها ان الفرد له حق تقرير مصير نفسه ، وبما ان الافراد الآخرين يجب ان يتمتعون بهذه الحقوق ، لذلك تقوم الدولة بمهمة الاشراف العام لتضمن عدم اعتداء فرد على حريات الآخرين ، او عدم اعتداء طبقة على الطبقات الاخرى فى المجتمع ، لهذا كله نرى ان من حق الحكومة التدخل لتحقيق التناسق بين حريات الافراد ، وهذا التدخل لا يتنافى مع طبيعة الانسان ، بل انه من الشروط اللازمة لاظهار هذه الطبيعة .

ليس من المستساغ اذن أن يقال ان اشراف الدولة شر ، انما هو فى الحقيقة قصير ، وهذا ليس معناه أن التدخل الحكومى منزه عن المساوىء ، فالقوانين التى تؤدى الى الانحلال الخلقى ، أو الى تفكك نظام الاسرة انما هى نماذج للتدخل الحكومى الضار ، وليس منشأ ضررها أنها لا تساير النظرية الفردية ولكن لكونها ضارة بالمجتمع ، ولا تحقق الهدف الاخلاقى من وجود الدولة .

وكثير من مؤيدى النظرية الفردية لكى يثبتوا خطأ التدخل الحكومى يشيرون الى الاخطاء التى يقع فيها بعض موظفى الحكومة ليقيموا منها دليلا على عدم احقية الدولة فى التدخل ، ولكن هذا القول لا يصح ان يكون حجة على الدولة لان فساد بعض الموظفين ليس معناه فساد الدولة او عدم احقيتها فى التدخل ، لانه الى جانب بعض القوانين الفاسدة توجد قوانين صالحة ، والى جانب بعض الموظفين الفاسدين يوجد كثير من الموظفين الصالحين ، والحكومة هيئة عامة لذلك تظهر اخطاؤها وتتجسم بسرعة ، وأما اعمالها الصالحة فينساها الافراد كذلك بسرعة . يضاف الى ذلك انهم حين يستندون الى أخطاء الحكومة ليبرورا عدم احقية الدولة فى التدخل ينسون أن هناك فرقا بين الدولة والحكومة كما قلنا من قبل ، فعدم نجاح بعض الاعمال الحكومية ليس معناه خطأ فكرة الدولة ، لان الحكومة ما هى الا هيئة تنشئها الدولة لتنفيذ الاغراض التى من اجلها وجدت ، وخطأ الحكومة فى القيام بهذه الوظيفة لا يستدعى سوى تغيير الحكومة ، أما الدولة فتبقى ويبقى لها حق التدخل .

والنظرية الفردية تلزم الحكومة بعدم التدخل فى شئون الافراد ، الا حين يكون هذا التدخل لازما لتحقيق الدفاع عن الافراد ، وحماية لحقوقهم ، ويعبر ميلز عن ذلك بقوله انه اذا كانت أعمال الفرد لا تمس احدا غيره فلا يحق للدولة ان تتدخل ، والثابت انه ما من عمل يعمله الفرد الا ويكون فيه مساس بالآخرين اما عن قرب واما عن بعد ، فيكون للحكومة حق التدخل دائما ، ولها ان تبرر تدخلها بأنه للاشراف على التعليم ، او على التموين ، او على تنظيم حالة العمل ، فكل هذه ونحوها اعمال تختص بحماية الافراد والدفاع عنهم ، او هى على الاقل تتصل بذلك ، كذلك يمكن ان يقال ان المرء فى حاجة الى حماية نفسه ، وينطبق هذا القول على التشريعات التى تصدرها الدولة بمنع تعاطى المخدرات ونحوها مما يضر به المرء نفسه ، ويحتاج الى من يحميه من نفسه .

ويرى ميلز ان ترك الافراد احرارا سوف يعمل على اعانة كل واحد على استغلال مواهبه بالطريقة التى تعود عليه بأكبر فائدة ، ثم تظهر الفوارق بين الافراد وبعضهم ، وتلك الفوارق هى التى تؤدى الى الرقى والتقدم

فى المجتمع . ونحن ، وان كنـا نؤمن بصحة هـذا القول : لا نوافق على ان هذه الفوارق هى الغرض الاساسى من المجتمع كمـا يريد ان يزعم ميلـز ، والواقع ان الاشتراكيين يستندون الى هذه الحجة بالذات لاثبـات احقيـة الدولة فى التدخل فى شئون الفرد ، كمـا سنفصل ذلك بعـد .

ولا يخفى ان التعقيد المتزايد فى التنظيم الاجتماعى فى العصور الحديثة قد اظهر مـدى احتياج الافراد الى بعضـهم ، ومن ثم ضـرورة اشراف الدولة ، اذ ان الثورة الصناعية بما اوجدته من آلات ومن استخدام قـوى البخـار والكهرباء ومن تقدم وسائل المواصلات قد سـهلت نمـو التجارة الدوليـة . واثارت المنافسة بين الدول وبعضهـا ، اذ حل الانتاج الكبير محل الانتـاج اليدوى المنزلى ، وظهرت المـدن الضخمة ، وازدحمت بالعمـال النازحين من المناطق الريفية ، فلم تعـد القوانين القديمة صالحة لمواجهة الحالة الجـديدة ، فقلت الضرائب الجمركية المحلية ، ومنـع انتقال العمـال ، بـل قل ان هـذه التشريعات قـد صارت ضارة بالنظـام الاقتصادى الجـديد بحيث صـار من المحتم الغاؤها ، ومن هنا اعتقد الناس ان الحكومة يجب أن تمنـح الافـراد حرية تامة ، وان تلغى جميع القيود المنظمة للحياة الاقتصاديـة والاجتماعيـة للافـراد .

وعلى ذلك يمكن ان يقال ان الحكومات الحديثـة لا تأخذ بالنظريات الفردية الآن ، ولكنها تتجـه تدريجيا نحـو الاخذ بالنظرية الاشـتراكية ، اذ اثبتت التجارب ان الفرد ليس اصلح من يحـكم على مصلحته الشخصية ، والمجتمـع الحديث يجب أن يحفظ نفسه من تفشى الجهـل والاضمحلال ، وقد اثبتت الدولة انها احكم من الفـرد فى الحكم على المصلحة العـامة ، والمصـالح الفردية ، ويبـدو هـذا واضحا فيما يتعلق بالصحـة العامة والتعليم ، واشراف الدولة لازم لتنظيم المهن والحـرف المختلفة ، ثم ان سلطة الدولة ضرورية للرقابـة على الموارد التموينية ، والمجتمع كذلك فى حاجـة الى رقابة حـكومية على الاسـعار وعلى المعاملات التجارية .

ولمـا تطورت الديمقراطية اصبح الافراد فى غير حاجة الى النظرية الفردية لضمان التمتع بحقوقهم ، لان الديمقراطية تجعل الاداة الحكومية تحت اشراف الافراد ، وفى الدولة الكبيرة تكون كل مظاهر الديمقراطية ممثلة فى ان الافراد لهم حق اختيار الحكام ، وفيما عدا ذلك لا يكون للفرد اى سلطـة رقابيـة او اشرافية على الهيئة الحاكمة ، اما فى الدول الصغيرة وفى الادارات المحلية فان فرصة الفرد فى ممارسة حقه فى الاشراف على الهيئة الحاكمة تكون اكبر .

والخلاصة ان النظرية الفردية ادت الى الاهتمام بحقوق الافراد ، ووجهت الانظار الى حـد من مساوىء التدخل الحكومى ، ومن آثار هـذه النظريـة

ايضا انهـا ساعدت على هدم كثير من القوانين التى كانت تسىء الى الدولـة فى كثير من الدول ، كما انها ادت الى تطـور النظم الديمقراطية ، كل هـذا مع انهـا تبالغ فى مهاجمتها للتدخل الحكومى ، وتتناسى ان المجتمع الحديث فى حاجة ماسة الى التنظيم الحكومى .

٢ ـ النظرية الفوضوية :

هى الصورة المتطرفة للنظرية الفردية ، وكلمة فوضوية « Anarchism » مدلولها هو « لا حكم » ، ولهذا فان انصـار هذه النظرية يعارضون الدولـة ويعارضون الحكومة ، ويرون أن العدالة لا يمكن ان تتحـقق بوجود الدولة ، ولذا فيجب أن تلغىَ وان تحل محلها منظمات اجتماعية تعاونية يختفى منهـا الاشراف المنظم كى تعود الطبيعة البشرية الى سيرها الاولى تلك السـيرة العادلة المنطقية (١٨) .

بدأت هذه النظريات عقب الثورة الصناعية ، واكثرها يدعو الى الثورة ، ولكن وليام جودوين (١٩) كان اول من عرض للنظرية فى شكلها الحديث ، وقـد هاجم نظم الملكية الخاصة ، وقال فيما قال ان الحالـة الاقتصادية الظالمـة التى نتجت عن الملكية الخاصة هى المسئولـة عن فسـاد الانسان ، ولولاها لاستغنى عن الدولة .

ثم جاء بعـده الكاتب الفرنسى برودون فاكمـل تعاليمه وهاجم الدولـة والملكية الخاصة ، ووصف الملكية الخاصة بانهـا سرقة ، وبنى مهاجمتـه للدولة على انها تمثل العاطفة لا العقل ، ولانهـا تحول دون تحقيق السيادة التى تمنع الملكية الخاصة من تحقيقها . وقـد اقترح برودون انشاء بنك عمل للشعب يقـوم باصدار اوراق عمل بدلا من اوراق النقـد ، وهذه الاوراق تمثل وحدات عمل معينة ، ويستطيع الفرد ان يقترض منها بضمانه ما يستطيـع بذلـه من عمل .

وانتشرت هذه النظرية انتشارا كبيرا فى فرنسا ، وعلى ما تنطوى عليه من فوضوية فقد كانت موضع اهتمام كبير فى امريكا ، اما فى روسيا فنالـت اكبر نصيب من النجاح اذ تلقاها كل من باكونين والامير كروبكتين وبنيا عليها نظريتهما الفوضوية التى سـاعدت على الثورة البلشـفية وهـدم النظام القيصرى القـديم .

---

(١٨) وكثير من انصار النظرية يقولون انه الى ان تعـود الطبيعة البشريـة الى سيرتها الاولى تكون البشرية فى حاجة الى نـوع من السلطة الآمرة لتمنع الاعتداءات ، وتحد من خـروج الافراد على القوانين ويجمع الكتاب الفوضويون على ان الطبيعـة البشرية سوف تتغلب على الفسـاد فى النهاية ويحكم فيها الناس انفسهم بدون حاجة الى أيـة سلطة جماعية .

(١٩) (١٧٥٦ ـ ١٨٣٦ م) .

وباكونين هـــو اول من حث على استعمال العنف من الكتاب الفوضويين للقضـــاء على النظام الاجتماعى القائم ، وكان عدوا لدودا للدين ، ومـــع ذلك لم يكن اشتراكيا حقيقيا ، اذ انه فى الوقت الذى كان ينـــادى بتأميم الاراضى الزراعية وادوات الانتاج ، كان يحبذ بقـــاء الملكية الخاصة فى كثير من النواحى الاخرى ، وكان يصف الدين بانه « خرافة الله » او انه « افيون الشـعب » ، وكان يدعو الى احـــلال الجمعيات التعاونية محل الدولة الفاسدة .

اما كروبكتين (٢٠) «Kropoctin» فكان شيوعيا لا يؤمن بان المجتمـــع المثالى يتحقق عن طريق الملكية الاجتماعية اى طريق تملك الدولـــة لكل أدوات الانتاج ، وكـــذلك لا يؤمن بدكتاتورية طبقـــة البروليتاريا ، بـل كان يـــرى العودة الى نظام الجماعات الفردية المســتقلة بعضها عن بعض ، فـــتزول الحاجة الى السلطة الآمـــرة ، ولكى تتمكن البشرية من تحقيق هـــذا الهـــدف لابـــد من ثورة دموية تقضى على النظـــام القائم اجتماعيا كان او سياسيا ولكن هذه الدعوة الفوضوية لم يكتب لهـــا النجاح فى أوربا لانها مستحيلة التنفيذ ، اذ لا يعقل أن يقوم مجتمع بدون قوة آمـــرة تستطيع الحـــد من نزعات الشر المركبة فى طبيعة الافـــراد (٢١) .

٣ ــ النظرية الاشتراكية :

النظرية الاشتراكية هى النظرية المضـــادة للنظرية الفردية ، فبينما نرى النظرية الفردية تكافح تدخل الحكومة وتمنعه ، تـــرى النظرية الاشتراكيـــة تحبـــذه بل تعتبره اساس رفاهية الفرد ورفاهية المجتمع ، وتنادى بأن الحكومة فضيلة وليست شرا لابـــد منه كمـــا تزعم النظرية الفـــردية . والنظـــرية الاشتراكية تنـــادى بضرورة استعمال التنظيم السياسى لتحقيق الاهـــداف الاقتصادية ؛ وتصـــر على ضرورة بقـــاء راس المال غير أنها لا تحبذ بقـــاء طبقة الرأسماليين .

والاشتراكية تعارض الملكية الفردية لادوات الانتـــاج ، وتقول ان راس المـــال يجب أن يستعمل لخير الجميع ، لا المنفعـــة القلة الذين صاروا ملاكـــا

---

(٢٠) (١٨٤٢ ـ ١٩٢١) .

(٢١) يجب عـدم الخلط بين الفوضوية والعـدمية فكثيرا مـا اشتبهت العـدمية فى اذهان بعض الناس والفوضوية ولكنهما مذهبـان مختلفان والعدميـة مذهب فلسفى بمقتضاه انه لا يوجـد شىء فى الوجود يمكن تحديده تحديدا مطلقـا . ويسمى بها أيضا مذهب فى الاخـلاق مؤداه أن الحقيقـة الاخلاقية لا وجود لهـا ، لانه لا يوجـد معيار حقيقى يمكن أن يقاس به الخير أو الشر فى حياتنـــا الدنيا .. أما العدمية فى مفهومها السياسى فهى المعنى المألوف وهى نظـرة متشـــائمة نقديـــة فردية لكل تنظيم اجتماعى .

فى ظل النظـــام الراسمالى ، وبمـــا ان راس المـــال يجب ان يستغل لخير الجميع فيجب ان تقوم الدولة بالاشراف عليه لانها مسئولة عن الرفاهية العامة . ومعنى هذا انهـــا تدعو الى تاميم راس المـــال ، اى ان الفكرة الاساسية فيهـــا هى احـــلال الملكية الجماعية لراس المال محـــل الملكية الخاصة ، وترى فى ذلك خير الجميع بـــدل ان يتحقق الخير لقلة من الشعب ، ويتحقق ذلك عن طريق تغيير النظـــــام الاقتصـــــادى .

والاشتراكية لا ترمى الى الغـــاء الملكية الخاصة ، بل انها تعتبرها ضرورية لتقدم الفرد ، ولكنها ترى ان توزيعها غير عادل ، ولهذا يجب تغيير توزيعها .

والملكية الجماعية لادوات الانتاج تتطلب ان تكون الادارة جماعية ، ويعتقد الاشتراكيون ان الملكية الخاصة لادوات الانتاج ، والادارة الفردية مســـاوىء يمكن القضاء عليها اذا وضعت ادوات الانتاج فى أيدى السلطة القادرة على جعل الانتاج مطابقا لحاجات الدولة .

والاشتراكية منها معتدلة ومنها متطرفة ، اما المعتدلة فتؤمن بالتطـــــور التدريجى المسالم لتحقيق الاشتراكية ، واما المتطرفـــة فترى ان الثـــورة هى العلاج الوحيد لتحقيق النظام الاشتراكى ، وان يحل نظام ديكتاتورية البروليتاريا محل نظام الحكم الديمقراطى ، ومن ثم لا تختلف كثيرا عن النظـــام الشيوعى الروسى ، والشيوعية فى ابسط صورها نظام خيالى Utopia ، فاذا ما حاولت دولة ما تطبيقها وتنفيذها عمليا انقلبت الى نظـــام اجتماعى شديد الخطـــورة والعنف .

وقد آمن الشيوعيون الاوائل بمبـــدأ المساواة فى توزيع الثروات لاعلى اساس اقتصادى ،بل علىّ اساس اخلاقى بحت ، وكان افلاطـــــون اول من نادى بالشيوعية لتحقيق التناسق فى المجتمع ، ولكن كانت شيوعيته مقصورة على الطبقة الحاكمة . ونستعرض فيمـــا يلى بعض المحاولات الاولى الفكرية والعملية لتكوين مجتمعات شيوعية :

(أ) شيوعية مور : وضع توماس مور سنة ١٥١٥ كتابا اطلق عليـــه اسم Utopia او المدينة الخيالية ، صور فيه مجتمعنا مكونا من شعب يتراوح بين ثلاثة ملايين واربعة ملايين نسمة يعيشون بـــدون ملكية خاصـــة ، ويدير أمورهم موظفون منتخبون ، ومهمتهم هى قياس العمـــل الذى يحتاج اليه هـــذا المجتمع ثم توجيه الانتـــاج ، وكل فرد فى هذا المجتمع يعيش عيشة بسيطة ، اما الحرمان فلا يكون له اثر فى هذا المجتمع ، وعلى كل فرد ان يقوم بالعمل الذى يوكل اليه من قبل الموظفين ، فاذا تم هذا امكن توزيع الثروة على الافراد فى يسر وســـهولة ، وحين يختفى العوز فلن يحـــاول احـــد ان ياخـــذ نصيبا من

الثروة التى تجاوز حاجته ، وكل فرد فى هذا المجتمع يجب أن يقوم بـــدور فى الاشتغال بالزراعة لانها اشق انواع العمل .

(ب) شيوعية روبرت اوين : قام باول محاولة جدية لتطبيق النظام الشيوعى تطبيقا عمليا ، وهو انجليزى من ارباب الصناعة ، وقـــد رأى ان يقيم نظـــاما للمجتمع تختفى فيـــه آلام الطبقة العاملة الفقيرة ، وينمو فيه الاطفال بعيدا عن مساوىء النظام القائم على التنافس فى انجلترا فى ذلك العهد ، ومن هذا تحـــل المصالح المشتركة بين الافراد محل المصالح الفردية البحتة ، ويكون المشرف على توزيع العمل هيئة تمثل سلطة المجتمع كله غـــير ان مشروعه فشل فشلا تاما ، ولا يعتبر اوين شيوعيا بل داعيا الى النظام التعاونى .

وبعد اوين تعددت المحـــاولات لتكوين مجتمعـــات شيوعية ، وبخاصة فى الولايات المتحدة ، مثل مجتمع الموريفيانز Moravians ومجتمع الاسنس «Essence» وبعض المجتمعات الاخرى ، وكلها كانت مجتمعات دينية بحتة وكان العمل فى هذه المجتمعات يقسم تقسيما متساويا بين الاعضاء والعائد يوزع بالتساوى بينهم .

واهم اعتراض يمكن ان يوجه ضـــد الشيوعية بصفة عامة هـــو انها تعمل على الغاء نظام الملكية الخاصة ، ونظام العائلة ، وفى حين ان التجارب قد اثبتت ان هذه النظم من اهم مقومات الحياة البشرية منذ نشأتها الى الآن ، وهـــذه النظم ليست من صـــنع النظام الرأسمالى ، وليست وسيلة من وسائل الاضطهاد كما يزعم الشيوعيون ، بل انها الاســـاس الاول لحياة الانسان الاخلاقيـــة ، وبدونها ينتفى الغرض الخلقى من وجـــود البشرية ، وفوق ذلك فان الغاء الملكية الخاصة ينتزع من الانسان اكبر دافع الى العمـــل والاجتهاد . والشيوعيـــة ليست الا نظاما مثاليا خياليا لانهـــا تفترض الكمال المطلق فى الانسان ، كمـــا تفترض الكمال المطلق فى الحكومة ، ولكن الواقـــع ان الكمال المطلق لا يمكـــن ان يتوافر فى الافراد ، ولا فى الحكومات .

الانواع المختلفة للاشتراكية : اساس الاشتراكية واحد ، وان كانت تنقسم الى انواع مختلفة ، والاختلاف عاده يكون فى طريقة التطبيق ، وطرق تطبيق الاشتراكية تنقسم قسمين رئيسيين : (ا) التطبيـــق عن طريق التطـــور السياسى . (ب) التطبيق عن طريق الثورة الدموية . والاشتراكيون الـــذين يدعون الى الاشتراكية عن طريق التطور السلمى التدريجى يطلق عليهم اسم الجناح الايمن ، او الاشتراكيين اليمينيين اما الاشـــتراكيون الثوريون فـــهم الذين يؤمنون بالعمـــل السريع عن طـــريق الانقلاب الثورى ، والاشتراكيـــة الماركسية تنتمى الى هذه المدرسة . والاشتراكية الثورية بدورهـــا تنقســـم قسمين : اولهما متطـــرف يمثله شيوعيون روسيا والصـــين ، والثانى معتـــدل

تسببا ويمثله الاشتراكيون الذين يتقيدون بتعاليم ماركس الاولى ، فلا يتبعون الوسائل العنيفة لتحقيق هدفهم ، وهم بذلك اقـرب الى الاشتراكيين اليمينيين .

أولا — الاشتراكية المسيحية (٢٢) : كان اساس ظهور الاشتراكية المسيحية ان بعض الكتاب المسيحيين راوا استحالة التوفيق بين النظـــام الراسمالى المبنى على المنافسة وبين تعاليم الديانة المسيحية التى تدعو الى الحب والاخاء ، ثم راوا ان الراسمالية تعنى حب السيطرة وحب الحصـــول على المـــال ، اما التعاليم المسيحيـــة فتنص على نبـــذ المادة وتدعو الى تقديس المعنـــويات . وكان منهج الاشتراكية المسيحية ذا صبغة عملية . اذا كان يرمى الى تشجيع نظـــام الانتاج التعاونى ، وقـــد اهتم الاشتراكيون المسيحيون بتحسين حالـــة العمال فعملوا على تحـــديد ساعات العمل وتحسين ظروف العمـــل ، واقـــرار التعليم المجانى ، وقـــد وجـــدت فى المانيا مدرسة اشتراكية من النوع المعتـــدل ، وكان انصارها لا يعارضـــون فكرة الطبقات بشرط ان تتدخل الدولة لحمـــاية الطبقات الضعيفة .

ثانيا : الاشتراكية الفابية (٢٣) : اكتسبت هذه الاشتراكية اسمها من جمعية « فابيان » الانجليزية «Fabian society» التى تألفت من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٨٤ ، وقـــد انضم اليها الكاتب الشهير برناردشو وسيدنى ويب ، ثم تحولت الى جمعية اشتراكية ينتمى اليها كثير من كتاب الانجليـــز المحـــدثين مثل هـ . ج ويلز ، وكان من أعضائها رمزى ماكدونالد الـــذى صـــار اول رئيس وزراء عمالى فى انجلترا ، ومنهم كثير من اساتذة الجامعـــات مثـــل الاستاذ تاونى ولاسكى وكـــول ، وبهؤلاء واولئك جميعـــا صارت الجمعية الفابيـــة هى العقل المفكر للاشتراكية الانجليزية .

وتؤمن الفابية بضرورة التدرج ، وترفض مذهب ماركس فى فائض القيمة وفى صراع الطبقات ، وهى تختلف عن اشتراكية ماركس ايضـــا فى أن الفابيين لا يرون نقل ملكية ادوات الانتـــاج الى العمال ، بل الى المجتمع كله على اختلاف طبقاته ، وان الاشتراكية قادمة ولا ريب الى انجلترا مـــع مـــرور الزمن ، ويقوم منهجهم السياسى على ما يأتى : اولا — الاشتراكيـــة المحلية ويـــراد بها أن تنتقل ملكية المنافـــع العامة الى المجالس المحلية ثانيا — الاصلاح الاجتماعى — ويراد به تقليل ساعات العمـــل وتحسين احوال العمل ، ورفع اجور ، وتحسين التعليم ، وتأمين العمال ضـــد البطالة . ثالثا — فرض الضرائب على التركات ، وعلى ريع الارض ، وعلى الايراد الاضافى .

---

(٢٢) Christian Socialism

(٢٣) Fabian Socialism

ويرجع تاثيرهم الكبير فى انجلترا الى ايمانهم بنشر الاشتراكية بالطريق السلمى عن طريق الدعاية العلمية ، ولا يرون غضاضة فى استخدام الوسائل الرأسمالية للوصول الى تحقيق غرضهم . وبسبب هـذه المرونة زاد عـددهم بسرعة كبيرة فى السنوات القليلة التى سبقت قيـام الحرب العالمية الاولى ، وكان اكثر الاعضاء الجـدد من الطبقة المتوسطة ، وقـد اعتنق حزب العمال مبادئهم بعـد الحرب مباشرة ، غـير ان ارتباطهم بحـزب العمال قضى على جمعيتهم من ناحية كونها مدرسة اشتراكيـة ، وتحولت الى مركز تناقش فيه المشاكل الاجتماعية ، ولكنها ظلت تحتفظ بقسم الابحاث والدعاية ، ولا يـزال اعضاؤها ينتمون الى الطبقـة المتوسطة المثقفة .

ثالثا ـ الاشتراكية العربية : اذا رجعنا الى المنهج الاول لثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ ؛ نجـده قد تضمن النقط الست الثانية : ١ ـ القضـاء عـلى الاستعمار واعوانه . ٢ ـ القضـاء على الاقطاع . ٣ ـ القضـاء على الاحتكار وسـيطرة راس المـال على الحكم . ٤ ـ اقامـة جيش وطنـى قـوى . ٥ ـ اقامة عدالة اجتماعيـة . ٦ ـ اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

واذا تغاضينا عن النقطتين الرابعة والسادسة وجدنا النقط الباقية توضح معالم الاشتراكية العربية ، فهى ترمى الى القضاء على الاستعمار الاقتصادى الذى يلازم الاستعمار السياسى ، وترمى الى القضاء على الاقطاع الزراعى ، وعلى الاحتكار الصناعى والتجارى وتعمل على اقامة عدالة اجتماعية تتمثل فى التقريب بين مختلف الطبقات فى المجتمع . نستطيع أن نستخلص مـن ذلك أن الاشتراكية العربية لا ترمى الى القضاء على الملكيـة الخاصة سواء منها ما كان زراعيا أو صناعيا او تجاريا ؛ ولكنها ترمى الى مجـرد القضـاء على الاقطاع والاحتكار ، وانها ايضا لا ترمى الى القضاء على راس المـال ولكنها تمنع ان يسير دفة الحكم فى البـلاد .

ودراستنا لمختلف التشريعات التى صدرت منذ قيام ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ الى صدور الميثاق الوطنى تتيح لنـا ان نقول أن الاشتراكية العربية تتصف بالخصائص التالية (٢٤) :

(أ) انها اشتراكية انسانية تقوم على احترام حقوق الانسـان ، وتراعى قبل كل شىء كرامة الفـرد ، وتصون له حرية عقيدته ، وتكفل له حماية اسرته وملكيتـه .

---

(٢٤) انظر الباب السادس فى الميثاق الوطنى : حتمية الحل الاشتراكى والباب الثامن عن التطبيق الاشتراكى ومشاكله .

(ب) انها اشتراكية دينية روحية ، تستمد فلسفتها من تعاليم الديانات السماوية وتعتبر الدين ركنـــا من أركان المجتمع الاشتراكى ، وهذا يميز بينها وبين الاشـتراكيات التى تقوم على فلسفة مادية بحتـــة ، وتستند من ثم على العلمانية أو اللادينية ، بل تطالب بفصل الدين عن الدولة .

(جـ) انها اشتراكية معتدلة يتجلى اعتدالهـــا فى ثلاث جوانب : الاول انها معتدلة من حيث التدرج فى الوصـــول الى تحقيق أهدافها ، فتؤمن بالتطـــور التدريجى المسالم بخلاف الاشتراكية المتطرفة التى ترى ان العـــلاج الوحيـــد لتحقيق المجتمع الاشتراكى كما تريده هـــو العنف وتسلط دكتاتورية طبقـــة معينة تفرض هذا النظـــام (٢٥) والثانى إنها معتدلة من حيث الســـماح بقيام الملكية الفردية (٢٦) والملكية التعاونية الى جانب الملكية العامة للدول ، فهى تجعل الملكية الفردية ركنـــا من أركانها ، وتعمـــل على صيانتها داخل حـــدود معينة . والثالث انها معتدلة من حيث تقدير حدود ملكيـــة الفرد ، ومن حيث حدود نشاطه ، وهى فى حـــدود ذلك تحمى نشـــاط الفرد ، ولا تناقض النزعة الفـــردية .

تعقيـــب :

رأينـــا ان للاشتراكية معانى كثيرة ، وانها ذات مذاهب ومدارس متنوعة ، ومرجع هذا كله الى الاختلاف فى تفسير الغرض المقصود من الغاء الملكية الخاصة ومن الاشراف الجماعى ، فمن الاشتراكيين من يدعو الى الغـــاء ملكية ادوات الانتاج على أن تنحصر الملكية الخاصـــة فيما عداها . ومنهم من يدعـــــو الى الغاء الملكية بكافة انواعها ، ومن الاشتراكيين من يـــرون ان تتولى الدولـــة الاشراف الجماعى ومنهم من يرى أن تتولاه النقابات المهالية ، ومنهم من يرون أن تتولاه السلطات المحلية . ثم اختلفوا فى التنظـــيم الســـياسى الذى يعمل الاشراف الجماعى فى ظله ، ايكون فيما يسمى ديكتاتورية البروليتارية ، ام يكون حزبا واحـــدا ، أم عـــدة احزاب .

وهذا الاختـــلاف فى التطبيق الاشتراكى قـــد زاد فى اعقاب الحـــرب العالمية الثانية ، ومذ اخذت الاشتراكية تشيع فى الدول الافريقية الآسيوية حديثة الاستقلال صارت لهـــا سمات معينة ، نظرا لمـــا لهذه الدول من أوضاع

---

(٢٥) وقـد جـاء فى الميثاق : « الطريق الاشتراكى بما يتيحه من فرص لحـل الصراع الطبقى سليما ، وبما يتيحه فى امكانية تذويب الفوارق بين الطبقات ، يوزع عائـد العمل على كل الشعب طبقا لمبـدا تكافؤ الفرص ... » .

(٢٦) جـاء فى الميثاق الوطنى : الباب السادس . « يجب ان تكون هناك تفرقـة واضحـــة بين نوعين من الملكية الخاصـــة: ملكية مستغلة او تفتح الباب للاســتغلال . وملكية غير مســتغلة تؤدى دورها فى خدمة الاقتصاد الوطنى ... » .

خاصة ومشاكل معينة ، وقد صارت الاشتراكية فى هذه البلاد تتميز بالخصائص الآتية :

١ ــ انها حديثة العهد ، ففى الهند مثلا نشأ اقدم حزب اشتراكى سنة ١٩٣٤ ، وفى البلاد الافريقية عامة لم تظهر الحركات الاشتراكية الا عقب الحرب العالمية الثانية ، فى حين انها ظهرت فى أوربا عقب الثورة الفرنسية .

٢ ــ انها نشأت مرتبطة بالحركات الاستقلالية فى هذه البلاد حيث كان الجهاد الرئيسى موجها لمكافحة الاستعمار ، بخلاف ما كان عليه الحال فى اوروبا اذ كان الهدف الرئيسى للاشتراكية هو مكافحة الرأسمالية .

٣ ــ الاشتراكية التى ظهرت فى افريقيا أو آسيا لم تكن اشتراكية منبثقة كليا من بيئة هاتين القارتين بقدر ما كانت تستمد من المصادر الفكرية التى ظهرت فى أوروبا ، اما الاشتراكية الاوروبية فانها نابعة من واقع المجتمع الاوربى سواء كانت اشتراكية متطرفة (الشيوعية) وهى التى ظهرت فى تجربة الكوميون فى باريس سنة ١٨٧٠ ، أو الاشتراكية الممالية التى ظهرت نتيجة للحركات النقابية فى انجلترا عقب الحرب العالمية الاولى ، أو الاشتراكية المسيحية التى نمت فى دول السوق الاوروبية المشتركة عقب الحرب العالمية الثانية ، مستندة الى قوة مسيحية كبرى نمت فى كل من هذه الدول .

٤ ــ ثمة فرق آخر بين موقف الاشتراكية فى البلاد الافريقية الآسيوية وموقف الاشتراكية فى اوربا من الشيوعية الدولية ، ومرد ذلك الى ان الاشتراكية الاوربية سبقت الشيوعية فى الظهور ، وهى مذهب تعتبره الاشتراكية انحرافا عنها ، اما اشتراكية البلاد الافريقية الآسيوية عامة فقد ظهرت بعد الشيوعية .

٥ ــ ومن الخصائص التى تتميز بها الاشتراكية فى البلاد الافريقية الآسيوية انها ترتبط بالدين ، وهو ركن ذو شأن فى المجتمعات فى هذه البلاد بخلاف الاشتراكية الاوربية التى جعلت العلمانية ركنا من اركان دولتها باستثناء الاشتراكية المسيحية .

٤ ــ النظرية الانسانية :

كان الاغريق ينظرون الى الدولة كغاية فى حد ذاتها ، وذلك لان جميع اعمال المواطنين كانت تخضع لرقابتها ، وهى تشرع لجميع القوانين التى تنظم حياة الافراد ، على اساس انهم اجزاء لا تنفصل عن الدولة ، وان الدولة هى الحقيقة العليا للحياة ، فمجهود الافراد ونشاطهم يجب ان يتجه للدولة

كما تتجه مياه النهـــر الى البحر لتصب فيـــه ، ولم يفرق الاغريق بـــين الدولة والمجتمع ، أما التفكير الحديث فانه ينظر الى الدولة كوسيلة لتحقيق غاية ، وليس كغاية فى حد ذاتها ، وذلك راجـــع الى ان التفكير الحديث يفصل دائما بين الدولة والمجتمع .

وكان الاغريق يعتقدون ان الحرية اجتماعية اكثر مما هى سياسية ، ويؤدى هذا الى أن معنى الحرية السياسية لدى الاغريق يختلف تماما عن معنـــاها اليوم ، ويقول ارسطو فى معرض بحث انواع الحكومات ان هنـــاك نوعـــين منهـــا : الحكومات العادلة ، والحكومات الفاسدة ، او بمعنى آخـــر هنـــاك حكومات ذات غاية حقيقية ، وحكومات ذات غاية خاطئة ، والحكومـــات ذات الغاية الحقيقية هى تلك التى توجد لتحقيق المصـــالح العـــام للشعب كله ، اما الحكومات ذات الغاية الخاطئة فهى التى توجـــد لتحقيق مصـــلحة الطبقـــة الحاكمة فقط .

وقد يصعب تحديد الهدف من وجود الدولة ، وكذلك فان من اشـــق الامـــور ايجاد النظـــام السياسى الذى يحقق هـــذا الهدف ، وذلك لان الانانيـــة وحب النفس كثيرا ما تصرف القائمين على الحكم عن الصالح العـــام الى مصالحهم الشخصية ، وكذلك ظهرت نظريات تقول ان الدولة لا دخل لهـــا فى تحـــديد الهدف من وجـــودها ، اذ ان هنـــاك قوى خارجة هى التى تحـــدد هذه الغاية ، مثل الارادة الالهية ، ومثل قوة التطور التاريخى ، اى انها تنفى عن الانســـان ارادته فى تحديد الغرض من وجـــود الدولة ، والديانة المسيحية تنتمى الى هذا النوع من النظريات ، اذ تقول ان الله اوجـــد الدولة لتحقيق اغراض الكنيســـة المسيحية .

أما النظريات الحديثة فتنظر الى الدولة على انها منظمة بشرية لا دخـــل لاية قوة خارجية فى تكوينهـــا ، فالغاية من وجـــودها انسانية خالصـــة ، وفيمـــا يلى اهم الاغراض التى قال الكتاب انها الغـــاية الاساســـية من وجود الدولة :

(أ) النظام : تؤمن المدرسة الفردية بأن اقرار النظـــام او الامن هو الهدف الرئيسى من وجود الدولة ، غـــير ان هـــذا وان كان من الضروريات اللازمة لرفاهية المجتمع ، الا انه لا يمكن ان تكون هـــو الهدف الرئيسى من قيام الدولة ، ومن الكتاب من يقول ان اقرار النظـــام لازم لحفظ كيان الدولة ، ولكن لا يتصور ان الغرض من قيام الدولة هـــو المحافظة على الدولة ، بل يجب ان يكون هناك هدف معين من وجودها يجعل المواطنين يقتنعون بفكرة المحافظة عليها .

(ب) التقدم او الترقى : لا يمكن ان نؤمن بأن الغاية من وجـــود الدولة هى التقدم ، لان التقديم فى ذاته وسيلة لتحقيق غاية معينة ، ويجب اولا تحديد الغاية ليسهل الاخذ بوسائل التقدم اللازم لتحقيق هذه الغاية .

(جـ) تحقيق السعادة : كثير من الكتاب يرون أن الغاية من وجود الدولة هى تحقيق السعادة ، وتدور نظريتهم حـــول قاعدة « اكبر قسط من السعادة لاكبر عـــدد من الافراد » (٢٧) ، وهذه النظرية تقدر أن المجتمع يتكون من افراد ، وما دام لا يمكن أن يكون للسعادة معيـــار معين ، فكيف تستطيع الدولـــة ان تقـــرر سعادة الافراد فى حال ان فكرتها عـــن السعادة تختلف عن فـــكرتهم من ناحية ، وفى حال ان فكرة كل فـــرد عنها تخالف فكرة الآخرين من ناحيـــة اخـــرى ، من هذا يتضح ان تلك النظرية تقوم على فكرة خياليـــة ولا تكشف عن الغاية من وجود الدولة .

(د) المنفعة : قال كثير من الكتاب ان الغاية من وجود الدولة هى تحقيق المنفعة ، ولكن المنفعة ليست غاية فى ذاتها لوجـــود الدولة ، وانمـــا هى وسيلة كالتقـــــدم تماما .

(هـ) العدالة : ومن الكتاب من يرى ان الدولة انمـــا وجدت لاقامة العدل بين الافراد ، والاصح ان يقـــال ان اقامة العدالة شرط اساسى لتحقيق الغاية من وجود الدولة ، وليست العدالة هى الغاية نفسها .

(و) الاخلاق : يرى بعض الكتاب ان الغاية من وجـــود الدولة اقـــرار الاخلاق ، ولكن هذا ايضا بعيد عن الحقيقة ، لان الدولة قـــد يكون لها سلطان على المظهر الخارجى لاخلاق الافـــراد ، أما ما يكمن فى نفوسهم فلا سلطان للدولة عليه ، وكل ما لهذه النظرية من فائـــدة انها تبرز قيمـــة الاخلاق بالنسبة لوجـــود الدولة .

الى جانب كل ما اسلفنا يوجد كتاب خلطوا بين الغاية من وجـــود الدولة ، وبين التنظيم السياسى للدولة ، كالديمقراطية او الملكية المستنيرة ، والحقيقة انهما ليستا الا انظمـــة للحكم تقوم لتحقيق الهـــدف الاصلى من وجود الدولة :

(ا) نظرية بلونتشيلى : وهى « نظرية القومية » التى نادى بها «بلونتشيلى» الكاتب السياسى الالمانى ، وهـــو يقول ان الغاية من وجود الدولـــة هو استغلال الامكانيات القومية ، والارتفاع بحيـــاة الشعب الى درجة الكمال ، ولـــكنه يتحفظ فيشترط الا يتعرض هـــذا مع مصير الانسانية ، وعلى ذلك يكون للـــدولة وظيفتان : احداهما المحافظة على القوى القومية ، والثانية هى التطور بهذه القوى ، ومصدر الصعوبة فى نظرية بلونتشيلى تحفظه حين اشترط الا تتعارض عملية التطور الاخلاقى والسياسى للشعب مع مصير الانسانية عامة ، اى ان مصير الانسانية شرط لازم لتحقيق الغاية من وجـــود الدولة ، وعلى ذلك لا تكون

---

(٢٧) Greatest happiness for the Greateet people

رعاية الدولة نهائية بل مشروطة ، فاذا انتفى الشرط انتفت الغاية ، ويصبح مصير الانسانية هو الغاية الحقيقية لوجود الدولة .

وتتعرض نظرية القومية للانتقاد الذى تعرضت له نظرية جون ستيوارت ميل عن الفردية والحرية ، لان التطرف فى القومية يماثل تطرف الفرد فى الحرية ، وبما ان حرية الفرد لا تستقيم الا اذا احترم حريات الافراد الآخرين ، فكذلك القومية يجب أن تحترم قوميات الدول الاخرى ، ولكن نظرية بلونتشيلى تمجد قومية الدولة ، وتجعلها الهدف الامثل من وجود هذه الدولة ، ولا ريب ان الاخذ بتلك الفكرة يجر العالم الى مشاكل وحروب لا نهاية لها ، هذا الى ان فكرة القومية تقضى على المبادىء العامة للانسانية ، وتقف فى سبيل تطورها .

ويجب الا نفهم من ذلك اننا نهاجم فكرة القومية فى ذاتها ، فالواقع اننا نؤمن بها ايمانا صادقا ، ونؤمن كذلك بان لكل دولة صفات قومية مميزة لها ، ويجب على الدولة ان تصون هذه المميزات وتنميها ، بل نؤمن ايضا بان اختلاف هذه المميزات للقوميات يحقق نفعا للمجتمع الانسانى الاكبر ، ولكن الذى لا نؤمن به هو أن يكون توسع القومية على حساب القوميات المجاورة لها فان ذلك يؤدى الى الحروب والدمار ، والواقع أن اعتناق المانيا لفكرة بلونتشيلى عن القومية هو الدافع لها الى محاولة التوسع الخارجى الذى كانت عاقبته حربا شاملة مدمرة . واكثر كتاب العالم السياسيين يؤمنون الآن بفكرة « العالم الواحد » وان كان تحقيق هذا بعيد الاحتمال الآن ، الا ان سير العالم متجه نحوه على كل حال .

(ب) نظرية برجس : غاية الدولة او اهدافها يقسمها الاستاذ برجس ثلاثة أجزاء : ١ ــ غاية أولية ٢ ــ غاية ثانوية ٣ ــ غاية نهائية . وهو يرى انه من الناحية المنطقية ليس للدولة سوى غاية واحدة نهائية ، اما الغاية الاولية فهى فى الواقع وسيلة لتحقيق الغاية النهائية ، وهى تحقيق الكمال للفرد وللانسانية كلها ، أو بمعنى أوضح هى اطلاق الحرية لتطور الحياة البشرية ونموها ، وهذه الغاية يمكن أن تتحقق فى ظل نظام الدولة العالمية ، ويتحتم على الدولة ان تحافظ على النظام ، وتوفر الامن للافراد ، وتصون ملكياتهم ، وهذه الشروط لابد منها لتحقيق الغايات العليا .

وكذلك يجب تحديد العلاقة بين الحكومة والافراد ، وتتوقف هذه العلاقة على مقدار ما وصلت اليه الدولة من تحقيق للغاية الاولية ، وعلى الدولة ان توفر جميع الوسائل التى تتيح للفرد كل فرصة للتكوين الكامل الحر ، والمقصود بالفرد هنا هو الفرد الاجتماعى الذى يعيش مع الآخرين داخل المجتمع ، واذا ادركنا ذلك فهمنا ان الدولة تستطيع أن تطلب التضحية بحياة الافراد فى

سبيل المحافظة على المجتمع الذى يحقق الغرض الاسمى من وجود الدولة ، لان الدولة انما تحافظ على استقلالها لصالح جميع المواطنين .

ان افضل تعبير موجز يبين الغايـــة من وجود الدولة هو ما قاله ارسطو : « تنشأ الدولة للمحافظة عـــلى مجـــرد الحياة ، وتستمر فى الوجود لتحقيـــق الحياة الجديدة » .

المبحث الرابـــع

الدولـــة المركبـــة

اسفرت الحرب العالمية الاولى عن تفكك الامبراطوريات ، فحل محل كل من الامبراطوريـــة النمســـاوية المجرية والامبراطورية العثمانية والامبراطورية القيصرية عشرات من الدويلات ، وتكررت تلك الظاهرة عقب الحرب العالمية الثانية حين تفككت كل من الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية والانجليزيـــة والهولندية والبلجيكية ، لتحل محلها عشرات من الدول الافريقيـــة الاسيوية الجديدة ، وبذلك اصبح عالم النصف الثـــانى من القرن العشرين مقسما الى اكثر من مائة دولة .

وظاهرة التجزئة هذه تقابلها الحركة الاتحادية التى ترمى الى ربط الدول ببعضها فى سبيل التكامل والقوة ، وسنعرض فى هذا لمختلف النظم الاتحاديـــة التى تؤدى الى ظهور دول مركبة . وكثير من تلك النظم التى اتحدت فى ظلهـــا بعض الدول قد اختفت فى الوقت الحاضر ، ولم يعد لها وجود الا فى ثنـــايا التاريخ ، ومع ذلك فلابد من الالمـــام بها ومعرفة الاصول والقواعد التى قامت عليها ، ومعرفة الاسباب التى ادت الى اختفائها . ومن ناحية اخرى فان كثيرا من النظم التى سيرد ذكرها فى هذا المبحث قائمة فعلا ، بل ان اكبر دولتـــين فى العالم وهما الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة تعتبران من الدول المركبة . وسنتناول هنا بدراسة تفصيلية النظم الاتحادية التالية وهى : الاتحاد الشخصى والاتحاد الفعلى ، والنظام التعاهـــدى او الكنفدرالى ، والنظام الاتحادى او الفيـــدرالى .

١ ـــ الاتحاد الشخصى :

يتكون الاتحاد الشخصى من اجتماع دولتين تحت عرش واحد ، مع احتفاظ كل منهما باستقلالها الداخلى والخارجى ، فشكون الرابطة التى يقوم عليها مثل هذا الاتحاد هى وحدة الاسرة المالكة ، لذا لا يمكن تصور وجود مثـــل هـــذا الاتحاد الا فى دول خاضعة للنظـــام الملكى وان كان بعض الشراح يرون أن

الاتحاد الشخصى قد يكون فى ظل النظام الرياسى ، ويستندون فى ذلك الى وضع الرئيس بوليفار اذ كان رئيسا لجمهورية كلومبيا فيما بين سنتى ١٨١٩ ــ ١٨٣٠ وفى الوقت نفسه كان رئيسا لجمهورية بوليفيا سنة ١٨٢٥ ، وجمهورية بيرو فيما بين سنة ١٨٢٣ ، وسنة ١٨٢٦ .

ويترتب على احتفاظ كل من الدولتين بكامل سيادتها الداخلية والخارجية الا تلتزم احداهما بما تعقده الاخرى من اتفاقات ومواثيق دولية ، وما تصدره من قوانين داخلية ، بل يجوز ان يكون لكل من الدولتين سياسة مستقلة ، وانظمة دستورية مختلفة ، فقد تتبع احداهما نظام المجلسين مثلا فى حين تكون الاخرى ذات مجلس واحد ، أو تكون احداهما ملكية برلمانية بينما تكون الاخرى ملكية مطلقة ، كما ان كلا من الدولتين تظل مستقلة بجنسيتها الخاصة ، وتتحمل تبعة المسئولية الدولية عن اعمالها ، والحرب التى تقع بين اعضاء الاتحاد الشخصى وبعضهم تعتبر حربا دولية .

ومن أمثلة هذا النوع من الدول المركبة :

(ا) الاتحاد الذى قام بين بولونيا وليتوانيا سنة ١٣٨٦ على اثر زواج دوق ليتوانيا من ملكة بولونيا ، اذ اصبح ابنهما فيما بعد رئيسا للدولتين ، وفى يوليو سنة ١٥٦٩ تحول الاتحاد بين الدولتين من اتحاد شخصى الى اتحاد حقيقى .

(ب) الاتحاد الذى قام بين انجلترا وهانوفر سنة ١٧١٤ عندما تولى امير هانوفر عرش انجلترا بالوراثة ، ولما تولت الملكة فيكتوريا العرش انتهى الاتحاد لان قانون التوارث فى مملكة هانوفر لا يبيح للسيدات تولى الحكم الا فى حالة انعدام الذكور كلية فى جميع فروع الاسرة المالكة ، وعليه فقد اصبحت هانوفر بعد ذلك دولة بسيطة حتى ضمتها بروسيا اليها ، ثم اصبحت ولاية المانية بعد قيام الوحدة الالمانية .

(ج) الاتحاد الذى قام بين هولندة ولكسمبرج ، وقد وضع اسسه مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ ، واصبح ملك هولندة دوقا للكسمبرج ، وانفصمت عرى هذا الاتحاد سنة ١٨٩٠ حين تولت الملكة ولهلمينا عرش هولندة ، لان قانون التوارث فى لكسمبرج لا يبيح للسيدات تولى الحكم ، وقد عدل هذا القانون فيما بعد .

(د) الاتحاد بين ايطاليا والبانيا ، وهو احدث امثلة الاتحاد الشخصى وقد قام فيما بين ٧ ابريل ١٩٣٩ و ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ، اذ احتلت القوات الفاشية البانيا ففر الملك زوغو واعلنت ايطاليا بعد ذلك تنصيب فيكتور عمانويل الثالث ملك ايطاليا ملكا على البانيا ايضا على ان تحتفظ كل

من الدولتـــين بسيادتها الداخلية والخارجية . وقـــد ابرمت فيما بعد معاهدات لتنظيم العلاقة بين الدولتين ، منها اتفاقية اقتصادية فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٩ ، واتفاقية سياسية فى ٣ يونية سنة ١٩٣٩ ، وتمكنت البانيا من الانفصـــال من هذا الاتحاد على اثـــر هزيمة ايطاليا فى الحرب العالميـــة الثانيـــة ، واعلنت استقلالها فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٣ . والغت القـــانون الذى جمع بين التـــاج الايطالى والتاج الالبانى .

ويستخلص من هـــذه الامثلة :

(ا) ان رابطة الاتحاد الشـــخصى من اضعف الروابط الاتحادية ، ومن اقلها دواما ، اذ ترتكز على انسان واحد بسبب ايلولة العـــرش فى دولتـــين مستقلتين اليه ، أو بسبب استخدام القوة وتبريرها باسم الاتحاد .

(ب) كثيرا ما تكون مرحلة الاتحاد الشخصى مقدمة لقيام اتحاد اقوى بين الدول الاطراف فيه .

٢ ــ الاتحاد الفعـــلى :

يتكون الاتحاد الفعلى من انضمام دولتين فى شكل اتحاد دائم تحت رئيس واحد او ملك واحد ، وتكون الهيئة الحاكمة فى الاتحاد واحدة فى كل الشئون الخارجية وبعض الشئون الداخلية ، وتكون مزدوجة فى الشـــئون الداخليـــة الاخرى . فالفرق الرئيسى بين الاتحاد الشخصى والاتحاد الفعـــلى ، انـــه فى الاتحاد الفعلى الى جانب شخصية الملك او الرئيس المشـــترك بين الدولتـــين تقوم ايضا هيئات حكومية مشتركة ، بينما الاتحاد الشخصى تتمثـــل الرابطة فيه بين الدولتين فى شـــخص الملك فحسب . وفيما يلى بعض امثلة لاتحادات فعلية نتناولها بشىء من التفصيل :

(ا) الاتحاد السويدى النرويجى (١٨١٥ ــ ١٩٠٥) : ظلت النرويـــج مرتبطة بالدانيمرك منـــذ سنة ١٣٨٠ حتى انعقد مؤتمر فينا ســـنة ١٨١٥ فربط النرويج بالسويد مكافاة لملك الســـويد على ما قدم مـــن معونـــات للوقوف فى وجه نابليون ، وتعويضا لـــه عن فنلنـــدا التى ضمت الى روسيا بموجب اتفاقية ١٧ سبتمبر سنة ١٨٠٩ .

اما الميثاق الذى قام عليه الاتحاد ، والذى عقد فى ٦ اغسطس ١٨١٥ فلم يضع قواعد هذا الاتحاد واكتفى بذكر ان ملك الســويد يكون ايضـا ملكا للنرويج فى آن واحد ، وسـار النظام على ان يكون لكل من الدولتين برلمـــانها الخاص وحكومتها الخاصة ، اما اداة الاتصال بين الحكومتين فهو مجلس الـــوزراء المشترك الذى يقـــوم بالاشراف عـــلى شئون الدولتين معـــا ، وتشرف وزارة

خارجية السويد على الشئون الخارجية للدولتين ، وهـذا هو الذى سـبب الازمة التى وقعت سنة ١٩٠٥ وسببت انفصام عـرى هذا الاتحاد (٢٧) .

(ب) الاتحاد النمسوى المجرى (١٨٦٧ ــ ١٩١٨) : قامت الامبراطورية النمسوية المجرية بموجب اتفاق ابرم بين الدولتين سنة ١٨٦٧ ، ولـم يصدر هذا الاتفاق فى صورة معاهدة دوليـة ، بل صدر فى صورة قانونيين داخليين : صدر احدهما فى المجر بتاريخ ١٢ يونية سنة ١٨٦٧ ، والثـانى فى النمسـا فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٦٧ .

وقام هذا الاتحاد على الاسس الآتية : اولا ــ يكون امبراطـور النمسا ملكا للمجر . ثانيا ــ تبقى لكل من الدولتين حكومة خاصـة وبرلمان خاص . ثالثا ــ توحد كل من وزارات الخارجية ، والدفاع ، والمـالية . رابعا ــ تكون تلك الوزارات المشتركة مسئولة امام هيئـة برلمـانية منتخبة من برلمـانى بودابست وفينا . خامسا ــ الى جانب تلك المصالح المشتركة كانت هنـاك مسائل شبه مشتركة كالشئون التجارية والضريبية والجمركية والنقديـة ، وهذه وفقا لقواعـد الاتحاد الاساسية من اختصاص كل من الدولتين ، الا انهم قد اتفقوا على ان تناقش بصـفة دورية كل عشر سنوات لتنسيق التشريـع فى هذه الشئون بين الدولتـين . والحق ان هذا الاتحاد كان يقوم عـلى ثلاث دعائم هى السياسـة الخارجية الموحـدة ، والجيش الموحـد ، وشـخص الامبراطور فرانسوا جوزيف الذى تـولى الحكم من سنة ١٨٤٨ الى سـنة ١٩١٦ (٢٩) .

(جـ) الاتحاد الدانيمركى الايسلندى (١٩١٨ ــ ١٩٥٤) : ضمت جزيرة

---

(٢٨) طلبت النرويج أن تكون لها وزارة خارجية مستقلة ، اعتمادا على ان ميثـاق الاتحـاد يلزمها باتباع سياسة خارجية موحدة ، ولكنه لا يلزمها بتمثيل دبلوماسى موحد ، وطلبت كذلـك أن يكون لها نظام قنصلى مستقل عن النظـام القنصلى السويدى ، وعللت ذلك بان اسـطولها التجارى الكبير الذى يطوف انحـاء العالم يحتاج الى رعاية هذه القنصليات ، ورفضت السويد تلك المطالب ، واشتد الخلاف حولها ، وانتهى الامر بخروج النرويج من الاتحاد بعد اجـراء استفتاء عـام فى النرويج تم فى ١٣ اغسطس سنة ١٩٠٥ ، وكانت نتيجته ان ٣٦٨٢٠٨ ايـدوا الانفصال ، بينما لم يؤيـد الاتحـاد الا ١٨٤ صوتـا ، وتم الانفصـال نهائيا بتوقيع اتفاقـات استوكهولم فى ٣٦ اكتبر سنة ١٩٠٥ .

(٢٩) ولما توفى الامبراطور سنة ١٩١٦ ، وانهزم الجيش فى الحرب العالمية الاولى انهارت الامبراطورية الموحـدة رغم ما بذله الامبراطور الجديد من محاولات للابقـاء على هـذه الوحـدة فى صورة اتحاد فيدرالى قـد تكون فيه ترضية للجنسيات السلافية التى لم تكن محل عناية الاتحـاد القديم الذى كان قائما على جنسيتين فقط هما الجنسية النمسوية والجنسية المجرية ، ولـما لم ينجح المسعى تنازل الامبراطـور الجديد عن العرش فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وبهذا تفككت الامبراطورية وقامت مقامها دول جديدة هى مملكة يوغسلافيا وجمهوريـات تشـيكوسلوفاكيـا والنمسـا والمجـر .

ايسلندا الى النرويج سنة ١٢٦٢ ، ثـم بعد ذلك ضمت الى الدانيمرك سـنة ١٣٨٠ ، وبقيت كذلك دون ان يكون لها وضع سياسى واضـح وفى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ اصدر كريستيان العاشر ملك الدانيمرك قانـون الاتحاد الـذى استقلت بموجبه ايسلندا ، واعتبرت مرتبطة بالدانيمرك فى ظل اتحاد حقيقى ابتداء من اول ديسمبر سـنة ١٩١٨ ، وذلك وفقـا للاسس الآتية : اولا ـ يكون ملك الدانيمرك فى الوقت نفسه ملكا لايسلندا . ثانيا ـ تتولى الدانيمرك شئون ايسلندا الخارجية ، وتديرها باسمها ، فتتولى الدانيمرك التمثيـل الدبلوماسى على أن يكون فى كل بعثة دبلوماسية عضو من الجنسية الايسلندية ثالثا ـ مع التمثيل الدبلوماسى الموحد بين الدولتين فى الخارج كان بينهما تمثيل دبلوماسى ، ففى ريجافيك عاصمة ايسلندا مفوضية دانيمركية ، وفى كوبنهاجن مفوضية ايسلندية . رابعا ـ انضمت الدانيمرك الى عصـبة الامم ، امـا ايسلندا فلم تنضم ووضعت تحت نظام الحيـاد الدائم وفقا للمادة ١٩ من قانون الاتحاد . خامسا ـ كانت الشئون الداخليـة المشتركة بين الدولتـين تحت اشراف لجان خاصة (٣٠) .

وحين وقعت الدانيمرك فى قبضة الاحتلال الالمـانى فى ابريل سنة ١٩٤٥ اعلنت ايسلندا خروجها من الاتحاد (٣١) .

ونستخلص من هذه الامثلة ما يلى :

(ا) من الناحية القانونية : المعاهدات التى يبرمها الاتحاد الفعلى تقيـد الدول الاعضاء فيه ، والتمثيل الدبلوماسى الخارجى يكون موحدا بين الاعضاء ، والدول الاعضاء تتحمل معا المسئولية الدولية الناجمة عن الاعمال التى تصدر من الاتحاد ، اما الحروب التى يعلنها الاتحاد ، او تعلن عليه فتشترك فيهـا آليـا كل دول الاتحاد ، والحروب اذا وقعت بين الدول الاعضاء فى الاتحاد وبعضهم تعتبر حروبا اهلية .

(ب) من الناحية الجغرافية السياسة ، يعتبر التلاصق الجغرافى بين دول الاتحاد الفعلى من العوامل الجوهرية التى تساعد على تقويته ، فاذا تباعدت الدول جغرافيا كما كان الحال بين الدانيمرك وايسلندا فالعوامل الانفصالية التى من اهمها النزعات القومية المحلية تتغلب فى الاكثر على العوامل الاتحادية التى يكون عدم التلاصق الجغرافى من اكبر اسباب ضعفها .

---

(٣٠) أهمها : (١) اللجنة الاستشارية وتتكون من اربعة اعضاء ايسلنديين واربعة دانيمركيين .
(ب) لجنة التحكيم وتتكون من عضوين يمثلان ايسلندا ، وعضوين يمثلان الدانيمرك .

(٣١) الانفصال لم يتم الا فى ١٤ يونية سنة ١٩٤٩ على اثـر استفتاء عـام اجـرى فى ايسلندا فى ٢٣ مايـو ١٩٤٤ ، وفيه وافق الشعب الايسلندى على الانفصال باغلبية ٧٠٧٢٥ صوتا ضد ٣٧٠ صوتا ، كما وافق باغلبية ٦٩٠٤٨ صوتا ضد ١٠٤٢ صوتا على اختيار النظام الجمهورى . وقد قبلت ايسلندا بوضعها الجديد فى الامم المتحدة كما انضمت الى حلف الاطلنطى .

(جـ) من الناحية الدبلوماسية : من العوامل التى تساعد على الانفصال رغبة كل دولة فى ان يكون لها تمثيل دبلوماسى خاص يحقق مصالحها ويحفظ هيبتها فى الخارج ، واعتقادها انها ظلمت فى التمثيل الدبلوماسى المشترك فمثلا رغبة كل من المجر والسويد وايسلندا فى أن يكون لها تمثيل دبلوماسى خاص وفى أن تشترك فى المحافل الدولية كان من العوامل التى اسهمت فى انهيار الاتحادات الفعلية التى كانت هذه الدول مشتركة فيها .

٣ — النظام التعاهدى او الكونفدرالى :

الدولة التعاهدية او الكونفدرالية تتكون من مجموعة من الدول تتفق فيما بينها بمقتضى معاهدة دولية على اقامة هيئة مشتركة تمنح سلطات سياسية خاصة تتمكن بموجبها من الاشراف على سياسة حكومات الدول الاعضاء .

والهيئة التعاهدية تتميز بالخصائص الآتية : (أ) ليس لها شخصية دولية رغم ما لها من اهمية سياسية فى توجيه سياسة الدول الاعضاء . (ب) ليس لها اية سلطة مباشرة على رعايا الدول الاعضاء . (جـ) ليس لها اية سلطة فى تنفيذ قراراتها ؛ بل ان سلطتها مقصورة على رسم السياسة العامة ، واصدار التوصيات للدول الاعضاء لتنفذ القرارات على الوجه الذى تراه . (د) ليس لها ايراد خاص ، ولكن مواردها تنحصر فيما تتلقاه من انصبة الدول الاعضاء . (هـ) القرارات التى تصدرها هذه الهيئة تخضع لقاعدة الاجماع على وجه العموم .

كما تتميز الدول الاعضاء فى اتحاد تعاهدى بما يلى : (أ) تظل متمتعة بشخصيتها الدولية كاملة ؛ فلكل منها حق الانفراد بعقد المعاهدات الدولية ، وحق الانفراد بالتمثيل الدبلوماسى الايجابى والسلبى ، بل لها ان تقوم منفردة بحرب ، وان كان المألوف ان اتفاق التعاهد يتضمن محالفة عسكرية بين الدول الاعضاء تلزمهم ان يبادروا الى مساعدة المعتدى عليه منهم عسكريا . (ب) لا تعد الحرب التى تقع بين أعضاء التعاهد حربا اهلية كما هو الحال فى الاتحاد الفعلى . (جـ) تحتفظ كل دولة بنظامها السياسى وبدستورها ، اذ يصح ان يجمع التعاهد بين دولة خاضعة لنظام ملكى واخرى لها نظام جمهورى ، او تكون امارات او مدناحرة .

وللدول التعاهدية عدة امثلة ندرس منها ما يلى :

(أ) تعاهد الولايات المتحدة بامريكا الشمالية (١٧٨١ — ١٧٨٧) : عندما استقلت المستعمرات الثلاث عشرة الامريكية التى كانت خاضعة لانجلترا وجدت نفسها مضطرة الى الاتحاد فى سبيل تنظيم مقاومتها ضد المستعمر ، وقد تم الاتحاد فعلا فى شكل اتحاد تعاهدى اهم عناصره : اولا — قيام هيئة

تعاهدية سميت الكونجرس وتتكون من مندوب عن كل ولاية من الولايات الثلاث عشرة . ثانيا ـ مهمة الكونجرس هى الاشراف على الشئون العسكرية ، والشئون الخارجية ، اما ما عدا ذلك فكان من اختصاص الولايات . ثالثا ـ تصدر قرارات الكونجرس باغلبية تسعة اصوات من الثلاثة عشر صوتا ، ثم تبلغ تلك القرارات الى حكومات الولايات لتقوم بالتنفيذ وكانت الحرب الدائرة بين هذه الولايات وانجلترا هى التى حفظت هذا التعاهد من التفكك ، ولهذا فبمجرد انتهاء الحرب برزت التيارات الانفصالية ، وزادت حدة الخلاف بين الولايات ، واستدعى ذلك اجتماع ممثلى الدول لوضع مشروع جديد للاتحاد سمى مشروع انا بوليس « سنة ١٧٨٦ » ولكنه لم يحقق الغرض منه ، فاجتمع الكونجرس مرة اخرى بمدينة فيلاديلفيا فى ٢٥ مايو سنة ١٧٨٧ ودارت المفاوضات التى ادت الى توقيع الدستور الاتحادى للولايات المتحدة فى ١٧ سبتمبر سنة ١٧٨٧ ، وما زال قائما حتى الآن.

(ب) التعاهد الهلفيى « السويسرى » (١٨١٥ ـ ١٨٤٨) : يرجع تاريخ هذا التعاهد الى اواخر القرن الثالث عشر ، اذ تعاهدت ثلاث مقاطعات سويسرية بموجب معاهدة صداقة دائمة فى اول اغسطس سنة ١٢٩١ ، وانضمت اليها فيما بعد مقاطعات اخرى ، وكان مندوبو هذه المقاطعات يجتمعون بدون انتظام كلما دعت الحال الى ذلك ، وسميت هذه الاجتماعات « الدييت » .

وقد اعترفت الدول الاخرى بالتعاهد السويسرى فى المادة السادسة من معاهدة ويستفاليا المبرمة فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٦٤٨ ، وزاد عدد المقاطعات التى انضمت الى التعاهد حتى بلغت ثلاث عشرة فى سنة ١٧٨٩ ، ثم وصلت الى تسع عشرة فى سنة ١٧٩٨ ، وارتفعت الى اثنتين وعشرين حين وضع نظامها التعاهدى بموجب قرارات مؤتمر فيينا الصادرة فى ٧ اغسطس سنة ١٨١٥ .

ويقوم هذا التعاهد على العناصر الآتية : اولا ـ قيام هيئة تعاهدية دائمة يكون فيها لكل مقاطعة سويسرية صوت واحد . ثانيا ـ رياسة الهيئة التعاهدية تكون بالتناوب بين كل من مقاطعات زيورخ ، وبرن ، ولوسرن لانها كلها من المقاطعات الرئيسية . ثالثا ـ من اختصاصات الهيئة التعاهدية « الدييت » ابرام المعاهدات الدولية ، واعلان الحرب ، وعقد الصلح . رابعا ـ يخضع للهيئة التعاهدية جيش اتحادى مكون من فرق تمثل كل مقاطعة من المقاطعات . خامسا ـ كانت الهيئة التعاهدية تضمن دساتير المقاطعات وحرية التجارة بين المقاطعات والمساواة التامة بين كافة المواطنين . سادسا ـ فى حالة وقوع خلاف بين بعض المقاطعات وبعضها يفض هذا الخلاف بالطرق السلمية على يد قضاة يختارون من المقاطعات التى لا تكون طرفا فى هذا الخلاف .

وقـــد انتهى النظام التعاهدى على اثر النزاع الذى وقع بين المقاطعـــات التى يتغلب فيهـــا المذهب البروتستانتى ، والمقاطعات التى يتغلب فيها المذهب الكاثوليكى ، فقد حاولت المقاطعات الكاثوليكية أن تنفصـــل من هذا التعاهد لتكون اتحادا خاصا بها ، ولكن المحاولة لـــم تنجح ، واعيد النظر فى التعاهد باكمله ، وادى ذلك الى وضع دستور جـــديد فى ١٢ ســـبتمبر ســـنة ١٨٤٨ جعل سويسـرا تنتقل من نظام الدولة التعاهدية الى نظام الدولة الاتحادية .

(جـ) التعاهد الجرمانى (١٨١٥ ــ ١٨٦٦) : نشأ هذا التعاهد بموجب قرارات مؤتمر فيينا الصادرة فى ٩ يونية سنة ١٨١٥ ، وكانت هـــذه الدولة التعاهدية تجمع بين ثمان وثلاثين دولة (٣٢) والاهداف التى كان يرمى اليهـــا التعاهد لا تخرج عما تقوم به المنظمات الدولية فى وقتنـــا الحاضر ، وهى : اولا ــ تضامن الدول الاعضاء فى الوقوف فى وجه كل اعتداء خـــارجى يقـــع على اى عضو فى التعاهد . ثانيا ــ التعهد بألا تحارب دولة عضو اى دولـــة اخـــرى لاى سبب من الاسباب . ثالثا ــ فض المنازعات الدولية التى تقـــع فيما بينهـــا عن طريق رفعها الى الدييت .

أما مميزات هذا التعاهد فأهمها : اولا ــ كانت الرياسة الشرفية لهذا التعاهد لامبراطورية النمسا . ثانيا ــ كانت له هيئة تعاهدية دائمة تســـمى « الدييت » ومقرها مدينة فرانكفورت . ثالثا ــ للهيئة التعاهدية شـــخصية دولية ، فلها حق اعـــلان الحرب ، وابرام الصلح ، وعقد المحالفات العسكرية . وابتداء من ١٥ مايو سنة ١٨٢٠ صـــار لها حق ايفاد ممثلين دبلوماسيين لدى الدول الاعضاء فى التعاهد ، ولدى الدول الاجنبيـــة عنه ، كما كان لهـــا حـــق قبول الممثلين الدبلوماسيين من قبـــل الدول الاعضـــاء فى التعاهد ، وللدول الاجنبية عنـــه . رابعا ــ للهيئة التعاهدية لجنـــة دائمة مكونة من سبعة عشر عضوا ، احـــد عشر منهم يمثلون الدول الكبرى ، وستة يمثلون باقى الدول ، وهذه اللجنة تتولى دراســـة الشئون العادية للتعاهد . اما الشـــئون السياسية العليا بما فيها تعديل دستور التعاهد فموكولة الى الدييت الذى تتمثـــل فيـــه كل الدول الاعضاء ولكل منها عـــدد خاص من الاصوات (٣٣) . خامسا ــ يخضع للدييت جيش تعاهدى مكون من ثلاثمائة الف جندى وتكـــون لـــه استحكامات خاصة ، وهى مشـــتركة بين كافة الاعضاء .

---

(٣٢) هذه الدول كانت على الوضع الاتى : امبراطورية واحـــدة هى الامبراطورية النمسوية . خمس دول ملكية هى : بروسيا ، بافاريا ، هانوفر ، ساكن ، فرتنبرج ، ثمانى ولايات يحكم كلا منها فراندوق ، عشر ولايات يحكم كلا منها دوق ، عشر امـــارات ، اربـــع مـــدن حـــرة هى : فرانكفورت وهامبرج وبريم ولونبك . ومن الجدير بالملاحظة ان ثلاثا من الدول الســـابقة الذكر كانت مرتبطة بدول اجنبية عن التعاهد على الوجـــه الاتى : (١) مملـكة هانوفـر كانت مرتبطة عن طريق اتحاد شخصى بانجلترا . (ب) امارة لكسمبرج كانت مرتبطة بهولنـدة باتحـاد شخصى (جـ) دوقية هولشتين كانت خاضعة للدانيمارك .

وكانت حياة هذا التعاهد حافلة بالمنازعات والخلافات ، فلم ينفذ الدفاع المشترك ، وحين اعتدت فرنسا على النمسا سنة ١٨٥٩ امتنعت بروسيا عن مساعدتها ، وفوق ذلك فقد وقعت حروب بين اعضاء الاتحاد وبعضهم ، ومنها الحرب التى وقعت بين بروسيا والنمسا ، وقد انهزمت النمسا فى معركة سادوا . وجاءت معاهدة براغ فى ٢٣ اغسطس سنة ١٨٦٦ تلغى التعاهد الجرمانى ليحل محله تعاهد المانيا الشمالية ، حيث كانت بروسيا تقوم بالدور الرئيسى ، وقد نشأ هذا التعاقد بموجب دستور ١٦ ابريل سنة ١٨٦٧ ، وكان له برلمان ومجلس جمركى يعرف باسم الزولفرين ، ويشرف على الاتحاد الجمركى الذى يربط بين اعضاء التعاهد ، وكان هذا التعاهد وسطا بين نظام التعاهد الجرمانى الذى انفصمت عراه سنة ١٨٦٦ وبين الاتحاد الالمانى الذى قام فى ١٨ يناير سنة ١٨٧١ وسنتحدث عنه فيما بعد .

تعقيب :

من كل ما سبق من الامثلة التى اوردناها عن الدول التعاهدية فى اوربا وامريكا ، يستخلص :

١ ـ الدول التى يتكون منها التعاهد دول مستقلة ذات سيادة ، تعاهدت بمحض ارادتها ، اما الدول التى لا تكون مستقلة ، و التى تكون ناقصة السيادة فلا يجوز ان تنضم الى التعاهد .

٢ ـ التعاهد يتم عن طريق ابرام معاهدة دولية ، ما دامت الدول المرتبطة مستقلة .

٣ ـ يصدر هذا التنظيم قراراته على وجه العموم بالاجماع ، او باغلبية خاصة تكاد تقترب من الاجماع (٣٤) .

٤ ـ قيام تلك التعاهدات كان مصدرها غالبا وجود خطر مشترك تتعرض له هذه الدول ، او عدو خارجى يهدد استقلالها ، ووحدتها الاقليمية ، فالتعاهد السويسرى قام لمواجهة اطماع الامبراطورية النمسوية المجرية ، والتعاهد الامريكى قام للتخلص من الاستعمار البريطانى .

---

(٣٣) كان لكل من الامبراطورية النمسوية والدول الملكية الخمس اربعة اصوات ، وخمس ولايات تتمتع كل منها بثلاثة اصوات وثلاث ولايات تتمتع كل منها بصوتين ، وباقى الامارات والولايات والمدن الحرة لكل منها صوت واحد .

(٣٤) ولذلك يتعذر ان تصل تلك الهيئة التعاهدية الى البت فى الامور المعروضة عليها ، اذ ان كل دولة فى التعاهد مهما صغرت تستطيع تعطيل ما لا ترضى عنه ، وفضلا عن ذلك فان القرارات التى تصدر فعلا غالبا ما يكتنفها الغموض وتستخدم فيها اساليب التعميم رغبة فى ارضاء المطالب المتباينة بل والنزعات المتناقضة . لذلك نجد كافة الهيئات التعاهدية تكتفى باصدار توصيات سياسية عامة للدول الاعضاء بدل ان تصدر قرارات ايجابية فى موضوعات خاصة .

٥ — فى كل تعاهد تكون هناك دولة تتزعم الحركة الاتحادية سياسيا و عسكريا ؛ فكانت الزعامة لبروسيا فى الاتحاد الجرمانى الذى تام سنة ١٨٦٧ ؛ وكانت لمقاطعة زيورخ فى التعاهد السويسرى ، وعدم وجود مثل هذه الزعامة داخل التعاهد قد تكون من عوامل ضعفه ، اذ تتنافس الدول لنصل الى تلك الزعامة دون ان تكون لواحدة منها قوة ترجح كفة ميزانها ؛ فيترتب على هذا التنافس ضعف التعاهد ، ثم تفككه .

٦ — لا يستتب التعاهد الا اذا قام على تضامن اقليمى حقيقى ، فالوحدة الجغرافية ، والتكامل الاقتصادى ، واللغة المشتركة ، والتقاليد المتشابهة كل أولئك من العوامل التى تساعد على استتباب التعاهد .

٧ — اعترف كثير من الدول التعاهدية بمبدأ عدم المساواة ، ففى الاتحاد السويسرى كانت هناك المقاطعات غير الرئيسية التى يحق لمندوبيها رياسة الهيئة التعاهدية ، بينما كانت المقاطعات غير الرئيسية لا يحق لها هذا . وفى الاتحاد الجرمانى كان عدد الاصوات الممنوحة لكل دولة فى الدييت يختلف باختلاف أهمية هذه الدولة .

٨ — ساعد قيام الدول التعاهدية فى أوربا على توطيد مبدأ التحكيم فى المنازعات التى تقع بين الدول اذ كانت تلك التعاهدات تتضمن مبدأ التحكيم .

٩ — بوجه عام كانت الانظمة الاتحادية التى قامت عليها الدول التعاهدية ضعيفة ، ولذلك انتهت كلها الى أحد أمرين : اما تفكك التعاهد ، وعودة كل دولة الى حالتها ؛ واما ان تنقلب الدولة التعاهدية الى دولة اتحادية كما حدث فى الولايات المتحدة الامريكية ، وفى التعاهد السويسرى ، والتعاهد الجرمانى سنة ١٨٤٨ . ومن هذا يتضح ان النظام التعاهدى فى جملته نظام انتقالى مؤقت يهدف الى اعداد الدول الاعضاء فيه لتقبل النظام الاتحادى .

٤ — النظام الاتحادى الفيدرالى :

تتكون الدولة الاتحادية من مجموعة من الدول انضم بعضها الى بعض بمقتضى دستور فى شكل اتحاد دائم ، تسوده هيئة مركزية تمارس سلطتها بطريق مباشر على حكومات هذه الدول ، وعلى رعاياها ، ويترتب على قيام هذه الرابطة :

(أ) الاتحاد يمس استقلال الدول الاعضاء التى انضمت اليه ، اذ تفقد شخصيتها الدولية لتكون كلها شخصا دوليا واحدا .

(ب) ترتكز الشخصية الدولية فى الهيئة المركزية للدولة الاتحادية (٣٥) .

(جـ) للولايات الاعضـــاء فى الدولة الاتحاديـــة جنسية واحـــدة .

(د) دستور الدولة الاتحادية هو الذى ينظم العلاقات بين الولايـات وبعضها ، وبينها وبين الهيئة المركزية ، أو الحكومة المركزية .

وتنشأ الدولة الاتحادية باحـدى الطريقتين الآتيتين : اما نتيجـة اتفاق دول مستقلة ، وهذا هـو الغالب ، كما حدث بالنسبة لنشأة الولايات المتحـدة الامريكية ، ونشاه سويسرا والمـانيا ، فهذه كلها كانت دولا تعاهدية ، وانقلبت الى دول اتحادية . واما ان تنشـا نتيجة انفصـال الولايات عن دولة موحدة بسيطه مع رغبتهـا فى أن تستمر مرتبطة ببعضها فى ظل النظام الاتحـادى ، فالبرازيل كانت دولة بسيطة ثم ما لبثت أن تحولت الى دولـة اتحادية سـنة ١٨٥٧ . وروسيا كانت دولة بسـيطة قبل سنة ١٩١٧ ، ثـم تحولت الى دولة اتحادية بعد قيام الثورة الشيوعية .

وينقضى الشكل الاتحادى للدولة بأسلوبين ايضا : اما بانفصـال الولايات من الاتحاد ، وتحولها الى دول مستقلة نتيجة لحرب اهلية ، أو حركة ثورية ، فالحرب الاهلية التى وقعت بين الولايات الجنوبية والولايات الشـمالية فى امريكا لو كانت قد انتهت بانتصـار الجنوب على الشمال لترتب عليـه تفكك الولايات المتحدة . واما ان ينقضى الشـكل الاتحادى بتحـول الدوله الاتحادية الى دولة بسيطة تصبح فيهـا الولايات مجـرد وحـدات ادارية لا تتمتع بأى استقلال بعد أن كانت وحدات سياسية ذات سـيادة داخليـة مثـل الولايات المتحدة الاندونيسية التى كانت دولة اتحاديـة مكونـة من ست عشرة دولة بموجب معاهدة لاهاى المبرمة فى نوفمبر سـنة ١٩٤٩ ، ثـم تحولت بسيطة بموجب الدستور الاندونيسى الصادر فى ١٧ اغسطس سنة ١٩٥١ .

---

(٣٥) ولذلك عدة نتائج هامة :

(ا) للدولة الاتحادية تمثيل دبلوماسى واحد ، بمعنى أن الهيئة المركزية هى التى تـوفد البعثات الدبلوماسية ، كمـا يعتمد لديها البعثات الدبلوماسية الاجنبية ، أما الدول الاعضـاء فى الاتحاد (الولايات) فتفقد هذا الحق .

(ب) حق ابرام المعاهدات الدولية مقصور على الحكومة المركزية وتـكون هـذه المعـاهدات ملزمة لكافة الدول الاعضاء فى الاتحاد ، أما كل عضو فى الاتحاد فانه يفقد هذا الحق .

(جـ) حق اعـلان الحرب مقصور على الحكومة المركزية ، وتلك الحرب تجر اليها كل الدويلات الاعضاء ، ولا يجوز لاحداها أن تتخلف عن الاشـتراك فيهـا بحجـة انها لا شـان لها بهـا ، الا بحجة انها لم تعلنها واذا وقعت حـرب بين بعض الدول الاعضاء فى الاتحاد وبعضهم فانهـا تعتبر حربا اهلية .

(د) تقع المسئولية الدولية على عاتق الحكومة المركزية دون الدويلات .

والدول الاتحادية ، كما هو الحال بالنسبة لكافة الدول المركبة تقوم اصلا للتوفيق بين تيارين متضادين ، اولهما هو التيار الاتحادى الناشىء من عوامل تدعو الى الوحدة ، واما الثانى فهو التيار الانفصالى الناشىء عن عوامل تستمد من رغبة الشعوب والجماعات فى التمتع باكبر قسط من الاستقلال . وتيار الاتحاد يتمثل فى تنظيم الهيئة الاتحادية او الحكومة المركزية ، اما تيار الاستقلال فيتمثل فى نظم الولايات .

والهيئة المركزية التى تتولى شئون الاتحاد تتكون بوجه عام من ثلاث سلطات هى : السلطة التشريعية الاتحادية ، والسلطة التنفيذية الاتحادية ، والسلطة القضائية الاتحادية .

(أ) السلطة التشريعية الاتحادية : تتكون هذه السلطة من مجلسين : الاول يتألف من ممثلى الولايات فيكون لكل منهما نائب او نائبان مهما يكن شان الولايات من الاتساع او الضيق وبذلك تتم المساواة القانونية المنشودة بين اعضاء الاتحاد (٣٦) .

اما المجلس الثانى فينتخب من الافراد بوصفهم رعايا دولة الاتحاد ، شأنه فى هذا شأن البرلمان فى الدولة البسيطة ، وعليه فيكون ممثلو الولايات الكبيرة اكثر عددا من ممثلى الولايات الصغيرة ، وفى ذلك تعبير عن عدم المساواة بين الدول الاعضاء فى الاتحاد . فاعتبار المساواة ظاهر فى المجلس الاول وهو مجلس الولايات . واعتبار عدم المساوة ظاهر فى المجلس الثانى وهو المجلس الشعبى .

وهذان المجلسان (٣٧) يقومان بوضع القوانين الاتحادية التى تسرى على مختلف انحاء الدولة الاتحادية ، ولو أن تنفيذ بعض هذه القوانين فى داخل الحدود الاقليمية لاى ولاية من الولايات موقوف على الحكومة المحلية .

---

(٣٦) وقد شذت بعض الدساتير الاتحادية فابتعدت عن مبدأ المساواة داخل مجلس الولايات ومن ذلك الدستور الاتحادى لالمانيا فيما بين سنة ١٨٧١ وسنة ١٩١٩ ، والدستور الاتحادى الحالى لالمانيا الغربية ، والدستور السوفيتى . على ان هذه الدساتير وان تكن قد شذت بالنسبة لمبدأ المساواة فهى لم تقرر تمثيل الولايات على اساس تعداد سكانها ، بل راعت المبدأ الاساسى فى النظام الاتحادى وهو النظر الى الولايات باعتبارها وحدات سياسية مميزة ذات شخصية خاصة .

(٣٧) تختلف تسمية المجلسين باختلاف الدساتير الاتحادية ، فبعض الدساتير تسمى المجلس الممثل لمجموع الرعايا (المجلس الادنى) وبعضها يسميه (المجلس الوطنى) والبعض الاخر يسميه (مجلس النواب) اما المجلس الممثل للولايات فتسميه بعض الدساتير (المجلس الاعلى) وبعضها يسميه (المجلس الاتحادى) ومنها ما يسميه (مجلس الشيوخ) . ومهما تختلف هذه التسميات ، ومهما تختلف طريقة تشكيل هذين المجلسين فان ازدواج السلطة التشريعية من العناصر الاساسية فى النظام الاتحادى .

(ب) السلطة التنفيذية الاتحادية : تتكون السلطة التنفيذية الاتحادية من رئيس الدولة ، وحكومة الاتحاد . ورئيس الدولة قد يكون ملكا ، ففى الدولة الاتحادية الالمانية التى قامت فيما بين سنة ١٨٧١ وسنة ١٩١٩ كان ملك دولة بروسيا رئيسا للدولة الاتحادية ولقبه امبراطور المانيا ، وقد ينتخب الرئيس من مجموع رعايا الدولة الاتحادية بطريق مباشر كما حدث فى المانيا بعد سنة ١٩١٩ ، وقد ينتخب بطريق غير مباشر اى عن طريق الهيئة التشريعية الاتحادية ، فبعض الدساتير الاتحادية تعهد الى مجلس الاتحاد فى اجتماع على هيئة مؤتمر بانتخاب رئيس الدولة او الهيئة التنفيذية الاتحادية التى تعد بمثابة رئيس الدولة كما هو الشان فى سويسرا . اما الحكومة الاتحادية فمن مهامها تنفيذ القرارات والقوانين الاتحادية وتتبع فى ذلك اسلوبين :

اولا ــ اسلوب الادارة المباشرة ، بأن تنشىء الحكومة الاتحادية ادارات خاصة لها فى مختلف الولايات ، وتكون تابعة لها ، ومستقلة عن الحكومة المحلية وادارتها ، فمثلا قد توجد فى ولاية ما ادارة خاصة لجمع الضرائب المحلية تخضع للحكومة المحلية ، وادارة اخرى تجمع الضرائب الاتحادية وتخضع للحكومة الاتحادية . ويعاقب على هذا الاسلوب انه يترتب عليه اعباء مالية تتحملها الدولة لوجود موظفين يتبعون الادارة المحلية ، وموظفين يتبعون الادارة الاتحادية ، ويعاقب ايضا بما يترتب عليه من تعطيل للجهاز الادارى .

ثانيا ــ أسلوب الادارة غير المباشرة ، وهو أن تعتمد الحكومة المركزية على ادارة الحكومات المحلية فى تنفيذ القوانين الاتحادية ، وتكتفى بأن تتولى الرقابة ، ولا عيب فى هذا الا ان بعض الحكومات المحلية قد تتراخى فى تنفيذ القوانين الاتحادية .

وبعض الدول الاتحادية تجمع بين هذين الاسلوبين ، ويسمى ذلك اسلوب الادارة المختلطة .

(جـ) السلطة القضائية الاتحادية : تتكون هذه السلطة عادة من محكمة عليها ينتخب اعضاؤها بمعرفة السلطة التشريعية ، والى جانب كون هذه المحكمة مختصة باستئناف احكام المحاكم المحلية التابعة للولايات ، فان لها اختصاصات اخرى هى :

أولا ــ فض المنازعات التى تقع بين الولايات التى يتكون منها الاتحاد .

ثانيا ــ فض المنازعات التى تقع بين الولايات والحكومة المركزية .

ثالثا ــ مراقبة دستورية القوانين التى تصدرها الهيئات التشريعية لمختلف الولايات .

الولايات فى الدولة الاتحادية : تتكون الدولة الاتحادية من عدة ولايات ، فهى مثلا فى الولايات المتحدة ٥٠ ولاية ، وفى الهند ٢١ ولاية ، وفى سويسرا ٢٢ ولاية . ولكل ولاية اقليم خاص ذو حدود معينة ، ولا يجوز فصل اى جزء منه بضمه الى ولاية اخرى ، او بتحويله الى ولاية جديدة ، كل ولاية تضع لنفسها الدستور الذى يلائمها ، الا انه قد يفرض على كل الولايات أن تراعى فى دستورها بعض القواعد الاساسية . كان تتبع النظام الجمهورى مثلا ، او كأن تفرض موافقة الشعب عليه ، وكذلك لكل ولاية هيئة تشريعية قد تكون قائمة على نظام المجلس الواحد ، أو على نظام المجلسين ، ولها حكومة مسئولة امام البرلمان المحلى ، ولها سلطة قضائية .

توزيع السلطة بين الهيئة المركزية والولايات : تنوعت الاساليب التى اخذت بها الدساتير الاتحادية فى توزيع السلطة بين الهيئة المركزية والولايات الا انه يمكن جمعها تحت ثلاثة اساليب :

الاسلوب الاول : ينص الدستور على حصر ما يدخل فى اختصاص الهيئة المركزية ، وما يدخل فى اختصاص الولايات ، وعيب هذا النظام انه لا يمكن أن يكون شاملا لان تطور حياة الدولة وحياة المجتمع يترتب عليه ظهور أمور جديدة لم تكن فى حساب المشرع حين وضع الدستور ، وحينئذ يدور البحث عن السلطة التى تختص بتنظيمها (٣٨) .

الاسلوب الثانى : ينص الدستور على حصر ما يدخل فى اختصاص الولايات وما لم يتناوله الحصر يكون من اختصاص الهيئة المركزية ، وهذا الاسلوب لا يلقى قبولا فى معظم الدول الاتحادية ، اذ ترى انه يوسع اختصاص الهيئة المركزية على حساب اختصاص الولايات فكل ما يجد من مخترعات ، وكل ما يقع من تطورات فى المجتمع يكون تنظيمه حتما من اختصاص الهيئة المركزية .

الاسلوب الثالث : ينص الدستور على اختصاص الهيئة المركزية على سبيل الحصر ، ويترك باقى الاختصاصات التى لم تدخل فى حصره للدويلات ، اى أن الولايات تكون مختصة بكل ما لم يرد حصره فى الدستور ، وقد اخذ بهذا الاسلوب كثير من الدول الاتحادية لما فيه من ضمان لاستقلال الولايات وحمايتها من محاولات الهيئة المركزية فى بسط نفوذها عليها .

---

(٣٨) فلو فرضنا مثلا ان دولة من الدول الاتحادية اتبعت هذا الاسلوب فى دستورها الذى وضع منذ زمن ، وظهر مخترع حديث مثل الراديو أو التليفزيون فمن الذى يصدر التشريعات المنظمة لهذه المخترعات كتوزيع الموجات ، وكتحديد كون الاذاعة حكومية او اهلية ونحو ذلك . اهو الهيئة المركزية ام الولايات ؟

ومن الملاحظ انه مهما كان النظام المتبـــع فى تنظيم العلاقات بين الدويـــلات والهيئة المركزية ، ومهما كان النظام المتبع فى توزيـــع السلطات بينهما فانه من المحقق ان الهيئة المركزية تحتل مكانة سياســـية اقوى من مـــكانة الولايات ويبـــدو هذا التفوق فيما يلى :

١ ـــ اذا وجد تعارض بين القوانين الاتحادية وقوانين الولاية فان الاولى هى التى تطبق داخل حـــدود الولاية .

٢ ـــ الهيئة الاتحادية هى التى تختص بالفصل فى المنازعات التى تقع بينها وبين احدى الولايات ، او بين ولاية واخرى ، وتباشر معظم الدول الاتحادية هذا الاختصاص عن طريق هيئة قضائية اتحادية ، وهذه الهيئة مـــع كونهـــا مستقلة فانها تقع تحت سيطرة الحكومة الاتحادية ، بل ان بعض الدســـاتير جعلت مسألة فض المنازعات هذه من اختصـــاص هيئة غير قضائية كمـــا كان الوضع فى دستور المانيا سنة ١٨٧١ .

٣ ـــ لكل ولاية أن تضـــع لنفسها الدستور الذى تراه ملائما لها ، الا ان هذا الدستور يجب أن يخضع لبعض المبادىء العامة التى وضعت فى الدستور الاتحادى ، وبذلك يكون دستور الولاية مقيـــدا .

٤ ـــ للهيئة المركزية فى حالة الحـــروب ، وفى حالة الطـــوارىء ، وفى الازمات الاقتصادية سلطات استثنائية يجـــوز بموجبها ان تتدخل فى الشئون الداخلية للولايات .

٥ ـــ هناك ظاهرة سياسية اهتم بهـــا الكتاب والفقهاء ، وهى انه كلمـــا تعقدت الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وكلما زاد ارتبـــاط الدولة الاتحادية بدول اجنبية فان سلطات الهيئة المركزية تزيد على حساب سلطات الولايـــات بذلك نجـــد كثيرا من الدول تكون اتحادية اسما فى حـــين انها فى الواقـــع دول بسيطة ، واستقلال الولايات الخاضعة لهـــا لا يخرج عن الاستقلال الذى تتمتع به الوحدات الادارية .

ومن الدول الاتحادية القائمة الآن ، والتى تمارس حقـــا حياة سياســـية موافقة للنظم الاتحادية الولايات المتحـــدة فى القارة الامريكية ، وســـويسرا والمانيـــا الغربية والاتحاد السوفيتى فى القـــارة الاوربية ، والهنـــد فى القارة الآسيوية ، لذلك سنعرض لها بشىء من الايضـــاح :

(أ) النظام الاتحادى فى الولايات المتحدة الامريكية : سبق ان اشرنا الى أن الولايات المتحدة الامريكية كانت مستعمرات انجليزية ، ثـــم انفصلت عـــن انجلترا ، واعلنت استقلالها ، وكنت بين دويلاتهـــا المختلفة نظاما تعاهديـــا ، ثم اشرنا الى مؤتمر فيلاديلفيا سنة ١٧٨٧ حيـــث اقـــر فيه المؤتمرون الغـــاء ميثاق التعاقد القديم ليحـــل محله دستور جـــديد يجعل من هـــذه الولاية دولة

اتحادية هى التى سميت « الولايات المتحدة » ، وقد ظل هذا الدستور وما أدخل عليه بعد من تعديلات معمولا به حتى اليوم (٣٩) .

والسلطة التنفيذية فى الولايات المتحدة يتولاها رئيس أعلى يسمى رئيس الجمهورية ، وينتخب باجراء انتخابات عامة ؛ ومدته اربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، وللرئيس نائب ينتخب لنفس المدة وبنفس الاجراءات ؛ ويراس مجلس الشيوخ ؛ ويحل محل الرئيس عند وفاته حتى تنتهى المدة ، ويعاون الرئيس عدد من الوزراء ، ويكونون مسئولين امامه فقط ، هو الذى يعينهم ويقيلهم اذا شاء .

والسلطة التشريعية يتولاها مجلس الشيوخ وهو يمثل الولايات الخمسين بعدل عضوين لكل ولاية فيكون عدد اعضائه مائة ، وينتخبون لمدة ست سنوات ؛ على ان يجدد ثلثهم كل سنتين . اما مجلس الممثلين اى مجلس النواب فيتكون من اكثر من أربعمائة نائب، ينتخبون لمدة سنتين عن طريق انتخابات عامة .

والسلطة القضائية تتمثل فى المحكمة الاتحادية العليا ، وتتكون من تسعة قضاة يعينهم رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الشيوخ مدى الحياة ، وهم غير قابلين للعزل ، وهذه المحكمة الى جانب اختصاصها بوصفها المحكمة الدستورية العليا للاتحاد تتولى الفصل فى المنازعات التى قد تقع بين الولايات وبعضها ، او بينها وبين الهيئة الاتحادية .

وتتمتع الولايات بنصيب كبير من الاستقلال الداخلى ، يمكن اجماله فيما يلى :

اولا — لكل منها دستورها الخاص ، ويفرض الدستور الاتحادى نظام الحكم الجمهورى على جميع الولايات .

ثانيا — لكل منها حاكم ينتخب باجراء انتخابات عامة لمدة تتراوح بين سنتين واربع سنوات .

ثالثا — السلطة التشريعية من اختصاص مجلسين باستثناء ولاية نبراسكا التى ليس لها الا مجلس واحد .

---

(٣٩) كانت الولايات التى وقعت على هذا الدستور فى ١٧ سبتمبر سنة ١٧٨٧ ثلاث عشرة ولاية ، ثم زادت الى أن اصبحت ثمانى واربعين ولاية ، وفى اواخر سنة ١٩٥٨ قبل اقليم الاسكا باعتباره ولاية جديدة فاصبح عدد الولايات تسعا واربعين ، ويضاف الى تلك جزر هاواى بالمحيط الهادى فيصبح مجموع الولايات خمسين .

رابعا ــ لكل ولاية محاكمها الخاصة ، وعلى راسها محكمة عليا .

خامسا ــ للولاية مطلق الحرية فى كافة الاختصاصات التى لا تكون من اختصاص الهيئة الاتحادية ، ومن ذلك تنظيم الانتخابات ، والاشراف على التعليم والمرافق العامة ، والقوانين المدنية والتجارية والجنائية ، اما التجارة بين الولايات وبعضها والتجارة الخارجية ، والسياسية الخارجية والدفاع ، وسك النقود ، فهذه كلها من اختصاص الهيئة الاتحادية .

سادسا ــ تشترك الولايات فى تعديل الدستور الاتحادى اذا اقتضى الامر تعديله ، ويكون ذلك وفقا لاجراءات خاصة ، وذلك مما يجعل الدستور الامريكى فى عداد الدساتير الجامدة .

(ب) النظم الاتحادية فى المانيا : مرت المانيا بثلاث مراحل اتحادية ، فقامت الامبراطورية الالمانية من سنة ١٨٧١ الى سنة ١٩١٨ ، ثم قامت جمهورية فيمار سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٣٣ ، ثم قامت جمهورية المانيا الاتحادية او المانيا الغربية من سنة ١٩٤٩ .

اولا : الامبراطورية الالمانية (١٨٧١ ــ ١٩١٨) : تم تكوين الامبراطورية الالمانية على اثر هزيمة فرنسا فى الحرب السبعينية (٤٠) . ولهذا الاتحاد بعض الخصائص الشاذة التى تميزه عن باقى الاتحادات ومنها :

١ ــ يتكون من ست وعشرين دويلة ، ويحكم بعضها ملوك ، فالى جانب ملك بروسيا الذى كان هو نفسه امبراطور المانيا ، كان هناك ملك بافاريا وملك فورتنبرج وملك ساكس وغيرهم .

٢ ــ الدول الاعضاء فى الاتحاد احتفظت بحق التمثيل الدبلوماسى الايجابى والسلبى ، وكانت تتبادل فيما بينها البعثات الدبلوماسية (٤١) .

٣ ــ قبل تكوين الاتحاد ، وقبل صدور الدستور الاتحادى سنة ١٨٨١ كان بين هذه الدول اتفاقيات دولية يفهم منها ان الرابطة القائمة بين هذه الدول رابطة تعاهد اكثر مما هى رابطة اتحاد .

٤ ــ الى جانب الجيش الالمانى الذى كان مكونا من احدى وعشرين فرقة كان هناك الجيش البافارى الخاص بدولة بافاريا ، والمكون من اربع فرق .

---

(٤٠) اعلن تكوين الامبراطورية من قصر فرساى بفرنسا فى ١٨ يناير سنة ١٨٧١ ، أما الاسس التى قامت عليها هذه الامبراطورية فقد حددها دستور ١٦ ابريل سنة ١٨٧١ .

(٤١) كانت بروسيا مثلا توفد ممثلين دبلوماسيين لها الى ميونيخ ، ودرست ، واستوتجارد كما انه كان لاعضاء الاتحاد بوجه عام علاقات دبلوماسية مع الدول الاجنبية كل منها على حدة .

تلك الخصائص جعلت كثيرا من فقهاء القـــانون ينكرون أن الامبراطورية الالمانية تعتبر دولة اتحادية ، ولكن يرون انها أقرب الى نظام الدولة التعاهدية . غير أن فريقـــا آخر يرى عكس ذلك ، ويبرز النظـــم الاتحادية فى الامبراطورية الالمانية . ومنهـــا .

١ — من الناحية التنفيذية كان هناك رئيس واحـــد للدولة وهو امبراطور المانيا ويعاونه رئيس وزراء مسئول امامه وهو الذى يعينه ويعزله .

٢ — من الناحية التشريعية كان هناك نظام المجلسين : المجلس الاول ، وينتخب اعضاؤه فى انتخابات عامة وعددهم يتراوح بين ٣٩٠ر٠٠ر٤ والمجلس الاعلى وهو مكون من ثمانيـــة وعشرين عضوا ، وتمثل فيـــه الدول الاعضاء فى الاتحاد ، ولو أن المساواة بين الدول فى عـــدد المقاعد غير متوافرة .

٣ — من الناحية القضائية كانت هناك محكمة عليا للامبراطورية مقرها مدينة ليبزج .

٤ — أما توزيـــع الاختصاصات بين الحـــكومة المركزية والـــولايات فكان يتم على الوجه الآتى : شئون الدفاع والاقتصاد والسياســـة الخارجيـــة من اختصاص الحكومة المركزية ، اما باقى الشئون الاخـــرى وفى مقدمتها التعليم والدين فهى من اختصاص حكومات الولايات .

ثانيا : جمهورية فيمار : (١٩١٩ — ١٩٣٣) : على اثر هزيمة المانيا فى الحرب العالمية الاولى تغير نظام الحكم فيها ، ووضـــع لها فى ١١ اغسطس سنة ١٩١٩ دستور جـــديد عرف باسم « دستور فيمار » . وبموجـــب هـــذا الدســـــتور :

١ — تتحول المانيا من امبراطورية الى جمهورية ، ويلغى النظـــام الملكى فى كافة الولايات الالمانية .

٢ — تتكون الجمهورية الاتحادية الالمانية من سبعة عشر اقليما لكل منها حكومة خاصة مسئولة أمام برلمان محلى ، وتتمتع تلك الحكومات المحليـــة باختصاصات واسعة ، لاسيما فى ميدان التعليم والقضاء والشرطة ، بل كانت بعض الولايات تتمتع بحـــق ابرام الاتفاقيـــات فيمـــا بينها وفيما بينها وبـــين الحكومة المركزية .

٣ — الحكومة المركزية كانت تتضـــمن السلطـــات الثلاث التقليدية : فالسلطة التنفيذية تتمثل فى رئيس الجمهورية والحكومة المركزية والسلطـــة التشريعية تتمثل فى مجلســـين : احدهما مجلس الشعوب ويتكون من نحو ٩٠٠

عضو ينتخبون عن طريق انتخابات عامة ، والثانى مجلس الولايات او المجلس الاعلى ، ويتكون من ستة وستين نائبـــا ، منهم ستة وعشرون يمثلون بروسيا ، اما الاربعون الباقون فيمثلون الاقاليم الستة عشر الاخـــرى . والسلطة القضائية تتمثل فى محكمة ليبزج العليا .

ولمـــا وصل الحزب النازى الى الحكم فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣ بدات المانيا تتحول من دولة اتحادية الى دولة بسيطة (٤٢) .

ثالثا : جمهورية بـــون : على اثر هزيمة المانيا فى الحرب العالمية الثانية احتلتها جيوش الحلفاء ، وقسمتها الى اربع مناطق احتلال ، ثم ادمج الحلفـــاء الغربيون مناطق احتلالهم وجعلوها منطقة واحدة هى التى اصبحت « الجمهورية الاتحادية الالمانية » او المانيا الغربية التى ينظمها قانون ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ وعاصمتها مدينة بون ، ويقابلها منطقة الاحتـــلال السوفيتية التى اصـــبحت « المانيا الشرقية » او « الجمهورية الشعبيـــة الالمانية » وعاصمتهـــا برلـــين الشرقية ، وهى تعتبر دولة بســـيطة بعكس المانيـــا الغربية التى اصـــبحت دولة اتحادية .

وتتـــكون المانيا الغربية من احدى عشرة ولاية تتمتع كل منها بحـــكومة خاصة ، وبرلمان خاص ، اما الحكومة المركزية التى مقرها بـــون فعلى راسها رئيس جمهورية ، ووزارة اتحاديـــة ويتكون من نواب يمثلون الولايـــات على اساس ان يكون لكل ولاية عـــدد من المقاعد لا يقل عن ثلاثة ويكون للولايات التى يزيد سكانها عن مليونين اربعة مقاعد وللولايات التى يزيد سكانهـــا عن ستة ملايين خمسة مقاعد . اما المجلس الثانى فهـــو مجلس الشعب ويختـــار على اثر انتخابات عامة ، ويكون له سلطة اختيار رئيس الوزراء بنـــاء على اقتراح رئيس الجمهورية . اما السلطة القضائية فتتمثل فى المحكمة الدستورية

---

(٤٢) كان هذا التحويل بمقتضى قوانين نقلت سلطة الولايات الى الحكومة المركزية ، ثم ما لبثت ان جردتها من كل سيادة محلية ، وجعلتها مجرد اقسام ادارية خاضعة لحكومة برلين . وقد تم ذلك بناء على القوانين الاتية : (١) قانـــون ٧ ابريل ســـنة ١٩٣٣ ، الذى بموجبـــه عين حكام من قبل الحكومة المركزية يشرفون على تصرفات الحكومات المحليـــة (٢) قانـــون ١٤ اكتوبر سنة ١٩٣٣ الذى قضى بحل البرلمانات المحلية ، واجل الانتخابات الى اجـــل غـــير مسمى . (٣) قانون ٣٠ يناير سنة ١٩٣٤ الذى قضى باعادة تنظيم المانيـــا وبموجبه الغـــى نظام البرلمانات المحلية الغاءا تاما ، ونقل اختصاصات هذه البرلمانات الى الهيئة الاتحـــادية . (٤) قانـــون ١٤ فبـــراير سنة ١٩٣٤ الذى الغى مجلس الولايـــات او المجلس ، اذ انه اصبح لا معنى لوجـــوده بعـــد الغاء الولايات . (٥) قانون ٢٤ يناير ســـنة ١٩٣٥ الذى منـــح حكام الولايات المعينين بموجب قانون ٧ ابريل سنة ١٩٣٣ سلطة مطلقة . (٦) قانـــون اول ابريل سنة ١٩٣٥ لتوحيد النظام القضـــائى فى كافة انحـــاء الدولة . (٧) قانون اول ديسمبر ســـنة ١٩٣٦ الذى الغى ما كانت تتمتع به الولايات من امتيازات مالية . وفى ظل هـــذه القـــوانين اصبحت المانيا دولة بسيطة بعد سنة ١٩٣٩ .

التى مقرها مدينة كارلوش ، ومن اختصاصـــها مراقبة دستورية القوانين المحلية ، وفض المنازعات التى تقـــع بـــين الحكومة المركزية والولايات ، اما القضاة فنصـــفهم يعـــين من قبل مجلس الشـــعب ، والنصف الآخر يعينه مجلس الولايات .

(جـ) النظام الاتحادى فى سويسرا : الاتحاد السويسرى قائم بموجب دستور ٢٩ مايو سنة ١٨٧٤ الذى حل محـــل دستور ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، وبموجب هذا الدستور الجديد :

أولا ـــ تتكون سويسرا من اثنين وعشرين مقاطعة .

ثانيا ـــ للاتحاد السويسرى اربع لغات رسمية (٤٣) .

ثالثا ـــ السلطة التشريعية تتمثل فى الجمعية التعاونية الاتحادية التى تتكون من مجلسين هما : مجلس الدولـــة ويتالف من اربعـــة واربعين عضوا ، كل مقاطعة يمثلها اثنان منهم ، ومجلس الامة ويتالف من نحـــو مائتى عضو ينتخبون لمـــدة اربع سنوات ، وكل نائب يمثل عشرين الف نسمة .

رابعا ـــ السلطة التنفيذية تتمثل فى المجلس الاتحادى ، وهـــو يتالف من سبعة اعضاء يشرف كل منهم على وزارة معينة ، وتنتخبهم الجمعية الاتحادية لمدة اربع سنوات (٤٤) . وعلى راس مجلس الاتحاد رئيس الدولة ، وينتخب من قبل الجمعية الاتحادية لمدة سنة ، ووظيفته فخرية اكثر مما هى عملية .

خامسا ـــ اما السلطة القضائية فتتمثل فى المحكمة الاتحادية التى مقرها مدينة لوزان ، وتتكون من ستة وعشرين قاضـــيا ، وتسعة قضاة مساعدين ، وتنتخبهم الجمعية الاتحادية لمـــدة ست سنوات ، وتختص هذه المحكمة بفض المنازعات التى تقع بـــين المقاطعات وبعضها ، او بين المقاطعات والحـــكومة المركزية التى مقرها مدينة برن .

---

(٤٣) هى الالمـانية وتسود فى خمس عشرة مقـاطعة ، والفرنسية فى خمس مقـــاطعات ، والايطالية فى مقاطعة واحدة ، ولغة الرومانش فى مقاطعة الجريزون وحدها .

(٤٤) وانتخابهم يتم وفقا لتوزيع جغرافى وسياسى ، اما التوزيع الجغرافى فيكون على الوجه التالى : اربعة اعضاء للمقاطعات الالمانية ، عضوان للمقاطعات الفرنسية ، عضـو للمقـاطعـــة الايطالية . وقد عـدل هـذا التنظيم فيما بين سـنة ١٩٣٤ و ١٩٤٧ فاصبحت المقاطعات الالمانية يمثلها خمســـة اعضاء ، وكل من المقـاطعة الايطالية والمقاطعات الفرنسية يمثلها عضـو واحـد ، وابتداء من سـنة ١٩٥٠ اتبع نظـام ثنائى على حسـاب المقـاطعة الايطالية ، فصـار للمقاطعات الالمانية اربعة اعضاء ، وللمقاطعات الفرنسية ثلاثة . اما التوزيـــع السياسى للاعضاء فيـكون بصفة عامة على الوجه التالى : ثلاثة يمثلون الحزب الراديـكالى ، واثنـان يمثلان الكاثوليكى ، وواحد يمثل حزب الفلاحين ، وواحد يمثل الحزب الاشتراكى .

سادسا ــ اما توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية والمقاطعات فيتم على الوجه الآتى :

١ ــ الشئون الاقتصادية والعسكرية والدولية من اختصاص الحكومة المركزية وحدها .

٢ ــ الشئون المدنية والجنائية والعمالية والصحية والمواصلات موزعة بين الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات .

٣ ــ الشئون التعليمية والمالية من اختصاص حكومات المقاطعات ، على أن تكون الضرائب المباشرة من اختصاص حكومة المقاطعة ، والضرائب غير المباشرة من اختصاص الحكومة المركزية (٤٥) .

(د) : النظام الاتحادى فى روسيا السوفيتية (٤٦) : الفكرة الاتحادية كانت دائما من عناصر الاشتراكية ، لذلك لم يكن عجبا أن تستند اليها روسيا السوفيتية فى تنظيم الدولة وكانت الامبراطورية الروسية دولة بسيطة ، ولكن على اثر قيام الثورة الشيوعية تفككت ، وساد فى اجزائها المختلفة كثير من الفوضى والتوتر . ولما تمت هزيمة الجيوش البيضاء التى هبت لمكافحة الجيوش الشيوعية ، وانسحبت الحملات العسكرية الاجنبية التى حاولت اخماد الثورة الشيوعية فى مهدها ، عملت الحكومة السوفيتية على ربط الاجزاء المتفككة من الامبراطورية القيصرية فى شكل من اشكال الترابط ، وكانت الخطوة الاولى فى هذا السبيل ابرام معاهدة تحالف بين الدولة الروسية وبين اوكرانيا فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، ولما دعيت حكومة موسكو لحضور مؤتمر جنوا لتحديد الديون التى يطلبها الحلفاء منها ، والتعويضات التى تطالب روسيا بها الحلفاء ، أسرعت بعقد اتفاقات بينها وبين كل من حكومات روسيا البيضاء واوكرانيا واتحاد جمهوريات القوقاز ، وبموجب هذه الاتفاقات صار لمندوبى روسيا حق التكلم فى مؤتمر جنوا وغيره باسم هذه الحكومات . وحين عقدت معاهدة رابلو بين حكومة موسكو والمانيا ، وكانت اول معاهدة دولية تعقدها الحكومة السوفيتية الجديدة ، جاء فى المعاهدة ذكر الدول الاربع السالفة الذكر .

---

(٤٥) تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية الى جانب الازمات الاقتصادية التى مرت بها اوربا فيما بين الحربين العالميتين ادى الى اخراج الشئون المالية من اختصاصات المقاطعات وادخالها فى اختصاص الحكومة المركزية ، وعليه فهناك ضرائب اتحادية تفرضها الحكومة المركزية ، وهناك اعانات مالية تمنحها للمقاطعات الفقيرة ، وهناك مرافق عامة كالجمارك والتليفونات والبريد والسكك الحديدية وتتولاها الحكومة المركزية . وبذلك اتسع النطاق المركزى على حساب المقاطعات .

(٤٦) انظر : D. Ziatorelsky, State System of the USSR, Moscow, 1961.

واقرأ التعليق على هذا الكتاب فى مجلة الاهرام الاقتصادية عدد ١٥ مارس ١٩٦٤ .

وفى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ابلغ الرفيق ستالين المؤتمر العاشر للحزب الشيوعى بضرورة اقامة اتحاد بين الجمهوريات الاربع السابقة ، وأسفر ذلك عن دستور ٦ يولية سنة ١٩٢٣ (٤٧) . وفى سنة ١٩٢٧ زاد عدد اعضاء الاتحاد من أربعة الى سبعة ؛ اذ انضم اليه ثلاث جمهوريات آسيوية هى : جمهورية التركمان ، وجمهورية القادجيك ، وجمهورية الاوزبيك . وفى سنة ١٩٢٩ زاد عدد الجمهوريات الى تسع ، اذ قسم اتحاد جمهوريات القوقاز الى ثلاث جمهوريات مستقلة هى : جمهورية ارمينيا ، وجمهورية اذربيجان ، وجمهورية جورجيا . وفى سنة ١٩٢٦ زاد العدد فوصل الى احدى عشرة جمهورية بانضمام جمهوريتين آسيويتين جديدتين هما : جمهورية القازاق وجمهورية القرغيز . وبعد الحرب العالمية الثانية زاد عدد الجمهوريات فوصل الى ست عشرة جمهورية بانضمام دول البطليق وهى : استونيا ، وليتوانيا ، ولاتفيا ، وانضمام اقليم كاريليا بعد فصله من فنلندا وتسميته جمهورية كاريليا الفينية واقليم مولدافيا الذى سلخ من رومانيا ليكون جمهورية داخل الاتحاد السوفيتى . وفى ٢٤ ابريل سنة ١٩٥٦ اتفق على ان تصبح جمهورية كاريليا الفينية جمهورية تتمتع بحكم ذاتى داخل الجمهورية الروسية الاتحادية ؛ وبذلك انخفض عدد الجمهوريات الاتحادية من ست عشرة الى خمس عشرة جمهورية . والاتحاد السوفيتى منظم الآن بموجب دستور ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦ الذى عدل اكثر من مرة . وبموجب هذا الدستور يتضمن الاتحاد السوفيتى :

أولا ــ خمس عشرة جمهورية اتحادية هى : روسيا السوفيتية ، واوكرانيا ، وروسيا البيضاء ، واذربيجان ، وجورجيا ، وارمينيا ، والتركمان ، والازبيك او ازبكستان ، والقادجيك ، والقازاق ، والقرغيز ، وليتوانيا واستونيا ، ولاتفيا ، ومولدافيا .

ثانيا ــ عشرون جمهورية ذات حكم ذاتى ، منها ست عشرة فى اوربا وتتكون منها الدولة الاتحادية الروسية ، والاربعة الباقية تقع فى آسيا وهى اعضاء فى الجمهوريات الاتحادية الآسيوية .

ثالثا ــ ثمانى مناطق ذات حكم ذاتى .

رابعا ــ عشر مقاطعات قومية .

---

(٤٧) كلفت لجنة بوضع مشروع الاتحاد ، وبعد ان استمرت تعمل ثلاثة ايام اعلن المؤتمر تصريحا يوافق فيه على اقامة الاتحاد ، ثم اقترح المؤتمر الثانى عشر للحزب الشيوعى تعديل دستور الدولة الروسية الاتحادية الصادر سنة ١٩١٨ ليصبح دستورا للاتحاد السوفيتى . ثم تالفت لجنة من خمسة وعشرين عضوا لوضع هذا الدستور ، كانت الجمهورية الروسية ممثلة فيها باربعة عشر عضوا ، والجمهوريات الباقية وهى : روسيا البيضاء ، واوكرانيا واتحاد جمهوريات القوقاز ممثلة باحد عشر عضوا ، وبعد موافقة الحكومات الاربع على المشروع صدر به دستور فى ٦ يولية سنة ١٩٢٣ .

فالاتحاد السوفيتى فى حقيقة امـــره مركب اوسع تركيب ، فالجمهورية الاتحادية الروسية التى تعتبر جمهورية اتحادية كغيرها من الاتحـــادات الخمسة عشر تتكون هى نفسها من ست عشرة جمهورية ذات حكم ذاتى ، ومن خمس مناطـــق ذات حكم ذاتى .

والاتحاد السوفيتى ايضا تختلف درجة استقلال اعضائه حسب الفئة التى ينتمون اليها ، فحقوق الجمهورية الاتحادية تفوق الجمهورية ذات الحكم الذاتى التى تفوق بدورهـــا حقوق المنطقـــة ذات الحـــكم الذاتى ، وهـــذه تفوق المقاطعة القومية .

وانتماء العضو فى الاتحاد السوفيتى الى فئة من الفئات ليس أمر انهائيا ، بل أن كل عضو يستطيع ان ينتقل من الفئـــة التى ينتمى اليهـــا الى فئة اعلى اذا امكن ان تتوافر الشروط اللازمة لانتمائه الى الفئـــة الاعلى ، ومرجع ذلك الى النمو الاقتصادى والاجتماعى ، ودرجة الولاء للمذهب الشيوعى ، كما تستطيع الجمهورية الاتحادية الانتقال فى هذا النوع من صـــور الاتحاد الى صورة ادنى على نحـــو ماكان الوضع بالنسبة فى جمهورية كاريليا الفينية .

وسنتناول كل فئـــة من فئات اعضاء الاتحاد السوفيتى بشىء من الدراسة .

أولا : الجمهوريات الاتحادية : فى المرتبة الاولى الجمهوريات الخمس عشرة التى سبق ان ذكرناها ، ولها وفقا لاحكام الدستور السوفيتى :

١ ـــ السيادة الداخلية والخارجية بكافة مظاهرها فيما عدا ماورد فى المادة الرابعة عشرة من الدستور من اختصاصات تعتبر من اختصاص الحكومة المركزية ٢ ـــ لكل منها دستورها الخاص الذى يراعى سماتهـــا الخاصة ، ويتفق مع دستور الاتحاد السوفيتى ٣ ـــ لكل منها حـــق الانفصال من الاتحاد السوفيتى ولكن لم تمـــارس اية جمهورية هذا الحـــق حتى اليوم ، لذلـــك لا نستطيع الحكم على مدى قابلية هذا الحق للتطبيق ٤ ـــ لكل منها حق التمثيل الدبلوماسى الايجابى والسلبى ، ولم تمارس هذا الحق الا روسيا البيضـــاء واوكرانيا اللتـــان قبلتا فى الامم المتحـــدة منـــذ قيامهما ، فاصبح لكل منهما ممثل دائم فى الامم المتحدة وليست لهمـــا اى علاقة دبلوماسية مع الدول الاجنبية رغم المحاولات التى بذلتها الحكومة الانجليزية فى اغسطس سنة ١٩٤٧ ليكون لهـــا بعثات دبلوماسية لدى عواصم هذه الجمهوريات ٥ ـــ هيئـــات الادارة الحكومية للجمهوريات قـــد نظمها الدستور السوفيتى فى الفصل السادس منه ، وهى عبارة عن وزارة مسئولة امـــام البرلمـــان المحلى الذى يســـمى مجلس قوميسارى الشعب للجمهورية الاتحادية (٤٨) .

---

(٤٨) وفى ١٩٥٥ بدأ الاتجاه نحو توسيع اختصاصات عـــذه الجمهوريات ، وقد نقل اكثر من ١٥ الف مشروع صناعى من اختصـــاص الحكومة الاتحادية الى اختصـــاص حـــكومات الجمهوريات الاتحادية .

ثانيا : الجمهوريات ذات الحكم الذاتى : عـــدد هذه الجمهوريات عشرون جمهورية ، وقد سبق ذكرها ، وليس لها حـــق الانســحاب ، ولا حـــق التمثيل الدبلوماسى الايجابى أو السلبى ، ولكن لهـــا برلمان وهـــو السوفيت الاعلى للجمهورية ذات الحكم الذاتى ، ولهـــا دستورها الخاص ، ولهـــا وزارة ينتخبها البرلمان ، وتكون مسئولة امامه .

ثالثا ــ المناطق ذات الحكم الذاتى والمقاطعات القومية : والمناطق ذات الحكم الذاتى والمقاطعات لهـــا مجالس محلية ، وهى سوفييت نـــواب الطبقة العاملة تنتخبها هذه الطبقة ، ولهـــا ان تختار اللغـــة الرسمية التى تدرسها فى مدارســها ، وتستخدمها فى ادارات الحكومة ، وهى فى هذا تخالف المناطق الادارية اذ ليس لها هذه الحقوق .

وتتكون هيئات حكومة الاتحاد السوفيتى من السلطات الثلاث ، ولـــكل سلطة هيئات خاصة .

فالسلطة التشريعية تتكون منذ سنة ١٩٣٦ من مجلســـين هما : مجلس سوفييت القوميـــات ، ومجلس ســـوفييت الاتحاد . أما مجلس ســـوفييت القوميات فيتكون من نواب عن جميع الدول الاعضـــاء فى الاتحاد ، ويختلف عدد نواب كل دولة عضـــو باختلاف الفئة التى ينتمى اليهـــا العضو ، فالجمهورية الاتحادية تنتخب ٣٢ نائبا ، والجمهورية ذات الحكم الذاتى تنتخب احـــد عشر نائبـــا ، والمنطقة تنتخب خمسة اعضاء ، والمقاطعة تنتخب نائبا واحـــدا (٤٩) . ومجلس سوفييت القوميات فى مجموعه يتكون من نحـــو ٧٥٠ عضوا اما مجلس سوفييت الاتحاد فينتخبه جميـــع المواطنين على اســـاس نائب لكل ٣٠٠ الف نســـمة .

اما السلطة التنفيذية فتتولاها هيئتان : الاولى ديوان السوفييت الاعلى للاتحاد ، ويتكون من خمسة عشـــر عضـــوا ، يمثل كل جمهورية اتحـــادية واحـــد (٥٠) . والهيئة الثانيـــة هى مجلس الوزراء ، وكان يســـمى مجـــلس كوميسارى الشعب ، وذلك قبل تعديل ١٥ مارس ١٩٤٦ ، ويتكون من نحـــو خمسين وزيرا ، وترجع كثرة العدد هـــذه الى ان جميع مرافق الدولة مؤممة ، فهناك وزارة للقطن ، واخرى للجرارات ، وثالثة لبترول القوقاز ونحو ذلك .

---

(٤٩) وعلى هذا فالجمهورية الاتحادية التى تتكون من عدة جمهوريات ذات حكم ذاتى يكون لها فى مجلس سوفييت القوميات ٣٢ نائبا ، وكل جمهورية ذات حكم ذاتى من الجمهـــوريات المكونة لها احد عشر نائبا .

(٥٠) بناء على تعديل المادة ٤٨ من الدستور السوفيتى بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٥٨ .

اما السلطة القضائية فتتمثل فى المحكمة العليا للاتحاد السوفيتى وابتداء من سنة ١٩٥٧ اصبح رئيس المحكمة العليا فى محكمة الجمهورية الاتحادية عضوا فى المحكمة الاتحادية لدولة الاتحاد .

اما توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية والدول الاعضاء فقد ورد ذكره فى احكام المادة ١٤ من الدستور السوفيتى التى ذكرت الاختصاصات التى تنفرد بها الحكومة المركزية ، ويمكن اجمالها فيما يلى : ١ ــ مسائل الحرب والسلام ، وتنظيم شئون الدفاع ، وحماية سلامة الدولة ٢ ــ قبول انضمام جمهوريات جديدة الى الاتحاد السوفيتى ٣ ــ الموافقة على تغيير حدود الجمهوريات الاتحادية ٤ ــ الموافقة على تشكيل مناطق واقاليم جديدة ، وتشكيل جمهوريات ذات حكم ذاتى نطاق الجمهورية الاتحادية ٥ ــ ضمان التوفيق بين دساتير الجمهوريات الاتحادية وبين دستور الاتحاد السوفيتى ٦ ــ التجارة الخارجية على اساس احتكار الدولة ٧ ــ وضع المشاريع الاقتصادية القومية ٨ ــ التصديق على ميزانية الدولة الاتحادية ، وميزانيات الجمهوريات الاتحادية وغيرها من الميزانيات المحلية ٩ ــ ادارة النقل ووسائل الاتصال ١٠ ــ ادارة البنوك ، وعقد القروض ، وادارة نظام النقد ، ونظام الاعتمادات .

اما باقى الشئون فتدخل فى اختصاص الدول الاعضاء فى الاتحاد ، ويلاحظ انه وفقا للاصول الاتحادية اذا اختلفت القوانين الاتحادية مع القوانين المحلية التى تصدرها كل دولة فى الاتحاد داخل دائرة اختصاصها فتكون الاولوية للقانون الاتحادى . ويبدو من ذلك ان السلطات الممنوحة للحكومة المركزية اكبر كثيرا من السلطات الممنوحة للدول الاعضاء فى الاتحاد .

هذا باختصار اهم الخصائص الاتحادية للدولة السوفيتية . غير انه لا يمكن فهم تلك الخصائص الا اذا ادركنا ما يلى :

اولا ــ ان الحزب الشيوعى هو الحزب الوحيد فى الاتحاد السوفيتى وهو الذى يربط بين كافة الدول الاعضاء فى الاتحاد برابطة جديدة لا تتوافر فى الدول الاتحادية الاخرى .

ثانيا ــ السلطة الحقيقية فى يد الحكومة المركزية ، فهى تستطيع ان تمحو من الخريطة اى دولة عضو فى الاتحاد ، ولذلك لم تتردد خلال الحرب العالمية الثانية فى الغاء ثلاث جمهوريات ذات حكم ذاتى (٥١) ، ونقلت معظم سكانها لانهم تعاونوا مع الجيوش الالمانية .

---

(٥١) هذه الجمهوريات هى : جمهورية المان الفولجا ، وجمهورية تشيتشين انجوس ، وجمهورية كالموك .

ثالثا ــ الحياة الاقتصادية فى مختلف ضروبها ينظمها تخطيط شامل يصدر من الحكومة المركزية فى موسكو .

وعليه فكثير من الشراح فى الغرب وفى امريكا يرون أن الاتحاد السوفيتى رغم مظاهره الاتحادية ، هو فى الحقيقة دولة بسيطة اكثر مما هو دولة مركبة ، وأن وراء الجبهة الاتحادية نظام مركزى جامد على راسه ديكتاتورية الحزب الشيوعى . وحقيقة الامر انه مهما يكن لهذا الراى من قيمة فانه لا يمكن انكار ان النظام الاتحادى فى الدولة السوفيتية هو الذى تغلب على مشكلة الجنسيات والقوميات المختلفة وقد اخفق فى حلها النظام القيصرى .

(هـ) النظام الاتحادى فى الهند (٥٢) : عندما اعلن استقلال الهند فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٧ استمرت الجمعية التاسيسية التى كانت مؤلفة منذ الاحتلال البريطانى قائمة بالعمل ، ولكن بصفتين ، الاولى بصفتها برلمان مؤقتا للهند . والثانية بصفتها هيئة تأسيسية من مهمتها وضع دستور جديد للدولة . وظلت الجمعية تعمل بهاتين الصفتين حتى تمت الموافقة على الدستور الهندى الجديد فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، وآخر جلسة لها كانت فى ٢٤ يناير سنة ١٩٥٠ ، ويعتبر هذا اليوم تاريخ ميلاد الجمهورية الهندية .

ووفقا للمادة الاولى من الدستور تعتبر الهند دولة اتحادية ، والولايات التى تتكون منها مقسمة الى ثلاث درجات رمز لها بدرجة (أ) ودرجة (ب) ودرجة (جـ) والولايات التى تنتمى الى الدرجة « أ » والى الدرجة « ب » تتمتع على وجه العموم باستقلال ذاتى متشابه ، بخلاف الولايات التى تنتمى الى الدرجة « جـ » فاستقلالها الذاتى اقل مرتبة من الولايات الاولى . غير أن هذا التنظيم لم يستقر فقد اعيد النظر فيه ، وابتداء من نوفمبر ١٩٥٦ اصبحت الولايات الاعضاء فى الاتحاد الهندى تتمتع بمساواة تامة فى الاستقلال الذاتى والمركز القانونى ، وهناك اربع مناطق لا تتمتع بأى استقلال ذاتى ، وتحكمها الهيئة الاتحادية التى مقرها مدينة نيودلهى ، وتتمثل فيها السلطات التقليدية .

اولا ــ السلطة التنفيذية ويتولاها رئيس الجمهورية ، ويتم انتخابه من قبل اعضاء المجلسين الاتحاديين ، ومدته خمس سنوات قابلة للتجديد مرة اخرى ، وهو الذى يعين الوزراء بما فيهم رئيس الوزراء ، ويعاونه نائب رئيس الجمهورية الذى يتم انتخابه من قبل المجلسين ايضا ، ويعتبر رئيس مجلس الولايات .

---

(٥٢) انظر نورمان بالمر ، النظام السياسى فى الهند ، ترجمة الدكتور فتح الله الخطيب ، الناشر مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

ثانيا ــ السلطة التشريعية ، ويتولاها مجلسان : مجلس الولايات ومجلس الشعوب . ومجلس الولايات يشترط فيه الا يزيد على ٢٥٠ عضوا ، يعين رئيس الجمهورية اثنى عشر منهم ، اما الباقون فيتم انتخابهم عن طريق المجالس المحلية الخاصة بكل ولاية ، وهذا المجلس غير قابل للحل . ومجلس الشعوب يتكون من نحو ٥٠٠ نائب يتم انتخابهم وفقا لانتخابات عامة ، ومدة عضويتهم خمس سنوات ، ولرئيس الجمهورية حق حل هذا المجلس .

ثالثا ــ السلطة القضائية تتولاها محكمة عليا تتكون من رئيس وعدد لايزيد عن ثلاثة عشر قاضيا آخر يعينهم رئيس الجمهورية ، وتعتبر وظيفتهم دائمة حتى يبلغ كل منهم سن الخامسة والستين (٥٣) . اما الولايات فكان مركزها القانونى يختلف باختلاف درجتها فالولايات التى من درجة « ا » او من درجة « ب » لها نظام سياسى اقرب الى النظام السياسى للهيئة الاتحادية بمعنى ان السلطة التنفيذية يتولاها حاكم يعينه رئيس الجمهورية . وان رئيس الوزراء والوزراء فى كل ولاية يعينهم الحاكم العام ؛ وان مجلس الوزراء مسئول امام البرلمان المحلى . وهذا بدوره مكون من مجلس او مجلسين حسب ظروف كل ولاية ، كما انه كانت لكل ولاية محكمة عليا . اما الولايات التى تنتمى الى درجة « ج » فكان يحكمها رئيس الجمهورية عن طريق حكم يعينه ؛ ولهذا الحاكم اذا شاء ان ينشىء برلمان اعضاؤه يعينون او ينتخبون . وجاء تعديل نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، فقضى على تقسيم الولايات الى درجات ؛ واصبحت كلها بموجبه تتمتع بما تتمتع به ولايات درجة « ا » .

اما توزيع الاختصاصات بين الهيئة الاتحادية والولايات فقد نص عليها الدستور بالتفصيل (٥٤) .

---

(٥٣) كان الغرض ان تقوم هذه المحكمة بنفس ما تقوم به المحكمة العليا للولايات المتحدة الا انها حتى الان لم تستطع ان تؤدى هذا الدور .

(٥٤) قد ورد هذا التفصيل فى ثلاث قوائم :

قائمة الاتحاد وتشمل الاختصاصات التى تنفرد بها الهيئة الاتحادية . وتتضمن سبعة وتسعين موضوعا . (ب) قائمة للولاية وتشمل الاختصاصات التى تنفرد بها الولاية ، وتتضمن ستة وستين موضوعا . (ج) القائمة المزدوجة التى تذكر الاختصاصات المشتركة بين الهيئة الاتحادية والولايات وتتضمن سبعة واربعين موضوعا .

واللغة الرسمية للجمهورية هى الهندية ، ولكن ستظل الانجليزية لغة رسمية الى جانب الهندية مدة خمسة عشر عاما ، كما ان هناك ثلاث لغات أخرى اعترف بانها أيضا لغات رسمية .

المبحث الخامس

الدولة ناقصة السيادة

الدولة ناقصة السيادة هى التى لا يكون لهـا مطلق الحـرية فى ممارسة سيادتها الخارجية أو الداخلية لارتباطها بدولة اخـرى ، أو لخضوعها لمنظمة دولية كعصبة الامم ، أو الامم المتحدة (٥٥) . وتنقسم الدول ناقصـة السـيادة الى ثلاث فئات : دول تابعة ، ودول محمية ، ودول مشمولة باشراف منظمـة دولية . وسيكون كلامنا مقصـورا على هذه الانواع وحدها دون المستعمرات التى لا تتمتع بأى شخصية دوليـة ، والتى تـدار كأنها جـزء من الـدولة التى تستعمرها .

ويرى بعض علماء العلاقات الدولية أن تلك التقسيمات قانونيـة ، ومع ذلك فليس فيها الوضوح الذى يقتضيه التقسيم القانونى ، ويضيفون الى ذلك انها أيضـا لا تتمشى مع الواقع لانهـا قـد تترك دولا تبدو فى ظاهرها تامة السيادة وهى ليست كذلك ، لذلك راى بعضهم ان توضـع جميـع الدول التى ينقصها شىء من السيادة تحت عبارة واحدة لا تبين مقدار النقص فى السيادة ، او نوع هذا النقص ، أو طبيعة التبعية من حيث انها سياسية أو اقتصادية ، أو نحو ذلك ، او نوع المتبوع من حيث انه دولة او شركة كـبرى او منظمة دوليـة . وقد اقترح ان يسمى هذا النوع من الدولة باسم « الدولة العميلة Client state » اما الدولة ذات السيطرة على هذه الدولة العميلة فاقترح أن تسـمى « الدولة المختصة او السائدة Patron state » ومع التسليم بهذه الآراء ، ومـع التسليم بأن التقسيمات القانونية فيها كثير من الغموض والابهام ، فانه من الاوفـق فى رأينا اتباعها لانها توضح الخطوط العريضـة لانواع الدول ناقصة السيادة ، وتفسر ما بينها من فروق ، ولان المواثيق الدولية قد سجلت هذه التقسيمات فى حين أن هذا التقسيم الثنائى يدمجها ادماجا .

والذى يجب الا ننساه هو ان تمام السيادة هو الاصـل ، اما نقص السيادة فانه عارض مؤقت مصيره الزوال وان طال الزمن ، فاما تستقل وتسـتكمل

---

(٥٥) يجب الا نخلط بين الدولة ناقصة السيادة وبين الدول الاعضاء فى اتحاد فعلى ، او تعاهدى أو فيدرالى مما اشرنا اليه فيما سبق ، اذ ان الدويـلات التى تتالف منهـا الدولـه المركبة مرتبطة فيما بينها على أسـاس من المساواة ، بينمـا الدول ناقصة السيادة فى حالة خضوع أو تبعية لدولة أجنبية أو لمنظمة دولية ، كما ان الدويلات الاعضـاء فى الدولة الاتحـادية لا تتمتع بالشخصية الدولية ، وليس لها حق التمتع باى سيادة خارجية ، فى حين أن الدول ناقصـه السيادة تتمتع بالشخصية الدوليـة ، الا انها مقيـدة فى ممارسـة السيادة ، أو محرومـة من ممارسـتها .

سيادتها كتلك الدول الافريقية والآسيوية التى استقلت منـــذ انتهاء الحـــرب العالميـــة الثانية ، واما ان تنضم الى الدول المتبوعة وتصبح جـــزءا منها مثـــل جـــزر هاواى والآسكا التى تحولت على ولايات امريكية ، وفى كلتا الحالتين ينتهى هـــذا الوضع الشـــاذ .

١ ـــ الدولة التابعـــة (٥٦) :

يدخل فى هذا النوع كل دولة تخضـــع لدولة اخـــرى تسمى « الدولـــة المتبوعة (٥٧) » ولحالة التبعية هذه درجات متفاوته ، على انها تفترض بصفة عامة حرمان الدولة التابعة من ممارسة سيادتها الخارجية مع احتفاظها بجـــزء من سيادتها الداخلية ، ويترتب على ذلك انهـــا لا تشترك فى الشئون الدولية الا عن طريق الدولة المتبوعة ، فهى التى تتولى تمثيلها ، وتقوم نيابة عنهـــا بتصريف شئونها الخارجية .

والعلاقة بين التابع والمتبوع لا تخضع لقواعد قانونية ثابتة ، بل تختلف باختلاف الظروف والملابسات التى ادت الى قيام التبعية ، فتارة تكون رابطـــة التبعية جامعة تجعل الدولة التابعة كأنهـــا جـــزء من الدولة المتبوعة ، ومالها الاندماج فيها ، كما حصل لكوريا التى اندمجت فى اليابان سنة ١٩١٠ وتارة تكون الرابطة مالية مقصورة على دفـــع مبلغ من المـــال يؤديه التابع للمتبوع ويسمى الجزية كمـــا كان الوضع بين مصر وتركيا قبل قيام الحرب العالميـــة الاولى ، وتارة تكون الرابطة اسمية شرفيـــة كما كان الوضع بين تركيا وجزيرة كريت التى استقلت سنة ١٨٩٩ وظلت تابعة اسما لسلطان تركيا حتى ضمت الى اليونان سنة ١٩١٣ ، وتارة تكون الرابطـــة موضحة بمعاهدة دوليـــة كما كان الوضع بين بلغاريا وتركيـــا بمقتضى معاهدة برلين المبرمة فى ١٣ يوليـــة سنة ١٨٧٨ . وفيما يلى ايضاح لحالتين من حالات التبعيـــة نعرضهما على سبيل المثال .

(ا) مصر فيما بين سنة ١٨٤٠ وسنة ١٩١٤ : كانت مصر ولاية عثمانيـــة لا تتمتع بأى شخصية دولية ، ثم جاء محمد على واستطاع ان ينـــال للبلاد نوعا من الاستقلال الذاتى .

لقد كان مركز مصر السياسى محـــددا من الباب العالى بموجب معـــاهدة لندن المبرمة فى ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ ، وبموجب الفرمانات التى منحت لمصر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ وأول يونية سنة ١٨٤١ ، وبموجب الفرمان الكبير

---

(٥٦) Vassal state

(٥٧) Suzerain state

الصادر فى ٨ يولية سنة ١٨٦٧ . وكل هذه الوثائق تبين ان مركز مصر السياسى كان مميزا بما يلى :

١ ــ مصر دولة تابعة للامبراطورية العثمانية يحكمها محمد على وذريته باسم سلطان تركيا (٥٨) ٢ ــ تدفع مصر جزية سنوية لتركية (البند الثالث من ملحق معاهدة لندن) ٣ ــ تعتبر قوات مصر العسكرية جزءا من قوات المملكة العثمانية « ويكفى ان يكون لمصر ثمانية عشر الفا من الجند للمحافظة على داخلية مصر » (فرمان اول يونية سنة ١٨٤١) ٤ ــ « جميع معاهدات الدولة العثمانية وقوانينها تسرى فى مصر .. كما يجرى العمل بها فى كافة انحاء المملكة العثمانية » (البند الخامس من ملحق معاهدة لندن) ٥ ــ تكون مباشرة مصر للشئون الخارجية عن طريق الحكومة العثمانية ، فالمصريون فى الخارج يوكل امر حمايتهم ورعاية مصالحهم الى الممثلين الدبلوماسيين العثمانيين .

هذه هى الامور التى توضح تبعية مصر للدولة العثمانية ، ولكن هناك جوانب توضح استقلال مصر الذاتى فى ظل تلك التبعية : ١ ــ لمصر حق التمثيل الدبلوماسى السلبى ، فمن حقها قبول الممثلين الدبلوماسيين الاجانب ، وان لم يكن لها حق ايفاد ممثلين دبلوماسيين الى الخارج ٢ ــ بموجب فرمان ٨ يولية سنة ١٨٦٧ يكون لمصر حق ابرام المعاهدات الادارية والصحية والجمركية ، على الا تكون لها صبغة المعاهدات السياسية التى هى من صميم سلطة الباب العالى ٣ ــ لمصر حق الاشتراك فى بعض المؤتمرات الدولية الفنية (٥٩) .

وهذه الاحكام كانت ملزمة لتركيا ولمصر ولانجلترا باعتبارها احدى الدول التى وقعت على معاهدة لندن ، غير ان انجلترا تجاهلت كل ذلك وقامت باحتلال البلاد عسكريا سنة ١٨٨٢ فى الظروف التى سجلها عليها التاريخ على اثر اخفاق الثورة العرابية . ومن سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٩١٤ بقيت مصر فى هذا المركز الخاص ، تحت تبعية تركيا من جهة ، وتحت التسلط الانجليزى من جهة اخرى ، ومتمتعة باستقلال الذاتى من جهة ثالثة . وسنعرض لمركزها الجديد بعد سنة ١٩١٤ فى دراستنا لنظام الحماية .

(ب) كوريا بين سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١٠ : كانت اليابان اول دولة

---

(٥٨) جاء فى فرمان اول يونية سنة ١٨٤١ « متى خلا منصب الولاية المصرية تنتقل للولاية بالارث منكم الى اولادكم فاولاد اولادكم من الذكور من ذريتكم . ثم يصدر أمر التعيين من لدنا » .

(٥٩) على هذا الاساس ابرمت مصر معاهدة برن سنة ١٨٧٤ وهى المعاهدة التى انشأت اتحاد البريد الدولى .

استطاعت بسط نفوذها على كوريا ، ففى سنة ١٨٧٦ وافقت كوريا على ابرام معاهدة صداقة وتجـــارة معها ، وكانت هذه المعاهدة بمثابة خطوة اولى لتدخل الدول الاجنبية التى حذت حذو اليابان وطلبت عقد معاهدات مماثلة للمعاهدة الكورية اليابانية ، ولم تجـــد مقاومة الصـــين فى تثبيت سيادتها السابقة على كوريا وابعاد النفوذ الاجنبى عنها ، وتلا ذلك قيام حكم ثنائى بـــين الصـــين واليابان على كوريا ، وعندما ثارت كوريا سنة ١٨٩٤ بادرت اليابان والصـــين بانزال قواتهما فى شبه الجـــزيرة الكورية ، ودارت مفاوضات بين الصـــين واليابان بشأن سلطتهـــا على كوريا ، ولكنهما لم يصـــلا الى نتيجة حاسمة ، وانتهى الامر بأن اعلنت اليابان الحـــرب على الصين وهزمتها ، وعلى اثر هـــذه الهزيمة اضطرت الى ابرام معاهدة شيموبوسيكى فى ابريل سنة ١٨٩٥ حيث فقدت سيطرتها وسيادتها الاسمية على كوريا ، واستطاعت اليابان بعدئـــذ وضع اسس تكفل لهـــا السيطرة على البلاد مما دعا امبراطور كوريا ســـنة ١٨٩٦ الى الالتجاء الى السفارة الروسية .

وهكذا دخل فى القضية الكورية عامل جديد هو روسيا ، وانتهى الصـــراع بين روسيا واليابان على اثر هزيمة روسيا فى الحرب التى دارت بينهما وانتهت بابرام معاهدة بورموث فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٥ والتى اعترفت فيها روســـيا بان لليابان فى كوريا مصالح سياسية واقتصادية وعسكرية عليا . وعـــلى اثر ذلك اضطر امبراطور كوريا فى نوفمبر ١٩٠٥ الى ابرام معاهدة تبعيـــة مـــع اليابـــان بمقتضاها : ١ ـــ يتنازل الامبراطور عن حقه فى ادارة السياســـة الخارجية لكوريا وتوجيهها ٢ ـــ يكون للحكومة اليابانيـــة مندوب ســـام فى سيول ٣ ـــ يكون لليابان مستشارون ماليـــون وسياســـيون يعملون فى حكومة كوريا ، ومع ذلك كله ظلت كـــوريا محتفظة بشخصيتها الدوليـــة ، فالممثلون الدبلوماسيون للحكومات الاجنبية يمثلون دولهم لدى حكومة ســـيول ، ويقدمون اوراق اعتمادهم الى امبراطور كوريا .

لكن فى يونية سنة ١٩٠٧ اجبرت الحكومة اليابانيـــة المتبوعة امبراطور كوريا التابعة على التنازل عن عرشـــه ، وفى ١٨ يونية سنة ١٩١٠ اعلنـــت اليابان ضـــم كوريا اليها ، وموهت على امبراطور كوريا اذا اعتبرته فى مرتبـــة الامير الامبراطورى اليابانى ، وقـــد انتهى هذا الوضـــع فى كوريا بانتهاء الحرب العالمية الثانية واستسلام اليابان فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ (٦٠) .

---

(٦٠) اتفق الاتحاد السوفيتى مـــع الولايات المتحـــدة على ان يكون تسليم الجيوش اليابانية الموجـــودة فى كوريا على اساس ان تستولى القـــوات الروســـية على الجيوش اليـــابانية الموجـــودة شمال خط العرض ٣٨ ، وتستولى القـــوات الامريكيـــة على الجيـــوش الموجـــودة جنـــوبى هـــذا الخط ، وكان هذا التقسيم محور الحرب الـــكورية ، ومحور معـــاهدة الهدنة التى ادت الى انهـــاء هذه الحرب ، وما زال هـــذا الخـــط حتى اليـــوم هو الحـــد الفاصل بين كوريا الشـــمالية وكوريا الجنوبيـــة .

٢ ــ الدولة المحميــة :

الدولة المحمية هى الدولة التى تضع نفسها ، او تضع تحت سلطة دولة اخرى أقوى منها ، اذن فالحماية نوعــان : الحماية الاختبارية ، والحماية القهرية أو الاستعمارية ، وفى الحالتين يكون لكل من الدولة الحامية ، والدولة المحمية حقوق والتزامات .

اما التزامات وحقوق الدولة الحامية فتجمل فيما يلى : ١ ــ تقوم بالتمثيل الدبلوماسى للدولة المحميــة ، فممثلوها الدبلوماسيون يمثلون مصالح الدولــة المحمية ومصالح مواطنيها فى الخارج ٢ ــ تقوم بابرام المعاهدات والاتفاقات الدولية باسم الدولة المحمية ، وان جاز للدولة المحمية أن تعقد بعض الاتفاقات الفنية ما لم تعترض على ذلك الدولة الحامية ٣ ــ تقوم بتمثيل الدولة المحمية فى المؤتمرات والمنظمات الدولية ٤ ــ تتولى حفظ الامن ، والدفاع عن اقليــم الدولة المحمية ؛ وتتولى حفظ كيان حكومتها ٥ ــ تكون مسئولة امــام الدول الاجنبية عن تصرفات الدولة المحمية .

اما التزامات وحقوق الدولة المحميــة فتجمل فيما يلى : ١ ــ لا تفقــد شخصيتها الدولية ، فلرئيسها جميــع الامتيازات الدبلوماسية التى لرؤساء الدول ٢ ــ تشرف على شئونها الداخلية عن طريق حكومة محلية ٣ ــ لسكانها جنسية مستقلة عن جنسية الدولة الحامية .

وقد تولى القانون الدولى وضــع اصول لنظام الحماية ، واشترط لقيامه :

١ ــ وجود معاهدة دولية بين الدولة الحامية والدولة المحمية لتنظيــم العلاقة بينهمــا ٢ ــ اعــلان الحماية للدولة الاجنبية ٣ ــ اعــتراف الدول الاجنبية بهــذه الحماية .

وتنتهى الحماية اما باستقلال الدولة المحمية كما حدث لمصــر سنة ١٩٢٢ ، وكما حدث لتونس والمغرب ســــنة ١٩٥٦ ، واما بضم الدولة المحميــة الى الدولة الحامية كما حدث لجزيرة مدغشقر اذ كانت تحت الحماية الفرنســـية بموجب اتفاقية ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٥ ثم ضمت الى الامبراطورية الفرنسية سنة ١٨٩٥ ، وأما بوضع الدولة المحمية تحت نظــام الوصاية الدولية وفقــا لاحكام ميثاق الامم المتحــدة .

(أ) الحماية الاختيارية على بعض الدويلات الاوربية : هى التى تضــع فيها دولة ما نفسها بمحض ارادتها تحت حماية دولة أخرى ، واكثر ما يــكون ذلك لضعف هذه الدولة او لصغر حجمها ، ومن أمثلة هــذه الدول فى الوقت الحاضــر امارة موناكو وتقــع على البحر الابيض المتوســط داخــل الاقاليم

الفرنسية . ومساحتها لا تتجاوز ٢٢ كيلو مترا مربعا ، وسكانها نحـــو عشرين الف نسمة ، وتخضع للحماية الفرنسية ، والعلاقة بين الدولتين قائمة عـــلى اساس مجموعة من الاتفاقات التى تمت فى فبراير سنة ١٨٦١ ، وابريـــل سنة ١٩١٢ ، ويولية سنة ١٩١٧ ، وبموجـــب هذه الاتفاقات : ١ ـــ تتولى فرنســا الدفاع عن الاستقلال السياسى للامارة ، وعن وحدتهـــا الاقليميـــة . ٢ ـــ تتعهد الامارة الا تتنازل عن اى جـــزء من اقليمها لدولة اخـــرى غير فرنسا ، كما تتعهد بأن تكون سياستها العامـــة متمشية مع المصـــالح السياسية والعسكرية والاقتصادية الفرنسية ٣ـــ لفرنسا قنصل عـــام بمدينة مونـــت كارلو عاصمة الامارة وللامارة وزير مفوض فى باريس كمـــا ان لهـــا تمثيـــلا دبلوماسيا فى كل من اسبانيا ، وايطاليا ، ومدينة الفاتيكان ٤ ـــ منذ ابرام اتفاقيات ١٤ ابريل سنة ١٩٤٥ امتدت الرقابة الفرنسية على الشئون المالية ، والنقدية والجمركية للامارة .

ومن الامثلة ايضا جمهورية ســـان مارينو التى تقع فى وسط ايطاليـــا ، ومساحتها ٦٤ كيلو مترا مربعا ، وعدد سكانها نحو ١٢٠ الف نسمة ، وكانت تحت حماية الفاتيكان ؛ ولكن منذ سنة ١٨٦٢ حلت ايطاليا فى ذلك محـــل الفاتيكان ، وتتمتع هـــذه الجمهورية باستقلال ذاتى مكنها من اعلان حيادها التام خلال الحرب العالمية الثانية رغم كل الظروف التى احاطت بايطاليا .

وهناك ولاية لختنشتاين التى تقع بين النمسا وسويسرا ؛ ومساحتها ١٥٩ كيلو مترا مربعا ، وعدد سكانها نحو ١٤ الف نسمة ، وكانت خاضعة لحماية الامبراطورية النمساوية المجرية ، ولما تفككت هذه الامبراطورية بعد الحرب العالمية الاولى اتفقت مع سويسرا على أن تضع نفسها تحت حمايتها ، لتتولى تمثيلها ورعايه مصالحها فى الخارج .

وهناك ايضا جمهورية اندورا ، وتقع فى جبال البرانس بين فرنســـا واسبانيا ، ومساحتها ٤٥٢ كيلو مترا مربعا ، وعدد ســـكانها نحـــو ستة آلاف نسمة ، وقد وضعت تحت الحماية الدينية لاسبانيا والحماية الدنيوية لفرنسا ؛ وتتمتع فى شئونها الداخلية باستقلال ذاتى ، اما الشئون الخارجية فتتولاها عنها فرنســـا (٦١) .

---

(٦١) كثير من كتاب العلاقات الدولية يرون ان هذه الدويلات ليس لها اية اهميـــة سياسيه ، ولهذا لم تقبل فى عصبة الامم ، ولا فى هيئة الامم المتحـــدة ، ويضيفون الى ذلك ان صـــغرها لا يسمح لها بان تحمل الاعباء التى تلقى على عاتق اعضـــاء المجتمع الدولى ، ومهمـــا تـــكن قيمة هـــذه الاراء فوجود تلك الدويلات يدل على مقـــدار تمسك المجموعات السياســـية باستقلالها ، وعلى امكان تعايشها مع الدول الكبرى مهما صغر حجمها او شانها .

(ب)**الحماية الاستعمارية الاوربية فى افريقيا وآسيا** : كانت الدول الاوربية المستعمرة قد اتخذت الحماية اسلوبا من اساليب فرض سلطانها على الدول الافريقية والاسيوية المختلفة الضعيفة ، اذ كان هذا النظام الى جانب احتفاظه بالحكم الذاتى للدولة المحمية يخلص الدولة الحامية من نفقات اقامة ادارة خاصة تحكم بموجبها البلاد . وقد اتبعت انجلترا وفرنسا هذا الاسلوب فى افريقيا وآسيا ، ونفذتاه فى دول مختلفة من بلاد الهند الصينية الى وسط افريقيا ؛ وسنكتفى بدراسة لثلاث دول عربية وضعت تحت الحماية ، وهى حسب الترتيب التاريخى تونس والمغرب ومصر .

أولا : تونس (١٨٨١ ــ ١٩٥٦) : خضعت تونس للحماية الفرنسية بموجب اتفاقية « قصر سعيد » المنعقد فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ ، واتفاقية « المرسى » المبرمة فى يونية سنة ١٨٨٣ .

ووفقا لاحكام الاتفاقية الاولى :

١ ــ تحتل الجيوش الفرنسية الاقاليم التونسية ؛ وينتهى هذا الاحتلال حين ترى السلطات العسكرية فى كل من فرنسا وتونس ان الادارة المحلية قادرة على حفظ الامن الداخلى .

٢ ــ تتولى البعثات الدبلوماسية فى الخارج الدفاع عن المصالح التى تخص تونس ورعاياها فى الخارج ؛ ومقابل ذلك تتعهد الحكومة التونسية الا تعقد اى اتفاق دولى دون ابلاغ الحكومة الفرنسية والحصول على موافقتها .

٣ ــ تتعهد الحكومة الفرنسية مساعدة باى تونس ضد اى خطر يهدده او يهدد ورثة عرشه من بعده .

أما الاتفاقية الثانية فقد تضمنت تعهدا من الحكومة التونسية بان تقوم بالاصلاحات الادارية والقضائية والمالية التى ترى الحكومة الفرنسية انها ضرورية ، وتضمن الحكومة الفرنسية دبون الباى على ان يتعهد بالا يعقد اى قرض جديد دون موافقة من الحكومة الفرنسية .

وبموجب الاتفاقية الثانية تدخلت الحكومة الفرنسية فى كافة شئون تونس الداخلية ، وبذل الشعب التونسى مجهودات ضخمة للخلاص من الحماية الفرنسية ؛ وتضاعفت تلك المجهودات بعد الحرب العالمية الثانية . وانتهت بابرام معاهدة ٣ يونية سنة ١٩٥٥ التى بموجبها نالت تونس كثيرا من الاستقلال الذاتى ، الا ان فرنسا محتفظة بامتيازات ثقيلة منها : الاحتفاظ بادارة العلاقات الخارجية لتونس عن طريق المقيم العام ، وانها احتفظت

بقوات عسكرية فى البـــلاد ، وبمحاكم خاصة الى جانب المحـــاكم التونسية . فاتفاقية سنة ١٩٥٥ لم تكن تصفية للحماية ولكنها خطوة نحـــو الاســـتقلال وحين اســـتقلت المغرب بموجب اتفـــاق ٢ مارس سنة ١٩٥٦ استقلت على اثرها تونس بموجب اتفـــاق ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ . وبين اتفاقيتى استقلال المغرب وتونس تشابه تام ، ولهـــذا سنكتفى بعرض الاتفاقية الاولى حـــين نتكلم عن المغرب . وبعد ان ظفـــرت تونس باستقلالها انضمت الى الامم المتحـــدة سنة ١٩٥٦ ثم الى جامعة الدول العربية سنة ١٩٥٨ ، كما انهـــا تحولت من النظام الملكى الى النظـــام الجمهورى .

ثانيا : المغرب (١٩١٢ — ١٩٥٦) : وضـــعت المغـــرب تحت الحماية الفرنسية بموجب معـــاهدة فاس التى انعقـــدت بين الدولتين فى ٣٠ مـــارس ســـنة ١٩١٢ ، وكان ابرام هذه المعاهدة ختاما لنزاع استعمـــارى عنيف قام فى نهاية القرن التاسع عشر بين كل من فرنسا وانجلترا والمانيـــا واسبانيا ، فكل منها كان يحاول الانفراد بالتسلط على المغرب . وتمكنت فرنســـا من التخلص من النفوذ الانجليزى منـــذ ابرام الوفاق الودى بينهمـــا وبين انجلترا فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ ، وقد اطلق هذا الوفاق يـــد انجلترا فى مصر مقـــابل ان تطلق فرنسا يدها فى المغرب . وتخلصت فرنسا من النفوذ الالمانى بمعـــاهدة ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ وفيها تنازعت المـــانيا عن مآربها فى المغرب مقابل تنازل فرنسا عن جـــزء من الكونغو لالمانيـــا . أما الاطماع الاسبانية فقـــد حصرتها الدبلوماسية الفرنسية فى منطقة محدودة (مساحتهـــا نحـــو خمســـة عشـــر كيلو مترا مربعـــا . وعدد سكانها نحـــو مليون نسمة) وتقع حول مدينة تطوان وهى منطقة الريف ، وكانت تسمى « المغرب الاسبانية » وتم ذلك بمعاهدة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ بين الدولتين (٦٢) . أما ميناء طنجة فلم يقـــرر مصيره الا بعد الحرب العالمية الاولى ، ففى ٢٩ يونية سنة ١٩٢٣ عقـــدت كل من انجلترا وفرنســـا واسبانيا مؤتمرا فى لندن لبحث هـــذه المسألة ، وكان من رأى انجلترا تدويل هـــذا الميناء ، بينما رأت فرنسا وجـــوب الاعتراف بسيادة سلطان المغرب عليها ، اما اسبانيا فكانت ترى ضمه الى المنطقـــة الخاصـــة بهـــا ، وعلى اثر اخفاق هـــذا المؤتمر تقـــرر ان يجتمع مـــرة اخرى بباريس فى

---

(٦٢) وعلى اثر هـــذا الاتفـــاق قامت اسبانيا بانشـــاء ادارة مستقلة فى منطقة الريف عينت فيها مندوبا ساميا اسبانيا له اختصاص مشابه لاختصاص المقيم العام الفرنسى فى المغرب ، وعلى راس الحكومة المحلية خليفة يمثل سلطان المغرب للدلالة على ان تلك المنطقة لم تخـــرج عن السيادة المغربية ، وان خضعت للحماية الاسبانية . ودار البحث حول طبيعة العـــلاقة بين اسبانيا ومنطقة الريف ، وكان من رأى البعض ان المغرب كلها دولة واحدة خاضعة لسلطان المغـــرب وللحمـــاية الفرنسية ، وان منطقة الريف تعد مجرد منطقة نفوذ اسبانية لا تتمتع فيها اسبانيا بحقوق الدولة صاحبة الحماية ، ومن راى آخرين ان منطقة الريف تقـــع تحت الحماية الاسبانية ، وان اسبانيـــا هى التى تباشر جميـــع العلاقات الدوليـــة الخاصة بتلك المنطقة . والواقع ان التفســـير الصـــحيح لمعاهدة سنة ١٩١٢ يؤيد الرأى الاخير .

اكتوبر سنة ١٩٢٣ ، وفى هذا الاجتماع توصـــل الى وضع نظام طنجـــة الدولى (٦٣) . وبالاجمـــال فقـــد كانت المغرب مقسمة الى ثلاث منـــاطق : ١ ــ المنطقة الكبرى وتخضع للنفوذ الفرنسى ٣ ــ منطقة الريف وتخضـــع للنفوذ الاسبانى ٣ ــ ميناء طنجة وتخضع للنفوذ الدولى .

اما معاهدة الحماية التى ابرمت بين كل من فرنسا والمغرب فتضمن للدولة الحامية الامور الآتية : ١ ــ السماح للقوات الفرنسية باحتلال جـــزء من الاراضى المغربية « التى ترى انها ضرورية للمحافظـــة على النظـــام وامن المعاملات التجارية » وان تمارس كل الاعمال البوليسية فى الاراضى والميـــاه المغربية . ٢ ــ ان تتولى فرنســـا جميع الشئون الخارجية للمغـــرب عن طريق مندوب مقيم يمثل الحكومـــة الفرنسية ، ويكون « اداة الاتصـــال الوحيـــدة للسلطان بالممثلين الدبلوماسيين الاجانـــب ، وفى الاتفاقيـــات التى يبرمها هؤلاء الاجانب مع الحكومة المغربية » كما يتعهد جلالـــة السلطـــان بعـــدم ابرام اى اتفاق ذى طابـــع دولى دون الموافقة من حكومة فرنســـا . ٣ ــ لفرنسا السلطة العليـــا فى الميدان التشريعى ، فهى التى تقترح جميع التشريعات ، ولا يجـــوز اصـــدار اى قانون الا بموافقة المقيم العام . ٤ ــ لفرنســا حـــق مباشرة القضاء فى الاقليم المغربى ، وكان القضاء قبل ذلك خاضعا لنظـــام الامتيازات الاجنبية الذى يجعل الاجانب المقيمين فى المغرب غير خاضعين للقضاء المحلى بل لمحاكم خاصة ، وقـــد الغت فرنســـا هذا النظـــام باستثناء الولايات المتحدة فانها ظلت محتفظة بالامتيازات لصـــالح رعاياها .

ومقابل ما ظفرت بـــه فرنســـا من امتيازات ضمنت للمغـــرب ما يلى :

١ ــ مراعاة التقاليد القوميـــة ، والشعائر الاسلامية ، والاماكـــن الدينية .
٢ ــ ادخال الاصلاحات التى تكفل الرفاهية للشـــعب المغربى الا انه لا يجوز تنفيذ اى اصلاح تقترحه الحكومة الفرنسية الا بعد الحصـــول على موافقـــة السلطان ٣ ــ حماية صاحب الجلالة الشريفة من كل خطـــر يهدد شخصه او عرشـــه او يقلل من استقرار بلاده ٤ ــ اتبـــاع سياسة الباب المفتوح بالنسبة لتجـــارة جميع الـــدول ٥ ــ الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون الفرنسيون يتولون تمثيل وحماية الرعايا المغربيين ومصـــالحهم فى الخارج ٦ ــ التعـــاون مع السلطات المحليـــة لاعادة التنظيم المـــالى ، مـــع احـــترام الحقوق الممنوحة لحملة سندات الدين العـــام المغربى .

---

(٦٣) وقد عـــدل هذا النظـــام فى ٢٥ يونية ســـنة ١٩٢٨ . وبمقتضى هـــذا التعديل تكون انجلترا وفرنسا وايطاليـــا والبرتغال وبلجيكا وهولنـــدة وبون فى ميـــناء طنجة ، يكونون هيئـــة ذات سلطة تنفيذية تسمى « لجنـــة الرقابة » والى جانبها هيئة دولية اوسع نطاقا تتولى مبـــاشرة السلطات التشريعية والقضائية باسم سلطان المغرب صاحب السيادة الاسمية على كـــل الاقليم والواقع ان النفوذ الاسبانى والفرنسى كانا غالبين فى هـــذا النظام الـــدولى .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ظلت المغرب تطالب فرنسا بالغاء معاهدة الحماية ، وتوحيد البلاد ، واعتبار المغرب جزءا من الامة العربية ، وكانت فرنسا ترفض ، واشتدت الازمة بين البلدين ، وترتب على ذلك عزل السلطان فى ٢٠ أغسطس ١٩٥٣ ، ونفيه الى جزيرة كورسيكا ثم مدغشقر ، الا ان هذا الاجراء التعسفى لم يترتب عليه تحسين العلاقة بين البلدين ، واضطرت السلطات الفرنسية ازاء ذلك الى اعادة السلطان فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بعد أن وافقت على الغاء معاهدة الحماية ، والاعتراف باستقلال المغرب : وقد سجل فى اتفاقية ٢ مارس سنة ١٩٥٦ ، وتتضمن نقاطا اهمها : ١ ـ الغاء معاهدة الحماية التى اصبحت لا تتلائم ومقتضيات الحياة العصرية ٢ ـ الاعتراف باستقلال المغرب الذى يقتضى بالاخص تمثيلا دبلوماسيا وجيشا وطنيا . ٣ ـ الاعتراف بتوحيد المناطق الثلاث (طنجة ـ الريف ـ المغرب) تحت سيادة السلطان الكاملة . ٤ ـ تنظيم العلاقات بين فرنسا والمغرب فى فترة الاتفاق حيث تنتقل السلطات المختلفة من الحكومة الفرنسية الى الحكومة المغربية المستقلة ، وبحيث تحتفظ فرنسا بجيشها فى المغرب خلال هذه الفترة .

وفى ٧ ابريل سنة ١٩٥٦ عقدت اتفاقية مماثلة بين اسبانيا والمغرب ورد فيها : ١ ـ الاعتراف باستقلال المغرب وسيادتها ، وبحقها فى مباشرة هذه السيادة فيما يتعلق بالجيش الوطنى والتمثيل الدبلوماسى ٢ ـ الاعتراف بالوحدة الكاملة للوطن المغربى . ٣ ـ احتفظت اسبانيا لنفسها بحقها فى المحافظة مؤقتا على وضع الجيش الاسبانى فى منطقة الريف ، وعلى مركز العملة الاسبانية خلال هذه الفترة .

وفى ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٦ وافقت الدول التى تتولى ادارة طنجة على الغاء نظامها الدولى ووضعها تحت سيادة المغرب . وقد قبلت المغرب فى الامم المتحدة سنة ١٩٥٦ ؛ كما انضمت الى جامعة الدول العربية فى سنة ١٩٥٨ ؛ واصبحت بذلك دولة مستقلة ذات سيادة .

ثالثا : مصر (١٩١٤ ـ ١٩٢٢) : لما قامت الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ انضمت الدولة العثمانية الى اعداء الحلفاء فانتهزت بريطانيا هذه الفرصة واعلنت الحماية على مصر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ؛ ثم خلعت الخديو عباس حلمى الثانى وولت السلطان حسين كامل ، ووجهت اليه بيانا اكدت فيه ما اشتمل عليه اعلان الحماية . وقد اعترفت بهذه الحماية فرنسا بتاريخ ١٩ ديسمبر من العام نفسه واعترفت بها الولايات المتحدة فى ٢٢ ابريل سنة ١٩١٩ ؛ ثم اعترفت بها الدول المهزومة فى معاهدة الصلح (٦٤) .

---

(٦٤) جاء هذا الاعتراف فى المادة ١٤٧ من معاهدة فرساى ، والمادة ١٥٢ من معاهدة سان جرمان ، والمادة ١٠١ من معاهدة سيفر التى لم تصدق عليها تركيا ، والمادة ٦٣ من معاهدة نوى ، والمادة ٨٦ من معاهدة تريانو .

ولما انتهت الحرب العالمية الاولى وجدت انجلترا نفسها امام حركة وطنية شديدة فى مصر (ثورة ١٩١٩) تطالب بالاستقلال ، ولم تستطع تجاهلها فاصدر اللورد اللنبى تصريحا فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ اعلن فيه انتهاء الحماية البريطانية على مصر ، وعقب ذلك اعلن سلطان مصر بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ان مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وانه سيتخذ لنفسه لقب « ملك مصر » . ورغم ذلك فقد احتفظت انجلترا لنفسها بما سمى « التحفظات الاربعة (٦٥) » ولم يرض المصريون عن هذا الوضع فتتابعت الاحداث ، وتعددت المفاوضات حتى تألفت جبهة وطنية سنة ١٩٣٦ لاجراء مفاوضات انتهت بتوقيع معاهدة فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ عرفت باسم « معاهدة الصداقة والتحالف » ، وظل كفاح المصريين مستمرا لاستكمال استقلالهم ، ففى ١٥ اكتوبر سنة ١٩٥١ الغت مصر معاهدة الصداقة والتحالف ، وفى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٥٤ تم الاتفاق بين مصر وانجلترا على جلاء القوات البريطانية مع الاحتفاظ بقاعدة قناة السويس ، وفى اول يناير سنة ١٩٥٧ صدر قانون بالغاء معاهدة اكتوبر ١٩٥٤ على اثر الاعتداء الثلاثى على مصر . وبذلك زال كل اثر للحماية (٦٦) .

---

(٦٥) وهى : ١ ـ سلامة مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر . ٢ ـ الدفاع عن مصر ضد اى اعتداء او تدخل اجنبى مباشر او غير مباشر . ٣ ـ حماية مصالح الاجانب فى مصر وحماية الاقليات . ٤ ـ السودان .

(٦٦) يعنينا فى هذا معرفة القيمة القانونية للحماية البريطانية على مصر فيما بين سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٢٢ . فكثير من علماء القانون يرون ان هذه الحماية لا تستند لبا من القانون للاسباب التالية : ١ ـ لم تعترف تركيا بهذه الحماية ، ولم تعلن قبولها ، وتركيا هى الدولة التى كانت مصر تابعة لها . ٢ ـ تستند الحماية فى القانون الدولى الى معاهدة تبرم بين دولتين الا أن الحماية الانجليزية أعلنت من جانب واحد . ٣ ـ الاعتراف بهذه الحماية من جانب الدول المحالفة لبريطانيا لا تعتبر سندا قانونيا ما دامت الدولة المحمية لم تعلن لها . ٤ ـ رغم موافقة مصر فان الموافقة كان يجب ان تصدر اولا من الدولة المتبوعة وهى تركيا وتصدر ثانيا من الدولة المحمية صراحة لا ضمنا . ٥ ـ تصريح ٢٨ فبراير الذى انتهت به الحماية صدر من جانب واحد فى حين ان الحماية كما تقوم باتفاق بين الدولة الحامية والدولة المحمية تنتهى ايضا باتفاق بينهما . ٦ ـ لم تعترف مصر بتصريح ٢٨ فبراير بل قاومته اول حكومة نيابية تولت الحكم فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ وابت ان تعترف به او تقره .

وهناك اقلية ترى ان هذه الحماية تستمد كيانها القانونى من اعتراف الدول بها ، فى معاهدة لوزان التى ابرمت بين تركيا والحلفاء فى يولية سنة ١٩٢٣ ، فقد نصت المادة ١٧ من هذه المعاهدة على زوال السيادة التركية عن مصر والسودان ، على ان يكون لهذا التنازل اثر رجعى ينسحب الى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ،وعلى هذا الاثر الرجعى رتبوا صحة الحماية .

الا ان هذا الرأى فى الواقع واه ضعيف ، فاعتراف الدول قد سبقت الاشارة اليه انه لا قيمة له ، ولم يصدر من تركيا اعتراف بالحماية اذا لم يرد لها ذكر فى المعاهدة ، واذا =

٣ ــ الدولة المشمولة بنظام الانتــداب :

منذ ان وضعت الحرب العالميــة الاولى اوزارها ، وشــاع مبدأ حق تقرير المصير ، وانتصرت مبادىء ولسن الاربعــة عشر ثارت المستعمرات مطالبــة باستقلالها ، وثارت القوميات المكبوتة فى الامبراطورية النمسويــة المجــرية والامبراطورية العثمانية تطالب بالحرية والاستقــلال ، وعز على الحلفاء ان ينتكروا للمبــادىء التى اعلنوها مختارين ، ولكن من جهه اخرى عز عليهم ان يفقدوا مستعمرات اعدائهم المهزومين ، فاخذوا يبحثــون عن مخرج يخفــون وراءه مآربهم الاستعمارية ، فابتكروا نظــام الانتــداب الذى كان من آثاره فى الاقاليم التى وضعت تحت الانتــداب انه نقــل مشكلة استعمارها من النطاق الثنائى الضيق الى النطاق الدولى الجماعى ، حيث اصبح فى امكان شــعوب هذه المستعمرات ان يصل صوتها الى المحافل الدوليــة . ولنظــام الانتداب هدفان : اولهما مثالى ، وهو مساعدة الشعوب الواقعــة تحت الانتداب حتى تصــبح اهلا للاستقلال . وثانيهما مادى وهــو ارضاء الاطماع الاستعمارية للدول التى انتصرت فى الحرب العالمية الاولى .

وقد الحق نظام الانتداب بعصبة الامم ، ونص عليه فى المادة ٢٢ من العهد ، وتلك المادة لم تصنع حدودا للاقاليم التى توضع تحت الانتداب ، بل اكتفت بالاشارة اليهــا فى عبارة عامة : المستعمرات والاقاليم التى خرجت بمناسبة انتهاء الحرب من سيادة الدول التى كانت تحكمها قبلا ، والتى تسكنها شعوب لاتزال غير قادرة على أن تدير شئون نفسها بنفسها ، ثم قسمت هذه الاقاليم الى ثلاثة انواع هى : ١ ــ الجماعــات التى كانت خاضعة للامبراطورية العثمانيــة ٢ ــ الشعوب الموجودة فى اواسط افريقيا ٣ ــ الاقاليم الواقعة جنوب غربى افريقيــا ، وبعض جــزر المحيط الهادى . وجعلت هذه المادة لكل نوع من هذه الانواع حكما خاصا ، وسمت النوع الاول الانتــداب حرف « ا » ، والنــوع الثانى الانتــداب حــرف « ب » ، والنوع الثالث الانتداب حرف « ج » .

والنوع الاول من الانتداب وهو يســمى الانتــداب حرف « ا » يشمــل الاقاليم التى كانت خاضعة للامبراطورية العثمانية ، والتى وصــلت فى راى الحلفاء الى درجة من التقــدم تســمح بالاعتراف مؤقتا باستقلالها الذاتى على أن تسترشد فى ادارة شئونها بنصائح الــدول المنتدبة الى ان تصبح قادرة على ادارة كافة شئونها بنفسها ، وبالتالى تصبح اهــلا للاستقلال ، ودخل فى نطاق

= اخذت الامور على وجهها الصحيح فان معاهدة لوزان تكون قد اعترفت لمصر باســــتقلالها منــذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، فالــدولة التى كانت صاحبة السيادة عليهــا من الناحية القــانونية قــد تنازلت عن تلك السيادة ، ولــم تمنحها لغيرها . وبالاجمال تعتبر الحمــاية التى فرضــت على مصر من سنــة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٢ قائمة على غير سند من القانون .

هذا النوع سوريا ولبنـــان ، وقـــد وضعتا تحت الانتـــداب الفرنسى ، والعراق وفلسطين وامارة شرق الاردن وقـــد وضعت تحت الانتداب الانجليزى .

والنوع الثانى من الانتداب ، وهو الذى ســـمى الانتداب حـــرف « ب » يشمل الشعوب التى اعتبرت اقل تقدما فى اواسط افريقيا ، ويضم هذا النوع مستعمرات المانيـــا فى القارة الافريقية وهى : الكاميرون وتوجـــو ، وقد قسم كل منهما الى جزاين احداهما وضع تحت الانتداب الانجليزى ، والثانى تحت الانتداب الفرنسى . وتنجانيقا ووضعت تحت الانتـــداب الانجليزى ، واقلـــيم رواندا أورندى ، ووضع تحت الانتداب البلجيكى .

والنوع الثالث من الانتداب ، ويسمى الانتـــداب حـــرف « ج » وتديره الدولة المنتدبة كجزء من اقليمهـــا مـــع تعهدها بضمان المصالح المادية والادبية للسكان ، ويشمل جنـــوب غربى افريقيا وغينيـــا الجديدة ووضعتا تحت انتداب استراليـــا ، وجزيرة ســـاموا ووضعت تحت انتداب نيوزيلنده ، وجـــزر ماريان وكارولين ومارشال ووضعت تحت انتداب اليابان (٦٧) .

وسنكتفى هنـــا بدراسة نظـــام الانتداب الذى طبق على كل من سوريا ، ولبنـــان ، وفلسطين ، والاردن ، والعراق ، لمـــا لهذه البلاد من اهمية خاصة لدينـــا باعتبارها من اجزاء الوطن العربى (٦٨) .

---

(٦٧) قد حددت المادة ٢٢ الشروط التى يجب ان تتوافر فى الدولة التى تتولى الانتـــداب وهى : ١ ـ ان تكون دولة متقدمة . ٢ ـ ان تؤهلهـا مواردها وموقعهـا الجغرافى ومركزهـــا السياسى لتحمل تبعـات الانتـــداب . ٣ ـ ان توافق على تحمل هـذا الانتـــداب . ويتبين من تلك الشروط : ١ ـ انـــه لا يشترط فى الدولة المنتدبة أن تكون كاملة الاستقلال . فقـد وضـــعت بعض جزر كانت من ممتلكات المانيا فى المحيط الهادى تحت انتـــداب كل من نيوزيلنـــدة واستراليا وكذلك وضع اقليم جنوب غربى افريقيا تحت انتداب جمهورية اتحاد جنوب افريقيـــا ، وكانت كلهـا غيـر كاملة السيادة . ٢ ـ لا يشترط فى الـــدولة المنتـــدبة ان تكون عضـــوا فى عصبة الامـــم فقـــد عرض على الولايات المتحـــدة أن تنتـــدب على ارمينيا ولـــم تكن عضوا فى عصبة الامم ، وحين انسحبت اليابان من العصبة ظلت تحتفظ بانتـــدابها على جزر المحيط الهادى . وللواقع ان الحلفاء قـــد وزعـــوا تلـــك الاقاليم والـــدول فيهـا بينهم بعـــد أن فرضوا على المـــانيا وتركيـــا تنازلهما عن هـــذه الاقاليم لصالحهم فى معاهـــدات الصلح .

(٦٨) قـــد فرضت على الـــدول المشرفة على البـــلاد المشمولة بالانتـــداب عـــدة التزامـــات : ١ ـ على الدول المنتـــدبة أن تقدم الى مجلس عصبة الامـــم تقريرا سنويا عن ادارتها لتلك البلاد ٢ ـ تتولى فحص هـــذه التقارير لجنـــة خاصة تابعة لمجلس العصـــبة تسمى «اللجنـــــة الـــدائمة للانتـــدابات الـــدولية » ثـــم تشيـــر بما تراه لازمـــا لتحسين حـــال البـــلاد الموضوعـــة تحت الانتـــداب ٣ ـ يجب على الـــدولة المنتـــدبة أن تتبع سياســـة البـــاب المفتوح فى التجـــارة بالنسبة لكافة الاعضاء فى عصبة الامم ، ويستثنى من هذا الالتزام الدول التى تشرف على البلاد الموضوعـــــة تحت =

(ا) **الانتداب على سوريا ولبنان** : وافق مجلس العصبة على صك الانتداب الخاص بسوريا ولبنان فى ٢٢ يولية سنة ١٩٢٢ وبموجب هذا الصك : ١ ــ تتعهد فرنسا (الدولة المنتدبة) أن تعمل على اصدار دستور لكل من سوريا ولبنان يراعى فى وضعه تحقيق الصالح العام ورغبات الشعوب القاطنة فى كل من البلدين ، وان تتخذ التدابير اللازمة للوصول بهما الى الاستقلال ٢ ــ لفرنسا حق وضع جيوش فرنسية فى هذين الاقليمين ، ولها حق تنظيم قوات دفاعية محلية من أهل هذين الاقليمين للدفاع عن البلاد ، والمحافظة على الامن ٣ ــ لفرنسا حق الاشراف على الشئون الخارجية لكل من الاقليمين ، ولها حق اصدار براءات التنفيذ للقناصل المبعوثين والمعتمدين لدى البلدين ؛ ــ لفرنسا أن تضع النظم القضائية التى تضمن للاهالى والاجانب أن يتمتعوا بحقوقهم ، وذلك بمناسبة الغاء نظام الامتيازات بعد قيام الانتداب . واشتمل صك الانتداب غير ذلك على القواعد الخاصة بتسليم المجرمين ، وعدم التمييز العنصرى وتشجيع التعليم واللغات الرسمية للبلاد (العربية والفرنسية) ؛ والتنقيب عن الآثار ، وغير ذلك من التفصيلات .

وقد قام فى وجه الدولة المنتدبة كثير من الصعاب مصدرها الوعى القومى العربى ؛ ومن ذلك المحاولة التى قام بها الامير فيصل لمحاولة اقامة ملكية فى سوريا ؛ ولكن فرنسا قضت على هذه المحاولة عسكريا فى ٢٣ يولية سنة ١٩٢٠ ؛ وعلى اثر ذلك قامت فرنسا بتجزئة البلدين ففصلت سوريا عن لبنان ؛ وجعلت كلا منهما جمهورية مستقلة ، واعلنت استقلال لبنان بحدوده الحالية فى سبتمبر سنة ١٩٢٠ ، وانشأت بعد ذلك حكومة جبل الدروز فى ابريل سنة ١٩٢٢ ؛ وحكومة اللاذقية وسميت « اقليم العلويين » فى يولية سنة ١٩٢٢ أما ما تبقى من سوريا فقد اقامت فيه فرنسا حكومتين احداهما فى دمشق ، والثانية فى حلب ، واعترفت لسنجق الاسكندرونة الذى كان يتبع حكومة حلب بشىء من الاستقلال الذاتى ، واعترفت باللغة التركية لغة رسمية لهذا السنجق الى جانب اللغة العربية والفرنسية ، اذ كان من سكان هذه المنطقة بعض المتكلمين باللغة التركية ، وفى يولية سنة ١٩٢٢ قررت الحكومة الفرنسية اقامة اتحاد بين حكومات دمشق وحلب واللاذقية ؛ ولكن هذا الاتحاد الغى فى ابريل سنة ١٩٢٣ ، وابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٥ ضمت حلب ودمشق من جديد تحت اسم « حكومة سوريا » . واجمالا من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٣٦ قسمت الدولة المنتدبة هذين البلدين (سوريا ولبنان) الى اربع وحدات : (ا) لبنان بحدوده الحالية ؛ (ب) سوريا بما فيها سنجق الاسكندرونة ذو الحكم الذاتى (ج) دولة العلويين وسمته

= « الانتداب حرف ج » والتى تديرها كجزء من ممتلكاتها . ٤ ــ يجب أن يحتفظ البند الموضوع تحت الانتداب بكيانه . ويجب أن تكون له ادارة مستقلة ، ويستثنى من ذلك البلاد الموضوعة تحت الانتداب حرف « ج » اذ يجوز أن تديرها الدولة المنتدبة كجزء من مستعمراتها . ٥ ــ لا يصح أن يتحول سكان البلاد الموضوعة تحت الانتداب عن جنسية الدولة المشرفة على الانتداب .

حكومة اللاذقية (د) دولة جبل الدروز . وابتداء من سنة ١٩٣٦ ضمت اللاذقية وجبل الدروز الى سـوريا .

وبعد كفاح طويل بين الشعب والدولة المنتدبة وصل الطرفان فى سنة ١٩٣٣ الى مشروع معاهدة صداقة وتحالف يتضمن انتهاء الانتـداب ، وقبول سوريا فى عصبة الامم ، وتنظـيم التعاون بين الدولتين فى مختلف الميادين ، وكانت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سـنة . ولم يرض الشعب عن هذا المشروع فظل يكافح حتى توصل الى معاهدة جديدة ابرمت فى ٩ سبتمبر ١٩٣٦ (٦٩) . وأعقب تلك المعاهدة معاهدة أخرى مماثلة لهـا ابرمت بين فرنسـا ولبنـان فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥ . وكان يظن ان العلاقة ستتحسن بين كل من سوريا ولبنان من جهة ، وفرنسا من الجهة الاخـرى ، ولكن سرعان ما توترت الحالة ، ويرجـع ذلك الى امرين : ١ — سنجق الاسكندرونة الذى تنازلت عنـه فرنسا لتركيا بموجب اتفاق ٢٣ يولية ١٩٣٩ (٧٠) (ب) عـدم توصل الحكومة الفرنسية الى تصديق البرلمان الفرنسى على المعاهدة .

---

(٦٩) وقد تضمنت : مبـدأ الصداقة والتحالف بين الدولتين « المادة الاولى » والتشاور فى الامور الخارجية « المادة الثانية » ، وانهاء الانتـداب « المادة الثالثة » وتبادل المساعـدة العسكرية اذ وقعت احدى الدولتين فى حرب « المادة الرابعة » . ومدة هـذه المعاهدة خمس وعشرون سنة يبدأ تاريخ نفاذها من تاريخ قبول سوريا فى عصبة الامـم .

(٧٠) على أثر ابرام المعاهـدة السورية الفرنسية سنة ١٩٣٦ طلبت الحكومة التركيـة اعادة النظر فى سنجق الاسكندرونة ، ووافقت الحكومـة الفرنسية على طرح المسألة امام مجلس عصبة الامم (ديسمبر سنة ١٩٣٦) وفى الشهر التالى وافـق مجلس العصبة على قرار جـاء فيـه أن السنجق وحدة مستقلة فى الشئون الداخلية . أما الشئون الخارجية فهى من اختصاص الحكومة السورية ، وقرر تشكيل لجنـة لوضع نظام اساسى للسنجق ، ووضع هـذا النظـام الاساسى ووافق عليه المجلس فى ٢٩ مايو سـنة ١٩٣٧ رغـم اعتراضات سـوريا التى اعتبرت هـذا الاجراء خيانة لسوريا ، واول اخـلال بمعاهـدة سنة ١٩٣٦ التى تقضى بالتعـاون للوثيق والمعاهدة المتبادلة بين كل من فرنسا وسوريا ، ومنذ بدايـة سنة ١٩٣٧ كان من الواضـح ان تركيا كسبت الجولة الاولى وهى وضع السنجق تحت نظـام خاص . فأغراها ذلك بالعمـل على كسب الجولة الثانية وهى ضم السنجق ولـذلك فاوضت فرنسا فى ذلك وحصلت على موافقتها . على أن القوات التركية يحق لها دخول السنجق للتعاون مع القوات الفرنسية لحفظ النظـام . وفى ٤ يولية سنة ١٩٤٨ ابرمت معاهـدة صـداقة بين تركيـا وفرنسا ، وفى اليـوم التالى دخلت القوات التركية فى السنجق . وكان القانون الاساسى الـذى وضعه مجلس العصبة للسنجق يقضى بتكوين مجلس تشريعى من ٤٠ عضوا ، ومع أن الاتراك فى السنجق لا يتجاوزون ٣٩٪ من السكان فقـد استطاعوا ان يكون لهم ٢٢ مقعـدا فى هـذا المجلس ، وأصبح للسنجق حـكومة معظـم أعضائها من الاتراك وعملت تركيـا على ازدياد الاتراك فى السنجق على حساب العنصر العربى . وانتهى بضـم السنجق الى ممتلكات تركيـا بموجب اتفاقيـة بينهـا وبين فرنسـا تمت فى ٢٩ يونية سنة ١٩٣٩ ، وقد ترتب على ذلك هجرة كثير من الارمن ومن العرب اذ فضـلوا أن يهجروا موطنهم على أن تحكمهم تركيا .

واثناء الحرب العالمية الثانية ، وبعد هزيمة فرنسا ، وانقسامها بين انصار ماريشال بيتان ، وانصار جنرال ديجول نقل الخلاف الذى كان بينهما الى سوريا ولبنان حيث دخلت القوات الانجليزية مع قسوات ديجول فى سوريا ولبنان فى ٨ يولية سنة ١٩٤١ ، ولكن القوات الفرنسية والموالية لبيتان قاومتها مقاومة لم تهدأ بابرام اتفاقية وقف القتال المنعقدة بين الطرفين فى ١٢ يولية ١٩٤١ . وفى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤١ ، اعلن الجنرال كاترو الممثل للجنرال ديجول أن فرنسا قد منحت سوريا حقها فى الاستقلال والسيادة ، وصدر مثل هذا الاعلان بالنسبة للبنان فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤١ ، ويعتبر هذان التاريخان نهاية الانتداب .

وبادرت الدول العربية الى الاعتراف باستقلال كل من سوريا ولبنان ، واشتركت كل منهما فى وضع ميثاق جامعة الدول العربية وصارتا من اعضائها ، كما اشتركتا فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى وضع ميثاق الامم المتحدة ، واصبحت كل منهما عضوا فى هيئة الامم ، وكان فى اشتراكهما هذا تسجيلا دوليا لانتهاء الانتداب ، فبمقتضى المادة ٧٨ من الميثاق لا ينطبق نظام الوصية على الاقاليم التى اصبحت اعضاء فى الامم المتحدة (٧١) .

(ب) الانتداب على فلسطين وشرق الاردن : صك الانتداب الخاص بفلسطين يختلف عن صك الانتداب الخاص بسوريا ولبنان فى ناحيتين هامتين :

الاولى : يتضمن صك الانتداب على فلسطين اشارة الى تنفيذ تصريح بلفور (٧٢) الذى يحوى تعهدا من الدولة المنتدبة بان تراعى فى تنظيمها للاقليم المشمول بالانتداب تهيئة الظروف لانشاء وطن قومى National Jewish home وبتيسير هجرتهم الى فلسطين وتيسير تجنسهم بجنسيتها على ان يراعى فى ذلك عدم المساس بالجماعات غير اليهودية المقيمة فى فلسطين وهو يشير بهذه العبارة الى السكان الاصليين للبلاد (٧٣) .

---

(٧١) تم جلاء القوات الانجليزية والفرنسية عن سوريا ولبنان وفقا لاتفاق ٢٢ مارس سنة ١٩٤٦ ، وبموجب هذا الاتفاق تخرج القوات الاجنبية من الاقليم السورى فى مدة اقصاها ١٥ ابريل سنة ١٩٤٦ ومن اقليم لبنان فى مدة اقصاها ٣١ اغسطس سنة ١٩٤٦ . اما التصفية المالية لنظام الانتداب فقد تمت بعد ذلك بموجب اتفاقية لبنانية فرنسية عقدت فى ٦ فبراير سنة ١٩٤٨ واتفاقية سورية فرنسية عقدت فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٩ .

(٧٢) صدر هذا التصريح فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٦ فى صورة رسالة بعث بها بلفور وزير خارجية بريطانيا الى لورد وتشليد وضمنها وعد الحكومة البريطانية بانشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين .

(٧٣) انظر المادة الثانية من صك الانتداب .

الثانية : اعتراف الهيئة المنتدبة بوجود هيئة يهودية خاصة Appropriat Jewish Ageney (الوكالة اليهودية) يكون لها حـق الاشتراك مع ادارة فلسطين فى جميع المسائل التى تمس انشاء هذا الوطن القومى ، او مصـالح الشعب اليهودى فى فلسطين .

وقد اثار تصريح بلفور هذا احتجاج العرب وهم سكان الاقليم الاصليون ، وقاموا بعدة ثورات اخمدتها الدولة المنتدبة بالقـوة المسلحة وعلى اثر تلـك الثوررات شكلت الحكومة البريطانية لجنـة تحت رياسة لورد بيل وقـد درست القضية الفلسطينية واقترحت الغاء الانتـداب ، وتقسـيم الاقليم الى ثلاثـة اقسـام (٧٤) . ولم يلق الاقتراح قبولا من العرب ولا من الصهيونيين ، ولمـا عرض على العصبة فى اجتماع سـنة ١٩٣٧ اعلن مندوبو دول كثيرة على راسهم مصر عدم الرضا عن فكرة التقسيم .

وفى سنة ١٩٣٩ قررت انجلترا عقد مؤتمر لندن لدراسة القضية من جديد ودعت ممثلى اليهود ، وممثلى عرب فلسطين والدول العربية ، ولكن اخفق المؤتمر ، واصدرت الحكومة البريطانية كتابا ابيض فى ١٧ مايو سنة ١٩٣٩ لتضـع الطرفين امام الامـر الواقع ، واهم مافى الكتاب انه ليس فى نية الحكومة البريطانية تكوين دولة يهودية ، ولكن الهدف الذى تعمل له هو تكوين حكومة مستقلة لفلسطين من العرب اليهود فى مدى عشر سنين ، على اساس معاهدة تعقد مع بريطانيا ، وقيد الكتاب الابيض الهجرة اليهودية الى فلسطين بخمسة وسبعين الف مهاجر ، ولم تمض بضعة اشهر من ظهور هـذا الكتـاب حتى اندلعت نار الحرب العالمية الثانية ، وبعد انتهائها وجهت الحكومة الانجليزية الدعوة الى الولايات المتحدة التى تركز فيهـا النشاط الصهيونى للتعاون معها فى تكوين لجنـة مشتركة لبحث الحالة فى فلسطين ، وفى مايـو سنة ١٩٤٦ صدر تقرير اللجنة الانجليزية الامريكية بعـد ان قامت بتحقيقات وزيارات لاوربا وبـلاد الشرق الاوسط ، وفى هذا التقرير اقترحت وضـع فلسطين تحت نظـام الوصاية ، وان يصرح فورا لمائة الف يهودى بالهجرة الى فلسطين ، وتلا ذلك مؤتمر جديد عقد فى لندن تبين فيه ان التوفيق بـين وجهات النظر العربية واليهودية امر غير ممكن ، فقد كان العرب يطالبون وهم على حـق ، بدولة مستقلة فى حين كانت الوكالة اليهودية تطالب بهجرة غـير محـدودة ليصبح لليهود اغلبية عددية تمكنهم من انشاء دولة يهودية مستقلة ، وامـام هذا نقلت انجلترا هذه المشكلة الى الامم المتحدة .

---

(٧٤) دولة يهودية تشمل الشاطىء والسهول الخصبة الملاصقة لـه ، ودولة عربيـة فى الاراضى غير الخصبة تنضم الى شرق الاردن ليتكون من انضمامها دولة عربية مستقلة ، والقسم الاوسط يشمل الاماكن المقدسة ويبقى تحت الانتـداب البريطانى .

واجتمعت الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٧ وقررت تشكيل لجنة خاصة لدراسة مسالة فلسطين ، وانتهت اللجنة الى وضع تقرير اوصت فيه بتقسيم فلسطين الى دولة عربية ، واخرى يهودية ، وقسم ثالث يشمل مدينة القدس على ان تكون كل من الدولتين مستقلة بعد سنتين ، وان تتولى انجلترا ادارة شئون فلسطين اثناء فترة الانتقال هذه ، وفى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين فكان هذا بمثابة اشارة ببدء الاعمال العدوانية ، وبينما الامم المتحدة تعمل على تهدئة الحال وتدعو اللجنة العربية العليا والوكالة اليهودية لوقف هذه الاعمال العدوانية ، اذا بانجلترا على اعتبار انها الدولة المنتدبة تقرر انهاء الانتداب فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ ، وفى اليوم التالى لذلك سارعت الجيوش العربية الى دخول فلسطين ، وتوقف القتال بين العرب واليهود بانعقاد سلسلة من الاتفاقات بين اسرائيل والدول العربية . اولها اتفاقية الهدنة المصرية الاسرائيلية المنعقدة فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩ ، وقد قبلت اسرائيل فى الامم المتحدة فى ١ مايو سنة ١٩٤٩ .

اما الانتداب على شرقى الاردن الذى ذكر وضعه الخاص فى المادة ٢٥ من صك الانتداب على فلسطين فقد انتهى بموجب معاهدة ٢٢ مارس سنة ١٩٤٦ بين كل من شرق الاردن وانجلترا .

الانتداب على العراق : على اثر هزيمة الامير فيصل فى سوريا امام القوات الفرنسية ، كما اشرنا من قبل ، منحته السلطات الانجليزية عرش العراق بعد نوع من الاستفتاء اجرى فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢١ ، وفى ١٠ اكتوبر سنة ١٩٢٢ وقع معها معاهدة تحالف ، واعتبر مجلس العصبة هذه المعاهدة بمثابة صك انتداب لتنظيم العلاقة بين انجلترا (الدولة المنتدبة) والعراق (الموضوع تحت الانتداب) وبموجب تلك المعاهدة : ١ ــ تلتزم الحكومة البريطانية ان تقدم الى الحكومة العراقية بناء على طلب ملكها النصائح والمعونة التى يطلبها ، على الا يمس ذلك بسيادة العراق ، كما ان الحكومة العراقية عليها واجب الاسترشاد بآراء الحكومة البريطانية ، والمنتدب السامى البريطانى فى بغداد . ٢ ــ على العراق ان يضع لنفسه دستورا يعرض على جمعية تأسيسية (٧٥) ويجب ان يكون متضمنا حرية العقيدة ، وعدم التمييز بسبب اللغة ، او الدين ، او الجنس (المادة الثالثة من المعاهدة) ٣ ــ للحكومة العراقية حق ايفاد بعثة دبلوماسية الى لندن ، والى عواصم البلاد الاخرى بعد موافقة انجلترا على ذلك ، وتتولى الحكومة البريطانية الدفاع عن مصالح العراق ورعاياه فى البلاد التى لا يكون للحكومة العراقية ممثلون دبلوماسيون عندما يتقدم به بعد استكمال استقلاله .

---

(٧٥) بدأت الجمعية التأسيسية اعمالها فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٤ ، واصبح الدستور نافذا فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ .

وقد بقى العراق خاضعـــا لهـــذا النظام حتى تم ابرام معاهدة ٣٠ يونيـــة سنة ١٩٣٠ ، وفيها اعترفت انجلترا باستقلال العراق وبانهاء نظـــام الانتداب . وفى جلسة ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٣١ ناقشت اللجنة الدائمة للانتداب المعاهدة وانتهت بالموافقة عليها ، وفى ٣ اكتوبر سنة ١٩٣٢ وافقت الجمعية العامة لعصبة الامم على قبول العراق الذى اصبح الدولة الســـابعة والخمسين فى العصـــبة .

٤ ـــ الدولة المشمولة بنظـــام الوصاية :

أثناء اعداد ميثاق الامم المتحـــدة دار صراع خفى بين الدول صـــاحبة المستعمرات ، والدول المناهضة للاستعمار ، فالمستعمرون يريدون ان تظل المستعمرات بعيدة عن اشراف المنظمة الدولية ، اما معارضوهم فيرون تدويل قضية المستعمرات ، ويريدون ان ينص فى متن الميثـــاق صراحة على مساعدة كل مستعمرة فى الحصول على استقلالها ، ومما زاد المسألة تعقيدا مصير الاقاليم الموضوعة تحت الانتداب وفقـــا لاحكام عصبة الامم ، ومصـــــير المستعمرات التى ستنتزع من ايطاليا واليابان بعد هزيمتهما .

وفى مؤتمر يالتا الذى انعقد سنة ١٩٤٥ تقرر وجوب وضع تلك الاقاليم تحت اشراف المنظمة الدولية الجديدة ، وفى مؤتمـــر ســـان فرنســـكو عـــاد الصراع بين انصـــار الاستعمار ومناهضيه ، واسفر عن حل وسط يقـــوم على تصريح خاص بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، ونظام الوصاية .

اولا ـــ الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى : اطلقت هـــذه التسمية على المستعمرات ، وهى الاقاليم التى تسكنها شعوب لا تباشر سيادتها الداخلية والخارجية بنفسها ، ويتولاها عنها المستعمر ، وقـــد افرد ميثاق الامم المتحدة الفصل الحادى عشر منه لذلك (٧٦) وقد فرض الميثاق على الدول التى لهـــا مستعمرات التزامات تجمـــل فيما يلى ١ ـــ يكلفون بالعمل على تقـــدم هـــذه الشعوب فى الشئون السياســـية والاقتصادية والاجتماعيـــة والتعليميـــة ٢ ـــ يعملون على تنمية الحكم الذاتى وفقا لظروف كل اقاليم ، واعترضت بعض الدول وقتئذ على استعمال عبارة « حكم ذاتى » وحاولت أن تحل محلها عبـــارة « استقلال سياســـى » ولكن لم تنجح تلك الدول فى تحقيق رغبتـــا هـــذه ٣ ـــ يوطدون السلم والامن الدوليين ٤ ـــ يعززون التدابير الانشائية للرقى والتقدم ٥ ـــ يحيطون الامين العام للامم المتحدة علما بالبيانات الفنية المتعلقة

---

(٧٦) يقضى هـــذا الفصل بان اعضاء الامـــم المتحـــدة الـــذين يضطلعون بتبعـــات عن ادارة الاقاليم التى لـــم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحـــكم الذاتى يقرون المبـــدأ الـــذى يقضى بان مصالح اهل هذه الاقاليم لها المقام الاول ، ويتعهدون بالعمل على تنمية رفاهية اهـــل هـــذه الاقاليم الى اقصى حـــد مستطاع .

بالاقتصاد والاجتماع والتعليم فى الاقاليم التى يكونون مسئولين عنهـا . وبهذا الالتزام الاخـير فتح الباب لاشراف المنظمة الدولية ورقابتها على المستعمرات ، وخرجت قضية الاستعمار من نطاقها الضيق الذى كان محصـورا فى الدولـة التى تتولى الاستعمار الى نطاق اوسع هو الرقابة الدولية .

الا ان الميثاق وقف عند حـد تقرير المبادىء دون ان يضع رقابة فعليـة على الدول التى لها مستعمرات وتولـت الدول المناهضة للاستعمار مسـألة انشاء لجنـة سميت « اللجنة الخاصة بالمعلومات عن الاقاليم غـير المتمتعـة بالحـكم الذاتى » (٧٧) ومهمتهـا دراسة البيانات التى تقـدمها الدول ذات المستعمرات ، ومعاونة الجمعية العامة فى مناقشتها لها ، وتقديم توصـيات خاصة بشأن هذه البيانات ثم انشأت اللجنة الخاصة واصبحت الهيئة الوحيدة ، فى الامم المتحدة المختصة بالمسائل المتعلقة بالاقاليم غير المستقلة (٧٨) .

ثانيا ــ نظام الوصاية : الى جانب النظام الذى وضعه ميثاق الامم المتحدة خاصا بالمستعمرات ، وضع نظـام آخـر سمى « نظام الوصاية » تدخل تحته الاقاليم الآتيـة : ١ ــ الاقاليم والدول التى كانت تحت الانتداب وقت صدور ميثاق الامم المتحدة ٢ ــ الاقاليم التى ستنفصل عن دول الاعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية ٣ ــ الاقاليم والمستعمرات التى تضعها الدولة المسـئولة عن ادارتها تحت الوصاية بمحض ارادتها . ويلاحظ ان نظـام الوصاية كان لا يشمل الا جزءا يسـيرا من الاقاليم غـير المتمتعة بالحـكم الذاتى ، اذ أن سـكانه لا يتجاوزون ثمانية عشر مليونا من الانفس ، بينما سـكان المستعمرات التى لا تدخل تحت نظام الوصاية يبلغون نحو مائة مليون نسمة (٧٩) .

ويشرف على تطبيق نظام الوصاية مجلس خاص سمى « مجلس الوصاية » ويتكون من الاعضـاء الذين يتولون ادارة اقاليم مشمولة بالوصاية وعـدد من الاعضاء الآخـرين مساو لعدد الفريق الاول تختارهم الجمعية العـامة

---

(٧٧) تالفت هـذه اللجنة فى الدورة الاولى للجمعية العامة للامم المتحـدة .

(٧٨) فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ اصدرت الجمعية العامة للامم المتحـدة الاعلان بمنح الاستقلال للبلـدان والشعوب المستعمرة ، وفى ١٩٦١ انشأت الجمعية العـامة لجنة خاصـة من سبعة عشر عضوا لبحث تنفيذ اعـلان ١٩٦١ . وفى سلسلة من القرارات اتخـذت فى دورة ١٩٦٢ حلت الجمعية العامة مختلف اللجان التى انشأتها من قبل لفحص الحالة فى المستعمرات ونقلت وظيفتهـا الى اللجنة التى اصبحت الهيئة الوحيدة فى الامم المتحـدة المختصة بتصفية الاستعمار .

(٧٩) كانت اهـداف نظام الوصاية وفقا للميثاق هى : ١ ــ توطيـد السلم والامن والتعليم ٢ ــ العمل على ترقية سكان الاقاليم المشمولة بالوصاية فى السياسة والاجتماع والتعـليم واضطراد تقـدمهم نحـو الحكم الـذاتى ، او الاستقلال . ٣ ــ التشجيع على احترام حقوق الانسان ، والحريات الاساسية للجميع بـلا تمييز بسبب الجنس او اللغـة او الـدين . ٤ ــ كفالة المساواة فى المعاملة فى الامور الاجتماعية والاقتصـادية والتجارية بين هـذه الاقاليم وجميع اعضـاء الامم المتحـدة .

للامم المتحـــدة ، ويختص هذا المجلس بالمسائل الآتية تحت اشراف الجمعيـــة العامة للامم المتحدة : ١ ـــ ينظر فى التقارير السنوية التى ترفعها الـــدول القائمة بالوصاية ٢ ـــ يقبل العرائض التى قد تتقدم بهـــا شعوب هذه الاقاليم ويفحصها ويصـــدر توصيات بشأنها ٣ ـــ ينظـــم زيارات دورية لهذه الاقاليم ٤ ـــ يضع قائمة بطائفة من الاسئلة عن مدى تقـــدم شعوب كل اقليم لتقـــوم السلطة التىتتولى الوصاية بالرد عليها .

وكما أشرنا من قبل قسمت الاقاليم والدول التى وضعت تحت نظـــام الوصاية الى ثلاث فئات .

الفئة الاولى : هى الاقاليم التى كانت تحت الانتداب وقت صـــدور ميثاق الامم المتحدة . والانتداب كان ثلاثة انواع : فالدول التى كانت تخضع لانتداب حرف « أ » قد استقلت وفق التفصـــيل الذى سبق ذكره . امـــا الاقاليم التى كانت موضوعة تحت الانتداب حرف « ب » وحرف « ج » فقـــد وضعت تحت نظام الوصاية بموجب اتفاقات ، صـــدقت عليها الجمعية العـــامة فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦ واول ديسمبر سنة ١٩٥٧ (٨٠) ، باستثناء اقليم جنوب غربى افريقيا (٨١) ، وهذه الاقاليم كلها باستثناء غينيا الجديدة قـــد حققت اهداف نظام الوصاية فاصبحت اما دولا مستقلة او اجزاء من دول مستقلة .

---

(٨٠) وافقت الجمعية العامة للامـم المتحـدة بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ على وصـاية استراليا على غينيا الجـديدة ، وبلجيكا على رواندا اوراندى ، وفرنسا على جزء من اقليـم توجو ، وقسم من اقليم الكميرون ، ونيوزيلنده على سـامو الغربية ، والمملكة المتحـدة على تنجانيقا وجزء من الكميرون ومن اقليم توجو . وفى نوفمبر سـنة ١٩٤٧ وافقت الجمعيـة العامة للامم المتحـدة علىاتفاق للوصاية للـذى بمقتضاه وضعت جزيرة نارو تحت وصـاية المملكة المتحدة ونيوزيلنـده واستراليا .

(٨١) وضع هـذا الاقليم تحت انتـداب جنوب افريقيا ، واعتبرته عصبة الامـم من مرتبـــة انتـداب حرف «ج» فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، وعنـدما وضعت النصوص الخاصة بالوصايـة سنة ١٩٤٦ ابدى مندوب اتحاد جنوبى افريقيا رغبة بلاده فى ضم ممذ المنطقة الى اقليمها لقـــلة عـدد سكانه ، ولاستحالة تمتع مثـل هـذا الاقليم باستقلال سياسى عاجلا او آجـلا . ولم تقبـل الجمعية العامة للامم المتحـدة هذا الطلب ، بـل اوصت باخضاع هذا الاقليم للوصاية الدوليـــه وقـد قضت محكمة العـدل الـدولية فى راى استشارى ادلت بـه فى عام ١٩٥٠ ان تواصل حكومـة جنوب افريقيا الالتزامات الدولية من أجـل الاقليم وانـه ينبغى للامم المتحـدة ان تمارس الاشراف على ادارتها له . وفى ١٩٥٣ دعت الجمعية العامة جنوب افريقيا ان تضع الاقليم تحت نظـــام الوصـاية . كما انتقـدت سياسة جنوب افريقيا فى الاقليم انتقادا شـديدا . وفى ١٩٦٠ طلبت حكومتا اثيوبيا وليبريا من محكمة العـدل الدولية ان تحـكم بان جنوب افريقيا يخـــالف شروط الانتـداب لعـدم قبوله اشراف الامـم المتحـدة ، ولادارة الاقليم على نحو يخالف شروط الانتـــداب وقررت المحكمة فى يوليو ١٩٦٦ انـه لا يمكن القول بان اثيوبيا او ليبريا لهـا حق أو مصـــلحة مشروعـة فى موضوع دعواهما وبالتالى لم تصدر المحكمة حكما بصـدد الموضوع الخاص بالنزاع . وفى اكتوبر ١٩٦٦ انهت الجمعية انتـداب جنوب افريقيا وكونت فى مايو ١٩٦٧ مجلسا تابعـــا للامم المتحدة لشئون جنوب غرب افريقيا يقيم فيه ويديره حتى يحصـــل على الاستقلال ، وتحدد تاريخ يونيو ١٩٦٨ لحصول الاقليم على الاستقلال غير أن جنوب افريقيـا لـم يســمح للمجلس بممارسة مسئولياته ، وفى يونيو أعلنت الجمعية العامة ان الاقليم سيعرف منذ ذلك الحين باسم =

الفئة الثانية : هى الاقاليم المقتطعة من دول الاعداء نتيجة الحرب العالميه الثانية ، هـذه الاقاليم كانت خاضعة لايطاليا او لليابان ، اما المانيـا فلم يكن لها مستعمرات منذ هزيمتها فى الحرب العالمية الاولى .

والمستعمرات التى كانت لايطاليا هى اريتريا وليبيا والصومال قد صارت فى الوضع الآتى : ١ ـ دخلت ارتيريا فى اتحاد مع اثيوبيا ١٩٥٠ ٢ ـ اعتبرت ليبيا باجزائها الثـلاثة (برقة ـ طرابلس ـ فـزان) دولة مستقلـة ١٩٥٢. ٣ ـ اعتبرت الصومال دولة مستقلة ذات سيادة سنة ١٩٦٠ بعد ان وضعت تحت الوصاية الايطالية منذ سنة ١٩٥٠ .

واما المستعمرات التى كانت لليابان فهى : كوريا ، ومنشوريا ، وفرموزا وجزر المحيط الهادى التى كانت موضوعة تحت انتدابها فقـد صارت فى الوضع التالى : فى مؤتمر القاهرة الذى انعقد بتاريخ اول ديسمبر سنة ١٩٤٣ بـين الرئيس روزفلت وتشان كاى تشيك وتشرشل تقـرر منح كوريا استقلالهـا . اما منشوريا وفرموزا فقـد تقرر اعادتهما الى الصين ، وجزر المحيط الهادى التى كانت تخضع للانتداب اليابانى وهى جزر كارولين ومارشـال وماريان ، فقد تقرر وضعها تحت وصاية الولايات المتحدة ، وتمت الموافقة على اتفـاق الوصاية بواسطة مجلس الامن باعتبار ان هذه الجـزر من المواقع الاستراتيجية

الفئة الثالثة : هى الاقاليم التى تضعها فى الوصاية دولة مسئولة عن ادارتها بمحض اختيارها ، وكان الغرض من هذا النص تشجيـع الدول ذات المستعمرات على ان تضعها تحت الوصاية بمحض رغبتها لتتخلص من اعبـاء ادارتها ، ولكن لم يحدث منذ قيام الامم المتحدة أن طلبت دولة ذات مستعمرات ان تضع تحت الوصاية اى اقليم تشرف عليه ، بل فضلت أن تمنح لهـا الاستقلال مباشرة .

وهكذا اصبح مجلس الوصـاية مسـئولا فقط عن غينيا الجديد وتتولى ادارتها استراليا (٨٢) وجزر المحيط الهادى وتتولى ادارتهـا الولايات المتحدة الامريكية . وختاما ، فان نظـام الوصاية مهما قيل فى قيمته فانه قـد أتم رسالة الانتداب وهى اخراج الاستعمار من كونه علاقة ثنائية غير متكافئة الى التدويل ، ثم الى تصفيته نهائيا .

=ناميبيا ، واوصت بان يتخذ مجلس الامن اجراءات عاجلة لضمان ازالة وجود جنوب افريقيا من ناميبيا فورا . وفى اغسطس ١٩٦٩ ، دعا مجلس الامن جنوب افريقيا الى سحب ادارته من ناميبيـا فى ميعاد لا يتجاوز ٤ اكتوبر ١٩٦٩ ، ثم أدان جنوب أفريقيا لرفضه تنفيذ قرارات الامـم المتحدة المتعلقة بناميبيا فى يناير ١٩٧٠ . وفى اكتوبر ١٩٧١ قرر مجلس الامن بنـاء على مشورة محكمة العدل الدولية ان وجود جنوب افريقيا فى ناميبيا غير شرعى وان عليه سحب ادارته من ناميبيـا فورا . وفى ديسمبر ١٩٧١ تبنت الجمعية العـامة قرارا يؤكـد التطورات السابقة . وبنـاء على طلب مجلس الامن عقـد الامين العام محادثات فى ١٩٧٣ مع المسئولين فى جنوب افريقيـا لتمكين سكان ناميبيا من ممارسة حقهم فى تقرير المصير والاستقلال .

(٨٢) حصل هـذا الاقليم على الحكم الـذاتى منذ اول ديسمبر ١٩٧٣ ، وينتظر أن يحصل على استقلاله كاملا فى نهـاية هـذا العام (١٩٧٥) .

الفصـــل الثانى

الحكومة والسلطات العامة

المبحث الاول

الحكومة وأنواعها

قبل الكلام عن أنواع الحكومات يجدر أن نبين الفروق بين الدولة والحكومة لان كثيرا من الكتب يخلط بين انـــواع الدول وانواع الحـــكومات ، فتضـــع التقسيمات الخاصة باشكال الحكومات تحت انواع الدولة . وقـــد قسم كتاب سياسيون عديدون انواع الحكومات وفقا لقاعدة عامة ترتكز على نقطتـــين هما : ١ ـــ عدد من يملكون السلطة العليا فى الحكومة . ٢ ـــ شكل النظام الحكومى ، ولكن يتعـــذر ايجاد اساس مقبول تقسم بموجبـــه الحـــكومات الحديثة ، فقـــد تشترك عـــدة حكومات فى صفات عامة ولكن تتميز كل حكومة منها بصفات خاصة ، كمـــا ان اشكال الحكومات سريعة التغير بحيث ان المقبول اليوم قد يصبح غير مقبول غـــدا ، وسنعرض فى هذا المبحث لمحـــة تاريخية عن التقسيمات التى وضعها كبـــار الفلاسفة السياسيين عن انواع الحكومات ، ثم نتبـــع ذلك بمحاولة لوضـــع اساس مقبول تقوم عليـــه انواع الحكومات الحـــديثة .

تقسيمات فلاسفة الاغريق لانواع الحكومات : واشهرها الى اليوم تقسيم ارسطو ، وقـــد استعان على وضعها بكثير من آراء اســـتاذه افـــلاطون ، وافلاطون بدوره اقتبس كثيرا من افكاره استاذه سقراط ، وســـقراط يقســـم الحكومات الى ثلاثة انواع هى : الملكية ، الارستقراطيـــة ، والديمقراطيـــة . ثم يقول ان الملكية والاستبدادية يتشابهان فى انهما حكم الشخص الواحـــد ، ولكن الملكية تخضع للقانون وتحترمـــــه ، بينما يختفى هذا الاحترام فى ظـــل النظام الاستبدادى . ويفرق سقراط بين الحـــكم الارستقراطى والحـــــكم البيروقراطى فيقول : رغم انهما يتشابهان من حيث ان الاقلية الغنية فيهمـــا تحكم الدولة ، فهما يختلفان فى ان الحـــــكم الارستقراطى يستند الى الغنى والمقدرة على الحكم معا بينما الحكم البيروقراطى يستند الى الثروة وحدها ، ثم يعرف الديمقراطية بانها حكم الاغلبية الجاهلـــة ، ومن راى سقراط انـــه لا يصبح ان يتولى الحكم الا اصحاب المعرفة .

وقد استعار افلاطون فكرة سقراط من حيث جعـــل المعرفة اساس جميع الحكومات الفاضلة ، ووضـــع التقسيم التالى لانواع الحكومات :

ـ حكومة تقوم على اســـاس المعرفة الكاملة ، وهذه فى راى افلاطون حكومة مثالية يجب ان يقاس عليها ، ولكن لا وجـــود لها ، ويراسها الحاكم الفيلسوف ، او طبقة ارستقراطية متعلمة ، ويطلق الكتـــاب على هذا النـــوع من الحكومات اسم « ابديوكراسى » Ideochacy اى الحكومة التى تكون السيادة فيها للعقـــل .

٢ ـ الدول التى لا توجـــد فيهـــا المعرفة الكاملة ، ولهذا لابد لهـــا من القانون وهذه الدول تحترم القوانين وتنفيذها .

٣ ـ الدول الخاليـــة من المعرفة ، وافراد هذه الدول لا يحترمون القانون ولا ينفـــذونه .

ومن راى افلاطـــون ان نظام الحكم الملكى افضل نظم الحكم وشرها نظـــام الحكم الاستبدادى ، اما الارستقراطية والاليجاركية فهما انظمة متوسطـــة ، وكان يرى ان الديمقراطية اســـوأ انواع الحكم فى الدول التى تحـــترم القوانين ، اما التى لا تحترمها فالديمقراطية افضلها .

تقسيم ارسطو : يقوم تقسيم ارسطو لانواع الحكومات على اســـاس مزدوج مثل تقسيم افلاطون ، والاساس الاول هـــو التفرقة بين الحـــكومات الفاسدة التى تستهدف نفـــع الطبقة الحاكمة ، وبين الحكومات الفاضـــلة التى تستهدف اغراضا فاضلة ، واساس الثانى هـــو عدد افراد الطبقة الحاكمـــة ، ولذلك كان تقسيمه لا يختلف عن تقسيم افلاطون ، وتقسيم ارســـــطو يعتبر كلاسيكيا لا يكفى لبيان الحكومات الحديثة .

الدورات السياسية : يؤمن كل من افـــلاطون وارســـطو بالـــدورات السياسية ، وتبـــدأ دورة افلاطون من المراتب العليا الى السفلى ، فاعلى نظم الحكم عنـــده هو النظام الملكى ويكون فيه الحكم للمعـــرفة ، ثم يتحـــول الى نظام اقل مرتبة ، وهـــو يسمى هذا النظام الحكم الديمقراطى (٨٣) ، وهـــذا الحكم يتحول من الارتكاز على المعرفة الى الارتكاز على الشرف ، وهو نظـــام حكم عسكرى يبقى للمعرفة فيـــه قـــدر معين من المكانة ، ولكن فيـــه عوامل اخـــرى مثل عامل الرغبة فى الملكية الخاصة ، ومن خصائص هذه الملكية انها تدفع المرء الى الاستزادة من ثروته ، فيتحول هـــذا النظام التيموقراطى الى نظام اوليجاركى فى ايدى الطبقة الغنية ، ثم يبـــدأ الشعب يثور على طغيـــان هذه الطبقة ، فيتحـــول نظام الحكم الى نظام ديمقراطى تســـوده الفوضى والجهل ويختفى فيـــه حكم العقل والعدالة والحُرية والاتحاد ، ثم يتحـــول النظـــام الديمقراطى الى نظـــام الحكم الاستبدادى ، حيث يسيطر فـــرد واحـــد على جماهير الشعب وهذا اسوأ انواع الحكم .

---

(٨٣) Timochacy

اما ارسطو فيبدا دورته السياسة بنظام الحكم الملكى ، اذ يعتقد ان الحكومات الاولى كانت حكومات ملكية ، ثم بدأ يظهر اشخاص آخرون ذوو فضيلة وحكمة يطالبون بنصيب من السلطة السياسية ، فظهر الحكم الارستقراطى ، فلما دب فيه الفساد ظهرت الاوليجاركية وهذه تحولت الى استبدادية ، واخيرا ظهر نظام الحكم الديمقراطى .

وترتكز نظرية ارسطو فى الدورة السياسية على الهدف من وجود الدولة ، اما نظرية افلاطون فانها ترتكز على المعرفة ، وقد حاول معظم الفلاسفة السياسيين تقسيم انواع الحكومات ، ولكن معظمهم كان يقتفى اثر الاغريق القدماء .

فبودان مثلا كان يرى اساس تقسيم الحكومات هو عدد افراد الطبقة الحاكمة ، فاذا كانت السيادة لفرد واحد كان نظام الحكم ملكيا ، اما اذا كانت لعدد دون اغلبية الشعب فهو نظام ارستقراطى ، واذا كانت للاغلبية فالنظام ديمقراطى . والنظام الملكى عنده اما مطلق ، واما دستورى ، واما استبدادى ، فالملكى المطلق يشبه سلطة الاب على عائلته ، والملكى الدستورى يضمن للافراد حقوقهم الشخصية ، وحقوقهم فى ملكياتهم الخاصة ، ثم يرى ان الملك الدستورى يحترم القوانين الهية كانت او طبيعية ، او من وضعه هو ، اما الملك الاستبدادى فانه متحلل من جميع هذه القوانين ولا يتقيد الا باهوائه ونزعاته الشخصية .

أما الفليسوف لوك فانه يقول ان نظام الحكم يتوقف على مكانة السلطة العليا فى الدولة ، وهى السلطة التشريعية . ثم يقول : انه عندما تعاقد الافراد فى مبدا الامر ليوجدوا الدولة انتقلت سلطة الجماعة الى الاغلبية ، فاذا مارست الاغلبية هذه السلطة كان نظام الحكم ديمقراطيا كاملا ، فاذا كانت سلطة اصدار القوانين فى يد قلة من الافراد ذوى المصالح فنظام الحكم اوليجاركى ، فاذا وضعت سلطة التشريع فى يد فرد واحد فنظام الحكم ملكى .

والفيلسوف مونتسكيو يقسم الحكومات الى جمهورية وملكية واستبدادية ، فالنظام الجمهورى عنده يتميز بأنه يقوم لتحقيق مبدا الخدمات العامة . والنظام الارستقراطى لتحقيق التوازن والاعتدال ، والنظام الملكى للاحتفاظ بمبادىء الشرف ، اما النظام الاستبدادى فيقوم على مبدا الخوف . ويرى أن قيام اى نوع من الحكم فى مجتمع ما يتوقف على مدى استعداد المجتمع لقبول هذا الحكم اى ان نظام الحكم ينبع من الظروف الطبيعية والاجتماعية والسياسية التى تعيش فيها المجتمع .

اما الفيلسوف روسو فانه يعتقد ان نوع الحكومة منوط بعدد القائمين

بامر الحكم ، فاذا كانوا فئة قليلة فنظـــام الحكم ارستقراطى ، أما اذا كانـــوا اغلبية فالنظام ديمقراطى ، أما اذا استأثر بالحكم شخص واحد فالنظام ملكى .

والكاتب الالمانى بلونتشيلى ياخـــذ بتقسيم أرسطو لانواع الحكومات ، ولكنه يرى اضافة نوع رابـــع سماه تيو كراسى Theocracy اى حكومة قائمة على اساس الحكم الالهى .

من كل ما سبق يبدو أن هناك اعتبارات كثيرة تؤثر فى شـــكل الحكومة ، فمن الخطأ وضـــع معيار واحد لقياس نوع الحكومات ، فمثلا يوجد اليوم تشابه بين نظـــام الحكم فى كل من انجلترا والولايات المتحدة فكلاهما ديمقراطى ، على الرغم من ان انجلترا دولة ملكية ، والولايات المتحدة جمهورية ، والحـــكومة فى انجلترا مسئولة ، ولكنها فى الولايات المتحـــدة غير مسئولة ، وقـــد اقترح الكتاب ثلاثة مبادىء اساسية للتفرقة بين انواع الحكومات المختلفة . وهى . اولا ـــ الحكومات البسيطة او الموحدة ، والحكومات الفيدراليـــة . ويطـــلق الكتاب على هذا المبـــدأ اسم « تقسيم السلطات » وهو يعنى أن شـــكل الحكومات يختلف تبعـــا لاختـــلاف مدى سلطتها ، فالحكومة الموحدة تفرض سلطاتها على الحكومات المحلية مثل مجالس المديريات ، والمجالس البديلة ، بل ان الحكومة المركزية فى الدول ذات نظام الحكم الموحـــد هى التى تحـــدد للهيئات المحلية سلطاتها ، ولها أن تلغيها أو تعدلها متى شاءت . اما فى نظـــام الحكم الفيدرالى فان الحكومات المحلية تستمد سلطاتها من الدستور ، فلا تملك الحكومة تعديلها . ثانيا ـــ الحكومة ذات الدساتير المرنة حيث للســـلطة التشريعية خاضعة للسلطة التنفيذية كان نظـــام الحكم استبداديا . والملاحظ ان الجامدة حيث سلطة الهيئة التشريعية محدودة فيما يختص بالقوانين الدستورية الاساسية . فالحكومات طبقـــا لهذا المبدأ اما جامدة مثـــل انجلترا ، واما ديكتاتورية يستطيع فيها الدكتاتور أن يعـــدل الدستور او يلغيه . ثالثـــا ـــ العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، فاذا كانت الســـلطـــة التشريعية سلطة تغيير الدســـتور او تعديله ، والحـــكومات ذات الدساتير السلطتين فى جميع الدول الحديثة اما متماثلتان فى القوة كما فى الولايات المتحدة ، واما ان تخضع السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية كما فى انجلترا وايطاليا ، وهذا النظام يسمى نظام « الحكومة المسئولة او النظام الوزارى »
« cabinet government »

وبعد تكوين الاتحاد السوفيتى اتجه بعض الـــكتاب الى تقســـيم انواع الحكومات حسب اهدافها الاجتماعية ، فالسوفيت منهم يصفون حكومة بلادهم بانها اشتراكية ، فى حين تعتـــبر من الوجهة الدستورية حـــكومة جمهورية اتحادية ، فاسمها هو « اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » ، مع انها فى الحقيقة خاضعة لديكتاتورية الحزب الشيوعى ، وكذلك الحال بالنســـبة

لجميع الدول الشيوعية الاوربية التى تسمى نفسها الديمقراطيات الشعبية ، او الديمقراطيات الاشتراكية . والواقع ان الشيوعيين لا يفرقون الا بين نوعين اثنين من الحكومات ، هما الحكومات الشيوعية ، والحكومات الرأسمالية او البرجوازية ، وهى حكومات جميع الدول غير الشيوعية ، ويسمونها « الحكومات الرأسمالية » ايا كان نظام الحكم القائم فيها .

وبعد الحرب العالمية الثانية ظهر تعبير جديد وهو « دولة الرفاهية » « Welfare state » ويشمل جميع الدول مهما اختلف نظامها ما دامت قائمة بتنفيذ بعض الاهداف الاجتماعية كالعمالة الكاملة ، والتعليم المجانى ، والعلاج المجانى ، والتأمين الاجتماعى . ولكن تقسيم الحكومات حسب اهدافها الاجتماعية تقسيم غير علمى لانه يخلط بين الدولة وهى دائمة وبين الحكومة المعرضة للتغير بين وقت وآخر . والاساس الوحيد الذى يستساغ لتقسيم الحكومات هو الذى يعتمد على الشكل الدستورى للحكومة القائمة .

١ ــ الحكومة الملكية :

نظام الحكم الملكى اقدم انظمة الحكم المعروفة فى التاريخ ، وفى المجتمعات الاولى كانت فى يد الملك جميع السلطات فكان هو المشرع والقاضى والحاكم . وللحكم الملكى اشكال مختلفة . منها : ١ ــ نظام الحكم الملكى المطلق ، ونظام الحكم الملكى المقيد او الدستورى . ٢ ــ نظام الحكم الملكى الوراثى ، ونظام الحكم الملكى الانتخابى . والاول هو الاعم والذى تجرى عليه الدول الحديثة ، اما الثانى فقد عرف فى اول عهد الرومان ، وفى بولندا كان نظام الملكية قائما على الانتخابات .

الملكية المطلقة (٨٤) : ويكون الملك فيها هو صاحب جميع السلطات فى الدولة ، واشهرها الملكية الفرنسية فى عهد لويس الرابع عشر الذى اعلن ان « الدولة هى انا » (٨٥) ولا زالت الملكية المطلقة موجودة فى بعض الدول الآسيوية والافريقية ، ولكنها آخذة فى الزوال نتيجة لانتشار التعليم ، وذيوع الافكار التحررية . ومن راى الفيلسوف هوبز ان نظام الحكم الملكى المطلق هو احسن انظمة الحكم على الاطلاق . وكثيرا ما تجتمع الملكية المطلقة مع التيوقراطية : والحاكم فى النظام التيوقراطى اما ان يكون منفذا لارادة الله واما وكيلا عنه ؛ ونظام الحكم اليهودى القديم يعتبر اكبر مثال لهذه النظرية ، اذ ان اليهود كانوا يؤمنون ان الله يحكمهم عن طريق ملوكهم ، ولازالت بعض المجتمعات المتأخرة نسبيا تؤمن بهذه النظرية .

---

(٨٤) Absolute Monarchy

(٨٥) L'Etat C'est moi

الملكية المقيدة (٨٦) : ويقصد بها المقيدة دستوريا ، وكثيرا ما تكون الملكية المقيدة تطورا للملكية المطلقة ، فقد يتنازل الملك المطلق للشعب عن كثير من الحقوق الدستورية اضطرارا او اختيارا ، ونظام الملكية المقيدة على هذا شبيه بنظام الحكم الجمهورى ، والفرق بينهما هو أن الرئيس فى النظام الجمهورى ينتخب بواسطة الشعب ، اما الرئيس فى النظام الملكى اى الملك فوظيفته وراثية ، واهم ما يؤخذ عليه من العيوب أن مبدأ الوراثة مبدأ غير سليم فى تعيين رئيس الحكومة ، ولهذا نجد سلطات الملك فى النظام الملكى المقيد اسمية بحتة ، فسلطات الامبراطور فى اليابان مثلا قد انتقلت جميعا الى مجلس الوزراء .

(أ) مزايا النظام الملكى : كان النظام الملكى من اكثر نظم الحكم انتشارا فى التاريخ ، وكثير من الكتاب يرون أن : ١ ــ الحكم الملكى كان لازما للمجتمعات الاولى ، حيث كان من الضرورى فرض النظام والطاعة على افراد غير محتضرين ، وغير معتادين للعيش فى مجتمع سياسى ، ولا قدرة لهم على الاشتراك فى الحكم ٢ ــ ان النظام الملكى المطلق (حكم الفرد الواحد المطلق) اصلح نظام للدول التى تكون فى حاجة الى الاخذ بالاصلاحات السريعة فى النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لما تمتاز به حكومة الفرد الواحد من كفاية عالية ، وسرعة فى اداء العمل .

(ب) مساوىء النظام الملكى : ١ ــ اذا كان الحكم وراثيا فانه لا يوجد ضمان باستمرار كفاية الحكام وفى التاريخ ما يثبت ان كثير من الملوك غير الاكفاء تولوا الحكم لا عن اهلية بل نزولا على احكام قوانين وراثة العرش ٢ ــ ثبت من التاريخ ان الملك حين تتركز جميع السلطات فى يديه فانه غالبا ما يستعملها لصالحه الخاص ، ولصالح حاشيته ٣ ــ مادام الملك هو مصدر جميع القوانين فليس ثمة ما يضمن طاعته لها ، وبخاصة اذا راى فى عدم اطاعتها مصلحة شخصية له ٤ــ فضلا عن أن نظام الحكم الملكى يندر أن يكون مصحوبا بالحكمة والكفاية فى تصريف الامور فانه لا يصلح كنظام سياسى لقوم تضجت حضارتهم ، لان الحكومات من واجبها أن تعمل على نشر الوعى السياسى ، وانماء روح الوطنية بين افراد الشعب والعمل على تحقيق الضمان الجماعى للشعب والحكومات التى تحول بين افراد الشعب وبين الاشتراك فى الحكم لا يمكن ان تحقق هذه الاهداف ، ولابد أن تتعرض فى النهاية لغضب الشعب وثورته ٥ ــ التكاليف الباهظة التى تتحملها خزانة الدولة فى الصرف على البلاط الملكى ، والخطر الذى ينجم من احتمال تحول الملك الى شخص مبتذل مستهين بتكاليفه لا فائدة منه ، واخيرا عدم انسجام فكرة الملكية الوراثية مع النظريات الديمقراطية الحديثة .

---

(٨٦) Limited Monarchy

٢ ــ الحكومة الارستقراطية :

هناك انواع متعددة للحكم الارستقراطى ، اذ توجد ارستقراطية المال ، والارستقراطية الوراثية ، وارستقراطية الجيش ... الخ ومعنى حكومة ارستقراطية « حكومة افضل الناس » ، وقصد بها ارسطو نوعا من الحكومات الفاضلة ، يقابلها من الحكومات الفاسدة النظام الاوليجاركى ، ويعرف النظام الارستقراطى الآن بأنه حكم الطبقة العليا من الشعب لتحقيق مصالحها الخاصة ، وكان الفكر السياسى فى العصور الماضية يعتبر أن نظام الحكم الارستقراطى افضل انواع الحكم ، ولكن لم يعد الآن سوى مجرد قيمة تاريخية .

ومع ذلك فان بعض الحكومات الحديثة لا زالت ترى ضرورة الاحتفاظ بشىء من النظام الارستقراطى ، ويظهر ذلك فى اخذها بنظام البرلمان المكون من مجلسين : مجلس شعبى ، ومجلس شيوخ او مجلس لوردات وهو بطبيعته مجلس يمثل الارستقراطية ، وهذه الحكومات تضع نظام الانتخاب للمجلس الثانى بحيث يكون كفيلا بتمثيل الطبقة الارستقراطية ، سواء اكانت ارستقراطية المولد كما هو الحال فى انجلترا ، او ارستقراطية الثروة ، او ارستقراطية العلم والمعرفة ، كما كان الحال فى فرنسا ابان الجمهورية الثالثة .

ومما يعيب نظام الحكم الارستقراطى انه يقسم المجتمع الى طبقات ، وهذا التقسيم فيه جور على حقوق الشعوب ، فاذا كان اساس التقسيم هو الثروة فمعنى ذلك أن الحكم سيوضع فى ايدى طبقة الملاك ، وهى طبقة قليلة العدد ، ولابد انها ستستغل الحكم لتحقيق مصالحها التى تتعارض مع مصالح الشعب .

٣ ــ الحكومة الديمقراطية :

نظام الحكم الديمقراطى اوسع انظمة الحكم انتشارا فى العصر الحديث والديمقراطية معناها حكم الشعب ، او الحكومة الشعبية ، وهناك من يعرفها بأنها الحكومة الشعبية التى يختار اعضاؤها من الشعب ، وتعمل على تحقيق مصالح الشعب ، وآخرون يعرفونها بأنها نظام الحكم الذى يعطى مجموع الشعب حق ممارسة السيادة ، وهى تقوم على اساس المساواة السياسية بين الافراد ، وتعارض احتكار الامتيازات السياسية لاى طبقة من طبقات الشعب ، وتحتم وضع الحكم بين ايدى الاغلبية ، وصدور القوانين بموافقة الراى العام . كما تقوم على اساس الثقة بمقدرة الشعب على حكم نفسه ، وسلطة الحكام فى راى انصار الديمقراطية مستمدة من رضاء المحكومين . وتضع الحكومات الديمقراطية كثيرا من القيود لصلاحية المواطن لممارسة الحكم مثل قيود السن ، والاهلية ، والتعليم ، وبعضها يحرم النساء من حقوقهن السياسية .

ونظام الحكم الديمقراطى نوعان : مباشر وغـير مباشر او تمثيلى ، اما الحكم الديمقراطى المباشر فيكون للمواطنين فيه حق التعبير المباشـر عن ارادة الدولة ، ولا يمكن ان يتحقق هذا الحكم الا حـين تكون الدولة صغيرة المساحة قليلة السكان ، بحيث يمكن ان يجتمعوا كلهم لمناقشة قوانين الدولة واصدارها ، وهذا النوع كان منتشرا فى العالم الاغريقى ، ومع ذلك ففى دولة المدينـة لم يكن يشترك فى التشريع بعض الفئات مثل العبيـد ، والاجانب المقيمين (٨٧) . اما الديمقراطية غير المباشرة او التمثيلية ، فهى النظـام المتبع فى الدول القومية الحديثة لانهـا قـد اتسعت رقعتها ، وزاد عـدد سكانها بحيـث اصبح من المستحيل ان يجتمع كل المواطنين فى مكان واحد لمناقشة القوانين والتصويت عليها ، فاكتفى بممثلين ينتخبهم الشعب انتخابا حـرا ، ليحضروا عنه اجتماعات الجمعية التشريعية ، ويتكلمون باسمه ما داموا حائزين ثقتـه ، والا لم يعـد انتخابهم .

مميزات الحكم الديمقراطى : يقول انصار الحكم الديمقراطى الحديث انه النظـام الوحيد الذى يجعل الحكام خاضعين للمسئولية إمام المحكومين ، والذى يضمن تمتـع المواطنين بحقوقهم ومصالحهم ، وان الحكومات الديمقراطية تولد الكفاءات الممتازة ، وتعمل على نشر الرفاهية للشعب كله ، لان رقابة الشعب المستمرة على الحكومة وعلى القائمين بأمرها تجعلهم يبذلون جهدهم فى القيام بأعمالهم على خير وجه ليضمنوا اعادة انتخابهم ، والديمقراطية قائمة على مبـدأ المساواة التامة فى الحقوق فهى لهذا نظـام اصيل لاقرار العدل الذى هـو من اهم الوظائف التى من اجل تحقيقها قامت الدولة ، ونظـام الحكم الديمقراطى يجعل السيادة فى الدولة ترتكز على الاقناع والموافقـة العامة لا على القوة ، والديمقراطية ايضا تجعل الدولة خادما للفرد ، وليس الفـرد خادما لهـا ، وفيها الضمانات الكافية للحريات الشخصية .

واقوى حجج انصار الديمقراطية هى أن الديمقراطية تنمى عادة الشعوب ، وترفع من مستواهم ، وتنشىء فيهم اهتماما بالمشاكل العامة ، وتقوى ولاءهم لحكومتهم ، وتغرس الثقة فى نفوسـهم . وذلك لشعورهم بأنهم يشتركون فى الحكم اشتراكا فعليا ، فالديمقراطية بمثابة منظمـة لتدريب المواطنين على تحمل اعباء الحكم ، وهى تقوى حب الوطن فى نفوسـهم ، وتقلل من اخطار السخط

---

(٨٧) يرى بعض العلماء ان الديمقراطية المباشرة لـم تكن ممكنـة التطبيق فى دولـة المدينة لان جميع الاعمال اليـدوية فيها كان يقوم بها العبيد ، ولا يمكن أن تقوم فى الـدول الحديثة لان الطبقة العاملة ، وهى الطبقة التى حرمتها دولة المدينة من ممارسة حقها السياسى ، هى الطبقـة الاساسية فى نظام الحكم ، وهـذا هـو الـذى حمل الكتاب على أن يقولوا ان الديمقراطية اليونانيه القديمة لـم تكن الا نظاما ارستقراطيا ، اذ جعل الامتيازات السياسية وقفـا على طبقة واحـدة من طبقـات الشعب .

والانتقاد على الحكم ؛ كمـــا انها ترفع مستوى الذكاء فى الشعب ، وتنتشـر فيـــه الفضيلة .

وكثير من المؤمنين بالديمقراطية يرون انها لا تنجح ولا تحقق اهـــدافها الا اذا توافرت فى الشعب شروط منها : ارتفـــاع متوسط ذكائه ، وشعوره بالمسئولية العامة ، ودوام اهتمامه بالاعمال العامة ، وادراكه ان ايمـــانه بمبدأ حكم الاغلبية يجب ان يكون مصحوبا بمبـــدأ احترام حقوق الاقليات .

وانصار الديمقراطية يقولون ان الدول الديمقراطية تهدف الى نشر التعليم وبث الوعى السياسى بين افراد الشعب حتا لهم على الاهتمام بشئون الحكم ، وعندهم ان الشـــــعوب التى لم تالف الحكم الديمقراطى يجب ان تأخـــذ به تدريجيـــــا .

ومن الكتاب من يرى ضرورة احاطة الحكومات الديمقراطية بعـــدة قيود دستورية ترمى الى صيانة الملكية الخاصة ، والى احترام العقود والعهود ، كما ترمى الى الحـــد من سلطة الاغلبية حتى لا تطغى على الاقليات ، والى مراعاة القصد من تغير الوضـــع الدستورى للحكومة .

ومما لا شـــك فيه ان الديمقراطية قد عملت الكثير لمساعدة عامة الشعب واقرار حقوقه ، ولهذا اقبلت عليها شعوب العالم قاطبة فلم يعـــد من اليسير ان تتخلى عنهـــا بعد ان تذوقت طعم الحرية ، وممارسة السلطة ، بل لابـــد أن تقـــاوم من يريد انتزاعها منهـــا .

عيوب الحكم الديمقراطى : اما معارضو الديمقراطية فقد كانـــوا كثيرين فى الماضى ، ولكنهم اخذوا يتناقصون فى العصور الحديثة ، وكانت حجج قدماء الكتاب ان الديمقراطية تضـــع مقاليد الحكم فى ايدى عامة الشعب وهى طبقة فوضوية جاهلة بأساليب الحكم ، وليس عنـــدها استعداد طبيعى له ، وان مبـــدأ المساواة لا محل له مع وجود الفوارق الكبيرة بين بعض الافراد وبعضهم من حيث الاستعداد الذهنى ودرجة التعليم والثقافة ، ودرجـــة الاهتمـــام بالمسائل العامة ، والمعرفة المتخصصة بالنسبة للمشاكل السياسية ، وعندهم ان الديمقراطية معناها حكومة الجهلاء وغـــير الاكفاء وانها تخلق طائفة من الزعماء المشاغبين الذين لا ســـند لهم من الزعامة سوى الخطابة المنمقـــة ، والوعود المستحيلة ، ويأخذون على نظام الحكم الديمقراطى كثرة اجـــراء الانتخابات ؛ وقصر مـــدة الحكم ، وسرعة تبـــادل المراكز الرئيسية فى الدولة ، ومن آثـــار هـــذا كله تعطل الاعمال الحكومية ، عـــدم الاستمرار فى التزام سياسة واحدة مدة كافية لتحقق نتائجها ، هذا الى ان عـــدم استقرار الوزراء وكبار الموظفين فى مناصبهم قـــد يغرى بعضهم باستغلال نفوذه للكسب السريع على حساب المجتمع ، كما يأخذون على هـــذا النظام انه وان كان يعنى بنشر

التعليم ؛ الا ان مستوى العلم فى هبـوط ، اذ تتجه نظم التعليم نحو العنايه بالتعليم الفنى والعملى ، واهمال الثقافة والآداب والفنون ، ويعيبـون على الحكومات الديمقراطية اسرافها وتعريضها الحريات الشخصية لخطر استبداد الاغلبية ، او استبداد الطبقة التى يصير الحكم اليها .

٤ ـ الحكومات الشمولية :

قبيل الحرب العالمية الاولى كان الاتجاه العام فى العالم نحو الديمقراطية ، ويرى كثير من الكتاب ان الحرب العالمية الاولى لم تكن الا حـربا بين نظـم الحكم الديمقراطى ونظم الحكم المطلق ، ولكن معاهدة الصلح بدلاً من ان تصفى مشـاكل الحرب ، وتضـع اسس السلام العالمى ، جاءت وثيقة اذلال للدول المغلوبـة مثل المـانيا ودول وسط اوروبا ، حتى لتعتبر معاهدة فرساى مسئولة الى حد كبير عن التطورات السياسية المتطرفة التى ظهرت فى المـانيا وايطاليا ، وظهر أيضا مثل هذه التطورات فى روسيا نتيجة للثورة الشيوعية .

والحكومة الشمولية او الدكتاتورية تختلف فى مجموعهـا عـن الحكومة الديمقراطية ، وتتسم بصفات عامة ، اهمها :

١ ـ تعتقد ان الغاية تبرر الوسيلة ولو كانت منافيـة لمبادىء الاخلاق مثال القوة والكذب والقتل ، لان القوة هى اساس وجود الحكومة .

٢ ـ تدعو كلها الى الغاء النظام الطبقى ، وتختلف الشيوعية عن الفاشية فى ان الشيوعية تعمل على الغاء جميع الطبقات ما عدا طبقـة العمال ، امـا الفاشية والنازية فتدعو الى تنسيق مصالح الطبقات المختلفـة فى ظل قومية متطرفة لتحقق بذلك وحدة الدولة .

٣ ـ لا تمانع كلها فى استخدام القـوة والقسوة لتأمين السلطة العليا للزعيم وللقضـاء على كل معارض فى الدولة .

٤ ـ اداة هؤلاء الزعماء الدكتاتوريين لبلوغ هـذه الغاية هيئات تنظم على نمط شبه عسكرى وتمنح سلطات واسعة تبيح لهـا حـق الاعتقـال والتفتيش ، بل الاعدام دون محاكمة ، ومن هنـا اطلق على هـذه الحكومات الشمولية لقب « الدول البوليسية » .

٥ ـ تزعم هذه الدكتاتوريات انهـا متمسكة بالنظم الديمقراطية ، رغم ان السلطات كلها مجموعة فى يد الزعيم واعوانه .

٦ ـ تفرض عقيدة سياسية واحدة على الشعب ، ومن هنا يظهر سبب اهتمام الحكومات الدكتاتورية بنشر مبادىء الحزب والدعاية لها بين جميـع افراد الشعب واحكام الرقابة عليهم ، وتتمثل هذه الرقابة فى الستار الحديدى الذى تضربه الدكتاتورية حول بلادها .

وفيما يلى بيان موجز لطبيعة الحكومة الشمولية فى كل من روسيا فى عهد ستالين والمانيا النازية وايطاليا الفاشية .

(ا) **الشمولية الشيوعية فى روسيا الستالينية** : كانت روسيا الى ما قبل الحرب العالمية الاولى دولة ملكية يراسها قيصر ، وهو حاكم مطلق ، واعوانه ووزراؤه من ابناء الطبقة الارستقراطية المعارضة للافكار التحررية ، ولم تكن الحالة الداخلية مستقرة بسبب تصادم الطبقة الارستقراطية المحافظة مع الطبقة المتوسطة المتحررة ، ولما اشتركت روسيا فى الحرب العالمية الاولى ظل الشعب متماسكا ، واقبل على الحرب بروح عالية ، ولكن هذه الروح ما لبثت ان تضعضعت بسبب هزيمة الجيش الروسى نتيجة لفساد الطبقة الحاكمة المسئولة عن تنظيم اداة الحرب فى الدولة ، ونتيجة لنقص المواد الغذائية ، نشا تذمر عام فى الشعب كله ، وعلى اثر ذلك تفكك الجيش الروسى ، وانهارت الحكومة ، واضطر القيصر اخيرا الى التنازل عن العرش ، ووقعت روسيا فى حالة فوضى لا مثيل لها فى تاريخها الطويل ، فقد رفض الجيش مواصلة الحرب ، وظهرت المجاعات فى المدن الكبرى .

وفى هذه الاثناء اخفقت محاولات كثيرة من الزعماء والاحزاب للسيطرة على الموقف الداخلى ، فأصبح الطريق ممهدا امام لينين واعوانه للسيطرة على الحكم ، ويرجع نجاح لينين واعوانه فى السيطرة على الحكم الى انه كان الزعيم الوحيد الذى له سياسة واضحة ، وحزب منظم ، وهدف ثابت ، وهو مؤمن بمبادىء كارل ماركس ، وبخاصة نظريته عن ديكتاتورية البروليتاريا (الطبقة العاملة) ، ومحواها ان الحرب لابد ان تنشب بين الطبقات العاملة والرأسماليين وان العمال سوف ينتصرون فى هذه الحرب ، وبذلك يقضى على الطبقة المالكة او البورجوازية ، ويستتب الامر للعمال فينشئون الدولة الشيوعية الخاضعة لديكتاتورية البروليتاريا ، وقد جعل لينين من هذه النظرية اساسا للثورة الشيوعية فى روسيا ورغم أن ماركس كان يؤمن ان حرب الطبقات لا تنشب الا حين تتوافر لها العوامل اللازمة ، فان لينين واعوانه لم ينتظروا هذا التطور للشروع فى ثورتهم الشيوعية وسنحت لهم فرصة تطبيق هذه النظرية حين انهار نظام الحكم القيصرى ، وكان للشيوعيين حزب اسمه « الحزب البلشفى » وله برنامج واضح كما اسلفنا ، فاستغلوا فرصة الفوضى السائدة فى روسيا وسيطروا بواسطة العمال ومنظماتهم على الحكم ، فقضوا على النظم السياسية والاجتماعية القديمة قضاء تاما واتبعوا لذلك الوسائل الآتية : ١ ــ الغاء الملكية الخاصة ٢ ــ القضاء على افراد الطبقة المتوسطة بالقتل ، او الاندماج فى النظام الجديد ٣ ــ اقاموا نظاما جديدا للحكم بكل مقوماته القانونية والدستورية ٤ ــ وضعت السلطة كلها فى يد الحزب الشيوعى .

وقد واجه الحزب الشيوعى صعوبات جمة فى بادىء الامر حتى اضطرّ الى ان يغير برنامجه اكثر من مرة ، ففى ميدان الصناعة اضطر الى اقرار المكافاة التشجيعية للعمال لحثهم على زيادة الانتاج ، وبدا الحزب تنفيذ برنامج ثقافى واسع هدفه بث المبادىء الشيوعية بين ابناء الشعب ، وبدا التخطيط الاقتصادى لتحقيق الاكتفاء الذاتى للاقتصاد الروسى ، وقامت الحكومة بانشاء المزارع الجماعية الواسعة لغرضين : توفير المواد الغذائية للشعب ، والغاء طبقة الملاك الزراعيين .

وفى سنة ١٩٣٦ قام ستالين بتعديل الدستور الروسى تعديلا جعله ديمقراطى المظهر اوتوقراطى الجوهر ، وينص على ان الاتحاد السوفييتى يتكون من ست عشرة جمهورية اشتراكية . وان السلطة التشريعية تكون لمجلس السوفييت الاعلى Supreme Soviet وهو من مجلسين ، سوفييت الاتحاد ، وسوفييت القوميات ، اما السلطة التنفيذية فتكون لمجلس البريزيديم Presidium وهو مسئول من الناحية النظرية شانه فى ذلك شأن مجلس السوفييت الاعلى ، اما الزعامة الرئيسية فى نظام روسيا السياسى فهو الحزب الشيوعى ، وهو الحزب الوحيد فى روسيا الذى يخضع لنظام اجتماعى مكون من طبقة واحدة هى طبقة العمال ، ولا يسمح بقيام احزاب معارضة له ، والحزب الشيوعى يتالف من منظمات تلائم نظام الدولة الفيدرالى (الاتحادى) ، فمنها منظمات محلية ، ومنها منظمات اقليمية ، ويجمع بينها كلها « الكونجرس الاتحادى السوفييتى » وهو اعلى منظمة فى الحزب ، وهو الذى يتولى انتخاب اللجنة التنفيذية ، وانتخاب بعض اللجان الفرعية الاخرى ، وينعقد مرة على الاقل فى كل اربعة اشهر ، وتقوم بالمهام العادية سكرتارية الحزب وتتالف من خمسة اعضاء من بينهم السكرتير العام للحزب ، وهو يعتبر الزعيم الفعلى للحزب ، والحاكم الاعلى لروسيا .

ومع ان الحزب الشيوعى يتكون من اقلية ضئيلة من الشعب الروسى ، فهو يسيطر على الحكومة سيطرة تامة بفضل اسناد المراكز الهامة فى الدولة الى انصاره ، وهم اكثرية ساحقة من العمال والفلاحين ، واقلية من المثقفين ، وكان انتماء الفرد الى اصل بروليتارى شرطا اساسيا للالتحاق بعضوية الحزب ، وهى تخلع على صاحبها عدة امتيازات جعلت الحزب يتحول الى طبقة ارستقراطية جديدة ، ولا يسمح بحرية المناقشة والمعارضة الا فى داخل الحزب ، ويشرف الحزب على الجهاز الحكومى وعلى سائر اوجه النشاط فى الدولة ، والخلية الشيوعية تتصل بالمنظمات الشيوعية اتصالا وثيقا ، وهى تتولى مراقبة جميع التطورات فى منطقة اختصاصها ، وتبعث بتقارير دورية عن هذه التطورات .

ان تكوين الاتحاد السوفييتى يعتبر اقوى تحد تعرضت له الديمقراطية

الغربية حتى اليوم . وعلى الرغم من أن النظرية الماركسية التى يقوم على اساسها هذا الاتحاد تؤمن بالديمقراطية ، فان البلاشفة الستالينيين حولوا هذه الماركسية الى دكتاتورية خالصة ، وآية ذلك ان اقلية من الشعب تتمثل فى الحزب الشيوعى تحت زعامة فرد واحد تتحكم فى الشعب كله عن طريق احتلال جميع المراكز الهامة فى الدولة . ووضع الحكومة تحت اشراف الحزب الشيوعى . وعلى الرغم من المظهر الديمقراطى للدستور لا توجد مساواة حقيقية أمام القانون والطبقات الاجتماعية التى تدعو الشيوعية اصلا الى مكافحتها ما تزال قائمة فى روسيا ، وما تزال بعض الطبقات تتمتع بامتيازات كما كان الحال اثناء قيام الحكم القيصرى ، وكل ما هناك ان الامتيازات التى كانت خلال العصر القيصرى لطبقة ارستقراطية بالوراثة اصبحت لطبقة ارستقراطية فى العقيدة الشيوعية ، وان اعضاء الحزب حلوا مكان الطبقة الحاكمة فى العهد القيصرى .

(ب) الشمولية الفاشية فى ايطاليا الموسولينية : ترجع نشأة الفاشية فى ايطاليا الى عدم استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية فى اوربا بعد الحرب العالمية الاولى ، ويتجه هذا النظام اتجاها مضادا للنظام الشيوعى فى روسيا ، وان كان اسلوبه واسلوب الحكم الشيوعى متماثلين من حيث سيطرة الفرد الواحدة ، أو الحزب الواحد . وقد ساعد على ظهور الفاشية فى ايطاليا أن الشيوعية الروسية اغتنمت فرصة سوء الاحوال الاقتصادية والاجتماعية فى ايطاليا غداة هزيمتها فى الحرب العالمية الاولى ، وما اعقب ذلك من انتشار التذمر بين الجنود المسرحين والفوضى والاضطراب بين طبقات العمال ، وحاولت — أى الشيوعية الروسية — اقامة نظام حكم البروليتاريا فى ايطاليا ، وفى هذا الوقت كان بنيتو موسيلينى وهو اشتراكى المذهب قد تمكن من تكوين عصبة محاربة مكونة من فئات مختلفة من الشعب ، ففيها جنود مسرحون وعمال وطلبة ورجال اعمال ؛ ورجال أدب واصحاب أملاك وابناء نبلاء ، وفى سنة ١٩٢٢ زحف موسيلينى وحزبه على روما ، فاستولى على الحكم واعاد النظام فى الدولة ، ولم يلبث ان توطد مركزه واصبح السيد المطلق فى ايطاليا كلها ، وقد أصبح للفاشية جيش غير رسمى ، يلبس رداء أسود اللون واطلق عليه اسم « اصحاب القمصان السوداء » .

واخذ موسيلينى فى بداية الامر يتعاون مع الاحزاب الفاشية القائمة ، ومع البرلمان القائم ؛ فلما زادت قوته بدا يتجاهل هذه الاحزاب ؛ ويهمل البرلمان ، ولكن مع الابقاء على سلطته الدستورية ، والمحافظة على دستور الدولة ، وكان ينص على أن الملك يراس السلطة التنفيذية ، وان البرلمان (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) يمارس السلطة التشريعية ؛ ولكن موسيلينى جمع كل السلطات فى يديه باعتباره رئيسا للحزب الفاشى ؛ وانشأ مجلسا أطلق عليه اسم « المجلس الفاشى الكبير » وجعل جميع الموظفين ذوى

المناصب الرئيسية فى الحكومة مسئولين مباشرة امام رئيس الحكومة الذى هو فى الوقت نفسه رئيس الحزب الفاشى ، وتحول مجلس النواب الى برلمان يمثل الطوائف المختلفة ، وكان هذا النظام الطائفى من اهم صفات النظام الفاشى ، فبمقتضاه يقسم الشعب الايطالى الى عدة طوائف او نقابات تمثل اوجه النشاط المختلفة فى الدولة ، مثل نقابة الموظفين وطوائف المشتغلين بالزراعة ، والتجارة ، والصناعة ... الخ ، وهذه النقابات والطوائف كانت تقدم بيانا بأسماء مرشحيها للبرلمان ، ثم يقوم « المجلس الفاشى الكبير » بدراسة القوائم ، والاستبعاد غير المرغوب فيهم ، والحزب الفاشى هو الذى يقترح القوانين التى تعرض على البرلمان ، واعضاء البرلمان لهم حق مناقشتها فقط لا رفضها .

والواقع انه لم يكن هناك مذهب فاشى محدد المعالم ، غير ان هذا لا يمنع انه كان لها بعض المبادىء العامة واهمها : ١ ـ سيادة الدولة التامة على المنظمات الطائفية اوالنقابات ٢ ـ وحدة الوطن ، فلا تسمح الفاشية الا بوجود حزب واحد ، لان تعدد الاحزاب يعنى اختلاف المصالح ، وهذا من شأنه ان يضعف الدولة ٣ ـ التوافق التام بين راس المال والعمل .

٤ ـ ان النظام الفاشى اصدق تمثيلا للشعب من النظام الديمقراطى المعرض للانقسامات الداخلية ، ولعدم الاستقرار فى الحكم ، وان الفاشيين هم الفئة المختارة من العناصر الصالحة فى الشعب القادرة على رسم السياسة الصالحة للشعب .

(ج) الشمولية النازية فى المانيا الهتلرية : كانت النازية فى المانيا وليدة هزيمتها فى الحرب العالمية الاولى ، واضطرارها الى قبول شروط معاهدة فرساى ، مما اوقع بها اضرارا مادية ونفسانية جسيمة ، فقد خسرت مساحة كبيرة من أغنى أراضيها ، وتدهورت حالتها الاقتصادية حتى تعرضت ماليتها لتضخم لا مثيل له فى التاريخ ، فساءت حال الطبقة المتوسطة ، وانتشرت البطالة بين العمال ، مما عرضها للدعاية البلشفية كما تعرضت ايطاليا ، لان الشيوعيين وجدوا فى الفوضى الاقتصادية فرصة سانحة لفرض دكتاتورية البروليتاريا ، ولكن الحزب الاشتراكى القومى (٨٨) سيطر على الموقف سريعا ووقف فى وجه الشيوعية بفضل زعامة « هتلر » فقد استطاع ان يعيد النظام فى المانيا الى نصابه ، وان يرد الى شعبها ثقته بوطنه الاكبر .

---

(٨٨) الاسم الكامل لهذا الحزب هو « الحزب الاشتراكى الالمانى العمالى القومى » ويطلق عليه من باب الاختزال اسم Nazi ، كما ان نظام الحكم هناك سمى « النازية » .

انظر رسالة الدكتوراه فى العلوم السياسية التى قدمها الدكتور محمد عادل شكرى عن النازية بتاريخ ١٠ يولية ١٩٦٥ (كلية التجارة جامعة القاهرة) .

والاشتراكية القومية فى المانيا معناها الايمان التام بالقومية الالمانية وهى مستمدة اصلا من مبادىء سيكولوجية اكثر مما هى اقتصادية او سياسية ، فمن الناحية النظرية كانت ترى امكان جمع الطبقة العاملة مع طبقات الشعب الاخرى فى ظل نظام ديمقراطى ، اما من الناحية العملية فلم تكن الا ايديولوجية مبداها « المانيا للالمان » اى انها ايديولوجية وطنية متطرفة ، لذلك بنى الحزب خطته الاقتصادية على اسس تحقيق الاكتفاء الذاتى ، اما خطته السياسية فقامت على اقرار النظام فى الداخل ، ومكافحة الشيوعية الروسية ، واعادة الاراضى التى خسرتها فى الحرب الاولى . وقد نادى الحزب بفكرة تفوق الجنس المسانى على الاجناس الاخرى ، ونادى بمعاداة الجنس اليهودى ، ذاهبا مع اعتقاده أن المانيا لم تهزم فى الحرب بقوة السلاح ، بل بفعل الدعاية اليهودية خلف خطوط القتال ، وان الازمة الاقتصادية التى حلت بالمانيا بعد الحرب هى من صنع اليهود . وقد بذل الحزب النازى مجهودات جبارة لتعليم الشبان الالمان مبادىء القومية الوطنية ، كما حرم تأليف الاحزاب المعارضة ، واحتاط اشد الاحتياط من المؤامرات والانقسامات الداخلية .

وكان جهاز الحزب النازى يتألف من مركز رئيسى فى برلين ، وفروع متعددة فى كل بقاع المانيا ، وكان الحزب يهيمن على جميع منظمات العمال فى الدولة . وكان هتلر — ويلقب « بالزعيم » — يسيطر على الحزب وعلى الحكومة ، وقد استصدر قانونا برلمانيا يمنحه حق ادارة الدولة عن طريق مراسيم حكومية ، كما انه استطاع أن يحصل على اغلبية ساحقة فى الريشستاغ ، وهو المجلس التشريعى الالمانى ، وقضى على النظام الفيدرالى الذى كانت تتمتع به الولايات الالمانية ، وجعلها خاضعة لحكمة مباشرة ، فصارت المانيا بهذا كله دولة موحدة ذات حكومة مركزية .

٥ — النظرية الحديثة فى انواع الحكومات (٨٩) :

لقد نحى فرنى الدراسة الكلاسيكية لانواع الحكومات على اساس انه لم تعد لها سوى قيمة تاريخية ، فما من شعب يرضى اليوم بان يرزح تحت نير حاكم مطلق ، او طاغية ، او حكم اقلية ارستقراطية ، او اى نوع آخر من انواع الحكم لا يعتمد على رضاء الشعب ومشاركته ، مع استثناء حالات قليلة لبعض الحكومات التى ما زالت تعيش بعقلية العصور الوسطى ، وعلى ذلك يرى فرنى أن الحكومات الحديثة تعتمد اساسا على مشاركة الشعب فى الحكم ، فهى حكومات ديمقراطية وان كان بعضها يختلف عن البعض الآخر من نواح كثيرة ، وقد استطاع فرنى أن يميز بين ثلاثة انواع رئيسية من الحكم وهى : الحكومة البرلمانية ، والحكومة الرئاسية ، وحكومة الجمعية الوطنية

---

(٨٩) هذه النظرية تستند الى دراسة الاستاذ فرنى فى كتاب تحليل النظم السياسية .

او نظام الحكم المجلسى فيما يسميه البعض . والمبادىء الاساسية التى تميز كل نوع منها هى تداخل السلطتين التشريعية والتنفيذية فى الحكومة البرلمانية ، وانفصالهما فى الحكومة الرئاسية ، واولوية السلطة التشريعية فى حكومة الجمعية الوطنية . وقد وضع فرنى خصائص لكل هذه الحكومات .

(أ) **الحكومة البرلمانية** ـ وتتلخص خصائصها فيما يلى :

١ ـ المجلس يتحول الى برلمان : مرت الحكومة البرلمانية اثناء تطورها من حكومة ملكية مطلقة الى حكومة برلمانية فى ثلاث مراحل : ففى المرحلة الاولى وجد ملك مسئول بمفرده عن النظام السياسى برمته ، ثم مجلس يتكون من اعضاء جعلوا يتحدون سلطة الملك ، وفى النهاية اضطلع المجلس بمسئولية الحكم ، واخذ يمارس اعمال البرلمان ، ولذلك فقد الملك جميع مسئولياته . وكلمة برلمان تعنى هنا الحكومة والمجلس معا ، فعندما نقول ان السيادة للبرلمان نقصد انها للحكومة والمجلس معا ، اما اذا قلنا ان الحكومة مسئولة امام البرلمان فان كلمة البرلمان فى هذه الحالة تنصب فقط على المجلس التشريعى .

٢ ـ السلطة التنفيذية مكونة من جزءين : كان من نتيجة تحول المجلس الى برلمان ان انقسمت السلطة التنفيذية الى رئيس وزراء وهو يراس الحكومة ، وملك أو رئيس جمهورية وهو يراس الدولة .

٣ ـ رئيس الدولة يعين رئيس الحكومة : ومن طبيعة النظام البرلمانى أن يكون مشتملا على مركزين متميزين وان يعين رئيس الحكومة بواسطة رئيس الدولة ، ولا يتبادر الى الذهن ان هذا التعيين هو مجرد اجراء شكلى ، فرئيس الدولة وان كان مقيدا بتعيين رئيس الحزب الحائز للاغلبية فى المجلس رئيسا للحكومة ، الا انه توجد حالات كثيرة لا يفوز فيها حزب واحد بالاغلبية المطلقة ، فعندئذ تكون لرئيس الدولة سلطة فعلية فى اختيار رئيس الحكومة .

٤ ـ رئيس الحكومة يعين الوزراء : من الاوضاع الجديرة بالاهتمام فى الحكومة البرلمانية التمييز بين رئيس الوزراء وباقى الوزراء ، اذ ان رئيس الدولة يعين رئيس الوزراء ، وهذا بدوره يقترح اشخاص الوزراء . فمن اهم مبادىء الحكومة البرلمانية ان يتحمل رئيس الوزراء مسئولية تكوين الوزراء وتبعة تصرفات وزرائه .

٥ ـ الحكومة هيئة جماعية : وهذا يعنى ان الحكومة مسئولة جماعيا عن السياسة العامة ، ورئيس الوزراء هو المسئول الاول بين اقرانه .

٦ ـ الوزراء يكونون عادة اعضاء برلمانيين : فهم يقومون بدور مزدوج فى الحكومة البرلمانية ، فالى جانب مناصبهم الوزارية هم فى الوقت نفسه

اعضاء منتخبون فى المجلس ، ولكن هـذه ليست قاعـدة عامة فى جميـع الحكومات البرلمـانية .

٧ ــ الحكومة مسئولة سياسيا أمام المجلس : فالمجلس فى العصر الحديث يستطيع ان يسقط الحكومة اذا رأى أنهـا غير جائزة لثقته ، أمـا قديما فقد كان الوزراء مسئولين أمام الملك ، وهذا يعنى ان الملك أصبح اليوم غير مسئول عن السياسة العامة للحكومة ، ولذلك فان جميع ما يصـدر عـن الملك أو رئيس الجمهورية لا يتخذ صبغة قانونية الا اذا كان موقعا عليـه منه ومن رئيس الوزراء والوزيـر المختص .

٨ ــ لرئيس الحكومة الحق فى نصح رئيس الدولة بحل البرلمـان ، اذا سحب المجلس ثقته بالحكومة ، فأما ان تستقيل الحكومة وأما ان يطلب رئيس الحكومة من الدولة حل البرلمـان اى المجلس واعفـاء الحكومة معا ، غير ان العادة جرت فى انجلترا على أن تظل الحكومة قائمة الى ان يتكون المجـلس الجديد ، وهذا يعنى ايكال الفصل فى الخلاف بين جزئى البرلمان الى الشعب ، ويعتقد بعض الكتاب أن هذه الخاصية من اهم أسباب نجاح الحكم البرلمانى واستقراره ، والحكومات التى لا تأخذ بهـذا المبدأ تتعرض لتقلبات مستمرة .

٩ ــ البرلمـان له الاولوية على كل من الحكومة والمجلس ، وليس لاى منهما أن يدعى تفوقه على الآخر : فتعتمد الحكومة على تعضيد المجلس لهـا اذا ارادت الاستمرار فى الحكم ، وهذا لا يعنى اولوية المجلس لان الحـكومة فى استطاعتها حله واجـراء انتخابات جديدة ، والواقع ان كـثيرا من الحكومات البرلمـانية فشلت لعدم مراعاتها هـذه القاعدة .

١٠ ــ الحكومة فى مجموعها مسئولة مسئولية غير مباشرة امام الهيئـة الناخبة ، فالهيئة الناخبة لا تنتخب الحكومة مباشرة ، اذ أن الحكومة تتكون من بعض النواب المنتخـبين انتخابا مباشرا ، ومسئوليتهم امـام دوائـرهم الانتخابية انما تنصب على اعمالهم النيابية وليس على اعمالهم الوزاريـة ، وقد يقول البعض ان الحكومة مسئولة مباشرة أمام الهيئة الناخبة من الناحيـة الواقعية ان لم تكن من الناحية الدستورية ، وقد يكون هذا القول صـحيحا بالنسبة الى الدول التى تأخـذ بنظـام الحزبين ، كالمملكة المتحـدة ، وكنـدا ونيوزيلندا ، ولكن حتى فى هـذه الحالة نجد أن الناخب فى المملكة المتحـدة لا ينتخب الحكومة على نحو ما يجرى فى انتخابات الرئاسة فى الولايات المتحـدة الامريكية ، بل ينتخب اعضاء مجلس العموم فقط .

١ ــ البرلمان يعتبر مركز الثقل فى هذا النظام : ان تداخل كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية داخل البرلمان هو السبب المباشر فى الاولوية التى يتمتع

بها البرلمـــان فى النظام ، ولكى يعمل النظـــام البرلمانى بنجاح يجب عـــلى الحكومة ان لا تشعر بحرج من استمرار مهاجمة المجلس لها ، كما يجب على المجلس ان لا يحاول الانتقاص من اختصاصات الحكومة وحقوقهـــا عن طريق التدخل الزائد فى اعمالها .

(ب) **الحكومة الرئاسية** ـــ وتتلخص خصائصها فيما يلى :

١ ـــ المجلس يظل كما هو ، اى انه لا يتحول الى البرلمـــان كما هو الحال فى الحكومة البرلمـــانية .

٢ ـــ السلطة التنفيذية ليست مجزأة ، بل هى مكونة من رئيس ينتخبه الشعب لمدة محدودة ، ويجرى انتخابه وقت الانتخابات العامة للمجلس .

٣ ـــ رئيس الحكومة هـــو فى الوقت نفسه رئيس الدولة : وهـــذه الصفة قد تؤدى الى تعارض فى الولاء من المواطنين ، اذ بينما قد يعارض المواطنون الرئيس بصفته رئيســـا للحكومة ، يتحتم عليهم ان يدينـــو لـــه بالولاء بصـــفته رئيســـا للدولة .

٤ ـــ الرئيس يعين رؤساء المصالح المختلفة ، ويظل هؤلاء تابعين لـــه ، ويطلق عليهم فى الولايات المتحدة الامريكية اسم السكرتيرين ، والرئيس ليس ملزما بأن يعين السكرتيرين من اعضـــاء المجلس ، كما هـــو المتبع فى الحكومة البرلمـــانية ، فهو حر فى تعيين من يشاء بشرط موافقة مجلس الشيوخ ، وهـــو بذلك يتمتع بحرية اوسع من حركة زميله رئيس مجلس الوزراء .

٥ ـــ الرئيس بمفرده هو السلطة التنفيـــذية ، فبينما الحكومة البرلمـــانية حكومة جماعية ، نجد الحكومة الرئاسية تتمثل فى فرد واحد ، وعندما يجتمع الرئيس بسكرتيريه فهـــو غير مقيـــد بآرائهـــم ، بعكس الحال بالنسبة لاجتماعات مجلس الوزراء فى الحكومة البرلمـــانية ، حيث يتقيـــد رئيس الوزراء بقـــرار الاغلبيـــة .

٦ ـــ لا يجوز تعيين اعضاء المجلس فى المراكز الاداريـــة ، كما لا يجوز ان يكون من السكرتيرين عضـــو بالمجلس ، وفى الكونجرس الامريكى لا يحـــق للرئيس او اى من مساعديه ان يكونوا اعضاء ، ولكن يحق للســـكرتيرين ان يشتركوا فى مناقشات المجلس .

٧ ـــ الرئيس مسئول امام الدستور ، وليس مسئولا امام المجلس ، ولكن المجلس له حق اتهامه بالخيانة اذا خالف الدستور ، والمجلس يقـــوم بهـــذا العمل بصفته اعلى سلطة تشريعية فى الدولة ، ولكن يجب الا يفهم من ذلك ان الرئيس يخضع من الناحية السياسية للمجلس على ما هـــو الحال فى الحكم البرلمـــانى .

٨ ــ ليس للرئيس سلطة حل المجلس ، والمجلس كما رأينا ليس له حق اسقاط الرئيس ، فكل منهما لا يتيح له وضعه اى سلطان على الآخر ، ولكن للرئيس حق طلب عقد دورة غير عادية للمجلس اذا رفض المجلس الموافقة على مشروعات الرئيس فى الدورة العادية .

٩ ــ تفوق المجلس على الحكومة : المحنا فيما سبق الى انه فى الحكومة البرلمانية ليس للحكومة ولا للمجلس تفوق على الآخر ، لان كلا منهما جزء من البرلمان ، اما الحكومة الرئاسية فانها تتميز بطابع الانفصال التام بين كل من الحكومة والمجلس ، اذ أن لكل منهما مجاله المستقل ، هذا من الناحية الدستورية ، اما من الناحية الواقعية فان الرئيس يستطيع ان يسيطر على المجلس ، لانه زعيم حزب ، وقد تكون لهذا الحزب الاغلبية فى المجلس فيستطيع الرئيس عن طريق نفوذه المستمد من هذا الوضع ان يفرض سيطرته على المجلس وينفذ جميع مشروعات القوانين المقدمة من اعضاء حزبه المنتمين للمجلس ، وقد حدث هذا ابان رئاسة روزفلت للولايات المتحدة منذ سنة ١٩٢٣ . اما اذا لم يوجد تفوق برلمانى ، فأى من الاثنين يكون له التفوق فى الحكومة الرئيسية ما دام ليس بامكان الرئيس حل المجلس ، وليس بامكان المجلس ارغام الرئيس على الاستقالة ؟ هل هذا يعنى أن التفوق للدستور ؟ ولكن الواقع يؤكد أن التفوق من الناحية الفعلية يكون فى النهاية للمجلس ، فعلى الرغم من أن اختصاصات الرئيس مستمدة من الدستور ، الا انه لا يمكنه أن يضعها موضع التنفيذ الا اذا اقر المجلس الاعتمادات المالية اللازمة لها ، ومن ناحية اخرى فى مقدور المجلس أن يحاكم الرئيس بتهمة الخيانة اذا خالف قواعد الدستور ، ومحكمة العدل العليا نفسها خاضعة لارادة المجلس فى نهاية الامر ، وذلك لما يتميز به المجلس من مقدرة على تعديل مواد الدستور اذا أراد ، وقد يبدو من هذا انه لا فرق بين الحكومتين البرلمانية والرئاسية من حيث استطاعة السلطة التشريعية تعديل الدستور ، ولكن هناك فرقا كبيرا ، اذ ان التعديل فى الحكومة البرلمانية يتم عن طريق البرلمان ، وهو يشمل الحكومة والمجلس معا ، اما التعديل فى الحكومة الرئاسية فيتم عن طريق المجلس فقط ، وقد يكون هذا التعديل موجها ضد الحكومة ، ومثال ذلك تحديد الكونجرس الامريكى لمدة حكم الرئيس بفترتين فقط .

١٠ ــ الرئيس مسئول مباشرة امام الهيئة الناخبة : رأينا ان رئيس الحكومة فى الحكومة البرلمانية يعين من قبل رئيس الدولة ، فهو اذن غير منتخب ، أما الرئيس فى الحكومة الرئاسية فانه لما كان منتخبا بواسطة الشعب فهو لذلك مسئول امام الشعب مباشرة ، وهذا يعنى انه يخاطب الشعب مباشرة لا عن طريق المجلس كما هو الحال فى الحكومة البرلمانية ، والواقع انه محظور على الرئيس من الناحية الدستورية القاء خطابات داخل المجلس الا فى الحالات الاستثنائية ، ولذلك جرت العادة ان يشرح الرئيس سياسته للشعب مباشرة

عن طريق مختلف وسائل الاعـــلام : الاذاعات ، او المؤتمـــرات الصـــحفية الدورية الخ .

١١ ــ لا يوجد مركز ثقل فى النظام السياسى ، فبينما نجـــد ان مركز الثقل فى الحكومة البرلمـــانية يتمثل فى البرلمـــان ، لا نجد مثل هذا فى الحكومة الرئاسية ، بسبب انفصال السلطات بعضها عن بعض ، وعدم وجود الاداة الدستورية التى تجمع بينها ، كما يجمع بينها البرلمـــان فى الحكومة البرلمـــانية ، وهـــذا مؤداه انه لا يمكن أن يقوم خلاف طويل الامد بين الحكومة والمجلس فى الحكومة البرلمانيـــة ، لانه فى هـــذه الحالة يحدث احد الامرين : اما ان تستقيل الحكومة ، واما أن يحل المجلس ، أما فى الحكومة الرئاسية فالمفروض ان يوجد خـــلاف مستمر بين الحكومة والمجلس .

(ج) **حكومة الجمعية الوطنية** : لم يجد فرنى ضرورة لدراســـة حكومة الجمعية الوطنية على اسس دراسته للنوعين السابقين ، واهم ما يميز حكومة الجمعية الوطنية نظريا انها تحصر السلطتين التشريعية والتنفيذية فى المجلس ، فلا توجد حكومة منفصلة ، وهذا لا يعنى عـــدم وجود حكومة على الاطـــلاق فالحكومة قائمة ، وهى تتكون من لجنـــة يعينها المجلس من بين اعضـــائه ، وليس لهذه الحكومة رئيس بذاته تنعقـــد له الزعامة على ما هـــو الشان فى الحكومة البرلمـــانية او فى الحكومة الرئاسية .

ونظرية الجمعية الوطنية تضع فى الشعب كل الثقة ، ومن ثم فهى لا تجيز نظام المجلسين : مجلس منتخب وآخـــر معين ، وان اجازته فانما لضرورة التنظيم السياسى ، فالمجلس الاعلى فى روسيا يمثـــل الجمهوريـــات الشعبية والقوميات التى يتكون منها الاتحاد السوفيتى ، اما المجلس الاعلى فى سويسرا فهو يمثـــل الولايات التى يتكون منهـــا الاتحاد .

وفى حكومة الجمعية الوطنية يكون حق عقد المجلس او انفضـــاضه او حله للمجلس نفســـه ، ويمكن القول اذن ان اهم خصائص حكومة الجمعية الوطنية هى تفوق المجلس على اعتبار انـــه ممثل لارادة الشـــعب وانه مصدر السيادة القومية ، وترجع اهمية نظرية حكومة الجمعية الوطنية الى مدى ما خلفتـــــه من آثـــار فى كثير من دساتير الدول الحديثة ، على الرغم من ان هذه الدول لـــم تطبق نظريتها بحذافيرها ، فالنظرية تبلغ فى كثير من نواحيها حـــد المثل الاعلى ، ومن ثم كان من الصعب الاخذ بها فى الدول الحديثة ، بالنظر الى حاجة هـــذه الدول الى سلطة تنفيذية قوية ، على حين أن نظرية حكومة الجمعية الوطنية من شانها اضعاف السلطة التنفيذية وجعلها مجرد لجنة تابعة للمجلس .

والملاحظ ان الدول الشيوعية اكثر من غيرها اخذا بنظرية حكومة الجمعية

الوطنية فدساتير معظم هـذه الدول تنص على ان المجلس هو المسئول عـن تكوين الحكومة ، فى الاتحـاد السوفيتى مثـلا نجد ان السوفييت الاعـلى (المجلس) له السلطة الحاسمة فى تعيين وعزل مجـلس الوزراء ولكن يقلل من اهميـة هذا النص ان السوفييت الاعلى لا يجتمع الا فى فترات متباعدة ، وفى هـذه الاثنـاء يتحمل البريزيديوم مسئولية الاشراف على الحـكومة ، والبريزيديوم هذا ليس الا مجـرد لجنة ينتخبها السوفييت الاعلى مـن بين اعضائه ، لتمارس مهام رئيس الدولة ، وتمثـله اثناء فترات عـدم انعقـاد السوفييت الاعلى وفى هذا ما يقلل من قيمة النظرية ، اذ ان قوام قوة النظرية انها تجعل الحكومة مسئولة مسئولية مباشرة وواضحة امام ممثلى الشـعب ، على حين ان ما يحدث فعـلا فى روسيا ان المجلس لا يجتمع الا فى فـترات متباعدة ، بحيث يتيح للبريزيديوم سلطة الاشراف عـلى الحكومة آمادا طويلة ، مما يجعل العلاقة بين ممثلى الشـعب والحكومة علاقة غير مباشرة .

وتطبيق هذه النظريات الثلاث يختلف من دولة الى اخرى ، فغالبا ما يكون الدستور مجرد تعبر عن مثل اعلى ، ولكنه يستعصى على التطبيق العملى ، غير ان قيام دستور فى الدولة يدل على خروجها من عهد الحكم المطلق وانطلاقها نحو الحكم الديمقراطى ، واليوم لم يبق من بين دول العالم سوى قلة صـغيرة من الدول خلو من الدساتير ، ما زال الحكم فيها قائما على اساس حكم الفـرد الواحد ، اما باقى دول العالم فتنقسم الى ثـلاثة اقسام : مجموعـة الدول الامريكية وتأخذ بنظام الحكم الرئاسى ، مجموعة الدول الشيوعيـة وتأخـذ بنظام حكم الجمعية الوطنية ، اما بقية دول العالم فتأخذ بنظام الحكم البرلمانى . ثم هنـاك ست دول هى فرنسـا وفنـلندا وايرلنـدا واليـابان والحبشـة والنمسـا لا تأخذ بأى من النظم الثـلاث ، بـل بنظم تمـزج بين صـفات اكثر من نظام واحـد ، ففى كل من فنلنـدا والنمسا وايرلندا حكومة برلمانيـة ، الا ان رئيس الدولة ينتخب انتخابا مباشرا . يخلص مـن ذلك ان التقسـيم التقليـدى لانواع الحكومات الى ملكية وارستقراطية وديمقراطية لـم يعد يعبر عن حقيقة الواقع فى النصف الثانى من القرن العشرين ، فنظام الحكم الملكى لـم يعد نظام حكم مطلق ، والحكومات الجمهورية لا تأخذ جميعا بنظام حكم جمهورى اما نظام الحـكم الارستقراطى فلم يعد له وجود فى عصرنـا هـذا ، فالمملكة المتحدة تأخذ بنظام الحكم البرلمـانى ، مثلها فى ذلك مثل جمهوريـة المـانيا الاتحادية ، ولكن يلاحظ بصـفة عامة ان نظام الحكم البرلمـانى يصلح للملكيات اكثر مما يصلح للجمهوريات . وقـد انبثقت كل من هـذه النظـم عن رغبـة الشعوب فى ايجـاد نوع من الحكم يعطى لهـا حق الاشراف عـلى الجهـاز الحكومى ، بعد ان كان هذا الاشراف وقفـا على فرد واحد او عائلة واحدة .

(د) مزايا وعيوب كل من هذه الانظمة : يمتـاز النظام البرلمـانى بالدهاء والتحايل ، اذ بينما احتفظ بالشكل الملكى للحكومة الا انه نقل القـوة السياسية

من الملك الى البرلمان ، كما اعطى مسئولية الحكم لرئيس الحكومة ، ولكنه فى الوقت نفسه احتفظ للملك بسلطة تعيين رئيس الحكومة ، فلسلطة تعيين الحكومة لم تنتقل للشعب كما يحدث فى النظام الرئاسى ، ولا للمجلس كما هو فى ظل النظام المجلسى . ولا شك ان تصميم النظام البرلمانى على جعل مسئولية الحكومة مسئولية جماعية يجعل هذا النظام افضل من النظامين الآخرين ، كما ان تداخل السلطات يساعد على تمكين النظام السياسى من العمل بكفاية كبيرة ، وهذا التداخل اوجد للقوى السياسية مركز ثقل قادرا على اتخاذ القرارات .

ولكن النظام البرلمانى يحمل فى طياته عوامل ضعف كثيرة ، فالعلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بالدقة والحساسية بمكان بحيث يسهل الاخلال بميزان القوى فى اى لحظة ، خاصة فى الدول التى اخذت بهذا النظام حديثا نقلا عن غيرها ، فالحكومة الى جانب كونها سلطة تنفيذية فانها وثيقة الصلة بالسلطة التشريعية ، وبذلك قد تأخذ لنفسها حق التكلم باسم البرلمان بل العمل نيابة عنه كذلك ، وفى استطاعتها بما لها من سلطة شغل المناصب أن تضغط على اعضاء المجلس ، كما يمكنها أن تؤثر فى نتائج الانتخابات بحيث تضمن نجاح المرشحين المؤيدين لها ، ولا يوجد فى هذا النظام اية ضمانات دستورية تحد من قدرة السلطة التنفيذية على السيطرة على السلطة التشريعية ، وقد ظهر هذا الخطر واضحا فى دول الشرق الاوسط التى لجأت حكوماتها الى حل مجالسها دون اتخاذ اية اجراءات لدعوة مجالس أخرى تقوم مقامها . ومن ناحية اخرى قد يختل ميزان القوى نتيجة ميل المجلس الى الاستزادة من سلطاته على حساب السلطة التنفيذية ، مما يعرقل اعمال الحكومة ويقف دون تنفيذ سياستها ، مثلما كان يحدث فى فرنسا حتى دستور الجمهورية الخامسة ، وكثيرون من الاحرار لا يميلون الى النظام البرلمانى بسبب عدم ارتكاز السلطة التنفيذية على قاعدة شعبية مباشرة ، فمسئولية الحكومة امام الشعب مسئولية غير مباشرة .

اما النظام الرئاسى فيبدو انه ابسط من النظام البرلمانى ، اذ ان السلطة التنفيذية فيه يتولاها رئيس واحد مسئول مباشرة امام الشعب ، وهذه الخاصية تجعله اشبه بنظام الحكم الملكى المطلق ، ولكن بعد ادخال تعديلات كثيرة عليه ، فالرئيس لا يتولى الحكم وراثيا بل على ارادة الشعب ، وفى استطاعة ممثلى الشعب ، اى اعضاء المجلس ، أن يقيموا ضده الدعوى بتهمة الخيانة ، واسقاطه اذا ثبت عليه التهمة ، والمجلس له التفوق فى النهاية على الرئيس ، اذ يمكنه أن يتجاهل حق الفيتو الذى يتمتع به الرئيس ، ثم ان قاعدة فصل السلطات تحمى الشعب حماية كافية من تعسف اى من السلطتين ، وعلى الرغم من هذه الضمانات لم ينجح هذا النظام فى كثير من الدول التى اخذت به ، اذ انحصر نجاحه فى الولايات المتحدة الامريكية ، وهى منشأ هذا النظام ، ولعل السبب فى فشله فى دول امريكا اللاتينية يرجع

الى عـــدم نضج هذه الدول من الناحية السياسية ، وعدم قدرة ساستها على فهم النظام على حقيقته .

أما النظام المجلسى قد نبت فى أفكاره الكثيرين من الفلاسفة امثال روسو والراديكاليين الانجليز واليعقوبيين فى فرنسا والرواد الاوائل من الشيوعيين ، وقد كان همهم أن يجدوا وسيلة لجعل الحكومة أداة فى أيدى الشعب ، وكـــان من رأيهم أن هذه هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق الديمقراطية الحقة ، ولذلك فكروا فى انشـــاء مجلس واحـــد يمثل ارادة الشعب بأجمعه ويحل محل الملك ، أو مجلس يمثل طبقات الامة ، وبهذه الوسيلة يمكن الاستغناء عن الســـلطة التنفيذية كأداة منفصلة ومـــع أن انصار النظـــام المجلسى ارادوا تحقيق العدالة الاجتماعية ، الا أن القصـــد التـــوى عليهم فأضعفوا من شأن المنظمات السياسية بتجاهلهم اهم قاعـــدة سياسية طالمـــا نادى بهـــا معظم الكتـــاب السياسيين من أرسطو الى مونتسكيو ، وهى أن الهيئـــة السياسيـــة التى تتولى رقابة الحـــكومة غير صالحة بطبيعتها للقيـــام بمهام الحكم ، فنظرية فصل السلطات ترى ضرورة وجـــود هيئة منتخبة الى جانب الحكومة تكون وظيفتهـــا الاولى مراقبة الحكومة ، والواقـــع أن وظيفة المراقبة اهم بكثير من وظيفـــة تقنين القوانين ، ومن الناحية النظرية قـــد لا يظهر تعارض بين قيام المجلس بوظيفته المراقبة والحكم معـــا ، ولكن تظهر صعاب كثيرة عند التطبيق العملى ، فالحكومات غير الخاضعة للرقابة سرعان ما تفقد صلتها بالرأى العـــام ، والمجلس لا يمكنه أن يراقب لجنـــة مكونة من بـــين أعضائه ، كما أن المجلس الذى يتولى مسئولية الحكم يفقد وظيفته الاساسية ، وهى تمثيل الرأى العام ، فمؤيدو النظام المجلسى يضعون ثقة مثالية فى الطبيعـــة البشريـــة بتحميلهم المجلس هذه المسئولية الضخمة ، اما مؤيدو النظم البرلمانية والرياسية فمنهم ينظرون الى الطبيعة البشرية نظرة واقعية ، فيقولون بحاجة الحكومـــة الى مجلس ليقوم بمهمـــة الرقابة ، اذ انـــه وان كان من المرغوب فيـــه أن تـــزداد الصـــلة بين الحكومة والشعب ، فانه من التجاوز أن نعتقد ان المجلس معصوم من الخطأ ، او من اساءة استعمال سلطته ، وقـــد دل كثير من تجارب الحكم المجلسى التى قامت لتقضى على الحكم المطلق على انحلالها ووقوع الحكومة فى أيـــدى امبراطور ، كمـــا حدث عقب ثورة كرومويل فى انجلترا والثـــورة الفرنسية والثورة الشيوعية .

الا أن قوة النظرية ترجع الى انها كانت دائمـــا مصدر الهام للثوريين الذين ارادوا القضاء على النظم الاجتمـــاعية القديمة واحلال نظم اجتماعية عادلـــة محلها ، فلا شـــك ان النظم الاجتماعية التى قامت فى كل من انجلترا وفرنســـا وروسيا كانت اقرب الى العدالة من الانظمة القديمة ، ثم ان النظـــرية كان لهـــا تاثير كبير فى جميع النظم السياسية الحديثة .

تعقيب :

والخلاصة ان دراسة انواع الحكومات على ما لهـا من اهمية تقصر عن اعطائنا صورة واضحة للواقع السياسى ، فلا يكفى ان نقنع بدراسة القواعد القانونية التى تحكم بمقتضاها الدول ، فالمـرء لا يستطيع ان يؤمن بجـدوى نظريات الحكم التى تضـع الولايات المتحدة الامريكية وبارجواى مثـلا فى وصف واحـد ، وتضع كلا من المملكة المتحدة والاردنية الهاشمية فى صف آخـر ، وسويسرا والاتحاد السوفيتى فى صف ثالث ، فكيف تختلف اذن نظـم الحكم فى هذه الدول بعضها عن بعض ؟ .

والواقع ان هناك وجوها كثيرة لهذا الاختلاف ، فتطبيق هـذه النظريات يختلف من ناحيـة المدى ، فالدستور فى حـد ذاته لا يعنى شيئا اذا لم تنفـذ احكامه تنفيذا امينا ونزيها ، والنظـام السياسى ينبغى أن ينبع مـن النظـام الاجتماعى . ثم ان هناك التكوين الطبقى للامة ، فقد يتخذ هذا التكوين مـن حق الانتخاب العـام وسيلة تسيطر بها طبقة على الطبقات الاخرى ، أو قـد يتيح لزعيم قوى ان يبسط سلطاته على المجلس ، او لحـزب عقائدى أن يفرض نفوذه على جميع الإجهزة الحكومية .

المبحث الثانى

السلطات العامة وأنواعها

١ ـ نظرية فصـل السلطات :

وضع مونتسكيو تعريفه المأثور لنظرية فصل السلطات فى كتابه « روح القوانين » الذى ألفه سنة ١٧٨٣ ، ويتضمن ان لـكل حكومة ثلاثة أنـواع من السلطات هى : السلطة التشريعية ، وسلطة تنفيذ المسائل التى يختص بهـا القانون الدولى ، وسلطة تنفيذ المسائل الخاصة بالقانون الداخلى . وهو يعرفها بما يلى ١ ـ السلطة التشريعية : وبمقتضاها يحـق لولى الامـر اصـدار التشريعات ، وتعديل القائم منهـا او الغاؤه ٢ ـ سلطة تنفيذ مسائل القانون الدولى : وبمقتضاها يحـق لولى الامر اعـلان الحرب او انهاؤها ، وارسال المبعوثين الدبلوماسيين ، واستقبال مبعوثى الدول الاجنبية ، وحماية الدولة من الغزو الاجنبى ، واقرار الامن الداخلى ٣ ـ سلطة تنفيذ مسـائل القانون الداخلى ، وبمقتضاها يحـق لولى الامر معاقبة المجرمين ، والفصل فى منازعات الافراد ، وهو يسمى هـذا الحق « السلطة القضائية » . اما اسم السلطة التنفيذية فيطلقه على السلطة العامة .

ثم يقول بعد ذلك ان حرية الافراد تزول اذا اجتمعت السلطتان التشريعية

والتنفيذية فى يـــد شخص واحد « الملك » ، أو فى ايدى عدة اشخاص « مجلس النواب » ؛ اذ يخشى ان يسن او يسنوا قوانين تعسفية ، او ان تنفذ بطريقة تعسفية ؛ وانه اذا تركزت السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية فى يد شخص واحد تعرضت حرية الافراد لخطـــر التعسف ، واذا اجتمعت السلطتان القضائية والتنفيذية فى يـــد شخص واحد فقـــد يستعمل الضغط والعنف فى محاكماته للافراد ، اما اذا وضعتا فى يـــد فرد واحد او هيئة واحدة سواء اكانت أرستقراطية أم شعبية فان هذا يعنى زوال جميع الحريات .

أما المشرع الانجليزى بلاكستون فيعرف نظرية فصل السلطات بقوله : انه عندما يمارس شخص واحـــد او هيئة واحدة السلطتين التشريعية والتنفيذية فان الحريات العامة تزول ، اذ يصـــدر الحاكم تشريعات تعسفية ثم يطبقها بطريقة تعسفية ما دام يملك حق تشريع القوانين المنفذة لسياسته التعسفية . ويقول ايضـــا : اذا اجتمعت السلطة القضائية والسلطة التشريعية فى يـــد شخص واحد او هيئة واحدة فان حياة الافراد وحرياتهم وممتلكاتهم تصـــبح تحت رحمة هذا الفرد او تلك الهيئة ، مادام ما لهما من حـــق التشريع يتيح لهما أن يصبا آراءهما الخاصة فى قالب قانونى .

وقد وضع مونتسكيو نظرية فصل السلطات من آخر القرن الثامن عشر . وان كان الكتاب السياسيون يقولون بتعـــدد سلطات الدولة منـــذ القدم ، فلقـــد ميز ارســـطو وشيشيرون وبوليبيس وغيرهم من فلاسفة الاغريق والرومان ، بين وظائف الدولة المتعددة ، وقسمها ارسطو الى وظائف : ١ ـــ المشاورة او المناقشة ٢ ـــ الادارة ٣ ـــ القضاء . وتنصب المشاورة على المشاكل العامة ، مثل اعلان الحرب أو اقرار السلم او عقـــد المعاهدات أو اصدار القوانين الخ كما تنصب على المســـائـــل السياسية العامة . أما الكتاب المحدثون فتـــدل المشاورة عندهم على سلطة جديدة فى الدولة تقف من وراء السلطة التشريعية ، وهى الراى العام والصحف وكل ما من شأنه التعبير عن الارادة العـــامة ، ويقولون أن هذه السلطة تقـــوم بمهمة المفكر للسلطة التشريعية ، اما وظيفة الادارة التى قال بها ارسطو فتقابلها السلطة التنفيذية فى الدول الحديثة ، على حين أن الوظيفة الثالثة تقابلها السلطة القضائية . وتقسيم ارســـطو غـــير واضح ؛ الا انه مع ذلك يمثـــل ما كان معمولا به فعلا عند الاغريق القدماء ، اما العصور الوسطى فى اوربا فلم تكن تفرق بين سلطات الدولة تماما ، اذ كان الملك يجمع فى يـــده كل السلطات .

ثم جاء جان بودان فى أوائل العصور الحديثة ، ونادى برأى يشبه الى حد كبير نظرية منتسكيو عن فصـــل السلطات ، فهو يدعو الى وضـــع السلطة القضائية فى يد قضاة مستقلين ، وهـــو رأى مستمد من نظام الحكم فى فرنسا ؛ اذ نقل ملوكها السلطة القضـــائية الى محاكم مستقلة ، محتفظين لانفســـهم بحـــق التصديق على احكامها .

وقد اوضح مونتسكيو مقدار الخطر الكبير الذى تتعرض له حريات الافراد اذا وضعت السلطات الثلاث فى يد واحدة ، ولو كانت هى يد الشعب ممثلا فى البرلمان ، فطبيعية افراد الشعب باعتبارهم بشرا تجعلهم يتمادون فى مباشرة السلطة فيسيئون استعمالها ، لذلك نادى مونتسكيو بفصل السلطات بعضها عن بعض توخيا للتوازن بينها وعدم خضوع واحدة منها للاخرى . ثم بين مونتسكيو ان فصل التشريع عن التنفيذ يضفى على القوانين صفة كونها قواعد عامة محايدة توضع للمستقبل دون نظر الى الحالات الخاصة التى قد تضعف فى حالات حيادها وعموميتها ، ثم يقول بحق ان هذه الصفة المجردة للقانون تختفى اذا كان المنفذ هو المشرع نفسه ، اذ قد يغير من القانون وقت تنفيذه لكى يحقق مأربا شخصيا ، وهذا ينطبق ايضا على حالة الجمع بين سلطتى التشريع والقضاء ، اذ قد يستطيع المشرع القاضى ان يشرع فى اقضيته قوانين تلائم اهواءه .

والواقع أن الانتقادات الموجهة الى مبدأ فصل السلطات لا ترجع الى المبدأ نفسه ، بل الى فهمه فهما خاطئا والى سوء تطبيقه ، وكثير من الانتقادات التى وجهت الى نظرية مونتسكيو كانت تنصب على نتائج الاسراف فى تطبيقها . اما المعارضون لنظرية فصل السلطات فيقولون أن الدولة جسم عضوى متماسك ، والفصل بين السلطات يقضى على هذا التماسك ، ويضعف بنية الدولة ، فضلا عن أنه يجعل المسئولية شائعة ، مما يضعف الرقابة على اعمال الحكومة ، ويصفون مبدأ فصل السلطات بانه خيالى ولا يمكن تحقيقه عمليا ، لان تعاون السلطات امر ضرورى فى الدول الحديثة ، ففى الولايات المتحدة ظهرت صعوبة فى تطبيق مبدأ السلطات ، مما اثار انتقاد كبار المشرعين ، وهو الى ذلك مبدأ لا ينسجم مع مبدأ وحدة الدولة ، ووحدة سلطاتها .

٢ ـ الدستور :

الدستور هو مجموع القواعد القانونية التى تبين شكل الحكومة ونظام الحكم فى الدولة (٩٠) . والدساتير نوعان : اما مدونة مكتوبة ، واما عرفية غير مكتوبة ، وعليه فلكل دولة دستور من الناحية الموضوعية حتى ولو لم يكن قائما من الناحية الشكلية ، فانجلترا مثلا لها دستور ، ولو انه غير مكتوب ، والنوع الاول يصدر فى شكل وثيقة رسمية او اكثر ، مثل الدستور المصرى الذى صدر سنة ١٩٥٦ ، والدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الذى صدر سنة ١٩٥٨ . اما النوع الثانى فيجرى به العرف ، ومن اشهر دساتير

---

(٩٠) لكلمة دستور اكثر من معنى ، فقد يكون وثيقة لاثبات نوع نظام الحكم ، وقد يكون لتسجيل القواعد الاساسية التى اشتملت عليها هذه الوثيقة . ويجب ألا نخلط بين الدستور والقانون الدستورى ، فالقانون الدستورى هو ذلك الفرع من فروع القانون العام الداخلى الذى يبين نظام الحكم فى دولة ما ، أما الدستور فهو ـ كما اسلفنا ـ الوثيقة الرسمية او القواعد التى تشتمل عليها تلك الوثيقة .

هذا النوع الدستور الانجليزى الذى ما زالت معظم قواعده غير مدونة ، وأن كان يشمل وثائق مكتوبة مثل العهد الاعظم الصـــادر سنة ١٢١٥ ، وملمس الحقوق الصادر سنة ١٦٢٨ ، ومشروع الحقوق الصـــــادر سنة ١٦٨٩ ، وغـــيرها (٩١) .

وتنقسم الدساتير ايضا الى مرنة (٩٢) وجامدة (٩٣) ، فالدستور المرن هو الذى يمكن تعديله بقانون تصدره الهيئة التشريعية او الهيئة التنفيذية فى الدولة دون حاجة الى اجراءات خاصة ، اما الدستور الجامـــد فان تعديله يتطلـــب اجراءات أشد تعقدا كاستفتاء الشعب ، او اجماع مجلسى البرلمـــــان ، او اشتراط اغلبية خاصة كاغلبية الثلثين او الثلاثة الارباع . واغلـــب الدساتير المكتوبة جامد ، ولكن هناك استثناءات كثيرة كالدستور الايطالى الصـــــادر سنة ١٨٤٨ ، والدستور السوفيتى الصـــادر سنة ١٩١٨ ، فكلاهما مـــرن ، كما أن اغلب الدساتير العرفية مرن ، ولكن بعضـــها جامـــد ، فقبـــل الثورة الفرنسية كانت القوانين الاساسية للملكة عرفية ، ومـــع ذلك ما كان يمكن تعديلها الا باتباع اجراءات خاصـــة .

اهم قيود الدساتير الجامدة : تنص بعض هذه الدساتير على تحريم تعديلها الا بقيود اهمها : (أ) القيود الزمنية : فلا يجوز تعديل احكامها او بعضهـــا الا بعـــد مرور فترة معينة من الزمن ، ومن امثلة ذلك الدســـتور الامريكى الصادر سنة ١٧٨٩ (لا يجوز تعديل بعض احكامه قبل سنة ١٨٠٨) ، والدســـتور اليونانى الصـــادر سنة ١٩٢٧ (لا يجوز تعديله الا بعد مضى خمس سنوات) ، والغرض من ذلك اكساب الدستور نوعا من الثبات والاستقرار (ب) القيود الموضوعية : فيحـــرم تعديل بعض النصوص الدستورية تحريمـــا مطلقـــا ، فالدستور المصرى الصادر سنة ١٩٢٣ كان يمنع تعـــديل الاحكام الخاصـــة بشكل الحكومة النيابى ونظام وراثة العرش ، والدستور الايطـــالى الصـــادر سنة ١٩٤٧ يمنع تعديل النظـــام الجمهورى منعـــا مطلقا (ج) القيود الاجرائية : كأن يعهد بالتعديل الى البرلمان وفقـــا لاجراءات خاصـــة ، كاجتماع مجلسى البرلمان فى مؤتمر خاص ، او اشتراط نصاب معين من الاصـــوات ، او كحل البرلمان ليتولى برلمان جديد مهمة التعديل ، ومن الاجراءات التى تتبـــع ايضا منح سلطة التعديل للشعب عن طريق الاستفتاء ، واحيانا منحها للبرلمـــــان والشعب معا ، او ايكال التعديل الى السلطة التنفيذية ، ثم استفتاء الشعب .

---

(٩١) ومن هـذه الوثائق قوانين وراثة العرش Act of settlement لسنة ١٧٠١ وقانون البرلمـان Parliament Act الصـادر فى ١٩١١ ، وقانون الوصاية Regency Bill الصـادر فى سنة ١٩٣٧ والخاص بتشكيل مجلس للوصاية فى حـالة وفاة الملك .

(٩٢) Constitution souple, flexible constitution

(٩٣) Constitution rigide, rigid constitution

اصـــدار الدساتير : اذا كان نظام الدولة اوتقراطيا قد يصدر الدستور فى شكل منحة من ولى الامر ، وعلى هذه الصورة صـــدر الدستور الفرنسى سنة ١٨١٤ ، والدستور اليابانى سنة ١٨٨٩ ، وكذلك الدستور الاثيوبى الصـــادر فى سنة ١٩٥٥ . واذا كان الوعى السياسى لدى الشعب متقدما فان الدستور يصدر فى صورة تعاقد (٩٤) بين الحاكم والشعب ، ومن امثلة ذلك الدســـتور الانجليزى ، اذ اجـــبر النبلاء الملك جون على التوقيـــع على ما يسمى « العهـــد الكبير » سنة ١٢١٥ ، ويعتبر هذا اول دستور لانجلترا ، وكذلك الدســـتور الفرنسى الذى صدر سنة ١٨٣٠ ، فقـــد كان نتيجة لتعاقد بين نواب الشـــعب الفرنسى والملك لويس فيليب (٩٥) .

اما فى البلدان الديمقراطية حيث يكون الشعب ناضجا سياسيا فـــان الدستور يصـــدر من جمعية تاسيسية ينتخبها الشعب لهذا الغرض (٩٦) ، وهذا شأن معظم الدساتير التى صدرت بعد الحرب العالمية الاولى ، وأول دولـــة اتبعت هذا النظام هى الولايات المتحدة بعد استقلالها سنة ١٧٧٦ ، واتبعته ايضـــا عند صـــدور الدستور الاتحـــادى الذى وضعه مؤتمر فيلادلفيـــا سنة ١٧٨٧ .

وهناك طريقة اخرى لاصدار الدستور ، وهى ان تقوم هيئة معينة أو يقوم الحاكم نفسه باعداد مشروع الدستور ، ثم يعرض على الشعب للاستفتـــاء عليه ، ولا تصبح له قيمة قانونية الا بعد موافقة الشعب عليه ، ومن امثـــلة هذه الدســـاتير الدستور المصرى الصادر سنة ١٩٥٦ ، والدستور الفرنســـى الذى وضعه الجنرال ديجـــول سنة ١٩٥٨ .

وتنتهى الدساتير اما انتهاء عاديا ، واما نتيجة لثورة . اما الدساتير المرنة فلا يتطلب الغاؤها اجراءات خاصة ، ففى انجلترا مثلا يستطيع البرلمان الغاء الاحكام الدستورية على نحـــو ما يلغى الاحكام القانونية العادية ، أما الدساتير الجامدة فتعديلها يتطلب اجراءات خاصة ، أما الغاؤها فقـــد اشار بعضها الى جواز تعديلها تعديلا كاملا ، وهذا يعنى الغاؤها ، أما باقى الدساتير فلا تشير الى التعديل الجزئى ، اى ان السلطة القائمة على امر التعديل لا تملك سلطة الالغاء ، ولكن مبـــدأ السيادة الشعبية يخـــول الشعب حق انتخاب جمعية تاسيسية لوضع الدستور الجديد ، كمـــا ان البرلمان يستطيع توكيل السلطة التنفيذية فى وضع دستور جديد يستفتى فيه الشعب .

---

(٩٤) Pacte

(٩٥) من الدساتير التى صـــدرت فى شكل تعـــاقد دستور مصر الصـــادر سنة ١٩٢٣ ، لانـــه صـــدر بنـــاء على تعاقـــد بين المـــلك والامـــة متضمنـــا نصـــا صريحا على ان الامـــة مصدر السلطات . بينما يرى بعض الفقهاء انـــه صـــدر فى صـــورة منحـــة من المـــلك ، ويستندون فى ذلك الى ديباجته .

(٩٦) وقـــد تسمى convention او Assemblee constituante

وأصبحت الثورة اسلوبا جاريا لالغاء الدساتير ، ويجب الا يفوتنا التنبيه الى ضرورة التفريق بين الثورة والانقلاب ، فالثورة تتضمن تغيير نظم الحكم ، اما الانقلاب فلا يتضمن الا تغيير الحكام ، والثورة تصدر من الشعب ، أما الانقلاب فيحدث على يد كتلة من الشعب كحزب سياسى ، او مجموعة عسكرية ، والمتفق عليه فقهيا أن الثورة والانقلاب يسقطان الدستور القائم (٩٧) .

ويختلف الكتاب فى تكييف آثار الثورة فى الدستور ، فمنهم من يرى انها آثار مادية محضة ، ومنهم من يلتمس للثورة تبريرا قانونيا ، واهم حججهم فى ذلك : ١ — الشعب برضائه عن الثورة يكون قد عبر عن رغبته فى الغاء الدستور ٢ — التعديل الثورى للدستور الغاء للتباعد الذى تراه الثورة قائما بين الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى البلاد وبين الدستور لتجعله يتمشى مع تطور أحوال الدولة ٣ — الثورة تستند فى الغاء الدستور الى انه سقط بسقوط الهيئة الحاكمة التى تطبقه وتنفذه .

٣ — الهيئة الناخبة :

عرفنا كيف كان المواطنون فى الديمقراطيات القديمة يعربون عن آرائهم . اما فى الديمقراطيات الحديثة فقد تكونت هيئات ناخبة لانتخاب اعضاء السلطة التشريعية وفقا لقوانين انتخابية بعضها يبيح حق التصويت لجميع من بلغوا سن الرشد من المواطنين ، وبعضها يقضى بحرمان جزء من المواطنين من حق الانتخاب لاسباب يقررها ، الا أن الديمقراطيات الحديثة بوجه عام تذهب نحو توسيع حق الانتخاب ، حتى صار شعارها الآن « صوت لكل مواطن » ، يستوى فى ذلك الرجال والنساء .

كان القرن التاسع عشر قرن التوسع فى منح المواطنين حق الانتخاب ، وظهرت اثناءه عدة نظريات تؤيد مبدأ الاقتراع العام ، وهو يقضى بان يكون لجميع المواطنين حق الانتخاب دون تقيد بشروط العلم ، او الثروة ، وقد جاء هذا المبدأ نتيجة مباشرة لنظريات روسو عن الارادة العامة ، ولكن المجتمع الاوربى لم يكن مهيأ لتطبيق هذا المبدأ لان الشعب كان ما يزال جاهلا ولما بدأت الآراء التحررية تنتشر بدأ حق الاقتراع العام يتسع ، فبعض الدول الغى شرط الملكية ، وبعضها الغى شرط التعلم بعد ان جعلت التعليم اجباريا ومجانيا ،فزالت بذلك العقبة الاخيرة فى سبيل اقرار مبدأ الاقتراع العام :

---

(٩٧) قد يحدث الا يجد القانون بالثورة بعد نجاحها داعيا لالغاء الدستور ما داموا يستطيعون التحايل على احكامه لخدمة اهدافهم ، ومن ذلك ان الديمقراطية الشعبية على ثورتهم فى سورة دستورية لتبريره مشروعية ثورتهم ، ومن ذلك ان الديمقراطيات الشعبية فى اوربا الشرقية استندت الى الدساتير التى كانت سائدة فى العهد البورجوازى ، ولم تحاول الغاءها فى المرحلة الاولى من قيامها .

وقد لقى هـذا المبدأ كثيرا من معارضـة كبار الكتاب السياسيين ، مثـل جون ستيوارت ميل ولكى Locky وسير هنرى مين وسدويك وبلونتشلى .

ولحق الانتخاب شروط يجب توافرها ، فجميع الدول تشترط فى الناخب ان يكون قـد بلغ سن الرشد ، وتختلف سن الرشد باختلاف الدول ، غير أن اغلبها يحددها بسن الحادية والعشرين ، وان كان بعضها يجعلها الثامنـة عشرة ، وبعض آخـر يرتفع بها الى الخامسة والعشرين ، والديمقراطيات الحديثة تقصر حق الانتخاب على الوطنيين دون الاجانب ، وجميع الدسـاتير تحـرم المجانين والمجرمين من حـق الانتخاب ، وبعضها يحرم ايضا من شهروا افلاسـهم .

وهناك شروط اخرى تتنافى مع مبدأ الاقتراع العام ، ومنها : ١ ـ شرط التعليم ، واشهر من عرض له الكاتب جـون ستيوارت ميل ، وهو يقول انه يجب ان يتوافر فى الناخب شرط المعرفة باوليات القراءة والكتابة ، ومبادىء الحساب الا انه فى الوقت نفسه يحتم على الدولة ان توفـر التعليم لجميـع المواطنين ، لانه يرى ان حق الانتخاب يجـب ان يكون عاما . ٢ ـ شـرط الملكية او النصاب المالى ، وهو يقضى بأن يكون الناخـب مالكا ، او حائـزا او شاغلا لعقار له دخـل معين ، او ممن يدفعون ضريبة ، ويقول الكاتـب جون ستيوارت ميل فى هذا الصدد انه من المهم ان تـكون الهيئة التى تقـرر الضرائب (البرلمان) منتخبة بواسـطة المواطنين الذين يقع على عاتقهم عبء هذه الضرائب .

حق الانتخاب للمراة : اغلب الدساتير الحديثة اقرت هذا الحق ، واصبحت المراة على قدم المساواة مع الرجل فى معظم دول العالم ، وقـد انقسم الراى حـول هذا الحق بين مؤيدين ومعارضين ، اما حجج المعارضين فمحصلهـا : ١ ـ الحياة السياسية ليست المجال الطبيعى للمراة ٢ ـ الاصل فى ممارسة حق الانتخاب يرجع الى ضريبة الدم (الخدمة العسكرية) ، وما دامت المـراة لا تؤديها وجب الا تمنح الحقوق المترتبة عليها ٣ ـ الراى الشائع ان المراة اضعف من الرجل جسمانيا وادبيـا ، ومن ثم لا يجوز مساواتها بالرجل فى حـق الانتخـاب .

اما المؤيدون فيردون على ذلك بأن : ١ ـ اثبتت المراة العصرية فى كل ميادين الاعمال مقدرة وجدارة لا تدعان مجالا للقول بأن ميدانهـا ينحصر فى البيت . ٢ ـ اشتركت المراة مع الرجل فى دفع ضريبة الدم (الخدمة العسكرية) فى الحربين العالميتين ، سواء فى الميادين او فى المدن ، ويضيفون ان المراة فى حاجة الى الحماية من كثير من القوانين الجائرة التى يصدرها الرجل ، ولا يتأتى لها ذلك الا بالاشتراك فى وضع هذه القوانين . ٣ ـ نقص المراة عن الرجل

من الناحية الجسمانية امر طبيعى ، اما نقصها من الناحية العقلية والادبيـــة فقـــد اظهرت التجارب أن المرأة لا تقل عن الرجل فى هاتين الناحيتين .

الدوائر الانتخابية : تقسم الدول عادة الى عـــدد معين من الدوائر الانتخابية تيسيرا لعملية انتخاب نواب الامة ، ويراعى فى ذلك ان تكون بقـــدر الامكان متساوية فى عـــدد السكان ، ولكن اذا نشأت ظروف تؤدى الى عـــدم ثبات عدد السكان فى الدوائر الانتخابية فان الدول تحدث تغييرا فى تقســـيم الدوائر الانتخابية ، وهذا التغيير يسمى « اعادة توزيع المقاعد » ، وقـــد ينجم عن ذلك زيادة عـــدد النواب وفق ما تظهره نتائج احصـــاء السكان العام ، ومعظم الدول تراعى فى تقسيم الدوائر الانتخابية أن يمثل النائب عـــددا معينـــا مـــن المواطنين ، وبعض الدول تحـــدد عددا ثابتا من النواب ، ويبقى هذا العدد سواء تعرض سكان الدولة للزيادة او للنقصان .

طرق الانتخاب : للانتخاب طريقتان : انتخاب فردى ، وانتخاب بالقائمـــة . فالطريقة الاولى هى ان تقسم الدولة الى عـــدد من الدوائر يتساوى مع عـــدد النواب الذين يتألف منهم المجلس ، فيصوت الناخب لمرشح واحد ، ويـــكون لكل دائرة نائب واحـــد . اما الطريقة الثانية فهى ان تقسم الدولة الى عـــدد صغير من الدوائر الكبيرة الحجم ، ويمثل الدائرة فى هذه الحالة عـــدة نواب ، ويكتب الناخب قائمة بأسماء النواب الذين يريد انتخابهم .

أما مزايا الانتخاب الفردى فيمكن اجمالها فيما يلى : ١ ــ يكون النائب المرشح عارفا باحتياجات دائرته ومشاكلها لانه غالبا من اهلها ٢ ــ طريقـــة الانتخاب الفردى سهلة لان الناخب يختـــار نائبا واحدا يكون غالبا معروما لاهل الدائرة ، اما لانه من سكانها ، واما لانه ممن عاشـــوا فيها مدة طويلة على الاقل ، خلافا لطريقة الانتخابات بالقائمة حيث يختار الناخب عدة مرشحين قد لا يعرفهم . ٣ ــ الانتخاب الفردى يحقق توازنا كبيرا بين المصالح المختلفة ، لان نظام الانتخاب بالقائمة قـــد يتيح للحزب القوى ان يفوز بجميع المقاعـــد ، أما نظـــام الانتخاب الفردى فانه يتيح للاقلية فرصة النجاح فى الانتخابات ، لان صغر الدائرة الانتخابية ييسر للاقلية التى تتركز فى دائرة ما أن تنـــال اغلبية أصواتها ، خلافا للانتخابات بالقائمة فان كبر دوائرها يجعل من المحـــال على الاقليات ان تفوز باختيار ممثل لهـــا فى المجلس .

ويقول انصار الانتخاب بالقائمـــة ان الانتخاب الفردى يجعل النائب يهمل المصالح العام ليهتم بمصالح الدائرة ، كما يجعله يعتقد أنه يمثل دائرته وحدها ، لا الامة فى مجموعها . والحقيقة ان هذه المناقشة جدلية اكثر مما هى عمليـــة اذ ان مصالح الدائرة فى الدول الديمقراطية تقـــع تحت اختصاص المجـــالس المحلية ، هـــذا فضلا عن إن الناخبين فى الدوائر يحكمون على المرشحين تبعـــا

لآرائهم فى المشاكل العامة . وحتى اذا افترضنا ان النائب فى نظـــام الانتخاب الفردى يهتم بمصالح دائرته فدائرته هذه جـــزء من الوطن الكبير ، وهى فى حاجة الى من يرعاها ، ويهتم بمشاكلها .

وهناك من يقول ان نظام الانتخاب الفردى يسهل الرشوة الانتخابيـــة ، ويسـهل على رجال الادارة التدخل فى الانتخابات ، وان صـــح هذا العيب فى الانتخاب الفردى فانه يصح كذلك فى الانتخابات بالقائمة .

ويقول مؤيدو الانتخاب بالقائمة ايضا أن الانتخاب الفردى يقيـــد حريه الناخب فى الاختيار ، ويتسبب عـــن ذلك ضعف كفاية النـــواب فى المجلس ، فكلما صغرت الدائرة الانتخابية قلت الكفايات البارزة فيهـــا ، ولكن الواقـــع يثبت أن غير هـــذا مطابق للحقيقة لان معظم الدول الآن لا تحتم ان يكون المرشح من اهل الدائرة ، وانما يصح لاى مرشـــح ان يتقدم بترشيح نفسه لاى دائرة انتخابية ، وان كان الغالب أن كل دائرة تفضـــل ان تختار احد أبنائها . ولكن يثبت كذلك ان الدائرة كثيرا ما تفضل اختيار نائب ليس من ابنائها لكفايتـــه وجدارته ؛ فالديمقراطيات الحديثـــة الآن تميل الى اختيار المرشح الافضـــل ايـــا كان مولده او مقر عمله ، وهذا التطور فى عقل الناخبين جاء نتيجة لانتشار التعليم ، وارتفاع مستواه فى الدول الديمقراطية .

ويقول ايضا انصار الانتخاب بالقائمة ان مفاضلة الناخبين بـــين مرشـــح ومرشح انما تقوم على الموازنة بين المبادىء والافكار المختلفة ، لا بين الافراد كما هو الحال بالنسبة للانتخاب الفردى ، ولكن يـــرد على ذلك بأن الانتخاب الفردى يقوم على المبادىء والافكار أيضـــا ، بدليل ان الاغلبية العظمى مـــن النواب فى الدول التى تتبـــع هذا النظام ينتمون الى احزاب سياسية ، وان النواب المستقلين نسبتهم الى الاحزاب قليلة .

والخلاصة : ان الانتخاب الفردى اثبت صلاحيته لتنظيم الانتخابات فى معظم الدول ، وهذا لا يعنى انه خال من العيوب ، ولكن الذى نعنيه أن عيوبه اقل من فضائله ، كمـــا ان جميع الانظمة الانتخابية الاخـــرى لا تخلو من العيوب ، والانتخاب الفردى يتطلب من الهيئـــة الحاكمة اشرافا وتنظيما دقيقـــين ، ولا سيما فيما يختص باعادة توزيع المقـــاعد ، وتساوى عـــدد سكان الدوائر ، وقد صـــار هذا النظام مفضلا لدى الحكومات الحديثة لبساطته وبعده عن التعقـــد .

وفى جميع طرق الانتخاب المتبعة ينجـــح المرشح الحاصل على الاغلبية المقررة من الاصوات . وطريقة الاغلبية هذه تهمل عـــددا كبيرا من الاصوات ، فمثلا اذا فرضنا أن دائرة ما فيها مرشحان : (أ) ، (ب) . وان المرشح (أ)

حصل على ٥٠٠٠ صوت ، وان الثانى حصل على ٤٩٩٩ صوتا ، فان ٤٩٩٩ يصبحون غير ممثلين فى المجلس ، ولا يمكن بأى حال ان نقول ان المرشح (١) الذى انتخب يمثل دائرته تمثيلا صحيحا .

وكثير من الكتاب يعارضون هذه الطريقة على اساس انها تتنافى مع الديمقراطية الحقة ، ويعالج جون ستيوارت ميل هذه المشكلة فى كتابه « الحكومات التمثيلية » ، وهو يقول فى هذا الصدد : ان الاغلبية العددية لا تمثل المبدا الديمقراطى الحق ، بل تضع القوة السياسية فى يد الطبقة التى تظفر بها ، ويترتب على ذلك اهمال ما عداها من الطبقات التى قد يكون بعضها ذا اهمية كبيرة مما يجعل المجلس النيابى المنتخب بعيدا عن ان يكون ممثلا لجميع طبقات الامة . وما لم تمثل الاقليات فى المجلس فان الحكومة لا تكون حكومة ديمقراطية قائمة على مبدا المساواة ، بل تكون حكومة طبقة ممتازة تفرض سلطاتها على كل مخالفيها فى الراى ، ولذلك اخذت بعض الدول بطرق متعددة لضمان تمثيل الاقليات نجملها فيما يلى :

اولا — التمثيل النسبى : وهو اهم ما لجات اليه بعض الدول لتحقيق تمثيل الاقليات ، ومحواه ان يكون لكل فئة من الراى العام عدد من المقاعد يتلاءم مع نسبتها الى مجموع الشعب .

وللتمثيل النسبى طرق متعددة ، ولكن هناك طريقتين هما اكثرها ذيوعا بين الدول ، وهما طريقة هير ، وطريقة الانتخاب بالقائمة :

(ا) طريقة هير (٩٨) : واول من اقترحها « توماس هير » ، وقد ايدها « جون ستيوارت ميل » وكثير غيره من الكتاب السياسيين ، وتعتمد هذه الطريقة على تقسيم الدولة الى دوائر انتخابية كبيرة يمثل كلا منها عدد من النواب يتراوح بين ثلاثة وثمانية ، ولا يشترط فيهم الانتماء الى حزب سياسى ، ويحق للناخب ان يعطى صوته لمرشح واحد او اكثر من مرشحى الدائرة ، فاذا زاد على مرشح واحد فعلى الناخب ان يضع رقم (١) امام مرشحه الافضل ، ورقم (٢) امام المرشح التالى له فى الافضلية ، وهكذا . ثم تفرز الاوراق ، ويفوز المرشح الذى يحصل على عدد معين من الاصوات يعادل ناتج قسمة مجموع اصوات الناخبين على عدد مقاعد الدائرة ، ويطلق عليه اسم كوتا «Quota» . وعند اول فرز للاصوات لا يحتسب للمرشح سوى اصوات الافضلية الاولى ، فاذا ما توافرت له « الكوتا » يعتبر ناجحا ولا تحتسب له اصوات بعد ذلك ، ولكن الاصوات التى نالها بعد الكوتا تعطى للمرشح صاحب الافضلية الثانية ، فاذا زاد عدد مقاعد الدائرة على اثنين يؤخذ فى حسبان اصوات الافضلية الثالثة لملء مقاعد الدائرة .

---

(٩٨) The Hahe system

(ب) طريقة الانتخاب بالقائمة : يقيد المرشحون فى قوائم انتخابية منفصلة ، كل قائمة تمثل حزبا سياسيا ، وللناخب أن يعطى صوتا واحدا أو أكثر ، بشرط ان لا يزيد عدد الاصوات على عدد مقاعد الدائرة ، وبشرط الا يعطى مرشحا واحدا اكثر من صوت واحد ، وعند حسبان عدد الاصوات يقيد كل صوت فى القائمة للحزب أولا ، ثم توزع مقاعد الدائرة بين الاحزاب أو القوائم وفق طريقة « هير » السابقة ، أى يقسم مجموع الاصوات التى حصل عليها الحزب على الكوتا ، ويكون الناتج هو عدد المقاعد التى يفوز بها الحزب فى الدائرة .

غير أن مبدأ التمثيل النسبى لم يجد قبولا بين اغلبية الدول ، ويرجع ذلك الى التعقد الذى يصاحب تنفيذه ، فقد يتعذر على الناخب أن يوازن بين عدد كبير من المرشحين ويرتبهم حسب الافضلية ، وهناك ايضا تعقد آخر فى حساب عدد الاصوات . ويهاجم هذا المبدأ كتاب ممن يعرفون الحكومة الديمقراطية بأنها حكومة الاغلبية ، ويرون انه لا محل لمناقشة حق الاقليات فى التمثيل السياسى ، وأن ممارسة الاغلبية للحكم لا تعنى ايقاع الظلم بالاقليات ، ولا تعنى انهم يريدون ابعاد الاقليات ابعادا تاما عن المجلس النيابى ، بل هم يرون ان وجود المعارضة امر ضرورى للحياة الديمقراطية الصحيحة ، لان المعارضة تنير الراى العام ، وأى عدد منهم مهما كان قليلا يكفى لبيان وجهة نظر المعارضة ، ومن الكتاب من يرى أن التمثيل النسبى يقسم المجتمع الى فئات متنافرة ، ومنهم من ينبه الى تقوية تمثيل الاقليات التى يترتب عليها زيادة عدد الاحزاب مما يتعذر معه استقرار الوزارات على نحو ما حدث فى فرنسا عدة مرات ، والراى عند الكتاب المعارضين لمبدأ التمثيل النسبى انه لا سبيل امام كل اقلية الا ان تسعى الى أن تكون اغلبية .

ثانيا ــ التصويت المحدود : The Limited Vote system : ومن شأنه تمكين الاقليات من أن تكون ممثلة فى المجالس النيابية ، ومؤدى هذه الطريقة أن تقسم الدولة الى دوائر انتخابية كبيرة ، ويكون لكل دائرة ثلاثة مقاعد على الاقل ، ويعطى كل ناخب اصواتا عددها اقل من عدد مقاعد الدائرة كثلثيها مثلا ، فاذا كان المطلوب انتخاب ستة نواب عن الدائرة يكون للناخب أربعة اصوات فقط ، وبهذا يتسع المجال امام الاقليات لتفوز بنائبين الى جانب النواب الاربعة الذين تختارهم الاغلبية . ويؤخذ على هذه الطريقة انها ليست مضمونة النجاح الا فى حال وجود حزبين قويين ، غير أن هذه الطريقة لم يعد يعمل بها الا فى قلة من الدول الصغيرة فى امريكا اللاتينية .

ثالثا ــ التصويت الجماعى Cumulative Vote system : بمقتضى هذه الطريقة يسمح للناخب بعدد من الاصوات يساوى عدد مقاعد الدائرة ، فاذا كان للدائرة خمسة مقاعد مثلا كان للناخب أن يعطى اصواته الخمسة لمرشح

واحد ، او يعطى اربعة منها لمرشح ، والصوت الخامس لمرشح ثان ، وهكذا . وله ايضا الا يستعمل الا بعض هـذه الاصوات .. وبهذه الطريقة تستطيع الاقلية المنظمة أن تعطى كل اصواتها لمرشح واحد فتضمن له الفوز فى الانتخاب ، وهذه الطريقة يؤخذ عليها كسابقتيها انها لا تحقق تمثيلا نسبيا حقيقيا للاقليات وانها قد تزيد من قوة الاقلية على حساب الاغلبية .

رابعا ـ تمثيل المصالح : تأخـذ بعض الدول بمبدأ تمثيل الطبقات او المصالح المتعددة فى الدولة ، وقد اخذت بروسيا بهذا المبدأ قبل الحرب العالميـة الاولى ، فقسمت الهيئة الناخبة الى ثلاث طبقات تبعا لمـا تدفعه من ضرائب للدولة ، وهذا التمثيل الطبقى يظهر بصفة عامة فى المجالس العليا فى الدول التى تاخذ بنظام المجلسين ، مثل مجلس اللوردات بانجلترا . وفى سنة ١٩٣٥ اخـذ دستور الهند بمبدأ تمثيل المصالح فى المجلس الفيدرالى وفى مجالس المقاطعات ، اذ خصص فيها عددا من المقاعد لكل مصلحة من المصالح المختلفة مثل الصناعة والتجارة والتعدين والزراعة وملاك الارض الزراعيـة والعمـال والجامعات وخصص بعض المقاعد للنساء . وعـلى الرغم من مساوىء هذا النظام فانـه ضرورى لاى مجتمع معقد التركيب مثل المجتمع الهندى .

ويؤخذ على نظام تمثيل المصالح انه يصعب تحديد المصالح او الجماعـات الواجب تمثيلهـا ، وكذلك تحديد نسبة التمثيل لكل فئة ، كما يؤخذ عليه انه يؤدى الى جعل المجلس التمثيلى مكونا من ممثلين لا يهتمون الا بمصالح الفئـة التى ينتمون اليها ، ويهملون المصلحة العامة .

خامسا ـ تعدد الاصوات : القاعدة فى نظام الاقتراع العـام ان يكـون لكل ناخب صـوت واحـد ، والا يبـاشر التصويت الا فى دائـرة انتخـابية واحدة ، الا ان بعض الدول خرجت على هـذه القاعدة فمنحت بعض الناخبين اكثر من صوت واحد ، وذلك لاسباب منها : ان يكون النـاخب ذا مركـز اجتماعى ممتاز ، او ان يكون ممن يدفعون ضريبـة تـدل على انه مصالـح كثيرة ، او ان يكون رب اسرة ، او ان يكون لـه املاك متفرقة فى دوائـر انتخابية متعددة فيعطى حق التصويت فى كل دائـرة يقع فيها جزء من املاكه .

سادسا ـ التصويت الاجبارى : القاعدة العامة التى تاخذ بها معظم الدول الديمقراطية هى ان يكون الانتخاب اختياريا ، ولكن لتخلف كثيرين عن القيـام بهذا الواجب لجأت بعض الدول كاسبانيا وبلجيكا الى جعل الانتخاب اجباريا ، وفرضت جزاءات على الناخبين المتخلفين بدون اعذار ، وقد اخذت مصر بهذا النظام فى دستور سنة ١٩٥٦ .

سابعا ـ الانتخاب غير المباشر : فى الانتخاب غير المباشر لا يقوم الناخب

بانتخاب النائب مباشرة ، بل ينتخب كل عدد من الناخبين مندوبـــا ، وكل عدد من المندوبين تتالف منهم هيئة تقوم بانتخاب نائب ، ويطلق على هـــذه الهيئـــة عـــادة اســـم . «Eiectoral College»

والدول تأخذ بهذا النظام فى انتخاب المجالس العليا وحدها مثل مجلس الشيوخ ، أما المجالس الشعبية فتأخذ بنظام الانتخاب المباشر ، وسبب ذلك رغبة هذه الدول فى تجنب تكرار عمليـــة الانتخاب ، ويظهر هذا واضحا فى الدول الفيدرالية حيث يكون مجلسان فى الحـــكومة الاتحادية ، ومجلســـان فى الحكومة المحليـــة .

وانصـــار الانتخاب غير المباشر يبررونه بأنه يخفف من حـــدة التوتر اثناء الانتخاب ، ويضـــع حدا للانفعالات الشعبية ، ويقولون ايضا ان هـــذه الطريقة تخفف من مساوىء الاقتراع العام بجعل الانتخاب فى يد طبقة المندوبين ، وهى اقدر من طبقة الناخبين على معرفة المسائل العامة ، وعلى تقدير كفايـــة المرشحين ، غير انـــه يؤخذ على هذه الطريقة انها لا تشبع رغبة المواطن ، من حيث الاشتراك فى النشاط السياسى من طريق مبـــاشر ، وذلك يشعره بانـــه يشترك اشتراكا فعليـــا فى الحياة العامة للدولة ، كما يؤخذ عليها ان المندوبين يكونون قلة يسهل التاثير عليهم بشتى الوسائل كالرشوة وغيرها .

٤ ــ الهيئـــة التشريعية :

الهيئة التشريعية هى السلطة التى تملك حق سن القوانين ومناقشتها ، فوظيفة الهيئة التشريعية اذن ذات شقين ، وهى لا تقوم بهذه الوظيفة منفردة بل تستنير فى وظيفة المناقشة بآراء الشـــعب ، كما تعتمد فى صـــياغة القوانين على فقهاء القانون .

(ا) العضوية فى المجالس النيابية : جرت العادة على ان يكون النائب فى المجـــلس التشريعى ممن لهم اصـــلا حق الانتخـــاب ، فيجب ان يكـــون اسم المرشح مقيدا فى جداول انتخابات الدائرة (وان كانت بعض الدول لا تأخذ بهذا المبـــدأ) ، ومعنى هذا القيد انه مواطن ، وانه لم تصـــدر فى حقـــه احكام جنائية ، وانـــه ليس معتوها ، ولا مفلسا ، ولا ناقص الاهلية .

ومن اهم الشروط المرعية فى اكثر دول العالم للترشيح لعضوية المجالس النيابية : ١ ــ الجنسية : يشترط ان يكون مواطنا ٢ ــ السن : المرشـــح للمجلس الاعلى لا تقـــل سنه عن ثلاثين سنة ، والمرشح للمجلس الشـــعبى لا تقل سنة عن خمس وعشرين سنة ٣ ــ الملكية : كثـــير من الدول تنص على شرط الملكية (وان كان هذا الشرط آخـــذا فى الزوال) ، ولكن فى الـــدول

التى لا تخصص لاعضاء المجلس التشريعى مكافآت يكون شرط الملكية واجبا من الناحية العملية ، وان لم يكن واجبا من الناحية القانونية ، غير أن معظم الدول تاخذ بمبدأ دفع مكافآت لاعضاء المجالس التشريعية لتتاح الفرصة لغير الملاك ان يكونوا من اعضائها ٤ ــ الوظيفة : اكثر دساتير العالم تحرم على جميع الموظفين العموميين ترشيح انفسهم لهذه المجالس باستثناء الوزراء ٥ ــ الدين : شرط الدين بدأ يختفى من معظم دول العالم .

(ب) تنظيم السلطة التشريعية : فى عهد قدماء الاغريق كان المجلس التشريعى تمثل فيه جميع الطوائف ذات المصالح ، اما الدول الحديثة فان مجالسها التشريعية مقصورة على ممثلى الشعب لتعذر تمثيل جميع الطوائف ، ولما كانت القوانين التى تصدر عن السلطة التشريعية تؤثر فى جميع المواطنين وجب مراعاة التأنى والحيطة فى اصدارها لتكون ممثلة لارادة الشعب تمثيلا صحيحا .

وفيما يلى عرض لاهم الوسائل التى تتبعها الدول الحديثة فى تنظيم سلطتها التشريعية .

اولا ــ نظام المجلس الواحد ونظام المجلسين : نظام المجلس الواحد «unicamehal system» حيث يتولى السلطة التشريعية مجلس واحد لم يكد يكون معروفا قبل الحرب العالمية الاولى ، ومن امثلته المجلس الوطنى فى فرنسا (عام ١٧٩١) ومجلس العموم فى انجلترا ، حتى اخذت به دول حديثة العهد مثل بلغاريا واستونيا ، او دول تعرضت لثورات تقدمية مثل تركيا والبرتغال .

اما نظام المجلسين «Bicamehal system» حيث يتولى السلطة التشريعية مجلسان ، فقد تثبتت افضليته اذ انه نشأ نتيجة التطور التاريخى حيث ظهر على التعاقب مجلس اللوردات ، ومجلس العموم ، ثم اخذت اكثر الدول بهذا النظام لما فيه من مزايا تفوق مزايا النظام الفردى .

ثانيا ــ مبررات نظام المجلسين : يمكن اجمالها فيما يلى : ١ ــ تلافى الاخطاء فى التشريع ، فوجود مجلس آخر كفيل بتلافى ما عسى ان يقع فيه المجلس الاول من أخطاء ٢ ــ امكان تمثيل المصالح والاقليات فى الدول الحديثة فقد حقق الاقتراع العام الغلبة للطبقات الشعبية مما جعلها تسيطر سيطرة تامة على المجلس الادنى ، وبذلك تعرضت مصالح الطبقات العليا للخطر والاهمال ، فتلافيا لذلك نشأ المجلس الاعلى (مجلس الشيوخ ، او مجلس الاعيان او مجلس اللوردات) ٣ ــ امكان الانتفاع بكفايات غير متوافرة فى المجلس الشعبى ، اما عن طريق التعيين ، واما باشتراط كفايات خاصة فى اعضاء

المجالس العليا ٤ ــ تمثيل الولايات فى الدول الاتحاديـــة فى المجلس الاعـــلى تمثيلا عادلا ، اما المجلس الادنى فيمثل فيه السكان بحسب اهميتهم العـــددية كما هو الحال فى الدول البسيطة ٥ ــ منع استبداد السلطة التشريعية ، فهى تنظر الى نفسها على انها اقـــوى سلطة فى الدولة باعتبارهـــا مصدر جميع القوانين ، ممنعا لهذا الاستبداد ، وتحقيقاً للتوازن بين الســـلطات الاخرى ، كان من اللازم ايجـــاد مجلس ثان يقف بين المجلس الشـــعبى والســـلطات الاخـــرى .

ثالثا ــ مبررات نظام المجلس الواحد : وهى أن ذلك النظام أقل تعقـــدا من نظام المجلسين واسرع منه فى انجاز التشريع ، فضلا عن خلوه من مساوىء الاحتكاك بين المجلسين ، ويعيبون على نظام المجلســـين انه يؤدى الى خلق ارستقراطيات جديدة ، فكثير من الدول تقصر عضوية المجلس الاعلى على طبقة خاصة من اصحاب الاملاك او الاغنياء وتمنحه امتيازات كعـــدم جواز ــ حله .

رابعا ــ العلاقة بين المجلسين : جرت العادة ان تقترح القوانين فى المجلس الادنى اى الشـعبى ، وتكون مهمة المجلس الاعلى مراجعتهـــا ونقـــدها ، وان كان فى بعض الدول تقترح القوانين فى كل من المجلســـين بدون تفرقة ، ومـــا يقترحه احدهما يتولى الآخر نقده ومراجعته ، الا ان أكثر الـــدول تجعل مهمة اقتراح القوانين من خصائص المجلس الادنى ، وعندئذ تكـــون مهمـــة المجلس الاعلى الاساسية هى دراسة القوانين بعنايـــة ودقة بعيدا عـــن الانفعالات النفسية التى قـــد يتعرض لها المجلس الادنى .

٥ ــ الهيئـــة التنفيذية :

هى السلطة التى تقوم بتنفيذ ارادة الشعب التى تعبر عنها القوانين الصادرة عن السـلطة التشريعية ، وعلى هذا يكون موظفو الدولة من رئيس الجمهورية الى رجل الشـرطة باستثناء القضاة هم الهيئة التنفيذية ، ولكن احيانا يطلق اسم « السلطة التنفيذية » على رئيس الجمهورية والوزراء فقط ، واما باقى الموظفين فيسمونهم الموظفين او الاداريين او رجـــال الادارة او الهيئـــة الاداريـــة ، ويجب التفرقة بين الســـلطة التنفيذية الاسمية والســـلطة التنفيذية الفعلية ، فالملك فى الحكومات الملكية المقيدة ورئيس الجمهورية فى الجمهوريات البرلمانية كلاهما رئيس السلطة التنفيذية ، وكلاهما سلطته التنفيذية اسمية ، اما السلطة الفعلية فى كل منهما فيمارسها رئيس الوزراء بمعاونة الوزراء . واهم ما يجب توافره للعمل التنفيذى هـــو ان تقوم به هيئة واحدة ، او شـــخص واحد كالملك او رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء تحقيقا لوحـــدة الغرض مع الســـرية التامة فى اتخـــاذ القرارات .

(ا) **اختيار رئيس السلطة التنفيذية :** يتم اختياره غالبا بثلاث طرق : الوراثة ، الانتخاب ، الاختيار ، والتعيين .

اولا ـــ الوراثة : فى الدول القديمة كان يتولى رياسة السلطة التنفيذية الملك وارث العرش ، ومن بعده يرثه ولى عهده . اما فى الدول الحديثة فقد حل مبدا الانتخاب او التعيين محل الوراثة ، ومن مميزات نظام الحكم الوراثى الاستقرار ، والواقع ان صفة الاستقرار هذه لا تستند الى التقليد التاريخى بقدر ما تستند الى ارادة الشعب ، فالملك الوراثى فى الديمقراطيات الحديثة ليست له سوى سلطات اسمية ، اما المسئولية الحقيقية فيتحملها الوزراء ، ومما يعاب على هذا النظام انه يحد من اختيار الشعب لحاكمه ، وقد تنحصر وراثة العرش فى ملك غير كفء ، وطالما حدثنا التاريخ عن ملوك كانوا وبالا على بلادهم بسبب عدم كفايتهم .

ثانيا ـــ الانتخاب : لانتخاب رئيس السلطة التنفيذية ثلاث طرق : ١ ـــ الانتخاب المباشر بواسطة الشعب ٢ ـــ الانتخاب غير المباشر بواسطة الشعب ٣ ـــ الانتخاب بواسطة السلطة التشريعية .

والطريقة الاولى تأخذ بها معظم الحكومات ، وتقوم فكرة الانتخاب المباشر على ان يكون رئيس السلطة التنفيذية حائزا لثقة الشعب ، وانصار هذا المبدا يقولون انله مميزات كثيرة منها انه يجعل رئيس الحكومة اكثر شعورا بالمسئولية امام الشعب ، ويزيد من اهتمام الشعب بالمسائل العامة : ولكن يؤخذ على هذه الطريقة ان الشعب لا يكون فى معظم الحالات قادرا على ان يحكم حكما صحيحا على جميع المرشحين .

اما الطريقة الثانية فترمى الى ان يكون انتخاب الرئيس مقصور على المواطنين ذوى الكفايات الممتازة التى تمكنهم من ممارسة حق الانتخاب بذكاء مع مراعاة الصالح العام ، فرئيس الجمهورية فى الولايات المتحدة تنتخبه هيئة انتخابية «Electoral college» مكونة من ممثلين عن الولايات بنسبة ما لكل منها من نواب فى الكونجرس ، ولا عيب فى هذه الطريقة نظريا ، اما عمليا فقد لوحظ ان اعضاء الهيئات الانتخابية يكونون خاضعين لرغبات الاحزاب التى ينتمون اليها ، وبذلك يفقدون حرية استقلالهم فى الاختيار ، حتى ان انتخاب الرياسة فى الولايات المتحدة الامريكية اصبح الآن مباشرا اكثر مما هو غير مباشر ، لان المندوبين يتقيدون سلفا برغبات الناخبين فى اختيار رئيس الجمهورية .

اما الطريقة الثالثة فهى تدخل فى الواقع فى نطاق الانتخاب غير المباشر ، وتقوم هذه الفكرة على اساس ايكال انتخاب رئيس الجمهورية الى السلطة

التشريعية لانها اقدر هيئة على انتخابه ، ومن مميزات هـذه الطريقة انها تتلافى عيوب الطريقة السابقة ، فتحد من تكرار الانتخابات ، كما انه لا مبرر لدعوة الشعب لاختيار هيئة انتخابية جديدة ما دامت هناك سلطة تشريعية قد انتخبها الشعب ، ومن حقها ان تمارس حق انتخاب رئيس الجمهورية ، وهذه الطريقة ايضا تحقق الانسجام المطلوب بين السلطتين التشريعية ظهرت آثارها واضحة فى الولايات المتحدة الامريكية حيث تنفصل السلطة التنفيذية عن التشريعية تماما ، وذلك مما يعرقل اعمال الحكومة ، ويجعل عدم التفاهم هو الصفة السائدة بين الكونجرس والرئيس .

ثالثا ـ الاختيار او التعيين : هناك من يرى ان تعيين اعضاء السلطة التنفيذية افضل من اختيارهم ، وبخاصة حين يكون هذا التعيين منصبا على الوظائف التنفيذية الثانوية ، اما الوظائف العليا فان التعيين فيها يكون موقوفا على الخبرة السابقة فى الوظائف العامة ، او الكفاية الممتازة التى يتطلبها نوع العمل .

وتختلف مدة حكم رئيس السلطة التنفيذية باختلاف انواع الحكومات ، وواضح ان مدة حكم الرئيس الوراثى (الملك) هى مدى الحياة ، اما مدة حكم رئيس الجمهورية المنتخب فتتراوح بين سنة وسبع سنوات . وهناك من يعارض فكرة اعادة انتخاب الرئيس ، اى تجديد مدته ، ومما يذكر ان دستور الولايات المتحدة الامريكية عدل سنة ١٩٥١ تعديلا يقضى بمنع اعادة انتخاب الرئيس اكثر من فترة واحدة ، كما ان هناك من يجيز التجديد على اساس ان ذلك يدعو اطراد سير الاداة الحكومية ، والى الافادة من خبرة الرؤساء السابقين .

(ب) الاعمال الاساسية للسلطة التنفيذية : هى المتصلة بالنشاط الاساسى للحكومات . وتتلخص فيما يلى : (١) تحقيق الاستقرار الداخلى : وتتولاه وزارة الداخلية (٢) تنظيم مالية الدولة : وتقوم به وزارة الخزانة او وزارة المالية (٣) الدفاع : : وتتولاه وزارة الدفاع او وزارة الحربية ، ومهمة الدفاع اهم ما تقوم به الحكومات فى العصور الحديثة ، وبعض الدول تكل هذه المهمة الى عدة وزارات ، فوزارة خاصة بالجيش ، واخرى خاصة بالطيران ، وثالثة خاصة بالبحرية . والرئيس التنفيذى فى كل الدول هو الرئيس الاعلى لجميع القوات العسكرية (٤) تنظيم العلاقات الخارجية للدولة : وتقوم بهذا وزارة الخارجية ، وهى المسئولة عن تنظيم علاقة الدولة بغيرها من الدول الاخرى ، وعن المفاوضات الدبلوماسية ، وعن عقد المعاهدات والاتفاقات الدولية ، وعن تعيين ممثلين للدولة لدى الدول الاخرى ، وتتمتع وزارة الخارجية باستقلال وحرية فى العمل اوسع مما تتمتع

بـــه اى وزارة اخرى ، وقد تشترك السلطة التشريعية فى تنظيم العـــلاقات الخارجية للدولة عن طريق وجوب موافقة البرلمـــان على المعاهدات التى تعقـــد مع الدول الاجنبية (٥) تنظيم القضاء : تقوم الحكومة (من طـــريق وزارة العدل) بترتيب الدفاع فى قضايا الحكومة التى لها والتى عليهـــا ، وباعـــداد مشروعات القـــوانين اللازمة للاداة الحكومية ، وتنفيـــذ سياسة الحـــكومة بأن تصدر مراسيم لهـــا قـــوة القوانين ، وتصـــدر اللوائح المفسرة للقـــوانين ، وتصدر الاوامر الادارية المنظمة للعمل الحكومى . والســـلطة التنفيذية يقـــع على عاتقهـــا ، الى جانب كل هـــذه الوظائف الرئيسية ، مهمة تنفيـــذ القوانين ، وادارة الدولة ، وما يتبع ذلك من نحـــو تعيين الموظفين وعزلهم ، كمـــا تقـــوم ايضا ببعض اعمال تعتبر قضـــائية بحتة مثل اصدار العفو ، والعفو الشامل ، والتصديق على بعض الاحكام ، وقد انشأت الحكومات الحديثة وزارات خاصـــة للاشراف على بقية مرافقها ، مثل وزارة التجارة ، ووزارة الزراعـــة ، ووزارة التربية والتعليم ، ووزارة الاشـــغال العامة ، ووزارة الصناعـــة ، ووزارة العمـــل .

٦ ــ الهيئة القضائيـــة :

يراد بها السلطة التى تفسر القانون ، وتطبقه عـــلى الوقائـــع المعينة التى تعرض امامها ، فالقاضى مهمته ان يفسر القـــانون ويطبقه ، ولكن القـــوانين لا يمكن أن تلم بجميع المشاكل التى قد تعرض على القـــاضى ، وفى هذه الحالة يترك للقاضى حرية اختيار القانون الذى يتلاءم مـــع الحالة المعروضة عليـــه ، فان لم يجد فالامر متروك لادراكه واجتهـــاده ، ومن هنا تنشـــأ السوابق التى يعتمد عليها القضاه فما بعد فى اصدار احكامهم ، فالقاضى يصـــبح فى هـــذه الحالة مشرعا ومفسرا للقانون فى آن واحد .

الصفات الاساسية للقضاة : يجب ان تتوفـــر فى القاضى صفتان اساسيتان الى جانب العدالة ، وهما (أ) معرفـــة القانون (ب) الاستقلال . ولـــذلك كانت طرق اختيار القضاة وتعيينهم على جانب كبير من الخطورة والاهميـــة ، ووسائل اختيار القضاه ثلاث :

الوسيلة الاولى : اختيار القضاة بواسطة الهيئة التشريعية ، وهى طريقة غير شائعة ، ولا تستعملها فى الدول الاوربيـــة الا سويسرا ، ومن عيوبهـــا ان يكون القاضى مدينا بالولاء للحزب المسيطر على هـــذه الهيئة فضـــلا عـــن منافاتها لمبدأ فصل السلطات ، ومما يذكر أن معظم الدول التى كانت تأخـــذ بهذه الطريقة قد عدلت عنها نهائيا .

الوسيلة الثانية : اختيار القضاه بالانتخـــاب الشعبى المبـــاشر ، ويكثر استخدام هـــذه الطريقة فى الولايات الامريكية ، (اما قضاة الاتحاد الفيـــدرالى

فانهم يعينون بواسطة السلطة التنفيذية) . وهى اكثر عيوبا من الطريقة الاولى رغم انها تحقق عدم خضوع القضاه للسلطة التنفيذية ، فمن نتائجها هبوط مستوى القضاة ، وخضوعهم للاحزاب السياسية ، وتأثرهم بنزعاتها ، وميلهم الى كسب رضاء الجمهور .

الوسيلة الثالثة : تعيين القضاة بواسطة السلطة التنفيذية ، وهى افضل طريقة لاختيار القضاة ، وقد اخذت بها معظم الدول ، لان السلطة التنفيذية ادرى بالكفاية اللازمة لوظيفة القاضى ، ومما يؤخذ على هذه الطريقة انها لا تتلافى عيوب الطريقتين السابقتين ، فالسلطة التنفيذية التى تتولى الاختيار مسئولة امام الهيئة التشريعية التى يسيطر عليها حزب الاغلبية ، ومحصل ذلك ان تعيين القضاة يخضع لاعتبارات حزبية ، ولكى تتلافى الدول هذا العيب اوجدت نظما مختلفة تضمن بها الحياد التام فى تعيين القضاة ، فدستور الجمهورية الرابعة فى فرنسا مثلا كان ينص على تكوين هيئة غير حزبية تقدم قائمة بأسماء من يصلحون للمناصب القضائية ، ويتقيد بها رئيس الوزراء عند التعيين ، ودستور الهند يحمل رئيس الجمهورية على استشارة اعضاء المحكمة العليا ، او اعضاء المحاكم العليا للمقاطعات عند التعيين .

وتحديد مدة القاضى ذو اهمية لا تقل شانا عن طريقة تعيينه ، اذ ان استقلال القاضى يتطلب ان يكون مستقرا فى وظيفته ، مطمئنا عليها ،ولذلك اتجهت اغلبية الدول الى ابقاء القاضى فى عمله حتى يبلغ السن القانونية وفق الاوضاع المقررة قانونا ، ليرتفع مستوى القضاء ، ويستفاد بخبرة رجاله الطويلة ويكفل لهم الاستقلال التام فى اعمالهم .

ويرتبط بموضوع استقلال القضاة موضوع عزلهم ، والقاعدة التى تأخذ بها اكثر الدول فى عصرنا ان تكون عملية العزل عملية صعبة ضمانا لاستقلال القضاة ، ففى الولايات المتحدة الامريكية تشترط بعض الولايات ان يكون عزل القضاة بمحاكمة بواسطة السلطة التشريعية ، بموافقة اغلبية كبيرة ، خوفا من ان يتم العزل لاسباب حزبية .

ومعظم الدول الحديثة تضع قواعد دقيقة لتنظيم مرتبات القضاة وترقياتهم ، ليوفر ذلك لهم ما يلزم لوظيفتهم من استقرار واستقلال وكرامة .

الفصـــل الثالث

التنظيمات السياسية والرأى العـــام

المبحث الاول

الاحـــزاب السياسية

١ ـــ طبيعة الاحزاب السياسية :

تفرض النظرية الديمقراطية الكلاسيكية وجود علاقة مباشرة بين الحـــكومة والشعب ولكن الديمقراطية التمثيليـــة الحديثة أوجدت وسيطا بين الشـــعب والحكومة وهو المجلس ، ولم يدخل فى حسبان أى من النظريتين امكان تطـــور النظم الحزبية . وحتى وقت قريب كانت نظريـــات الحكم الحديثة تنظـــر الى تكوين الاحزاب السياسية بعين الشك والحذر ، وكانت ترى أنها شر لابد منه ، وقد عرف ادمون بيرك الحزب السياسى بأنه اتحاد بين مجموعـــة من الافـــراد بغرض العمل معا لتحقيق الصالح القومى وفقا لمبادىء خاصة متفقـــين عليهـــا جميعا . ومن ذلك نرى أن الحزب السياسى هـــو أداة يستعملهـــا الشعب للتعبير عن أمانيه ، ويستطيع من خلالها أن يحقق هـــذه الامانى ، وهـــو فى الـــوقت نفســـه يحقق مصلحة خاصة ، اذ أن مجموعة الافـــراد التى تركز أمانيهـــا فى حزب ما ، انما ترمى الى تحقيق وزن اكبر لهـــذه الامانى وتأمـــل تنفيذها مـــن طريق العمل المشترك الذى يتيحه لها جهاز الحزب .

والحزب السياسى هو وحدة معقدة ، فهو منظمة اجتماعية ، لهـــا جهـــاز ادارى كامل وهيئة موظفين دائمين ، كما ان لها انصارا عديدين بين افـــراد الشعب ينتمون الى بيئات وفئات ولهم عادات مختلفة ، ولعـــل هـــذا التبـــاين بين أفراد الشعب هو الذى يدفـــع بهم الى الانتماء الى الاحزاب كمـــا سنبين بعـــد ، والقيادة لازمـــة لكل حزب سياسى ، لان الحزب يهدف دائما الى الاستيلاء على القوة السياسية ، ولا شك أن السعى الدائم من قبل الحـــزب للاستيلاء على السلطة هـــو الذى يحق الرابطة القوية بين انصـــار الحزب العاملين ، فالحزب لا يتمكن من تحقيق اهـــدافه الا عن طريق الاستيلاء عـــلى الحكم ، او الاشتراك فيه مع غيره من الاحزاب ، أو عن طريق الحصـــول عـــلى قدر من التأييد الشعبى يسمح له بالضغط على السلطة الحاكمة .

٢ ـــ وظائف الاحزاب السياسية :

فى سبيل الحصول على الســـلطة السياسية يقوم الحزب بأعمال تـــرمى

اساسا الى تحقيق هـذا الهدف ، ولكنها تحقق فى الوقت نفسـه خدمات للمجتمع ولمـا كانت هذه الاعمال نتاجا ثانويـا ، فانهـا تتحدد وفقا للمبادىء التى تتحكم فى طبيعة العمل السياسى فى الـدول المختلفـة ، وعلى ذلك يمكن القـول أن وظائف الاحزاب السياسية جميعهـا وظـائف ثانوية ، قيـاسا الى وظيفتها الكبرى وهى الاستيلاء على السلطة السياسية ، وهـذه الوظائف تختلف من دولة الى اخرى وفقـا للنظام السياسى الـذى تأخـذ بـه الدولة ٠

والواقع ان الدافع على تكوين الاحزاب السياسية فى الانظمـة الديمقراطية الحديثة يرجـع الى احساس الهيئة الناخبة بوجود فراغ فى علاقتها بالهيئـة الحاكمة ، فالهيئة الناخبة تتكون من ملايين الافـراد المختلفين فى درجة الذكاء والاخـلاق والمعرفة السياسية والمصلحة الاقتصادية ، ولهـذا هم فى حاجة الى اداة تجمع بينهم وتبلور اهدافهم وتمدحهم بالوسيلة التىتسـهل عليهم مهمة الانتقـاد لتصرفات افراد الهيئة الحاكمة ، ومهمة اسقاط حكومتها ، او الضغط عليها لتغيير سياستها ، وهـذه الحاجة بخاصة هى التى تحـدد وظـائف الاحزاب السياسـة فى الدول الديمقراطية الحديثة .

فالاحزاب السياسية هى التى تقـدم للهيئة الناخبة المرشحين الصالحين لتولى الوظائف النيابية والادارية ، وهى التى تقـدم لها البرامج السياسية والطرق السليمة لتنفيذها ، كما تمدها بالوسائل الفعالة لنقـد اعمال الحكومة والشعب بطبيعته غير قادر على القيام بهذه الاعمال ، فهو وان كان باستطاعته الحكم على صلاحية السياسة الحكومية او عـدم صلاحيتها ، الا انه لا يستطيع ان يقـدم سياسة بـديلة عنها ، لا عن عجز ، انما لعدم توافر التنظيمـات وغيرها من الامكانات التى تتيح له الحصول على المعلومات الكافية لرسم هذه السياسة ٠

وعلى ذلك فالحزب يقدم للشعب مجموعة من الخدمات العامة ، وهـذه الخدمات ليست غاية فى ذاتهـا ، وانما هى وسيلة للسيطرة السياسـية ، وتقلـد مناصب الحكم ، وتتلخص هـذه الخدمات فى الآتى :

١ ـ يعمل الحزب كمنظمة تعليمية ، فيقـدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية بالطرق المبسطة الواضحـة التى توقظ فيـه الوعى السياسى ٠

٢ ـ يشجع الحزب على تحقيق الوحدة القومية ، اذ هو يعمـل على التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة بين الافراد او الجماعات كما يعمل على التهوين من شأن الاختلافات الشخصية او المصلحية او الطبقية ، مع اعـلاء شـأن كل مـا يرمى الى تنمية المصالح المشتركة ٠

٣ – يعمل الحزب على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة ، مما يقوى روابط الهيئة الناخبة بالهيئة الحاكمة .

٤ – يقوم الحزب وهو خارج الحكم بمهمة الرقابة على أعمال الهيئة الحاكمة .

٥ – يهيىء الحزب للشعب فرصة لاختيار نوابه وحكومته من بين مرشحين متنافسين ، وللاختيار بين السياسات المتباينة .

٦ – وجود أحزاب متنافسة يمكن الشعب من الاقتصاص من الحكام الفاسدين الخاملين ومكافأة الصالحين المجدين ، ويظهر ذلك بصفة خاصة حيث يوجد نظام الحزبين ، وحيث يتقيد النائب داخل البرلمان ببرامج ومبادىء حزبه ، اما فى حالة تمسك النائب بحريته وعدم تقيده بمبادىء حزبه فان مسئولية الحزب وزعمائه امام الشعب لا تكون محددة المعالم .

٣ – وسائل الاحزاب السياسية :

تحاول جميع الاحزاب ان تحتفظ بقوتها عن طريق تحقيق وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية بين الاعضاء ، وتستعمل الاحزاب فى سبيل ذلك وسائل مختلفة ترمى الى اشباع شتى رغبات الافراد . ويمكن اجمال الوسائل المحققة لوحدة الحزب فى الآتى :

(أ) **الوسائل السياسية** : تشتمل الوسائل السياسية على ثلاثة عناصر وهى : التمثيل النيابى ، والمناقشة ، والاشتراك فى الاعمال الادارية والقضائية . ففيما يتعلق بالتمثيل النيابى تتحقق وحدة الحزب نتيجة لجهود الزعماء الذين يختارهم الاعضاء ونجاحهم فى اسناد المناصب النيابية والادارية اليهم ، وهؤلاء الزعماء مقيدون بقانون غير مدون يحتم عليهم تعيين أعضاء الحزب فى مختلف المراكز الادارية .

اما عنصر المناقشة فى الوسائل السياسية ففائدته هى تحقيق التماسك داخل الحزب ، اذ هو يعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتضاربة بين اعضاء الحزب ، ولا يخفى ان المناقشة العلنية حول المسائل العامة داخل الحزب لا ترمى الى كسب الانصار بقدر ما ترمى الى زيادة توثيق الوحدة بين الاعضاء .

والعنصر الثالث ، وهو الاشتراك فى الاعمال الادارية والقضائية ، يتيح للحزب فرصة لتحقيق مبادئه ، مما يؤلف بين اعضائه رابطة متماسكة تشدها وحدة المبدأ ، حتى اذا نجح الحزب فى الاستيلاء على الحكم ، تمكن من وضع

السياسة العامة للدولة عن طريق زعمائه القابضين على ازمة الحكم ، ثم يحصل الحزب على موافقة المجلس النيابى على هذه السياسة عن طريق الاغلبية التى لاعضائه ، ثم يعهد فى تنفيذها الى الهيئة الادارية التى يكون انصاره قد احتلوا مناصبها ، ويظهر هذا بوضوح تام فى المملكة المتحدة ، وبوضوح أقل فى الولايات المتحدة الامريكية ، ولكن وحدة المبدأ هذه لا تظهر بمثل هذا الوضوح فى الدول ذات الاحزاب المتعددة ٠

وقد تلجأ بعض الاحزاب الى اثارة شعور الافراد والجماعات لكسب التأييد الشعبى ، ويحدث هذا بصفة خاصة فى مبدأ تكوينها ، وان كان بعضها يظل مستخدما هذا السلاح طوال فترة حياته ليستميل اليه انصارا جددا ولكن مع تخفيف حدته ٠

كما تعمد الاحزاب عادة الى الهجوم على الاحزاب الاخرى صونا لسلامة التماسك والتضامن بين اعضائها ، وتوثيقا للشعور بالوحدة فيهم ، ولا شك ان هذه الوسيلة تثبت فى نفوس اعضاء الحزب الاعتقاد بأنهم هم ذوو الخلق الكريم واهل الفضل الحقيقيون فى الشعب ، وان من عداهم من اعضاء الاحزاب الاخرى ليسوا الا منافقين وانتهازيين ، وفى الوقت نفسه تستفز هذه الوسيلة شعور انصار الحزب وتغريهم بمهاجمة خصومه بدون وجه حق ، أو بسبب اساءة الفهم ، مما يزيد من تماسكهم وتضامنهم (٩٩) ٠

ولا يتبادر الى الذهن ان استعمال هذا السلاح مقصور على اصحاب السلطة المطلقة ، بل ان كثيرين من زعماء الاحزاب فى الدول الديمقراطية يتهجم بعضهم على بعض ابتغاء الاحتفاظ بتماسك وحدة احزابهم ، غير ان هذه الطريقة ، وان كانت تنجح فى المدى القصير ، مآلها الفشل فى النهاية ، ما لم يكن للحزب مبادىء وبرامج واضحة يؤمن بها الشعب ٠

(ب) ادماج المصالح الخاصة فى المصلحة الوطنية : تعمل جميع الاحزاب السياسية على التوفيق بين المصالح الخاصة لاعضائها وللجماعات المنضوية تحت لوائها وبين المصلحة الوطنية عن طريق التمسك التام بالشعارات

---

(٩٩) من هذا يتضح ان وجود خصوم للحزب يقوى من معنويته ويزيد من قوته ، ما دام له قاعدة شعبية كبيرة واعوان يؤمنون بمبادئه عن عقيدة واقتناع ، وقد استعمل الاغريق القدماء هذه الوسيلة فنجحوا فى الاحتفاظ بوحدتهم تجاه الاجانب وقد كانوا يسمونهم « البرابرة » ، ولاشك أن غزو الاسكندر الاكبر لدول العالم المعروفة فى ذلك الوقت كان من أهم العوامل التى حققت وحدة العالم الاغريقى ٠ وهذا يثبت الحقيقة الماثلة وهى ان حياة المنظمات ، أيا كان نوعها ، سواء كانت دولة ، او جمعية ، او حزبا ، رهن بقيام منظمات معادية او منافسة ، ولعل هذا يفسر سر مناواة المانيا الهتلرية المستمرة لليهود والشيوعيين ٠

القومية ، ويستوى فى ذلك جميع الأحزاب حتى الهدام منها فهى دائما تحـــاول الظهور بمظهر المدافع عن المصلحة العامة ، وكثير من الاحزاب يربط نفســـــه بالدستور وحكم القانون ليضمن التاييد العام من الشعب ، حتى ولو كـــان واضحا ان هدفه هو القضاء على الدستور والقانون ، وتتمسح بعض الاحـــزاب بالدين متخذة لنفسها شعارات دينية ، وقد يكون الدين منها براء ، كى تتمكن من التغرير بافراد الطبقة المحافظة وبسط نفوذها عليهم ، غير ان الاحـــزاب جميعا متفقة على نهج عام واحد هو ربط مبادئها بالمبادىء الانسانية الاســاسية مثل مبادىء الشرف والجراة والفضيلة والتمسك بالحق والامانة والعدل ٠

(ج) أمل الانتصار : يظل الحزب محتفظا بكيانه وقوته ما دامت قـــلوب انصـــاره عامرة بأمل الانتصار ، وما يستتبع ذلك من السيطرة على الســلطة السياسية فى الدولة ويتفكك الحزب وينفض من حوله الاعضاء اذا مـــا وهنت فيه هذه الروح او انعدمت ، غير انه توجد مجموعة صغيرة من الاحزاب تظـــل محافظة على كيانها رغم شعورها باستحالة الانتصار ، ولعل الســـبب فـى استمرار بقاء مثل هذه الاحزاب يرجع الى نزوع اعضائها الى التضـــحية وايمانهم بالخلود ٠

(د) الوسائل القهرية : تستعمل بعض الاحزاب وسائل العنف للاحتفاظ بقوتها واستمرار تضامنها ، والعنف على نوعين : العنف الســافر ، والعنف المستتر ٠ اما النوع الاول فتستخدمه الاحزاب فى الدول ذات الحكم المطـــلق ، مثل الحزب النازى فى المانيا ، والفاشى فى ايطاليا ، وتتمثل وســـائل العنف فى الزج بالناس فى معسكرات الاعتقال دون محاكمة ، والارهاب الســـياسى ، وتطبيق نظام البوليس الخاص ، وما الى ذلك من طرق القمع والتنكيـــل لاشاعة الرعب فى قلوب المواطنين ٠ اما احزاب الدول الديمقراطية فتأخـــذ بوسائل العنف المستتر ، وهى تتمثل فى اتخاذ تدابير الضغط الاقتصـــادى والضغط الاجتماعى ، وان كان بعض هذه الاحزاب لا يتورع عن اللجوء الى العنف السافر ، ولكن هذا لا يحـــدث الا فى النادر من الاحـزاب التى تتشبه بالاحزاب الفاشية ٠

(هـ) وسائل الاتصال : وبعض الاحزاب يستعمل اعضاؤه زيا رســـميا ، كالحزب الفاشى فى ايطاليا وكان زيه الرسمى القمصان السوداء ، والحـــزب النازى فى المانيا ، وزيه البنى لقوات العاصفة الملحقة بالحزب ، والاســـود لحرس النخبة الممتازة ٠ والغرض من استعمال الزى الرســـمى هو بث روح الوحدة بين انصار الحزب وبخاصة شبابه ، واظهار الحزب بمظهر القـــوة كى تهابه الاحزاب الاخرى ، وقد انتشر استعمال الزى الرسمى فى كثير مـــن الاحزاب الفاشية التى نشأت فى الدول الديمقراطية قبيل الحـــرب العـــالمية الثانية ٠

وتستعمل الاحزاب السياسية جميع وسائل الاتصال بالشعب ، من صحف وراديو وتليفزيون ومدارس وما اليها من الوسائل الاخرى للتاثـــير فى الراى العام وكسب تاييده ، وفى الدول التى تتبع نظام الحكم المطلق تستخدم المدارس لخدمة الحزب المسيطر ، كما تخضع الصحف والاذاعة لرقابته الشـــاملة ، وعلى الرغم من ان اغلبية الدول الديمقراطية تملك دور الاذاعة وتشرف عليهـــا اشرافا تاما ، الا انها تمنحها جزءا كبيرا من حرية التصرف ، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الداخلية ، ففى انجلترا والسويد والدانمارك مثلا يسمح للاحـزاب السياسية باستعمال الاذاعة بفرض الدعاية لنفسها لمـــدد تتناسب وحجـم الحزب ، أما فى الولايات المتحدة ، حيث دور الاذاعة ملك للشركات فقد تكـونت لجنة حكومية تسمى « باللجنة الفيدرالية للاتصال » ، وهى تضمن للاحـــزاب السياسية حق شراء الوقت اللازم لهـــا من دور الاذاعة لكى تتمكن من الاتصـــال بالشعب ، بشرط أن لا تستعمل هذا الوقت فى اذاعة بيانات او خطـــــابات هدامة ، ولكن لا يوجد أى التزام يجبر دور الاذاعة على منح أوقات مجانيـــة او مخفضة الثمن للاحزاب ، مما حدا ببعض الاحزاب الصغيرة مثل الحـــــزب الاشتراكى وحزب العدالة الاشتراكية ، الى انشاء دور اذاعة خاصة بها ، نظرا لارتفاع اجر الوقت الذى تفرضه دور الاذاعة الكبرى ٠

٤ ـ انواع الاحزاب السياسية :

يمكن تقسيم النظم الحزبية الى اربعة اقسام : (ا) احزاب البرامـــج (ب) احزاب الاشخاص (ج) نظام الحزبين (د) نظام الحزب الواحد ٠

وقبل ان نبـدأ بـدراسة هـذه النظم يجب ان نبين ان هـذه النظـــم ليست جامدة ، بمعنى ان الـــدول التى تاخـذ بنظام مثلا يوجـــد فيهـــا الى جانب الحزبين الكبيرين احزاب اخرى ، ولكنها صغيرة لا تسيطر الا على جزء ضئيل من الراى العام ، امـا الصراع السياسى على تولى الحكم فانه منحصر فى الحزبَيين الرئيسيين على مـا هو الحال فى المملكة المتحـدة والولايات المتحدة الامريكيه ، وحتى فى اسبانيا توجـد مجموعة كبيرة من الاحزاب السياسـية رغم انهـا تجرى على نظام الحزب الواحـد ، ولكن هـذه االاحزاب لا تاثير لهـا فى الراى العام ، ومن ثـم مـا زال النظام الحزبى فى اسبانيا يوصف بانه نظام الحزب الواحـــد ، بالرغم من وجود عـــدد من احزاب البرامج . يتبين من ذلك ان الغرض الاساسى من التقسيم الـذى اوردنـــاه هنـــا هو ابراز الصفات السائـدة للنظام السياسى فى الـدولة ، دون ان يمنع ذلك من احتواء قسم على بعض الصفات المميزة لقسم آخـــر .

(ا) **احزاب البرامج** : ان اهم خصائص احزاب البرامج هـــو تصميمها على تصوير الحياة السياسية من ناحية ايـديولوجية جامدة ، وهـذا النوع

من الاحزاب يتميز عن غيره بتمسكه ببرامج مميزة ومحددة ، وباختلاف ايديولوجيته اختلافا واضحا عن ايديولوجية الاحزاب الاخرى ، كما أن حزب البرامج يصر دائما على ان من اهم شروط استمرار العضوية تمسك العضو بمبادىء الحزب وعدم جواز انفصاله عن الحزب الا فى حالة تخلى القيادة عن مبادىء الحزب ٠

وليس من السهل تعاون احزاب البرامج بعضها مع بعض ، اذ كل منها يؤمن بمبادىء غير قابلة للائتلاف مع غيرها ، ومن امثلة ذلك الاحزاب الشيوعية والاشتراكيةوالملكية والكاثوليكية والجمهورية ، وهذه الاحزاب غالبا ما تكون على درجة عالية من التنظيم ، واعضاؤها مطيعون لاوامرها وخاضعون دائما للتفسيرات الحديدة لايديولوجية الحزب ٠

واحزاب المبادىء منتشرة فى دول اوربا حيث يختلف السكان من النواحى العنصرية والاجتماعية والدينية والاماني القومية ، مثل المانيا وتشيكوسلوفاكيا قبل الحرب العالمية الثانية ، والنمسا وبلجيكا وسويسرا حاليا ٠ كما توجد احزاب المبادىء ايضا فى اوربا الشمالية فى الدانمارك والسويد والنرويج وهولندا وايسلندا ٠ اما فى شرق اوربا فقد وجدت أحزاب المبادىء قبل الحرب العالمية الثانية ، مثل بولندا والمجر ودول بحر البلطيق وفنلندا الا انها كانت تنزع نحو الديكتاتورية ٠ اما فى جنوب شرقى اوربا (رومانيا وبلغاريا ويوجوسلافيا واليونان) فكانت أحزاب المبادىء فيها تتحول الى أحزاب اشخاص ٠ اما فرنسا فتتميز احزابها بنظام خاص ، اذ تجمع احزابها بين صفات احزاب المبادىء وصفات احزاب الاشخاص .

يتبين من التوزيع الجغرافى السابق لاحزاب المبادىء انها تنتشر فى الدول التى يحتدم فيها الصراع الطبقى ويكثر فيها الاستغلال الاقتصادى ، ويزيد من حدة الصراع كثرة الاقليات القومية أو الدينية الى حد يصعب معه ايجاد قاعدة عامة ، أو هدف جماعى تلتف حوله هذه الاحزاب على ما هو الحال فى المملكة المتحدة او الولايات المتحدة ، فالحدود الفاصلة بين هذه الاحزاب هى حدود اقتصادية أو دينية او قومية ليس من السهل التوفيق بينها ، ومن ثم يصعب تطبيق الديمقراطية الغربية ان لم يكن تطبيقها مستحيلا وسرعان ما تتحول هذه الدول نحو النظم الديكتاتورية او الشمولية ٠

(ب) احزاب الاشخاص : ان اهم عنصر يميز احزاب الاشخاص هوالولاء لشخصية الزعيم ، وعلى الرغم من ان للزعامة دورا هاما فى كل نظام حزبى الا انها فى احزاب الاشخاص تضطلع بالدور الرئيسى ، لان الزعامة او الزعيم

هو الذى ينشىء الحزب ويوجه نشاطه ويضع برامجه ، ومن ثم يستطيع الزعيم ان يغير فى برامج الحزب دون ان يخشى عدم ولاء اتباعه واعضاء حزبه ، وغالبا ما تكون برامج هذه الاحزاب متشابهة ، ولا يختلف بعضها عن بعض الا فى شخص الزعيم ، ويرجع ولاء اعضاء هذه الاحزاب لزعيمها الى عاملين :

١ ـ المقدرة السياسية او الدبلوماسية او العسكرية التى يتمتع بها الزعيم

٢ ـ **التقليد الطبقى او العائلى الذى يمثله الزعيم ، والواقع ان احزاب** الاشخاص تتكون فى الدول التى يقوى فيها الشعور برابطة القربى أو القبيلة فلا دخل للاختلافات الاقتصادية او السياسية فى تكوين هذه الاحزاب وعدد هذه الاحزاب آخذ فى الازدياد كثيرا فى الدول التى تتميز بهذا النظام تبعا لازدياد عدد الشخصيات ذات الشان فيها .

وتنتشر هذه الاحزاب فى بلدان الشرقين الاوسط والاقصى ، مثل مصر قبل ثورة ١٩٥٢ ، ولبنان والاردن واليابان ، كما تنتشر فى دول البلقان وامريكا اللاتينية ، ويبدو ان انتشار هذا النوع من الاحزاب يعزى الى ما يأتى :

١ ـ وجود بيئات خاصة لا تزال تترسب فيها العادات الاقطاعية القديمة .

٢ ـ عدم انتشار التعليم .

٣ ـ استمرار زعامة الطبقة الارستقراطية ومالاة الطبقات الخاصة لها .

٤ ـ قوة الروح العائلية او الطبقية .

وتفتقر احزاب الاشخاص الى التنظيم والطاعة اللذين تتميز بهما احزاب المبادىء ، **نظرا لاعتماد الاولى دائما على قوة شخصية الزعيم ونشاطه** وحيويته فاذا ما اختفى الزعيم ، سواء بموته او بانسحابه من الميدان السياسى ، انهار حزبه تبعا لذلك .

(ج) نظام الحزبين : يوجد نظام الحزبين فى المملكة المتحدة ، ودول الدومنيون البريطانى ، والولايات المتحدة الامريكية . ويختلف نظام الحزبين عن نظام احزاب البرامج فى ان النظام الاول لا يعتمد فى وجوده على البرامج وحدها ، ففى الولايات المتحدة مثلا ، لا يوجد اختلاف كبير بين مبادىء وبرامج كل من الحزبين الرئيسيين الديمقراطى والجمهورى ، ونظام الحزبين يعبر عن حاجة الشعب فى الدول الديمقراطية الى ممارسة رقابته على الاجهزة الحكومية ، وعن حاجته الى ايجاد معارضة منظمة ، فقيام الحزبين لا يعنى

بالضرورة وجود اختلاف بين الحزبين فى المبادىء او فى البرامج او فى الـــدين او فى القومية او فى الطبقة ، وان كان بعض هـذه الاختلافات يظهر من آن الى آخر ، وكذلك لا يستنـد هـذا النظام على الشخصيات البارزة كما هـــو الحال فى نظام احزاب الاشخاص ، وان كانت شخصية الزعيم لهـا تأثـير واضح فى الحزب ، الا أن الزعماء يتوالون على زعـامة الحزب دون ان يؤثر ذلك فى كيانه ، ومن ثـم كان اهم عامل من عوامل استمرار تماســك الحزب هـو حاجته الى الاستحواذ على قوة كافية للحزب تمكنـه من الاستيلاء على الحكم اذا مـا حاز اغلبية اصوات الناخبين ، او تمكنه من زعامة المعارضة اذا لـم يحصل حزبه على الاغلبية ، وفى الولايات المتحـدة الامريكية لا تنتـم للحزب وحـدته الا وقت الانتخابات ، امـا فيما بين الانتخابات فان سياسة الحزب تصبح عادة فى مهب الاختلافات الاقليمية او الاختلافات التى تثور بين الجماعات بعضها وبعض ٠

نظام الحزبين فى الولايات المتحدة الامريكية : تعرضـــت الاحزاب فى الولايات المتحدة لتطورات اساسية منـذ نشأتها الى يومنا هـــذا ، اذ أن واضعى الدستور الامريكى لـم يتصوروا ان هناك لزوما لقيام الاحزاب ، ولذلك لا نجد لها ذكرا فى الدستور اطلاقا . وعندما تكون الحزب الفيدرالى كان يضـــم الطبقة الغنية من الشعب ، ومن ثـم كان ذا نزعة محافظة فى سياسته ، وقـد دعـا الى تقوية الحكومة المركزية ٠ وعنـدما نشأ الحزب الجمهورى ، فى عهـد رئاسة جيفرسون ، وجه اهتمامه الى الطبقات الفقيرة ، واخـذ بالسياســة التحررية ، وايـد حقوق الولايات ، ونادى بتدعيم الحكم المحلى ٠ ومن هـذا نرى أن الحزب الجمهورى نشأ اصلا حزبا تحرريا ، على حين نشـــأ الحزب الديمقراطى محافظا ٠ امـا اليوم فقـد انعكست الآيـــة ، اذ انقلب الحزب الجمهورى محافظا ، بينما جنح الحزب الديمقراطى الى الآراء والمبـــادىء التحررية ، وفضـلا عن ذلك حـدثت انقسامات داخل كل من الحزبين ، ففى الحزب الجمهورى توجـد اليوم عناصر متضاربة ، منها ما يؤيـد الاخـــذ ببرامج فى السياسة الداخلية مشابهة لبرامج الحزب الديمقراطى ، ومنهـــا عناصر تعارض برامج هـــذا الحزب معارضة شديدة .

وكذلك الحال فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، فبعض العناصر تؤيـد سياسة الحزب الديمقراطى فيما يتعلق بالاحلاف والتعاون الـدولى ، على حين يرى البعض الآخر الرجوع الى سياسة العزلة والانكماش القـــارى ٠ وفى الحزب الديمقراطى ايضا تجرى الانقسامات هـذا المجرى ، فأنصـــار الحزب من اهل الجنوب يعارضون سياسة الحزب فى المسائل الداخليـــة خاصة ، ويؤيدون المالئين لسياستهم فى هـذه المسائل فى الحزب الجمهـورى على حين يؤيدون سياسة الحزب فى الشئون الخارجية .

وتؤدى الاحزاب الامريكية عـدة وظائف اهمها : ١ ـ الترشيح للوظائف العامة ٠ ٢ ـ التنسيق بين فروع وادارات الحكومة المختلفة ٠ ٣ ـ التوفيق بين العناصر المتضاربة التى يتكون منها المجتمع الامريكى ٠ ٤ ـ بث روح المنافسة فى اوجـه النشاط الحكومى ٠ ٥ ـ تحمل مسئولية الفشل وتقبـل التقدير عند النجاح فيما يتعلق بالخدمات العامة٠ ٦ ـ تحديد المشاكل العامة ، وتوضيحها للهيئة الناخبة والعمل على طرحها للتصويت العـام اذا اقتضى الامر ذلك ٠

نظام الحزبين فى المملكة المتحدة : ادى تعميم حق الانتخاب على جميع الطبقات فى انجلترا الى ادماج الاحزاب المحلية فى احزاب قومية تسهيلا لتدابير التوجيه عند اجراء الانتخابات ، وظلت الفروع المحلية للاحزاب تدين بالولاء للتنظيمات الرئيسية فى مجلس العموم ٠ وقد تمكنت الاحزاب من ضمان طاعة الاعضاء عن طريق استعمال رئيس الوزراء حقه فى التهديد بحل المجلس ، وكان من اثر سيطرة الحزب على رئاسة الحكومة ورئاسة المجلس كليهما ان سيطر الحزب سيطرة كاملة على جميع الاجهزة التنفيذية والتشريعية فى الحكومة ، وبذلك انحصر النشاط السياسي للسلطتين التشريعية والتنفيذية فى قبضة قيادة واحدة .

وعلى الرغم من ان حزب المحافظين البريطانى يمثل ايديولوجية ومصالح الطبقة العليا ، الا انه ظل دائما مؤيدا تاييدا كبيرا من افراد الطبقة العاملة نتيجة للروح المحافظة التى تتميز بها هذه الطبقة ، مما جعلها تدين بالاحترام التقاليد الطبقية ، واهم ما يميز حزب المحافظين : ايمانه بالامبراطورية الانجليزية ودفاعه عن النظام الملكى ، وتاييده تنمية التجارة بين انجلترا وبين دول الامبراطورية مع فرض الضرائب المرتفعة على تجارة الدول الاخرى ، وتعضيده للكنيسة الانجليزية ، كل هذا كفل للحزب تأييد قطاعات كبيرة من المواطنين مثل المتمسكين بالدين ورجال الاعمال والعسكريين .

أما حزب العمال فقد وضع برنامجا اكسبه رضاء شعبيا كبيرا ، فقد نبذ منذ البداية الاشتراكية الماركسية ، تلك الاشتراكية التى تؤمن مبدا تطاحن الطبقات ، ولم يمنع ذلك من ان تكون ميول الحزب دائما ثورية ، على الاقل من الناحية الفكرية ، فهو يؤمن بامكان التحول من النظام الراسمالى الى الاشتراكية تحولا سليما عن طريق التاميم التدريجى لادوات الانتاج وتعميم التعليم ، والتوسع فى الاخذ بنظم الضمانات الاجتماعية ٠ كل هذه اهداف عملية يسهل تحقيقها ، وخاصة انها تتفق واحتياجات المجتمع الصناعى الحديث ٠ وبرامج الحزب ليست جامدة ، ولكنها متطورة وفق

احتياجات العصر ، ولذلك لم يتردد الحزب فى سنة ١٩٣٢ فى الاخذ بالمزيد من المبادىء الاشتراكية ، فاخذ بسياسة الاقتصاد الموجه ، والاشراف الحزبى التام على الحكومة ، والتوسع فى سياسة التاميم · ولكن الحزب لم يستطع ان ينفذ برنامجه الاشتراكى قبل الحرب العالمية الثانية لعدم تمكنه من الحصول على الاغلبية المطلقة فى المجلس ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى لان الحكومتين العماليتين اللتين قامتا فى انجلترا عام ١٩٢٣ وعام ١٩٢٩ لم تقوما الا بمساندة حزب الاحرار لها ، اما بعد الحرب العالمية الثانية فقد استطاع الحزب ان يحصل على اغلبية مطلقة ، فتالفت اول حكومة عمالية صرفة استغنت عن مؤازرة حزب آخر ، ومن ثم استطاعت ان تنفذ الكثير من برنامج الحزب ·

(د) نظام الحزب الواحد : قامت الانظمة الحزبية السابقة على فرض ان اشتراك الشعب فى انتخاب ممثليه عن طريق احزابه المنظمة هو العامل الاساسى لتحقيق الديمقراطية فى المنظمة البرلمانية الحديثة ، اما اخضاع الحكم لسيطرة حزب واحد فانه يفضى الى احتكار سياسى يسلب النظام صفته الديمقراطية .والواقع ان النظم الشمولية الحديثة **ليست نظما** سياسية نافية او مجافية للنظم الديمقراطية ، بل هى حلقة فى سلسلة تطورات هذه النظم ، وهى تعتمد فى بقائها على التعضيد الجماعى والمساندة الشعبية · وعلى الرغم من ان النظم الشمولية الحديثة لا تؤمن بالوسائل التقليدية للديمقراطية البرلمانية ، فانها من الناحية الشكلية تحتفظ بالكثير من هذه الوسائل · والنظم الشمولية الحديثة مختلف بعضها عن بعض اختلافا بينا من ناحية الشكل والجوهر ، فهناك الدكتاتوريات الشخصية التى يعتمد نظامها على شخصية الدكتاتور او عصبيته ، مثل الملك كارول ملك رومانيا السابق ، او مثل الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية السابق · ثم هناك الدكتاتوريات الجماعية ، وفيها يعتمد الدكتاتور على قيادته لحزب جماعى ، مثل ديكتاتورية ستالين فى الاتحاد السوفيتى ، أو **ديكتاتورية هتلر فى المانيا النازية ، او موسيلينى فى ايطاليا الفاشية ، وان** كان لشخصية هؤلاء الزعماء اثر كبير فى بقاء حكمهم ·

وقد نشأ نظام الحزب الواحد فى العصور الحديثة فى كل من روسيا الشيوعية والمانيا النازية وايطاليا الفاشية والواقع انه على الرغم من وجود اختلاف كبير بين الشيوعية والفاشية من حيث المبادىء الاجتماعية والسياسية الا انهما يتفقان كثيرا من ناحية وسائل تطبيق هذه المبادىء ·

والحزب الواحد لا يواجه مشكلة التنافس على مقاعد الحكم ، ولذلك نجد ان اعضاء الحزب لا يقفون انفسهم على خدمة مصالح الشعب ، بل على ارضاء الزعماء وكسب ثقتهم ·

الحزب الواحد فى روسيا : تظهر اهمية الـــدور الذى يؤديـــه الحزب الواحد فى روسيا من العلاقة الرسمية القائمة بين الحزب والحكومة ، فقد نص الدستور على ان الحزب الشيوعى هو « طليعة الشعب العامل فى صراعـــــه لتقوية النظام الاشتراكى وتنميته » • ويصف الدستور الحزب بأنه خلاصـة مركزة لانشط الواطنين من الناحية السياسية ، ويقول ان الحكومة لا يمكنها ان تتخـذ ايـة قرارات هامة ، سياسية او تنظيمية ، الا بتوجيه من الحزب يتضح من ذلك ان الحزب هـو اساس النظام السياسى السوفيتى ، وانـــه المنظمة الوحيـدة التى لها حق تفسير الايديولوجية الشيوعية ، فهو حـــاكم جماهير الشعب ، وهو موجهها وهـو مصـدر جميع السلطات وواضع مختلف السياسات ، اى انه هـو صاحب السيادة المطلقة فى الاتحـاد السوفيتى • ويقوم الحزب بثلاث وظائف اوليـة تطبيقا لهـذه السيادة • فهو اولا يحـكم الدولة ، وثانيا يـدافع عن النظام من الناحية السياسية والايديولوجية ، وثالثا يحقق تجميع الشعب •

اولا ـ حكم الحزب للدولة : ويرجع قيام الحزب بوظيفتـــه الاولى الى اعتقاد لينين أن العمال ليسوا اهـلا بعد للنهوض بمسئولية الحكم ، وانهم يحتاجون مـدى سنين طويلة الى المران والدراسة لتحمل هـذا العبء ، ومن ثـم يجب القضاء على جميع الاحزاب باستثناء الحزب الشيوعى • ويتبـــع الحزب ثلاث وسائل لحكم الدولة وتثقيف الجماهير :

١ ـ تحقيق الادماج التام بين هيئة موظفى الحزب وهيئـــة موظفى الحكومة فستالين مثلا كان يحتل مركز سكرتير عام الحزب ، وفى الوقت نفسه يشغل منصب رئيس مجلس الوزراء فى الحكومة السوفيتية •

٢ ـ السيطرة التامة على السلطة التشريعية ، فاعضاء السلطـــــة التشريعية جميعا (مجلس السوفيت الاعلى) منتمون الى الحزب الشيوعى ، او مؤيـدون منه ، علاوة على أن رؤساء المصالح المختلفة يطبقون السياسة التى يمليها عليهم الحزب ، ولا يسمح مجلس السوفيت الاعلى الا التصـــديق على جميع مشروعات القوانين التى يقدمها له مجلس الوزراء •

٣ ـ السيطرة التامة على جميع المنظمات الاهلية ، فالحزب الشيوعى يسيطر على نقابات العمال ، كمـا يسيطر على جميع المنظمات الزراعيـــة والجمعيات التعاونية والمزارع الجماعية •

ثانيا ـ الدفاع عن النظام : يلجا الحزب الى اتخاذ مختلف الوســـائل للدفاع عـــن كيانه ومبادئه ، فيقيم زعماء الحزب نظاما بوليسيا مهمته القضاء

على الحركات المعادية للحزب سواء داخل الحزب أو خارجه ، ومن ثم انشأ الحزب هيئة التشكا التى تحولت الآن الى ما يسمى وزارة أمن الدولة ، ومهمتها القضاء على أى تهديد للنظام القائم ٠

ثالثا ـ تجميع الشعب : بما أن الحزب هو طليعة الشعب العامل ويجب عليه ان يعمل على تجميع الشعب وتلقينه الايديولوجية الشيوعية ، وعلى ذلك ينبغى عليه ان يسيطر على جميع وسائل الاعلام والاتصال كالصحافة والراديو والسينما والتليفزيون والمسرح ، وكذلك يقوم الحزب بالاشراف المباشر على المنظمات الثقافية والعلمية والمهنية ٠

الحزب الواحد والديمقراطية : ذكرنا سابقا ان نظام الحزب الواحد يؤدى الى ايجاد نظام حكم دكتاتورى ، كما حدث فى المانيا النازية وفى **ايطاليا الفاشية ، ولكن هل يعنى ذلك ان هذا النظام يتعارض مع** الديمقراطية ؟

لو تتبعنا تطورات النظم الحزبية فى العالم لوجدنا انها اجتازت **مراحل متعددة وتطورت وفقا لاحتياجات العصر والظروف المحيطة بكل دولة** ففى الاحقاب الاولى من تكوين الولايات المتحدة الامريكية لم يكن يوجد فيها سوى الحزب الفيدرالى ، ثم بدا الرئيس جيفرسون يكون الحزب الجمهورى وعندما انهار الحزب الفيدرالى ظل الحزب الجمهورى يعمل دون منافسة لفترة من الزمن ، ثم بدا نظام الحزبين يتطور حتى اتخذ صورته المعروفة الآن والواقع ان نظام الحزبين يحتاج الى خبرة طويلة الامد ، كما يحتاج الى تضافر جميع المواهب ، بالاضافة الى الاستقرار فى البناء الاجتماعى للدولة . ولا يخفى ان كل هذه العوامل لا تتوافر فى الدول التى خرجت حديثا من تحت نير الحكم الاستعمارى ، مثل الدول الآسيوية والافريقية ، او الدول التى ظلت مئات السنين ترزح تحت نوع من الحكم الاقطاعى او الحكم الملكى المستبد ٠ فوضع هذه الدول يتميز بما يأتى :

١ ـ انها استقلت حديثا ، ومن ثم فليس لديها تجربة طويلة بنظام الحكم الديمقراطى ٠

٢ ـ ان نسبة التعليم فيها منخفضة الى حد بعيد بحيث يسهل على الطبقة الحاكمة فيها ان تغرر بالشعب وتسىء استغلاله ٠

٣ ـ ان الدول الاوربية التى كانت تسيطر عليها ما زالت تطمع فى **مواصلة هذه السيطرة عن طريق التواطؤ مع طبقة حكامه الاقطاعيين ، وايسر**

طريق للوصول الى هـذا الغرض هـو تشجيع قيـام الاحزاب السياسـية ومسانـدة الاحزاب الرجعية منها ٠

٤ ـ ان معظم هـذه الدول تتميز بوجود العصبيات القبليـة ، او العصبيات العائلية ، او العصبيات الاقليمية ، مما يهـدد بقيام مجموعة من الاحزاب الشخصية التى تعمل على تحقيق اغراض اقليمية او طبقية ، ومن شـأن هـذا ان يعرض وحـدة الـدولة للضياع ٠

لهـذه الاعتبارات نجـد ان بعضا من الدول الحديثة ، وخاصـة الدول الافريقية بـدات تاخـذ بنظام الحزب الواحد ، فلم تجعل حجر الاساس فى ديمقراطيتها تعـدد الاحزاب ، بـل جعلته الاعتراف بحقوق المعارضة البناءة والتمسك بحكم القانون ولا شك ان هـذا النظام يختلف كلية عن نظام الحزب الواحـد فى الدول الشيوعية فتلك الدول الحديثة اخـذت بنظـام الحزب الواحـد لا كعقيـدة لا محيد عنها كالعقيـدة الشيوعية عنـد الشيوعيين ، بل كتجربة عملية لتحقيق وحـدة الـدولة ونموها الاقتصادى ، وهى بذلك تحذو حـذو الـدول الاوربية ، خاصة انجلترا عنـدما عبات كل جهودها لكسـب الحرب العالمية الثانية ، ففى وقت الازمات الكبرى نجـد ان الدول الديمقراطية تعطل نظام الاحزاب وتؤلف حكومات قومية يقف وراءها الشعب صـفا واحدا ولا شك ان هـذه الدول احوج الى الوحـدة القومية من الدول الاوربية ، نظرا الى ما يعترضها من صعاب ومشكلات لا حصر لها يتعـذر عليها ان تواجههـا مبعثرة القوى ممزقة الصفوف فى مجموعة من الاحزاب العقيـدية او الاحزاب الشخصـية ٠

واهم مـا يميز هذه الاحزاب عن الاحزاب الدكتاتورية ان كل حزب منها يسمح بالمعارضة داخل الحزب نفسه ، بل يعطى وزنا كبيرا لهـذه المعارضة حتى ان الحزب لا يتردد فى احـداث تغيير اصيل فى سياسته واوضـاعه ليتجاوب مع المعارضة ، ومن الميزات الاخرى لهـذه الاحزاب انهـا لا تنفى بتاتا امكان تكوين احزاب فى المستقبل ، فكان مـا هنالك انها ترى ان الوقت لم يحن بعـد للاقدام على هـذه الخطوة ٠

(و) مقارنة بين نظام الحزبين ونظام تعـدد الاحزاب : لقـد ذكرنا فيما تقـدم ان الانظمة الحزبية تنقسم الى اربعة اقسام ، ولم ندخل فى هـذا التقسيم نظام تعـدد الاحزاب ، على اساس أن هـذا النظام معمول بـه فى الدول التى تسود فيها انظمة احزاب البرامج واحزاب الاشـخاص اى دول القارة الاوربية بصـفة خاصة ، ودول الشرق الاوسط والشرق الاقصى وبعض

دول امريكا اللاتينية بصفة عامة . واهم ما يميز احد النظامين عن الاخر ما يأتى :

١ ـ عندما يدلى الناخب بصوته فى نظام الحزبين يكون على ثقة من احد امرين : اما ان يفوز الحزب الذى يؤيده فيؤلف الحكومة ، واما ان يفشل فيؤلف المعارضة الاساسية فى الدولة ، اما فى نظام تعدد الاحزاب فلا يكون الناخب متاكدا مما اذا كان الحزب الذى اعطاه صوته سيؤدى احدى هاتين المهمتين .

٢ ـ الحزب فى نظام الحزبين ، وخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية وكندا ، يعمل كمجمع للقوى والمصالح المختلفة فى الدولة ، فهو يجمع فى عضويته أعضاء من مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ، وهم منضوون تحت لواء الحزب بعد تفاهم فيما بينهم على المسائل الاساسية ، وتنازلهم عن بعض من مطالبهم ، وهذا التدبير يطلق عليه اسم سياسة التوفيق ، فالتوفيق بين مختلف القطاعات يتم خارج المجلس ، وعندما يصبح عضو الحزب عضوا بالمجلس فانه يتبع سياسة الحزب ، ايا كان القطاع الاجتماعى الذى ينتمى اليه ، او المصلحة الاقتصادية التى يمثلها ، اذ ذاك ينشأ تفاهم تام بين اعضاء الحزب داخل المجلس ، مما يترتب عليه استقرار الحكم فى البلاد .

٣ ـ يصعب فى نظام تعدد الاحزاب تحقيق هذا الاستقرار لعدة عوامل ، وفى مقدمتها أن حزبا بمفرده لا يستطيع ان يحصل على اغلبية مقاعد المجلس الا فيما ندر ، مما يترتب عليه ان تكون الحكومة مؤلفة من مجموعة متآلفة من ممثلين لاحزاب متضاربة المذاهب ، ولما كانت هذه الاحزاب قائمة اصلا على مجموعة من المبادىء والبرامج الجامدة ، فانه من الصعب على اى منها ان يتنازل عن بعض مبادئه فى سبيل التفاهم مع الآخرين ، وتكون النتيجة تصدع التآلف ، فسقوط الحكومة . فتعدد الاحزاب يؤدى اذن فى معظم الحالات الى عدم الاستقرار الحكومى ، والى زيادة قوة المجلس على حساب السلطة التنفيذية ، والى نزوع نواب المجلس الى التحلل من قيود السياسة التى تسير عليها احزابهم .

وقد ذكرنا سابقا ان تعدد الاحزاب يرجع الى مجموعة من العوامل ، منها تضارب المصالح الاقتصادية ، واختلال البنيان الاجتماعى ، وتعدد الاجناس ، ومنازعات التفضيل العقائدى ، ولكن ظهور زعيم قوى الشخصية ، او مجموعة من المشاكل ذات الاهمية القصوى ، قد يؤدى الى جمع شمل الاحزاب المتضاربة فى حزبين رئيسيين ، على نحو ما حدث فى المانيا الغربية فى عهد اديناور ، وعلى نحو ما حدث فى الهند قضى نهرو بقوة شخصيته

على كثير من التضارب فى وجهات النظر داخل حزب واحـــد هو حزب المؤتمر وعنـــدما تستفحل الخلافات بين الاحزاب الى حـد انهـا تهـدد بتفشى الفوضى فى الداخل ، او بوقوع كارثة فى الخارج ، كما حـدث فى فرنسا فى الايام الاخيرة للجمهورية الرابعة ، فان الامر يحتاج اذ ذاك الى شخصية قوية تستطيع ان تسمو بالموقف العصيب فوق الخلافات الحزبية ، فتقضى على هـذه الخلافات وتوحـد صفوف الامة توخيا للمصلحة القومية ٠

ونظام الحزبين لا يخلو تماما من العيوب فيمـــا يعتقـد البعض ، ففى انجلترا مثلا نجـد الاختلاف بين حزب العمال وحزب المحافظين اختلافا طبقيا اكثر منـــه اختلافا قوميا ، مما هـدد فى وقت من الاوقات بوقوع اضـــطرابات عنيفة داخـل انجلترا عندما شعرت طبقة المـلاك بأن ليس بامكانها ان تسلم طوعـا لحزب العمال بتطبيق المبادىء الاشتراكية ، والـذى حال دون وقوع صراع جـــدى بين الفريقين هـــو اتفاق الاحزاب السياسية هناك على الاحتكام الى الراىالعام والرضوخ لمشيئته التى تسفر عنها الانتخابات العامة ، ولعـل السبب فى تخفيف حـدة التوتر يرجع الى ان الاصلاحات التى حققها حزب العمال وقت توليه الحكم جاءت متفقة والحاجة الاجتماعية التى كان يشـــعر بهـا الشعب الانجليزى فى ذلك الوقت ٠

٥ ـ تمويل الاحزاب السياسية :

ظهرت مشكلة تمويل الاحزاب بتطور الاحزاب القومية التى ينتمى اليها ملايين الموظفين ، ومثل هـذه الاحزاب فى حاجة ماسة الى ميزانية ضخمـــة لتسد نفقات مكاتبها المنتشرة فى جميع الاقاليم ، وكذلك لدفع مرتبات موظيفها الدائمين ، ولكن اهم بنـد يستنفد ميزانية الاحزاب هو بنـد الحمـــلات الانتخابية ، وقديما كان المرشح يعتمد على نفسه فى تمويل حملته الانتخابية ولكن الاغلبية العظمى من المرشحين اليوم لا يستطيعون تحمل أعباء هـــذه الحملات ، هـذا بالاضافة الى ان الاحزاب الحديثة نفسها لا ترغب فى انفراد مرشحيها بتحمل نفقات حملاتهم كى لا يكون ذلك مدعـاة الى جنوحهم الى الاستقلال عن سياسة الحزب بعـد نجاحهم فى الانتخابات ، ومن هنـا نشأت مشكلة تمويل الاحزاب أو بالاحرى مشكلة النظام الديمقراطى برمته ٠

فالاحزاب السياسية فى حاجة ماسة الى المـال لكى تصـل الى تحقيق غرضها الاصيل وهو الوصول الى الحكم ، وهـذه الحاجة اكبر من ان يسدها الاعضاء العاملون او الانصار عن طريق اشتراكاتهم السنوية أو تبرعاتهم الـدورية ، ولهذا تلجأ الاحزاب الى الجماعات ذات المصـــالح الكبرى فى الدولة ، مثـل المؤسسات المـالية والتجارية والصناعية ، وهنـا مكمن الخطر فى الديمقراطيات الحديثة ٠

ذلك ان هـذه المؤسسات لا تمـد يـد المساعـدة الى الاحزاب دون مقابل وانما تجزل العطاء للاحزاب التى ترضخ لمطالبها وتتبنى رعاية مصالحها . ولما كان المـال هو عصب النجاح ، فان الاحزاب تتسابق لترضى هـــذه المؤسسات والمنظمات ، ومن ثـم تتحقق سيطرة راس المـال على الاحزاب السياسية ، وبالتالى على الجهـاز الحكومى برمتـه ، فينقلب النظـام الديمقراطى من نظام قائم لخدمة مصالح الشعب الى نظام يخـدم المصـالح الخاصة لراس المـال ، وليت الامر يقف عنـد هـذا الحد ، بـل هو يتعداه الى التاثير فى المشاكل الدولية ، فبعض المنظمات مثـل المنظمات الصهيونية فى الولايات المتحـدة الامريكية تستطيع ان تؤثر فى السياسة الخارجية الامريكية فتوجهها لخـدمة مصالحها الخاصة ٠

أمـا بالنسبة الى الدول الآسيوية والافريقية والى دول امريكا اللاتينية فان المشكلة أشد تعقدا واكبر خطرا ، ذلك ان الاحزاب السياسية فى هـذه الـدول تخضع لمشيئة المنظمات الاجنبية ، وفى كثير من الاحيان تخضـع خضوعا مباشرا لسيطرة الدول الاجنبية من حيث ان شركات الامتياز الاجنبية ترى ان خير وسيلة للمحافظة على مصالحها داخل الدولة هى السيطرة الخفية على الاحزاب السياسية عن طريق امدادها بالمـال ، وبـذلك تحقق سيطرتها السياسية من وراء الستار ، وفى احيان أخرى تلجـا الحكومات الاجنبية الى تمويل الاحزاب السياسية مباشرة ، حتى تمكنها من السيطرة على الجهـاز الحكومى وتجعلها بمثابة اداة لتنفيذ سياستها الاستغلالية ٠ ومن هنا رأينا احزابا سياسية ، قامت اصلا للتعبير عن الارادة العامة وتوثيق الصـلة بـين الشعب والهيئة الحاكمة ، تنقلب الى اداة لتحقيق السيطرة المطلقة للمنظمات ذات المصالح الخاصة ، مما ترتب عليه تعرض نظام الحكم الديمقراطى برمته للانهيـــار ٠

المبحث الثانى

جماعات الضغط

تتضمن الديمقراطية الحديثة ممارسة المواطنين لحقوقهم السياســـية كافراد ، ولذلك يؤكد الكتـاب السياسيون ضرورة تمتع الفرد بحرياتـــه المقدسة ، وحماية هـذه الحريات عن طريق الاقتراع السرى ، ولكن هل حقيقة يمارس المواطن حقوقه السياسية كفرد ؟ أن المواطـن الى جانب عضويتـه فى مجتمع الـدولة هو عضو ايضا فى عـدة جماعات مثـل المجتمع العائلى او المجتمع النقابى او المهنى ، وما الى ذلك من الجماعات التى تتميز بهـــا الحياة الاجتماعية الحديثة ، وهـذه الجماعات جميعا تتطلب الولاء والطاعـة لهـا من الفرد ٠

وهـذه الجماعات تؤثر فى الافراد من ناحيتين : النفسانية ، والاجتماعية فمن الناحية النفسانية تؤثر الجماعات فى المواطن من حيث انها تجعله يمارس حقوقه السياسية وفقا لمبادىء الجماعة واحتياجاتها لا وفقا لمبادئه الفردية ، وهـذا لا يمنع المواطنين بطبيعة الحال من ممارسة حقوقهم السياسية كافراد عملا بمبـدأ الاقتراع السرى ، ولولا هـذه الحقيقة لمـا تمكن الشيوعيون فى ايطاليا مثـلا من الفوز بستة ملايين من الاصوات فى الانتخابات بالرغـم من انتماء الايطاليين الى الكنيسة الكاثوليكية التى تحرم الشيوعية ، ولمـا حصل حزب المحافظين فى المملكة المتحـدة على تاييـد كبير من العمال المنتمين للنقابات العمالية ، يخلص من هـذا ان الاخـذ بمبـدأ الاقتراع السريخفف الى درجة مـا خطر القضاء على الحرية الفرديـــة للمواطن وقت ممارسته لحقوقـه السياسية ٠

أمـــا الاثر الاجتماعى لهـذه الجماعات فهو الذى يعنينـــا هنا ، اذ انـــه يختلف تماما عن الاثر النفسانى من حيث ان هـذه الجماعات تخول نفسها حق العمل باسم المواطنين ، وتـدخل فى مفاوضات مباشرة مع السلطة الحاكمة . مما يتنافى تماما مع النظرية الديمقراطية الحديثة التى تؤكـد للمواطنين الحرية الفردية فى الاختيار ٠

١ ـ ماهيـة جماعات الضغط (١٠٠) :

عرف الاستاذ جورج هومانز الجماعة بأنها منظمة تضـــم مجموعة من الناس يعرف بعضهم بعضـا تمام المعرفة ٠ وواضح ان هـذا التعريف ينصب على الجماعات الصغيرة ، ولكن مـا يهمنـا هنا هو الجماعات الكبـــيرة التى تترك اثرا فى الحياة السياسية والاجتماعية للـدولة ، اى الجمـــاعات التى تستطيع ان تحـدث ضغطا سياسيا على الحكومة ، والواقع ان الجماعـات الصغيرة هـذه هى النواة التى تنبت منها الجماعات الكبيرة ، بمعنى ان كل جماعة كبيرة تبـدا حياتها نفرا من الناس يعرف بعضهم البعض الآخر تماما ، ثم يتكاثرون ويسيطرون على الجماعة ويوجهون سياستها ، وسنترك التفسير الكامل لجماعات الضغط الى ان ننتهى من بيان انواعها ٠

٢ ـ انـواع جماعات الضغط :

لجماعات الضغط انواع كثيرة نـــذكر منها :

(أ) جماعات الضغط السياسية : وهى جماعات ليس لها الا مصـــلحة سياسية بحتة . ويطلق عليها اسم Lobbies « لوبيهات » مثل « لوبى الصين » وسمى كذلك لانـــه فيما يقال يقف حائلا دون اعتراف الولايات المتحدة بحكومة الصين الشيوعية ٠

---

(١٠٠) Pnessuhe Jroups

(ب) جماعات الضغط شبه السياسيه : وهى تتمثـل فى نقابات العمال المختلفة ، او اتحادات اصحاب الاعمال ، ومع ان نشاطها لا ينحصر جميعـه فى الناحية السياسية ، غير ان هـذه الجماعات لا تتمكن بـدون هـذا النشاط السياسى من تحقيق اغراضها .

(جـ) جماعات الضغط الانسانية : وهى لا تمارس نشـاطا سياسيا الا فى القليل النـادر ، ومن امثالها جمعيـات رعاية الطفولة ، وجمعيـات الرافة بالحيوان ، ويـدخل فى نطاق هـذا النوع الجمعيات الخيرية كافة ، وكلهـا لا يتـدخل فى الشئون السياسية ، ولا تستعمل وسائل الضغط على السلطـة الحاكمة ، الا عنـد طلب المعونة المالية وعنـد مناقشة مشاريع القوانين التى تمس أوجـه نشاطها.

(د) جماعات الضغط ذات الهدف : وهى تختلف باختلاف أهدافها ، فمنها جماعات المبادىء أو جماعات البرامج ، وهى ترمى الى تحقيق أهـداف قومية مثـل جماعة « الوحـدة الاوربية » او جماعة « الحكومة العالمية » فى المملكة المتحـدة ، ومنها جماعات المصلحة الخاصة ، وهى التى ترمى الى تحقيق المصالح الخاصة لاعضائها ، وقـد تاخـذ هـذه المصلحة الخاصة صبغة قوميه مثـل اقرار حق التقاعـد لكبار السن ، او تاخـذ صبغة محلية بحتة مثـل الدفاع عن مصالح صناعة القطن فى ولايات نيوانجلند بأمريكا او لانكشـير بانجلترا او منتجى الالبان فى الولايـات الوسطى من الولايـات المتحـدة الامريكية . ولكن هـذا التقسيم ليس ثابتا ، فكثير من المصالح الخاصة قـد يكون قوميا فى الوقت نفسه ، ولاشك أن الاغلبية العظمى من أعضاء الجماعات المختلفة تنكر وجود تضارب بين أهدافها وبين الاهداف القومية ، فنقابـه موظفى الحكومة مثلا عنـدما تطالب برفع المهايا تؤمن بأن فى تحقيق مطلبها انتصارا على الرشوة والفساد فى الاداة الحكومية .

(هـ) جمـاعات الضغط للدفاع عن مصالح الدول الاجنبية داخل الدولة : وهذا النوع من الجماعات منتشر بصفة خاصة فى الولايات المتحدة الامريكيـة ، حيث تعمد الدول الاجنبية الى تشكيل اوبيهات لتاييـد وجهات نظرها ، والدفاع عن مصالحها ، وقـد نشرت مجلة نيوزويك الامريكية فى يوليـو ١٩٦٢ مقـالا فى هذا الموضوع روت فيه ان الدول الاجنبية انفقت نحـو ١٥٠ مليون دولار للدفاع عن مصالحها وسياستها لدى سلطات واشنطن .

وبختلف نشاط الجماعات ونفوذها باختلاف حجمها ، فكلما زاد حجـم جماعة الضغط سـهل عليها الاتصال بالسلطة الحاكمة والتاثير فيها ، ولكن الحجم وحـده لا يكفى معيارا لقـوة الجماعة ، فجمـاعة الصين او « لوبى الصين » فى الولايات المتحدة استطاعت ان تحقق غرضها بالرغم من صغرها ،

ويرجع ذلك الى قوة ايمانها بقضية الصين الوطنية من ناحية ، والى عـــدم وجـــود معارضـة قوية تقف فى طريقها من ناحية اخـــرى .

مما تقدم يمكن القول بأن جماعات الضغط هى منظمات تعمـل مستقلة عن ارادة أعضائها ، ولها مصالح سياسية اكيـدة ، وبعضها قد يكون جماعات مبادىء . ولكن الاغلبية العظمى منها جماعات مصـالح ولها صـفة الدوام .

٣ ــ جماعات الضغط وانظمة الحـكم :

يختلف مدى نشاط جماعات الضغط فى النظام الرئاسى عنـه فى النظـام البرلمانى ، فهو اقوى وابعـد اثرا فى النظام الرئاسى ، خاصـة فى الولايات المتحدة الامريكية للاسباب الآتية :

١ ــ مبـدا فصل السلطات الذى تأخذ به النظـم الرئاسية ، وخاصة فى الولايات المتحدة ، يحتم الاتفاق التـام بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية قبل اقـرار القوانين المختلفة ، ولا يتم هذا الاتفاق الا عن طـريق الضـغط على كل من الرئيس والمجلس ، فالنظام الرئاسى اذن مرتـع خصب لنشـاط جماعات الضغط ، ومن هنـا تتميز جماعات الضغط فى الولايات المتحـدة باستمرار حاجتها الى التنظيم ليكون لهـا المرونة الكافية التى تتيح لها سرعة الاتصال بالرئيس وباعضاء المجلس .

٢ ــ عاصمة الحكم فى الولايات المتحدة تختلف عن عواصم الحكم فى الدول الاخـرى ، من حيث انها اقـل من هـذه العواصم كثافة فى السكان ، ومعظمهم يعتمدون على الحكومة فى كسب معيشتهم ، فهى بهذا الوضـع منفصلة ماديا عن المراكز الصناعية والتجارية والاجتماعية فى الدولة ، عـلى حين ان مقـر حكومات الدول الاخـرى فى مدن كبرى تعتبر المركز الرئيسى لجميع أوجـه النشاط فى الدولة ، ففى الولايات المتحدة اذن انفصـال اجتماعى بين أعضـاء الحكومة واعضـاء المجلس من جهـة ، وبين زعماء الصناعة والزراعـة والتجارة من جهة اخـرى ، مما استلزم قيام اللوبيهات لعرض وجهات نظـر واحتياجات الجماعات المختلفـة التى يتـكون منهـا الشعب الامريكى ، وهـو مالا لزوم له فى الدول الاخـرى على هذا النحـو ، نظرا لان الاتصـال وثيق بين السلطة الحاكمة وبين مراكز النشـاط المختلفة لاجتماع الفريقين فى منطقة العاصمة .

٣ ــ الولايات المتحدة تختلف عن الدول الاوربية من ناحية الحجـم ، وتنوع اوجه النشـاط ، بحيث لا يمكن لاى مدينـة امريكية ، حتى مدينـة نيويورك نفسها ، ان تدعى انهـا مركز الحيـاة فى الدولة ، فكبر حجم الدولة وتنوع النشاط الاقليمى يحتم على الحـكومة المركزية ان تبنى سياستها على

اساس التوفيق بين المصالح الاقليمية ، والواقع أن النظام الفيدرالى قام أساسا لحماية الطبائع والمعالم الخاصة لكل ولاية من الولايات ، لا القضاء عليها .

أما فى البلاد ذات النظام البرلمانى ؛ وخاصة المملكة المتحدة ، فان وظيفة جماعات الضغط تختلف عن ذلك فمصدر النشاط السياسى هناك هو الحكومة وحدها ؛ ومن ثم لا تمارس جماعات الضغط عملها الا فى نطاق الحكومة ، فبينما يتأثر التشريع فى الولايات المتحدة الى حد كبير بمساعى جماعات الضغط ؛ نرى حكومة المملكة المتحدة لا تفرط اطلاقا فى مسئوليتها الكاملة فى وضع السياسة الرئيسية للدولة وفى اقتراح التشريعات اللازمة لتطبيق هذه السياسة ؛ وجماعات الضغط لها وضع معترف به فى النظام السياسى الانجليزى ، ويتضح ذلك من تصريح الاستاذ جننجز Jennings بأن المصلحة القومية ما هى الا مجموع مصالح الافراد ، ثم يفسر مصالح الافراد بانها ليست مصالحهم وهم يعيشون حياة انعزالية ، بل مصالحهم وهم يعيشون حياة اجتماعية اى جماعات .

ولا تشك السياسة الانجليزية فى ذمة اعضاء البرلمان الذين يحصلون على مساعدات مالية من جماعات الضغط او اى منظمة اخرى ، ويتضح ذلك من ملاحظة رئيس الحكومة السابق ونستون تشرشل حيث يقول : « نحن لا نفترض فى انفسنا اننا نؤلف مجلسا من سادة لا مصلحة لهم على الاطلاق أن هذا لهراء ؛ فلربما يحدث ذلك فى السماء ، ولكنه لحسن الحظ لا يحدث هنا » واذن فالحكومة الانجليزية تنظر الى جماعات الضغط من ناحية واقعية ، وهى دائما تشاور هذه الجماعات قبل التقدم بمشروعات قوانينها للمجلس .

أما جماعات الضغط فى فرنسا فيبدو انها اقوى منها فى انجلترا ، وأميل غالبا الى ايثار مصالحها المحددة على المصلحة القومية (١٠١) ، وقد يرجع السبب فى ذلك الى ان نظام الحكم فى فرنسا كان دائما يزود المجلس بقوة اكبر من القوة التى يزود بها الحكومة ، مما جعل اللجان البرلمانية المختلفة وزنا كبيرا ، وجماعات الضغط كانت ممثلة تمثيلا قويا فى هذه اللجان ، بل ان مشروعات القوانين لم تكن تتم الموافقة عليها فى هذه اللجان الا بعد التوفيق والتراضى بين جماعات الضغط الممثلة بها .

اما نظام الحكم المجلسى فيصعب تقدير اهمية دور جماعات الضغط فيه ، لان هذا النظام معمول به فى حكومات الدول الشيوعية ؛ والشيوعية لا تسمح

---

(١٠١) يؤيد هذا المعنى الاستاذ برنارد براون فى مقاله « جماعات الضغط فى فرنسا » الذى ظهر فى عدد سنة ١٩٥٦ من (مجلة السياسة) حيث يقر أن جماعات الضغط تميل الى تفضيل مصالحها الاقليمية على المصلحة القومية .

باعطاء الحرية لهذه الجماعات ، وفى كثير من الاحيـــان تحظر تكوينها بتاتا ، وعلى الرغم من ذلك ينص دســـتور الاتحاد السوفيتى صراحة على الدور الذى تؤديه الجمـــاعات فى الترشيح لعضـــوية مجلس الســـوفيت الاعلى مثـــل نقابات العمال والجمعيات التعاونية والمزارع الجماعية .

٤ ــ وسائل جماعات الضغط :

سبق القول ان الاساليب التى تستخدمها جماعات الضغط لتحقيق اهدافها تختلف باختلاف النظـــام السياسى الذى تعمـــل فيه وباختلاف طبيعة الهـــدف الذى ترمى الى تحقيقه . وهذه الاساليب هى :

(ا) الاتصال المباشر بالحكومة : من الظواهر الحديثة فى نظم الحكم ازدياد تدخل الحكومات فى النشاط الاقتصادى ، وقد كان من نتيجة ذلك ان ارتبطت مصالح الافـــراد ارتباطا وثيقا بسياسة الحكومة ، خاصة وان ازدياد الرقابة الحكومية ، والاخذ بسياسة التوجيه الاقتصادى ، وزيـــادة التسلح ، كل أولئك جعـــل معظم النشاط الاقتصادى خاضعا للاشراف الحـــكومى . ويظهر ذلك واضحا حتى فى الولايات المتحدة نفسها ، حيث تمـــد الحكومة بمعوناتها الماليـــة صناعة بناء السفن وصناعة النقـــل ، كما تقوم بمهمة التنظيم لشئون التجارة ووسائل الاتصال ، وبتحـــديد أسعار السلع الزراعية وغيرها من السلع الاساسية (١٠٢) . وغير ذلك من التدابير التى اخضعت كثيرا مـــن تصرفات الافراد للسياسة الحكومية .

ومن الطبيعى أن تتجه جماعات الضغط الى الاتصـــال بأعضاء الهيئة التنفيذية لمحاولة التأثـــير فيهم كى يستصـــدروا القرارات التى تتفق ومصالحها . ويتم هذا الاتصال بطريق مباشر فى انجلترا ، حيث تلجـــأ الحكومة هنـــاك الى مناقشة الجماعات المختلفة فى القوانين المقترحـــة ، اما فى الولايات المتحدة فتعمد الجماعات الى اغراق رئيس الســـلطة التنفيذية بفيض من الرسائـــل والبرقيات لوقف تنفيذ قانون ما ، أو وقف التصديق عليـــه ، أو التوصيـــة بحذف بعض مواده ، أو اضافة مواد اخـــرى . وقـــد تطالب الجماعات السلطة التشريعية بتعديل القوانين تعديلا ينقص او يزيد من سلطان السلطة التنفيذية وفقـــا لمقتضيات مصلحة الجماعات . وربمـــا تعاونت السلطة التنفيذية مـــع جماعات الضغط لضمان الحصـــول على موافقة السلطة التشريعية على بعض التشريعات المتفقة مع مصلحة الطرفين ، غـــير انه كثـــيرا ما تتعاون بعض الجماعات مع احدى المصالح الحكوميـــة ضـــد مصلحة أخرى لتحقق لنفســـها كسبا على حساب خلاف قائم داخل السلطة التنفيذية .

---

(١٠٢) يطلق على ازدياد الاشراف الحكومى فى أمريكا اسم « الحكومة الكبرى » Big Government

(ب) التأثير فى اعضاء المجلس : لا شك ان المجلس هـــو الميدان الرئيسى لنشاط جماعات الضغط ؛ خاصـــة فى الدول الرئاسية ، وفى الدول البرلمانية التى تفوق فيهـــا قـــوة المجلس قوة الحكومة على ما سلف القول . وقـــد يكون الغرض من التأثير فى المجلس الحصول على الموافقة على تعـــديل دستورى مقترح أو اسقاطه ، أو الموافقة على مشروع قانون أو رفضـــه أو تعديله ، حسبما يتفق وسياسة الجماعة . وتستعمل جماعات الضغط وســـائل عديدة للتأثير فى المجلس ؛ منها تقديم الهدايا والرشاوى للاعضاء ، واقامة الحفلات والولائم الفاخرة ، غـــير ان هذه الوسائل صارت مستهجنة ولاقت معارضة شديدة من الرأى العـــام ، مما أدى الى التقليل من شأنها ولو ظاهريا .

ولجأت جماعات الضغط فى الولايات المتحدة الى انشـــاء مكاتب خاصة فى كل انحاء الدولة زودتهـــا بطائفة من الكتاب والنـــاشرين ورجـــال القـــانون والدعاية والابحـــاث العلمية ، ومهمة هذه المكاتب هى تزويـــد اعضاء الكونجرس بالمعلومات اللازمة بشأن موضوع معين ، فتجمع الادلة ومشروعات القوانين المماثلة وتبحث التعديلات المحتملة ، كمـــا تضـــع التقارير المطلوب تقديمها الى اللجان وتعهد هـــذه المكاتب الى بعض اعضاء الكونجرس بعـــرض وجهـــة نظرها أمام المجلس والدفاع عن قضاياها ، وذلك مقابل أجـــر ثابت أو مكافأة ، كما تعين كل جماعة ممثلا لها فى الكونجرس مهمته الاتصال بالاعضـــــاء ، ويشترط القـــانون الامريكى عـــلى الجماعات تسجيل موظفيهـــا فى سكرتيرية الكونجرس .

وتسعى الجماعات الى تأييد بعض المرشحين لعضوية الكونجـــرس المؤيدين لآرائهم ؛ وامدادهم بالمال اللازم لمواصلة الحملة الانتخابية ، وعـــلى الرغم من أن القانون يحـــرم على نقابات العمال دفع اعانات أو انفاق أموال للتأثير فى انتخابات الكونجرس او الرئاسة ، فقـــد ثبت أن معظم النقـــابات وكثيرا من الشركات الكبرى تواصـــل تقديم المساعدات الى كثير من المرشحين .

(ج) تعبئة الرأى العام : لما كانت الحكومات تعتمد فى بقائها على تأييد الرأى العام ؛ فطبيعى ان تعير جماعات الضغط اهتماما كبيرا لتعبئة الرأى العـــام وتوجيهه فى كثير من الاحيان الى تحقيق اهدافها ؛ ولا شك أن هذه الجماعات قادرة بمـــا لديها من موارد ماليـــة كبيرة على هذا التوجيه فى طريق مصلحتها وحمل الحكومة والمجلس على تبنى قضاياها . وتلجأ الجماعات الى اســـتخدام مختلف الوسائل التى تؤثر فى الرأى العـــام ، مثل اصدار النشرات وتوزيعهـــا ، وعقـــد الندوات ، والقاء المحاضرات ، واستخدام الاذاعة والتلفزيون ، ومـــا الى ذلك من مختلف وســـائل الاتصال بالرأى العـــام ، فاذا ما تحقق لها اقتناع الرأى العام بقضيتهـــا حثته على كتابة الرسائل والبرقيات للمجلس أو للحكومة ، حتى يتم التعديل المطلوب لمشروع قانون ، أو لسياســـة حكومية . وتسمى هذه الوسيلة باسم الضغط الجذرى ، أى ضغط طبقة عامة الشعب .

وقد تتعاون جماعات الضغط بعضها مع بعض لتحقيق اكبر قدر من الضغط على السلطات الحاكمة ؛ وهذا التعاون يظهر جماعات الضغط بمظهر المؤيد من الراى العام . وفى سبيل تحقيق هذا التعاون تتنازل جماعات منها عن خلافاتها الاساسية لتضمن الحصول على تاييد جماعات اخرى لها عند عرض قضاياها على المجلس ، وفى كثير من الاحيان يتم هذا التعاون عن طريق اتفاقات صريحة أو عقود رسمية ، وقد نشأ جماعة ضغط مهمتها الاساسية السعى الى التوفيق بين مختلف الجماعات ، وهى تتكون من ممثلين ينوبون عن الجماعات المختلفة ، وتنفض هذه الجماعة بمجرد تحقيق الغرض من تكوينها .

٥ ــ جماعات الضغط والديمقراطية :

قبل ان نبدأ بشرح اثر جماعات الضغط فى الديمقراطية يجب ان نفرق بينها وبين الاحزاب السياسية ، ويقتضينا هذا التفريق أن نمهد بملاحظة هى ان الاحزاب تنشأ اصلا لبلوغ غرض سياسى ، اما جماعات الضغط فتنشأ لقضاء مصلحة اقتصادية او اجتماعية لمجموعة من الافراد ، وان كانت قد تستعمل الوسائل السياسية فى هذا السبيل ، فالهدف اذن هو الفارق الاساسى بين الاثنين ، لان الحزب يهدف الى الاستيلاء على السلطة السياسية او الاشتراك فيها ، بينما يقتصر هدف جماعات الضغط على تحقيق مصلحة الجماعة دون مطمع فى السيطرة على الحكم . وهذا الفرق يتبدى واضحا فى الدول الآخذه بنظام الحزبين ، ولكنه يتضاءل فى الدول الآخذه بنظام تعدد الاحزاب ، حيث تقوم الاحزاب على اسس ومبادىء ثابتة مما يجعلها شبيهة بجماعات الضغط الى حد كبير . وعلى سبيل التبسيط يمكننا التمييز بين جماعات الضغط والاحزاب السياسية فى الامرين التاليين :

اولا : ان الاغلبية العظمى من جماعات الضغط لا يكون غرضها الوحيد بلوغ هدف سياسى ، وحتى لو انشئت جماعة منها لهذا الغرض فان مهمتها تنتهى ببلوغه ثم تنفض ، ومن هنا لا تضع هذه الجماعات لنفسها برنامجا سياسيا عاما كالاحزاب السياسية .

ثانيا : ان جماعات الضغط ، خلافا للاحزاب السياسية ، لا تقدم مرشحين لها فى الانتخابات العامة ، وان كانت تعمل على تأييد بعض المرشحين وفحوى ذلك ان جماعات الضغط لا تخوض بنفسها المعركة السياسية فى الانتخابات العامة ؛ وهذا هو فى الواقع الفارق الاساسى الفاصل بينها وبين الاحزاب .

اما من ناحية اثر جماعات الضغط على الديمقراطية فقد يبدو ان هناك تعارضا بين الحريات الفردية وبين تصرفات جماعات الضغط ، ولكن جماعات الضغط ما هى فى الحقيقة الا وسيلة منظمة للدفاع عن مصالح الافراد

وحرياتهم شأنها فى ذلك شـــأن الهيئات الاخـــرى التى ترعى مصالح بعض الفئات ؛ فالطبقة العاملة ترى أن خـير وسيلة للدفاع عن مصالحها هى تكوين النقابات ؛ أو الانضمام الى الاحزاب الاشتراكيـــة ؛ فيرى أصحاب الاعمال مقابل ذلك أن يؤلفوا اتحادات تصون مصالحهم حيال تكتلات العمال .

ولكن لا يمكن أن ننكر من الناحيـــة الاخرى ان نشاط جماعات الضغط يتعارض تماما مع النظرية الديمقراطية التحررية التى تنص على ان للمواطنين كأفراد حق الاشتراك فى العمل السياسى ، ومادمنا نسلم بأن المواطن لا يستطيع كفرد أن يكفل مصالحه ؛ وما دمنا نسلم ايضا بأنه لا يصـــح ترك زمام الامـــر كله فى أيـــدى هذه الجماعات ، فان ذلك يؤدى بنا الى الاعتقاد بضرورة اشتراك الافنين معـــا فى العمل السياسى .

بقى ان نقول ان كثيرين من الكتاب يهاجمون جماعات الضـــغط ، وحجتهم فى ذلك :

١ ـــ أن جماعات الضغط تقوم على أساس تحقيق مصالح طبقية ، مما يتعارض مـــع المصلحة العامة ، وتامين هذه المصلحة من أوجب واجبـــات الديمقراطية الحديثة .

٢ ـــ أن جماعات الضغط تفرض على اعضائها الولاء لهـــا ، وهذا يتنافى مع ولاء العضـــو للجماعة الكبرى وهى الدولة .

٣ ـــ يساور الطبقة المتوسطة خـــوف كبير من تكتل العمال فى نقابات قوية قـــد تهدد فى النهاية بتغليب مصلحة الطبقـــة العاملة على ما عداها من مصالح ، وتنذر باقامة دكتاتورية البروليتاريا .

٤ ـــ يتبع كثير من جماعات الضغط وسائل مجافية للخلق فى ســـبيل تحقيق اغراضها ، مثـــل الرشوة ومثل الوسائل القهرية ، ويتضـــح ذلك من قول رئيس الولايات المتحدة السابق ترومان : ان جماعـــات الضغط تقوض بنيان الحكومات البرلمانيـــة وتعوق مسعى الدولة لاســـعاد مجموع الشعب ، لا سيما ان هـــذه الجماعات تعتمـــد فى تحقيق اهدافها على رشوة اعضـــاء الكونجرس وتقديم الهدايا وغير ذلك من الاساليب المنافية للاخلاق .

٥ ـــ أن جماعات الضغط لا تمثل المصالح المتعارضة لجميع فئات المجتمع ، فبينما توجـــد جماعات ضغط للمنتخبين مثـــلا ؛ لا توجد جماعات تقابلهـــا للمستهلكين ؛وهلم جـــرا . ومن ذلك يتبين انـــه حين تحقق جماعات الضغط اهدافها فانما يكون ذلك لمصـــلحة فئـــة على حساب فئة أو فئات اخرى من الشعب قـــد تكون اكبر منهـــا .

٦ ــ ان زمام الامـــور فى جماعات الضغط تستأثر به عـــادة فئة قليلة من الزعمـــاء وبعض الموظفين الماجورين ، وهؤلاء هم الذين يرســـمون السياسة العامة للجماعة غير مكترثين بآراء المعارضين داخـــل الجماعة نفسها ولو كانوا اغلبيـــة . وهذه الفئة القلية تسعى الى تحقيق اغراضهـــا باسم الجماعة دون ان تضطلع بادنى مسئولية قبل باقى اعضاء الجماعة ودون مبالاة بالمصلحـــة العـــامة .

ولكن هذه المطاعن والمســـاوىء ، وهى صحيحة فى معظمها ، تقابلهـــا محاســـن وفوائد كثيرة تقدمها جماعات الضغط للنظام السياسى ، خلاصتها :

١ ــ أن جماعة المصلحين الذين ينددون بمساوىء جماعات الضـــغط هم انفسهم فى حاجـــة الى أن ينتظموا فى جماعات كى يمكنهم التغلب على هـــذه المساوىء..

٢ ــ ان نمو الجهاز الحكومى وازدياد عـــدد موظفيه يهدد بالقضاء على حريات الافراد ، ما لم ينتظم هؤلاء الافـــراد فى جماعات قوية تستطيع أن تكون نـــدا لهذا الجهاز ، وان تحمى حرياتهم من استفحـــال نمو هذا الجهـــاز باســـتمرار .

٣ ــ تقوم جماعات الضغط بالتأثير فى الحكومة طـــوال الفترات بين الانتخابات العامة ؛ هـــذا بينما يكون الفـــرد فى هذه الفترات عاجزا عن احداث أى تأثير يقابله .

ولا يتبادر الى الذهن ان جماعات الضغط تقوم بأعمالها دون عـــون من الفـــرد ، ذلك انها ليست الا مجموعة من الافراد تحتاج الى تعضيدهم المتواصل لكى تظل الجماعة مترابطة متماسكة الكيان والواقع أن الفـــرد اقـــدر على ممارسة حقه السياسى داخل الجماعة منه لو كان خارجها ، كمـــا ان زعمـــاء الجماعة لا يتمتعون بنفوذ مطـــلق على الاعضاء كمـــا يعتقد البعض ، فالزعيم الناجح الحريص على دوام زعامته يعوزه التعـــرف على الراى العـــام داخل جماعته واحـــترامه .

٤ ــ اما المساوىء الاخلاقية فهى اولا لا تنفى عنهم انهم يعملون عـــلى مسايرة الناموس الطبيعى ، وهو ضرورة بقـــاء الجماعات . وثانيا يمكن علاج هذه المساوىء بواسطة التدخـــل الحكومى واصـــدار التشريعات المنظمـــة للجماعات كما حدث فى الولايات المتحدة الامريكية (١٠٣) .

---

(١٠٣) القانون الاتحادى لتنظيم اللوبيهات الذي صـــدر سنة ١٩٤٦
Fpderal Regulation of Lobbying act

٥ ـ ان هذه الجماعات تملك بحكم تخصصها وتمرسها بمهامها وسائل الوقوف على البيانات والاتصال بالجهات الموثوق بهـا واهل الخبرة في مختلف الوان المعارف ، ومن ثم يسهل على الحكومة دراسة مشروعات القوانين المقترحة وايسر طرق تنفيذها . يضاف الى ذلك ان الجماعات اكثر تاثرا بالقرارات الحكومية من الافراد ، واقدر منهم على استثارة المعارضة السريعة الفعالة تجاه القرارات الحكومية المجحفة بحقوق الافراد والضارة بمصالحهم ، واذا فرض أن عملت جماعات على تحقيق مصالحها الخاصة غير عابئة بالمصلحة العامة فان هذا يصدق على الكثير من الافراد وعلى الحكومة نفسها .

المبحث الثالث

الرأى العام

١ ـ طبيعة الراى العام :

هناك تعريفات متعددة للراى العام ، فالاستاذ ليونارد دوب يقترح التعريف العملى الآتى : « يشير الراى العام الى اتجاهات افراد الشعب ازاء مشكلة ما فى حالة انتمائهم الىمجموعة اجتماعية واحدة (١٠٤) » . اما الاستاذ وليم البيج فيعرفه بانه : « تعبير اعضاء الجماهير عن الموضوعات المختلف عليها » .

والواقع أن عبارة « الراى العام » تستعمل عادة للدلالة على تجميع آراء الناس بشأن المسائل التى تؤثر فى المجتمع او تهمه ، وهو بهذا المعنى يحمل فى طياته مجموعة مختلفة من الآراء والمعتقدات والآمال والاحقاد ، فالراى العام اذن غامض وغير ثابت ، اذ يتغير من يوم الى يوم ومن أسبوع الى

= ويتضمن هذا القانون ما ياتى :

(أ) ضرورة تسجيل اسماء الاشخاص الذين يقومون القيام بضغط على اعضاء الكونجرس ، فيعطى كل منهم بيانات عن اسمه ووظيفته والجماعة التى ينتمى اليها ومقدار ما يتقاضاه منها ومقدار ما ينفقه لهذا الغرض .

(ب) أن يقدم تقريرا كل ثلاثة اشهر عن جميع الاموال التى تسلمها وانفقها اثناء هذه المدة .

(ج) تحفظ هذه التقارير بانتظام فى سجل الكونجرس .

(د) من يخالف هذا القانون يتعرض لغرامة لا تزيد على ٥٠٠٠ دولار والسجن لمدة اقصاها ١٢ شهرا ، أو باحدى هاتين العقوبتين ، كما يحرم ممارسة الضغط مدة لا تقل عن ثلاث سنوات منقرار الاتهام .

(١٠٤) لعل الاستاذ دوب يقصد ان الراى العام ما هو فى الواقع الا رأى الفئة الاجتماعية التى تتاثر بالمشكلة اكثر من غيرها .

آخـــر ، وفى خضم هذا الغموض تجتـــاز جميع المشاكل ذات الاهمية طورا من التجمـــع والتوضح حتى تطفو على السطح بعض الآراء ، او مجموعة مترابطـــة من الآراء تؤمن بكل منهـــا مجموعات الشعب المختلفـــة ، فاذا ما تمكن رأى منها ان يحـــوز تمضيد اغلبية الشعب ظهرت لهـــذا الراى قوة هى ما يعبر عنه بالراى العام ، والراى العام حين يبلغ هـــذه المرحلة من القوة يستطيع ان يخذل او يناصر مبـــدا او اقتراحا ما ، ومن ثـــم يكون هـــو القوة الموجهـــة للسلطة الحاكمة ، ومن الجائز ايضا ان ننظـــر الى راى الشعب على انه يتكون من التيارات العاطفية المختلفة التى يناصر كل منها رايا معينا او مبـــدا معينـــا او اقتراحا معينا ، فاذا ما حـــاز أحـــد هـــذه التيارات قوة تفوق ما تحـــوزه التيارات الاخـــرى نتيجة تاييـــد اغلبية الشـعب له فانه يصبح « الراى العام » . وعلى الرغم من صعوبة قياس قـــوة التيارات المختلفة قياســـا دقيقا ، الا انه من المحتم ان يجىء وقت تظهر فيه قوة احـــد التيارات واضحة ، فتصبح قـــوة ملزمة على اعتبار انهـــا تمثل الراى العـــام ، ولكن هذا الالزام لا تكون له قوة القانون الا اذا طـــرحت المشكلة للتصويت الشعبى ونال الاغلبية المقررة ومـــع ذلك فان الحكومات الرشـــيدة لا تستطيع ان تتجاهل اتجاهات الراى العـــام بحجة عـــدم وضوحه قانونا ، ولهذا فانها تطور سياستها وتشريعاتها لتتفق مع حقيقة الراى العـــام ، وفى هـــذا ما يدل على ان الشعب هو صاحب السلطة دائمـــا مادامت الحكومة تعترف بارادته كلمـــا اتضحت لها هذه الارادة دون ان تنتظر وضوحها وضوحا قانونيـــا .

٢ ــ طـــرق دراسة الراى العام :

(ا) طريقة الاستقصاء : كانت الطريقة المتبعة لمعرفة افكار الناس قديمـــا هى دراســة الطبيعة البشرية ؛ ولم يـــدر بخلد احـــد فى العهد الحديث ان يسأل الناس انفسهم عما يخامر خواطرهم ، وكـــان يتبع فى ذلك طريقة الاستقصاء ، ومحواها توجيه اسئلة مكتوبة الى مجموعات من النـــاس كل منها ينتمـــى الى فئة من الفئات التى يتكون منها الشـعب ، وبعبـــارة اخرى اخـــذ نمـــوذج من آراء كل فئة ، وبعـــد دراسة هذه النمـــاذج ، ووزنها تراعى فيه فئات الشـعب التى تمثلها هذه النماذج من حيث الكم والكيف يمكن لواضع الاستقصاء ان يتبين اتجاه الراى العام بشأن مسألة متنازع عليها ، او بشأن النتـــائج المتوقعة لانتخابات عامة تشـــغل اذهان الشـــعب . وقد كانت جمـــاعة الـــ Literary Digest اول من اجرى هذا النوع من الاستقصاء فى الولايات المتحدة وكان ذلك عام ١٩١٦ ، وظلت هـــذه الجماعة تتنبأ بجميـــع الانتخابات العامة التى جرت حتى سنة ١٩٣٦ بنجـــاح تام ، وكانت طريقتهـــا فى ذلك ان ترسل بطاقات بهـــا اسئلة مطبوعة الى مجموعة من الافراد ينتمون الى جميع الفئات التى يتكون منها الشعب ، ثم تجمع ما يصـــل اليها من اجابـــات ، ومن هذه الاجابات تستطيع ان تتبين اتجـــاه الراى العـــام تجاه انتخابات عامة

مقبلة ، ولكن هـــذه الجماعة جانبها الصواب فى التنبؤ بنتائج انتخابات سنة ١٩٣٦ ممـــا ادى الى انهيـــارها ، ولعل خطأها راجـــع الى اخفاقهـــا فى الحصول على نماذج تمثـــل الهيئة الناخبة تمثيلا صحيحا . ثم ظهرت بعـــد ذلك هيئات أخرى واصلت مهمة جماعة الـــ Literary Digest اهمها المعهد الامريكى للراى العام (جالوب) ، غير انهـــا ايضا فشلت فى التنبؤ بانتخابات الرئاســة سنة ١٩٤٨ ، مما زعزع ثقة الناس فى اعتبـــار الاستقصاء وسيلة للتعرف على اتجاهات الراى العام ، حتى لقـــد اعتقد كثيرون ان الاستقصاء قد قضى عليه تماما ، ولكنا نخالف هذا الراى ونقـــول انه ما زال باقيـــا ، وكل ما هنا لك انه علم حديث يجتاز مرحلة من مراحل نموه ، وانـــه على الرغـــم من الاخطاء العديدة التى ارتكبت باسمه فانه سائر نحـــو النجاح ولربما يحقق نتائج عظيمة فى المستقبل .

(ب) طريقة مقاييس وجهات النظر : ان هـــذه الطريقة قريبة الشـــبه بالاستقصاء ، ولكنها ادق منه ، فالاسئلة الموجهة الى الناس بمقتضى هـــذه الطريقة تعنى بمعرفة مبلغ اقتناعهم بالـــراى الذى يبدونه او مدى معارضتهم لمشروع ما ، غير انه يؤخـــذ على هذه الطريقة انهـــا تحتاج الى زمن طـــويل ومجهود شاق ، مما جعلها اقل استعمالا من طريقة الاستقصاء .

(جـ) طريقة المقابلات الشخصية : هـــذه الطريقة تحتم على المهتـــمين بمعرفة الراى العـــام الاتصال المباشر بافراد الشـــعب وتقصى آرائهم تفصيلا بخصوص المسائل المختلف عليهـــا ، والعيوب الظاهرة لهـــذه الطريقة هى عيوب الطريقة السابقة بعينها .

(د) طريقة المناظرات والمناقشات : وهذه الوسيلة تعتمد على جمـــع بضعة افراد بارزين من ذوى الراى فى المسائل العـــامة ، وتهيئة فرصـــة لاجـــراء مناقشة علنيـــة بينهم ، ويشترك فيها الجمهور فى كثير من الاحيـــان ، وقد يظهر من ثنايا الجـــدل والنقاش اتجاهات الراى العام فى الموضوع المطروح . وهذه الطريقة تتميز بالبساطة وقلة التكاليف وكثيرا ما تسفر عن نتائـــج صائبة اذ تكشف عن حقيقة اتجاهات الرى العام .

(هـ) الدراســـة الاحصائية التاريخية : تعتمد هذه الطريقة على جمـــع الحقائق التاريخية ودرسها واستخلاص اتجاهات عامة منهـــا تصلح اساســـا طيبا للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلة .

والواقع ان دراسة الراى العام تتصـــل بدراسة العلوم الاجتماعية كلهـــا ، اذ هى فـــرع من هذه العلوم ، فضعفها او قوتهـــا انما يرجع الى ضعف او قوة الدراســة فى هـــذه العلوم .

٣ ــ طرق التاثير فى الراى العام :

لا شك ان مواطـــن القوى التي تشترك فى تكوين الراى العـــام هى الاسرة ودور العبارة والمدرســة ، وان اهم وسائل توجيه هـــذا الراى هى الصحافة والاذاعـــه وافلام السينما ، الى جانب مجموعـــة من الوسائل الثانوية مثـــل الكتب والمجلات ، وانضم اليهـــا اخيرا التلفزيون ، ويبـــدو انه يتطور بسرعة ليحتل بين هذه الوســائل مكانة مرموقة .

والصحافة تؤثر فى الراى العام عن طريق الاخبار والمقالات الافتتاحية والتعليقات والمقتطفات والصور والرســوم ، وما دام يراعى فيهـــا الصـــدق والامانة ومجانبة التحـــيز فانها تؤدى خدمـــة لا تقـــدر فى بسط مشكلات الساعة للمواطنين . ولقـــد كانت الآراء التى تقـــدم فى المقالات الافتتاحية للصحف فى الزمن الماضى ذات وزن كبير ، وكان للكتاب الموثوق بهم تاثير كـــبير فى الراى العـــام . اما فى الزمن الحديث فاننـــا نجـــد قراء الصحف يغفلون عادة مقالاتها الافتتاحية ويولون اهتمامهم الى موادها الاخبارية ليتخـــذوا منهـــا مصـــــدرا لتكوين آرائهم الخاصة . ومن هذا يتبين أن الراى العـــام يتاثر اكثر ما يتاثر بنوع الاخبار المنشورة وبالطابـــع الذى تتمـــيز به فى عرضها ، وتلاقى الصحافة نقـــدا شديدا ومستمرا حين لا تقدم الحقائق تقديمـــا موضوعيا وتصبح عرضة لفقد ثقـــة الراى العام بهـــا ، وقد يرجع تحيز بعض الصحف الى أن ملاكها من افراد الناس ذوى المصالح الشخصية ، وقصـــارى همهم أن يوحوا للشعب بسلوك معين ، او آراء معينـــة . فهم يسيئون توجيه الراى العـــام لتحقيق مآربهم الخاصـــة .

واذا استطاعت الصحف أن تغفل اخبارا فان الوقوف عليها ميسور بوسـائل الاتصال الحديثة كالراديو والافـــلام السينمائية والتلفزيون ، ذلك أن اخبـــار الناس وآراء الزعمـــاء التى تهم الملايين من الناس ولم يكن يقراها الا القليل منهم ، اصـــبحت الآن فى متنـــاول الجميـــع عن طريق الاذاعة والتلفزيون ، والكلمة المسموعة ايسر على المواطنين من الكلمة المكتوبة ، كمـــا ان الكلمـــة المرئية اوقع فى النفس من الكلمـــة المسموعة ، ولاشـــك ان مخترعات الراديو والتلفزيون اصبحت كبيرة الاثر فى الراى العام لما لهـــا من قوة هائلة امـــا فى تثقيف الناس ، واما فى تضليلهم .

٤ ــ نطاق الراى العـــام :

لقد جابه اصطلاح الراى العام انتقادات عديدة ، منها ان هـــذه التسمية لا يصح اطلاقها عليه لانه ليس بعـــام وليس براى للاسباب الآتية :

١ ــ أن الآراء السائدة تمثل فى الغالب اقلية قليلة من الخاصـــة ذوى

المصالح ، ومن الرؤساء الموجهين ، اما عامة الشعب فأغلبه غير مكترث او جاهل او غير مطلع على حقائق الامور ، من هذا يتضح ان اسناد صفة العمومية الى الراى العام لا يتفق مع الواقع .

٢ — والراى العام ليس براى كذلك ، لان الراى مفروض فيه ان يكون وليد معلومات وافية دقيقة فى موضوع طرحته على بساط البحث بغية الوصول الى احكام ناضجة متزنة او نتائج صحيحة بعد تفكير ودراسة .

٣ — ان الكثير مما يسمى بالآراء ليس فى الحقيقة الا اتجاهات املاها التعصب ، او المعتقدات الموروثة ، او التقاليد البدائية ، فقلة من الافراد هى التى تملك المعلومات الصحيحة او التى تنزع الى اعمالها الفكر لتكوين الآراء ، اما اغلب الافراد فانهم يستوحون افكار غيرهم على غير وعى منهم ثم يتوهمون انها من بنات تفكيرهم .

ولكى يكون للراى العام نفوذه ووزنه لابد أن تتوافر ظروف معينة منها :

١ — يجب ان يكون افراد المجتمع واعين واذكياء وحذرين على الدوام فى تقبل الآراء التى تمس الشئون العامة .

٢ — يجب ان تتوافر لهم وحدة المصالح والتجانس فى البيئة والدين واللغة والجنس والطبقة ، لان الاختلاف البين فى ذلك يتعذر معه تكوين راى عام منسجم فى الشئون العامة .

٣ — يجب أن يكون هناك اتفاق واضح بين افراد المجتمع على طبيعة الحكومة التى يريدون أن يولوها امورهم ، وعلى المثل القومية التى يستهدفونها .

٤ — يجب ان تكون وسائل الاعلام والتأثير فى الراى العام على اوسع نطاق ، وان تتوخى فيها الامانة والنزاهة ، والا تستخدم فى خداع الشعب او لتحقيق اغراض خاصة لمنفعة فئة انانية مستغلة .

٥ — أن تتوافر حرية الراى والكلمة ، وان تعطى الاقليات حق عرض آرائها وتوضيحها بطرق سلمية .

الكتاب الثالث
فى
العلاقات بين الدول

الفصـــل الاول

ماهيـــة العلاقات الدوليـــة

المبحث الاول

تعريف العلاقات الدولية

١ ــ علم العلاقات الدولية :

تعددت الاسماء التى تطلق على العلاقات الدولية ، فأحيانا تسمى « الشئون الدولية International Affairs » . واحيانا اخرى تسمى « الشئون العالمية World Affairs » . وقد تسمى « الشئون الخارجية Foreign Affairs » ، أو « السياسة الدولية International Politics » . ونحن نفضـــل اســـم « العلاقات الدولية » على غيره ، لان كلمة « علاقة » توضح فكرة الرابطـــة الوثيقة التى تجمع بين الدول . كما انها ادق دلالـــة من كلمـــة « شئون » . ولان كلمة « دولية » تحـــدد الموضوع وتبرز أن محـــور الدراسة لهذا العلم يدور حول الدول . كما اننا نفضل عـــدم وصف العلاقات الدولية بأنها سياسية ، لانه اذا كان الجانب السياسى هو الغالب فيها فان لبعض العناصر الاخـــرى من ثقافية واقتصادية واجتماعية اثرا لا يقل عن السياســـة .

واذا كانت مادة العلاقات الدولية تتناول دراسة الصـــلات التى تربـــط مختلف الدول . فهل تشمل كل انـــواع الصلات . ام انهـــا تشمل منها انواعا بعينها . وعلى سبيل المثـــال : هل الصـــلات المتعلقة باقامة مباراة دولية فى كرة القـــدم او نحوها من المباريات الرياضية تدخل فى نطاق هذه المـــادة ؟ وهل تدخل فيها ايضا صفقة تجارية تمت بين شركتين من دولتين مختلفتـــين وبعبارة عامة : ما هى الصلة الدولية التى تدخـــل فى نطـــاق دراســـة مادة العلاقات الدولية ، وما هى التى لا تدخل ؟ ان العلمـــاء الذين تخصصـــوا فى دراسة العلاقات الدولية يختلفون فى ذلك ، فمنهم من يرى أن قـــوام مـــادة العلاقات الدولية هو السياسة ، فكل ماله تاثير مباشر فى السياسة يدخـــل فى نطـــاق هذه المـــادة ، فالمباراة الرياضية او الصفقة التجارية اذا كـــان لواحدة منهما اثر سياسى مباشر فانهـــا تعـــتبر من صميم مـــادة العـــلاقات الدولية ، وتبعـــا لذلك يقولون ان المـــادة يجب أن تسمى « العلاقات السياسية الدولية » . ومن علماء هذه المـــادة من يقولون ان المعيار فى تحديد ما يدخل فى نطاق دراسة هذه المادة هو مدى اثر الرابطة او العلاقة فى المجتمع الدولى بأسره ، فكل علاقة يكون لهـــا اثر فى المجتمع الدولى عامة تدخل فى دائرة هذه

الدراسة (١) . ووفقا لآراء هؤولاء العلماء يكون مقتضى دراسة العلاقات الدولية دراسة كل الاتصالات ؛ سواء ما يتناول منها الدول والشعوب والسلع والافكار بشرط ان تتعدى الحدود ؛ وان تؤثر فى المجتمع الدولى بميمه .

وقد تضمنت تقارير المؤتمرات العلمية التى نظمتها هيئة اليونسكو لبحث موضوع العلوم السياسية ان مادة العلاقات الدولية تشمل ثلاث مواد فرعية ، ولكنها متصلة . وهى :

١ ــ السياسة الدولية : وتتناول دراسة السياسات الخارجيــة للدول وتفاعل تلك السياسات بعضها ببعض .

٢ ــ التنظيم الدولى . ويشمل دراسة اهم المنظمات الدولية من عالميــة مثل الامم المتحدة ؛ او اقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتحــاد الامريكى ، او فنيــة مثل هيئة العمل الدولية .

٣ ــ القانون الدولى . ويتناول دراسة القواعد القانونية التى تنظــم علاقات الدول بعضها ببعض ؛ وعلاقاتها بالتنظيمات الدولية .

ونحن . وان كنا نقــر ما جاء فى مؤتمرات اليونسكو ؛ سنكتفى فى هــذا الكتاب الذى نعــده مدخلا لبعض العلوم السياسية بدراسة موجزة لبعض نواحى العلاقات الدوليــة .

٢ ــ العلاقات الدولية والعلوم السياسية :

العلماء لا يجمعون على أن مادة العلاقات الدولية جــزء من علم السياسة . فان منهم من يرى انهــا مادة مستقلة قائمة بنفسها . وفى الاجتماع الدولى الذى نظمته هيئة اليونسكو فى مدينة كمبردج بانجلترا فى ابريل سنة ١٩٥٢ لدراسة هذا الموضوع تم الاتفاق تقريبا على ان مــادة العلاقات الدوليــة جزء من مادة علم السياسة واستندوا فى قرارهم هذا الى حجج منهــا : ١ ــ ان هــدف كل العلاقات الدولية وعلم السياسة واحــد . وهو دراسة السلطــة والجماعة ســواء اكانت كل منهما محلية او قومية أو دولية ٢ ــ ان وسائل البحث وأسس الدراسة فى كل من العلاقات وعلم السياسة واحدة ٣ ــ ان علم السياســة يــدور حول دراسة الدولة ، ولا يمكن ان تقــوم علاقات دولية بغير وجــود دولة ؛ واذن فمادة العلاقات الدولية جــزء من مادة العلوم السياسية ٤ ــ ان دراسة السياسة الخارجية للدولة جــزء اساسى من مــادة العلاقات ؛ وهذه

---

(١) عرو الفضاء الخارجى يــدخل فى دائرة هــذه الدراسة . رغم ان الفضاء لا يــدخل فى حيازة دولة معينة . لان كل مــا يتصل بــه لــه أثر فى المجتمع الدولى .

السياسة الخارجية مرتبطة بنظام الحكم داخل الدولة ، كما أن نظام الحكم جزء من مادة علم السياسة ، واذن فالعلاقات الدولية جزء من علم السياسة ٥ — دراسة السياسة الداخلية للدولة وهى جزء من دراسات علم السياسة ، ودراسة السياسة الخارجية وهى جزء من دراسات العلاقات الدولية ، بينهما روابط وثيقة لا تقبل الانفصال ، وعلى هذا فعلم السياسة والعلاقات الدولية متصلان ولا انفصال بينهما .

المبحث الثانى

تطور العلاقات الدولية

نشأت العلاقات الدولية منذ نشأت الجماعات البشرية ، وقامت القبائل ثم تطورت ، وعرفت الحرب والسلم والصفقات التجارية ، لذلك نستطيع أن نقول ان هذه العلاقات قديمة قدم وجود الانسان ، وان كان كثير من العلماء يرون ان العلاقات الدولية بمفهومها الحديث لم تنشأ الا منذ نشأت الدول ، اى انها لم يكن لها وجود قبل مؤتمر وستفاليا سنة ١٦٤٨ ، ولكن اصحاب هذا الراى ارخوا هذه البداية لنشأة العلاقات الدولية بالنظر الى بلاد الغرب دون الشرق ، ولكنا نرى ان العلاقات الدولية ترجع الى ما قبل هذا المؤتمر بأجيال كثيرة . والكشوف الاثرية توضح أنه نشأت علاقات دولية منظمة بين بلاد ما بين النهرين وبعضها منذ نحو ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد . ومن ذلك الاتفاق بين مدينتى لاجاش وامة من جانب ، ومدينة شط الحى ومدن بابل من جانب آخر ، وعلى فض النزاع حول الحدود ، وذلك حوالى سنة ٢٨٥٠ قبل الميلاد . وسنتناول فيما يلى تطور العلاقات الدولية فى مختلف العصور :

١ — العلاقات الدولية فى العصور القديمة :

(أ) العلاقات الدولية فى عهد الفراعنة : كانت مصر الفرعونية (٢) ذات علاقات دولية بالدول المجاورة لها : مثل النوبة جنوبا ، وسوريا وفينقيا وفلسطين شرقا ، وليبيا غربا ، ومملكة كريت وجزر بحر ايجه شمالا . واتبعت مصر كثيرا من القواعد التى لا تكاد تختلف عما هو متبع اليوم فى السياسة الخارجية ، ومن ذلك انها كانت تتبع :

(أ) سياسة خارجية قائمة على مبدأ توازن القوى مع امارات سوريا وفلسطين باثارة المنازعات بينهما لكى لا تتحالف قواهما ، ولكى لا تكون واحدة

---

(٢) راجع ص ١٥ الى ص ٢٠ من هذا المؤلف .

منهـــا أقوى من الاخرى فتتمكن من السيطرة عليها ؛ ويكون فى ذلك تهـــديد لسلطان مصـــر الفرعونية .

(ب) سياسة تقديم المعونات المالية والهدايا الى ملوك البلاد المجـــاورة لهـــا وأمرائها .

(ج) وسيلة المصاهرة والزواج . وقبول شـــباب البلاد المجاورة لتربيتهم فى بلاط ملكها . لتوثيق الروابط بينها وبين الدول المختلفة .

ومعاهدة التحالف التى أبرمت بين الفرعون رمسيس الثانى وبين حتتيار الثالث ملك الحيثيين من اقوى الدلائل على مبلـــغ ما وصلت اليه مصـــر من التقدم فى العلاقات الدولية والمعاهدة التى أبرمت بين هذين المـــاهلين ســـنه ١٢٧٨ قبل الميلاد تتضمن النقط الآتية :

١ ـــ مبـــدأ السلام الدائم بين الدولتين .

٢ ـــ مبدأ التحالف الدفاعى بين الدولتين ضد اى عدوان يأتى من الخارج . بمقتضى هذه المعاهدة تلتزم كل من الدولتين بتقـــديم المساعدة العســـكرية للدولة التى يعتدى عليهـــا عدو خارجى . كمـــا تلتزم أيضـــا بالمساعدة اذا قامت ثورة داخليـــة ضد اى الملكين .

٣ ـــ تسليم اللاجئين السياسيين لبلادهم ؛ بمقتضى قواعد خاصة يحسن معاملتهم عقب ترحيلهم الى وطنهم .

ويلاحظ أن هذه المعاهدة التى تمت نتيجة للصلح بين الملكين لم تشر الى حـــدود الملكتين على خلاف ما هـــو معروف فى المعاهدات الحديثة ؛ ويرجـــع ذلك الى انه ربما كان هناك حـــد معترف به ؛ فلا داعى لذكره فى المعـــاهدة ، أو ان الحدود لم تكن موضوع النزاع .

(ب) العلاقات الدولية فى عهد الاغريق : كانت العلاقات الدولية التى قامت بين مختلف المدن اليونانية (٣) تتصف بالثبات والنظام ؛ وفى وقت السلم كانت قائمة على التعاهد . وتبـــادل البعثات الدبلوماسية المؤقتة ؛ فاذا قامت خلافات بينهما لجأت الى التحكيم ؛ كما جاء ذلك صراحة فى معاهدة الصـــلح بين اسبارطة وارجوس المبرمة سنة ٤٧٠ قبل الميـــلاد . أما وقت الحـــرب فالعلاقات بين المـــدن اليونانية بعضـــها وبعض تكون خاضعة لقواعد منهـــا : ١ ـــ لا تبدأ الحرب الا بعـــد الاعلان بهـــا ٢ ـــ اعتبار المعابد والملاعب أماكن محصونة الحـــرمة ٣ ـــ عدم الاعتداء على الجرحى والاسرى .

---

(٣) راجع ص ٢٦ الى ص ٤٧ من هـذا المؤلف .

ولم يكن لتلك العلاقات فيما بعد أثر فى السياسة الدولية لاسباب ، فى مقدمتهـــا :

١ — أن المـــدن اليونانية لم تعترف لغيرها من الدول بتلك القواعد اذ أنها ترا‌ها اقـــل منها شانا .

٢ — أن العلاقات بين الدويلات اليونانية كانت فى واقع الامر عـــلاقات داخلية بين مدن ، وانه وان كان كل منهـــا معتبرا بمثابة دولة مستقلة ، فان روابط الدم واللغة والعبادة والجوار تجمع بينهما وتجعلها داخليـــة أكثر مما هى خارجيـــة .

٣ — ومع انها كانت ترى غيرها من الدول اقل شانا فانهـــا لـــم تكن ذات قوة تمكنها من فرض سيطرتها او قـــواعد علاقاتها على غيرها من الدول ، وظل الامر كذلك حتى بـــدأ عصر الاسكندر المقدونى .

(جـ) العلاقات الدولية فى عهد الرومان : كانت الامبراطورية الرومانية (٤٦) تفضل استعمال القوة فى علاقاتها الخارجية على الاستعانة بالدبلوماســـــية كالمفاوضات والمعاهدات ، ورغم ذلك فان روما دخلت فى محالفات ، وعقـــدت معاهدات مع المـــدن التى تغلبت عليها ، ومنحتها نوعا من الحـــكم الذاتى والاستقلال الاسمى . أما علاقات روما بالدول المستقلة فى حـــوض البحـــر الابيض المتوسط فكانت اقـــرب ما تكون الى العلاقات التى كانت بين مختلف المـــدن اليونانية .

وكان الرومانيون ينظرون الى المعاهدات الدولية كنظرتهم الى عقـــود مبرمة فى ظل القانون الخاص ، من حيث شروط التكوين ، واركان الصـــحة ، وكل نواحى ابرامها ، واسباب فسخها . بل لقـــد وضعوا صيغـــا معينة لتلـــك المعاهـــدات ، منها معاهدات الصلح ، ومعاهدات وقف القتال ، ومعـــاهدات الهـــدنة .

ووضعوا ايضا قانون الشعوب Jus gentium ، وهو القانون الذى وضع لتنظيم العلاقات بين روما وغيرها من الامم والشعوب ، وقـــد تطـــور هـــذا القانون فيمـــا بعد فصـــار اساسا لفكرة « القانون الطبيعى Jus naturale وهو مجموعة من المبادىء المثالية للعـــدل والانصاف وضعت لتكون بمثـــابة قانون يصلح تطبيقه على جميع الشعوب والاجناس ، وقـــد اصبحت هـــذه القواعد فيما بعد من المصادر الاولى للقانون الدولى العـــام الحديث . ومـــع تطور الامبراطورية الرومانية نشـــأ ما سمى « بقانون الاجانب Jus Peregrinum

---

(٤) راجع ص ٤٨ الى ص ٥٣ من هـذا المؤلف .

فى شكل مجموعة من القواعد مستقلة عن قانون الشعوب ؛ وقد طبق هذا القانون على سكان الاقاليم التى كان يتم فتحها ما عدا الارقاء والذين لم يستحقوا بعد حق المواطنة الرومانية .

وكان مجلس الشيوخ الرومانى هو الذى يتولى ادارة السياسة الخارجية للبلاد . ثم انتقلت سلطة مجلس الشيوخ الى الاباطرة ؛ على ان يرجع الامبراطور الى مجلس الشيوخ للاستعانة بمشورته . وكان هناك « ديوان خاص بالشئون الخارجية College or Fetials مهمته الاولى رعاية العلاقات الدولية التى تقوم بين روما وغيرها من الدول الاجنبية ؛ ومن مهامه ايضا فض ما قد يقع من منازعات فى تقدير مدى الحصانات والامتيازات التى تمنح لسفراء الدول الاجنبية لدى روما او للبعثات الرومانية لدى الدول الاجنبية ؛ وكانت هذه البعثات تمثل مجلس الشيوخ ؛ ويختلف عددها باختلاف اهمية الموضوع الذى تتولى معالجته .

وحين ضعفت الامبراطورية الرومانية ؛ وانقسمت الى دولتين : روما الغربية . وروما الشرقية . تحولت سياستها الخارجية من عسكرية الى دبلوماسية . وكانت السياسة الخارجية لروما الشرقية قائمة على النقط الآتية : ١ — اضعاف القبائل والشعوب المجاورة لها بنشر الفرقة بينها ؛ واثارة الخصومات الداخلية فيها ٢ — شراء صداقة تلك القبائل والشعوب بالمنح والهدايا ٣ — نشر الديانة المسيحية بين اكبر عدد ممكن من اهل تلك القبائل والشعوب .

ولتحقيق هذه السياسة انشأ اباطرة بيزنطة (روما الشرقية) فى القسطنطينية ديوانا خاصا لتولى الشئون الخارجية للدولة وتمرين المبعوثين الدبلوماسيين فى الخارج ممن كانوا يكلفون باعداد تقارير عن الاوضاع الداخلية فى البلاد التى يوفدون اليها . وهكذا ادخلت بيزنطة جانبا جديدا من الدبلوماسية . فبعد ان كانت مهمة الدبلوماسى مقصورة على اعلان وجهة نظر بلاده والدفاع عنها ؛ اصبح من مهامه استقصاء اسرار البلاد التى يبعث اليها ؛ وتعرف مواطن الضعف فيها ؛ والاحاطة بمبلغ اطماع حكامها ، ورسم الخطة لاستغلال كل ذلك لصالح وطنه .

٢ — العلاقات الدولية والمسيحية :

فى العصور القديمة كانت العلاقات الدولية تقوم اصلا على التمييز بين الجماعات والاجناس ؛ فكانت كل امة تعتقد انها متفوقة على كل ما عداها من الامم جنسا وحضارة وديانة ؛ ثم ظهرت الدعوة المسيحية وهى تبشر بالسلام فى الارض وبمحبة الناس على اساس انهم مجتمع بشرى واحد

لا تفرق بينه الاجناس ولا الحـــدود ، ولا تقـــر بفضـــل امة على امة غيرها ؛ ولا تميز جنسا على جنس غيره .

وقد عبر الرسول بولس عن هذه العقيدة بقوله للكورنثيين : « لقـــد عمدنا جميعا روحا واحدة لنؤلف جسما واحدا ، ينتظم اليهـود واليـونانيين والعبيـد والاحرار » . الا ان مبـدا العالمية الذى رسمته المسيحية ، والدعوة الى السلام التى جعلتها من اسسها ، لم تجديا نفعـا امام تفكك اوربا وانقسامها الى اقطاعيـات وامارات يحارب بعضـها بعضـا ، حتى صارت حياة الامم المسيحية سلسلة من الحروب المتواصـلة فيما بينها ؛ وان كان ظهور الاسلام وتهديده بانتزاع سيادة العالم من المسيحية سـاعد على عودة شىء من الوئام بين الاوربيين لا سيما بعـد وقوع الحروب الصليبية .

وقد قامت الكنيسة المسيحية بـدور خطير فى العلاقات الدولية ، وبخاصة فى العصور الوسطى ، واتبعت لذلك عـدة اساليب ، منها :

(أ) السلم الالهى : وكان بمثابة نوع من الحماية تطلبه الكنيسـة لرجال الدين والرهبان والراهبات ، فكان يحـرم على الامـراء وعلى العسكريين اصابة احـد من هؤلاء بأى سوء ، بل كانت مثل هذه الاصابة — لو حدثت — خطيئـة يعاقب مرتكبها بأشـد عقوبة دينية ، منها اصدار قرار بالحرمان ، او سـب اللعنة على فرد أو على مقاطعة بأكملها .

(ب) الهدنة : وكانـت تقضى بتخصيص بضع فترات وبضـعة أيـام فى السنة تحرم فيها الحرب تحريما قاطعا .

(جـ) التحكيم البابوى : وكان يقوم فيه البابا بدور الحكم فى المنازعات التى تقع بين الدول ، او بين الملوك والامراء . وقـد يكون اوضح مثـال على ذلك القرار الذى اصـدر البابا اسكندر السادس عام ١٤٩٢ بتقسيم العـالم الجديد (أمريكا) بين دولـة اسبانيا ودولة البرتغال بعـد ان اشتركتـا فى الكشف عنـه .

وأيا كان الامر ، فمما لاشك فيه ان المسيحية ادت دورا جوهريا فى وضع مبادىء الاخـلاق الدوليـة ، وقواعد القانون الدولى ، وهى مبادىء وقواعـد تقصد بها تنظيم العلاقات بين دول العالم فى سبيل تحقيق السـلام والامن الدوليين .

٣ ــ العلاقات الدولية والاسلام :

كان ظهور الاسلام ، وتكوين امبراطورية اسلامية (٥) تهدد أوربا بانتزاع سيادة المسيحية فيها ، حدثا جديدا فى تاريخ العلاقات الدولية ؛ وقد قام خلاف بين علماء المسلمين فى تفسير العلاقات الدولية بين المسلمين وغيرهم من الشعوب التى لم تعتنق الاسلام ؛ فمنهم من قال بأن العلاقات الدولية بين الامة الاسلامية وغيرها من الامم غير الاسلامية لا تقوم الا على اساس الحرب والقتال ؛ واستند اصحاب هذا الراى الى الحجج الآتية :

اولا : فى القرآن الكريم امر للمسلمين بأن يقاتلوا غير المسلمين حتى يدخلوا فى دينهم او يعطوا الجزية (٦) .

ثانيا : فى الحديث الشريف تأييد لما تقدم من ان محاربة غير المسلمين هى طريق دعوتهم الى الاسلام (٧) .

ثالثا ــ نهى القرآن الكريم عن مخالفة غير المسلمين (٨) .

والعلاقات الدولية بين المسلمين وغيرهم ، وفقا لآراء هؤلاء العلماء ، يجب ان تكون خاضعة لمبدأ الجهاد المستمر ، وهو فرض على كل مسلم ؛ وينبنى على ذلك ان يكون ما بين المسلمين وغيرهم هو الحرب . ويخلص من هذا ان يكون العالم دارين : دار الاسلام وهى التى يسودها الاسلام سواء اكان سكانها جميعا مسلمين ام ذميين ، ودار الحرب او دار الشرك وهى البلاد التى لا تجرى عليها احكام الاسلام .

وهناك فريق من علماء الاسلام قالوا ان العلاقات الدولية بين الامة الاسلامية وغيرها من الدول التى لم تدن بدين الاسلام قد تقوم على السلام وحجتهم فى ذلك :

اولا : ان الاسلام لا يجيز قتل الانسان لمجرد انه يدين بدين غير الاسلام (٩) .

ثانيا : ان آيات القتال فى القرآن الكريم جاءت فى كثير من السور المكية والمدنية موضحة السبب الذى من اجله اذن بالقتال ، وهو سبب لا يخرج

---

(٥) راجع ص ٧٠ الى ص ٧٥ من هذا المؤلف .

(٦) فى القرآن الكريم : « قاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة » .

(٧) روى عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال : « امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله » .

(٨) فى القرآن الكريم : « يأيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء » .

(٩) جاء فى القرآن الكريم « ومن قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الارض فكأنما قتل الناس جميعا » .

فى مجموعه عن دفع الظلم ؛ والقضاء عـــلى الفتنة ؛ والدفـــاع عن النفس ، وحماية الدعوة (١٠) .

ثالثا : ان وسائل القهر والاكراه ليست من التدابير التى امر بها الدين بل أن أســاس الايمان هو الاعتقاد الناتج عن الاقتنـــاع (١١) .

وبنـــاء على ذلك فالسياسة الخارجية للدولة الاسلامية ، وفقـــا لآراء العلماء ، تكون قائمة على المبادىء التالية :

(أ) دعوة غير المسلمين الى الاسلام فرض كفاية ، على أن تكون الـــدعوة وفق ما نص عليه القرآن الكريم اذ قال : « وجادلهم بالتى هى احسن » ويتـــم ذلك باعـــداد الدعاة وايفادهم الى البلاد غير الاسلامية .

(ب) اساس العلاقة بين المسلمين وغيرهم هو السلام ، الا اذا طـــرأ ما يوجب الحرب ، كالعدوان ، او الفتنـــة ، او الوقوف فى وجه الدعوة .

هذا هو مجمل الجدل الفقهى الذى دار حـــول العلاقات الدولية فى عصر الاسلام ، أما من الناحية العلمية فنرى أن المفهوم الاول للعلاقات الدوليـــــة كان سائدا فى عصر النبى وخلفائه الراشدين لسببين : اولهمـــا الدفاع عن الدين الجديد ، وثانيهما الدعوة اليـــه . ولم يظهر المفهوم الثانى للعـــلاقات الدولية الا فى عصر دولة العباســـيين ، وبانقسام الدولة فى نهايته اهتمت بالعلاقات الودية مع الدول غير الاسلامية مثل القسطنطينية وروما والفرنجـــة والهند والصين ، وتطورت العلاقات بين المسلمين وغيرهم حتى وصلت الى حـــد التحالف وعقـــد المعاهدات مع غير المسلمين كما فعـــل هارون الرشـــيد مع الامبراطور شارلمان ؛ ثم تدهورت العـــلاقات بين المسلمين والغـــــرب المسيحى بسبب اندلاع الحروب الصليبية فى الاراضى المقدسة ؛ غير ان الاسلام والتعاهد عاد الى سالف عهدهما وكان ذلك فى ظل الحكم العثمانى .

٤ — العلاقات الدولية فى عصر المؤتمرات :

يعتبر مؤتمر وستفاليا (١٦٤٨) الذى انهى حرب الثلاثين ســـنة نقطـــة بداية فى تاريخ العلاقات الدولية ؛ حتى ان بعض العلماء يرى ان دراســـــة هذه المـــادة يجب ان تبدأ من هذا التاريخ . واهم ما استحدثته معاهدة وستفاليا فى نطاق العلاقات الدولية ما يلى :

---

(١٠) وضح القرآن الكريم ذلك فى قوله تعالى : « وقاتلوا فى سبيل اللـــه حتى لا تكـــون فتنة ، ويكون الـــدين كلـــه لله ، فان انتهوا فان اللـــه لا يحب المعتدين » .

(١١) فى القرآن الكريم : « لا اكراه فى الـــدين . قد تبين الرشـــد من الغى » .

١ ــ تعتبر فاتحة لما سمى فيما بعد « دبلوماسية المؤتمرات Diplomacy of Conference التى اتخذت صورة مقابلات بين الملوك والامرا لتبادل وجهات النظر . فصلح وستفاليا كان لاول اجتماع عقد بين الملوك والامراء فى هيئة مؤتمر .

٢ ــ أقرت مبدا المساواة بين الدول دون نظر الى نظمها الداخلية ، سواء اكانت تتبع النظام الملكى او الجمهورى ؛ ودون نظر الى المذهب الدينى الذى تأخذ به ، كاثوليكيا كان او بروستانتيا ، فكان هذه المعاهدة كانت الخطوة الاولى نحو تسجيل علمانية العلاقات الدولية .

٣ ــ أقرت نظام احلال البعثات الدبلوماسية الدائمة محل البعثات الدبلوماسية المؤقتة التى كانت قائمة الى ذلك الوقت ؛ وان كانت اول بعثة دبلوماسية دائمة سبقت هذا المؤتمر ، وهى التى بعث بها دوق ميلانو الى جنوا سنة ١٤٥٥ م ولكن هذا النظام لم يستقر الا بعد معاهدة وستفاليا التى تلاها اقرار أهم القواعد الدبلوماسية من حصانات وامتيازات لرجال السلك الدبلوماسى ؛ وعدم التعرض لدار البعثة الدبلوماسية .

٤ ــ اخذت بفكرة توازن القوى باعتبارها وسيلة للعمل على استتباب السلام فى أوربا ؛ ومؤدى هذه النظرية انه اذا حاولت دولة ان تتسع على حساب غيرها من الدول فان الدول الاخرى يجب عليها ان تتحد ضدها لتحول بينها وبين هذا التوسع كى لا يختل توازن القوى . ولم ترد عبارة التوازن الدولى صراحة فى المعاهدة ؛ ولكن ظهر تطبيقها فى القرارات التى اتخذها المؤتمر .

وقد استقر الحال فى اوربا على هذا الوضع الى ان عمد لويس الرابع عشر ملك فرنسا الى توسيع ممتلكاته على حساب الدول المجاورة له ؛ دون مراعاة لمبدا توازن القوى اشرنا اليه لذلك تحالفت الدول ضد فرنسا واشتبكت معها فى حرب طويلة انتهت بابرام معاهدة او ترخت سنة ١٧١٣ م ؛ وبمقتضاها أعيد تنظيم اوربا على أساس فكرة توازن القوى ؛ تلا ذلك وقوع احداث دولية ذات شأن ؛ منها : ازدياد قوة روسيا ؛ وظهورها فى الصعيد الدولى ؛ واشتداد بأس بروسيا التى بلغت غاية قوتها فى عهد فرديك الاكبر (١٧٤٠ ــ ١٧٨٦) ؛ ومنها الثورة الامريكية ؛ واعلان استقلال الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٧٧٦ ؛ ومنها الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ ؛ وقد جاءت بمبادئها المعروفة وبفكرة حق الامم فى اختيار ما تراه من النظم الدستورية .

هذه المبادىء الثورية هددت نظم الحكم فى البلاد المجاورة لها : فاتحدت المماليك واتفق الملوك والامراء على صد تيار النشاط الثورى الفرنسى

ذلك التيـــار الذى لم يقف عند حـــد اعلان المبادىء ؛ بل سعى الى تطبيقهـــا لتحرير الشعب ؛ ولكن بظهور نابليون انقلب الـــدفع الثورى الفرنسى الى حرب استعمارية ترمى الى تكوين امبراطورية تكون هى صاحبة الســـيادة ؛ فوقفت الشعوب وراء امرائها وملوكها تشـــــد أزرهم فى محاربة نابليون حتى تهـــت هزيمته .

واجتمعت الدول فى مؤتمر جديد هـــو مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ لاعـــادة تنظيم علاقاتها ببعضها ، ومن المبـــادىء التى سجلت فى هـــذا المؤتمر : ١ ـــ مبـــدأ توازن القوى (١٢) ٢ ـــ مبدأ المشروعية ، وهو اعادة الملوك الى عروشـــهم بما لهم فى ذلك من حق مشروع ٣ ـــ مبدأ الحيـــاد الدائم ، وقـــد وضعت سويسرا بمقتضى هـــذا المبـــدأ فى حال حيادهم (١٣) مبـــدأ حريـــة الملاحة فى الانهـــار الدولية ٥ ـــ تنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول ، ووضع قواعـــد لذلك لترتيب الممثلين الدبلوماســـيين ٦ ـــ تحريم تجارة الرقيق . وتلا مؤتمر فيينا سلسلة من المؤتمرات الدولية أطـــلق عليها فيما بعـــد اسم « الكونسرت الاوربى (١٤) » وكان الغرض منها تثبيت مبادىء مؤتمر فيينـــا .

ولمـــا عاد الى فرنسا الحكم الملكى عقد الحلفاء الذين هزموا نابليون معاهدة باريس فى ٣٠ مايو سنة ١٨١٤ ؛ واثبتـــوا فيها انهم يعلنون العـــزم على تقرير سلام دائم بين الدول يقوم على أساس من « التوازن العـــادل » بين القوى المختلفة ؛ وعقب هذه المعاهدة عقدت المحالفـــة المقدســـة ، وهى تصريح مشترك صدر من امبراطور روســـيا وامبراطور النمســـا وامبراطور بروســـيا ، أعلنوا فيه ترابطهم وتحالفهم (١٥) ، وان كان هذا التصريح لا يتضمن غير مبادىء عامة لا تقيـــد الدول الموقعة عليـــه بأى التزام معين ، اما انجلترا فلم تنضـــم الى هذه

---

(١٢) فى سبيل تطبيق هـذا المبـدأ قرر المؤتمر اعـادة المـلكية البروسية والنمسوية ، وضـم دولتى السويـد والنرويج فى اتحـاد فعلى (انظر ص ١٨٩ ، ١٩٠ من هـذا المـلف) وضـم بلجيكا الى هولندة ليجعل منها دولة واحدة قوية تكون حائلا دون توســع فرنســـا . كمـــا اقر تجزئة دولة بولونيـا بين روسيا والنمسا وبروسيا .

(١٣) انظر ص ١٩٣ من هـذا المؤلف .

(١٤) ان واضع الحجر الاول فى بنـاء الكونسرت الاوربى هـو مؤتمر شانيون الـذى انعقـد فى ٥ فبراير سنة ١٨١٤ وكان ذلك حين صرح ممثلو النمسا وبريطانيـــا العظمى وبروســـيا وروسيا لمندوب نابليون بانهم لا يمثلون انفسهم أو دولهم وحدها ، بل بمثلون أوربـــا كلهـــا أيضـــا ، ويتكلمون باسمها .

(١٥) جـاء فى هـذا التصريح ان الملـوك اعلنوا عزمهم على « ان يسترشـدوا فى حكمهـــم لشعوبهم ، وفى علاقاتهم بحكومات الامم الاخرى ، بمبادىء المسيحية وهى : العـدالة ، والتسامح ، والسـلام ، وان يعتبروا انفسهم أخوانا ترمطهم الاخوة الصـادقة ، وان ينظروا الى شعوبهـــم نظرة الوالـد الى اولاده » .

المحالفة المقدســـة . ولكنها ابرمت فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ معـــاهدة رباعيـــة بينهـــا وبين روسيا وبروســـيا والنمسا مدتها عشرون سنة ، وبموجب هـــذه المعاهدة تلتزم الدول الموقعة عليها ان تحافظ بالقـــوة المسلحة على الاوضـــاع الاقليمية والسياسية التى تقررت فى مؤتمرات شـومون ، وفيينا ، وباريس ، وان لا تسمح بعودة عرش فرنســـا الى أحـــد من اسرة نابليون .

غير ان هذه الانظمـــة الرجعية لم تثبت طـــويلا امام حركة القوميات الجديدة فالوحدة التى فرضهـــا مؤتمر فيينا على بلجيكا وهولنـــدا سرعان ما انحلت باعلان بلجيكا استقلالهـــا سنة ١٨٣٠ مـــع حيدتها الدائمة . وقامت بعـــد ذلك الثورة الفرنسية سنة ١٨٤٨ ، وفى اعقابها أعلنت الجمهورية فى فرنســـا ، واعادت النمســـا تكوينها كمملكة مزدوجة سميت (الامبراطورية النمســـوية المجرية (*) ، وتمت لايطاليـــا وحدتها وكذلك المانيا ، وبدأ تفكك الامبراطورية العثمانية ، فاستقلت الصرب ورومانيا والجبل الاسود وبلغاريا .

ولازمت القوميات حركة تشريعية قانونية ترمى الى وضع قواعـــد لتنظيم العلاقات بين الدول ، وتأليف منظمات دولية للاشراف على تلك العـــلاقات ، ومن ذلك القومسيون الاوربى للدانوب (ســـنة ١٨٥٦) الذى كلف بالاشراف على الملاحة الدولية فى نهـــر الدانوب ، ومنهـــا اتحاد البريد الدولى (سنة ١٨٧٥) واتحاد التلغراف الدولى (ســـنة ١٨٦٥) ، ومن المؤتمرات مؤتمـــر لاهاى الاول (ســـنة ١٨٩٩) والثانى (سنة ١٩٠٧) وفيهمـــا نظمت القواعد الخاصة بالحرب والحيـــاد والقواعد الخاصة بفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، وانشئت محكمة التحـــكيم الدولى الدائمة فى لاهاى ، ولكن كل هـــذه المحاولات وما تمخضت عنه من منظمـــات دوليـــة لم تستطيع الحيلولة دون قيـــام الحرب العالمية الاولى .

٥ ــ العلاقات الدوليـــة فى عصر التنظيمات :

اذا جاز ان نسمى الفترة السالفة الذكر « عصر المؤتمرات » جاز لنا ايضا ان نسمى الفترة الواقعـــة بين قيـــام الحرب العالمية الاولى وبين القاء اول قنبلة ذرية على مدينة هيروشيما سنة ١٩٤٥ « عصر التنظيمات الدولية » .

وكانت الحرب العالمية الاولى كما يبدو من اسمها أول حـــرب شـــاملة اشتركت فيها دول العالم ، وامتدت الســـنة نيرانها الى اقصى بقـــاع أرضه ، وقد اسفرت هذه الحرب عن انشاء اول منظمـــة دوليـــة عالمية هى « عصبة

(*) انظر ص ١٩٠ من هذا المؤلف .

الامم » . وكان ميثاقها جزءا من سلسلة معاهدات الصلح (١٦) التى عقدت بين الدول المتحاربة . واخذت عصبة الامم تعمل من وقت انشائها على تدعيم السلام بين الدول عن طريق تخفيض التسلح ، وتوفير الضمان الجماعى للدول الاعضاء ، وقد عقدت الدول لهذا الغرض عدة مواثيق ، بعضها تم التوقيع عليه داخل عصبة الامم ، والبعض الآخر خارج عصبة الامم (١٧) .

على جهود العصبة فى صيانة السلم ذهبت ادراج الرياح ، على ما سنفصله فى الفصل الخامس من هذا الكتاب . فعقد ميثاق العصبة ، وعقد المواثيق الدولية ، كل ذلك لم يحل دون وقوع الحرب العالمية الثانية (١٨) التى انتهت بالقاء اول قنبلة ذرية فى تاريخ العالم على مدينة هيروشيما ، مسجلة بذلك ابتداء فترة جديدة فى العلاقات الدولية .

٦ ــ العلاقات الدولية فى عصر الذرة:

تميز هذه الفترة بالخصائص التالية :

أ ــ التقدم العظيم فى التكنولوجية العسكرية الذى بدأ بالقاء قنبلة هيروشيما ، وتطور باختراع الصواريخ عابرة القارات والاقمار الصناعية . وهو تقدم ان كان قد يهدد بقيام حرب لافناء لا يقف خطرها عند حد ، فانه من جانب آخر يجعل احتمال وقوع حرب عالمية تؤدى الى هذه النتيجة امرا مستبعدا او ضربا من المحال ، وذلك انه مهما تكن نزوات العسكريين والسياسيين فان توقع فناء البشرية خليق أن يكفهم عن الاقدام على مغامرة تؤدى بالعالم كله الى هذا المصير . غير انه اذا كانت الحرب العالمية الذرية قد أصبحت بعيدة الاحتمال فان الحروب المحلية قد فتح لها الباب ، وان كانت تتميز بشيئين

---

(١٦) تضمنت معاهدات الصلح خمس معاهدات مع الدول الخمس المهزومه وهى : معاهدة فرساى مع المانيا فى ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩ ، ومعاهدة سان جرمان مع النمسا فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، ومعاهدة نويى مع بلغاريا فى ٢٧ نوفمبر سنه ١٩١٩ ، ومعاهدة تريانون مع هنجاريا فى يونية سنة ١٩٢٠ ، ومعاهدة سيفر مع تركيا فى اغسطس سنة ١٩٢٠ ؛ وقد استبدلت بها فيما بعد معاهدة لوزان فى ٢٤ يوليو ١٩٢٣) .

(١٧) من هذه المواثيق : بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٤ لفض المنازعات الدوليه بالطرق السلمية ، اتفاقات لوكارنو سنة ١٩٢٥ للضمان المتبادل والمساعدة المشتركة والتحكيم ، ميثاق بريان كيلوج سنة ١٩٢٨ لمنع الحرب واعتبارها جريمة دولية .

(١٨) بوادر الحرب العالمية الثانية بدأت فى الواقع عندما ضمت المانيا النمسا فى مارس سنه ١٩٣٨ ، ثم ضمت منطقة السوديت التشيكوسلوفاكية فى سبتمبر سنه ١٩٣٨ ، وقد وافقت على ذلك الضم المخالف لاحكام عصبة الامم كل من انجلترا وفرنسا وايطاليا بموجب اتفاقات ميونيخ . ثم ضمت المانيا بقية تشيكوسلوفاكيا فى مارس سنة ١٩٣٩ . وقد وقعت الحرب عندما اعلنت المانيا رغبتها فى ضم ميناء دانزج والممر البولونى الذين اعترفت معاهدة فرساى ضمن حدود دولة بولونيا . فى هذا الحين لم تجد انجلترا وفرنسا بدا من اعلان الحرب وفاء لتعهداتهما لبولونيا .

اولهمـــا انحصارها فى اقـــل دائرة ممكنة . وثانيهما عـــدم اســـتخدام الاسلحه الذرية والنووية فيهـــا (١٩) .

٢ ـــ انتقال محـــور العلاقات الدولية من اوربا التى كانت تتزعم العـــالم فى القرون الماضية الى الولايات المتحدة والاتحـــاد السوفيتى ، ووقوع الحـــرب الباردة بين المعسكر الغربى الذى تتزعمـــه الاولى والمعسكر الشيوعى الذى يتزعمه الثانى . وهـــذه الحرب الباردة ليست سياسية او اقتصادية فحســـب ؛ ولكنها ايضـــا ايديولوجية ؛ فهى بذلك تشبه الى حد ما الحروب الدينية القديمة . غير أن السنوات الاخيرة قد شهدت انفراجا دوليـــا فيما سمى بالوفـــاق بين الدولتين الكبريين (٢٠) . ولا يعنى هـــذا الوفاق نهاية الصراع بين المعسكرين وانما الانتقال به من مستوى الحرب الباردة واحتمالات المواجهة العســـكرية ولو المحدودة الى مستوى الصراع الاقتصادى والحضـــارى . ومن ناحية اخرى شهدت هذه السنوات ايضا بـــدء الاتجاه نحو تعدد الاقطاب فى العلاقات الدولية ببروز قـــوة الصين الشيوعية والاحتمالات المستقبلة لقوة اوربا الغربية المتحدة واليـــابان .

٣ ـــ ظهور مجموعة جديدة من الدول التى تحررت حديثا فى كل من آسيا وافريقيـــا ، واصبحت تؤدى دورا ايجابيا فى الصـــعيد الدولى من طريق سياسة عـــدم الانحياز التى اختطتها لنفسها بعـــد أن كانت خاضعة للتخطيط الدبلوماسى الاوربى (٢١) ؛ وهذه الدول الجديدة على رغم ضـــعفها اقتصاديا وعسكريا فانها ذات اغلبية عددية فى الامم المتحدة .

٤ ـــ تطور الاسلوب الدبلوماسى فى الدولة ؛ اذ أصبحت الدبلوماسية الحديثة تلازمها الدعاية من ناحية ، وترتبط بالاساليب البرلمانية داخل المنظمات الدولية من ناحية ثانية . كما اصبحت ذات صبغة جماعية عالميـــة من ناحيـــة ثالثه . وبعيدة مع كل هذا عن قواعد القانون الدولى (٢٢) .

---

(١٩) من أمثلة هـــذه الحروب المحلية : الحـــرب الكوريه التى انتهت فى يوليـــو ١٩٥٣ بمعاهـــدة هدنة بان مون جو ، وحـــرب الهنـــد الصينية التى انتهت فى مايو ١٩٥٤ بهزيمه دين بين مو ، والحرب الجزائرية التى انتهت فى يوليـــو ١٩٦٢ باتفاقات افيان ، وحـــرب الفيتنـــام التى انتهت فى ابريل ١٩٧٥ بسقوط سايجون عاصمة فيتنام الجنوبية فى وجه قوات الثوار ، والحرب الهندية الباكســـتانية فى ديسمبر ١٩٧١ ، والحـــروب العربيـــة الاسرائيلية واخرها حـــرب اكتوبر ســـنة ١٩٧٣ .

(٢٠) انظر كلا من السياسه الخارجية الامريكية والسوفيتيه فى الفصل الثانى من هذا الكتاب .

(٢١) انظر مجموعة عدم الانحياز فى كتابنا هذا .

(٢٢) ترتب على تغيير الاسلوب الدبلوماسى عـــدة نتائج خطيرة ، منها انها انسمت بالصعوبه لان الدبلوماسية الجماعية او الشـــاملة اشق كثيرا من الدبلوماسية الثنائية التى تـــكون مهمـــه الدبلوماسى فيها مقصورة على التوفيق بين مصلحتين متعـــارضتين ، بينمـــا مهمته فى الدبلوماســـيه الجماعية هى التوفيق بين عـــدة مصالح متضاربة ، ومنها ان امتزاج الدبلوماســـية بالدعاية أدى الى ظهور دبلوماسية الزعمـــاء ومظهرها اشـــترك وزراء الخارجيـــة ورؤســـاء الدول اشـــتراكا مباشرا فى الشـــئون الدبلوماســـية ، وبذلك تغيرت وظيفـــة الدبلوماسى الذى كان بمثـــابة الوســـيط بين رئيس دولته ورئيس الدولة المعتمد لديها .

الفصـــل الثانى

السياسة الخارجيـــة

المبحث الاول

نظريـــة السياسة الخارجية

يمكن تعريف السياسة الخارجية لدولة ما بأنها تنظيم نشـــاط الدولة فى علاقاتها مع غيرها من الدول . وقـــد قدم الكاتب السياسى الامريكى والترليبمان ما يكاد يكون معادلة تتركب منهـــا السياسة الخارجيـــة اذ قال : « ان السياســة الخارجية هى العمل على ايجـــاد التوازن بين الالتزام الخارجى لدولة مـــا ، والقوه التى تلزم تنفيـــذ هـــذا الالتزام » . ثم يعرف الالتزام الخارجى بانه « كل تعاهد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها . وقـــد يستلزم تنفيذه اســـتعمال القوة . أمـــا تلك القوة فتتضمن الجيش . والمواد الاولية . والروح المعنوية للشعب » . ويرى ان محـــور السياسة الخارجية هـــو ان تكون القوة اللازمة لتنفيذ الارتباط الخارجى اكبر مما يتطلبه هذا الارتباط . وعلى هـــذا الاساس فالعدو المحتمل اما ان يخشـــى تلك القـــوة فيحجم عن المهاجمة ولا يخـــاطر بمعادلتها . واما ان يركب راسه فلا يجنى غير الهزيمة والخسران (٢٣) .

١ — العوامل المؤثرة فى تشكيل السياسة الخارجية :

ترتبط السياسة الخارجية لدولة ما بعوامل عـــدة تختلف باختلاف الدول والازمان والملابسات . ودراسة هذه العوامل أساسية . اذ انهـــا السبيـــل الى معرفة : (أ) الاهـــداف التى تنشدها الدولة من سياستها الخارجيـــة . (ب) الوسائل التى تستعين بهـــا الدولة على صيانة مصالحها . وتحقيـــق تلك الاهداف . (جـ) الثغرات والعيوب التى تحـــول بين الدولة وبين تحقيق أهداف سياســتها الخارجيـــة .

وسنعالج بايجاز خمســـا من هـــذه العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية هى : الوضع الجغـــرافى . وعـــدد الســكان ؛ والمـــوارد الطبيعية ؛ والقـــوة العسكرية . والنظـــام الداخلى للدولة .

(أ) **الوضع الجغرافى** : الجغرافيا فى مقدمة العوامل المادية الدائمة التى تؤثر فى السياســة الخارجية للدولة . وقد قال نابليون فى هذا الصدد : ان الوضـع

---

(٢٣) Walter Lippmann. U.S.A. Foreign Policy. Boston. 1943 p. 9.

الجغرافى هـــو الذى يملى السياسة (٢٤) » . وقال موسوليني ايضا فى خطبه القاها فى سنة ١٩٢٤ : « ما كانت للسياسة الخارجية امـــرا مبتكرا ، لكنهـا خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية » ؛ فوضع الاتحاد السوفيتى الجغرافى او وضع الولايات المتحدة او بريطانيا . كما سيتضح بعـــد له اكبر الاثر فى رســـم خطوط سياستها الخارجية ؛ وقد تكون المخترعات التكنولوجية الحديثة مثل الصواريخ عابرة القارات تركت اثرا فى تقليل اهمية الوضع الجغرافى ، الا انهـــا رغم ذلك لم تستطيع القضاء على كل آثـــاره ؛ فاتســاع الاراضى السوفيتية او الاراضى الصينية من العوامل التى تعطى قـــوة لكل من الدولتين . ســـواء فى عصر الفرسان او فى عصر الصواريخ الموجهـــة ؛ والعداء او الصداقة بين دولتين بينهما حـــدود جغرافية مشتركة لم يتغير حالهما بتغير الاسلحة وتنوع المخترعات .

(ب) عدد السكان : مما لا شك فيه ان عدد سكان دولة ما يؤثر فى سياستها الخارجية . فدولة يتناقص عـــدد المولودين فيها (مثل فرنسا فيما بين الحربين العالميتين) يتناقص كذلك معدل نفوذها ؛ ودولة يزداد عـــدد سكانها بزيادة عـــدد المواليد تكون لها سياســـة توسعية ان لم تكن عدوانيـــة (المانيا وايطاليا فيما بين الحربين العالميتين) . ولاشك ان دولة يتجاوز عـــدد سكانها ٥٠٠ مليون نسمة مثل الهند او الصين ستكون لها مكانة فى المجتمع الدولى لمجـــرد ان عدد سكانها وصـــل الى هذا القدر دون نظر الى الاعتبارات الاخرى ؛ وقـــد قيل ان التقدم التكنولوجى او الحضارى الذى تصل اليه دولـــة من الـــدول يعوض ما بينهـــا وبين دولة اكثر منها ســـكانا من فروق ؛ فسويسرا مثلا برغم ان عدد سكانها لا يتجاوز بضعة ملايـــين لهـــا مكانة فى المجتمع الدولى اعظم من دول مزدحمة بالسكان ولكنها متخلفة . الا انـــه قـــد ثبت ان التكنولوجية الحديثة ـــ لاسيما فى الميدان العسكرى ـــ من السهل نقلها . وبذلك تكون دولة ذات عـــدد ضخم من السكان مهيأة لان تصبح عاجلا اقوى من دولة قليلـــة الســـكان كثيرة الحضـــارة .

ويرتبط بموضوع عدد السكان موضوع الوحدة الوطنيـــة ؛ او موضـــوع التجانس بين السكان ؛ فدولة يتالف سكانها من عـــدة اقليات متباينة تـــكون اضـــعف من دولة اقل ســـكانا ولكنها تتالف من شـــعب متجانس . فضـــعف الامبراطورية النمسوية المجرية كان سببه ان ثلاثة اخماس سكانها يتكون من اقليات وطنية (٢٥) . والموضوع الاقليات مظهر جديد فى الدول الافريقية الحديثة الاستقلال التى لا يزال النظـــام القبلى يسودها فيضعف سياستها الخارجية .

« On ne fait jamais que la Politique de sa géographie». (٢٤)

(٢٥) قال فى هـذا الصـدد لـكونت ررنتر وزير خارجيـــه الامبراطورية النمسوية المجـــريه فى الحرب العالميـــة الاولى ان حكومته لا تستطيع ان يكون لها سياســـة خارجية تنفع باحـــد شعوب الامبراطورية ، لان تلك الشعوب لا تتفق فى شعور وطنى واحد .

(جـ) **الموارد الطبيعية** : الموارد الطبيعية لاى دولة من الدول من العوامل التى تؤثر الى حـــد كبير فى سياستها الخارجية ، وحين قال السياسى الفرنسى كليمنصو : « نقطة من البترول تعـادل نقطة دم من دمـــاء جنودنا » لم يـــكن مبالغا ، والبترول من الموارد الطبيعية ، مثله مثـــل اى مورد آخـــر ، فكون الولايات المتحدة او الاتحاد السوفيتى لكل منهما من موارده الطبيعية ما يكفيه يجعل لكل منهما فى ميدان السياسة الخارجية قـــوة لا تتحقق مثلا لدول السوق الاوربية المشتركة واليابان التى تستورد بترولها من الشرق الاوســـط (٢٦) . وهناك موارد طبيعية غير البترول ذات اهمية كبرى ، مثل المـــواد الغذائيـــة ، فالاستراتيجية الالمانية تاثرت اكبر تاثر بحاجتها الى هـــذه المـــواد ، لذلك قررت ان تخوض معركة حـــرب قصيرة المـــدى قبل ان تستنفذ احتياطيها من مواد الغـــذاء .

ومن آثار الموارد الطبيعية فى توجيه السياسات الخارجية سياسة الاكتفاء الذاتى ، وتتبعها الدول لتدعيم موقفها فى السياسة الدولية .

(د) **القوة العسكرية** : ليس للقوة العسكرية طابـــع الثبات الذى تتميز به العوامل الاخرى التى سبق ذكرها كالوضع الجغرافى والموارد الطبيعية ، ولكنها عرضة للتغيير المفاجىء ، والتاريخ حافل بامثلة تغير قوة الدولة تبعـــا لتغير الوسائل العسكرية وتغير الاستراتيجية ، فلقـــد انهارت الامبراطورية الفرعونية امام هجمات الهكسوس حـــين جاءوا بشىء جـــديد من آلات القتال وهو العجلات الحربيـــة ، وانهارت قوة الاقطاع فى العصور الوسطى عندما تم اختراع البارود واستخدام المدافع لتحطيم استحكامات الاقطاعـــيين ، وفى النصف الاول مـــن هذا القـــرن انشات فرنســـا خط ماجينو متاثرة باستراتيجية حفر الخنادق التى سادت ابان الحـــرب العالمية الاولى ، ولكن المانيـــا فاجاتها باستراتيجية جديدة قضت على هذا الخط وجعلته كانه لم يكن ، واستسلمت اليابان فى الحرب العالمية الثانية بعد ان استعملت ضدها اول قنبلة ذرية (٢٧) .

ان اسلحة الحرب تتبدل بسرعة ، والاساليب الاستراتيجية تتغير بسرعة ، مما يجعل للقوة العسكرية غير ذات ثبـــات وقرار ، ويضاف الى ذلك انه الى جانب القوة العسكرية توجـــد القوة المعنوية التى لا تقل شانا عن القوة المادية ،

---

(٢٦) ولـذلك فعندما استخدم العرب حظر تصـدير البترول كسلاح فى المواجهة الاخيرة مـع اسرائيل (حرب اكتوبر ١٩٧٣) كانت دول السوق الاوربية المشتركة واليابان هى اكثر الـــدول تاثرا بذلك .

(٢٧) يمكن ان نضيف ايضـا على امثلة تغير قـوة الـدولة عسكريا تغير القـوة العسكرية لمصر بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣ الامر الـذى انعكس على نتائج المواجهـة العسكرية مـع اسرائيـل فى السـنة الاخيرة .

وقـــد ترتب على ذلك الحرب النفسية وحـــرب الدعاية الاذاعيـــه ، وكل ذلك ذو اثر فى السياسات الدولية .

(هـ) **النظام الداخلى للدولة** : للسياسـة الداخلية فى اى دولة اثر كبير على السياسة الخارجية ، والمقصود بالسياسة الداخلية فى اى دولـــة هو نظامها الدستورى ، واستقـــرار الحكم فيها ، ودور جماعات الضغط والتنظيمـــات الحزبية ، ونحو ذلك من القوى الداخلية التى لها اثر فى المسلك الخارجى للدولة . فاذا اضطربت الاحوال فى دولة استحال ان تكون لهـــذه الدولة سياسة خارجية ذات قوة ودات ايجابية ، فلا يمكن فهم معاهـــدة الصلح التى قبلت روســـيا القيصرية ان تعقدها مع اليابان ســـنة ١٩٠٥ الا اذا ادخلنا فى الاعتبار تلك الاضطرابات الداخلية التى كانت تهـــدد النظام القيصرى وتتلذ . وهناك حالات عكسية حيث تلجأ الدولة الى مغامرات خارجية ، ابتغاء تهدئة اضـــطرابات داخلية ، ولذلك طالما شاهدنا اسرائيل تقـــوم بعدوان على بعض الحدود العربية كلما تازمت امورها الداخلية .

والنظام الدستورى فى الدولة يؤثر فى سياستها الخارجية ، فالحكم المطلق يتمتع بمرونة وبسرعة فى تصريف الامور الخارجيـــة ، وذلك بخـــلاف الحاكم المقيـــد بنظم دســـتورية جامدة ، فالاتحاد السوفيتى فى ذلك يمتاز عن الولايات المتحدة التى تتقيـــد فى تصرفاتها الخارجية برقابة الكونجرس والراى العـــام وجماعات الضغط ، وبمعنى آخـــر فان الامريكيين فى السياسة الخارجيـــة يتكلمون بعـــدة اصوات ، بينمـــا يتكلم السوفييت بصوت واحد .

ولشخصية المشرف على السياسـة الخارجية فى الدولة شان كبير ، فلا شك ان شـخصية نابليون فى بداية القـــرن الماضى ، وشخصية لينين او ستالين فى بداية هذا القرن ، او شخصية هتلـــر وموسوليني وتشرشل فى الحرب العالمية الثانية هـــذه الشخصيات كلها كان لهـــا دور اساسى فى السياسة الخارجية لدولهـــم .

هذه بعض العوامل اوردناها على سبيل المثـــال لتوضيح كيف ان السياسة الخارجية لدولة من الدول نتيجة لتفاعل عوامل متعددة ، منها الدائمة ومنهـــا المؤقتة او العارضة ، ومنهـــا المعنوية والمادية ، والاساسية والثانوية ، والسلمية والدموية .

٢ ــ عملية صنع السياسة الخارجية :

تهدف السياسـة الخارجية لكل دولة بصفة عامة الى حفظ اســـتقلالها وامنهـــا اولا ، وحماية مصالحها الاقتصادية ثانيا ، ولتحقيق هذه الاهـــداف فان الاجهزة المسئولة عن السياسـة الخارجية فى الدولـــة تضطلع بمسئوليـــة صنع هذه السياسة .

وتبدأ عملية صنع السياسة الخارجية عندما يواجه المسئولون بهذا الصدد موقفا يدخل فى نطاق السياسة الخارجية كأزمة دولية مفاجئة تتطلب موقفا ازاءها ، أو سلوك لخصم يتطلب رد فعل تجاهه ، أو تنبؤ بحدث دولى هام يستدعى الاستعداد له ، وهكذا . وفى كل الاحوال فان صانعى السياسة الخارجية يبحثون موضوعات مثل : الى اى مدى يتضمن الموقف المائل امامهم المصالح المعنية لدولتهم ، وهل المصالح المتضمنة حيوية أم ثانوية ؟ وهل يتوقع للتطورات المتعلقة بهذا الموقف ان تمس هذه المصالح على نحو جوهرى أم هامشى ؟ وهكذا . فاذا انتهوا الى ما يفيد ضرورة تحرك الدولة لحماية مصالحها بدأوا فى استعراض البدائل المختلفة لهذا التحرك على ضوء امكانيات الدولة المتاحة بما فى ذلك امكانيات حلفائها المحتملين والمؤكدين ، وكذلك امكانيات التحركات الدولية المضادة ، والخبرات الماضية لتحرك الدولة فى مواقف مماثلة ان وجدت ، والنتائج المتصورة لكل من البدائل المطروحة ، وذلك حتى يصلوا الى اختيار انسب بديل بينها فيكون هو القرار المتخذ .

وكلما كان على الحكومة فى دولة ما ان تصنع قرارات اكثر كانت حاجتها الى « سياسة » (٢٨) اكبر ، والسياسة عبارة عن مجموعة محددة من التفضيلات والخطط موضوعة بحيث تسهل التوصل الى القرارات المستقبلة وتجعلها اكثر تناسقا . ولهذا فان « السياسة » تعطى وزنا خاصا فى عملية صنع القرار . ولا يجب ان نتصور ان السياسة تعبر عن مفهوم جامد ، فقد يكون من الواجب ان تتغير هذه السياسات من وقت لآخر كى تواجه الظروف المتغيرة ، ولكن لا يجب ان يكون معدل هذا التغير كبيرا بحيث يؤثر على تماسك وفعالية السلوك الدولى للحكومة المعنية .

غير ان ما سبق لا يعدو ان يكون تصويرا عاما مبسطا لعملية صنع القرارات فى السياسة الخارجية بينما هى فى الواقع عملية بالغة التعقيد ، ويتضح ذلك مما يلى :

(١) ذكرنا ان عملية صنع السياسة الخارجية تبدأ عندما يواجه المسئولون عنها موقفا يدخل فى نطاق اختصاصهم ، والواقع ان ما يحدث فعلا هو وجود فيض من المواقف التى ينبغى عليهم مواجهتها بنفس الكيفية التى شرحناها حتى يتم التوصل الى قرار بشأنها ، وقد تكون هذه المواقف من الكثرة بحيث تتنافس على وقت واهتمام صانعى القرارات مما يتطلب وضع نظام للاولويات يقضى بتناول الموقف الاهم فالمهم فالاقل اهمية ، وهكذا ، كما أن القرارات المتخذة بشأن هذه المواقف قد تتضارب بحيث تحتاج مجهودا اضافيا للتنسيق

---

(٢٨) Policy.

بينها ؛ ولا شك ان هذا الوضع لا ينطبق بنفس الدرجة على كل اعضاء المجتمع الدولى ، فكلما زاد وزن الدولة فى هذا المجتمع كان انطباق هذا الوضع عليها اكبر (٢٩) .

(ب) تحدثنا قبل ذلك بصفة عامة عن « الاجهزة المسئولة عن صنع القرار » و « صانعى السياسة الخارجية » .. الخ دونما تحديد ، والواقع ان جهاز صنع السياسة الخارجية فى اية دولة حققت قدرا معقولا من النضج السياسى جهاز معقد ، وسبب ذلك هو ما يمكن ان نطلق عليه ظاهرة « تعدد صانعى القرار » فنحن نستطيع ان ننظر الى حكومة مثل هذه الدولة ككل باعتبارها نظاما رئيسيا للقرار ، ولكننا فى نفس الوقت نستطيع ان نجد داخلها نظما فرعية اصغر مثل وزارة الخارجية او وزارة الدفاع (او الحربية) او التنظيمات السياسية الرئيسية احزابا كانت او غير ذلك ، وكذلك تنظيمات السلطة التشريعية ، فكل هذه النظم الفرعية تقوم بدور بدرجة او باخرى فى صنع السياسة الخارجية ، بمعنى ان اى قرار فعلى رئيسى فى السياسة الخارجية سوف يجىء كمحصلة لتفاعل هذه النظم الفرعية (٣٠) ، واية سياسة خارجية طويلة المدى سوف يكون ضروريا بالنسبة لها ان تبنى على اساس هذا التفاعل . ومع هذا فيجب ان ناخذ فى اعتبارنا المسألتين التاليتين :

اولا — ان هذه النظم الفرعية لا تمارس بالضرورة نفس القدر من التاثير بالنسبة لناتج عملية صنع القرار ، ويمكن تشبيه هذه العملية بمنابع نهر تختلف من حيث قدرتها على تغذيته لكنها فى النهاية تتحد كلها فى مجراه ، ويتوقف هذا على عوامل عديدة لعل من اهمها طبيعة الموقف الناشىء ، وطبيعة النظام السياسى ، وهذا يفضى بنا الى المسألة الثانية .

ثانيا — ان هذه الصورة لتعدد صانعى القرار وتفاعلهم تفترض نظاما ناضجا حقق درجة معقولة من التخصص وتمايز الادوار ، بحيث ان صانع القرار الرئيسى حتى ولو كان ديكتاتورا — لا يمكن ان يكون مدركا لكل

---

(٢٩) ورغم هذا فمن الواضح أن دولة متوسطة كمصر تواجه هذه الظاهرة ، بل ان دولة صغيرة — كالامارات العربية المتحدة — قد تكون مطالبة فى نفس الوقت باتخاذ موقف من قضية رفع سعر البترول ، ومن ازمة الشرق الاوسط ، ومن الحرب الاهلية فى لبنان ... الخ ، ويمكن أن نجد امثلة مشابهة بدرجة او باخرى لكثير من الدول الصغيرة .

(٣٠) كقرار الحرب فى ٦ اكتوبر ١٩٧٣ من الواضح ان رئيس الجمهورية المصرى وان كان قد انفرد باتخاذه الا انه استعان فى التوصل اليه بمجهود وزارة الخارجية فى تقييم امكانيه التحرك الدبلوماسى ، ووزارة الحربية فى تقييم امكانية التحرك العسكرى ، وبالتنظيمات السياسية والسلطة التشريعية فى جس نبض الرأى العام بالنسبة لقرار الحرب او السلام ... وهكذا .

أبعاد القرار الذى ينوى اتخاذه ، مما يجبره على الاستعانة بأجهزة معاونة ، وتختلف هنا الانظمة الديمقراطية عن غير الديمقراطية فى الدور المسيطر لصانع القرار الرئيسى .

(ج) قد يفهم من العرض المبسط السابق لعملية صنع السياسة الخارجية ان هذه العملية تتوقف بمجرد التوصل الى القرار المنشود ، والواقع أن هذا التصور غير صحيح ، ويتطلب منا توضيح ذلك الاشارة الى ما يسمى « بالتغذية الاسترجاعية » (٣١) ، ويقصد بها تدفق المعلومات للنظام (اى نظام وليكن هنا نظام السياسة الخارجية) حول نتائج أفعاله الذاتية بحيث يستعملها فى ترشيد أفعاله اللاحقة ، وهكذا فان التغذية الاسترجاعية تعمل بالتسلسل الآتى : الفعل ـ عودة المعلومات حول نتائج هذا الفعل ـ رد الفعل ، وهذا الاخير يكون اما تكرار للفعل الاصلى (وهنا تسمى التغذية الاسترجاعية ايجابية) او فعلا مختلفا على الاقل بشكل ما عن الفعل الاصلى (وهنا تسمى سلبية) ، وذلك حسب درجة نجاحه فى تحقيق اهداف الدولة ، فكلما زادت هذه الدرجة قلت درجة اختلاف رد الفعل عن الفعل الاصلى ، وكلما قلت زادت درجة الاختلاف وهكذا (٣٢) . وكلما كان نظام السياسة الخارجية اكثر تعقيدا كان من الممكن ان نتصور حدوث جزء من عملية التغذية الاسترجاعية فى النظم الفرعية سواء المسئولة عن صنع السياسة الخارجية أو تنفيذها (٣٣) ، واحد المشاكل فى السياسة الخارجية (وفى السياسة عموما) يتعلق بنوعية القرارات التى يمكن ترك التغذية الاسترجاعية فيها النظم الفرعية ، وتلك التى تتطلب بالضرورة الرجوع الى نظام القرار القومى ، ومن الواضح أن هذه المشكلة ترتبط ارتباطا مباشرا بمشكلة المركزية واللامركزية .

وفى نهاية هذا التناول المبسط تجدر الاشارة الى اننا نفترض أن تتحقق مثل هذه الابعاد لعملية صنع السياسة الخارجية فى دولة تتمتع بقدر

---

(٣١) Feedback

(٣٢) نستطيع ان نضرب مثالا هنا على التغذية الاسترجاعية بنوعيها الايجابى والسلبى بما حدث فى يونيو ١٩٦٧ ابان الحرب بين اسرائيل والدول العربية ، فالمعلومات التى تلقتها القيادة الاسرائيلية عن النجاح الكامل لضربتها الاولى ضد مصر جعلها تكرر الفعل الاصلى حتى حققت اهدافها كاملة (تغذية استرجاعية ايجابية) ، وبالنسبة لمصر فان التغذية الاسترجاعية السلبية كانت واضحة فى أوامر الانسحاب بعد الاخفاق فى صد ضربة الطيران الاسرائيلى .

(٣٣) فقد يكون ضمن اختصاص مدير ادارة فى وزارة الخارجية مثلا الامر بتعديل طريقة مواجهة حملة دعائية فى بلد معاد مثلا بعد ورود معلومات عن عيوب فى الاسلوب المتبع ، وقد يعدل قائد لاحدى الوحدات العسكرية خططه لمواجهة ظروف متغيرة فى الميدان دون انتظار لاوامر تاتيه من العاصمة ، وهكذا .

معقول من النضج السياسى بحيث يمكن أن تتوفر فيها صفة الرشاد التى تجعلها تتبع نظاما علميا فى ادارة سياستها الخارجية ، ومن البديهى أن الدول سوف تتفاوت بهذا الصدد حسب مرحلة النمو السياسى التى تمر بها ، ومن ثم فان صفة الرشاد فى قرار السياسة الخارجية ليست امرا مسلما بالنسبة لكل الدول ، او بنفس الدرجة من دولة لاخرى .

٣ ــ ادوات تنفيذ السياسة الخارجية :

بعد صياغة السياسة الخارجية تجىء مرحلة التنفيذ ، ويكون هذا عن طريق ما يعرف بادوات تنفيذ السياسة الخارجية ، وهى ادوات لعل اهمها واقدمها على الاطلاق الدبلوماسية والحرب ، وادوات اخرى كالاداة النفسية والاداة الاقتصادية ، وسوف نتناول هنا ثلاثا من هذه الادوات هى الادوات الدبلوماسية والنفسية والاقتصادية على اساس ان استخدام القوة المسلحة سوف يكون موضع دراسة تفصيلية فى الفصل القادم .

(أ) الدبلوماسية :

لا جدال فى ان الدبلوماسية من اهم ادوات تنفيذ السياسة الخارجية ، وهى اهمها ولا شك فى وقت السلم ، ولعل هذه الاهمية تتضح من الاستعمال الشائع الذى يخلط بينها وبين السياسة الخارجية ذاتها . ويمكن تعريف الدبلوماسية بانها عملية التمثيل والتفاوض التى تجرى بين الدول فى غمار ادارتها لعلاقاتها الدولية .

اولا ــ المؤسسات الرسمية للوظيفة الدبلوماسية :

يتكون تنظيم الوظيفة الدبلوماسية فى الدولة الحديثة من جزأين رئيسيين اولهما فى الداخل وثانيهما فى الخارج .

اما الجزء الداخلى فهو تلك المؤسسة التنفيذية التى تخول المسئولية الاساسية لادارة الشئون الخارجية والتى يصطلح على تسميتها عموما بوزارة الخارجية او الشئون الخارجية ، ويراسها رئيس تنفيذى يسمى عادة بوزير الخارجية او الشئون الخارجية ، ويعاونه فى عمله نواب ووكلاء ، ويلى ذلك نزولا فى السلم الادارى ادارات تبنى غالبا على اسس جغرافية او وظيفية (٣٤) . والسبب فى وجود ادارات مبنية على كل من الاساس الجغرافى والوظيفى هو ان العلاقات الدولية تنشأ مع دول منتشرة فى كافة انحاء العالم ، وفى نفس الوقت مع منظمات دولية تتراوح من منظمة كالامم المتحدة الى

---

(٣٤) اى ادارة شئون افريقيا وادارة المعاهدات وادارة المؤتمرات مثلا .

منظمة كاتحاد البريد العالمى ، ومن ثم فان الحاجة تنشـأ الى خبراء فى الدول والمناطق المختلفة ، وايضا الى متخصصين وظيفيين اقتصاديين وقانونيين ، والخبير فى منطقة او دولة منه ان يكون ملمـا بمشاكل السياسة الخارجية لبلده فيمـا يتعلق بتلك المنطقة او الدولة ، بينمـا يركز المتخصص الوظيفى على مشاكل بعينها دونمـا علاقة بالاصل المكانى لتلك المشكلة . ومن الواضـح ان ثمة حاجة للتنسيق تنشـأ بين هاتين المجموعتين من الادارات ، ويقع عبء التنسيق على وزير الخارجية ومساعديه ، وهـو مشكلة معقدة فى الـدول الكبيرة بالذات التى تملك مؤسسات ضخمة فى مجال السياسة الخارجية .

واما الجـزء الخارجى فهو البعثـات الدبلوماسية فى الخارج ، وهى المؤسسات التى تتولى مهمة التمثيل الدبلوماسى ، وتتحـدد مرتبة هذه البعثات الدبلوماسية بحسب الاهمية التى تعلقها الدولة عـلى العلاقات الدبلوماسية مع الدولة الاخرى او وفقا لمبـدأ المعاملة بالمثل ، ولكن يلاحظ ان معظم البعثات الدبلوماسية بدرجة سفارة ، ويراسها ممثلون دبلوماسيون بدرجـة سـفير ، وتلى ذلك فى الاهميـة المفوضيات ، ويراسها الوزراء المفوضـون ، وتضـم كثير من البعثات الدبلوماسية فى الخارج رسـميا ملحقين عسكريين واقتصاديين وعلميين وفنيين ... الخ ، وذلك نظـرا لتشعب العلاقات بـين الدول الى مختلف المجالات السياسـية والعسكرية والاقتصاديـة .. الخ ، وهم وان كانوا يتبعـون رئيس البعثة الدبلوماسية الا انه قـد يكون لبعضهم او لهم جميعـا نوع من الاستقلال النسبى فى القيام بعملهم ، وفى علاقتهم بالوزارات المعنية فى دولهم .. وبالاضافة الى ذلك توجد القنصليات التى تقتصر فى نشاطها على الجوانب المتعلقة بالمصالح الاقتصادية والتجارية للدولة ، وهى غالبـا ما تتركز فى المـدن الساحلية باعتبارها مراكز للنشاط التجارى ، وتكون الهيئة القنصلية مسئولة بصفة رئيسـية امـام رئيس البعثة الدبلوماسية . كذلك توجـد بعثات دبلوماسية دائمة تبعث بها الدول الى الامم المتحـدة ، والمنظمات الدولية الفنية ويراسها دبلوماسى بدرجة سـفير .

ولا يجب ان نتصور بهـذا التحديد للمؤسسـات الرسميـة للوظيفـة الدبلوماسية انها هى وحـدها التى تضطلع دائمـا بمسئولية هذه الوظيفة ، ففى الواقع ان نطـاق المشاركة فى الوظيفة الدبلوماسية اصبح يتخطى هـذه المؤسسات ليشمل اطرافا اخـرى نذكر منها المبعوثين الخاصين الذين توفدهم حكوماتهم الى بعض الدول فى مهام محـددة ، ويكونون عادة من ذوى الكفاية الممتازة فى النواحى المتعلقة بمهامهم ممـا يجعلهم اقـدر من السفراء العاديين على معالجتها ، وقـد يكون فى هذا مثـار لتناقض قـد ينشأ بـين البعثـة الدبلوماسية الدائمـة وبين المبعوث الخاص ولهذا فان الدول لا تلجأ الى ايفاد المبعوثين الخاصين الا فى اضيق الحـدود . وهناك ايضـا مشاركة رؤساء

الدول والحكومات فى العمـــل الدبلوماسى بالاتصالات المباشرة بينهم ، وســـوف نتحدث عن هذه الظاهرة تفصيلا عند الحديث عن صور الدبلوماسية .

ثانيا ــ الخصائص المعاصرة للوظيفة الدبلوماسية :

الدبلوماسية كما رأينا أداة تستخدمها الدولة لتنفيذ سياستها تجاه المجتمع الدولى ، ولذلك فقـــد كان طبيعيا أن يطرأ عليها من التحولات ما يواكب التغيرات التى حدثت فى النصف الثانى من القرن العشرين ســـواء فى نظم الحكم أو فى العلاقات الدولية ، وســـوف نكتفى هنـــا ببيان التطور المعاصر للوظيفـــة الدبلوماسية فى ناحيتين الاولى تتعلق بطبيعة وحـــدود التحول من الدبلوماسية السرية الى الدبلوماسية المفتوحة ، والثانية تتعلق بالدبلوماسيين أنفسهم .

ولعل اهم تطور يميز الدبلوماسية المعاصرة هـــو الانتقال الى الدبلوماسية المفتوحة ، ولقد ارتبط هذا الانتقال بالاحساس الشـــعبى الواســـع الانتشار بأن الالتزامات السرية للدول قـــد افضت الى حـــروب عانت الشـــعوب من ويلاتها دون ان تكـــون راضية عنهـــا بالضرورة ، واذا شئنا التحديد فقد ارتبط الانتقال الى الدبلوماسية المفتوحة بحدثين هامين فى تاريخ العـــلاقات الدليـــة ، أولهما نجـــاح الثورة الروسية فى اكتوبر ١٩١٧ وكشف قادتها للالـــتزامات السرية للحكومة القيصرية ، واعلانهم رفض هذه الالتزامات ، وثانيهما هـــو اعلان الرئيس الامريكى ويلســـون لمبادئه الاربعة عشر فى يناير ١٩١٨ والتى جاء اول بنـــد فيها متضمنـــا لمبـــدأ الدبلوماسية المفتوحة . وقـــد جاء أول تقنين لهذا المبدأ فى المـــادة ١٨ من عهد عصبة الامم التى قررت ضرورة تســـجيل كل معاهدة او التزام دولى قامت به اية دولة عضـــو فى العصبة بحيث تقـــوم العصبة بنشر هذا الالتزام والا اصبح الاحتجاج به غـــير ملزم ، وبعـــد قيـــام الامم المتحـــدة انتقل نفس المبـــدأ الى المادة ١٠٢ من الميثاق .

غير انه لا ينبغى ان نقـــع فى خطأ مزدوج مؤداه ان كل ما يتعلق بالدبلوماسية قبل الحـــرب الاولى كان سريا او ان كل ما اصبح يرتبط بهـــا بعد ذلك اضحى علنيا ، ففى الواقع ان معظم الالتزامات الهامة وبالذات فى معاهدات التحالف لم يكن سريا تماما ، فغالبـــا ما كان يتم اللجـــوء لعمليات تسريب متعمدة لاخبار العـــدو المحتمل بوجود تحالف ضـــده ، والسبب فى هذا انه ليس ثمة معنى فى ابقـــاء ترتيبات التحالف فى عمومياتها سرية طالما انها لا يمكن ان تعمل رادعا للطرف الآخر اذا ظل جاهلا بوجودها .

ومن ناحية اخرى نجد انه فى الفترة اللاحقة للدبلوماسية المفتوحة لم تكن الدبلوماسية فيهـــا علنية بمعنى مطلق ســـواء فيما يتعلق بالالتزامات الدوليـــة ، او باجراءات التوصـــل اليهـــا ، ففيما يتعلق بالالتزامات الدولية كان نتيجـــة

المـــادة ١٨ من عهد عصبة الامم ان معاهدات ما بعد ١٩١٩ اصبحت تصـــاغ في مصطلحات عامة تاركة كل التفصيلات الهامة للمذكرات الدبلوماسية التى ظلت سرية ، وكذلك فان المـــادة ١٨ لم تستطع عملا ان تسلب من الاتفاقات قوتها الملزمة اذا لم يتم تسجيلها ، فكل ما كانت تستطيعه هـــو ان تجعلهـــا غير قابلة للتنفيذ في مواجهة العصبة ، او المحكمة العالمية ، اما فيما يتعلق بالمفاوضات فان الرئيس ويلسون نفســـه سرعـــان ما اعلن في سبتمبر ١٩١٨ انه لم يكن يقصد ان تشمل العلانية المفاوضات نفسها وانما نتائجهـــا ، وقـــد استمرت المفاوضات تاخـــذ طابعا سريا في جانب اساسي منها رغم ازدهـــار الدبلوماسية المفتوحة في المؤتمرات والمنظمات الدوليـــة وغيرها ، فالخطب على المنابر الدولية ومشروعات القرارات العلنية تصاحبها مفاوضات سريـــة لكسب المؤيدين واضعاف مواقف الخصـــوم وهكذا ، وفي الواقع انه ليس من العملي ان يكون كل ما يتعلق بالمفاوضـــات الدبلوماســـية علنيـــا ، فهي اولا تتضمن في كثير من الاحيـــان امورا تـــد يتنافى اعلانها مع الامن القومي لاطراف المفاوضات ، كما انها من ناحية اخرى تنتهي في الاحـــوال العادية بالتوصل الى حل وســـط ، وهو ما يعني تحـــولات متبادلة في مواقف اطرافها قياســـا على المواقف التي بدات بها المفاوضات الامـــر الذي يفضي بالضرورة الى ســـماع صيحات الاتهام بالاستسلام في الجبهات الداخلية لاطراف المفاوضات خاصة اذا كانت تجري مع عـــدو فعلي او محتمل .

ولا يعني كل ما سبق ان تستهل الحكومات الدبلوماسية السرية فتبقى التزاماتها الدولية ســـرا عن شعبها ، ففي اية حكومة معاصرة ســـوف يكون هذا الطريق انتحارا وخداما للذات ، ذلك ان الشعب في النهاية لن يســـاند سياسة غامضة من حيث ابعادها ناهيك عن تناقضها الممكن مـــع مصالحه ، لكن المعادلة الصعبة في الواقـــع تبقى في التوفيق بين ضرورة « الديمقراطية في الالتزامات الدولية » وضرورة السرية فيما يتعلق باغراض الامن .

اما الخاصية المعاصرة الثانية للوظيفة الدبلوماسية فتتعلق كما ســـبقت الاشـــارة بالدبلوماسيين انفسهم ، واول ما نلاحظه بهـــذا الصدد ظهور فئـــة من الدبلوماسيين المحترفين يكون اختيارهم محـــكوما بمـــدى كفاءتهم في تمثيل الدولة والدفاع عن مصالحها في الخارج وليس بمجـــرد النفوذ الشخصـــي او الانتماء الى الطبقة الارستقراطية ، وذلك لان الوظيفة الدبلوماســـية لم تعـــد عملية مظهرية ، وانما اصبحت تستند الى الكفاءة بحيـــث تستطيع ان تنجح في تحقيق الجـــزء المنوط بها من اهـــداف السياسة الخارجية للدولة .

واما الملاحظة الثانية فمؤداها ان الدبلوماسيين قـــد اصبحوا في الفترة المعاصرة اقل من ســـابقيهم من حيث حـــرية التصرف في تنفيذ الاوامـــر ، فعقل

الثورة الحديثة فى وسائل الاتصـــال السلكية واللاسلكية كان على الدبلوماسيين الذين يعملون بأوامر عامـــة ، وربما بدون أوامـــر على الاطلاق ، أن يتخذوا قرارات حيوية قـــد تلزم حكوماتهم بسياسات لم توافق عليها مقدما بالضرورة ، اما اليوم فان الدبلوماسيين قـــد ينصحون حكوماتهم بأن الظروف فى مـــكان عملهم تجعل مراجعـــة السياسة تجـــاه الدولة الموفدين اليها امرا مرغوبا فيـــه ، ولكنهم ينتظرون الموافقة من العاصمة قبل أن يحدثـــوا التغيير المنشـــود ، ومن ثم فان وظيفة السفير لا تشمل صناعة القرارات الا فى حالات الطـــوارىء حين يصعب عليه الاتصال مع حكومته مـــع التتابع السريع فى المواقف ، وهـــذه الحالات فى الواقع نادرة الحدوث فى وقتنـــا هـــذا .

ثالثا ـ الصور المعاصرة للعمل الدبلوماسى :

فى الواقـــع أن اكمـــال توضيح التحول الذى لازم العمل الدبلوماسى فى النصف الثانى من القرن العشرين يقتضى منا بيـــان الصور المختلفة للعمـــل الدبلوماسى فى هذه المرحلة ، وســـوف نتحدث هنا عن خمس من هذه الصور :

١ ـ **الدبلوماسية الثنائية او التقليدية** : وهى اقـــدم صـــور العمـــل الدبلوماسى ، ويقصـــد بها تنظيم العلاقات بين دولتين على أساس مفاوضات ثنائية بينهما ، وعلى الرغم من أن هـــذه الصور ما زالت هى الاسلوب الجـــارى فى العمل الدبلوماسى الا أن عـــدة عوامل قـــد جعلتها تتراجع الى المرتبة الثانية للعمل الدبلوماسى ومن هذه العوامل :

(أ) زيادة عدد الدول فى العالم من نحو ٢٠ دولة فى بداية هذا القرن الى نحو ١٥٠ دولة فى وقتنـــا الحاضر ممـــا يجعل الاتصال الثنائى عسيرا ، فى حين أن الاتصـــال عن طريق منظمة دولية اقليمية مثلا يكون ايسر .

(ب) ازدياد تشـابك المصالح بين الدول ممـــا يجعل اى اتصـال ثنائى لا جـــدوى منـــه .

(جـ) انضمام الدول الى تكتلات سياسية وعسكرية وتنظيمات اقليمية مما يوفر اطارا اجماعيا للاتصالات الدبلوماسية داخل هذه التكتلات والتنظيمات كمـــا ان اى اتصال ثنائى تقوم به دولة عضو فى تكتل او تنظيم لابـــد وأن يعكس التزامها باتجاهات ومواقف هذا التكتل او التنظيم ، وفى كثير من الحـــالات تكون هذه الاتصالات الثنائية مجـــرد تمهيد لاتصالات جماعية ، او تكون هى ذاتها رغم مظهرها الثنائى جماعية فى حقيقتها .

وعلى الرغم مما سبق فان الدبلوماسية الثنائية تحتفظ باهميتها فى حالتين : الاولى حالة الاتصال الثنائى بين الدولتين العملاقتين : الاتحـــاد السوفيتى

والولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالامور التى تحتكرها هاتان الدولتان ، كالمفاوضات الخاصة بتحديد الاسلحة الاستراتيجية ، والثانية هى الاتصال الثنائى بين دولة كبرى واخرى صغرى ، وهو ما يسمى بالدبلوماسية غير المتكافئة أو الاستعمارية ، وهذا الاتصال يتضمن علاقة تبعية كانت ابعدها واضحة فى عصر الاستعمار التقليدى ، اما اليوم فهى تتستر وراء الاستغلال السياسى للدول التابعة .

٢ ـ **الدبلوماسية الجماعية او دبلوماسية المؤتمرات** : هناك ظاهرة جديدة تتسم بها الدبلوماسية الحديثة وهى كثرة المؤتمرات بخلاف ما كان عليه الامر فى القرن الماضى ، اذ كان عقد المؤتمرات نادر الحدوث ، ولا يكاد يقع الا كل بضع سنوات ولمناسبات هامة ، اما اليوم فان المؤتمرات تعقد بكثرة حتى لتكاد ان تتكرر خلال الشهر الواحد للتشاور فى مشكلة او لاتخاذ موقف مشترك ازاء قضية ما .

وسواء كانت هذه المؤتمرات سياسية او اقتصادية او عسكرية ... الخ فان العمل فيها يخضع لاسلوب يختلف جذريا عن الدبلوماسية الثنائية التقليدية ، فاذا كانت الاتصالات التى تجرى بين اعضاء المؤتمر قد تكون ثنائية وسرية احيانا فان كثيرا من المناورات الدبلوماسية تجرى علانية لاشراك الراى العام فيها ، وللتاثير عليه رغبة الافادة من ذلك فى توجيه سياسات الدول ، كما ان العمل فى المؤتمر عمل جماعى يخضع للتصويت وتكون نتائجه علنية ، وهكذا فانه الى جانب الدراية الفنية بما يجرى فى المؤتمر يكون مطلوبا من الدبلوماسى المشترك فيه ان يكون ذا قدرة على الخطابة ، حاضر البديهة قادرا على الاقناع ، اذ انه لا يخاطب المؤتمرين وحدهم ، لان صوته فى الغالب سيصل الى الراى العام ، كما ان عمله قد يقتضى منه الادلاء بالاحاديث الصحفية والاذاعية والتليفزيونية ، وكلها قدرات لا تطلب الا نادرا فى الدبلوماسية الثنائية التقليدية .

٣ ـ **الدبلوماسية البرلمانية او دبلوماسية المنظمات الدولية** : وقد سميت بهذا الاسم نظرا لما بين العمل فيها والعمل فى البرلمانات الوطنية من تشابه وتختلف هذه الصورة عن سابقتها فى نواح ثلاثة :

(ا) انها تخضع لقواعد ثابتة مستمدة من القانون الاساسى للمنظمة واللوائح الداخلية لهيئاتها العاملة وتقاليد العمل فيها ، اما المؤتمر فلا يخضع الا للقواعد التى تتفق عليها الدول المشتركة فيه .

(ب) انها تمارس داخل اطار ثابت فى مقر المنظمة الدولية بمعاونة الامانة العامة الدائمة لها بخلاف المؤتمر الذى ليست له امانة عامة دائمة وانما تختار امانته من بين وفود الدول الاعضاء .

(ج) تتسم دبلوماسية المنظمات الدولية بالاستمرار وهو امر لا يتوافر فى المؤتمر الدولى الذى يعقد مرة وتنتهى اعماله بعدها .

ومن الظواهر المعروفة فى دبلوماسية المنظمات الدولية ظاهرة التصويت الكتلى (وهى تقابل التصويت الحزبى فى البرلمانات الوطنية) ، فالجمعية العامة للامم المتحدة مثلا التى تتكون من اكثر من ١٤٠ دولة تنقسم عادة الى كتل سياسية تقوم الدول الكبرى بدور بالغ الاهمية فى قيادتها ، وفى الواقع ان احد اسس الدبلوماسية البرلمانية قائم على ان الدولة التى ليس لها مصالح عالمية توكل الدولة الكبرى التى لها مصالح عالمية فى توجيه صوتها فى المسائل التى لا تمس مصالحها مباشرة فى مقابل امتيازات ومساعدات تحصل عليها من الدولة الكبرى ، كما ان هناك ما يسمى بالوزن الادبى لصوت الدولة الكبرى ، ومصدره الاشعاع الثقافى والدبلوماسى والاعلامى للدولة الكبرى الذى يؤثر على الدولة الصغرى ويجعلها تستجيب لرغبات الدولة الكبرى حتى دون ان تطلب منها ذلك ، ويظهر دور الكتل السياسية بوضوح فى الحالات التى يتبع فيها التنظيم الدولى قاعدة الاغلبية الخاصة كاغلبية الثلثين ، ويترتب على ذلك ان اية كتلة يصل عدد اعضائها الى الثلث تستطيع ان تحول دون صدور القرار بالتصويت ضده ، وحتى تستطيع المنظمة الدولية ان تصدر القرار فقد تجرى مفاوضات بين هذه الكتل للوصول الى حل وسط يحقق الاغلبية المطلوبة .

٤ ــ **الدبلوماسية الرياسية او دبلوماسية القمة** : هذه الصورة ليست حديثة كما قد يتصور البعض ، فقد اعتاد الملوك منذ عهد مضى ان يجتمعوا لبحث موضوعات خاصة بهم او ببلادهم ، غير انه مع ازدياد اهمية الدبلوماسية الجماعية برزت دبلوماسية القمة بازدياد مشاركة رؤساء الدول والحكومات فيها اشتراكا مباشرا ، بل ان بعض المنظمات الدولية قد جعلت العضوية فى بعض هيئاتها العاملة مقصورة على رؤساء الدول او الحكومات مثل مجلس رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية . وجدير بالذكر ان البعض يرى ان دبلوماسية القمة من الناحية الفنية الخالصة تتضمن خلطا بين صنع السياسة وبين الدبلوماسية التى هى اداة لتنفيذ السياسة ، ورغم ذلك يبقى ولا شك ان الرؤساء يقومون ايضا بدور دبلوماسى فى لقاءاتهم . ومما يؤخذ على دبلوماسية القمة :

(ا) انها لا تاتى غالبا بالنتيجة المرجوة منها لان جانب الدعاية والاعلان يطغى على الحلول المدروسة .

(ب) انها تؤدى كثيرا الى تعقيد العمل الدبلوماسى العادى بما تنتهى اليه من اصدار لبيانات مشتركة او ابرام لاتفاقيات لم تدرس بعناية ويقع عبء تنفيذها فى النهاية على الدبلوماسية التقليدية .

(جـ) أنهـا اذا اخفقت فان اخفاقها سيكون نهائيا ، وذلك بخلاف الوضع اذا تمت الاتصالات على مستوى الـوزراء او السفراء او ما دونهم من رجال السلك الدبلوماسى ، فاخفاق هؤلاء يمكن استئناف الاتصالات بعـده عـلى مستوى أعلى .

واذا كان فى هذه الانتقادات كثير من الصحة فان فيها أيضا بعض المبالغة ، ولتصحيح ذلك فاننـا نرى :

(أ) أن دبلوماسية القمة يجب ان تسبقها الدبلوماسية التقليدية بجهـود الاعـداد بحيث تكون خاتمة للعمل الدبلوماسى وليست بداية له ، وبعد انتهـاء مؤتمر القمة يبـدأ العمل الدبلوماسى التقليدى فى ممارسة دور التنفيذ .

(ب) أن دبلوماسية القمة تساعد ولا شك بمـا تنشئه من رباط شخصى بين ملوك الدول ورؤسائها على حـل مشاكل كثيرة ربمـا كان يصعب حلهـا عن طريق السفراء .

(جـ) انها تتمشى مع الطبيعة الجديدة للعلاقات الدولية التى تقتضى سرعة اتخـاذ القرار السياسى .

٥ ــ **الدبلوماسية الشعبية او دبلوماسية الاعلام :** كانت الدبلوماسـية التقليدية تقوم اسـاسا على التعامل بين الحكومات ، امـا اليوم فنتيجة لانتشار التعليم والثورة الهائلة فى وسائل الاتصـال فان الدول تحاول ان تكون لهـا علاقات مباشرة مع الشعوب ، ويسمى هذا الاسلوب باسـم الدبلوماسية الشعبية او دبلوماسية الاعـلام . والسـؤال الذى يثار هنا هو : هل يدخل هذا الاسلوب ضمن مهام الممثل الدبلوماسى المعتمد لدى دولة ما ؟ فى الواقع ان الاجابة على هذا السؤال تختلف باختلاف الدول المعتمد لديهـا هذا الممثل الدبلوماسى ، فبعضها يقبله بل ويحبذه ، وبعضها الآخـر يعتبره تدخلا سـافرا فى شئونها الداخلية ، ولذلك فان كثيرا من الدول تتجه تخلصا من الحـرج الى أن تجعل هذا الاسلوب من اختصاص منظمـات غير رسمية كالتنظيمـات السياسية والنقابية والاتحادات الطلابيـة ، وبذلك تستطيع السفارة التراجع امام تصرف مجموعة من المبعوثين التابعين لدولتها مثـلا اذا اثـار ازمة مـا . ولا شك ان هذا يفرض على الدبلوماسى المعتمد لـدى دولة ما ان ينسق عمله مع مثل هذه التنظيمات .

رابعـا ــ مسئوليات العمل الدبلوماسى :

عبر كل العصور كان الدبلوماسى يقـوم بوظيفتين اساسيتين تنبع منهما كل وظائفه الاخرى : الاولى أن عليه أن ينفذ السياسـة الخارجية لبلـده بتنفيذ

الاوامر الصادرة اليه من عاصمته على افضل نحو ممكن ، والثانية ان عليه ان يبقى حكومته على علم بالظروف السائدة فى مكان عمله وبسياسات الحكومة الموفد لديها .

ويتفرع من الوظيفة الاولى مسئوليات عديدةمنها :

١ ــ قيام الدبلوماسى بعرض وجهات نظر دولته فى الدولة الموفد اليها بأكبر قدر ممكن من اللياقة والدقة والوضوح دونما اعتبار لمدى اتفاقه او اختلافه مع وجهات النظر هذه .

٢ ــ قيامه بحماية مصالح دولته وحقوق رعاياها فى الخارج ، وعندما تكون هذه المصالح والحقوق مقننة فى معاهدات أو اتفاقات دولية فان وظيفته هنا تكون نوعا من المتابعة لمدى تنفيذ الدولة الموفد اليها لالتزاماتها بهذا الشأن .

٣ ــ قيامه بالتفاوض مع الدولة الموفد اليها ، والتفاوض واحد من اهم اعمال الدبلوماسى ، وهو يتفاوض بشأن اية أمور يطلب منه التفاوض بشأنها ، ولما كان التفاوض يعنى فى الاحوال العادية الوصول الى تسوية او حل وسط فان معرفة كيفية وتوقيت الوصول الى تسوية هو سمة المفاوض البارع ، ويتطلب التفاوض قدرا هائلا من الصبر ، ذلك أن الدبلوماسى قد يقوم بتسويات فرعية كثيرة قبل الوصول الى النتيجة التى يريدها، كما انه من المعروف أن الدبلوماسية تسير كبعض عمليات البيع والشراء ، اذ يتم الثمن المطلوب فى البداية فى الحدود غير المعقولة من كلا الجانبين ، ويكون الثمن النهائى رقما فى منتصف الطريق ، وهكذا فان المفاوض اذا بدأ بتقديم كل تنازلاته او الكشف عن المستوى الذى يأمل أن تصل اليه التسوية النهائية قد يجد نفسه مجبرا فى النهاية على قبول تسوية تقع فى منتصف الطريق بين ذلك المستوى وبين مطالب خصمه المغالى فيها .

ويستطيع الدبلوماسى فى تنفيذه للسياسة الخارجية لدولته وفقا لمدى حرية الحركة المسموح له بها ان يكون دائرة فرعية للتغذية الاسترجاعية ، وبعبارة اخرى يستطيع أن يقوم بتعديلات ما على بعض تفصيلات الاوامر الصادرة اليه اذا ما راى انها لا تحقق الهدف المطلوب تماما ، ويفترض بالطبع أن يكون ثمة اتفاق على اعطائه هذا الحق ، او أن تكون هناك حالة طارئة يرى فيها الدبلوماسى ضرورة اجراء مثل هذه التعديلات قبل أن يتمكن من الاتصال بحكومته ، وقد سبقت الاشارة الى أن مثل هذه الحالات تكون قليلة عادة ، كما أن الدبلوماسى يتحمل بشأنها مسئولية ما يقوم به .

اما الوظيفة الثانية فهى تشير فى الواقع الى قيام البعثات الدبلوماسية فى الخارج بدور فى صنع أو تعديل السياسة الخارجية لبلادها ، فالدبلوماسى وهو يرسل لحكومته بكل ما يتعلق بالظروف السائدة فى مكان عمله بما فى ذلك سياسات الحكومة الموفد اليها انما يقدم لحكومته البيانات الاولية التى تستطيع بناء عليها ان تتخذ قرارا او تبنى سياسة ما ، او تستطيع أن تجرى تعديلا على قرارات او سياسات متبعة بالفعل فى دول او مناطق اخرى من العالم (٣٥) .

وفيما مضى فى عصور الحكم المطلق كان القيام بهذه الوظيفة يقتضى من السفراء ان يظلوا فى حالة مراقبة دائمة للملك الاجنبى ومجتمع البلاط المحيط به حتى يتبينوا مجريات الراى والنفوذ التى تؤثر على صياغة السياسة الخارجية ، وهكذا فانه فى هذه العصور التى لم تكن الشعوب تلعب فيها اى دور فى صناعة السياسة الخارجية كان الدبلوماسيون يستطيعون القيام بهذه المهمة بطريقة مرضية دون الخروج ولو لخطوة واحدة خارج العاصمة الاجنبية ؛ او دون الاحتكاك بالراى العام ، ومع ازدياد اهمية الراى العام فى صناعة السياسة الخارجية يصبح من واجب الدبلوماسى اليوم ان يتحسس نبض كل مستويات المجتمع ، وان كانت الحاجة والقدرة على مخالطة الشرائح العليا فى المجتمع لم تضمحل بالطبع .

خامسا ــ تقييم الاداة الدبلوماسية :

تردد فى السنوات الاخيرة رأى يقول ان الدبلوماسية فقدت اهميتها ، ولم يعد لها الشان الكبير الذى كان لها من قبل فى العلاقات بين الدول وبعضها ؛ ويستند القائلون بهذا الراى الى حجج لعل اهمها :

١ ــ ان الدبلوماسية لا تقوم فى الواقع سوى بدور تابع للدور الذى تقوم به « القوة » بمفهومها الشامل فى ادارة العلاقات بين الدول ، فليس للدبلوماسى مثلا الفضل فى التوصل الى اتفاق بين دولتين متحاربتين وانما الفضل الاول لموازين القوة بين هاتين الدولتين ، فاذا كانت متعادلة امكن الوصول الى حل وسط ، واذا كانت مختلة لصالح احدى الدولتين لا يمكن سوى التوصل الى اتفاق سياسى يعكس هذا الاختلال وهكذا . واذا كان الامر غير هذا فقيم كان التوصل الى اتفاقات غير متكافئة عبر التاريخ .

٢ ــ انه حتى فى مجال العمل الدبلوماسى فان الدبلوماسية بمعناها

---

(٣٥) وذلك لان المعلومات المتعلقة بالسياسة الخارجية فى الدولة الموفد اليها الدبلوماسى تدخل فى صميم وظيفته الاولى .

التقليدى (اى بمعنى البعثات الدبلوماسية فى الخارج) قد توارت لتفسح الطريق للدبلوماسية الرياسية او دبلوماسية القمة على النحو الذى فصلناه .

وفى ردنا على هذا الانتقاد الاول الاشارة الى امرين :

الاول ان احدا لم يقل بأن الدبلوماسية كاداة لتنفيذ السياسة الخارجية تعمل فى استقلال عن غيرها من الادوات ، وفى الواقع أن احد المبادىء الاساسية فى تنفيذ السياسة الخارجية هو التنسيق بين ادواتها المختلفة ، وفى ضوء هذا الفهم تقوم كل اداة بدورها المرسوم ، فقد يكون دور الدبلوماسية هو محاولة تجنب الحرب بتاكيد النوايا السلمية ، او اثارتها بمحاولة ابتزاز تنازلات مهينة ، او تحقيق الخديمة بان دولة الدبلوماسى لن تحارب حتى تأخذ الفرصة فى توجيه ضربة عسكرية قاضية . وهكذا فانه من الواضح انه كما ان القوة قد تشكل ناتج العمل الدبلوماسى فان هذا العمل ضرورى ايضا للممارسة السليمة للقوة .

والامر الثانى ان هذا الانتقاد قد ينطبق اكثر على العلاقات بين الدول غير الصديقة ، واما العلاقات بين الدول الصديقة — او حتى غير المتعادية — فلا شك ان الدبلوماسية تستطيع ان تقوم بدور فعال فيها بعيدا عن حسابات القوة ، وعلى سبيل المثال فان الاداة الدبلوماسية وحدها هى التى تستطيع ان تعالج ازمة عارضة فى علاقات بين دولتين صديقتين .

اما الانتقاد الثانى فقد سبق ان فندناه عند تناول صور العمل الدبلوماسى وبينا ضرورة الدبلوماسية التقليدية لنجاح وعلاج العيوب الموجودة فى اسلوب دبلوماسية القمة .

(ب) الاداة النفسية او الدعاية (٣٦) :

يقصد بالدعاية بصفة عامة اية محاولة لاقناع الافراد او المجموعات بتقبل وجهة نظر معينة او القيام بعمل معين ، وذلك على أن تأخذ فى اعتبارنا

---

(٣٦) يرتبط الحديث عن الدعاية احيانا بالحديث عن الحرب النفسية ، وتغفل بعض الكتب التى تتعرض لدراسة الدعاية كاداة للسياسة الخارجية الحديث عن الحرب النفسية باعتبار انهما وجهان لعملة واحدة ، ونحن وان كنا لن نفرد جزءا مستقلا لدراسة الحرب النفسية بحكم النطاق المحدود لهذه الدراسة الا انه تجدر الاشارة الى انه على الرغم مما بين الدعاية والحرب النفسية من اوجه شبه وبالذات فى الوسائل الا ان ثمة فارقا هاما هو ان جمهور الدعاية يكون عادة جمهور صديق او على الاقل صديق محتمل بينما تتجه الحرب النفسيه الى الخصم ، وبينما تسعى الدعاية الى الاقناع كما سنرى فان الحرب النفسية لا تعرف لاهدافها بديلا سوى تحطيم معنويات الخصم .

أن هؤلاء ما كانوا ليقبلون وجهة النظر هـذه أو يقومون بهذا العمل من تلقاء انفسهم اى دون الدعايـة . ولاغـراض هـذه الدراسة نضيق نطاق الدعايـة بحيث يعنى فقط الجهـود الحكوميـة المنظمـة لاقناع الـدول الاجنبيـة بقبـول سياسـات مواتيـة للدولة مصـدر الدعايـة أو عـلى الاقل غير معادية لها .

أولا ــ تزايد اهميـة الدعاية فى السياسة الخارجية :

على الرغم من انه من الممكن أن نجد على مر التاريخ تطبيقا للادارة الدعائية سواء فى السياسة الداخلية أو الخارجية الا ان اهميتها لم تتأكد كأداة للسياسة الخارجية الا فى النصف الاول من القرن العشرين ، فقد استخدمت الولايـات المتحدة الاداة الدعائية فى تحقيق اهدافهـا من الحرب ، ثم كان الاتحاد السوفيتى أول دولة حديثة تستخدم الدعاية على نطاق واسع فى الداخـل والخـارج سواء فى وقت السلم او الحرب بعـد الثورة الروسية فى ١٩١٧ ، ولا شـك ان أهم التطورات التى لحقت بالدعايـة بعد ذلك قد ارتبطت بالنظام النـازى فى المانيـا ، وبعد الحرب العالمية الثانية تلقى العمـل الدعائى دفعات هـائلة حتى لقـد بدا فى بعض الاحيان أن هـذا العمل هـو الجبهـة الاسـاسية الصراع فى الحرب البـاردة . وهكذا وصلنا الى مرحلة لا تستطيـع فيهـا اية دولـة أن تتغـاضى عـن اسـتخدام العمـل الدعـائى فى سياستهـا الخارجيـة .

ولقـد ساعد على هذا التطور مجموعة من العوامل لعل اهمها :

١ ــ الثورة الهائلة فى وسائل الاتصال من اتصالات سلكية ولا سلكية ووسـائل سريعة للانتقال ، وتطور اجهزة الاعـلام المختلفـة من صـحافة وسينما وراديـو وتليفزيون ، وكلهـا اضافت رصيدا هائلا لامكانيات العمـل الدعـائى .

٢ ــ بروز دور الايديولوجية فى العـلاقات الدولية ابتداء من نجاح الثورة المـاركسية فى روسيا ١٩١٧ ، ومن ثم اكتساب الصراعات الدولية الاساسية طابعا ايديولوجيا ليس هناك انسب من الاداة الدعائية سلاحا لـه . وقـد تزايدت اهمية الدعاية اكثر بالوصول الى ما يعرف بتوازن الرعب النـووى الذى اصبحت معه المواجهـة المباشرة بين الدولتـين العظميين فى العـالم أمرا فى حكم المستحيل ، ومن ثم اخذت الدعاية فرصة اكبر فى الظهـور عـلى مسرح العمل الدولى . ثم اكتسبت اهميـة مضافة بظهور مجموعة الـدول حديثة الاستقلال التى كان السـلاح الايديولوجى أحد ادوات محاولة استقطابها الى صف هذه الدولة الكبرى او تلك ، وليس هناك افضل من الدعاية وسيطا يحمل هـذا السـلاح .

٢ ــ الاتجاه العالمى لتزايد المشاركة الشعبية فى امـــور الحكم وبينها تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية ، ويعنى هـــذا امكانية ان تقوم الدعاية بـــدور غير مباشر فى صـــــياغة السياسة الخارجية فى الدولة التى توجـــه اليها عن طريق التاثير على الراى العالم والاجهزة التشريعيـــة والاحزاب السياسية ، وما الى هـــذا .

ثانيا ــ القواعد العامة للعمل الدعائى :

كثيرا ما يقال ان الدعاية فن ولذلك فمن الصـــعب ان نتحدث عن نظرية عامة للدعاية ، وبغض النظـــر عن أن العلم قـــد أضحى يلعب دورا متزايدا فى العمل الدعائى ، وبفرض أن العمـــل الدعائى فن خالص فان هذا لا يمنـــع من محاولة تحديد بعض القواعـــد العامة التى يجب على العمـــل الدعـــائى ان يتبعها . ونذكر من هذه القواعد ما يلى :

١ ــ يمكن استخلاص القاعدة الاولى عن طريق تشبيهنا للعمل الدعائى بفنون الاعـــلان والبيع ؛ فرجل الدعاية كالمعلن والبائـــع أن يدرس الجمهور الذى سيتجه اليـــه بدعايتـــه فيدرس المفاهيم المسبقة المتكونة لـــدى افراده ، وآمالهم وآلامهـــم ، ونقـــاط الضعف فيهـــم ، ومـــا الى هـــذا ، وذلك بغرض أن يســـلك اكثر الطـــرق ملائمة لهـــذا الجمهور ، ومـــن ثـــم اكثرها نجاحا فى تحقيق غرضـــه .

٢ ــ القاعدة الثانية يمكن استخلاصها عن طريق تشبيه رجل الدعايـــة بالمحامى الذى يضع مرافعته بعناية بحيث يثبت جانبا واحدا من القضـــية ، فعـــلى الرغم من انه يضـــمن مرافعته جانبا من الحقيقة الا انها لا تتضـــمن بالتاكيد كل الحقيقة ، وهـــو عادة يحذف الشواهد المناقضة لوجهة نظـــره ، فرجل الدعاية اذن يلجأ الى ما يسمى بتشويه الحقيقة حتى يسهل الوصـــول الى هدفه ، بل انه قد يلجـــأ الى الكذب ، وهـــو امـــر غير مرفوض فى حد ذاته طالمـــا ان دعايته تكون قابلة للتصديق ؛ فالدعاية ليست قضائية اخلاقيـــة ، ورجل الدعاية الناجح هو الذى يستطيع ــ اذا اضطر الى ذلك ــ ان يستخدم الكذب بذكاء دون ان ينكشف امره ؛ وان يمـــد المدة لمواجهة افتضاح كذبـــه أن حـــدث . ورغم هـــذا كلـــه فلا شـــك ان الدعـــاية التى تســـتطيع الاســـتناد الى الحقـــائق فقط هى انجح دعـــاية حتى ولـــو كانت هذه الحقائق مـــرة (٣٧) .

---

(٣٧) فحديث تشرشل عن الدم والعرق والدموع كان تشخيصـــا أمينـــا وصـــادقا تمـــاما للنضال الذى ينتظر الشعب البريطانى فى الحرب العـــالمية الثانية ، وقـــد أثار تشرشل بكلماتـــه الصـــادقة روح التحـــدى فى شعبه الـــذى صمـــد حتى تحقق النصر .

٣ ــ القاعدة التالية تتلخص فى أن الدعاية الناجحة هى تلك التى تفلح فى جذب انتباه الجمهور الذى توجه اليه ، واحد الصفات التى ينصح بتوفرها فى الدعاية لتحقيق هذا الغرض (بعد ارتباطها بواقع الجمهور الذى يستقبلها) هى صفة البساطة ، فالتعقيد فى صياغة المادة الدعائية قد يبعث على النفور والملل بينما تقديمها فى شكل شعارات مختصرة ومؤثرة مثلا يؤدى الى جذب الانتباه واثارة الاهتمام (٣٨) .

٤ ــ القاعدة الرابعة تتلخص فى ضرورة أن تحقق الدعاية استجابة مواتية من الجمهور الذى يستقبلها ، ويتحقق ذلك باتباع الدعاية لعدة اساليب منها ضرورة التكرار المستمر للمضمون الذى تريد توصيله للجمهور بشرط تنويع الاساليب المستخدمة حتى لا يصاب الجمهور بالملل ، وضرورة الا تقع الدعاية فى شرك التناقض الذاتى بشكل واضح ، ونقول بشكل واضح لانه بنذر أن ينجح دعاية ما فى أن تحقق توافقا وانسجاما كاملا سواء بين مقوماتها الفكرية أو مراحلها الزمنية .

ثالثا ــ تقييم الاداة الدعائية :

لعل حديثنا عن تزايد الاهمية النسبية للدعاية كأداة للسياسة الخارجية فى نصف القرن الاخير يكون قد أوضح بعض الجوانب التى يمكن أن تستقل فيها الدعاية بدور مؤثر فى تنفيذ السياسة الخارجية ، ولاستكمال هذا الايضاح فاننا نورد هنا الملاحظات التالية :

١ ــ نكرر هنا ما سبقت الاشارة اليه عند الحديث عن الدبلوماسية من ضرورة أن تعمل الدعاية ــ كاية اداة لتنفيذ السياسة الخارجية ــ فى تنسيق كامل مع باقى الادوات ، فالدعاية قد تسبق العمل العسكرى الذى تنوى الدولة القيام به بالتمهيد له بين الاوساط الدولية واضفاء المشروعية عليه ، وهى قد تصاحب العمل الدبلوماسى (ولعل ذلك قد اتضح عند الحديث عن دبلوماسية الاعلام) وهكذا .

٢ ــ فى ضوء هذه القاعدة العامة (ضرورة التنسيق بين ادوات السياسة الخارجية) يمكن أن نفهم لماذا لا يمكن للدعاية ان تحيل سياسة فاشلة الى سياسة ناجحة ، وكما يقال دائما ليس هناك اقوى من دعاية « الافعال » ، فالدولة الكبرى مهما نجحت فى دعايتها فى استقطاب دولة صغرى لن تتمكن من الاحتفاظ بها فى فلكها ما لم تصل بها بالفعل

---

(٣٨) فى الواقع ان عبارة « كالستار الحديدى » مثلا قد تغنى عن عشرات الكتيبات التى تهاجم الاتحاد السوفيتى ، كما ان عبارة كعبارة « تجار الحروب » قد تقوم بنفس الدور بالنسبة لهاجمة الدول الراسمالية ، وهكذا .

الى الامن والسلام او الرخاء الاقتصادى .. الخ ، وذلك وفقا لما وعدت به دعايتها .

جـ ـ الاداة الاقتصادية :

ترى بعض الدراسات ان استخدام الادوات الاقتصادية فى تنفيذ السياسة الخارجية خاص بالدول الراسمالية والاستعمارية ناسية ان دبلوماسية المساعدات الاقتصادية قديمة قدم نشوء المجتمعات ، وقد عرفها العالم القديم سواء فى عهد الامبراطورية الرومانية او ما بعدها مثل عهد العرب فى الاندلس ، ولا يمكن فهم التقارب الدبلوماسى الذى تم بين فرنسا وروسيا القيصرية فى بداية هذا القرن الا على ضوء التسهيلات المالية التى قدمتها فرنسا لروسيا .

وايا كان الامر فان دبلوماسية المساعدات الاقتصادية اصبحت عنصر هاما فى العلاقات الدولية ، وتلك الدبلوماسية تكون ثنائية اذا كانت المساعدات تقدم من دولة الى دولة ، وتكون جماعية اذا قدمتها مجموعة من الدول او منظمة دولية الى دولة ، او قدمتها دولة الى منظمة دولية اقليمية ، ومهما يكن نوع او شكل هذه المساعدات فانه يلاحظ ان الدول المانحة تحاول دائما ان تسبغ صفة الضخامة على ما تقدم وتشهر ذلك على الراى العام عندها او عند الدولة الممنوحة ، وذلك رغم ان الاحصاءات تدل على انخفاض مستمر فى قيمة المساعدات التى تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة .

وتجد الاشارة الى ان كثير من الدول تنادى بمقاطعة المساعدات الاجنبية الثنائية مفضلة عليها المساعدات الجماعية على اساس ان المساعدات الثنائية ضارة بها ، ومن اضرارها :

اولا ـ ان الهدف من الدبلوماسية الاقتصادية هو اكتساب ود القيادات فى الدول النامية ، ومن هنا يتفشى الفساد وتكثر الرشوة .

ثانيا : ان التنافس بين الدول الغنية فى ميدان المساعدات قد ينتهى الى فوضى عامة تتفشى فى الدول المتلقية للمساعدات نظرا لعدم قدرتها على تنسيق تلك المساعدات .

ثالثا : ان المساعدات الاجنبية تحقق المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المانحة اكثر مما تحقق مصالح الدول المتخلفة .

رابعا : ان المساعدات تكون مشروطة غالبا بمعنى ان الدول التى تتلقى المعونة قد تلزم باستيراد كل حاجاتها من الدول المانحة وبذلك تنقلب المعونة

الى وسيلة من وسائل ترويج سلع الدول المـانحة ، بل قـد ترتبط هـذه المساعدات بشروط سياسية ، وهنـا فان الدول الملتقية لها قد تفقد استقلالها ثمنـا لتلك المساعدات .

وباختصار فان الدبلوماسية الاقتصـادية هى فى راى كثـير من الكتـاب الصورة الجديدة للدبلوماسية الاستعمارية .

المبحث الثانى

السياسات الخارجية للدول الكبرى

نتناول فى هذا المبحث بالدراسـة السياسة الخارجية للدول الآتية : الاتحاد السوفييتى ، الولايات المتحدة ، انجلترا ، فرنسـا ، الصين ، مصر . وحـين تخيرنا هـذه الدول جعلنـا مصر بينهـا لانهـا وطننا ، اما الدول الاخـرى فقـد كان اختيارنا لهـا بسـبب عـدة اعتبارات متعددة منها :

١ ــ انها الدول التى اتيح لهـا أن تنتصر فى الحرب العالميـة الثانية ، فكان لهـا دور ايجابى فى المؤتمرات التى تلت تلك الحـرب ، والتنظيمـات الدولية التى تمخضت عنهـا .

٢ ــ ان كلا منهـا تتزعم مجموعة او اكثر من الدول .

٣ ــ انهـا تمتلك اسلحة ذريـة تجعل لها مكانة خاصة بين دول العالم .

٤ ــ انهـا تمثـل مختلف اقاليم العـالم ، ومختلف الانظمة السياسية والاقتصادية السائدة .

١ ــ السياسة الخارجية السوفيتية :

تشمل رقعة روسيا نصف كل من قارتى آسيا واوروبـا ، اذ تمتـد من بولونيـا غربا الى المحيط الهـادى شرقـا ، ومن البحـر الاسـود والصـين جنوبا الى المحيط المتجمد الشـمالى شـمالا (٣٩) ، وهـذه الدولة المترامية الاطراف التى تبلغ ثلاثة امثال مسـاحة الولايات المتحدة تتسم بثلاث خصائص .

(أ) ليس لهـا حدود جغرافية طبيعية بينهـا وبين الاثنتى عشرة دولـة التى تجاورهـا ، فكان ارضها مفتوحة اما من يريد غزوها كمـا حدث عندما حاول هـذا الغزو كل من نابليون وهتلر ، لذلك تعمل روسـيا فى سـياستها

---

(٣٩) راجع ص ٢٠٥ الى ص ٢١٠ من هـذا المؤلف .

الخارجيـــة على ان تكون الدول التى تقـــع على حدودهـــا متحالفة معهـــا ، او تابعـــة لها ، او ضـعيفة بحيث لا تســتطيع ان تفكر فى مهاجمتها ، واتبـــاع هـــذه السياسة قـــد اعان عليهـــا ان هذه الدول المجـــاورة هى فعـــلا اما انها اصـــغر منهـــا ، أو ضـعيفة بالنسبة لهـــا .

(ب) ليس لروســـيا منافـــذ على البحار المفتوحة ، فشواطئها تمتـــد اما على بحـــار متجمدة لا تصـــلح للملاحة فى اكثر العام (مثل المحيط المتجمـــد الشمالى وشمال المحيط الهـــادى) ، وامـــا على بحـــار مقفلة مثـــل بحـــر البلطيق الذى تقفله المضـــايق الدانمركية ، والبحـــر الاسود الذى تقفـــله المضـــايق التركية) ، ولذلك كان من أهداف السياســـة الخارجية السوفيتية العمل على الوصول الى البحـــار الدافئة ، أو المفتوحة ، فضغطهـــا عـــلى تركيا لتمنحهـــا امتيازا خاصـــا فى المضـــايق ، واحتـــلالها لميناء بورت آرثر ، وديران عقب الحرب العالميـــة الثانية ، كل ذلك ليس الا أمثلة لاتجـــاهات سياستها الخارجية .

(جـ) الشـــعب القاطن فى الدولة السوفيتية يتكون من نحو ١٥٠ جنســـا مختلفا ، لهم لغات مختلفة ، وبيئات متباينة فى البداوة والحضارة ، ولهـــذا تأثير فى سياستها الخارجية ، فهو من ناحية يجعلها حذرة من خوض حـــروب مخافة أن تسود فيها نزعات قومية انفصالية فتمزق وحدتها ، كمـــا حـــدث عقب ثورة سنة ١٩١٧ ، وعقب الغزو النازى سنة ١٩٤١ ، ومن ناحية أخـــرى نأنها تنتفع بهذه الاقليات فى نشر مبادئها فى البلاد المختلفة التى من جنسهـــا بعض الاقليات فيهـــا .

وقد ورث الاتحاد السوفيتى تلك الاوضاع الجغرافية والثقافية التى كانت تسيطر على السياسة الخارجية الروسية ، وذلك رغـــم اعتقـــاد لينـــين أن المـــاركسية حررت بلاده من ما ضيها لتجعـــل منها دولة جديدة لا تمت بأية صلة الى الامبراطورية القيصرية . ولكن مـــن ناحيـــة أخـــرى يجب الاعـــتراف بأن المـــاركسية جاءت لتكسو جغرافية روسيا وتراثها بثوب ايديولوجى جـــديد ، وكان لذلك اكبر تأثير فى سياستها الخارجيـــة ، فاذا كان هنـــاك تكامـــل بين السياســـة الخارجية لروسيا القيصـــرية والسياســـة الخارجية للاتحـــاد السوفيتى فان بين السياستين اختلافا كبـــيرا يرجع الى امور اهمها :

(أ) روسيا السوفيتية عقب الحرب العالمية الثانية حققت أقصى ما كانت تطمع اليه روســـيا القيصرية ، فأصبحت ذات أهداف جديدة تقتضى منهـــا سياسة خارجية جديدة .

(ب) روسيا السوفيتية حققت من التقدم الاقتصادى والتكنولوجى ما جعلها

هى والولايات المتحدة اكبر دول العالم ، بعد ان كانت فى عهد القيصرية دولة كبرى بين مجموعة الدول الكبرى .

(جـ) اصبحت روسيا السوفيتية تتزعم عقيدة جديدة هدفها السيطرة على العالم كله ، ومحورها الانسانية جمعاء ، اما فى عهد القيصرية فلم يكن لها ايديولوجية متحركة ، باستثناء « السلافية » التى لا تعدو كونها قومية غايتها ربط البلاد السلافية .

وسنتناول دراسة السياسة الخارجية السوفيتية تجاه العالم البورجوازى او الراسمالى ، ثم تجاه العالم الشيوعى ثم تجاه العالم الثالث .

(أ) السياسة الخارجية السوفيتية والعالم غير الشيوعى : هناك تشابه كبير بين موقف روسيا السوفيتية من العالم غير الشيوعى ومواقف دار الاسلام من دار الحرب ، فكلاهما يجعل الجهاد اساسا لسياسته تجاه العالم الذى لا يدين بعقيدته . ووفقا للعقيدة الشيوعية لابد للاتحاد السوفيتى من الجهاد ، حتى يتحول العالم الراسمالى الى عالم شيوعى ، وحتى تتحقق الثورة البروليتارية الكبرى ، وتكون السيادة للشيوعية الدولية .

وفى رأى السوفييت انه لا تعارض بين الاهداف العاجلة للدولة السوفيتية ومصالح الثورة الشيوعية العالمية ، فكل هدف يتحقق لروسيا السوفيتية يمثل نصرا للشيوعية الدولية (٤٠) . وتحقيق الثورة العالمية لا يقتضى حتما محاربة العالم الراسمالى . بل ان ذلك قد يكون ممكنا دون حرب تراق فيها الدماء ، لا سيما بعد ما اتيح لروسيا من انتصارات فى الحرب العالمية الثانية (٤١) .

فالسياسة السوفيتية تجاه العالم الراسمالى تسير وفق الخطوط الآتية :

أولا : أى تقارب دبلوماسى ، أو تحالف عسكرى ، او تعاون فى ظل منظمة

---

(٤٠) يقول ستالين فى ذلك : « للاتحاد السوفيتى كدولة وطنية مؤقتة مصالح معلومة . ولكن مصالحه لا تتعارض مع مصالح الثورة العالمية ، كما ان مصالح البروليتاريا العالمية لا تتعارض مع مصالحه » .

(٤١) يقول ستالين فى ذلك فى التقرير السياسى الذى تقدمه للجنة المركزية للحزب فى مؤتمره الرابع عشر بموسكو سنة ١٩٥٠ : « ان اهم ظاهرة تؤثر (الاحداث) ميدان العلاقات الخارجية فى الحاضر هى قيام توازن مؤقت للقوى بين البلاد الراسمالية وبلادنا . وهذا التوازن هو الذى يكيف الفترة الراهنة للتعايش السلمى » .

دولية مع دولة غير شيوعية ، يكون مؤقتـــا ، ولا يخرج عن كونـــه مهادنة لا تعوق الجهاد فى سبيل سيادة الشيوعية الدولية (٤٢) .

ثانيا : العمل على ان تتضارب المصالح فى داخل المعســكر الاستعمارى والرأسمالى ، عسى ان يؤدى ذلك الى وقـــوع حرب بين اعضائه ، كالتضارب الذى ادى الى قيام الحرب العالمية الثانية ، وان كان السوفييت قد أصـــبحوا يعتقدون ان الحرب بين الدول الراسمالية بعضها وبعض لم تعد بعد امرا حتميا بعد أن اصبح المعســكر الغربى تحت زعامة الولايات المتحدة .

ويجب عدم الخلط بين هذه الخطوط الاستراتيجية للسياسة السوفيتية وبين الاعتبارات التكتيكية التى املت اتباع سياسة التعايش السلمى مـــع المعســكر الرسمالى ، وهى السياسة التى تضرب بجذورها فى السنوات الاولى لخـــبرة الحكم السوفيتى ، والتى تجد اليوم تعبيرا معاصرا عنها فيما يسمى بسياســة الوفاق مع الولايات المتحدة الامريكية ، ويلاحظ انه بينما كان ضعف الدولـــة السوفيتية الوليدة هى الدافـــع الاساسى لهـــذه السياسة فى البداية فان القوة السوفيتية قد أصـــبحت الآن ضـــمانا لهـــا ، بينما اصبح الدافـــع الاساسى هو الثقة بانتصار للشيوعية النهائى فى صراع ســـلمى يكون معيار النجاح فيـــه حضاريا واقتصاديا بصفة اساسية .

(ب) السياسة الخارجية السوفيتية والعـــالم الشيوعى : حـــين وقعت الثورة الشيوعية فى روسيا عقب الحرب العالمية الاولى اعتـــبرت الخطـــوة الاولى نحو تحقيق الثورة الشيوعية العالمية ، ولكن لم يتحقق ذلك بعـــد ان اخفقت الثورة الشيوعية فى المجـــر والمـــانيا ، وظل الاتحاد السوفيتى وحده هو الدولة الشيوعية المحاصرة بالعالم الراسمالى الذى يناهضها ، وهنـــا وقـــع الخلاف الكبير بين ستالين الذى دعا الى مبدأ « الاشتراكية فى بلد واحد » ، اى استتباب الثورة الشيوعية فى روسيا اولا ثم بعد ذلك يكون « العمل على نشر الثورة فى باقى دول العـــالم » وبين تروتسكى الذى كان ينـــادى « بالثـــورة الدائمة » اى العمل فورا على نشر الثورة العالمية دون انتظـــار استتبابهـــا فى روسيا ، وانتصر ستالين على تروتسكى (٤٣) ، ونتيجة لذلك تحولت الاحزاب

---

(٤٢) وضع هـــذا مستر بيفن وزير خارجية بريطانيا فى الجمعية العـــامة للامم المتحـــدة فى سبتمبر ١٩٤٨ حين قال موجهـــا كلامه الى ممثـــل الاتحاد السوفيتى : « اود ان القى سؤالا عـــلى الرفيق فيشنسكى : هـــل حقـــا مـــا يقال من ان النظرية المـــاركسية ـ بغض النظر عما تجهر بـــه من فوق هـــذا المنبر ـ تذهب الى أنـــه لا سبيل الى اتفاق نهـــائى مع الـــدول التى لا تعتنق الشيوعية وان كل مـــا تفعله الحكومة السوفيتية هـــو من قبيـــل الحيل ، وانهـــا لا تنحرف عن هـــدفها المرسوم مهما قالت غير ذلـــك » .

(٤٣) راجع مـــا سبق ص ١٣٩ ـ ١٤١ .

الشيوعية فى مختلف انحاء العالم الى ادوات للدبلوماسية السوفيتية ، على اساس ان روسيا هى مركز الثورة العالمية ، وأن تلك الثورة لا نجاح لها الا بمؤازرة روسيا . وعليه فالمحافظة على الاتحاد السوفيتى كقاعدة للثورة العالمية تقتضى الولاء المطلق لروسيا .

وتغيرت الظروف بعد الحرب العالمية الثانية . لا سيما بعد وفاة ستالين (مارس ١٩٥٣) :

أولا : لم تعد روسيا السوفيتية هى الدولة الشيوعية الوحيدة فى العالم .

ثانيا : لم تعد نظرية اخضاع الاحزاب الشيوعية لموسكو لها مبرر مادامت تلك الاحزاب قد وصلت الى الحكم .

ثالثا : وقع الخلاف المذهبى الخطير بين يوغوسلافيا وروسيا من ناحية ، وتورت العلاقات بين موسكو وبعض الدول الشيوعية الاخرى .

وكانت وفاة ستالين نقطة تحول فى السياسة الخارجية السوفيتية تجاه العالم الشيوعى ، ويظهر ذلك فى النقط الآتية :

أولا : اتباع مجموعة من الاجراءات عرفت فيما بعد باسم «اللاستالينية» (٤٤)، وهى اعطاء مزيد من الاستقلال للدول الديمقراطية الشعبية ، وتصفية الكومنفورم ، ورد الاعتبار لضحايا ستالين ، واطلاق سراح الشيوعيين الذين اتهمهم ستالين بالانحراف الوطنى (ومن صور هذا الانحراف التيتوية) ، وابعاد الحكام الشيوعيين الموالين لستالين عن مقاعد الحكم مثل مولوتوف .

ثانيا : العلاقات بين موسكو والدول الشيوعية يجب ان تقوم على اساس من المساواة التامة (٤٥) .

ثالثا : قبلت موسكو النظرية اليوغسلافية القائلة بان « طرق النمو الاشتراكى » (الشيوعى) واحواله مختلفة باختلاف البلاد ، فلا يجوز لاحد

---

(٤٤) «Destalinisation»

(٤٥) صدر بيان سوفيتى اثناء الثورة المجرية يتحدث عن علاقة روسيا بالاحزاب الشيوعية جاء فيه أن روسيا قد ارتكبت فى الماضى اخطاء مست مبدأ المساواة فى العلاقات بين الدول الاشتراكية ، وانها مستعدة لان تناقش مع هذه الدول التدابير التى يمكن أن تؤدى الى العودة الى المساس بمبدأ المساواة ، ذلك المساس الذى نشأ من النزعة الاستبدادية لستالين .

ان يفرض وجهة نظـــره فى تحديد طـــرق هذا النمو واشكاله ، ومعنى هـــذا ان يكون لكل دولة ان تتبع ما يلائمها من اساليب الشيوعية دون ان تتقيـــد تقيـــدا جامـــدا بما تسلكه موســـكو .

رابعا : حدوث تقـــارب يوغسلافيا وروســـيا بعـــد القطعية التى تمت فى عهـــد ستالين .

خامسا : موافقة الصين على مطالبها التى تقدمت بها من نحو تنازل روسيا عن نفوذها فى منشوريا ، وعن احتلالها لبعض الموانى الصينيـــة . الخ .

ولكن هذا التساهل السوفيتى تجـــاه العالم الشيوعى لم يكن تســـاهلا على اطلاقه ، بل كان ذا حـــدود وقيود هى قوام العلاقة بين الاتحاد الســـوفيتى والدول الشيوعية الاخـــرى . وهذه القيود هى :

اولا : لا يقبل الاتحاد السوفيتى تغيير نظام الحـــكم فى اى دولة من الدول الشيوعية بل يجب ان تظـــل السيطرة للحـــزب الشيوعى ، وتعـــد الحـــالة التشيكوسلوفاكية آخـــر الامثلة بهذا الصدد (٤٦) .

ثانيا : الاعتراف بالزعامة السياسية والايديولوجية للاتحاد السوفيتى داخل المعسكر الشيوعى وان كان النزاع الصينى السوفيتى (٤٧) قد جعل هذا القيـــد موضع نظـــر ، فقـــد جعل هذا النزاع الذى لم يحقق حتى الآن تقدما نحـــو الحل من تعدد الاقطاب فى المعسكر الشيوعى حقيقـــة واقعة ، كذلك يمـــكن أن يشـــار فى هذا السياق الى خلاف الاتحاد السوفيتى مع بعض الاحـــزاب الشيوعية فى اوربا الغربيـــة .

ثالثا : لا يجوز لاية دولة شيوعية فى هذا المعسكر ان تكون لهـــا سياسة خارجية مستقلة تجـــاه العالم غير الشيوعى ، وقـــد اصبح هذا القيد ايضـــا موضع نظـــر سواء بالنظر الى استقلال السياسة الخارجيـــة الصـــينية (والالبانية) عن السياسة الخارجيـــة الســـوفيتية او بالنظـــر الى النزعـــة الاستقلالية لرومانيا فى الشئون الخارجية التى بدأت تتضح فى الســـنوات الاخـــيرة .

---

(٤٦) انظر للوثائق الخاصة بهذه الازمة فى مجلة السياسة الدولية ، اكتوبر ١٩٦٨ ، ص ٢٢٥ ـ ٢٤٠ . انظر ايضـــا دراسة د . سامى منصور عن الاتحـــاد السوفيتى وازمـــة تشيكوسلوفاكيا فى نفس العـــدد ص ٦ ـ ١٧ .

(٤٧) انظر مـــا يلى ص ٣٤٢ ومـــا بعدها .

(جـ) **السياسة الخارجية السوفيتية والعالم الثالث** : منذ السنوات الاولى للحكم السوفيتى ايـد الحركة الوطنية فى المستعمرات فى افريقيا وآسيا ضد البلدان الاوروبية الاستعمارية على اعتبار ان ذلك سـوف يعجل بالثورة فى بلدان غـرب اوربا الصناعية المتقدمة ، ولمـا لم يتحقق هذا التنبؤ علق القـادة السوفيت أملهم على ثورة المستعمرات فى آسيا وافريقيـا فى اشعال ثـورة بروليتارية عالمية على أساس أن هذه المستعمرات هى مصـدر قوة الراسمالية الاوربية وبحرمانها منهـا سوف يصبح من السهل على الطبقات العاملة فى اوربا أن تقضى على النظام الرأسمالى .

وبعد تصاعد موجة التحرر من الاستعمار ونيل عـدد متزايد من المستعمرات لاستقلالها بعـد الحرب العالمية الثانية لم يعتقد الحكم السوفيتى ابان ستالين بجدوى سياسة الحياد لهذه الدول الجديدة ، فقـد فسر ستالين طبيعة الموقف الدولى حينذاك بانه صراع بـين القوى الشيوعية والتقدمية والمحبة للسلام من جانب ، والقوى الراسمالية والاستعمارية من جانب آخر : وكان الطريق الثالث خرافـة ووهما مما يعنى انه اما ان تنحاز دول العالم الثالث الى المعسكر الشرقى او الغربى .

الا انه بعد وفاة ستالين حدث تغير عميق فى السياسة السوفيتية خصوصا تجاه دول العالم الثالث ، فقـد حبذت الحكومة السوفيتية سياسة الحياد لهذه الدول وربطتها بتشجيعها لسياسة التعايش السلمى بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، وقـد انعكس هذا فى سياسة سوفيتية ايجابية تجـاه دول العالم الثالث مبنية على احترام استقلالها وبذل العون لهـا مع تطـوير الاقتصاد السوفيتى بمـا يثبت تفوقه فى الصراع الاقتصادى مـع الغرب حتى تقدم الخـبرة السوفيتية نموذجا يمكن الاحتذاء به فى دول العالم الثالث .

٢ ــ السياسة الخارجية الامريكية:

ساعد الموقع الجغرافى للولايات المتحدة الامريكية على العزلة التى عاشت فيها منذ استطاعت أن تتحرر من الاستعمار الانجليزى وتظفر باستقلالها (٤٨) ، فالمحيط الاطلسى ينصل بينهـا وبين اوربا ، والمحيط الهادى يفصل بينهـا وبين آسيا ، واذا لم يكن بينها وبين كنـدا من الشمال والمكسيك من الجنوب حـدود طبيعية فان هاتين الدولتين لم تعتبرا مصـدر خطر على امنها وسلامتهـا فى اى وقت من الاوقات . وتلك العزلة الجغرافية سيطرت على السياسـة الخارجية الامريكية وتولدت عنهـا نظريتان : اولهما نظـرية مونرو ، والاخرى نظرية تجنب الاحـلاف .

---

(٤٨) انظر ص ٢٠٠ الى ص ٢٠٢ من هذا المؤلف .

(أ) **نظرية مونرو** : وهى مجموعة من المبادىء العامة قـــد أعلنها الرئيس جيمس مونرو أمام الكونجرس الامريكى فى ١٣ من ديسمبر ســـنة ١٨٢٣ ، وتتضمن ثلاثة مبادىء يمكن ايجازها فيما يلى :

أولا : القارة الامريكية لا يصـــح ان تصبح فى المستقبل مجالا لاســـتعمار اوربى جـــديد .

ثانيا : الولايات المتحـــدة لا تنوى أن تتدخل فى الشئون السياسية الاوربية

ثالثا : لا تقبل الولايات المتحـــدة تدخل الدول الاوربية فى شئون دول القارة الامريكيـــــة .

ومنـــذ هذا الحين اشارت الولايات المتحدة الى هذه النظرية فى اكثر من مناسبة ، كما سجلتها فى معاهدات دولية (٤٩) .

(ب) **نظرية تجنب الاحلاف** : كان الرئيس واشنطون اول من نادى بهذه النظرية ، اذ قال فى خطبة الوداع التى القاها سنة ١٧٩٦ : « سياستنا الحقيقية هى تجنب كل محالفة دائمة مع اى حكومة اجنبية ايا كان نوعها » ، ثم اضاف الى ذلك قوله : « واذا اقتضى الامـــر مثل تلك المحالفة يجب أن تكون قصـــيرة المدى ما أمكن لتحقيق هـــدف معين ، حتى اذا تحقق وجب أن تعود الولايات المتحدة الى سيرتها الاولى » .

ومما كان يشجع هذا الاتجـــاه القائم على الانحياز ، وبخاصـــة تجـــاه المحالفات والمنازعات الاوربية تكوين الشـــعب الامريكى نفسه ، اذ كان يتألف من خليط من المهاجرين الاوربيين ، وقـــد عبر عن ذلك الرئيس ولسن فى خطبه له القاها فى ١٩ من اغسطس سنة ١٩١٤ وهـــو يطالب الشعب الامريكى بالوقوف موقف الحيـــاد وعدم الانحياز تجـــاه الحرب التى قامت فى أوربا فقال : « شعب الولايات المتحدة مكون من عـــدة أمم ، وبالاخص من الامم التى يحارب بعضها بعضا ، فبعضنا يريد أن تنتصر امة فى حين ان فريقـــا آخر يرجـــو ان تنتصر امة غيرها ، وسيكون من السهل فى هذه الحال اثارة النفوس » .

ولكن ما لبث الرئيس ولسن أن ناقض نفسه حـــين قبل ان تخوض الولايات

---

(٤٩) فى معاهدة لاهاى الثانية المبرمة فى ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٠٧ مثلا تحفظ المنـــدوب الامريكى بعد توقيعه عليها مسجلا أن انضمام بلاده الى هذه المعاهدة لا يصح أن يفسر بأنه قد يجبر الولايات المتحدة على التخلى عن سياستها التقليدية ، وكان يقصد بذلك السياسة المستمدة من تصريح مونرو ، وفى ميثاق عصبة الامم ذكر صراحة انه يتمشى مع تصريح مونرو (انظر المادة ٢١ من هذا الميثاق) .

المتحدة هـــذه الحرب ، وان تكون عضوا فى المنظمة الاولى التى كانت من ثمار معاهدات فرساى ، وان يكن مجلس الشيوخ الامريكى قـــد ابى ان يصـــدق على هذه المعاهدة ، وبالتالى رفض انضمام الولايات المتحدة الى عضـــوية عصبة الامم مقـــرا بذلك سياسة العـــزلة التى كانت تلتزمها الولايات المتحـــدة من قبل . غـــير ان هذا الموقف لم يـــدم طويلا ، فان قذائف الطائرات اليابانية التى دمرت الاسطول الامريكى فى ميناء بيرل هاربور (٥٠) قد كانت سببا فى الخروج بها عن هذا الموقف والدخول فى الحرب العالمية الثانية ، والانضمام على اثر انتهائها الى منظمة الامم المتحدة ، بعـــد ان ابت من قبل أن تنضم الى منظمة عصبة الامم .

والحرب الباردة ، وارتباطها بسلسلة من المحالفات العسكرية فى اوربـــا وآسيا ، تكفلت بالقضاء على اكثر ما بقى من آثار نظـــرية مونرو ، وعلى البقية الباقية من نظرية تجنب الاحـــلاف ، وان كانت النظريتان قـــد اصبحـــت كل منهمـــا غير ذات موضوع فى النصف الثانى من القرن العشرين ، فـــان بعض الاوساط الامريكية تنـــادى بهما ، وتتحسر عليهما تحسر الشـــاعر العربى على الاطـــلال والدمن حين يقف عليهما فى شعره .

(ج) **الحرب الباردة والسياسة الخارجية الامريكية** : عقب الحرب العالمية الثانية كان برنامج السياسة الخارجية الامريكية قائما على النقطتين التاليتين :

أولا : التحالف بين الولايات المتحدة وروسيا وانجلترا الـــذى ادى الى الانتصار على دول المحـــور يجب أن يظل قائما لمواجهة اية سياسة عدوانية قد تصدر من الدول المهزومة ، ولاستتباب السلام والامن الدوليين .

ثانيا : لتحقيق هذا الهدف لابـــد من اقامـــة منظمة دولية دائمـــة ذات اختصاصات واسعة يكون لهذه الدول فيها الدور الاساسى .

ولم يكـــد يمضى عامان حتى تبين خطأ هذه السياسة فى اوربا وفى آسيا ، فتدهورت العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا ، ونتيجة لذلك ضعفت المنظمة الدولية الجديدة . واضعاف مركز الولايات المتحدة فى أوربا وفى آسيا ، وزيادة النفوذ السوفيتى الشيوعى هناك ، يرجع الى :

اولا : افتقار الدبلوماسية الامريكية الى الخبرة نتيجة لسياسة العـــزلة التى ظلت تلتزمها حتى قيام الحرب العالمية الثانية .

ثانيا : الدولتان اللتـــان كانتا تستطيعان مساعدة الولايات المتحدة ضـــد

---

(٥٠) ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤١ .

الخطر الشيوعى ـ وهما : المانيـا فى اوربا ، واليابان فى آسيا ـ كانتـا مهزومتين ، وارضهما محتلة بالجيوش الامريكية ، فطلب المعونة منهما المقاومة حليفتها السوفيتية التى اشتركت معهـا فى هزيمتها واحتلالهما أمر غير طبيعى .

ثالثا : حليفتا الولايات المتحدة ـ وهما فرنسا وانجلترا ـ شغلتهما امور المستعمرات التى كانت تجاهد فى سبيل الاستقلال فى آسيا وافريقيا .

رابعا : كان هناك خلاف بين جميع الدول غير الشيوعية حـول الطبيعـة الحقيقية للخطر الشيوعى (سياسى . اقتصادى . أيديولوجى ..) ، بـل كان هناك خلاف على أفضل الطرق لمقاومة هذا الخطـر ، وان تكن تلك الحيرة ما تزال متغلغلة حتى اليوم حتى فى الجهاز الحكومى الامريكى ، وقـد زادت تلك الحيرة أمام سياسة التعايش السلمي التى تبنتها روسيا ، ولم يخفف منهـا حتى الخلاف الذى وقع بين روسيا والصين .

واتبعت الولايات المتحدة عـدة اساليب لمقاومة هذا الخطر عرفت فيما بعد باسم سياسة الـ Containement : وتقوم على :

اولا : المساعدات الاقتصادية للدول التى انهكتها الحرب العالميـة ، ومن ذلك مشروع مارشال .

ثانيا : ابرام سلسلة من المحالفات العسكرية مثـل حلف الاطلنطـى . والمعاهدات الثائية مع اسبانيـا وكوريا والصين الوطنية .

ثالثا : الدخول فى حروب محلية أو الوقوف من ورائها فى سبيل ايقـاف الزحف الشيوعى ، ومن الامثلة على ذلك الحـرب الكورية ، والحـرب فى فيتنـام .

رابعا : الاسراع فى التسلح ، لاسيما انها بادرت بمجرد انتهـاء الحـرب العالمية الثانية الى تسريح قواتها العسكرية ، وانهـا ايضا تباطأت فى الانتاج النووى ، وانتـاج الاسلحة الجديدة ، وكان غرضها من هذا التسلح ان تتمكن من اتباع ما يسمى سياسة « الانتقام الكئيف » وهى سياسـة تقضى على الولايات المتحدة ان ترد على العدوان فى اى مكان تختاره هى ، ولـو كان فى قلب الاتحاد السوفيتى او الصيـن (٥١) .

---

(٥١) وقـد دافع عن هـذه النظرية فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحـدة الاسبق ، وقـد صرح « بان المعتـدى العنيـد يجب ان يعرف ان اعماله ستجلب عليه انتقاما يجعله يخسر اكثر مما يكسب ، ويجب أن تحدد اهداف الانتقام ، وان يتفق عليهـا متـحدما ، لان طريق رد العدوان هو أن يكون العالم الحر مصمما وقادرا على أن يرد ردا قويا بوسائل يختارها » .

وكانت وفاة ستالين وابرام الهدنة الكورية بداية طور جـديد فى السياسه الخارجية الامريكية تقوم على الهوادة مع روسيا ، والاهتمام بمجموعة جـديدة من الدول برزت عقب مؤتمر باندونـج ، وهى المجموعة الافريقية الآسيوية ، واعادة الاهتمام بمجموعة دول امريكا اللاتينية بعـد ان ضعف اهتمامها بهـا نتيجة لمقتضيات الحرب الباردة فى أوربا وآسيا .

وترجع تلك المهادنة التى اتخذتها السياسـة الامريكية تجاه العالم الشيوعى الى اطلاق السوفيت اقمارهم الصناعية ، والى تقدمهم فى صناعة الصواريخ الموجهة عابرة القارات ، فقـد ادى كل ذلك الى : اولا : الحـرب العسـكرية أصبحت أقل احتمالا ، وثانيا : أن الحرب الباردة لا تصفى فى الميدان العسكرى ، وثالثا : لابـد من ميدان جديد لتصفية الحـرب الباردة ، ولن يكون الا الميـدان الاقتصادى والأيديولوجى ، ومن ذلك نشـأ اهتمام كل من العسكرين المتعاديين بالعالم المتخلف سـواء أكان فى آسيا أم فى امريكا اللاتينية .

(د) **السياسة الامريكية فى عصر الوفاق** : ظهرت فى ظل رئاسة الرئيس الامريكى ريتشارد نيكسون سياسة المفاوضة بديلا عن المواجهة فى العلاقـات الدولية ، وقـد حاول نيكسون ان يضع هذه السياسة موضع التطبيق ، ووظف كيسنجر مستشاره لشئون الامن القومى ثم وزير خارجيته فيمـا بعد لتنفيـذ هذه السياسة ، وتقوم هذه السياسة على اساس رؤية عصرية للمصـالح الامريكية يتم الاعتراف بمقتضاها بحقائق القـوة فى الواقع الدولى والبحث عن الاسلوب الامثل للتمايش مع هذه الحقائق الواقعية ، فاذا كانت الصين الشعبية قوة دولية يتنبأ كل المحللين لهـا بدور هائل على مسرح السياسات الدولية مع نهاية هذا القرن فان المصلحة الامريكية تقتضى التعامل معهـا وليس تجاهلها حتى ولو لم تجـىء المبادرة من الطرف الآخـر ، وحتى لو اثر ذلك التعامل على المصالح الامريكية كاليابان مثلا ، وكان من نتائج هذه السياسة ما سمى بعصر الوفاق بين العملاقين الامريكى والسـوفيتى والاتصالات الامريكية بالصـين الشعبية ، وانهـاء التورط العسكرى الامريكى المباشر فى فيتنام ، وبعض بوادر لتغير الموقف الامريكى من ازمة الشرق الاوسط (١٩٧٤ ، ١٩٧٥) . ويلاحظ أن هذه السياسـة لم تهتز بخـروج الرئيس الامريكى نيكسون من الحكم وتولى نائبه فورد للرياسة فى اغسطس ١٩٧٤ .

ومن المشكلات الهامة التى تواجهها الولايات المتحدة فى عصر الوفاق :

أولا : مشكلة العلاقات مع اوربا الغربية ، وهى المشكلة التى تتعلق بزعامة الولايات المتحدة للمعسكر الغربى بالنظـر الى النزعـة الاستقلالية لاوربـا الغربيـة (٥٢) .

---

(٥٢) يذكرنا هذا بمشكلة تعدد الاقطاب فى المعسكر الشيوعى ، وقد كانت حرب اكتوبر =

ثانيا : مستقبل السياسة الامريكية فى آسيا ، وقد برزت هذه المشكلة بصفة خاصة بعد الانسحاب الامريكى من فيتنام والاتصال مع الصين ، فقبل ذلك كانت آسيا عموما منطقة نفوذ للامريكيين بصفة اساسية ، الا ان بروز قوة الصين الشعبية عالميا والاعتراف الامريكى بذلك ، والاهتمام السوفيتى بآسيا الذى تزايد منذ تفاقم الصراع مع الصين بصفة خاصة ، والاحتمالات المستقبلة لقوة اليابان ، امور تفتح كلها الطريق لتصور توازن دولى جديد فى القارة الآسيوية .

ثالثا : مشكلة العلاقات مع امريكا اللاتينية ، وهى المشكلة التى برزت بالثورة الكوبية ثم بالتجربة الاشتراكية فى شيلى التى صفيت عسكريا فى ١٩٧٣ ، ورغم انه لا يمكن الحديث عن تغير اساسى فى بنية امريكا اللاتينية الا ان البوادر السابقة وغيرها تشير الى المستقبل القلق للسياسة الامريكية فى امريكا اللاتينية .

٣ ــ السياسة الخارجية البريطانية :

السياسة الخارجية البريطانية متاثرة بعاملين جغرافيين هامين : **اولهما** أن بريطانيا جزيرة ، **وثانيهما** ان تلك الجزيرة مجاورة للقارة الاوربية ، وهذان العاملان فرضا عليها أن تسعى الى تحقيق هدفين أساسيين : ١ ــ تامين حرية المواصلات البحرية للامبراطورية التى كونتها ٢ ــ الحيلولة دون تمكين أية دولة كبرى من السيطرة على القارة الاوربية ، اذ ان ذلك يشل سيطرتها ، وبالتالى يعرضها لان تصبح مسيطرة عليها . والدارس للسياسة البريطانية يجد ان مسعاها الاكبر فى القرن الماضى لم يكن يدور الا حول تحقيق هذين الهدفين ، وليس استيلاؤها مثلا على جبل طارق او قناة السويس أو سنغافورة او هونج كونج او عدن ، وما الى ذلك ، الا امثلة من سعيها لتحقيق الهدف الاول . ومحاربتها لاسبانيا لتقضى على اسطولها حين قويت شوكته ، ومحاربتها لنابليون حين أراد توحيد اوربا تحت لوائه ، ثم محاربتها للامبراطور غليوم ، ثم هتلر من بعده ، حين أراد كل منهما ان يحقق ما عجز عنه نابليون ، كل ذلك لم يكن منهما الا سعيا وراء تحقيق الهدف الثانى .

والسياسة الخارجية البريطانية فى بداية القرن العشرين قد اوجزها لنا ونستون تشرشل فى نظرية الدوائر الثلاث التى يرى أن السياسة البريطانية

= ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل مناسبة ظهرت فيها مظاهر التوتر فى العلاقات الاوربية الامريكية . انظر . د . اسماعيل صبرى مقلد ، العلاقات الامريكية الاوربية وحرب اكتوبر ١٩٧٣ ، فى مجلة السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٤ ، ص ١٦٣ ــ ١٦٩ .

يجب أن تدور فيها ؛ وهي : دائـــرة الكومنولث ، دائرة العـــلاقة الخاصـــة بأوربا ؛ ودائرة الصداقة الابدية مع الولايات المتحدة الامريكية .

(أ) **دائرة الكومنولث** : وتتلخص سياسة بريطانيا تجاهه فى :

أولا : الكومنولث هو الذى يمكن بريطانيا من ان يكون لهـــا دور سياسى هام ، ولولا الكومنولث لاصـــبحت بريطانيا مجـــرد دولة أوربية لا تختلف عـــن اسبانيا او هولندة او بلجيكا مثلا ، فكل هذه الدول كانت الى عهـــد قريب مثـــل بريطانيا تشرف على امبرطوريات واسعة ثم فقدتها (٥٣) .

ثانيا : السياسة الحيادية التى اتبعتها الهند فى آسيا وغانا فى افريقيا ، والتى تجتذب اليها كثيرا من دول الكومنولث من آسيويين وافريقيين ، تختلـــف كل الاختلاف عن السياسة الانحيـــازية التى اتبعتها انجلترا باعتبارها احـــد اركان المعسكر الغربى ، وهذا الاختلاف الجذرى تجاه الحرب الباردة قـــد يكون من شأنه اضعاف نفوذها داخل الكومنولث ، ممـــا يترتب عليـــه اضعاف نفوذها فى السياسة الدولية .

ثالثا : الوحدة الاوربية التى من مظاهرها السوق الاوربيـــة المشتركة ، والتى تحاول بريطانيا أن تنضم اليها ، من شأنها أيضا أن تؤثر فى السياســـة الخارجية لبريطانيا تجـــاه الكومنولث ، لذلك فمن المحتمـــل ان تفقد السياســـة الخارجية لبريطانيا قوتها المستمدة من الكومنولث .

(ب) دائرة العلاقة الخاصة بأوربا : لبريطانيا روابط سياسية واقتصادية مع أوربا عامة ، والجانب الغربى منها بصفة خاصة ، ولكن كان يعزلهـــا عنها — باعتبارها جزيرة — بحـــر المانش ، وذلك قـــد جعل لها طابعا خاصـــا ، فلم تعتبر دولة أوربية بمعنى الكلمـــة ، لذلك كان مستر تشرشل يرى أن تكون العلاقة بين انجلترا واوربا علاقة خاصة ، ولكن بعـــد الحرب العالمية الثانيـــة ارتبطت بريطانيا بـــدول أوربا الغربية بموجب محالفات عسكرية اخرجتهـــا من عزلتهـــا عن اوربا ، وادخلتها فى نطـــاق المجموعة الاوربية ، وعندما قامت السوق الاوربية المشتركة وبدأت آثارها تظهر ظهـــر فى انجلترا خلاف بين فريقين احداهما للانضمام اليها باعتبار أن هـــذا الانضمـــام هـــو الصياغـــة المثلى لدور بريطانيا العالمى فيما بعـــد عصر الامبراطورية ، كما انه يمثـــل حلا طويل المـــدى لمشكلاتها الاقتصادية ، والثانى يدعـــو الى البقاء بمعزل عنهـــا

---

(٥٣) عبر سير روجير ماكنز سفير انجلترا لـــدى الولايات المتحـــدة عن ذلك بقولـــه : « من الخطأ الاعتقاد بأن دور بريطانيا فى العـــالم الحر يقتصر على جهـــود خمسين مليونا من ســـكان الجزر البريطانية واقتصـــادهم ، فبريطانيا هى قلب الكومنولث ، والكومنولث يشمـــل ٦٠٠ مليون نسمة ، اى اكثر من ثلث سكان العالم » .

تذرعا بالعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة ، ووضع بريطانيا بالنسبة لدول الكومنولث ، والآثار الداخلية الضارة لهذا الانضمام ، وقد انتصر الاتجاه الاول فى ظل حكومة المحافظين (١٩٧٠ — ١٩٧٤) حيث انضمت بريطانيا الى السوق المشتركة فى ١٩٧٢ .

(ج) **دائرة الصداقة الابدية مع الولايات المتحدة الامريكية** : منذ تحررت الولايات المتحدة من الاستعمار البريطانى قامت بين الدولتين علاقات وثيقة تقوم على التراث المشترك واللغة والانظمة السياسية والقانونية التى وان كانت تختلف فى مظاهرها فانها فى جوهرها تكاد ان تكون متشابهة ، وكان ونستون تشرشل وغيره من الساسة البريطانيين والامريكيين يرمزون الى تلك العلاقة باسم جماعة الشعوب الناطقة بالانجليزية او بالعالم الانجلوسكسونى .

وعلى ضوء تلك العلاقة الوثيقة دخلت الولايات المتحدة الحرب فى صف انجلترا وحلفائها مرتين ، ولم تتردد فى ان ترتبط بها بمقتضى محالفة طويلة الاجل ، وقد راينا ان تلك العلاقة ايضا قد استخدمت من جانب انصار عدم انضمام بريطانيا للسوق الاوربية المشتركة ، وفى الواقع انها ما زالت عقبة فى تدعيم المشاركة البريطانية فى الوحدة الاوربية .

٤ — السياسة الخارجية الفرنسية :

قد يبدو غريبا لدى البعض ان نعد فرنسا بين الدول الكبرى او من بين الدول التى لها دور جوهرى فى السياسة الدولية ، ولكن اذا ذكرنا ان هناك خمس عشرة دولة افريقية ناطقة بالفرنسية ترتبط فى سياستها الخارجية بفرنسا ، وذكرنا ايضا ان هناك خمس دول عربية ذات صلات ثقافية وثيقة بفرنسا وهى لبنان وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ، أدركنا انه على الرغم من تدهور فرنسا فيما بين القرن التاسع عشر والقرن العشرين فانها ما زالت تقوم بدور رئيسى فى السياسة الدولية .

وموقع فرنسا الجغرافى يرسم الى حد كبير سياستها الخارجية ، فهى من جهة تقع فى اوربا ، تجاورها فيها من الشرق المانيا ، والحدود بينهما فى حكم المفتوحة ، ومن جهة اخرى فانها كانت لها امبراطورية كبرى يمتد سلطانها الى بعض الاقاليم الافريقية والآسيوية .

اما السياسة الفرنسية تجاه اوربا فكانت تقتضى منها الاهتمام بروسيا والمانيا ، لانهما الدولتان الكبريان فى اوربا بعد أن تدهورت اسبانيا . واما سياستها تجاه افريقيا وآسيا فكانت تقتضى منها الاهتمام بانجلترا ، حين كانت

سيدة البحـــار . وحين كانت المنافسة شديدة بينهما فى هاتين القارتين . وهذان الاتجاهان الاساسيان فى السياسة الخارجيـة الفرنسية كان لكل منهمـــا مدرسته وقواته وانصاره ودعاته .

(أ) الاتجاه الامبراطورى : وكان يقوم على المطالبة بما يلى :

أولا : وجـــود اسطول بحرى قوى وتأمينه للمحافظة على الامبراطورية ؛ ومن المفكرين السياسيين من كان يـرى انصار تقوية البحرية الفرنســـية كانوا يطالبون بالمستعمرات والتمسك بهـا فى سبيل تعزيز الاسطول البحرى القوى الذى يعملون فيه ، اذ لا بحـــرية بدون مستعمرات على حد قـول بعضـــهم (٥٤) .

ثانيا : العمل على التقارب بينها وبين المانيا ، لتستطيع فرنســا فى ظل هذا التقارب تامين حدودها الشرقية لتتفرغ لامبراطوريتها . وبعد هزيمتهـــا فى الحرب السبعينية ظهر عامل جديد للاستمرار فى هذه السياسة ، وهو ازالة آثار الهزيمة التى لحقت بها فى تلك الحـرب السبعينية لاسترداد ما فقـدته بسببها من هيبة وعظمـة .

ثالثا : عدم الاطمئنان الى انجلترا ، ونفور جـزء كبير من الشعب الفرنسى منها ، باعتبارها اكبر منافس لفرنسا ، او العدو الحقيقى لها .

(ب) الاتجاه الاوربى : وكان يقوم على :

أولا ــ المحافظة على حدودها الطبيعية ، وبخاصة حدودها مع المانيا (٥٥) ، والعمل فى سبيل ذلك على التقارب مع روسيا ، وهى اقوى دولة فى اوربا ، للحـد من النفوذ الالمانى ؛ وحماية الدول الاوربية الصغيرة ، لتقوية نفوذها فى اوربـــا .

ثانيا : التقـــارب مع بريطانيا ، ولو بالتضحية ببعض مستعمراتها فى سبيل ارضـــائها .

---

(٥٤) انظر الـدكتور بطرس بطرس غالى « العزة والاستعمار الفرنسى » صفحـة ١٣٧ من كتاب « دراسات فى المـذاهب السياسية » ، القاهرة ١٩٦٢ .

(٥٥) المحافظة على الحـدود الطبيعية لفرنسية دعـوى قديمة نادى بهـا دانفـون منـذ سـنة ١٨٩٣ اذ قال : « ان الطبيعة رسمت حـدود الجمهورية وهى : الرين ، والالب ، وجبال البرانس » ، وبعد ذلك بنحـو قرن قال كليمنصو : « كان الاتجاه نحو الرين تقليـدا من تقاليد اسلافنا . ومن تقاليـدهم ايجاد حـدود حقيقيـة تميز الاراضى الفرنسية من غيرها » . وفى هـذا المعنى قـال ديجول سنة ١٩٤٤ : « سلامة فرنسا ، ان لـم تكن سلامة العالم كله ، عنـد الرين » .

ثالثا : الاهتمام بالقوات البرية وتقويتها . ولو كان ذلك على حساب الاسطول البحرى .

وفى نهاية القرن الماضى لم يكن قد تغلب اى من الاتجاهين على الآخر ، بل أن كلا من المانيا وبريطانيا اخذت تشجع الاتجاه الذى يخدم مصالحها : فاهتمت ألمانيا بتشجيع الاتجاه الامبراطورى ، واهتمت بريطانيا بتشجيع الاتجاه الاوربى ، ثم اذا بالاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا يسجل تغلب الاتجاه الاوربى على الاتجاه الامبراطورى ، ووقوع الحرب العالمية الاولى لم يكن الا صورة من صور هذا التغلب .

وفى مرحلة ما بين الحربين العالميتين تذبذبت السياسة الخارجية الفرنسية بين هذين الاتجاهين ، ثم تغلب مرة اخرى الاتجاه الاوربى ، فوقع التحالف بين انجلترا وفرنسا حتى هزيمتهما سنة ١٩٤٠ . وعقب هذه الحرب كانت السياسة الخارجية الفرنسية قائمة على الاتجاه الاوربى ، فتم التحالف مع بريطانيا ، ولم تتردد فى تضحية بعض اقاليم من امبراطوريتها فى سبيل تحقيق ذلك ، وتم التحالف ايضا مع روسيا (١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤) ، وللتخلص نهائيا من الخطر الالمانى ساهمت فى تجزئتها واحتلت منطقة السار ، وطالبت بتعويضات ضخمة ، وعملت عبثا على تدويل منطقة الروهر الصناعية ، ولكن لم تؤيدها فى ذلك كل من الولايات المتحدة وانجلترا .

وعندما اشتدت الحرب الباردة بدا لفرنسا ان هناك خطرا على حدودها الطبيعية اهم من الخطر الالمانى الذى كان يهدد حدودها الطبيعية منذ نحو قرن ، وان هناك خطرا اهم من الخطر الانجليزى الذى كان يهدد امبراطوريتها منذ قرن : ذلك هو الخطر الشيوعى الممثل فى الاتحاد السوفيتى الذى يمثل ، بقوته العسكرية والايديولوجية ، خطرا شديدا على حدودها الطبيعية وامبراطوريتها ، وصحب هذه الحرب الباردة أن مستعمراتها اخذت تستقل عنها واحدة تلو الاخرى . ووفقا لهذا كله تلاشى طابع الازدواج من السياسة الخارجية الفرنسية ، واستطاعت ان تجمع بين التحالف مع المانيا ، والتحالف مع بريطانيا .

وفى ظل الجمهورية الخامسة سعى ديجول كأهم هدف لسياسته الخارجية لان يعيد لفرنسا المجد الذى كان لها فى نهاية القرن الماضى وبداية هذا القرن والمكانة التى كانت تتبواها بين الدول الكبرى ، وكان ديجول يرى ان ذلك سوف يتحقق بصفة اساسية عن طريق الدور القيادى لفرنسا فى اوربا متحدة ، وعن طريق دبلوماسية حيادية جديدة تطمئن اليها دول العالم الثالث ، ولا شك ان ديجول قد حقق نجاحا نسبيا فى هذا المسعى ، غير ان

هذا النجاح كان فى النهاية محددا بعوامل القوة الفرنسية (٥٦) ، وعموما فانه بوفاة ديجـــول اصبح التحرك الفرنسى فى مجال السياســـة الخارجية اقـــل ايجابية ممـــا كان فى عهده .

٥ ــ السياسة الخارجية الصينية :

كما كانت الامبراطورية العثمانية تسمى « الرجل المريض » فى الصـــعيد الاوربى ، فان الصين فى الصعيد الاســـيوى يجـــوز أن تسمى ايضا « الرجل المريض » ، فالدول الاوربية كانت تتقاسم ممتلكات الرجل المريض قبـــل ان يموت ، وكذلك كانت تفعل بالنسبة للصين ، فاستولت انجلترا على هونـــج كونج ســـنة ١٨٤٢ ، وعلى بورما فيمـــا بين سنة ١٨٨٦ وســـنة ١٨٩٤ ، واقتطعت فرنســـا منطقـــة آنام والهنـــد الصينية فيما بين سنة ١٨٨٥ وســـنة ١٨٨٦ ، واخـــذت روسيا القيصرية منهـــا مناطق واسعة تقـــع فى الحـــدود المشتركة فيمـــا بين ســـنة ١٨٦٠ وســـنة ١٨٦٤ ، واستولت اليابان عـــلى كوريا وتيوان وجزر بسكادور فى سنة ١٨٩٥ .

ولم تكن آثار هذا التفكك ظاهرة فى مناطق الحدود النائية وحـــدها ، بل فى الداخل ايضـــا ، اذ كان ميدانا لحروب خطيرة كالحروب بين الشمال والجنوب (سنة ١٩١٨ ــ ١٩٢٨) بين حكومة بكين وحكومة كانتون ، والحـــرب بين الصين واليابان ، التى ادت الى انشقاق منشوريا وقيام دولة مونشكو التابعة لليابان ، والحـــرب بين تشـــان كاى تشـــيك وماوتسى تونج التى اسفرت عن انتصار ماوتسى تونج وعن قيـــام الدولة الشيوعية ســـنة ١٩٤٩ . لـــكن هذا لم يستقر النظام فى الصين الا فى النصف الثانى من القـــرن العشرين ، حين استطاع ماوتسى تونج أن يسيطر على الارض الصينية كلها سيطرة تامة تمكنه من أن يكون له سياسة خارجية كاملة .

وهذا لا يعنى أن الحكومات التى سبقت الحكومة الشيوعية لم يكن لهـــا سياسة خارجية واضحة المعالم ، فالصـــين لها سياسة تقليدية نادت بهـــا الامبراطورية الصـــينية ، وجمهورية ســـن يات ســـن ، ثم أخـــيرا حـــكومة شان كاى تشيك ، ويمكن ايجاز تلك السياسة فيما يلى :

(أ) المطالبة بالاراضى المفقودة ، واسترداد الاقاليم الصينية التى ضاعت ابان الغزو الاستعمارى الذى اشتد فى النصف الثانى من القرن الماضى (٥٧) .

---

(٥٦) انظر : د . بطرس بطرس غالى ، الدبلوماسية الديجولية والجمهورية الخـامسة . فى مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، ابريل ١٩٦٦ .

(٥٧) قال شان كاى تشيك فى هذا الصـــدد : « قد كان للصين قبـــل مائة عام اقليم مساحته عشرة ملايين من الكيلوات المربعة ، وكانت كل قطعة منه ضرورية لبقاء الامة الصينية ومطبوعـــة بطابع ثقافتها ، فادى تقسيم هـــذا الاقليم الى تهـــديد سلامة الامة وانحطاط ثقافتهـــا . وعلى الشعب كله أن يعتبر ما حدث لم يكن الا اهانة وطنية ، وعلينا ان لا نســـمح لجهودنا بـــان =

(ب) كراهية كل ما هو اجنبى ، وبخاصة الاستعمار الاوربى الذى ذاقت الصين آلام ولايته عليها .

(ج) التحفظ فى العلاقات القائمة بينهما وبين روسيا التى تشترك معها فى حدود ارضية مترامية .

وعندما قام النظام الشيوعى فى الصين تأثرت سياستها الخارجية بكل هذه الظروف (٥٨) ، ولا نبالغ اذا قلنا ان السياسة الخارجية للصين الشيوعية ليست الا امتدادا للسياسة الخارجية للصين الوطنية . ويتجلى هذا الامتداد فى النواحى التالية :

(ا) طالبت الصين الشيوعية بالاراضى المفقودة (٥٩) ، كما كانت تطالب من قبل امبراطورية المانشو ، والصين الوطنية .

(ب) كراهية كل ما هو اجنبى ، وقد تحولت هذه الكراهية عن الاستعمار الاوربى الى الاستعمار الامريكى الذى تعده الصين مصدر كل متاعبها .

(ج) ظل التحفظ فى العلاقات القائمة بينها وبين الاتحاد السوفيتى قائما ، رغم التحالف العسكرى والاقتصادى والايديولوجى الذى قام بين البلدين .

وأبرز جوانب السياسة الخارجية الصينية فى النصف الثانى من القرن العشرين : سياستها تجاه الاتحاد السوفيتى ، وسياستها تجاه البلدان الاسيوية .

(ا) سياسة الصين تجاه الاتحاد السوفيتى : اذا كانت العلاقات قد ساءت فيما مضى بين امبراطورية المانشو وامبراطورية القياصرة فانها قد

= تتراخى حتى نمحو هذه الاهانة ، ونستعيد ما خسرنا من أرض ، وننقذ أنفسنا من الدمار . . من كتابه China's Desliny نيويورك ١٩٤٧ صفحة ٣٤ .

عشرة ملايين من الكيلوا المربعة ، وكانت كل قطعة منه ضرورية لبقاء الامة الصينية ومطبوعة

(٥٨) انظر فتح الله الخطيب ، الحزب الشيوعى الصينى والسياسة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة اول يناير ١٩٦٦ العدد الثالث .

(٥٩) جاء فى تصريح لماوتسى تونج سنة ١٩٣٦ . « ان مهمتنا العاجلة هى استعادة أراضينا المفقودة ، وهى لا تشمل كوريا التى سبق أن كانت مستعمرة صينية ، ولكننا سنكون مستعدين بعد أن نستعيد اراضينا لتلبية طلب الكوريين فيما لو أرادوا مساعدتنا ليتخلصوا من نير الاستعمار اليابانى ، أما جمهورية منغوليا الخارجية فانها ستصبح بطريقة آلية جزءا من الاتحاد الفيدرالى الصينى ، منشور فى كتاب « السياسة الخارجية فى السياسات العالمية » الناشر وارن مكدونالد ، نيوجرسى ، ١٩٥٨ .

تحسنت بين حكومة الكومنتنج وحكومة السوفيت ؛ وقد وافق سن يات سن زعيم الكومنتنج على التعاون مع الشيوعين ، لا فى الميدان السياسى والاقتصادى فحسب ، بل أيضا فى الميدان الايديولوجى ، الا أن ازدياد قوة الحزب الشيوعى والحركة النقابية اليسارية سدا يخيف الجناح اليمينى من الكومنتنج ؛ وعلى رأسه شان كان شيك (الذى حل فى زعامة الحزب محل سن يات سن بعد وفاته فى ١٢ مارس سنة ١٩٢٥) . وفى مارس سنة ١٩٢٧ بدأ الصراع بين الكومنتنج والشيوعية الصينية ؛ وانتهى باخماد الثورة الشيوعية بقوة النار والحديد .

وانحصر العداء بين الصين الوطنية وروسيا الشيوعية حتى ظهرت وطأة الهجوم اليابانى على البلاد (سنة ١٩٣٦ ـ سنة ١٩٣٨) ، مما ترتب عليه أن قامت شبه هدنة بين الاتحاد السوفيتى والصين (٦٠) ، وظلت مستمرة فى أثناء الحرب العالمية الثانية .

وساءت العلاقات بين الدولتين والحرب العالمية الثانية على وشك النهاية ، وبخاصة حين اضطرت الصين بضغط من الولايات المتحدة وانجلترا اللتين كانتا فى حاجة الى معونة السوفيت لاتمام هزيمة اليابان الى ابرام معاهدة ١٤ أغسطس ١٩٤٥ مع الاتحاد السوفيتى ، وبموجب هذه المعاهدة :

أولا ـ تنازلت الصين عن منغوليا الخارجية ، ووافقت على أن يكون تقرير مصيرها موقوفا على استفتاء عام ، واستقلت منغوليا نتيجة لهذا الاستفتاء فى ١٢ اكتوبر سنة ١٩٤٥ .

ثانيا ـ أصبحت الخطوط الحديدية فى منشوريا وشرقى الصين نصفها مملوكا للاتحاد السوفيتى .

ثالثا ـ أصبح ميناء بورت آرثر قاعدة بحرية مشتركة بين الاتحاد السوفيتى والصين وتحتلها القوات السوفيتية .

وبعبارة قصيرة : لم تختلف معاملة الاتحاد السوفيتى للصين عن معاملة الدول الاستعمارية لها فى النصف الاول من القرن العشرين .

وعادت الحرب الاهلية بين الصين الوطنية والصين الشيوعية ، ورغم المساعدات الامريكية للصين الوطنية انتصر ماوتسى تونج ، وتراجعت قوات

---

(٦٠) فى هذا الحين وقع حادث اختطاف شان كاى تشيك (ديسمبر سنة ١٩٣٦) من جانب العناصر الشيوعية ، ثم افرج عنه بتدخل من حكومة موسكو التى أرادت فيما يبدو أن تحتفظ بالوحدة الصينية أمام العدوان اليابانى .

شـــان كان شاى تشيك ، وانحصر حيزها فى جزيرة فرموزا . ويعـــتبر اول اكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ ميلاد الصين الشيوعية ، وبه تبـــدأ مرحلة جديـــدة فى سياستها تجاه الاتحاد السوفيتى ، واهم مظاهر هذه السياسة :

اولا ـــ ابرام معاهدة الصداقة والتحالف والمعونة المتبادلة بين الدولتين فى ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ وبموجب هذه المعاهدة تنازلت الحكومة الســـوفيتية عن جميع حقوقها فى الادارة المشتركة فى الخطوط الحديدية الصينية ، وانسحبت قواتها من قاعدة بورت آرثر ، ونظم التعاون الاقتصادى والعسكرى بـــين الطـــرفين .

ثانيا ـــ زاد التعاون بين الدولتين اثناء الحرب الكورية ، فقـــدم الاتحـــاد السوفيتى الاسلحة والعتـــاد ، وقدمت الصين الرجال ، وبذلك أمكن ايقاف الزحف الامريكى .

ثالثا ـــ نظم التعاون الاقتصادى والفنى بسلسلة من المعاهدات والقروض ، وكان ذلك من مكملات المحـــور السياسى والايديولوجى بين موسكو وبكين .

ومنذ نحو سنة ١٩٦٠ (٦١) بدأت ملامح خلاف تظهر بينهما ، ويرجع ذلك الى عـــدة اسباب :

اولا ـــ خلاف ايديولوجى يدور حول تفسير الماركسية اللينينية عامة .

ثانيا ـــ خلاف يدور حول تطبيق الماركسية فى الامور الداخلية ، وبخاصة بالنسبة للسياسة الزراعية الجديدة التى اتبعتها الصين ، وعرفت فيما بعـــد باسم « الكوميون » .

ثالثا ـــ خلاف حـــول الاستراتيجية الدولية يجب ان يتبعهـــا محـــور موسكو ـــ بكين تجاه العدو المشترك ، وهـــو الولايات المتحدة (٦٢) ، فالاتحاد السوفيتى يريد انهاء مشكلة برلين قبـــل ان تتبلور الوحدة الاوربية ، وقبل ان تستعيد المانيـــا الغربية قوتها ، فى حين ان الصين الشيوعية تريد انهاء قضية فرموزا والجـــزر المحيطة بشواطئها ، والانضمام الى الامم المتحدة .

---

(٦١) يرى بعض المعقبين السياسيين ان بداية الخلاف ترجع الى الخطبة التى القاها الرفيق خروشوف فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى واهجم فيهـا ستالين والستالينية . فاغضـــب ذلك الصينيين لسببين : اولهما ان العناصر المسئولة فى بكين لم تبلغ بنية خروشوف مهاجمـــة ستالين ومبادئه ، ولم تستشر بكين فى ذلك ، وثانيهما ان نقـــد ستالين فى راى الصين لا يقـــوم على اساس ، ولـــم يكن فى وقت مناسب .

(٦٢) انظر بحث : القنبلة الذرية الصينية . مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، اول يوليـــة ١٩٦٥ .

واذا كان هناك اتفاق بين الحليفين فيما يتعلق بتحقيق الاهداف الآجلة (تحقيق الشيوعية الدولية) فان الخلاف يدور حول المسائل العاجلة ؛ ولكن كما يقول ماوتسى تونج « ليست المتناقضات بين البلاد الاشتراكية والاحزاب الشيوعية أساسية لانها لا تنجم عن تصادم كلى بل عن تصادم جزئى بين المصالح » .

(ب) سياسة الصين تجاه آسيا : ترمى السياسة الخارجية للصين فى آسيا الى تحقيق « التحكم الاخوى » الاقتصادى والسياسى فى البلاد الآسيوية بواسطة قيام ديمقراطية شعبية ترتبط بها على غرار ارتباط الجمهوريات الشعبية الاوربية بالاتحاد السوفيتى ، وهى فى سبيل ذلك قد التزمت اساليب منها :

اولا — محاربة الاستعمار الامريكى فى آسيا ، حيث تعم احلافه العسكرية المنطقة ، وتنتشر قواته الضاربة فيها عامة ، وفى اليابان وجنوبى كوريا خاصة .

ثانيا — مساعدة الثورات المحلية ، والحروب الاهلية ، على نحو ما فعلت فى الملايو (١٩٤٩ — سنة ١٩٥٢) ، وفى لاوس (١٩٦١ — ١٩٦٢) ، وفى فيتنام الشمالية (١٩٥٠ — ١٩٧٥) .

ثالثا — الاستناد الى الاحزاب الوطنية الشيوعية ، واخصها الحزب الشيوعى الهندى ، والحزب الشيوعى الاندونيسى ، والى جماعات المغتربين الصينيين الذين اصبحوا جزءا من كل وطن يعيشون فيه ، كما هو الحال فى تايلاند وسنغافورة .

رابعا — تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية والفنية الى مختلف الدول الآسيوية ، رغم ما تتحمل من جهد فى سبيل ذلك .

ويمكن أن يقال انها قد حققت كثيرا من النجاح مع مجموعة هذه الدول منذ اشتراكها فى مؤتمر باندونج الذى اعتبر بمثابة اعتراف الدول الافريقية الآسيوية بالصين الشيوعية ، حتى يتم انضمامها الى الامم المتحدة .

٦ — السياسة الخارجية المصرية :

لا نكون مبالغين اذ قلنا ان مصر تعتبر من بين شتى دول العالم واكثرها تاثرا فى سياستها الخارجية بموقعها الجغرافى .

انها دولة افريقية ، مرتبطة بهذه القارة أشد الارتباط عن طـــريق نهر النيل الذى تقع منابعه فى قلب القارة ، ويقع مصبه عند نهايتها شمالا .

وهى ايضا من دول البحر الابيض المتوسط . اذ تطل عليه شواطئها الشمالية مما يتيح لها أن تحسب فى عداد الدول الاوربية من الناحية المدنيـة والحضارية ؛ وقد اجمع هيجل فى كتابه « فلسفة التاريخ » وتوينبى فى كتابه « دراسة للتاريخ » على أعتبار مصر وجنوبى افريقيا جـزءا من المدنيـــة الاوربيـــة .

وفى بداية القرن السابع بعد الميلاد دخلها العرب . ومن وقتئذ تحولت الى دولة اسلامية ، ثم الى دولة عربية ، ولما استقرت به من تراث اسلامى عريض ؛ وبسبب قيام الازهر فيهـــا وهو اكبر جامعة اسلامية فى العـــالم ، لم تعد دولة اسلامية فحسب ، بل احتلت مكان الصـــدارة والقيادة بين الدول الاسلامية ، وبسبب موقعها الجغرافى وضخامة عـدد سكانها ووفرة خيراتها ، واخذها بأسباب المدنية والحضارة ، لم تعد دولة عربيـــة فحسب ، بل انعقـد لها لواء الزعامة على دول العالم العربى قاطبة .

وعلى اثر تحرير مصر من الاحتلال البريطانى (باتفاقية يوليو سنة ١٩٥٤ ، واشتراكها فى مؤتمر باندونج (ابريل سنة ١٩٥٥) انتهجت سياسة خارجيـة جديدة هى سياسة الحياد الايجابى ؛ وعليه نستطيع ان نقول أن السياســة الخارجية المصرية تـدور فى خمس دوائر : الدائرة الافريقيـــة ؛ والدائرة الاسلامية ، والدائرة الاوربية ، والدائرة العربيـــة ، والدائرة الحيـــادية ، وسنخصص لكل دائرة منها بحثـــا وجيزا (٦٣) .

(أ) **الدائرة الافريقية** : أول من وضع قواعد السياســـة الخارجية لمصر تجاه افريقيا هم فراعين مصر . وكان ذلك منذ عهـد الدولة الوســـطى ، وكان هدفها بســـط النفوذ على السودان ، وعلى بعض الاقاليـــم المعروفة اليوم باسم الصومال واثيوبيا . وقد كتب لهم النجاح حينا ؛ ومنوا بالاخفاق حينا آخر .

ولما دخل العرب البلاد ظلت تلك السياسة قائمة ، وكان دخـــول القبائل السودانية فى الاســـلام ، ثم تعريبها . وفى العصـــور الحديثة نهج محمد على وخلفاؤه ذلك المنهج نفســـه ، وامتد النفـوذ المصرى الى الســـودان كله ، ثم الى الصومال واوغندة .

---

(٦٣) اتبعنـا التسلسل التاريخى فى ترتيب تلك الدوائر ، فالسياسة الافريقية أقـدمها ، ثم تليها السياسية الاسلامية منذ الفتح العربى ، ثم ظهرت السياسة الاوربية منذ سيطرة الاستعمار الغربى ، على الشرق الاوسط ، ثـم ظهرت السياسة العربية فى بداية هـذا القرن ، وأخيرا ظهرت السياسة الحيادية .

واذا كانت الثورة المهدية عاملا من عوامل تفكك تلك الامبراطورية فانها لم تكن غايتها القضاء على الروابط الوثيقة التى تربط سكان اقليم وادى النيل ؛ بل كان من اهداف المهدى الوصول الى القاهرة لتخليصها من المستعمرين الذين كان يسميهم الكفار .

وعادت مصر مرة أخرى الى الاستيلاء على السودان سنة ١٨٩٨ ، الا أن ثمرة نجاحها استأثرت بها انجلترا باسم اتفاقية يناير سنة ١٨٩٩ التى وضعت قواعد الحكم الثنائى فى السودان . وزاد ضعف النفوذ المصرى فى السودان بعدئذ . وبلغ غاية الضعف سنة ١٩٢٤ بعد مقتل السردار سيرلى ستاك فى القاهرة ، وما ترتب عليه من سحب ما بقى من الجيش المصرى فى السودان ، وظل الامر على ما هو عليه بالرغم من اتفاقية سنة ١٩٣٦ التى تضمنت اعادة بعض النفوذ المصرى فى السودان .

وجاءت ثورة سنة ١٩٥٢ فسلكت فى بداية الامر تلك السياسة التقليدية نحو افريقيا ؛ وهى العمل على تحقيق وحدة وادى النيل ، الا انها جددت فى تلك السياسة وتطورت بها (٦٤) :

أولا — لم تربط بين قضية الجلاء وقضية « وحدة وادى النيل » ؛ كما كانت تفعل كل الحكومات منذ استقلال مصر .

ثانيا — جعلت لقضية « وحدة وادى النيل » الاولوية على قضية الجلاء ..

ثالثا — وافقت على تطبيق مبدأ حق تقرير المصير فى السودان ، وترتب على هذا المسلك السياسى الجديد قيام اتفاقية فبراير سنة ١٩٥٣ التى

---

(٦٤) لخص الرئيس جمال عبد الناصر السياسة الخارجية المصرية تجاه افريقيا فى كتابه « فلسفة الثورة » (الطبعة العاشرة ص ٧٧) فقال :

« أيمكن أن نتجاهل أن هناك قارة افريقية شاء لنا القدر أن نكون فيها ، وشاء أيضا أن يكون فيها صراع مروع حول مستقبلها ، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا . سواء أردنا أم لم نرد ... » .

« أننا لن نستطيع بحال من الاحوال — حتى لو اردنا — ان نقف بمعزل من الصراع الدامى المخيف الذى يدور فى اعماق افريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الافريقيين : لا نستطيع لسبب هام وبديهى هو اننا فى افريقيا ، ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع الينا نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة ، والذين نعتبر طريق صلتها بالعالم الخارجى كله ولن نستطيع بحال من الاحوال أن نتخلى عن مسئوليتنا فى المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء ، ويبقى بعد ذلك سبب هام هو ان النيل شريان الحياة لوطننا يستمد ماءه من قلب القارة » .

« ويبقى أيضا أن السودان — الشقيق الحبيب — تمتد حدوده الى اعماق افريقيا ، ويرتبط بصلات الجوار مع المناطق الحساسة فى وسطها » .

اسفرت من استقلال السودان فى اول يناير سنة ١٩٥٦ ، ثم قبول السودان فى جامعة الدول العربية فى ١٩ يناير سنة ١٩٥٦ ، ولهذا القبول مغزى سياسى هام ، اذ بموجبه انتقلت العلاقة بين مصر والسودان من الدائرة الافريقية الى الدائرة العربية ، وترتب على هذا الاتجاه الجديد أمر آخر ، وهو ان السياسة المصرية تجاه افريقيا تجاوزت نطاق وادى النيل الذى كانت محصورة فيه ، الى نطاق أوسع امتد الى قلب القارة الافريقية . ومن آثار ذلك ميثاق دول الدار البيضاء (يناير ١٩٦١) ثم ميثاق اديس ابابا (مايو ١٩٦٣) . ومجمل خصائص تلك السياسة :

اولا — بعد ان كانت السياسة الخارجية لمصر تجاه افريقيا محصورة فى وادى النيل ترامت آفاقها حتى شملت القارة الافريقية كلها .

ثانيا — بعد ان كانت تلك السياسة تقوم اصلا على نشر الاسلام فى القارة التى لم تهتد بعد الى التوحيد ، ونشر اللغة العربية ، اضافت الى ذلك دعوتين جديدتين ، هما الدعوة الى الحياد الايجابى وعدم الانحياز ، والدعوة الاشتراكية فى سبيل التنمية الاقتصادية .

ثالثا — اصبحت سياسة مصر نحو افريقيا مكملة لسياستها تجاه العالم العربى ، ومدعمة لها ، اذ ان نحو ٧٢٪ من اراضى الوطن العربى تقع فى افريقيا(٦٥) .

(ب) الدائرة الاسلامية : نهضت مصر بدورها فى العالم الاسلامى منذ استقر فيها الاسلام ، وبخاصة بعد ان قامت فيها اكبر جامعة دينية اسلامية . ونعنى بها « الازهر » ، فقد قامت بدور قيادى للعالم الاسلامى فى العصر الفاطمى ، وظلت تقوم به حتى جاء الغزو العثمانى للبلاد (سنة ١٥١٦) فكاد يقضى على هذا الدور ، وساعده على ذلك انه تمكن من نقل الخلافة من القاهرة الى القسطنطينية .

---

(٦٥) جاء فى الميثاق « ١٩٦٢ » : ان شعبنا يعيش على الباب الشمالى لافريقيا المناضلة ، وهو لا يستطيع ان يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى » ، وجاء فى ورقة اكتوبر (١٩٧٤) : « واول ما يهمنا فى حركة العالم النامى هو حركة الدول الافريقية الشقيقة ، فنحن ننتمى لهذه القارة ، ومصر ناضلت من اجل تضامن دولها ، وشاركت فى تاسيس منظمة الوحدة الافريقية ، وللدول الافريقية الاعضاء فى جامعة الدول العربية تضم اكثر من ثلث سكان افريقيا ، فالروابط متعددة والمصالح مشتركة . ومصر لن تنسى وقفة افريقيا الى جوارها ، وهى لا بد ان تستجيب ليد التعاون التى تمدها شعوب افريقيا ، وان تاخذ مكانها الطبيعى بينها » .

وعادت الحياة الى الدعوة الاسلامية على يد السيد جمال الدين الافغانى . والشيخ محمد عبده ، وكانت الفرصة مواتية لهذه الحركة بعد الغاء الخلافة من تركيا فى مارس سنة ١٩٢٤ ، واخذ الملك فؤاد وبعض رجال الازهر يعملون على استغلال تلك الدعوة ، الا ان حزب الوفد وبعض العناصر السياسية الاخرى كانت لا تقر هذا الاتجاه ، خوفا من أن يؤدى الى تقوية سلطة الملك ، وخوفا من ان يكون ذلك عقبة فى سبيل الاستقلال ، ورغم هذا فقد انعقد فى القاهرة المؤتمر الاسلامى الاول فى ١٣ مايو سنة ١٩٢٦ تحت رياسة شيخ الازهر لبحث امور الخلافة ، وتلاه مؤتمر آخر فى السعودية فى يونية سنة ١٩٢٦ تحت رياسة الملك عبد العزيز بن سعود ، ومؤتمر ثالث فى القدس فى ديسمبر سنة ١٩٣١ برياسة الحاج أمين الحسينى وشوكت على ممثل مسلمى الهند . ولم تسفر كل هذه المؤتمرات عن نتائج ذات شان(٦٦) .

اما بعد قيام ثورة ١٩٥٢ فان السياسة المصرية تجاه الدعوة الاسلامية قد لخصها الرئيس جمال عبد الناصر فى كتابه « فلسفة الثورة » مشيرا اليها باسم الدائرة الثالثة . « الدائرة التى تمثله عبر قارات ومحيطات . والتى قلت انها دائرة اخوان العقيدة الذين يتجهون معا أينما كان مكانهم تحت الشمس الى قبلة واحدة ، وتهمس شفاههم الخاشعة بنفس الصلوات » . وكانت سياسة الثورة تجاه العالم الاسلامى تتلخص فى اتخاذ الحج وسيلة لاقامة منظمة دولية اسلامية تشرف على امور الامة الاسلامية(٦٧) .

وفى أغسطس سنة ١٩٥٤ تمت بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك سعود ورئيس وزراء باكستان مقابلة بمكة اثناء الحج ، واثناء هذه المقابلة وضعت الاسس لمنظمة دولية اسلامية اطلق عليها اسم « المؤتمر الاسلامى »

---

(٦٦) دار المؤتمر الاول حول موضوع الخلافة بضرورة عقد مؤتمر يعمل لاعادتها . أما المؤتمر الثانى فدارت قراراته حول شئون الحجاز وشئون الحجاج ، وانتهى الى قرار بانشاء لجنة دائمة للاشراف على هذه الامور . أما المؤتمر الثالث فتناول شئون المسلمين عامة ، والتدابير اللازمة للدفاع عن مصالحهم ومن الموضوعات التى عالجها : التعاون بين المسلمين ، والدفاع عن المدن المقدسة بما فيها القدس ، وانشاء جامعة اسلامية يكون مقرها القدس . وقد انشا هذا المؤتمر جمعية عامة تجتمع بالقدس كل سنتين ، ومجلسا تنفيذيا من ٢٥ عضوا ، ومكتبا دائما . ولكن لم يكن لكل هذه الاجهزة نشاط يذكر .

(٦٧) جاء فى « فلسفة الثورة » : يجب أن تكون للحج قوة سياسية ضخمة ، ويجب أن تهرع صحافة العالم الى متابعة انبائه لا بوصفه مراسم وتقاليد تصنع صورا طريفة لقراء الصحف وانما بوصفه مؤتمرا سياسيا دوريا يجتمع فيه كل قادة الدول الاسلامية ورجال الرأى فيها وعلماؤها فى كافة انحاء المعرفة وكتابها وملوك الصناعة فيها وتجارها وشبابها ليضعوا فى هذا البرلمان الاسلامى للعالم خطوطا عريضة لسياسة بلادهم وتعاونها معا حتى يحين موعد اجتماعهم من جديد بعد عام » .

وفى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤ عين لهذا المؤتمر أمين عام . الا أن هذه المنظمة لم يقدر لها النجاح الذى كان يرجى لها ، واصبحت الدائرة الاسلامية روحية اكثر مما هى سياسية(٦٨) .

وقد اعطى حريق المسجد الاقصى فى اغسطس ١٩٦٩ دفعة لفكرة التجمع الاسلامى فعقد فى الرباط فى سبتمبر من نفس العام مؤتمر قمة اسلامى اشتركت فيه ٢٦ دولة مثلت عشرة منها على مستوى الملوك والرؤساء . غير ان مصر لم تلعب فى هذا المؤتمر دورا بارزا ، وقد فسر بعض المراقبين ذلك بوجود اتجاه قوى داخل المؤتمر للنظر الى حادث المسجد الاقصى فى اطاره الدينى فحسب وهو الامر الذى لم تكن مصر توافق عليه ، وذلك على العكس من مؤتمر لاهور الذى عقد فى فبراير ١٩٧٤ ، وحضرته وفود ٣٧ دولة اسلامية مثلت ٢٣ منها على مستوى الملوك والرؤساء ، فقد ركز المؤتمر على دعم الموقف العربى واعتبره المراقبون علامة على تبلور موقف جماعى للدول الاسلامية من قضية الشرق الاوسط للمرة الاولى(٦٩) . وقد لعبت مصر فى هذا المؤتمر دورا بارزا تمثل بصفة خاصة فى الوساطة التى قام بها الرئيس السادات بين باكستان وبنجالاديش .

(ج) **الدائرة الاوربية** : اتصلت مصر اتصالا مباشرا بأوربا منذ الحملة الفرنسية عليها ، وكان هذا الاتصال من عوامل احياء القومية المصرية وابرازها كقوة منفصلة عن القومية الاسلامية(٧٠) وكانت سياسة حكام مصر

---

(٦٨) يقول الميثاق الوطنى فى هذا الصدد : « اذا كان شعبنا يؤمن برباط روحى وثيق يشده الى العالم الاسلامى ... » .

(٦٩) أنظر قرارات المؤتمر فى مجلة السياسة الدولية ، ابريل ١٩٧٤ ، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٠ .

(٧٠) يقول الميثاق الوطنى فى هذا الصدد : « ولم تكن الحملة الفرنسية على مصر مطلع القرن التاسع عشر هى التى صنعت اليقظة المصرية فى ذلك الوقت ـ كما يقول بعض المؤرخين ـ فان الحملة الفرنسية حين جاءت الى مصر وجدت الازهر يموج بتيارات جديدة تتعدى جدرانه الى الحياة فى مصر كلها ، كما وجدت ان الشعب المصرى يرفض الاستعمار العثمانى المتنع باسم الخلافة ، والذى كان يفرض عليه دون ما مبرر حقيقى تصادما بين الايمان الدينى الاصيل فى هذا الشعب وبين ارادة الحياة التى ترفض الاستبداد .

ولقد وجدت هذه الحملة مقاومة عنيفة لسيطرة المماليك وتمردا مستمرا على ولاتهم لفرض الظلم على الشعب المصرى ، وبرغم أن هذه المقاومة العنيفة والتمرد المستمر قد كلفا شعب مصر غاليا فى ثروته الوطنية وفى حيويته ، فان الشعب المصرى كان صامدا ثابت الايمان .

على ان الحملة الفرنسية جاءت معها بزاد جديد لطاقة الشعب الثورية فى مصر ، جاءت ومعها لمحات عن العلوم الحديثة التى طورتها الحضارة الاوربية بعد أن أخذتها عن غيرها من الحضارات ، والحضارة الفرعونية والعربية فى مقدمتها .

كذلك جاءت معها بالاساتذة الكبار الذين قاموا بدراسة احوال مصر أو بالكشف عن أسرار تاريخها القديم .

وكان هذا الزاد يحمل فى طياته ثقة بالنفس ، كما كان يحمل افاقا جديدة تشد خيال الحركة المتحفزة للشعب المصرى » .

منذ عهد محمد على وخلفائه من بعده ترمى الى التقرب من اوربا . وتقليد النظم الاوربية ؛ والاخذ بمفاهيمها ؛ واقتباس معارفها ؛ وكان قول الخديو اسماعيل « سأجعل مصر قطعة من اوربا » صورة واضحة لهذا الاتجاه . وكانت الثورة العرابية تعبيرا عن الرغبة من التخلص من الدائرة الاوربية : الا ان اخماد هذه الثورة ووقوع الاحتلال البريطانى ادخل مصر فى الدائرة الاوربية راضية ام كارهة .

وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ اول وثيقة سياسية دولية وضعت العلاقة السياسية بين مصر والدائرة الاوربية فى وضع قانونى . ثم كان قيام جامعة الدول العربية ؛ ومشروعات الدفاع عن الشرق الاوسط ؛ اسلوبا جديدا لتنظيم علاقة مصر والدول العربية كلها مع الدائرة الاوربية . ولم تشر ثورة سنة ١٩٥٢ صراحة بعد قيامها الى أنها تنوى قطع أى صلة سياسية مع الدائرة الاوربية ؛ ولذلك لم يرد لها ذكر مع الدوائر السياسية الثلاث التى ذكرت فى كتاب « فلسفة الثورة » .

وكان العدوان الثلاثى (سنة ١٩٥٦) ، والغاء معاهدة اكتوبر سنة ١٩٥٤ بين مصر وانجلترا ؛ بمثابة الفصل النهائى بين مصر والدائرة الاوربية . واصبح الانضمام اليها ؛ أو الارتباط بها ؛ يتعارض تعارضا تاما مع دائرة جديدة لم يرد لها ذكر فى كتاب « فلسفة الثورة » ؛ اذ لم تكن قد ظهرت بعد ؛ وهى « الدائرة الحيادية » ؛ لان اوربا قد انقسمت سياسيا الى معسكرين متناهضين تشتد بينهما الحرب الباردة التى قامت الدائرة الحيادية لتخفيف حدتها بعدم الاشتراك فيها .

وبعد السنينات برزت الدائرة الاوربية فى السياسة المصرية من جديد باتخاذ أوربا موقفا حياديا من النزاع العربى الاسرائيلى وصل ذروته بتصريح وزراء خارجية السوق الاوربية المشتركة فى نوفمبر ١٩٧٣(٧١) ؛ ويفسر هذا التطور بوعى اوربا بمدى ارتباط مصالحها بالعرب وبالذات فيما يتعلق بالبترول العربى ، وقد كانت ردود فعل هذه التطورات فى الموقف الاوربى ايجابية لدى العرب خاصة بالنظر الى ادراكهم المتزايد للاحتمالات المستقبلة لقوة اوربا عالميا . وترتب على هذا كله الوعى باهمية تنشيط حوار عربى اوربى لم تتبلور أبعاده بعد . وفى الفترة الاخيرة تزايدت احتمالات نمو العلاقات العربية الاوربية وخصوصا بعد الدور الذى بدات فرنسا وبريطانيا تقومان به فى تزويد مصر بالسلاح والتكنولوجيا المتقدمة .

---

(٧١) انظر نصه فى مجلة السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٤ ، ص ٢٠٣ .

(د) **الدائرة العربية** : اهتمام مصر بالعالم العربى مشرقه ومغربه يسبق سيطرة العرب على هذه المنطقة ، فالمعاهدة التى ابرمت بين الفرعون رمسيس الثانى وملك الحيثيين تدل على ان الترابط والتواصل بين اجزاء تلك المنطقة سبق عرفها بقرون(٧٢) . ثم كانت غزوات ابراهيم باشا ، واستيلاؤه على سوريا بداية القرن الماضى تكرارا للمخطط الذى رسمه تحتمس ورمسيس الثانى قبل الفتح العربى ، ورمزا للتكامل السياسى والاستراتيجى بين منطقة الشام ومنطقة مصر ، الا ان سياسة محمد على تجاه العالم العربى قد اخفقت لاسباب ، منها :

اولا — لم يكن محمد على عربيا ، فكانت تنقصه الشعبية التى يكتسب بها تاييد الراى العام العربى .

ثانيا — لم يحاول تدعيم الروابطين المنطقتين بايديولوجية عربية .

ثالثا — وقفت انجلترا ، وكانت يومئذ فى مقدمة دول العالم قوة وسيطرة ، فى وجهه ابقاء على الامبراطورية العثمانية لما لها من مصلحة فى ذلك .

وقد اضطر محمد على وخلفاؤه من بعده ان ينصرفوا عن الدائرة العربية الى الدائرة الافريقية ، وترتب على ذلك انفصال بين الحركة الوطنية المصرية وبين الحركات الوطنية التى قامت فى كل من المشرق والمغرب العربى . وتجلى ذلك فيما بعد الحرب العالمية الاولى ، اذ قام تعارض بين الحركة التحررية الهاشمية المعتمدة على انجلترا ، وبين الحركة التحررية المصرية المعتمدة على مقاومة انجلترا .

ثم كان وعد بلفور ، ونشاط الصهيونية فى فلسطين ، والمؤتمرات

---

(٧٢) يقول الميثاق الوطنى فى هذا الصدد فى بابه الثالث :

منذ زمان بعيد فى الماضى ، لم تكن هناك سدود بين بلاد المنطقة التى تعيش فيها الامة العربية الان .

وكانت تيارات التاريخ التى تهب عليها واحدة ، كما كانت مساهمتها الايجابية فى التاثير على هذا التاريخ مشتركة .

ومصر بالذات لم تعش حياتها فى عزلة عن المنطقة المحيطة بها ، بل كانت دائما بالوعى ، وباللاوعى فى بعض الاحيان ، تؤثر فيما حولها وتتاثر به ، كما يتفاعل الجزء مع الكل . وتلك حقيقة ثابتة تظهرها دراسة التاريخ الفرعونى صانع الحضارة المصرية والانسانية الاولى . كما تؤكدها بعد ذلك وقائع عصور السيطرة الرومانية الاغريقية .

وكان الفتح الاسلامى ضوءا ابرز هذه الحقيقة وانار معالمها وصنع لها ثوبا جديدا من الفكر والوجدان الروحى .

الاسلامية التى سبقت الاشارة اليها ، من عوامل الاتجاه نحو الدائرة العربية ، فمنذئذ بعث من جديد ما كان بين العرب من روابط تاريخية ، وشركة فى الآلام والآمال ، ثم كان قيام الجامعة العربية اول مظهر قانونى وتنظيمى لدخول مصر من جديد فى الدائرة العربية ، وكانت فلسطين هى المحك الذى اظهر جوهر هذه العروبة ، وعقب قيام ثورة سنة ١٩٥٢ ظلت سياسة مصر داخلة فى نطاق جامعة الدول العربية(٧٣) ، ولكن لما تبين لها ان نطاق الجامعة العربية لا يحقق امانى العرب ، وانه لا بد من تخطيها للوصول الى اقامة اتحادات مباشرة بين الدول العربية ، قامت تجربة الوحدة بين سوريا ومصر ، وغيرها من المحاولات التى سنعرض لها فيما بعد . والتى جعلت الدائرة العربية هى المخطط الاول فى سياستنا الخارجية(٧٤) .

(هـ) **الدائرة الحيادية** : كانت هذه آخر دائرة بانت فيها ملامح سياستنا الخارجية ، وهى على خلاف الدوائر السابقة لا ترتبط بسياسة تجاه منطقة بعينها قدر ما ترتبط بالسياسة العالمية عامة ، اذ انها ترمى — عن طريق عدم الارتباط بالاحلاف العسكرية — الى توسيع منطقة العالم غير المنحازة ، حتى تنكمش رقعة البلاد المنحازة ، مما يخفف حدة التوتر الدولى ويبعد شبح الحرب ان لم يقض عليه .

---

(٧٣) جاء فى كتاب « فلسفة الثورة » ص ٥٩ : ما من شك فى ان الدائرة العربية هى اهم هذه الدوائر واوثقها ارتباطا بنا ، فلقد امتزجت معنا بالتاريخ ، وعانينا معا نفس المحن ، وعشنا نفس الازمات ، وحين وقفنا تحت سنابك خيل الغزاة كانوا معنا تحت نفس السنابك ، وامتزجت هذه الدائرة معنا ايضا بالدين ، فنقلت مراكز الاشعاع الدينى فى حدود عواصمها من مكة الى الكوفة ثم الى القاهرة ، ثم جمعها الجوار فى اطار ربطته كل هذه العوامل التاريخية والمادية والروحية » .

(٧٤) اكد الميثاق الوطنى ذلك ، فحرص على ان يفصل بين موضوع الوحدة العربية فخصص لها الباب التاسع من الميثاق ، وبين شئون السياسة الخارجية فخصص لها الباب العاشر ، ليوضح لنا ان مسالة الوحدة لا تتصل بالسياسة الخارجية بقدر ما هى جزء اصيل من السياسة الداخلية ، فعندما تتحقق فان العلاقات بين مختلف الاقطار العربية ستكون خاضعة لاحكام القانون الداخلى لا احكام القانون الدولى ، ولكن لان هذه الوحدة لم تتحقق بعد ورد ذكرها فى الباب العاشر الخاص بالسياسة الخارجية ، لانها ستظل متصلة بها الى ان تتحقق الوحدة . وفيما يتعلق بالوحدة العربية هذه تقدم الميثاق بعدة مبادىء ، منها ان اى وحدة جزئية فى العالم العربى هى خطوة وحدوية تقرب من يوم الوحدة الشاملة ، وفى ذلك تاييد لما جاء فى المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية ، اذ تقول : « لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون اوثق وروابط اقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، ان تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقق هذه الاغراض » . ومن هذه المبادىء ايضا ان للحركات الشعبية الوطنية التقدمية وسيلة من وسائل تحقيق الوحدة العربية ، ومنها انه يجب مساندة جامعة الدول العربية ، ولكن بدون تحويلها اكثر مما تطبق بحكم كونها جامعة للحكومات ، وليست جامعة للشعوب .

والاتجـــاه الحيادى لمصر ـــ فى حقيقة الامر ـــ يسبق بكثير قيـــام الحرب الباردة ، وتمتـــد جذوره الى تدخـــل الاستعمار الاوربى فى شئون البـــــلاد منذ منتصف القرن المـــاضى ، وكراهيـــة الشعب لـــكل ما هو اجنبى ، ورغبته فى التزام الحيـــاد ازاء كل حـــرب تدور بين هـــؤلاء الاجانب ، وموقـــف مصر فى الحرب العـــالمية الاولى والحـــرب العـــالمية الثانية انما هو تعبير صـــادق عن الفكر الحيـــادى الذى اجمل شعب مصر رايه فيه بقوله : « لاناقة لى فى هذه الحرب ولا جمـــل » . وكانت حـــرب فلسطين من العـــوامل التى دعمت التيـــار الحيـــادى فى البـــلاد ، اذ وجـــدت أن كلا من المعســـكرين المتناهضين قد أيد اسرائيل ، وبادر الى الاعتـــراف بهـــا ، وعمل على ضـــمها الى الامم المتحدة ؛ وبذلك كله عارض المعســـكران الرأى العـــام العـــربى ، فنفـــر منهما ، وفضل أن يلتزم الحياد(٧٥) .

ولم تتبلور سياســـة الحيـــاد وعـــدم الانحيـــاز هذه الا بعد ان استطاعت البـــلاد أن تتخلص من الاحتـــلال العســـكرى البريطانى ، من آثـــار تســـلط الاستعمار ، وساعد على تبلورها :

---

(٧٥) موقف مندوب مصر فى الامم المتحدة ، وهـو يومئذ الدكتـور محمود فوزى ، يعـد أول تعبير عن الحيـاد الايجابى ، اذ امتنع عن التصويت عند أخذ الراى فى القـرار الامريـكى الذى يطلب من الامم المتحـدة التدخل لحماية كوريا الجنوبية من عـدوان كوريا الشمالية ، وكان ذلك فى ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٠ ، وقد عبر مندوب مصر عن موقفـه بقـوله انه لم يـكن يستطيع ابداء رأيه فى القرار الامريـكى منذ ثلاثة أيام اذ لم تـكن قد وصلت اليه تعليمات من القـاهرة ، ثم اضاف : اننى اليوم فى موقف يمكننى من التصريـح باسم حكومتى ان مصر كانت سـتمتنع عن التصويت فى القرار الذى اتخذه مجلس الامن فى ٢٧ يونيـة ، لو كان منـدوب مصر فى امكانه أن يشترك فى التصويت .

وهذا الموقف يمليه السببان التاليان : أولا : أن النزاع موضـوع النظر ليس فى الواقع سوى طور جديد من سلسلة الخـلافات التى تهدد السلام العالمى والامن . وثانيا : انه كانت هنـــاك عدة حالات عـدوان على الشـعوب ، وهتك للسـيادة والوحـدة الاقليميـة لدول هى أعضـاء فى الامم المتحـدة . وتلك الاعتداءات وهـذا الهتك عرضـا على الامم المتحـدة ولم تتخذ بشانهما أى اجراء لانهائها ، كما فعلت اليوم بالنسبة الى قضية كوريا .

وقد انتقد سير جلادوين جب مندوب بريطانيا فى مجلس الامن موقف مصر هـذا ، زاعما ان الامم المتحـدة لم تمتنع فيما سبق عن التدخـل فى انهـاء حالات تراها حـكومته عـدوانا ، وان هـذا لا يجوز ان يـكون مبررا للامتنـاع عن مقـاومة عـدوان لا سـيما اذا كان واضـحا وغير مشكوك فى وقوعـه كعدوان كوريا الشمالية . وحينئذ اجاب الدكتور محمود فوزى بانه حينمـا كان يشـير الى حالات عـدم تدخل الامم المتحـدة لانهـاء عـدوان كان يمر بخـاطره العـدوان الغاشم من الصـهيونية العالمية على شعب فلسطين المسالم .

يستخلص من هـذه المناقشـة أن للحيـاد الايجابى المصرى ينبع من مصدرين : أحدهما عـام وهو أن مصر أجنبية عن الـكتلتين المتناهضتين ، وبالتـالى فهى أجنبيـة عن الخـلاف الذى ينشب بينهما . والمصـدر الثانى هو موقف الامم المتحـدة والكتلتين المتناهضتين من ماسـاة فلسطين مما يملى على مصر ذلك الموقف الحيادى تجاه قضـايا الكتلتين فى منظمة الامم المتحدة .

اولا ــ ابرام معاهدة الصداقة الهندية المصرية فى ٦ ابريل سنه ١٩٥٥ فقد اتسع افق السياسة الحيادية المصرية حين التقى بسياسة الحياد الهندية(٧٦) .

ثانيا ــ جاء مؤتمر باندونج الذى انعقد فى ابريل سنة ١٩٥٥ مدعما سياسة الحياد الايجابى المصرى وادماجه فى اطار افريقى آسيوى .

ثالثا ــ صفقة الاسلحة مع تشيكوسلوفاكيا فى سبتمبر سنة ١٩٥٥ . فقبل ذلك كانت مصر تعتمد فى تسليحها على الغرب فيوقعها ذلك تحت رحمة دولة ، اما فى ظل السياسة الجديدة فقد تحررت من هذا الحرج . وعندما اخذت مصر ان اعتمادها التام على الكتلة الشرقية فى التسلح قد يوقعها فى نفس الحرج اتخذت قرار تنويع مصادر السلاح فى ١٩٧٤ .

رابعا ــ مؤتمر بريونى الذى عقد فى يولية سنة ١٩٥٦ ، وضم رؤساء دول كل من الهند ومصر ويوغسلافيا ، فطور مفهوم الحياد الايجابى . فلم يعد مقصورا على الدول الافريقية الآسيوية التى تخلصت من التسلط الغربى ولكنه تلاقى مع سياسة دولة اوربية تخلصت هى الاخرى من التسلط السوفيتى .

خامسا ــ العدوان الثلاثى على مصر كان من العوامل التى دفعت سياسة عدم الانحياز الى الامام دفعة قوية ، اذ كان بمثابة فصل نهائى بين مصر والغرب فى الميدان العسكرى (الغاء اتفاقية سنة ١٩٥٤ فى اول يناير سنة ١٩٥٧ باثر رجعى من تاريخ العدوان) ؛ وفى الميدان الاقتصادى (تصفية ممتلكات الدول المعتدية فى مصر) .

سادسا ــ انعقاد مؤتمر بلغراد لعدم الانحياز فى سبتمبر ١٩٦١ . ومؤتمر القاهرة فى اكتوبر ١٩٧٤ ، ولوزاكا فى سبتمبر ١٩٧٠ ؛ والجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣ ، وقد ابرزت كلها الدور الطليعى لمصر فى هذه السياسة .

---

(٧٦) عبر سفير مصر فى الهند عن ذلك للتوسع بقوله فى خطبة القاها عقب التوقيع على المعاهدة . « انه لشرف كبير لكل من الدولتين ان تواجه العالم بموقف مشترك فى جميع المشاكل الدولية » .

الفصـــل الثالث

فى الاستراتيجية والإحلاف العسكرية

السياسة الخارجية كما ذكرنا فى الفصل السابق يمكن ان تعرف بأنها تنظيم نشاط الدولة فى علاقاتها مع الدول الاخرى ، وعندما توضع السياسات الخارجية لكل اعضاء المجتمع الدولى موضع التطبيق فان بعضها قد يتصادم ، وبعضها قد يتوافق ، وهكذا ، ومن السياسات الخارجية المتصادمة نشأ ظاهرة الصراع الدولى ، ومن تلك المتوافقة تنشأ ظاهرة الاندماج الدولى ، وفى هذا الفصل سوف نتناول بالبحث موضوعين من الموضوعات المرتبطة بظاهرة الصراع الدولى وهما الاستراتيجية والاحلاف العسكرية ، فالدولة وهى تعد العدة لمواجهة اعدائها يكون عليها أن تختار بين عدة بدائل استراتيجية فى توظيف قوتها العسكرية ، كما أنها تلجأ للاحلاف العسكرية لزيادة امكانياتها فى الصراع .

المبحث الاول

فى الاستراتيجية

فى دراسة العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة فراغ فسيح يفترض فى العلوم العسكرية ان تملاه ، ما دامت القوة العسكرية ركنا اساسيا من اركان السياسة الدولية بل ومن اركان السياسة الداخلية ايضا . وعلى الرغم من ذلك فقد مرت بنا فترة ساد فيها عدم الاهتمام بالعلوم العسكرية فى دراسة العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة ، اما بسبب خضوع الامور العسكرية للسرية ، أو بسبب تأثر مناهج الدراسة لدينا بالمناهج الاوربية حيث الانفصال تام بين الدراسة العسكرية والدراسة المدنية ، أو بسبب سيطرة الطابع الاقتصادى والقانونى والتاريخى على مناهج العلوم السياسية ، واهتمامها بحالة السلم أكثر من حالة الحرب . الا ان الاوضاع قد تغيرت اليوم لعدة اعتبارات منها ان ظاهرة الحرب خاصة مع وجود السلاح الذرى الذى يهدد البشرية بالفناء التام لم تعد قضية محدودة لا تهم سوى فئة خاصة من العسكريين والسياسيين ، كما أن الحجة الخاصة بسرية الامور العسكرية لم يعد يصح أن تقف حائلا دون الاهتمام بهذه الناحية من العلاقات الدولية ، فالمطلوب هو تدريس القواعد العامة والاصول الاولية للامور العسكرية حتى تستكمل دراسة العلاقات الدولية اركانها .

١ ــ التعريف بالاستراتيجية :

اشتقت كلمة « استراتيجية » من كلمـــة « استراتيجوس » اليونانية بمعنى قائد ، والاستراتيجية فى الاعمال الحربية هى الخطة العامة الموضوعة لاحـــراز هدف ؛ ويرى البعض انها علم القيادة ، بينما يرى آخرون انها فن القيـــادة . وتختلف الاستراتيجية عن « التكتيك » ، وهى كلمة مشتقة من كلمة « تاسين » اليونانية ؛ وهى بدورها فعل معنـــاه يهيىء للحـــرب ، ويعرف التكتيك بأنه فن القيادة فى ميدان المعركة ، أو بانه تخطيط يوضع لمعركة واحدة(٧٧) .

(أ) **اهداف الاستراتيجية** : تهدف الاستراتيجية الى تحقيق الغايات التى ترسمها السياسة مستعملة فى ذلك خـــير الوســـائل التى تـــكون فى امكانها ، وقد يكون هذا الهدف الذى تطلب السياســـة من الاستراتيجية تحقيقه هجوميا ، كهدف المانيـــا عام ١٩٣٩ فى الاستيلاء على بعض الاقاليم الاوربية ، وقد يكون دفاعيـــا كدفاع بريطانيا عن جزيرتهـــا فيما بين ١٩٤٠ و ١٩٤١ ، وقد يـــكون ارغـــام العـــدو على التفـــاوض ، اما لعـــدم وجود مصلحة فى فرض الهزيمـــة العسكرية عليه ابتغاء اتخاذه حليفا فى المستقبل ، ويتمثل هذا فى موقف الحلفاء من ايطاليـــا فى الحرب العـــالمية الثانية ، واما للعجز عن ايقـــاع هزيمة شاملة بالعـــدو ، فالجزائر فى محـــاربتها لفرنســـا لم تسكن لديهـــا الامكانيات الكفيلة بتحقيق هزيمـــة عســـكرية شاملة ، ومن ثم كان قصـــارى سياستها ارغـــام حكومة باريس على التفـــاوض للوصـــول الى اســـتقلال الجزائر . ويتضـــح من ذلك ان الاستراتيجية تبحث قبل كل شىء عن النصر السياسى لا عن مجرد النصر العسكرى ، فهذا الاخير قد ينتهى بهزيمة سياسية تقضى على ثمـــراته كما حدث مثلا بالنسبة للنصر العسكرى الذى حققته الدول المعتـــدية على مصر فى عام ١٩٥٦ .

(ب) **فروع الاستراتيجية** : فى مقـــدمة الفـــروع التى انقســـمت اليهـــا الاستراتيجية ، الاستراتيجية الكلية او الشاملة ، وهى تلك التى ترســـم الخطوط العريضة للحرب الشاملة ، وتنسق بين مختلف الاستراتيجيات من عســـكرية

---

(٧٧) قد يكون من المناسب هنا ان نشير الى تعريفات ثلاثة من اشهر خبراء الاستراتيجية فى العالم وهم كلاوسفيتز الالمانى ، وليدل هارت الانجليزى ، وبوفـر الفـرنسى . اما كلاوســفيتز فيعرف الاستراتيجية بانها فن اعداد المعارك او الخطـة العـامة لحملة عسكرية كاملة ، اما طريقة تنفيذ الحملة وادارتها فيطلق عليها اسم التكتيـك ، ويعـرفها ليدل هارت بانها فـن توزيـــع وتنظيم الوسائل العسكرية بغية تحقيق اهـــداف سياسية ، بينما يعرفهـــا بوفر بقولـه ان الاستراتيجية هى ديالكتيكية الارادات المتقـابلة التى تستعمل القـوة فى فض ما ينشا بينها من نزاع . ويلاحظ ان كلاوسفيتز هـو الوحيـد بينهم الذى لم يدخـل فى اعتباره العنصر السياسى فى تعريف الاستراتيجية ، مع ان السياسة والاستراتيجية كلاهما مكملة للاخرى .

واقتصـــادية ودبلوماســـية ، وهى من اختصـــاص رئيس الدولة والقيـــادة العليا التى تعاونه .

والى جانب الاستراتيجية الـــكلية الشـــاملة توجـــد الاستراتيجية الكلية العســـكرية ومهمتها التنســـيق بين الاستراتيجية البرية والاستراتيجية البحرية والاستراتيجية الجوية ، وقد زادت تعقدا باضـــافة الســـلاح الذرى وأســـلوب العصـــابات الى ابعـــاد العمل العســـكرى ، فـــكان مهمتهـــا قد اصـــبحت التنسـيق بين خمس شـعب من الفن العسكرى .

(ج) **القرار الاستراتيجى** : فى جميع الفروع السالفة من فروع الاستراتيجية يتلخص لب المشكلة فى كيفية اتخـــاذ القرار الذى يجب عند اتخاذه أن يوضـــع فى الاعتبار كل من المكان والزمان والقـــوة المـــادية والمعنوية التى تكون تحت تصرف المختص باتخاذ هـــذا القرار ، وهنـــاك عنصر رابع مركب يسمى الحركه او المنـــاورة ، ويتكون من الاعتبارات الثـــلاثة الســـابق ذكرها مضـــافا اليها وقف العدو من هذه الأعتبارات .

وينقسـم القرار الاستراتيجى الى نوعين هما : الهجوم ، ويتخذ عـــدة صور كالاعتداء والتهديد والمفاجأة والمراوغة والمطاردة ، والدفـــاع ، وله ايضـــا عدة صور منها الصـــمود فى وجه العدو واستنفاذ قوى العدو والهجوم المضـــاد والتقهقر المنظم . وخـــلال الهجـــوم او الدفاع يســـتطيع القائد ان يتخذ قرارا بتجميع قواته وتركيزها او توزيعها او زيادتها أو انقاصـها .

وهذه القرارات المختلفة والمواقف المترتبة عليهـــا يتفاعل بعضـــها ببعض . كما تتفاعل بالقـــرارات والمواقف المقـــابلة التى يتخـــذها العـــدو ، وهـــذا يبـــين مـــدى الصـــعوبة التى يلقـــاها الاســـتراتيجى فى اتخـــاذ قـــراراته الاستراتيجية .

(د) **الخطط الاستراتيجية** : عند وضع الخطط الاستراتيجية التى تعمـــل على تحقيق أهداف الدولة وفقـــا للامكانيـــات المتـــاحة لا بد ان يؤخذ فى الاعتبار التخطيط الاستراتيجى للعـــدو ، ويزداد الامـــر تعقـــدا بادخال عنصـــر ثالث هو موقف المجتمع الدولى أو الدول غير الاطراف فى المعركة ، فهؤلاء اما حلفـــاء محتملون أو اعـــداء محتملون لاحد طرفى المعـــركة ، والتخطيط الاستراتيجى لاى من الطرفين يتغير بدخـــول احد المحايدين محالفـــا أو معـــاديا ، ويتضح من ذلك ان مهـــام التخطيط الاستراتيجى تشمل التـــكهن بالخطط المضـــادة المحتمـــلة للعدو ، وكذا التـــكهن بموقف المحـــايدين ، واعداد العدة العســـكرية والاقتصادية والدبلوماسية لمجابهة اى موقف طارىء .

ومن الاعتبارات التى تزيد من صعوبة التخطيط الاستراتيجى سرعة التغير فى ميزان القوى بين الدول بسبب الاطراد الحثيث فى اختراع الاسلحة او تحسينها ، وبسبب التطورات الاقتصادية والاجتماعية السريعة للدول ، وهذا التغير المستمر يقابله جمود فى القيادات العسكرية المحافظة بطبيعة تكوينها وتربيتها العسكرية ، ويزيدها جمودا التكاليف الباهظة التى يستلزمها تغيير الاسلحة والتدريب عليها .

٢ ـ النماذج المعاصرة الاستراتيجية العسكرية :

تناولنا فى الجزء السابق المبادىء العامة للاستراتيجية ، وتناول فى هذا الجزء تطبيق هذه المبادىء على النماذج الثلاثة المعاصرة للاستراتيجية العسكرية وهى الاستراتيجية التقليدية والاستراتيجية الذرية ، والاستراتيجية غير المباشرة .

(أ) **الاستراتيجية التقليدية** : وهى تقوم على المعركة التى تدور بين جيشين يقف كل منهما فى وجه الآخر ، ويتقدم كل منهما نحو الاخر حتى يقع الصدام ، وبما ان اضعف نقطة فى الجانبين تكون عادة فى جناحى كل منهما فان الاستراتيجية التقليدية ترمى الى تدمير احد جناحى العدو لتتمكن من تطويقه ، وفى الواقع ان الخطوط العريضة للاستراتيجية التقليدية البرية منذ أقدم العصور لم تخرج عن امرين : اما سحق قلب الجيش وحمله على التقهقر ثم الانسحاب ، واما تطويقه عن طريق تدمير احد جناحيه ، وبما ان الخطة الثانية ايسر من الاولى فقد جرى الفن الاستراتيجى منذ القدم على تنوية اجنحة الجيش بسلاح الفرسان جيش العدو فان الغرض النهائى هو القضاء على الرول الخطتين هى سحق جيش العدو فان الغرض النهائى هو القضاء على الروح المعنوية باعتبار ان ذلك مما يشل الجيش ، ويفقده ترابطه ، ويعجزه عن تنفيذ اوامر قادته .

وتفرق الاستراتيجية التقليدية بين التحركات والمعركة ؛ فتحركات الجيش او الاسطول هى الخطوة الاولى التى تضع الجيش فى مواجهة العدو ، اما المعركة فهى التصادم الذى يقع مع العدو وينتهى بنصر او هزيمة ؛ وفى العصور القديمة حتى نهاية القرن الثامن وينتهى بنصر او هزيمة ؛ وفى التحركات والمعركة ، اذ كانت الجيوش المعادية تتحرك ببطء ، واحيانا تقضى عليها الظروف بأن تعود من حيث اتت دون خوض المعركة ، الا انه لبتداء من القرن التاسع عشر جدت ظاهرة الارتباط بين التحركات والمعركة نتيجة لسرعة المواصلات ، وفى الحرب العالمية الاولى جدت ظاهرة اخرى

هى تجميد المعركة ، لان كل فريق كان يحفر الخنادق ويقيم الاستحكامات بحيث لا يكون امـــام عـــدوه سوى احـــد امرين : امـــا اقتحام هـــذه الاستحكامات ، واما الاحتماء وراء استحكاماته ، فكان عامل التحركات قـــد انعدم ، الا ان الحرب العالميـــة الثانية قـــد شهدت عودة اهمية التحركات حين ظهر سلاح الدبابات والطيران ، ذلك لان استخدامها يقوم على التحركات المستمرة وادارة المعارك اثنـــاء هذه التحركات .

وتقوم الاستراتيجية التقليدية اصـــلا على الجيش البرى ، ومـــا الســـلاح البحرى والجوى ســـوى سلاحين مساعدين للزحف البرى الـــذى هو عمـــاد النصر الحقيقى فى ظل الحروب التقليدية ، وان كانت الاصول الاستراتيجيـــــة لم تستقر بعـــد بالنسبة لـــدور سلاح الطيران فى الاستراتيجية التقليدية نظرا لحداثته ، فمن المـــدارس العسكرية مـــا يرى انـــــه يجب استعماله لتحقيق اهداف تكتيكية هى مساعدة القوات البرية على التقدم وتامين زحفها او تغطيـــة انسحابها (المدرســـة العسكرية الالمانيـــة النازية والسوفيتية) ، وهنـــاك مدرســة ترى أنـــه من الواجب استعماله لتحقيق اهـــداف استراتيجية ليست لهـــا علاقة مباشرة بالمعركة الدائرة ، مثـــل تدمير المـــدن وطرق المواصلات وغير ذلك مما قـــد يحـــدد وحده مصير المعركة الدائرة (المدرســة العسكرية الانجليزية والامريكية) ، والحق ان خبرة الحرب العالميـــة الثانية قـــد انتصرت للفريق الاول ، اذ وضح فيها ان السلاح الجوى التقليـــدى لم يستطع ان يكســـب الحرب ضـــد المـــانيا النازية بمفرده ، بـــل ان فترة اشتداد وطـــأة الهجوم الجوى على المـــانيا النازية قـــد شهدت تزايدا فى انتاجها الحربى ، وهـــكذا يمكن تاكيـــد الحكم الـــذى بـــدانا بـــه وهو أن الجيش البرى هـــو عمـــاد الاستراتيجية التقليـــدية .

(ب) الاستراتيجية الـــذرية : يمكن القول بان الاستراتيجية الـــذرية هى تطبيق اصول الاستراتيجية ونقـــا لمقتضيات سلاح جـــديد هو الســـــــلاح الذـــرى ، ويختلف السلاح الذرى عن التقليـــدى فى النواحى الآتية :

اولا ـــ قوته التدميرية الهائلة اذا قورنت بالسلاح التقليدى .

ثانيا ـــ ان السلاح الـــذرى يستطيع ان يجعل ميـــدان المعركة غـــير محـــدود بعكس التقليـــدى .

ثالثا ـــ ان استخدام السلاح الـــذرى قـــد الغى عنصر الوقت الاستراتيجية بعـــد ان اصبح الوقت الـــذى تستغرقه الصواريخ الحاملة لـــه يحسب بالدقائق أو بما هـــو دونها .

رابعا ــ ان السلاح الــذى قــد الغى الكم فى الصراع العسكرى ، فبينما قــد يتطلب تدمير مدينة الف طائرة ونقــا لمنطق الاستراتيجية التقليدية فانــه يحتاج طائرة واحــدة ونقــا لمنطق الاستراتيجية الــذرية .

وامــام هــذا السلاح الرهيب يرى خبراء الاستراتيجية ان هناك ثــلاث خطط يمكن ان تتبعها للــدولة :

اولا ــ الهجوم الوقائى من جانب الدولة صاحبة التفوق العسكرى الذرى لتدمير اسلحة العــدو الــذرية قبل ان تتاح لــه فرصة استعمالها .

ثانيا ــ الدفاع الوقائى عن طريق منع وصول اسلحة التدمير الــذرى التى يسلطها العــدو على البلاد ، ومن اساليب تلك الخطة تدمير الصواريخ والقنابل الــذرية قبــل أن تصل الى اهدافها ، ومنها وسائل الوقايــــــة المــدنيــة التى تلطف من آثار الانفجار الذرى اذا حدث ، كبنــاء المخابىء ، وتوزيع المــلابس الوقائية ومــا الى ذلك .

ثالثا ــ التهــديد بالانتقام وهو مــا يسمى باستراتيجية الرُدع ، وبمقتضى هــذه الخطة يحجم العــدو عن استخدام سلاحه الذرى حين يعلم انه سيصاب بــدمار الكذى يصيب به عدوه ان لم يكن اشــد ، وهــذه الخطة تفترض قدرة الــدولة التى تطبقها على البقاء بعــد ان يقع عليها هجوم ذرى مفاجىء ، ثــم قدرتها بعــد ذلك على أن ترد الضربة باشــد منها (٧٨) ، او بمثلها (٧٩) .

ويشغل بعض الباحثين الآن موضوع امكانية نشوب الحرب الذرية نتيجــة خطــأ ، فمن المعروف أن حربا ذرية لــم تقع حتى الآن بسبب التوازن الــذرى بين المعلاقين الامريكى والسوفيتى ، لكن بعض الباحثين يتحدث عن امكانيــة وقوع خطــأ فنى ، كان ترصد اجهزة احــد الاطراف خطأ بــدء هجوم نووى معادى ، فيبادر هــذا الطرف باطلاق اسلحة الهجوم المضاد ، او امكانيــة وقوع خطأ سياسى ، كان يهــدد احــد الطرفين خصمه بالحرب دون أن ينــوى التنفيــذ ، ويكون هــذا هو نفس موقف خصمه ، لكن ســوء التفاهم يتفاقم فيؤدى الى نشوب الحرب الذرية ، وهكذا .

---

(٧٨) ترتبط بهذا نظرية الانتقام العنيف التى سادت الاستراتيجية الذرية الامريكية فى بداية الحرب الباردة فى ظل احتكارها للسلاح الذرى .

(٧٩) وترتبط بهــذا نظرية الرد المرن التى اخــذت بهــا الولايات المتحدة بعد أن تحقق للتوازن الذرى بينها وبين الاتحــاد السوفيتى . انظر فى تفصيل هاتين النظريتين : د . بطرس بطــرس غالى ، الاســتراتيجية والسياســة الدولية ، القــاهرة : مكتبــة الانجــلو المصــرية ، ١٩٦٧ ، ص ٤٣ ــ ٤٨ .

ويرى هؤلاء الباحثون ان احتمال حـــدوث هـــذا الخطأ سوف يزداد كلمـــا زاد عـــدد الدول التى تملك السلاح الذرى على اساس ان الدول الحديثـــة فى ميـــدان السلاح الـــذرى لن تستطيع اتخاذ جميع الاحتياطات التى تتخـــذها الـــدول العريقة فى هـــذا الميدان ، كما انها لن تكون من النضج السياسى بحيث تستطيع تقـــدير مسئولية امتلاكها لهـــذا السلاح الخطير . ونحن نرى ان هـــذا التفسير يغلب عليه طابع التشـاؤم ، لان الدول الذرية الكبرى تملك من الاجهزة مـــا يمكنها من التعرف على مصدر التفجير الـــذرى ، فاذا كان من دولة حديثة التملك للســـلاح الذرى قامت بردعها دون ان يترتب على ذلك وقوع حرب ذرية شاملة ، كما ان حصر الحكمة وحسن التصرف فى دول دون اخرى لا يتمشى مـــع خبرة التاريخ التى تشير الى انـــه كثيرا ما اساءت التصرف فيما تملكه من اسلحة دول عريقة فى تملك الاسلحة على حين احسنت التصرف دول محدثة فى شئون السياسة الدولية . ولا ينبغى ان يفهم من هذا اننـــا نؤيـــد انتشار تملك الاسلحة الـــذرية ، غير اننـــا لا نرى ان هـــذا الانتشار لو تحقق سوف يزيـــد فى مـــدى مـــا يهـــدد الامن والسلام فى العالم اكثر مما هـــو قائم فى حال حصره فى دول معينـــــة .

(ج) الاستراتيجية غير المباشرة : تتضمن الاستراتيجية غير المباشرة عـــدة مفاهيم تلتقى كلها فى عـــدم الهجوم على العـــدو هجوما مباشرا صريحا ، وفى هذا الاطار العام يمكن ان نحـــدد ثلاثة مفاهيم للاستراتيجية غير المباشرة :

أولا ـــ حرب العصابات : وهى التى تقوم بها جماعات المتســـللين وراء خطوط العـــدو او داخل معسكراته بغيـــة احـــداث الفوضى وايقاع التـــدمير واشاعة الفتن ، ثـــم تنسحب الى معاقلها بعـــد قيامها بمهمتها .

ثانيا ـــ فتح جبهة ثانوية فى اقليم العـــدو او فى اقليم دولة تابعة لـــه بعيدا عن جبهة القتال الاساسية ، وهو المفهوم الذى دعا له ليدل هارت (٨٠) .

ثالثا ـــ اثارة الفتنة داخل اقليم العـــدو كأن تقاتل طائفة طائفة اخـــرى او يثور انصار مذهب على انصار مذهب آخر ، او تتحرك اقليـــة مطالبـــة بامتيازات من الاكثرية ، او نحو ذلك مما يؤدى الى اضعاف العـــدو من الداخل .

ومهما اختلفت مفاهيم الاستراتيجية غير المباشرة فانها ترجع كلهـــا الى سبب واحـــد هـــو ان العـــدو الـــذى يراد محاربته عن طريقها يكون اعظم قـــوة من الطرف الثانى الذى يراد محاربته عن طريقها يـــكون اعظم قـــوة من الطرف الثـــانى الـــذى يصبح مرغما فى الواقع على الاخذ بهـــذه الاستراتيجية

---

(٨٠) يمكن ان نمثل لهذا بنابليون حين دخل مصر ١٧٩٨ ليهاجم فيها الامبراطورية البريطانية .

مـــا كســـبا للوقت عسىأن يتقوى بعدئـــذ ، وامـــا انتظارا لمســـاعدة تجعله متعادلا مـــع عدوه فى القوة ، وامـــا املا فى ان يمل عـــدوه طول الكفاح فيتراجع او يعـــدل الى المسالمـــة .

وقـــد زادت اهمية الاستراتيجية غير المبـــاشرة فى السنوات الاخيرة لعدة اعتبارات منها :

أولا ـــ ان معظم الشعوب التى كافت خاضعة للاستعمار فى افريقيـــا وآسيا اتبعت هـــذه الاستراتيجية فى سبيل تحقيق حريتها نظرا لملائمتها لموازين القوى بينها وبين المستعمر .

ثانيا ـــ ان التوازن الـــذرى بين المعلاقين قـــد جعل الحرب الـــذرية مستبعدة لانها ان وقعت ادت الى دمار شامل لجميع المحاربين ، كمـــا ان الحرب التقليـــدية اصبحت وخيمة العقبى امـــا فى ذاتها بسبب تطور الاســـــلحة التقليـــدية ، واما خشية ان تنقلب الى حرب ذرية ، ومن ثم اصبحت الـــدول التى تستطيع الاخـــذ بالاستراتيجية الـــذرية او التقليـــدية تتبع الاستراتيجية غير المباشرة .

ثالثا ـــ ان المعسكر الشيوعى يعلن صراحة تبنيه لهـــذه الاستراتيجية لحروب التحرير او الصراعات داخـــل العـــالم الحر ، الامر الـــذى ادى الى ظهور مدرسة عسكرية امريكية قائمة ايضـــا على الاستراتيجية غـــير المباشرة تـــدعو الى حرب العصابات المضادة .

وهناك عـــدة قواعـــد تحكم الاستراتيجية غير المباشرة يمكن ان نوجزهـــا فيمـــا يـــلى :

أولا ـــ ان الطرف الضعيف يعوض ذلك بمضاعفة قواه المعنوية ؛ ومن هنـــا فان التعبئـــة المعنوية ذات اهمية بالغة فى الاستراتيجية غير المبـــــاشرة ؛ وهـــذه التعبئة المعنوية لا تقتصر على اظهار شرعية موقف الطرف الضعيف ، بـــل تمتـــد لتوضيح بطلان موقف الطرف القوى .

ثانيا ـــ ان الطرف الضعيف يعوض ضعفه ايضـــا بتأييـــد الشعب لـــه واشتراكه معه فى الكفاح ، وقـــد يتحقق هـــذا التأييـــد بايمان الشعب بالاهداف السياسية التى يـــدور حولها الكفاح كان الحال فى اغلب حروب التحرير الافرو آسيوية ، او بالتخويف والارهاب بمعنى ان المحاربين لا يترددون فى حمـــــل الجموع على مساعدتهم ضـــد العـــدو .

ثالثا ــ ان المحاربين يجب ان يحصلوا على مساعـــدة ايجابية من دولـــة صديقة لا تقتصر على السلاح والمـــال وانما تمتـــد الى علاج الجرحى والمصابين كعنصر هام فى الاحتفاظ بالقـــوة المعنوية .

رابعا ــ سرعة التنقل والتحرك للانسحاب امـــام قوات العـــدو بعـــد أن يســـدد المحاربون ضرباتهم أو حين يجـــدون أن العـــدو على وشك ان يقضى عليهم ، وتتطلب هـــذه القاعـــدة ان تكون القوات التى تتبع الاستراتيجية غير المباشرة مسلحة بأسلحة خفيفة ، وان تكون على معرفة تامة بطبيعة الارض التى تحارب عليها، ولعل تلك القاعـــدة هى التى تفسر لمـــاذا يســـهل تطبيق هـــذه الاستراتيجية فى البـــلاد المتخلفة حيث لا توجـــد طريق مواصـــــلات صالحة لتحركات الجيوش النظامية .

ومهمة الاستراتيجية المضادة للاستراتيجية غير المباشرة هى مواجهـــــة عناصر القوة فى هـــذه الاستراتيجية ، ومن ذلك :

اولا ــ اضعاف القوة المعنوية للطرف الـــذى يتبع الاستراتيجية غـــير المباشرة بعزله عن العالم الخارجى .

ثانيا ــ محاولة ابتكار ايديولوجية مناهضة لايديولوجية المتبمـــــــين للاستراتيجية غير المباشرة .

ثالثا ــ محاولة اثارة الفتنة داخل صفوف الفدائيين ، وعزلهم من الشعب وانشاء قوات مناهضة لهم من مواطنيهم .

رابعا ــ محاولة تزويـــد الجيوش النظامية بأسلحة خفيفة وتنظيمها بمـــــا يسمح لها بسرعة التنقل لمواجهة قوات العـــدو .

المبحث الثانى

فى الاحـــلاف العسكرية

الاحلاف العسكرية قديمة ترتـــد فى قدمها الى اعماق التاريخ ، ولا يوجـــد فرق جوهرى فى الواقع بين اقدمها واحـــدثها ، فالمـــلابسات السياسية قـــــد تتغير ، وفنون الحرب تتطور ، ولكن الالتزامات التى يلتزم بهـــا المتحـــــالفون لمجابهـــة العـــدو الـــذى ابرم الحلف ضـــده تكون واحدة .

١ ــ النظرية العامة للاحلاف العسكرية :

يمكن تعريف الحلف العسكرى بانه معاهـــدة تبرم بين دولتين او اكثر من اجـــل صـــد عدوان يقع على طرف او اكثر من اطراف المعاهـــدة من دولة معينة او غير معينة ، وهـــذا هو الحلف العسكرى الدفاعى الشـائع ، امـــا الحـــلف الهجومى الـــذى يكون عـــادة حلفا سريا فانه تعاهـــد بين دولتين او اكثر للهجـــوم على دولة معينة .

(ا) الاحلاف الثنائية والجماعية : الاحلاف الثنائية هى مـــا تعقـــد بـــين دولتين ، والاحلاف الجماعية هى مـــا تعقد بين اكثر من دولتين ، فاذا استطاعت الدولة الكبرى ان تجمـــع فى منطقـــة جغرافيـــة معينـــة مجموعـــة من الدول تؤيدها فانها تعتمد على اسلوب التحالف الجماعى ، واذا لـــم يتيسر لها ذلك فانها تلجـــأ للاسلوب الثنائى فى حـــد ذاته ، او كتمهيـــد للاسلوب الجماعى ، كما انها قـــد تلجـــأ للاسلوب الثنائى رغم نجاحها فى تكوين حـــلف جماعى فى الحالات الآتية :

اولا : قد تكون مجموعة الدول المكونة لهـــذا الحلف غير راضية عن ضـــم دولة معينة ، فترتبط بها الدولة الكبرى بتحالف ثنائى لحرصها على ارضـــــاء اطراف الحلف الجماعى من ناحية ، وعلى مخالفة هـــذه الدولة من ناحيـــــة اخـــرى .

ثانيا : قـــد تلجـــأ الدولة الكبرى الى اسلوب التحالف الثنـــائى مع دولـــة ذات وضع خاص (٨١) .

ثالثا : قـــد تلجـــأ الدولة الكبرى للمحالفة الثنائية تفاديا لتحمل الاعضـــاء فى محالفة جماعية الاعباء الثقيلة للدفاع عن الدولة الداخلة فى محالفة ثنائية .

رابعا : قـــد تلجـــأ الدولة الى عقـــد محالفة ثنائية مع دولة اخرى عـــلى الرغم من اشتراكهما فى محالفة جماعية اذا ظهر ان مـــا بين هاتين الدولتين تضـامنا اقـــوى من تضامن المحالفة الجماعية .

ويرى بعض الباحثين ان الحلف الجماعى يعبر عن نزعـــة ديمقراطية نتيجة تعـــدد الدول الاطراف فيـــه ، فسواء اتخذت قرارات الحلف باجماع او الاغلبية فـــان هـــذا دليل على عـــدم املاء الدولة الكبرى ارادتها على باقى الـــدول

---

(٨١) كما بالنسبة للمحالفة الثنائية بين الاتحاد السوفيتى وفنلندا شبه المحايدة .

المتحالفة ، أمـــا المحالفة الثنائية خاصة اذا كانت بين دولتين احداهما كبـــيرة والاخرى صغيرة فان الدولة الصغيرة تكون فيها تحت تسلط الدولة الكبيرة ، وقـــد تكون هـــذه التفرقة شكلية ، لانـــه حتى فى ظـــل المحالفة الجماعية يكون للـــدولة الكبرى وسائل ضغط أو اغراء تستطيع بموجبها أن تضمن لنفسهـــــا ولسياستها الاغلبية على نحو تلقائى ، غير أن المعاهـــدة الجماعية خليقـــــة ولا شك من الناحية النفسية ان تبعث الطمأنينة فى نفس الـــدولة الصـــــغيرة المتحالفة مع دولة كبيرة ، كذلك فان ثمة احتمالات لاتحاد كلمة الدول الصغيرة فى الحلف الجماعى بما يقربها الى قوة الدولة الكبرى فى الحلف ، أو على الاقـــل يجعلها اقوى بكثير من وضعها وهى متفرقة .

(ب) الاحلاف الدائمة والاحلاف المؤقتة : المحـــالفة الـــدائمة هى التى لا يضرب لها تاريخ محـــدد لنهايتها كيما تاخـــذ صفة الدوام والاستمرار ، امـــا المحالفة المؤقتة فهـــى التى تحـــدد لها فترة زمنيـــة ينص عليهـــــا فى متن المحالفة سواء طالت هـــذه الفترة او قصرت ، وينظر البعض لمدة المعاهـــــدة باعتبارها مقياسا لقوتها ، فالمعاهـــدة الدائمة اقوى من المؤقتة ، والمعـــــاهدة التى تمتـــد لخمسين سنة اقوى من تلك المستمرة لعشر سنوات ، وهـــــــكذا غير ان كثيرا من علماء السياسة الـــدولية يرون ان هـــذا المعيار شكلى ، فقوة المعاهـــدة تكمن لا فى مدتها وانما فى طبيعة الحلفاء وهل هم دائمون أم غـــير دائمين (اى هل يتصور أن ينضم أحـــدهم يوما الى معسكر مناهض للآخر ؟ **وهذا لا يمكن استنتاجه من نصوص المعاهـــدة وانما من دراسة المـــلابسات** السياسية التى تكتنف ابرام المعاهـــدة ، وسياسة كل طرف من المتحالفـــين ، ونظرة كل منهم الى الآخر .. الخ ، واحـــد المعايير التى قـــد يستند اليها فى بيـــان طبيعة الحليف وهل هـــو دائم ام غير دائم هـــو تشابه الانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والايديولوجيات بين الدول المتحالفة ، فاســـتقراء اعتبارات استراتيجية وجغرافية وغيرها تعمل على اضعاف هـــذا الدوام ، واشتراك الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية مثلا فى الايديولوجية المـــاركسية لـــم يحل دون وقوع الخلاف بينهما .

كذلك قـــد يستند فى قياس دوام الحلف الى الجانب التاسيسى فيه اى ما اذا كان الحلف تنبثق منـــه هيئات عاملة ذات شخصية دولية وارادة ذاتية يوكـــل اليها تنفيذ سياساته ، فوجود هـــذا الجانب وقوته تساعد على دعـــم الحلف لان طبيعة المؤسسات الدوام بـــل والتوسع ومع ذلك فقـــد يكون هذا الجانب التاسيسى سببا فى الاضرار بالحلف اذا مـــا ابرز مواطن الضعف فيـــه عنـــدما لا تستطيع الهيئات العاملة للحلف أن تعمل بكفاءة بسبب مواطن الضـــــعف هـــــذه .

(ج) الاحلاف المتكافئة وغير المتكافئة : تكون المحالفة متكافئة اذا ابرمت بين دولتين متقاربتين او دول متقاربة من حيث القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية ، وتكون غير متكافئة عندما يتباعد المتحالفون من حيث القوة . وعدم التكافؤ لا يتضح من نصوص المعاهدة ، فعادة ما تصاغ بحيث تخفيه ولكنه يتضح من واقع وامكانات القوة العسكرية وغيرها لدى كل من الطرفين .

وتتفرع من المحالفة غير المتكافئة صورة اخرى هى المحالفة الاستعمارية سواء أجاءت فى صورة الاستعمار القديم أم الجديد ، أما المحالفة الاستعمارية التى تأتى فى صورة الاستعمار القديم فتظهر فى مثل معاهدة الحماية (٨٢) ، وأما المحالفة الاستعمارية فى صورتها الجديدة فهى التى تتبعها الدولة الاستعمارية مع دولة كانت تحت حمايتها او داخلة فى دائرة نفوذها ، ثم منحتها استقلالها ، ويكون مضمون هذه المحالفات كلها هو ابقاء الاستعمار القديم فى ثوب جديد ، كأن تنص على ابقاء قوات المستعمرات السابق بحجة الدفاع عن البلد الذى كان مستعمرة فيما قبل ضد العدوان الخارجى بل واحيانا ضد الاضطرابات الداخلية (المناهضة بالطبع لنظام الحكم الموالى للحليفة الكبرى) .

٢ ـ الاحلاف العسكرية والصراع بين الشرق والغرب :

أيا كان نوع الاحلاف العسكرية فقد استخدمها كل من المعلاقين المتناهضين بعد الحرب الثانية سلاحا للارهاب والتهويل ، ثم اسرف فى استخدامه لها بغية تدعيم مكره فى الحرب الباردة ؛ وذلك مما يفسر لنا اتجاه دول عدم الانحياز الى استنكار الاحلاف العسكرية والعمل للقضاء عليها باعتبار ان ذلك وسيلة لمكافحة الحرب الباردة . ولما كانت الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى هما المحورين الاساسيين فى سياسة الاحلاف بعد الحرب الثانية فمن الطبيعى ان تكون الاحلاف فى هذه المرحلة منقسمة الى مجموعتين من حيث الانتماء الى احد المعلاقين ؛ ومن هنا سوف نعرض فى هذا الجزء نماذج لاهم الاحلاف فى كلا المعسكرين .

(أ) حلف الاطلنطى : يتكون هذا الحلف من خمس عشرة دولة اوربية وامريكية ارتبطت بعضها ببعض بمقتضى معاهدة عسكرية تسمى « حلف الاطلنطى » (٨٣) ، وفى رأى كثيرين ان تلك المجموعة تكونت فى الواقع قبل

---

(٨٢) راجع ما سبق ص ٢١٥ ـ ٢٢٠ .

(٨٣) هذه الدول هى : الولايات المتحدة ، كندا ، انجلترا ، فرنسا ، بلجيكا ، هولندة ، لكسمبرج ، الدانيمرك ، أيسلندة ، ايطاليا ، النرويج ، البرتغال ، ثم انضمت اليها فيما بعد كل من : اليونان ، وتركيا ، والمانيا الغربية .

عقـد حلف الاطلنطى ، فوجودها يرجع الى التحالف الـذى ربط كلا من انجلترا وفرنسا والولايات المتحـدة فى الحرب العالمية الاولى ، وتمتد جـذوره الى التراث المشترك بين اوربا وامريكا ، ومهما يكن الامر فانه حين اشتـدت الحرب الباردة ، وزاد النفوذ السوفيتى فى اوربا رات كل من فرنسا وانجلترا وفرنسا الولايات المتحـدة فى الحرب العالمية الاولى ، وتمتـد جـذوره الى التراث المشترك بين اوربا وامريكا ، ومهما يكن الامر فانه حـين اشتـدت الحرب الباردة ، وزاد النفوذ السوفيتى فى اوربا رات كل من فرنسا وانجلترا وبلجيكا وهولنـدة ولكسمبرج ان مصالحها تقتضى ان تتحـد عسكريا ، وقـد تم ذلك فى حلف ابرم فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٨ وسمى « ميثاق بروكسل » ، ولـكن سرعان ما ظهر ان تلك الدول غير قادرة بمفردها على الوقوف فى وجـه التوسع السوفيتى دون مساعدة الولايات المتحـدة ، وكان ذلك من اسباب عقـد حلف الاطلنطى فى ١٤ ابريل سنة ١٩٤٩ .

وبعد ذلك قبلت تركيا واليونان فى هـذا الحلف رغم معارضة الـدول الاسكندنافيـة التى كانت ترى ان هاتين الدولتـين من دول البحر الابيض المتوسط ليس مما يساعـد على تقوية الحلف ، بل ان حـدودها المشتركة مع لهما ليس مما يساعـد على تقوية الحلف ، بـل ان حـدودهما المشتركة مع الاتحاد السوفيتى وحلفائه مما يعيـد اعبـاء حلف الاطلنطى ثقـلا ، ولـكن الدبلوماسية الامريكية تغلبت على تلك الاعتراضات . وقبلت الدولتـان فى عضـوية الحلف .

امـا قبول المـانيا الغربية فلم يكن بمثـل هـذه السهولة بـل كانت هناك معارضة فى قبولها لا سيما من فرنسا وانجلترا ، ومن الحجج التى كانت تلـك المعارضة تستنـد اليها ، اولا : حـلف الاطلنطى ميثـاق دفـاعى ، وسينقلب الى ميثاق هجومى بسبب انضمام المانيا لانها ستكون الـدولة الوحيـدة التى لها مطالب اقليمية ، من ناحية بسبب تقسيمها ، ومن ناحية اخرى بسبب انتزاع بعض الاقاليم منها . ثانيا : اذا قويت المـانيا فى ظـل الحلف فقـد تتخلص منه ، وتتقرب من الاتحاد السوفيتى لاسترداد وحـدتها واستعادة اقاليمها المنتزعة . ثالثا : الاتحاد السوفيتى يخشى الجيش الالمـانى اكثر مما يخشى اى جيش آخر لانـه سبق ان وصل الى ابواب موسكو ، واعـادة تكوين هـذا الجيش وتسليحه بالمعـدات الامريكية يكون تحـديا لروسيا ، ويخشى ان يؤدى الى قيام الحـرب .

وقد لعبت الدبلوماسية الامريكية دورا هـامـا فى مسالة قبول المـانيا ، واوضحت للمعارضين انـه من الناحية العسكرية لابـد من تسليح المـانيا اذا اريـد اقامة جيش قوى فى اوربا ، بـل لقـد قال الجنرال ايزنهاور رئيس جيش

حلف الاطلنطي حينئذ فى الاجتماع الثامن لمجلس الحلف : « من المستحيل أن يقوم دفاع يستطيع ان يحتفظ بالاوضاع القائمة فى اوربا ما لم تشترك فيه المانيا » ، وكان من دفاع امريكا ايضا ان انضمام المانيا الى الحلف سيكون سببا فى التوفيق بين فرنسا والمانيا .

واثناء هذه الفترة تم التوقيع على معاهدة الدفاع الاوربى المشترك فى ٢٧ مايو سنة ١٩٥٢ ، وتقضى هذه المعاهدة بتكوين جيش اوربى تشترك فيه المانيا ، ويكون فرعا من فروع جيش حلف الاطلنطى ، وبذلك تكون المانيا قد انضمت الى الحلف من طريق غير مباشر ، ولكن رغم ان اغلبية دول اوربا الغربية قد صدقت على هذه المعاهدة فان البرلمان الفرنسى قد رفض التصديق عليها فى ٣٠ اغسطس سنة ١٩٥٤ ، وحينئذ تدخلت الدبلوماسية الامريكية مرة اخرى ، بمعاونة الدبلوماسية الانجليزية ، وتمكنت من الوصول الى الحل التالى : (١) تعديل حلف بروكسل ، السالف الذكر ، وقبول كل من المانيا وايطاليا فيه (٢) الاعتراف بالسيادة التامة للمانيا الغربية (٣) قبول المانيا فى حلف الاطلنطى وقد سجلت تلك الامور فى سلسلة من المعاهدات عرفت باسم « اتفاقات باريس » ، اذ انها تمت هناك فى ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٥٤ .

ولحلف الاطلنطى جهاز يسمى « مجلس الحلف » يجتمع بانتظام ، وعند اول اجتماع له بمدينة واشنطن فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ وضع لائحة نظامه الداخلى ، وانشأ عدة لجان فنية . اما فى اجتماعه الثانى ، وكان فى واشنطن ايضا فى ١٨ نوفمبر فروع لجانه ، الى ان تقرر فى اجتماع لشبونة فى ٢٠ فبراير ١٩٥٢ تحويل الحلف الى منظمة دولية اقليمية دائمة يكون مقرها باريس ، ويعمل بها عدد من الموظفين الدوليين . ويجتمع مجلس الحلف على مستوى الوزراء ثلاث مرات على الاقل كل سنة ، وبين تلك الدورات يجتمع مجلس الحلف بطريقة دائمة بحيث لا تزيد الفترة بين كل اجتماع وآخر على اسبوع . وبذلك طلب من الدول الاعضاء فى الحلف ان يعتمدوا لدى منظمة الاطلنطى مندوبين دائمين يختارون من بين الدبلوماسيين البارزين .

ويكون على راس الامانة للحلف امين يشرف على الجهاز الادارى الذى ينتمى موظفوه الى جنسيات الدول الاعضاء فى الحلف ، ويتمتعون بالحصانات الدبلوماسية ، ويتقاضون مرتباتهم من الامانة العامة راسا ، وهى ذات ميزانية مستقلة .

وللحلف جهاز عسكرى دائم ، له عدة قيادات عسكرية ؛ منها : القيادة العليا للقوات المتحالفة فى اوربا (٨٤) ؛ والقيادات العليا لمنطقة الاطلنطى ،

---

(٨٤) كان اول قائد اعلى لتلك القيادة هو الجنرال ايزنهاور من ديسمبر سنة ١٩٥٠ الى مايو سنة ١٩٥٢ .

والقيادة العليا لمنطقة بحر المانش والجزر البريطانية . ولكل قيادة جيش مسلح يخضع لها ، ويتكون من عدة فرق من الدول الاعضاء ؛ فلكل دوله فى الحلف ثلاث فئات من القوات : القوات التى اعارتها للحلف فأصبحت خاضعه لقيادته ولا سلطة للدولة العضو عليها ، والقوات المعدة تقديمها للحلف فيما اذا وقع اعتداء او فيما اذا طلبت قيادة الحلف ذلك ، ثم القوات التى تحتفظ بها الدولة العضو لنفسها .

وحلف الاطلنطى كان موضع انتقاد من الدول الشيوعية ، ودول الحياد الايجابى وعدم الانحياز ٠

أما الدول الشيوعية فترى : (١) ان حلف الاطلنطى قيامه مناقض لقضية السلام ، ومخالف لميثاق الامم المتحدة (٢) انه يناقض المعاهدتين اللتين ابرمتا بين كل من انجلترا والاتحاد السوفيتى فى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ ، وبين فرنسا والاتحاد السوفيتى فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، (٣) انه يناقض معاهدتى يالتا وبوتسدام اللتين أبرمتا بين كل من الولايات المتحدة وانجلترا والاتحاد السوفيتى ٠

وفى ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ خطت الدبلوماسية السوفيتية خطوة جديدة نحو اثبات ان حلف الاطلنطى مناقض لقضية السلام ، فتقدمت بطلب الانضمام الى عضوية هذا الحلف ؛ فرفضت هذا الطلب كل من الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا فى ٩ مايو سنة ١٩٥٤ ٠

اما انصار الحياد الايجابى فانهم يعارضون حلف الاطلنطى للاسباب الآتية : (١) لانه أكد انقسام العالم الى كتلتين متناهضتين ، وجعل التقارب بينهما عسيرا (٢) لانه يدعو الى التسليح ، ومن آثار التسابق فى التسلح خفض مستوى المعيشة ، فالملايين التى تصرف فى التسليح من الخير أن تعطى للدول النامية او المتخلفة (٣) حلف الاطلنطى يضعف هيئة الامم المتحدة (٤) الاستعانة بحلف الاطلنطى فى تدعيم الاستعمار ، والقضاء على الحركات التحررية على نحو ما جرى فى الجزائر ، وفى المستعمرات البرتغالية بافريقيا ٠

أما انصار الحلف فيردون على هؤلاء واولئك بما يأتى : ١ ـ هذا الحلف لا يخالف ميثاق الامم المتحدة نصا او روحا ، ولكن غرضه ضمان اطرافه من النتائج التى تحدث لو اخفقت الامم المتحدة ٢ ـ لم يساعد هذا الحلف على انقسام العالم الى كتلتين متناهضتين ، بل انه نشأ بسبب هذا الانقسام ، فروسيا قد سبقت بانشاء المعسكر الشرقى منذ سنة ١٩٤٧ ، وذلك بابرام

٢٤ معاهدة عسكرية بينها وبين الديمقراطيات الشعبية ٠ ٣ ـ هذا الحلف لم يقصد به أن يحل محل الامم المتحدة ، ولا ان يضعف مركزها ، فهى تتكون من اكثر من ١٠٠ دولة ، فى حين انه لا يضم اكثر من ١٥ دولة ، وكل مهمته اتخاذ التدابير لمواجهة اى اعتداء مسلح يقع على أحد أعضائه ٠

وقد تعرض حلف الاطلنطى فى السنوات الاخيرة لازمة هددت تماسكه وبالذات منذ انسحبت فرنسا من قيادته العسكرية عام ١٩٦٦ ، ويمكن أن ترد هذه الازمة فى سببها الاصيل الى التناقض الذى ظهر فى الستينات بين حركة الوحدة الاوربية بزعامة فرنسا وما ارادته لها من نزعة استقلالية عن الولايات على المشاركة الاوربية ، وكذا الى ظاهرة الانفراج الدولى بين المعسكرين الشرقى والغربى التى يمكن أن يؤدى تعزيزها الى التشكيك فى أساس قيام الحلف نفسه ٠

(ب) التكتل الآسيوى الغربى : وهو يضم دولا من آسيا (٨٥) والولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وفرنسا ، وهو يختلف عن الحلف السابق اختلافا كبيرا بسببهما بين اعضائه من بعد جغرافى يصل الى آلاف الكيلو مترات ، وبذلك يتعذر ايجاد منظمة تجمع بين الاعضاء سياسيا ، وهذا مما جعل الولايات المتحدة تتبع مع هذه البلاد سياستين مختلفتين : الاولى خاصة بالدول التى لها وضع سياسى خاص ، او التى بينها وبين جاراتها خلافات ، وهذه قد ارتبطت معها بمعاهدات ثنائية ٠ والثانية خاصة بالدول التى تستطيع ان يتعاون بعضها مع بعض ، وهذه قد اتبعت معها سياسة المعاهدات الجماعية ٠

وقد لجأت الى سياسة المعاهدات الثنائية مع الفيلبين التى كانت بينها وبينها من قبل معاهدة مبرمة سنة ١٩٤٧ خاصة بالقواعد الحربية الامريكية فى هذه الجزر ، وقد سجل التحالف الثنائى الجديد بين الدولتين فى معاهدة وقعت فى ٣٠ اغسطس سنة ١٩٥١ ، ومن مقتضيات هذه المعاهدة ان تساعد كل من الدولتين الاخرى اذا وقع عليها او على جزء من اقليمها اعتداء ، ولم يكن المقصود بالاقليم هو الاقليم الاصلى وحده ، بل كذلك الجزر الموضوعة تحت ولاية كل منهما فى المحيط الهادى ، او اذا وقع الاعتداء على قواتهما المسلحة فى هذا المحيط ، سواء أكانت تلك القوات بحرية ام جوية ٠

ثم عقدت الولايات المتحدة معاهدة ثلاثية بينها وبين استراليا وزيلندة الجديدة فى أول سبتمبر سنة ١٩٥١ ، وبموجبها أصبح لهذه الدول مجلس

---

(٨٥) كانت هذه الدول هى : استراليا ، زيلندة الجديدة ، باكستان ، الفيلبين ، تايلاند ، اليابان ، كوريا الجنوبية ، فورموزا ٠

خاص يتكون من وزراء خارجية الدول الاعضاء يجتمع مرة - على الاقل - كل سنة ، وابرام هذه المعاهدة قد اثار غضب انجلترا لعدم اشتراكها فيها مع ما بينها وبين استراليا وزيلندة الجديدة من علاقات قديمة وثيقة فى ظل الكومنولث وخارجه ٠

وعقدت الولايات المتحدة معاهدات اخرى مع اليابان منذ ٨ سبتمبر سنة ١٩٥١ ، وتلتهما سلسلة اخرى من المعاهدات فى مارس سنة ١٩٥٤ ، وفى اكتوبر سنة ١٩٦٠ ، وبموجب هذه المعاهدات تصبح للولايات المتحدة قواعد عسكرية فى الجزر اليابانية ، ويقوم بينهما تعاون عسكرى واقتصادى منظم ٠

وابرمت الولايات المتحدة معاهدات ثنائية اخرى على هذا النسق ، مع كوريا الجنوبية فى ٨ اغسطس سنة ١٩٥٣ ، ومع باكستان فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٤ ، ومع فرموزا فى يناير سنة ١٩٥٥ ٠

وفى ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٤ عقدت معاهدة جماعية فى مدينة مانيلا عاصمة الفيلبين بين كل من : الولايات المتحدة ، استراليا : وفرنسا ، وزيلندة الجديدة ، وباكستان ، والفيلبين ، وتايلاند ، وانجلترا ٠ وهذه المعاهدة قد عرفت فيما بعد باسم « حلف جنوب شرقى آسيا » او السياتو S.E.A.T.O. (٨٦) وهو منظمة مفتوحة بمعنى انه يجوز لاى دولة أن تنضم اليه ، الا انه لم تنضم اليه اية دولة جديدة .

ويتضمن الحلف مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية بين اعضائه ، ومبدأ الضمان الجماعى ضد اى اعتداء مسلح يقع على اى دولة عضو ، ويمتد هذا الضمان بموجب بروتوكول خاص الى اقليم كمبوديا ولاوس وفيتنام الجنوبية ٠ ويلاحظ ان الولايات المتحدة تحفظت فى تحديد معنى الاعتداء الذى يستوجب تطبيق الضمان الجماعى ، اذ ذكرت انه لا ينطبق الا على « الاعتداء الشيوعى » ٠

وللحلف عدة هيئات دائمة ، منها مجلس الحلف الذى يتكون من وزراء خارجية الدول الاعضاء ، ويجتمع مرة كل عام فى احدى عواصم الدول الاعضاء ، ومن هيئات الحلف مجلس الممثلين المكون من مندوبى الدول الاعضاء بدرجة سفير ، ويشرفون على عدة لجان دائمة ، ومجلس الخبراء

---

(٨٦) South East Asian Treaty Organization

انظر الدكتور عادل محمد شكرى ، « ازمة حلف جنوب شرقى آسيا » فى عدد اول يناير ١٩٦٦ من مجلة السياسة الدولية ٠

العسكريين المكون من مندوبى الدول الاعضاء المتخصصين فى الشئون العسكرية ، ويشرف على عدة لجان متخصصة فى هذه الفنون ، والامانة العامة الدائمة ويشرف عليها امين عام .

ويلاحظ على المجموعة الآسيوية الغربية بوجه عام :

أولا : البعد الجغرافى بين اعضائها يجعل التعاون العسكرى والاقتصادى لا يمكن ان يحقق الجوانب المختلفة التى من اجلها قامت المجموعة .

ثانيا : وجود اليابان فى هذه المجموعة عقبة فى سبيل تدعيمها ، فكثير من الدول مثل استراليا والفيلبين وكوريا الجنوبية ما زالت تخشى التسلط اليابانى وكان الدبلوماسية الامريكية لم تنجح فى ادماج اليابان (العدو السابق) فى هذه المجموعة ، كما نجحت فى ادماج المانيا (العدو السابق أيضا) فى المجموعة الغربية .

ثالثا : الاستعمار الغربى الذى كان مسيطرا على اغلبية دول هذه المجموعة ، فرغم تخلصها منه فانها ما زالت تأخذ حذرها منه بسبب عدم الاطمئنان اليه والثقة به .

من كل ذلك يتضح ضعف التكتل الآسيوى الغربى ، وقد زاد هذا الضعف بالتطورات التى طرأت على السياسة الخارجية الفرنسية ، فى عهد ديجول والتى يعنينا منها هنا النزعة الاستقلالية عن الولايات المتحدة الامريكية ، والتقارب مع العالم الثالث ، والتى نجم عنها اكتفاء فرنسا بوضع المراقب فى حلف جنوب شرقى آسيا منذ مايو ١٩٦٥ ، كذلك بالتطورات الداخلية فى باكستان التى ترتب عليها انسحابها من الحلف فى نوفمبر ١٩٧٢ ، وقد فسرت قرارها هذا بانه اتساق مع السياسة التقدمية لحكومة الرئيس بوتو ، وان كان يمكن ان يفسر ايضا بانه رد الفعل الطبيعى لافتضاح قصور الحلف فى الحرب الهندية الباكستانية ١٩٧١ ، كذلك لا شك ان بروز دور الصين الشيوعية عالميا وما تلى ذلك من تقارب صينى امريكى قد افقد التكتل الآسيوى الغربى كثيرا من معناه ، كما أن الدبلوماسية النشطة للاتحاد السوفيتى فى آسيا قد اضافت الى ضعف هذا التكتل الشىء الكثير خاصة وقد كانت نتائج الحرب الهندية الباكستانية فى ١٩٧١ محسوبة لصالح النفوذ السوفيتى فى آسيا .

غير أن الضربة القاضية للتكتل الآسيوى الغربى قد تمثلت فى هزيمة النظم الموالية للولايات المتحدة فى كمبوديا وفيتنام الجنوبية ، فى ابريل

١٩٧٥ ، وبالفعل اعلنت الدول الستة الاعضاء فى حلف جنوب شرقى آسيا فى سبتمبر ١٩٧٥ انها تؤمن بأن الحلف قد ادى رسالته ، ومن ثم فانها ترى وجوب تصفيته تدريجيا خلال عامين ، كما اتفقت هذه الدول على تحويل بعض نشاطات الحلف خاصة الفنية والاقتصادية الى منظمات اخرى ثنائية او جماعية • ومن ناحية اخرى طالبت الفيلبين باعادة النظر فى اتفاقياتها حول القواعد العسكرية الامريكية ، وبدات بوادر فكرة التجمع الاقليمى المستقل عن الولايات المتحدة فى الظهور •

(ج) **التكتل الشيوعى فى اوربا الشرقية** : وهو يتكون من سبع دول اوربية (٨٧) ارتبطت مع الاتحاد السوفيتى عسكريا واقتصاديا بمقتضى سلسلة من المعاهدات الثنائية ، ثم بموجب معاهدة جماعية تم ابرامها فى ١٤ مايو ١٩٥٥ بمدينة وارسو وتسمى « حلف وارسو » • وتعرف هذه الدول باسم « الديمقراطيات الشعبية » ، وهى بلاد تخضع لنظام سياسى انتقالى بين الديمقراطية الراسمالية (البورجوازية) والديمقراطية الشيوعية (الماركسية) ، وتجمع بين خصائص كل من النظامين ، فيحكمها تكتل من الاحزاب اليسارية باشراف الحزب الشيوعى المحلى • ويرجع تكوين هذه المجموعة الى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تمكن السوفيت من السيطرة على اوربا الشرقية •

وقد نظم الاتحاد السوفيتى علاقاته مع هذه الدول بابرام سلسلة من المعاهدات الثنائية ، فعقد معاهدة مع تشيكوسلوفاكيا فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ، ثم مع يوغوسلافيا فى ١١ ابريل سنة ١٩٤٥ ، ثم مع بولونيا فى ٢١ ابريل سنة ١٩٤٥ • اما الخطوة الثانية نحو تكوين تلك المجموعة السياسية فكانت من نتائج نشاط الدبلوماسية اليوغوسلافية التى تهدف الى ابرام سلسلة من المعاهدات الثنائية بينها وبين بولونيا فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ ، ثم بينها وبين تشيكوسلوفاكيا فى ٩ مايو سنة ١٩٤٦ ، ثم بينها وبين البانيا فى ٩ يوليو سنة ١٩٤٦ ، ثم بينها وبين بلغاريا فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، ثم بينها وبين المجر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ • وفى الوقت نفسه كانت تلك الدول تعقد معاهدات ثنائية فيما بينها • وبعدئذ ابرمت روسيا سلسلة من المعاهدات مع حلفاء المحور السابقين ، فعقدت معاهدة مع رومانيا فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٨ ، واخرى مع المجر فى ١٨ فبراير سنة ١٩٤٨ ، وثالثة مع بلغاريا فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٨ •

---

(٨٧) هذه الدول هى : بولونيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا والبانيا ويوغوسلافيا • وقد خرجت يوغوسلافيا من هذه المجموعة اثر النزاع المذهبى بين ستالين وتيتو ، ثم انضمت المانيا الشرقية اليها •

واذ كانت هـذه المجموعة على وشـــك ان تتكامل برز النزاع بين الرفيق ستالين والمـاريشال تيتو ، وفصلت يوغسلافيا من الكومنفورم فى ٢٨ يونيـة سنة ١٩٤٨ ، والغيت جميع المعـاهدات المبرمة بين يوغوسلافيا وباقى أعضاء المجموعة ، وبدأ ذلك بأن الغى الاتحـاد السوفيتى معـاهدته معها فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، ثم تلته رومانيا فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٩ ، ثم بولونيـا فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، ثـم المجر فى ٣٠ سبتمبر ١٩٤٩ ، ثـم بلغاريـا فى اول اكتوبر سنة ١٩٤٩ ، ثم تشيكوسلوفاكيا فى ٤ اكتوبر سنة ١٩٤٩ امـا المعاهـدة التى كانت بين البانيا ويوغسلافيا فقـد الغاها ماريشال تيتو فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، ونم تحل تلك الالغـاءات بين باقى الديمقراطيـــات الشعبية وبين النشاط فى عقـد المعاهدات ، فاستمرت المفاوضـات ، وأبرمت سلسلة من الاتفاقات الثنائية : بين بولونيـا ورومانيا فى ٢٦ ينـاير سـنة ١٩٤٩ ، ثـم بين المجر وتشيكوسلوفاكيا فى ١٦ ابريل سنة ١٩٤٩ .

وهـذه المعاهدات الثنائية ذات نمط واحـد وتتضمن : (١) المساعـدة العسكرية المتبـادلة ضـد اى اعتـداء يصـدر من المـانيا او أحـد حلفائهـا (٢) التعاون فى الميـدان الاقتصادى والثقافى (٣) عـدم عقـد اى تحالف ، او الاشتراك فى اى تكتل يكون موجها ضـد الطرف الثانى (٤) الاعتراف بمبادىء الامـم المتحـدة واهـدافها .

والى جانب هـذه المعاهدات اقيمت منظمة اقتصادية اقليمية دوليـة فى ٢٥ ينـاير سنة ١٩٤٩ سميت « الكوميكون » ، والغرض منهـا الاشراف على المساعـدة الاقتصادية المتبادلة بين الجمهوريات الشعبية ، وتصنيع تلـك البـلاد بمومنات مالية روسية(١)

وفى الميـدان الثقافى انشىء « الكومنفورم » ، وهو هيئـة سياسية دوليـة تجمع كل الاحزاب الشيوعية فى العالم لتنسيق السياسة . ومن الجـديز بالذكر ان هـذه المنظمة تجمـع الى جانب ممثلى الاحزاب الشيوعيـة فى الجمهوريات الشعبية ممثلين للحزب الشيوعى الايطـالى والحزب الشـيوعى الفرنسى .

وفى ١٤ مايو سنة ١٩٥٥ حلت معاهـدة جماعية هى « حـلف وارسـو » محـل المعاهدات الثنائية التى ذكرناها (٨٨) ، وهـذا الحلف يتضمن المبادىء الآتية : ١ ـ العمل على استتباب السلام العالمى ٢ ـ الخضـوع لمبـادىء

---

(٨٨) انعقد حلف وارسو على اثر مؤتمر ظل منعقدا من ١١ مايو سنة ١٩٥٥ الى ١٤ منه ، واشترك فيه رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية ووزراء الدفـاع فى كل من : البـانيا وبلغـاريا وبولونيا والاتحاد السوفيتى والمجر ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الالمـانية الديمقراطية وحضره نائب رئيس وزراء الصين الشعبية بصفته مراقبا ، وتم التوقيع على المعاهدة فى ١٤ مايـو سنة ١٩٥٥ ، واصبحت نافذة ابتداء من ٦ يونيـة ١٩٥٥ . اذ كانت كافة الدول الموقعـة قد تـم تصديقها .

الامم المتحـدة ، والعمل على تحقيق اهـدافها ٣ ـ تضمنت كل اهـداف التعايش السلمى ، وان لـم يذكر باسمه هـذا ، فذكرت ان المعاهـدة مفتوحة لجميع الدول بغض النظر عن نظمهـــا الاجتماعية او السياســـية ٤ ـ ذكرت مبـدا فض المنازعات بالطرق السلمية ٥ ـ اشتملت على مبـدا الضمان الجماعى العسكرى وهـو يختلف عن الضمان الجماعى الـذى اشارت اليـه المعاهـدات الثنائية والـذى لم تقم له هيئات عسكرية دائمة او قيادات مشتركة كمـا هى الحـال فى حلف وارسو الـذى انشأ قيادة مشتركة للقوات المسلحة ، وكان أول قائـد عـام هـو المـاريشال كونييف السوفيتى ، امـا مقر القيـادة العامة فهـو موسكو ، واصبح للاتحـاد السوفيتى حق وجود قواته فى داخل مختلف الدول الاعضاء بموجب اتفاقات ثنائية أبرمت معها ، ونيها تحـديد لعـدد القوات ومكان مرابطتهـا ٠

وارجىء اشتراك قوات المـانيا الديمقراطية فى الحلف الى ان انعقـد المجلس السياسى الاستشارى للحلف فى دورته الاولى فيما بين ٢٧ و ٢٨ ينـاير سنة ١٩٥٦ بمدينة براج ، ووافق على انضمام الفرق الالمـانية الى الحلف .

وينظر فقهـاء القانون من السوفيت ومن الديمقراطيات الشعبية الى هذا الحلف على انـه مغاير لاحلاف الغرب فى أمور :

اولا ـ انـه حلف مفتوح لكافة الدول الاوربية ، مهما يكن لونهـــا السياسى ، او مذهبها الاقتصادى ، أو نظامها الاجتماعى ٠

ثانيا ـ انـه حلف يتمشى مع مبادىء الامم المتحـدة واهـدافها ٠

ثالثا ـ انـه معاهـدة مؤقتة تنتهى بمجرد قيـام اى معاهـدة جماعيـة تشترك فيهـا الـدول الاوربية كافة لضمان الامن والسلام ٠

رابعا ـ يحق لالمـانيا الشرقية ان تنسحب من الحلف بمجرد أن يتـم توحيدها مـع المـانيا الغربية ، ولها بعد ذلك ان تنضم الى الحلف او لا تنضم٠

امـا فقهاء الغرب فيقولون ان الاتحاد السوفيتى لجأ الى المعاهـدات الثنائية كوسيلة لربط مختلف الجمهوريات الشـعبية واحـدة بعـد الاخرى بعجلته ، فلما تمكن من السيطرة عليها دفعها الى الاشتراك فى هـذا الحلف ٠ وهنـاك من يرى ان حلف وارسو لم يأت بجـديد ، فليس هو فى حقيقته الا مجرد تكرار للمعاهدات الثنائية ، والغرض منه الرد على انضمام المانيـا الغربية الى

حلف الاطلنطى (٨٩) . وفى راينا أن حلف وارسو جاء متضمنا تيارات جديدة فى العلاقات الدولية بين الاتحاد السوفيتى والجمهوريات الشعبية ، ومن هذه التيارات :

١ ـ انه حل محل مجموعة من المعاهدات الثنائية المقفلة ، وذات الطابع غير المتكافىء ، وادماجها فى معاهدة واحدة مفتوحة ذات طابع انشائى ، ويسود فيها التكافؤ اكثر مما يسود فى المعاهدات الثنائية .

٢ ـ انضمت المانيا الشرقية الى المجموعة السياسية الاوربية الشيوعية على قدم المساواة مع باقى الجمهوريات الشعبية الاخرى ، وهذا الانتصار لا يقل شانا عن انتصار الغرب فى ادخال المانيا الغربية فى حلف الاطلنطى .

٣ ـ انشا حلف وارسو قيادة مشتركة ، ومجلسا سياسيا استشاريا . وأمانةعامة دائمة . وبذلك اضاف الى الجهاز الاقتصادى والجهاز الثقافى فى هذه المجموعة جهازا عسكريا منظما .

الا ان أهمية حلف وارسو هذه قد تغيرت امام امرين : احدهما عسكرى والآخر سياسى . أما العسكرى فهو التقدم التكنولوجى السوفيتى فى ميدان الاسلحة ، فروسيا السوفيتية لم تعد فى حاجة الى المعسكر الشيوعى الاوربى لحماية نفسها من أى اعتداء غربى بقدر ما كانت حاجتها الى ذلك من قبل ، فهى الآن تملك السلاح الذرى والصواريخ عابرة القارات . اما الامر السياسى فهو وقوع الانشقاق الايديولوجى الذى جعل روسيا فى حاجة الى تدعيم نفوذها فى أوربا الشيوعية حتى تحول دون امتداد الهرطقة الصينية الى هذه البلاد كما حدث فعلا فى البانيا ، او امتداد اية نزعة استقلالية عن المجموعة الشيوعية الى احد اعضائه ، وذلك كما حدث لرومانيا فى الستينات ، وكما حدث بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا فى ١٩٦٨ الامر الذى دعا الاتحاد السوفيتى الى التدخل عسكريا لمنع انشقاقها عن المجموعة الشيوعية ، ويلاحظ ان التدخل قد جاء ولو من الناحية الشكلية فى اطار حلف وارسو مما يؤكد الملاحظة الاخيرة .

---

(٨٩) والى جانب كل هذه الاراء فهناك من يقول ان حلف وارسو منح السوفيت مبررا قانونيا لاحتلال اوربا الشرقية بجيوشه اذا تمت معاهدة الصلح مع النمسا (اذ لم تكن تمت وقت ابرام حلف وارسو) وتقرر سحب الجيوش السوفيتية منها بحيث تفقد روسيا المبرر القانونى لمرور جيوشها فى ارض المجر وتشيكوسلوفاكيا للوصول الى النمسا ، ولكن حلف وارسو عندئذ يصبح مبررا قانونيا للاحتلال العسكرى السوفيتى لدول اوربا الشرقية .

٣ ـ العالم الثالث ورفض سياسة الاحلاف :

ذكرنا ان كلا من المعلقين المتناهضين قد استخدم سلاح الاحلاف العسكرية ، بل واسرف فى استخدامه فى الحرب الباردة ، ولقد تواكب ذلك مع بروز مجموعة الدول حديثة الاستقلال التى لم تكن ترى لها فى هذه الحرب ناقة ولا جمل ، ومن ثم كان عليها ان تبحث عن طريق مغاير لطريق الاحلاف العسكرية المستقطبة حول المحورين الغربى والشرقى ، ومن هنا ظهرت سياسة عدم الانحياز كبديل تقدمه الدول حديثة الاستقلال لسياسية الاحلاف العسكرية · وسوف نتناول فى هذا الجزء مجموعة عدم الانحياز كتجسيد لهذه السياسة ، على اننا سوف نشير قبل ذلك الى المجموعة الافرو آسيوية باعتبار انها قد شهدت البدايات الاولى لفكرة عدم الانحياز ولو ان الدول غير المنحازة بالمعنى الصحيح للكلمة لم تكن تشكل الاغلبية بين اعضائها ·

(أ) **المجموعة الآسيوية الافريقية** : يرجع ظهور هذه المجموعة الى انعقاد مؤتمر باندونج فيما بين ١٨ و ٢٤ ابريل سنة ١٩٥٥ (٩٠) ·

والبيان الرسمى الذى صدر عقب المؤتمر بالاجماع تضمن المبادىء الرئيسية التى يرجى ان تسير عليها المجموعة الآسيوية الافريقية ، ومن أهم هذه المبادىء تلك التى تتصل بالتعاون الاقتصادى (٩١) ، وبالتعاون الثقافى (٩٢) ·

---

(٩٠) ترجع فكرة عقد مؤتمر افريقى اسيوى غالبا الى رئيس وزراء اندونيسيا ثم تبناها من بعده مؤتمر كولومبو الذى كان مكونا من رؤساء وزارات بورما والهند واندونيسيا وباكستان وسيلان ، فقد درس الفكرة ثم عين اسماء الدول التى يصح ان تدعى ، واجتمع المؤتمر مرة أخرى فى ديسمبر سنة ١٩٥٤ فى بيجور ، وهى مدينة تجاور باندونج ، ووضع مبادىء المؤتمر الآسيوى الافريقى ، وعين اسماء الدول التى دعيت اليه وحددت باندونج مكانا لانعقاده ·

(٩١) فقد اوصى المؤتمر كل الدول الاعضاء لتحقيق هذا التعاون ان تتخذ الوسائل الآتية :
١ ـ ان تقدم المعونة الفنية من بعضها لبعض عن طريق تبادل الخبراء ·
٢ ـ ان تنشىء مركزا للتدريب الفنى ، ومعاهد للابحاث ، ومعارض على نمط دولى ومحلى
٣ ـ ان تنشىء مصارف وشركات تامين قومية واقليمية ·
٤ ـ ان تهتم المنظمات الدولية بالتعاون الافريقى الآسيوى عن طريق انشاء صندوق للامم المتحدة لتنمية التقدم الاقتصادى فى هذه الدول · وانشاء هيئة مالية دولية جديدة لاستثمار رؤوس الاموال ، وتوصية البنك الدولى بان يخصص جزءا اكبر من موارده لتنمية اقتصاديات هذه البلاد ·

(٩٢) من هذه التوصيات ان المؤتمر طالب باعادة العلاقات الثقافية بين الدول الآسيوية الافريقية التى كانت قد توقفت خلال القرون الماضية تحت ضغط الاستعمار الاجنبى · كما اوصى بانشاء جامعات ومعاهد ، وتبادل المطومات ، وابرام المعاهدات الثقافية ·

امـا التعاون السياسى فقـد صدرت بشانه عـدة توصيات تحت بنـود مختلفة من البيان الـذى اصدره المؤتمر : منها مـا هو تحت عنوان « حقـوق الانسان وتقرير المصير » ، ومنها ما هو تحت عنوان « مشاكل الشعوب التابعة» ومنها مـا عنوانه « دعم السلام والتعاون الدولى » · ويستخلص من النقـط التى اشتملت عليها الفصول التى اشرنا اليهـا ان المؤتمر اعترف بمبـادىء دولية ، وسجلها فى قراراته ، واتخذها اساسا لتاييـد مطالب سياسية معينـة لبعض الـدول الآسيوية والافريقية ·

أمـا المبادىء التى اعترف بها المؤتمر فهى : مبادىء الامـم المتحـدة ، ومبادىء حوق الانسان ، ومبـدأ حق تقرير المصير ، ومبـدأ تحـديد التسلح ، وتحريم انتاج الاسلحة الـذرية ومبـدأ فض المنازعات بالطرق السلمية . واما المطالب السياسية التى ايـدها فهى : قضية فلسطين · قضية ايريان الغربية · قضية عدن · قضية التمييز العنصرى · قضـية الجزائر وتونس ومراكش · كما طالب بضم مجموعة من الدول الآسيوية الافريقية الى الامـم المتحـدة . وطلب اعـادة النظر فى توزيع مقاعـد مجلس الامن غير الدائمة توزيعا يكفـل تمثيل المجموعة الآسيوية الافريقية تمثيلا عادلا (٩٣) ·

وتلك القرارات فى حقيقة الامر لـم تنفذ بطريقة منتظمة ، لان المؤتمر قبل انفضاضه لم ينشىء هيئـة دائمة تعمل على تنفيذ توصياته ، فـلم ينشىء أمانة عامة تكون همزة وصل بين الدول المشتركة فى المؤتمر ، وتعمل ـ ولو عن طريق تبادل المعلومات ـ على تحقيق اهـدافه · الا ان هـذا فى راينـا لـم يكن ذا اهمية ، اذ ان العبرة الاولى من مؤتمر باندونج كانت هى التعـارف بـين الدول الافريقية والآسيوية ، وان تظهر كل منهـا للاخريات مشاكلها وحاجاتها ، وان تعبر عن طريق هـذا الاجتماع واصدار القرارات والتوصيات عن اليقظـة التى عمت افريقيا وآسيا ، وان تعلن المبـادىء التى يجب ان تاخـذ بهـا ، والاهـداف التى تسعى لتحقيقها · فمن المقرر بـداهة ان المجموعـة لا يمكن ان تتكون قبل ان تعرف الاهـداف التى من اجلهـا تتكون ، والمبـادىء التى عليهـا تسـير ·

وعلى ضوء تطورات تلك المجموعة بعـد مؤتمر باندونج نسـتطيع ان نستخلص مواطن الضعف فى المجموعة الآسيوية الافريقية واهمها :

---

(٩٣) بقى من قرارات مؤتمر باندونج امـران : اولهمـا : اعـلان خاص بمشاكل الشعوب التابعة ، وثانيهما : اعلان خاص بتوكيد السـلام والتعـاون العالميين · ويتضمن الاعـلان الاول استنكار الاستعمار فى جميع مظاهره ، وتاييد قضية الحرية والاستقلال لجميع الشـعوب التابعة . اما الاعـلان الثانى فقـد وضعت فيه عشر نقط تتضمن الاسس السياسية الفلسـفية التى تتمكن بموجبها الدول من العيش بعضها مع بعض فى وئام وسلام ، وتعرف باسم المبادىء العشرة .

١ ـ عـدم ترابط اعضاء المجموعة من الناحية الجغرافية والاستراتيجية، اذ تفصل بين الاعضاء وبعضهم مسافات شاسعة ، وبحار واسعة ٠

٢ ـ اغلب الدول الافريقية الآسيوية حـديثة عهد الاستقلال ، فمنهـا مـا تم له الاستقلال عقب الحرب العالميـة الثانية ، ومنها مـا لم تستقل الا فى السنوات الاخيرة ، ولذلك فاكثرها لا يزال مرتبطا بطريق مباشر او غـير مباشر بالكتلة الغربية ، أمـا عن طريق معاهدات ثنائية مثـل اليـابان ، أو عن طريق احـلاف عسكرية جماعية مثل حلف جنوب شرقى آسيا ، وامـا ان يكون هـذا الارتباط عن طريق قواعـد عسكرية للـدول الغربية كما كان الحـال فى ليبيـا ٠

٣ ـ الخلافات التى بين اعضاء هـذه المجموعة اكثر مما هى بين اعضاء المجموعات السياسية الاخرى ، فهناك خلاف بين الهنـد والصين ، وخـلاف بين الـدول العربية بعضها وبعض ، وخلاف بين الهنـد وباكستان ، وخـلاف بـين الـدول الافريقية الحـديثة الاستقلال ٠٠ ومكذا ٠

٤ ـ اكثر هـذه الـدول من الـدول المتخلفة اقتصاديا ، وتحصـل على معونات عسكرية واقتصادية من المعسكرين المتناحضين ٠

٥ ـ اخفاق المؤتمر الافريقى الآسيوى الثانى الـذى كان مفروضـا ان ينعقـد فى الجزائر فى يولية ١٩٦٥ ثـم فى سبتمبر ١٩٦٥ ، وقـد اجـل الى اجل غـير مسمى ٠

٦ ـ النزاع الصينى السوفيتى الـذى كانت آثاره فادحة بالنسبة لهذه المجموعة ، فالصين لا تعتبر الاتحاد السوفيتى دولة آسيوية ومن ثـم تـرى ضرورة استبعاده من هـذه المجموعة ، والاتحاد السوفيتى يخشى ان تـم ذلـك ان تجند الصين فى التجمع الافرو آسيوى اداة ميسرة لممارسة نفوذهـا على قسم كبير من دول العالم الثالث ، وتتهم القيادات الصينية الاتحاد السوفيتى صراحة بمسئوليته عن قتـل الفكرة الافرو آسيوية .

(ب) **مجموعة عـدم الانحياز** : ذكرنا فيما سبق ان البدايات الاولى لفكرة عـدم الانحياز قـد نشأت فى اطار المجموعة الآسيوية الافريقية ، غير أن مـا يعتبر البـداية الحقيقة لهـذه الفكرة وتجسيدها فى المجال الدولى هـو مؤتمر بريونى الـذى انعقـد فى شهر يولية سنة ١٩٥٦ بيوغسلافيا واشترك فيه كل من الرئيس تيتو والرئيسين الراحلين جمال عبد الناصر ونهرو ٠ ففى هـذا المؤتمر برزت سياسة عدم الانحياز بصورة اوضح واكمل ٠

وعقب مؤتمر بريونى تمت اتصالات بقصد الاعداد لمؤتمر على مستوى دولى لعدم الانحياز ، وانتهت هذه الاتصالات بان قامت كل من الجمهورية العربية المتحدة ويوغسلافيا واندونسيا بتوجيه الدعوة الى عقد مؤتمر تحضيرى فى القاهرة فيما بين ٥ و ١٣ يونية سنة ١٩٦١ .

وتم فى هذا المؤتمر التحضيرى الاعداد لعقد مؤتمر على مستوى رؤساء الدول والحكومات بمدينة بلغراد فى اول سبتمبر سنة ١٩٦١ ، وعقد هذا المؤتمر فى موعده ، واشتركت فيه الدول التى سبق ان اشتركت فى مؤتمر القاهرة مضافا اليها الدل التالية : قبرص ، الكونغو (ليوبولدفيل) ، لبنان ، تونس ، وكانت كل من البرازيل وبوليفيا واكوادور ممثلة عن طريق مراقب . واصدر هذا المؤتمر توصيات استنكر فيها الاستعمار القديم والجديد ، والقواعد العسكرية ، وايد كفاح الشعب الجزائرى والشعب الانجولى فى المطالبة بالاستقلال ، وايد ايضا حق العرب فى فلسطين . وقد وجه المؤتمر رسالة خاصة الى كل من الرئيسين الراحلين كيندى وخروشوف ، بدعوتهما الى الدخول فى مفاوضات من اجل السلام .

وفى اكتوبر سنة ١٩٦٤ انعقد مؤتمر القاهرة لعدم الانحياز ، وحضرته تسع واربعون دولة ، واشترك فيه مندبو احدى عشرة دولة بصفة مراقبين وحضره ممثلون لمنظمتين دوليتين هما جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية . وانتهى هذا المؤتمر باصدار قرارات مماثلة التى سبق ان اصدرها مؤتمر بلغراد ، غير انها اشتملت على تفصيل اوسع للبلاد التى يؤيد المؤتمر كفاحها واكد المؤتمر فى قراراته ، مرة اخرى ، ان الفقر خطر على سلام العالم ورفاهيته ، وأبان ان البنيان الحالى للاقتصاد العالمى لم ينجح فى تضييق دائرة التفاوت التى تزداد اتساعا بين شعوب الدول النامية وشعوب الدول المتقدمة .

وفى سبتمبر ١٩٧٠ عقد مؤتمر القمة الثالث لدول عدم الانحياز فى لوزاكا ورغم أن الموقف العام داخل المجموعة ظل مؤيدا لعدم انشاء تكتل دولى يعبر عنها ، الا ان اتجاها قد ظهر يرى ضرورة انشاء جهاز يتولى تنفيذ سياسة عدم الانحياز ويتولى الاتصال الدائم مع دول تلك المجموعة ، واقترح المؤتمر فى قرار له تكليف الرئيس كاوندا رئيس زامبيا القيام بهذا الدور . وبمعنى آخر صرح المؤتمر باقامة نواة لمنظمة دائمة تتمثل فى امانة عامة دائمة وكلف رئيس زامبيا بتوليها مبدئيا .

وقد امتاز مؤتمر القمة الرابع الذى عقد فى الجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣ بالانتقال من الطابع الارتجالى الى الطابع التاسيسى التنفيذى الواقعى ، فحدد

مكان مؤتمر القمة التالى (كولومبو عاصمة سيريلانكا) وموعده (سبتمبر ١٩٧٦) ، وهى خطوة لم يسبق لها مثيل فى المؤتمرات السابقة ، وكذلك خصص صندوقا تموله الدول الاعضاء لمساعدة حركات التحرير ، وحذر الدول النامية من نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ، واكد حق الدول النامية فى التصرف فى كافة مواردها الطبيعية ، بل لقد عمل على انشاء صندوق للتعاون والتنمية تموله دول عدم الانحياز المنتجة للبترول لصالح المجموعة كلها .

ويعكس هذا احساس مجموعة عدم الانحياز بالمتغيرات الدولية التى طرأت على العالم فى هذه الحقبة من الزمان ، فقد وضعت سياسة عدم الانحياز بادىء ذى بدء لتكون ملطفا لحدة الحرب الباردة ، واداة لمكافحة الاستعمار والتمييز العنصرى ، وعندما انتهت الحرب الباردة وتارب الاستعمار على النهاية ضعف دور عدم الانحياز وضاق نطاقه الامر الذى يفرض على مجموعة البلاد غير المنحازة ضرورة البحث عن مجالات جديدة لعل اهمها بالفعل مواصلة السعى المنظم الى تضييق الشقة بين العالم الفقير والعالم الغنى وذلك الى جانب العمل على التصفية النهائية للاستعمار ؛ واستتباب السلام والامن للدوليين .

الفصـــل الرابـــع

فى الانـــدماج الدولى

ذكرنا فى الفصل السابق ان السياسات الخارجية للـــدول عنـــدما توضع موضع التطبيق فان بعضها قـــد يتصادم وبعضها الآخر قـــد يتوافق ، وفى هذا الفصل سوف نتناول موضوع الاندماج او التكامل (٩٤) الدولى الـــذى ينشأ عن توافق السيـاسـات الخارجية لمجموعات من الدول .

المبحث الاول

نظرية الاندماج الدولى

تكون الدول فى المجتمع الدولى امـــا جماعات صراع او جماعات مصلحة ايجابية ، أمـــا جماعات الصراع فهى تلك التى يكون فيها كل مـــا يمثل كسبـــا للدولة (أ) يمثل فى نفس الوقت خسارة للـــدولة (ب) ، وأما جماعات المصلحـــة الايجابية فهى تلك التى يسير فيها الكسب والخسارة بالنسبة للدولتين معـــا فى اتجاه واحـــد ، ومن ثم تنسقان سلوكهما بحيث تحققان اقصى كســـب وتتحملان اقل خسارة ، وغالبا ما تكون الـــدول نوعـــا ثالثا يكون وسطـــا بين هاتين الجماعتين ، بمعنى ان تكون مصالحها متعارضـــة فى بعض النواحى ، ولكنها تحقق مكاسب فى نواح اخرى بتنسيق سلوكها . ويكون النوع الثانى هو اقرب جماعات الدول الى الاندماج يليه النوع الثالث ، كذلك فان النـــوع الاول قـــد يتحول فى آخر مراحل الصراع الى هـــذا النوع (الثالث) ويبـــدا اولى خطواته على طريق الانـــدماج .

١ ـــ التعريف بالانـــدماج :

أن تـــدمج يعنى ان تكون كلا من اجزاء ، اى ان تحول وحدات منفصـــلة الى عناصر فى نظام (٩٥) ، والصفة الاساسية لاى نظام هى درجة هامـــة من التوافق (الاعتماد المتبادل) (٩٦) بين عناصره ، والتواقف بين (أ و ب) مثلا يعـــبر عن احتمال تغييرا فى ايهمـــا او اى فعل يتعرض لـــه سوف يحدث تغييرا

---

integration (٩٤)

system (٩٥)

interdependence. (٩٦)

ممكن التنبؤ بـــه فى الآخر ، وعادة ما تكون خصـائص النظام ككل غائبة فى اى من عناصره وحـــدها (٩٧) . وعلى هـــذا الاساس يمكن أن نعرف الاندمـــاج بانـــه علاقة بين الوحدات تكون فيها متوافقة بالتبادل ، وتتصف سويا بخصائص كانت غائبة عنها وهى منفصلة ، واحيانا تستعمل كلمة انـــدماج لا لوصـــــف هـــذه العلاقة او الحالة ولكن لوصف العملية التى تحققها . ويكون الاندماج السياسى هـــو اندماج الفاعلين السياسيين (٩٨) أو الوحـــدات السياســـة كالافراد او المجموعات او الدول فيما يتعلق بسلوكهم السياسى ، وهكذا فـــان الاندماج يعنى فى السياسة علاقة يحـــدث بموجبها تعـــديل فى السلوك السياسى للاجزاء او الوحدات او المكونات الداخلة فى هذه العلاقة عن السلوك السائد قبل الدخول فيها . ويكون الاندماج السياسى دوليا عنـــدما تكون الوحـــدات الداخلة فى علاقة الانـــدماج دولا .

وعلى ضوء هـــذا التعريف من الممكن أن نتحدث عن أربعة ابعاد للاندماج :

(أ) سيطرة (٩٩) الانـــدماج : ويقصـــد بها سكان تلك المناطق الجغرافية الداخلية فى علاقة الاندماج ، فسيطرة الاندماج فى الوحـــدة المصرية السوريـــة (١٩٥٨ ــ ١٩٦١) تشمل سكان اقليمى جمهوريتى مصر وسوريا قبل فبراير ١٩٥٨ .

(ب) نطاق (١٠٠) : وهـــو مجموعة الجـــوانب المختلفة للسلوك التى تنطبق عليها علاقة الانـــدماج ، فقـــد يشمل الاندماج السلوك الاقتصادى أو السياسى فحسب للوحدات الداخلة فيه ، واذا كان سياسيا قـــد يشمل السلوك السياسى الـــدولى فقط او التنظيمات الحزبية . . الخ .

(جـ) مدى (١٠١) الاندماج : ويقصـــد بـــه الفرق بين اقصى كســـب يمكن ان تحققه الوحدات بدخولها فى علاقة اندماجية واقصى خسـارة سوف تلحق بهـــا مـــا لم تفعل ذلك ، فيكون هـــذا المـــدى معتـــدلا فى حالة بعض المنظمات الدولية الصغيرة ذات الاهمية الهامشية لاعضائها ، ولهـــذا يحقق نجاحها لهم كســـبا متواضـعا ، كذلك يجلب حلها او انفصالهم منهـــا خسارة قليلة عليهم ، ويكون كبيرا فى حالات اخرى وهكذا .

---

(٩٧) خصائص النظام التعليمى ككل لا تتوفر فى الطلبة وحدهم ، او القائمين بالتعليم وحدهم ، او المنشآت التعليمية وحدها ... الخ .

(٩٨) political actors.

(٩٩) domain.

(١٠٠) scope.

(١٠١) range.

(د) تماسك (١٠٢) الاندماج : ويكون النظام الاندماجى متماسكا الى المدى الذى يستطيع اليه مقاومة الضغوط والتوتر والتمزق وعدم التوازن .. الخ ويمكن ان يقاس التماسك بمدى قدرة النظام الاندماجى على احداث تغيير فى سلوك وحداته (عن السلوك الذى كان يتوقع لها اتباعه فيما لو لم تندمج) ، وعلى هذا يمكن ان يقاس تماسك النظام الاندماجى المصرى السورى (١٩٥٨ — ١٩٦١) بالتغيرات التى احدثها فى النظام الحزبى والاقتصادى بالنسبة لسوريا ومصر .

٢ — عملية الاندماج :

لكى تبدأ عملية اندماجية من البديهى ان هناك شروطا مسبقة تكون بمثابة « خلفية الاندماج » ، فاذا توفرت الخلفية المناسبة بدأت العملية الاندماجية مارة بمراحل معينة ، حتى اذا حققت تجسيدا تنظيميا اصبح مطلوبا منها القيام بوظائف معينة ، غير ان العملية الاندماجية قد تلقى الاخفاق فى مرحلة من مراحلها او بعد اتمامها .

وبالنسبة لشروط الاندماج فانه يمكن القول استخلاصا من الدراسات التى اجريت بهذا الصدد بضرورة توفر شروط معينة لكى يمكن ان تبدأ عملية اندماجية يتوقع لها قدر معقول من النجاح (١٠٣) ، ولعل اهم هذه الشروط :

(أ) الملائمة المتبادلة بين الوحدات ، وتقاس هذه الملائمة المتبادلة بالتفاعلات بين هذه الوحدات كتلك المتمثلة فى التبادل الجارى ، والاتصال الاجتماعى عبر حدودها سواء الاتصال غير المباشر عن طريق اجهزة الاعلام المختلفة وخدمات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية او الاتصال المباشر بحراك الاشخاص عبر حدود هذه الوحدات . وتتوفر هذه الملائمة المتبادلة عادة عندما تزيد هذه التفاعلات عن الحد المعتاد بين الدول اعضاء المجتمع الدولى .

(ب) التناسق فى المكاسب والخسارة المشتركة ، ونكرر هنا ما سبق ذكره من ان اكثر الجماعات ملائمة للاندماج هى تلك التى يمكن ان يحقق السلوك المنسق لاعضائها مكاسب مشتركة لهم ، بينما يعود عدم اتباع هذا السلوك عليهم جميعا بالخسارة ، وعلى سبيل المثال فان الجماعات

---

(١٠٢) cohesion or cohesiveness.

(١٠٣) اذ من الممكن ان تبدأ عملية اندماجية دون توفر هذه الشروط ، ولنقل لمجرد تحقيق مطامح زعامة شخصية ، وهنا فانه من الحقيقى انها سوف تبدأ ، ولكن من الحقيقى بنفس الدرجة انه لن يقدر لها النجاح فى النهاية حتى لو حققت ما يبدو انه نجاح بينما هو لا يعدو أن يكون مسألة ظاهرية .

الملائمـــة للاندماج تتوقع ان تعود عليها العملية الاندماجية بزيادة ملحوظـــة فى القدرات الـــياسية والادارية لبعض او كل الوحدات المشـاركة فى هـــــــذه العملية ، وزيادة ملحوظة فى النمو الاقتصادى لبعضها الآخر او لهـــا جميعا . وزيادة ملحوظة فى القـــدرة العسكرية لفريق ثالث أولها كلها ، وهكـــذا بحيث يمكن الحـــديث عن توقع مكاسب مشتركة للجميع من العملية الاندماجية .

(ج) وجود درجة ما من الهوية المشتركة او الولاء المشـــــترك ، ويفترض هـــذا اتســاقا متبادلا فى القيم السياسية للوحدات التى تنوى الاتـــدماج ، ويكون مجـــرد الوعى بالمصلحة المشتركة فى الاندماج مؤشرا على توفر الحد الادنى من هـــذا الولاء المشترك ، وقـــد يتبلور هـــذا الوعى فى ايديولوجية للحركـــــة الاندماجيـــة ، أو قـــد تدفع هـــــذه الحركة بالاحســـــاس بالانتماء لتراث مشترك ... الخ .

ومن الواضح بانطبع ان هناك درجة من التفاعل بين الشروط الســابقـــــة بحيث يقوى كل منها الآخر ؛ بينما قـــد يضـــعف غيـــاب اى منها الآخـــــر وهـــــكذا .

واذا ما توفرت هـــذه الشروط امكن أن تبـــدأ عملية الاندماج ؛ ويكون الدافع الى بدئها امـــا اتضاح المكاسب التى سوف تترتب على الاتـــدماج ، او وجود خطر خارجى يتطلب استجابة مشتركة ، وما الى هـــذا . غير أن تحقيق الاتـــدماج لا يتم بمجرد توفر الدافع اليه ، وانما يمر ذلك بمراحل قـــد تطول حتى يصبح الاتـــدماج هـــدفا واضحا لاكبر قدر ممكن من مجموعات المصلحـــــــة والطبقات الاجتماعية ، ويسير هـــذا فى تتابع معين يبـــدأ بدعوة شريحة معينـــة من شرائح المجتمع او طبقة من طبقاته الى تحقيق الاتـــدماج ؛ وغالبا ما تكون الشريحة القائدة هنا من المثقفين ، ولا نقصـــد بهـــذا ان كل المثقفين يظاهرون الاندماج ، ولكن أن من يـــدعون اليـــه فى البداية يكونون منهم ، كما قـــد تدعمهم مجموعات المصلحة والطبقات الاكثر استفادة من الاندماج ، فاذا نجحت المرحلة الاولى فى تحقيق اهدافها تبنت القيادات السياسية المعبرة عن مصالح الاندماج هـــذه القضية فى مرحلة ثانية ، فاذا نجحت بـــدورها نكون قـــد وصلنـــــــا الى مرحلة الحركات الجماهيرية او شبه الجماهيرية التى تـــدعو للاندماج بـــل وتضغط من اجله ، فاذا حـــدث هـــذا فى كل او معظم او بعض الوحدات التى تسعى للاندماج فان المرحلة التالية تكون توافق الارادات السياسية لهـــذه الوحدات على شكل ومضمون الاندمـــاج المطلوب ، وتكون هـــذه الوحـــدات بمثابة النواة التى تلتئم حولها فيما بعد باقى الوحدات عندما تنضج فيها نفس الظروف ، وعادة ما تقوم بـــدور اساسى فى تكوين هـــذه النواة دولة قوية تقود العملية الاتـــدماجية لمجموعة الدول المهيأة لها . ولا يحـــدث هـــذا التتـــــابع بالضرورة فى الواقع العملى ، فقد تتبادل مرحلة مكانها مع تلك السابقة عليهـــا

(كأن تنشأ حركات جماهيرية تفرض ارادتها على القيادة السياسية) . وقد تختفى مرحلة (كأن تتبنى القيادة السياسية مطلب الاندماج وتنفذه دون اجماع او اغلبية شعبية واضحة) .

وعندما يصبح الاندماج حقيقة تنظيمية فان النظام الاندماجى يكون مطالبا بالوفاء بأعمال معينة لعل من اهمها :

(ا) حفظ السلام والامن ، ويقصد بذلك ان النظام الاندماجى يكون مطالبا بأن يفضى الى التسوية السلمية للمنازعات داخله ؛ كذلك بأن يحقق أمن وحداته ضد اى اعتداء خارجى ؛ ونذكر هنا بأن كثيرا من التجارب الاندماجية فى العالم قد حفز عليها فى البداية خطر خارجى مشترك .

(ب) تحقيق قدرات اكبر للوحدات الداخلة فيه كما قد يتمثل فى القدرات الاقتصادية بزيادة الناتج القومى الاجمالى ، او القدرات السياسية بزيادة كفاءة الاجهزة السياسية والادارية فى النظام ، او القدرات العسكرية بتطوير القوات المسلحة ، وما الى ذلك .

(ج) انجاز مهمة محددة ؛ اذ فى بعض الاحيان يكون النظام الاندماجى مواجها بمشكلة محددة قد تكون هى تلك المشكلة التى لعبت دور الحافز فى بدء ونجاح العملية الاندماجية ، وهنا فان هذا النظام يكون مطالبا بحل هذه المشكلة على النحو المتوقع ، كما يكون الحال عندما تدمج بعض الدول قواتها المسلحة لطرد محتل اجنبىلاجزاء من اراضيها او الوقوف فى وجه تهديدات عدو لها .

(د) تحقيق هوية جديدة للنظام ، ولقد سبقت الاشارة ضمن شروط الاندماج الى ضرورة وجود ولو حد ادنى من الهوية المشتركة والولاء المشترك وهنا فان النظام الاندماجى بمجرد تحقيقه يكون مطالبا بتطوير هذه الهوية المشتركة او الولاء المشترك بحيث يصل الى المستوى الذى يساعد على تماسك النظام وليس العكس .

وعندما يخفق النظام الاندماجى فى الوفاء بهذه الاعمال او بعضها فانه يكون معرضا للانهيار ، وبصفة خاصة فان النظام الاندماجى قد يتعرض للتفكك فى حالات لعل اهمها :

(ا) اية زيادة حادة فى الاعباء الاقتصادية او السياسية او العسكرية على النظام الاندماجى او على وحدة او اكثر فيه خاصة اذا اتت هذه الزيادة فى مرحلة سابقة لتطوير وتاكيد الهوية المشتركة ، فاحيانا ما تكون المكاسب

المتحققة من الاندماج متوسطة المدى او حتى بعيدة المدى ، ويكون المرور بمرحلة انتقالية صعبة ضروريا ، واحيانا قد يكون هذا الظرف خاصا ببعض الوحدات دون غيرها ، وفى كل الاحوال فان هذا يمثل مشكلة حقيقية للنظام الاندماجى .

(ب) اية زيادة فى الاتصال وبصفة خاصة الاتصال المباشر بين الافراد والمجموعات عبر الحدود السياسية القديمة يكون معدلها اسرع من معدل اندماج مماثل فى الثقافات السياسية للوحدات المندمجة ، ففى هذه الحالة قد يسبب الاتصال البشرى نكسة مبكرة لجهود دعم الاندماج بدلا من ان يلعب الدور العكسى نتيجة ما يحدث من تصادم بين ثقافات سياسية ما زالت متباينة .

(جـ) اى اخفاق للنظام الاندماجى فى احداث التكيف المطلوب فى الوقت المناسب بالنظر الى الانهيار الذى يحدث لوضع مميز او سائد لصفوة او اقلية وما الى هذا ، اذ احيانا ما تتضمن العملية الاندماجية بالضرورة خسارة بالنسبة لمجموعة معينة قد تكون صفوة حاكمة او اقلية عرقية او مجموعة مصلحة .. الخ ، وهنا يكون من الضرورى مواجهة هذا الموقف بالطريقة التى لا تجعل من هذه المجموعات عاملا سالبا فى تماسك الاندماج .

٣ ــ الوظيفة كطريق للاندماج :

يبقى فى نهاية هذا التناول النظرى لمفهوم الاندماج ان نشير الى ما يسمى بالنظرية الوظيفية فى الاندماج ، وهى نظرية سوف نجد لها صدى كبيرا فى بعض محاولات الاندماج التى سنعرض لها فى المبحث التالى ، وتعنى الوظيفية اندماجا محددا من حيث نطاقه تفوض بموجبه الحكومات المشتركة فى العملية الاندماجية بعض الاعمال المحددة الى منظمة مشتركة بينها ، وقد كان انصار الوظيفية فى الاندماج يأملون ان تحقق الهدفين التاليين :

(ا) ان تتمكن المنظمات الوظيفية ــ نظرا لكونها تقوم عادة بوظائف لا تمس مشاعر السيادة الوطنية مساسا مباشرا ــ من الاتصال المباشر بالشعوب ، ومن ثم يكون بمقدورها تنمية نوع من الولاء الدولى يكون اساسا لعملية اندماجية اوسع من حيث النطاق والقوى من حيث التماسك . لكن هذا الهدف لم يتحقق ، فباستثناء بعثات المساعدة الفنية لا يستطيع الموظفون الدوليون التابعون لهذه المنظمات ان يتعاملوا مباشرة مع افراد الشعوب التى يقومون بخدمتها ، وما زالت هناك قيود كبيرة عموما على الاتصالات المباشرة بين هذه المنظمات الوظيفية وبين شعوب الدول الاعضاء فيها ، وفى

ظل هذه الظروف ليس من المحتمل ان ينمو بين هـذه الشعوب الولاء لرمز دولي معين على الاقل عن طريق المنظمـات الوظيفيـة .

(ب) ان تكون الوظيفة تحقيقا تدريجيا للاندماج الدولى ، فكلمـا زادت الاعمال التى تفوض للمنظمات الوظيفية اصبحت دول العـالم بالتدريج مندمجة فى جماعة واحدة . ولكن هـذا الهدف ايضـا لا يبدو من المؤكد تحقيقـه حتى الآن ، فالغالبية العظمى من هـذه المنظمات متصور اساسا على تبادل وجهات النظر ، ووضع الدراسات ، وصياغة التوصيات ، وتقـديم المساعدة الفنيـة للحكومات التى تطلبها ، فهى اى المنظمات الوظيفية ـ لا تتمتـع فى غالبيتهـا العظمى بما يسمى بالسلطة فوق الوطنية (١٠٤) ، اى السلطة التى تجب أو تسمو على سلطة الدول الاعضاء فيها ، ومن ثم فان قراراتها غير ملزمة لاعضائهـا حتى ولو ووفق عليها بالاجماع ، وهيئاتها العاملة تتكون من منـدوبين عـن الحكومات ذوى صفة والتزام وطنيين وليس دوليين .

وربما كان هذا هو السبب الذى وصـل ببعض الدارسين الى استنتاج مؤداه ان الوظيفية او التنظيمات الوظيفية لها اثر قليل فى حد ذاتها على النجاح او الاخفاق النهائى لمجهودات الاندماج ، فمن المحتمل بدرجة اكبر أن تتوقف المحصلة النهائية لهذه المجهودات على ظروف وعمليات اخـرى ، وأن اقصى ما يمكن ان يقال عن الوظيفية هـو انها تتجنب مخاطر الاندماج الشامل السابق لاوانه ، وانها توفر الحكومات واعضاء الصفوة والشعوب فى الدول المشتركة فى مجهودات الاندماج وقتـا اطول للتعلم التدريجى لسـلوك الاندماج ، ولكـن ليس من الضرورى أن تسبق الوظيفية الاندماج الناجح ، كمـا ان السبق بهـا لا يضمن فى حد ذاته نجـاح مجهـودات الانـدماج .

المبحث الثانى

المحاولات الاندماجية فى السياسية الدولية المعاصرة

سبق ان قدمنا فى الكتاب الثـانى من هـذا المؤلف بعض محاولات للاندماج فى اطار الحديث عن الدولة المركبة (١٠٥) ، ونقدم فى هذا المبحث اربعة نماذج لعديد من المحاولات الاندماجية يختص كل نموذج منها « بالاقليم » معـين او قارة معينة ، ولعل فى هذا منذ البداية اشارة لحقيقة ان الخلفية المطلوبة للاندماج تكون أيسر توفرا فيما نسميه عادة « بالاقليم » تعبيرا عن مجموعـة من الدول

---

(١٠٤) supranational

(١٠٥) راجع ما سبق ص ١٨٧ ـ ٢١١ .

توحدها بعض الروابط الجغرافية او الثقافية او التاريخيـــة او الاقتصاديـــة او السياسية ، وما الى هـــذا .

١ ــ المحاولات الاندماجية فى القـــارة الامريكية :

استقلت الولايات المتحدة من التسلط الانجليزى ســـنة ١٧٨١ ، اما الدول الاخرى فى المجموعة الامريكية فقد تخلصت كلها ــ ما عـــدا البرزيـــل الذى كان خاضعا للاستعمار البرتغالى ــ من الاستعمار الاسبانى فيما بين ســـنة ١٨٠٩ وسنة ١٨٢٦ . وفى ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٣ اذاع مونرو رئيس الولايات المتحدة بيانه المشهور الذى عـــرف فيما بعد باسم مبدأ مونرو ، والذى يقضى بأن كل تهديد يقع على استقلال دولة امريكية او على سلامة اقليمها من قبـــل دولة غـــير امريكية فان الولايات المتحدة تعـــده واقعـــا على مصالحها الحيوية ، ومع مرور الزمن صارت الولايات المتحدة تعتبر دول امريكا اللاتينيـــة مناطق نفوذ خاضعة لها ؛ وقد وافقت انجلترا التى كانت ســـيدة البحار على ذلك ، اذا استطاعت ان تنفـــرد باســـواق هـــذه البـــلاد .

وقد حاولت الولايات المتحدة ربط هـــذه البـــلاد فى ظل اتحاد ، وعقد اول مؤتمر لذلك سنة ١٨٨٩ بمدينة واشنطن ، وقد اتخذ هـــذا المؤتمر قـــرارا يقضى بانشاء مكتب تجارى للجمهوريات الامريكيـــة مهمته جمـــع المعـــلومات الخاصـــة بالتجارة وللقوانين الجمركية وتوزيعها على الدول الاعضاء كافـــة ، وقد تم انشاء هذا المكتب فى ١٤ ابريل سنة ١٨٩٠ ، وهـــذا يعتبر تاريخا لميلاد منظمة الدول الامريكية (١٠٦) ، وابتداء من اكتوبر سنة ١٩٠١ تـــوبت الصبغة الدولية لهذا المكتب فأطلق عليه اسم جـــديد وهو « المكتب الدولى للجمهوريات الامريكية » ثم تحول سنة ١٩١٠ الى هيئة سميت « اتحـــاد الدول الامريكية » وهى ذات نشاط واسع فى النواحى السياسية .

ورغم كل هـــذا فان الولايات المتحدة كانت سياستها تجاه دول امـــريكا اللاتينية عامة ، وامريكا الوسطى خاصـــة ، تعتمد على القـــوة والمساعدات المـــالية اكثر مما تعتمد على الدبلوماسية ، ولم تردد الولايات المتحدة فى وضـــع بلاد البحر الكاريبى (ها ييتى . كوبا . سان دومنيك) تحت حمايـــة مستترة ، كما انهـــا لم تردد فى اثارة الفتنة فى اقليم بنما حتى اعلن استقلاله عن كلومبيـــا سنة ١٩٠٤ ، وبعـــدئذ تشق قناة بنما فى هـــذه الدولة الجديدة المشـــمولة بحمايتهـــا .

وقد ابرمت بين هذه الدويلات وبين الولايات المتحدة سلسلة من المعاهدات الثنائية تتعهد بمقتضاها هذه الدويلات : ١ ــ بأن لا تتعاهد مـــع دولة اجنبية

---

(١٠٦) panamerican union

معاهدة تتنازل بموجبها عن اى جزء من اقليمها او حق من استقلالها . ٢ — ان تقدم للولايات المتحدة ما تحتاج اليه من قواعد عسكرية لاسيما فى الموانى البحرية ٣ — تمنح الولايات المتحدة حق التدخل فى الشئون الداخلية لحماية الحكم القائم . واستمرت تلك السياسة سائدة فى الولايات المتحدة الى ان وصل الرئيس روزفلت الى الحكم ، ففى خطبة له اذاعها فى ٤ مارس سنة ١٩٣٣ وجه نداء الى دول امريكا اللاتينية قال فيه : ان الولايات المتحدة ستلتزم منذ الآن مع الدول الامريكية الاخرى سياسة حسن الجوار ، واهم عناصر هذه السياسة : ١ — علاقات ودية بين الدول ، كما يلزم ان يكون الوضع بين الجيران ٢ — احترام الدول كل منها لحقوق الاخرى ٣ — احترام المعاهدات الدولية المبرمة بين الجيران .

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية اجتمعت الدول الامريكية فى مدينة بنما فى سبتمبر واكتوبر سنة ١٩٣٩ ، واتفقت على اعلان حياد القارة الامريكية تجاه الحرب الاوربية ، كما قررت انشاء منطقة حياد تحيط الامريكتين من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب ، ويصل اتساعها فى بعض المناطق الى ٣٠٠ ميل بحرى ، ولا يسمح فيها باجراء اى عمليات حربية من جانب اى دولة مشتركة فى الحرب . ولما هزمت فرنسا وهولندة فى الحرب اجتمعت الدول الامريكية مرة ثانية فى هافانا فى يونية سنة ١٩٤٠ ، وقررت ان مستعمرات هذه الدول فى امريكا (غيانا الفرنسية ، وغيانا الهولندية ، وجزر جوادولوب ومارتينيك) لا يمكن نقلها الى دول المحور التى كانت منتصرة فى هذا الحين . ولما وقع الاعتداء اليابانى على ميناء بيرل هاربور فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤١ واعلنت الحرب على الولايات المتحدة من جانب المانيا وايطاليا فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤١ اعلنت الدول الامريكية تضامنها مع الولايات المتحدة . وبعد انتهاء الحرب العالمية اجتمعت الدول الامريكية فى مدينة مكسيكو لتوحيد سياستها تجاه مشروع اقامة منظمة دولية جديدة هى الامم المتحدة .

وفى ٣٠ ابريل سنة ١٩٤٨ اجتمعت هذه الدول فى بوجوتا ، ووضعت دستورا جديدا لمنظمة سمتها « منظمة الدول الامريكية » وجعلت لها امانة دائمة مقرها مدينة واشنطون ، ولها هيئات عاملة تجتمع فى دورات منتظمة .

ورغم قيام الاتحاد الامريكى منذ سنة ١٨٨٩ ، وتطوره الى منظمة الدول الامريكية سنة ١٩٤٨ ، فان العلاقات بين الولايات المتحدة ودول امريكا اللاتينية ظلت غير مستقرة يسودها التوتر ، ويرجع ذلك الى :

(أ) ان الاتحـــاد الامريكى لـــم يكن الا مجـــرد اتفـــاق بين حكومـــات ، اللاتينيـــة (١٠٧) .
ولا يجـــد تاييدا من الراى العـــام ، ســـواء فى الولايـــات المتحدة او دول امريكا اللاتينيـــة .

(ب) ليس فى المنظمة الامريكية توازن بين اعضائها ، فبينما نرى فيهـــا دولة عظمى نرى الى جانبها عشرين دولة تتراوح بين صـــغرى ومتخلفـــة . بل ان من اهم ما يفسد هذا التوازن اننا نرى الدولة العظمى يسودها التقـــدم الاقتصادى ، والاستقرار السياسى المستمد من التقاليد الانجـــلو سكسونيـــة والفلسفة الدينية البروتستانتية ، فى حين أن أمريكا اللاتينية يســـودها التخلف الاقتصـــادى ، والتوتر السياسى الناشىء عن الانقلابات العسكرية ، والتقاليد

(ج) مما يزيد الازمة حدة بين الجانبين اللذين يقوم عليهما الاتحاد الامريكى أن كل جانب فيهما له هـــدف يختلف عن هدف الجانب الآخر . ، فالولايات المتحدة كان هدفها ابعاد النفوذ الاوربى عن امريكا اللاتينية فلما اضـــمحلت اوربا صـــار هدفها ابعـــاد النفوذ الشـــيوعى ، اما دول أمريكا اللاتينيـــة ودول امـــريكا الوسطى فهدفهـــا الافادة من مساعدات الولايات المتحـــدة .

(د) ممـــا زاد هوة الخلاف بين الجانبين تطـــور السياسة الخارجيـــة للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، فبينما كانت السياســـة الخارجية لدول امريكا اللاتينية وما تزال اقليمية ذات نطاق محـــدود ، نـــرى سياســـة الولايات المتحدة عالمية ، وقد ترتب عـــلى ذلك ان تلاشت سياسة الانعزاليـــة التى تقضى بتجنب الاحلاف مـــع اوربا وآسيا ، والتى نادى بها الرئيس مونرو ، والتى كانت المحور الذى يدور حوله التضامن بين الجانبين ، بل كان من نتائج سياسة الولايات المتحدة العالمية ادخال دول امـــريكا اللاتينيـــة فى حـــروب ومنازعات لا مصلحة لها فيها من جهـــة ، ومن جهـــة اخرى فان المســـاعدات الماليـــة التى كانت الولايات المتحدة تبذلها لدول امريكا اللاتينية قـــد انخفضت اذ صارت المعونات توزع على مختلف دول العالم .

ولقد دل وصول المعونـــات والاسلحة الســـوفيتية الى كوبـــا وبعض دول امريكا اللاتينية عـــلى ان السياسة التى كانت قـــد رسمتها الولايات المتحـــدة

---

(١٠٧) اذا جازت المقارنة بين الاتحـــاد الامريـــكى والجامعة العربية فاننا نجد للعروبة متغلغلة فى الشعوب العربية ، ونجد هذه العروبة قوة حقيقية تفوق كثيرا ما تعبـــر عنه الجامعـــة العربيـــة من تضـــامن تتولاه الحـــكومات ، بينما تجـــد المنظمـــة الامريكيـــة ليست الا ايديولوجيـــة غير شعبية ينادى بها بعض المفـــكرين ، فمنظمة الدول الامريكية تفوق كثيرا ما تعبر عنه الشـــعوب الامريكية ، بعكس الوضع فى جامعة الدول العربية .

لعزل القارة الامريكية عن اى نفوذ غير امريكى قد اخذت تتعرض لهزات قوية ، وامتدت الحرب الباردة الى القارة الامريكية ، وامام هذا الخطر الذى يهدد من جانب دبلوماسية واشنطن تجاه دول القارة الامريكية ، ويهدد من جانب آخر وحدة القارة الامريكية ، لجأت الولايات المتحدة الى أسلوب جديد هو مزيد من المساعدات الاقتصادية الضخمة تتمثل فى مشروع « التحالف من اجل التقدم » الذى تقدم به الرئيس كيندى فى ١٣ مارس ١٩٦١ ووافقت عليه القارة الامريكية فى مؤتمر بونتاديل استى فى اقسطس سنة ١٩٦١ ، كما اكد مؤتمر ريودى جانيرو الذى انعقد فى نوفمبر ١٩٦٥ هذا الاسلوب الجديد .

وقد شكل مؤتمر ريودى جانيرو لجنة خاصة لتنقيح ميثاق بوجوتا اجتمعت فى مارس ١٩٦٦ انتهى عملها باقرار مشروع توفيقى ينص على تعديل سير العمل فى بعض الهيئات العاملة فى منظمة الوحدة الامريكية بما يسبغ عليها مسحة اكثر ديمقراطية ، وعلى مزيد من الاهتمام بالتعاون الاقتصادى ، ولم تكن اهمية هذه التعديلات فى ذاتها فى الواقع بقدر ما كانت فى دلالتها على الرغبة الاكيدة لدول وشعوب امريكا اللاتينية فى وضع حد التسلط والنفوذ الامريكى عليها ، وقد عبرت المؤتمرات الامريكية منذ ذلك الحين عن هذه الرغبة ونتج عن ذلك الاتجاه الى اضعاف الدور السياسى الذى تقوم به منظمة الدول الامريكية وتوجيهها الى الميدان الاقتصادى (١٠٨) ، وعلى الرغم من هذا الاتجاه العام ، ومن بعض التطورات غير الموالية للولايات المتحدة فى امريكا اللاتينية وأهمها فترة حكم الرئيس الشيلى الماركسى سلفادور الليندى (١٩٧٠ ــ ١٩٧٣) (١٠٩) الذى جعل من شيلى قطبا مناوئا لها داخل المنظمة فانه يمكن القول بان نفوذ الولايات المتحدة على المجموعة الامريكية ما زال يتمتع بوضع احتكارى .

٢ ــ المحاولات الاندماجية فى العالم العربى :

تتكون المجموعة العربية من الدول التى تقع بين المحيط الاطلسى غربا والخليج العربى (الفارسى) شرقا (١١٠) وتوصف كلها بانها عربية . والعروبة

---

(١٠٨) انظر : د . سمعان بطرس فرج الله ، الجمود والتغير فى منظمة الدول الامريكية ، فى : السياسة الدولية ، ابريل ١٩٦٩ ، ص ٥٨ ــ ٧٥ .

(١٠٩) تولى الحكم دستوريا لست سنوات فى ١٩٧٠ الا ان نظامه قد صفى عسكريا فى ١٩٧٣ .

(١١٠) هذه الدول هى : فى افريقيا : المغرب ــ الجزائر ــ تونس ــ ليبيا ــ مصر ــ السودان ، ويلاحظ أن موريتانيا قد انضمت للجامعة العربية فى نوفمبر ١٩٧٣ والصومال فى فبراير ١٩٧٤ ، وفى آسيا : السعودية ــ الكويت ــ اليمن الشمالية ــ اليمن الجنوبية ــ الامارات العربية المتحدة ــ البحرين ــ عمان ــ قطر ــ الاردن ــ العراق ــ لبنان ــ فلسطين ــ سوريا .

التى تتصف بها تقوم على الروابط السياسية واللغوية والثقافية دون العنصرية والدينية ؛ فالعروبة لا تقوم على العنصرية اذ ان الشعوب العربية فى مجموعها نتاج اختلاط عشرات الاجناس ، ولذلك تلمح فيهم تباين الالوان ، وتنوع تقاطيع الوجه ، واختلاف الشعر ؛ ولا تقوم على الاسلام وحده ، فليس العرب جميعا مسلمين ، وليس المسلمون جميعا من العرب ، والعرب غير المسلمين يمثلون نحو عشر الشعوب العربية ، بينما العرب المسلمون لا يمثلون الا نحو سبع الشعوب الاسلامية قاطبة . والرابطة التاريخية والثقافية هى التى تربط بين مختلف البلاد العربية ، وكذلك التلاصق الجغرافى ، مما ادى الى ظهور مذهب سياسى اتحادى يسمى « العروبة » او « القومية العربية » يرمى الى تحرير العالم العربى من كل تسلط اجنبى ، والى توحيده داخل حدوده الطبيعية .

وفى بداية هذا القرن كانت البلاد العربية خاضعة للاستعمار الغربى على اختلاف دولة ، واختلاف اساليبه فى الاستعمار ، فمصر كانت خاضعة للحماية الانجليزية ، وليبيا كانت تحت الاستعمار الايطالى المباشر ، والمغرب تحت الحماية الفرنسية ، بينما تخضع منطقة الريف للحماية الاسبانية اما بلاد المشرق العربى فكانت خاضعة لنظام الانتداب الدولى موزعا بين فرنسا وانجلترا . وكانت العلاقات بين مختلف البلاد العربية تكاد تكون معدومة (١١١) ، وساعد على ذلك عدة عوامل ، منها :

(ا) مصر بسبب موقعها الجغرافى بين المشرق والمغرب العربى ، وبسبب تقدمها ، وكثرة سكانها ، تعتبر موقع ثقل القومية العربية ، ولكنها لم تكن يومذاك تؤمن بهذا ، بل كان نشاطها السياسى محصورا فى طلب الاستقلال ووحدة وادى النيل .

(ب) الحركات التحررية التى قامت فى مختلف البلاد العربية قامت فردية لا يكاد يكون لها سند من البلاد العربية الاخرى ، فثورة ١٩١٩ فى مصر ، والحركة الهاشمية فى سوريا (١٩١٩ ايضا) ، والثورة السنوسية بليبيا (١٩٢٠ ــ ١٩٢٢) ، وثورة الريف فى المغرب (١٩٢١ ــ ١٩٢٥) ، والحركة الدستورية فى تونس (١٩٢٢ ــ ١٩٢٤) ، والثورة المناهضة للصهيونية فى فلسطين (١٩٢٢ ــ ١٩٢٩) كانت كلها تقع محليا دون أن تتجاوب معها البلاد العربية الاخرى .

---

(١١١) هذا لا يعنى ان الدعوة للقومية العربية لم توجد يومذاك ، فان مظاهر اليقظة العربية ترجع الى عام ١٨٨٠ حين وزعت منشورات باسم جمعية سرية عربية فى بيروت ، وترجع ايضا الى نشاط الجمعيات السياسية مثل الجمعية القحطانية (١٩٠٩) وجمعية العهد (١٩١٣) وجمعية الاصلاح البيروتية (١٩١٢) الخ ..

(جـ) كانت هناك خلافات جوهرية بين مختلف البلاد العربيه ، بل لم يكن بين بعضها واليعض الآخر علاقات دبلوماسية .

غير ان الامور تطورت بعدئذ على النحو الآتى :

(ا) تدخلت الدبلوماسية البريطانية لتعمل على التقريب بين البلاد العربية وظهر ذلك فى سلسلة من المعاهدات التى ابرمت بين البلاد العربية بتوجيه من بريطانيا . ومن هذه المعاهدات معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين اليمن والمملكة السعودية (١٦ ديسمبر سنة ١٩٣١) ، ومعاهدة الصداقة بين السعودية وشرق الاردن (٢٧ يولية سنة ١٩٣٣) ، ومعاهدة الصداقة والتحالف بين العراق والسعودية (٦ ابريل سنة ١٩٣٦) ، ومعاهدة صداقة وسلم دائم بين مصر والسعودية (٧ مايو سنة ١٩٣٦) ، وغيرها .

(ب) انشأت علاقات دبلوماسية بين بعض البلاد العربية وبعضها الآخر .

(جـ) اثناء الحرب العالمية الثانية ، وحين ضائقة انجلترا خلالها ، اعلن ايدن وزير خارجيتها تأييده ، باسم الحكومة البريطانية ، لفكرة الوحدة العربية ، وقرر ذلك فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ بمجلس العموم البريطانى .

● ● ●

وبعدئذ تمت عدة مشاورات بين البلاد العربية على اثرها قامت الحكومة المصرية بدعوة مندوبى الدول العربية التى اشتركت فى هذه المشاورات الى اجتماع عقد فى الاسكندرية فيما بين ٢٥ سبتمبر و ٧ اكتوبر سنة ١٩٤٤ انتهى بتوقيع مشروع لاقامة « جامعة عربية » ، وعرف هذا المشروع فيما بعد باسم « بروتوكول الاسكندرية » . وفى شهر مارس سنة ١٩٤٥ اجتمع المؤتمر العربى العام ، ومثلت فيه سوريا ولبنان والسعودية وشرق الاردن واليمن والعراق ومصر ، وفى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ اقر المؤتمر ميثاق جامعة الدول العربية .

واهداف جامعة الدول العربية تتلخص فى السعى الى استكمال استقلال الدول العربية الاعضاء فى الجامعة ، وتحقيق التعاون بينها فى ميدان السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة . والى جانب هذا الهدف الرئيسى ذكر الميثاق فى ملاحقه هدفين آخرين اولهما الدفاع عن فلسطين حتى تظل عربية ، وحتى تستقل ويتسنى لها الانضمام الى الجامعة ، وثانيهما مساعدة البلاد العربية التى لم تحصل بعد على استقلالها ، والتى لا تستطيع لذلك ان تنضم الى الجامعة ، حتى تنال هذا الاستقلال .

والعضوية فى الجامعة مقصورة على البلاد العربية ، بمعنى انه اذا تقدمت دولة اسلامية كايران مثلا او باكستان تطلب الانضمام فان ذلك لا يجوز لها ونفا للميثاق التاسيسى للجامعة . وقد اصبحت الجامعة العربية تضم اليوم عشرين عضوا بعد أن قبلت فى عضويتها ليبيا (٢٨ مارس ١٩٤٥) والسودان (١٩ يناير ١٩٥٦) وتونس والمغرب (١ سبتمبر ١٩٥٨) والكويت (٢٠ يوليو ١٩٦١) والجزائر (١٦ اغسطس ١٩٦٢) واليمن الجنوبية (١٢ ديسمبر ١٩٦٧) والبحرين وقطر (١١ سبتمبر ١٩٧١) وعمان (٢٩ سبتمبر ١٩٧١) ودولة الامارات العربية المتحدة (٦ ديسمبر ١٩٧١) وموريتانيا (٢٦ نوفمبر ١٩٧٣) والصومال (١٤ فبراير ١٩٧٤) .

وكما أن البلاد العربية يجوز لها أن تنضم الى الجامعة ، كذلك يجوز لها ان تفقد عضويتها فيها ، اما بانسحابها منها ، واما بسبب فصلها عقابا لها على اثر قرار يصدر من الجامعة بالاجماع ما عدا صوت الدولة المفصولة ، ولم تخرج اى دولة عربية من الجامعة بالانسحاب او الفصل حتى اليوم .

وتتكون جامعة الدول العربية من ثلاث هيئات عاملة ، هى : مجلس الجامعة ، واللجان الفنية الدائمة ، والامانة العامة :

اما مجلس الجامعة فهو الهيئة التنفيذية المشرفة على سياسة الجامعة ، ويجتمع مرتين كل سنة فى دورات عادية ، وينعقد فى دورات غير عادية كلما دعت الحاجة بناء على طلب دولتين من اعضائه ، ولكل دولة فى هذا المجلس مندوب واحد ، وصوت واحد ، وقراراته تصدر بالاجماع ، ما عدا بعض الحالات الاستثنائية الواردة صراحة فى الميثاق .

اما اللجان الفنية الدائمة ، مثل اللجان الاقتصادية والمالية والثقافية والصحية والاجتماعية وغيرها ، فانها تتولى وضع قواعد التعاون بين اعضاء الجامعة ، كما انها تقدم التوصيات والاقتراحات والمشروعات ، كل منها فى ميدان تخصصها ، وعلى مجلس الجامعة ان يوافق عليها .

اما الامانة العامة فهى الهيئة الادارية للجامعة ، وتتكون من أمين عام ، وامناء مساعدين ، وعدد من الموظفين الذين ينتمون الى مختلف الجنسيات العربية ، ويتمتعون بامتيازات وحصانات دبلوماسية ، وكان اول امين عام للجامعة هو السيد عبد الرحمن عزام ، ثم حل محله السيد عبد الخالق حسونة ، ثم السيد محمود رياض .

وكانت هزيمة البلاد العربية فى الحرب الفلسطينية ، وقيام دولة اسرائيل ، من اسباب اعادة النظر فى شأن جامعة الدول العربية بغية تدعيمها وتقويتها ،

وفى سبيل ذلك وافقت الدول العربية على ابـرام معاهـدة جديدة سميت « معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربيـة » ، وقد وقعت الدول على هـذه المعاهدة فى ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠ (١١٢) .

وبموجب معاهدة الدفاع هذه انشىء : (١١٣) — مجلس الدفاع المشترك المكون من وزراء الخارجية وزراء الدفاع فى الدول الاعضاء (١) لجنة عسكرية دائمـة تتكون من رؤساء اركان حرب الدول العربية (٢) امانة عسكرية مستقلة تخضع للهيئتين السابقتين (٣) . وبموجب هـذه المعاهدة ايضا اخذت الدول الاعضاء على نفسها أن أى اعتداء يقع على واحدة منها يعتبر اعتداء عليهـا جميعـا ؛ وذلك يقتضى منها تقديم المساعدة فـورا للدولة المعتدى عليها ؛ كما تعهـدت بألا تعقد اى معاهدة سياسية تتعارض مع اغراض هذه المعاهدة ، والا تسلك فى علاقاتها مـع الدول الاخرى مسلكا يتعارض مع اهداف هذه المعـاهدة .

الا ان محاولة تدعيم الجامعة عن طريق معاهدة الدفاع المشـترك لم تظفر بالنجاح المرجو ، لسببين اولهما ان المعاهدة لم تصبح نافذة الا فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٥٢ ، وسبب ذلك تاخر كل من البرلمـان الاردنى والعراقى فى التصديق على المعاهدة التركية العراقية التى كانت نواة حلف بغداد ، وردت الدبلوماسية المصرية على تلك الخطوة بابرام سلسلة من المعاهدات العسـكرية مع الدول العربية الاخرى ، ومن ذلك معاهدة مع سوريا فى ٢٢ اكتـوبر سنة ١٩٥٥ ، ومعاهدة مع السعودية فى ٢٧ اكتوبر سـنة ١٩٥٥ ؛ ومعاهدة ثلاثية بين كل من اليمن والسعودية ومصر فى ٢١ ابريل سـنة ١٩٥٦ .

وكان ينتظر عقد اتفاقات مماثلة مـع الدول العربيـة الاخرى ، الا ان العدوان الثلاثى الذى وقع على مصر سـنة ١٩٥٦ عرقل نشاط الدبلوماسية المصرية فى العمل على تدعيم المجموعة العربيـة رغم السياسة الانفصالية التى اتبعتها العراق . وحين انتهى امر العـدوان الثلاثى عادت الدبلوماسية المصرية الى نشاطها فأبرمت معاهدة الضمان العربى بين كل من السعوديـة ومصر والاردن وسوريا فى ١٩ يناير سـنة ١٩٥٧ ، الا ان الاحـداث السياسية التى وقعت فى الاردن فى ابريل سنة ١٩٥٧ جعلت معاهـدة الضمان العربى هـذه تصبح غـير ذات موضوع .

---

(١١٢) انظر سـامى حكيـم ، « الضـمان الجماعى العـربى » ، مكتبـة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

(١١٣) بموجب هذه المعاهدة انشىء أيضـا مجلس اقتصـادى للنهوض باقتصاديات البلاد العربية ، وفى ظل نشـاطه تم التوقيع على اتفاقيتين اقتصاديتين عربيتين احداهما خاصة بالتبادل التجـارى وتنظيم تجـارة الترانسيت ، والثانية بشـان تسـديد مدفوعات المعاملات الجارية وذلك فى سنة ١٩٥٣ .

وبعد ذلك وقع حـــدث خطير فى المجموعة العربية ، وهـــو الوحدة بين سوريا ومصر تحت اسم « الجمهورية العربية المتحدة » ، ففى اول فبراير سنة ١٩٥٨ اجتمع رئيسا الجمهورية السورية والجمهورية المصرية بالقاهرة واصدرا بيانا اعلنا فيه الوحدة ، بين الجمهوريتين وتم الاتفـــاق على اجراء استفتاء عام خـــلال ثلاثين يومـــا على الوحدة وعلى شخصية رئيسها ، وفى ٢١ فبرايـــر تم الاستفتاء فى كل من الجمهوريتين ، واسفر عن الموافقة عـــلى الوحدة ، وعلى انتخاب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة . وفى ٥ مارس ١٩٥٨ صـــدر الدستور الموقت (١١٤) لهذه الجمهورية متضمنـــا المقومات الاساسية للجمهورية الحديثة . ثـــم صدرت بعد ذلك سلسلة مـــن القوانين لتنظيم الوحدة وتدعيمها (١١٥) ، الا ان ذلك كله لم يمنع قيـــام حركة انفصالية فى دمشق فى سبتمبر سنة ١٩٦١ انتهت بتفكك هـــذه الوحـــدة .

وقد جاء عقب هذه الخطوة الاتحادية خطوة اخرى تمت بين العراق والاردن ، اذ اتفقا على اقامة اتحاد بينهما اعلن فى ١٤ فبراير سنة ١٩٥٨ ورئيسه ملك العراق ، ويكون للاتحاد حكومة مركزية مسئولة امام برلمـــان اتحادى ينتخب من البرلمـــانيين العراقى والاردنى ، وفى ١٩ مايو سنة ١٩٥٨ تكون مجلس الوزراء الاتحادى ، وعين نورى السعيد رئيسا له ، كما افتتح البرلمـــان الاتحادى فى ١٧ مايو ، واذ كانت الخطوات متوالية لتنفيذ هـــذا الاتحاد الذى عرف باسم « الاتحاد الهاشمى » قامت فى العراق ثورة الجيش فى ١٤ يوليـــه (تموز) سنة ١٩٥٨ ، وصرح فيها ملك العراق ونورى الســـعيد رئيس الوزراء ، وكان هـــذا ختـــام حياة هـــذا الاتحاد .

وفى ٨ مارس سنة ١٩٥٨ ، وبعد مفاوضات قصـــيرة ، تم الاتفـــاق بين الجمهورية العربية المتحـــدة والمملكة اليمنيـــة المتوكلية على اقامة اتحـــاد بينهما سمى « اتحاد الدول العربيـــة » ، بمقتضاها يلغى التمثيـــل الدبلوماسى بين الدولتين ، وتتبعان سياسة خارجيـــة موحـــدة ، ويكون لهما جيش اتحـــادى موحد . وقـــد انشئت هيئات دائمة للاشراف على هذا الاتحاد ، ورسم سياسته ، ثـــم انتهى الامـــر بانفصاله فى ديسمبر سنة ١٩٦١ .

---

(١١٤) ويتكون من ٧٣ مادة ، من اهمها ان الدولة العربيـــة المتحدة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الامة العربية ، وان السلطة التشريعية تـــكون من اختصاص مجلس واحد هو مجلس الامـــة ، ومقره مدينـــة القاهرة ، وان السلطة التنفيذية تتمثل فى شـــخص رئيس الجمهورية الذى يتمتع فى هـــذه المرحلة الانتقالية بسلطات واسعة ، منها الاعتراض على القوانين ، وحق حل مجلس الامة ، وتعيين نواب رئيس للجمهورية وللوزراء وعزلهم .

(١١٥) هناك اتجاهان فى تفســـير الوضـــع القانونى للجمهورية العربيـــة المتحدة ، أما الاتجاه الاول فهو ان هـــذه الجمهورية كانت تعتبر دولة بسيطة ، اما الاتجـــاه الثـــانى فهو انهـــا دولة مركبة اذ كانت تتـــكون من اقليمين هما : اقليم مصـــر ، واقليم ســـوريا ، ولـــكل منهما ميزانية خاصة ، ووزارة تنفيذية خاصة .

وفى عام ١٩٦٤ بدأ فى المجموعة العربية تقليد جديد ما زال متبعا حتى اليوم وهو دبلوماسية مؤتمرات القمة ، وبغض النظر عـن الاختلافات فى تقييم مدى فعالية هذه الاداة فى تحقيق تماسك المجموعة العربية فان الامر الذى لا شك فيه أنها ساعدت الى حد كبير على تنقية الجو العربى مما اتاح للجامعة العربيـة أحيانا فرصة لاداء رسالتها .

وقد تسببت نكسة ١٩٦٧ فى تعويق قيام محاولات جديدة للوحدة الجزئية بسبب تركيز دول المواجهة وبالذات مصر وسوريا على قضية ازالة آثار العدوان وقد كانتا دائما قاسما مشتركا فى أهم المحاولات الوحدوية الجزئية التى تمت فى المجموعة العربيـة ، غير ان قيام الثورة السودانية فى مايو ١٩٦٩ والليبية فى سبتمبر من نفس العـام قد اعطى دفعا لهـذه المحاولات .

وفى ١٧ ابريل ١٩٧١ صـدر اعلان بنى غازى الذى اعلن قيـام اتحـاد الجمهوريات العربية بين مصر وسوريا وليبيا ، وقـد اشار الاعلان الى توقع انضمام السودان الى الاتحاد ، وهـو الامر الذى لم يحدث لظـروف السودان الداخلية بصفة اساسية . وكان اتحاد الجمهوريات العربية يمثل موقفا وسطا بين الاتحاد التعاهدى والفيدرالى (١١٦) ، ومن مظاهر الاتحاد التعاهدى فيه ان الدول الثلاثة احتفظت بشخصيتها الدولية وما يترتب عليـه ذلك من تمثيـل دبلوماسى مستقل والاحتفاظ بمقاعـد مستقلة فى الامم المتحدة ، ومن مظاهـر الاتحاد الفيدرالى وجود مؤسسات اتحادية مركزية تنفيذية وتشريعية وقضائية ، أما السـلطة التنفيذية فتتمثل أساسا فى مجلس الاتحاد وعدد يعينه من الوزراء ، ويتكون المجلس من رؤسـاء الدول الثـلاثة ويصدر قراراته بالاغلبيـة وان وضعت استثناءات لهذه القاعـدة ، واما السلطة التشريعية فقد اخذت بقاعدة التساوى فى التمثيل بين اعضاء الاتحاد الثـلاثة وكذلك بنظام المجلس الواحد ، كذلك وجدت محكمة دستورية عليـا يكونها مجلس رئاسـة الاتحاد على اساس التمثيل المتساوى ايضا . وقد اعلن دسـتور دولـة الاتحاد فى ٢٠ اغسطس ١٩٧١ وتم الاستفتاء والموافقة على الاحكام الاساسية للاتحاد ودستوره فى سبتمبر ١٩٧١ (١١٧) .

وقـد أعقبت ذلك محاولة للوحدة بين مصر وليبيا بدأت فى مايـو ١٩٧٢ بخطوات لتحقيق وحدة التنظيم السياسى فى البلدين ، وفى اغسطس مـن نفس

---

(١١٦) راجع ما سبق ص ١٨٢ ـ ٢١١ .

(١١٧) أنظر : دولة اتحاد الجمهوريات العربية ـ قسم خاص ، فى : السياسـة الدولية ، اكتوبر ١٩٧١ ، ص ٩٨ ـ ١٢٨ .

(١١٨) أنظر : وحدة ليبيا ومصر ـ قسم خاص بمجلة السياسة الدولية ، اكتـوبر ١٩٧٢ ، ص ٩٥ ـ ١٤٣ .

العام صـــدر بيان باعـــلان الوحدة بين مصر وليبيا وحدد سبتمبر ١٩٧٣ حـــدا اقصى لتحقيقها (١١٨) . غـــير ان السياسة الخاصة التى اتبعتها ليبيا سواء فى تصورها لاستراتيجية المواجهة للعسكرية مـــع اسرائيل أو تحقيق الوحـــدة وخطواتها قـــد انعكست سواء على اتحاد الجمهوريات العربية فأصابته بالجمود او على محاولة تحقيق الوحدة بين مصر وليبيا فأوقفت تقدمها ، ثـــم اضـــافت الخلافات المصرية السورية فى النصف الثـــانى من ١٩٧٥ مزيـــدا من الظـــلال على هـــذا الاتحاد .

كذلك تجـــدر الاشـــارة الى اتحاد الامارات العربية الذى بـــدأ فى فبراير ١٩٦٨ بقيـــام وحدة ثنائية بين أبى ظبى ودبى ، ثـــم دعيت الامارات الاخـــرى الى الانضمام اليها وهى الشـــارقة وعجمان وأم القـــوين والفجيرة ورأس الخيمة والبحرين وقطر ، الا ان امارة البحرين اعلنت استقلالهـــا فى ١٤ اغســـطس ١٩٧١ ، وفعلت امارة قطـــر نفس الشىء فى اول سبتمبر ١٩٧١ ، وعلى اثر ذلك قامت دولة اتحاد الامارات مؤلفـــة من سبع امارات فقط . وعلى الرغم من ان هذا الاتحاد يعتبر نجاحا على الطريق الوحدوى العربى الا انه يواجه بمشاكل لعل اهمها موقف الدول الكبيرة فى المنطقة مثـــل ايران والعراق والسعودية والدول الكبرى ذات المصالح الحيوية فى المنطقة مثل الولايات المتحدة وانجلترا ، كذلك هناك موقف القيادات المحلية ومدى تمسكها بسلطتها فى مواجهـــة سلطة الاتحاد (١١٩) .

وتبقى بعد ذلك الاشـــارة الى توقيع اتفاقية وحـــدة بين شطرى اليمن فى ٢٨ اكتوبر ١٩٧٢ عقب وقف الاشتباكات المســـلحة بينهما ، وقد قامت على اساس الجمع بين خصائص النظامين السياسية والاقتصادية والاجتماعيـــة ، ولا شك ان تباين هـــذه الخصائص يفسر عدم تحقيق اى تقدم حتى الآن (١٩٧٥) بالنسبة لهذه المحاولة .

هذه هى اهم الاتجاهات التى قامت فى المجموعـــة العربية ، الا ان هنـــاك مواطن ضـــعف طبيعية نرى من اللازم ان نشير الى اهمها ، فمن ذلك قلة عـــدد سكان المجموعة العربية بالنسبة لمســـاحة ارضها ، وسوء توزيع السكان بين مناطقها ، وقد ذهب الكتاب السياسيين الى حـــد تشبيه مجموعـــة الـــدول العربية بالارخبيل ، فالارض الزراعيـــة بمثابة الجزر فى الارخبيل ، والصحراوات الفاصلة بينها تشبه البحر ، ويضيفون الى ذلك ان امتداد الوطن العـــربى من حدود العراق شرقا الى المحيط الاطلسى غربا عبر ٧٠ درجة من خطوط الطول ، وعلى مدى نحو ٥٠٠٠ ميـــل لا يقابله امتداد فى العرض ، مما يجعله مـــهل التفكك

---

(١١٩) انظر : د. بطرس غالى ، الحركة الاتحـــادية فى الخليج العربى ، فى : السياســـة الدولية ، ابريل ١٩٧٣ ، ص ١٤٥ ـ ١٤٧ .

ومما يجعل مهمة الدفاع عنـــه عسيرة . ومما يزيد الامر صعوبة فى راى هؤلاء السياسيين ان المواصـــلات بين الاجـــزاء المترامية من هذه المجموعة ضعيفة اشد الضعف ، كما ان المواصلات الضـــئيله التى انشئت ونظمت انما قامت اصـــلا لخدمة مصالح الاستعمار الاوربى ، ولم يكن الهدف منها ربط البـــلاد العربيـــة بعضها بعض . ومن رجال الاقتصاد مـــن يجعل من مواطن الضعف فى هـــذه المجموعة ان الغـــلات فيها متشابهة ، وذلك مما يجعـــل التبادل والترابط بين اجزائها ضعيفـــا . ومن العوائق التى تعترض سبيل وحـــدة العرب ايضا تباين النظم السياسية والاقتصادية لدولهم .

ومواطن الضعف هذه تقابلهـــا رغبـــة اكيدة من الشعوب العربية فى ان تتحد ، ويبدو ذلك واضحا فى نمو الثقافة العربية ، وانتشار الاذاعة والســـينما والصحافه من عوامل الربط بين تلك البـــلاد وتحبيب شعوبها فى الاتحـــاد ، وبخاصة بعد ان استطاعت ان تتخلص نهـــائيا فى اغلب اجزائهـــا مـــن تسلط الاستعمار الاجنبى .

٣ — المحاولات الاندماجية فى اوربا الغربية :

ترجع جذور الوحدة الاوربية على وجه التحديد الى الحرب العالمية الاخيرة ، فقبلها لم تكن هذه الوحدة سوى تعبير عن مشاعر ضـــعيفة لا تعكس اية جهود او حركات سياسية منظمة ، ثم جاءت الحرب وما اقترن مـــن خراب اقتصادى وخسائر بشرية ماديا ومعنويا ، وكان ظهور راى عام اوربى مضاد للحركات القومية المتطرفة التى عرضت اوربا لويلات الحرب مرتين خلال جيل واحـــد من اول ردود الفعل لنتائج الحرب ، وكان البديل المطروح ان تفادى تـــكرار كارثة الحـــرب مرة اخرى لن يصبح ممكنا الا اذا أمـــكن لشعوب اوربا ان تقيـــم بينها كيانا فيدراليا على اســـاس ديمقراطى . وقد ارتبطت الظـــروف السابقة بانهيار التحالف الغربى السوفيتى الذى كان قائما اثنـــاء الحـــرب ، وانقســـام اوربا الى معسكرين فى مواجهة بعضهما ، وبدء عمليات الاستقطاب الدولى فى اطار التكتـــلات ذات الاستراتيجيات والايديولوجيات المتميزة .

وانعكاسا لما سبق شهدت فترة ما بعد الحرب قيام عدة جماعات ومؤسسات غير رسمية بذلت جهودا دعائية وتعليمية مكثفة من اجل هدف الوحدة الاوربية ، وقد انتظم شمل هذه الجماعات فى المؤتمر الذى عقد فى لاهاى فى مايو ١٩٤٨ وسمى بمؤتمر اوربـــا ، وقد أمكن لهذا المؤتمر ان يولد ضغوطا فى اتجاه تأييد الاقتراح بانشاء جمعية برلمانية اوربية كان مقـــررا ان تكون وظيفتها الرئيسية بحث الامور ذات الاهمية المشتركة لدول اوربا ، والتوصل الى وضع التدابير التى تحقق تعاونها فى الميادين الاقتصادية والسياسية .

وبعد مناقشة مستفيضة اتفق على اقامة ما أسمى بمجلس أوربا الذى تكون من لجنة وزراء ، وفيما يكون كل وزير مسئولا فقط امام حكومته ، وجمعية استشارية تكون وظيفتها اجراء المداولات ورفع التوصيات الى لجنة الوزراء ، ولم تسند الى هذه الجمعية الاستشارية اية وظيفة تشريعية ، وقد وقع على القانون الخاص بانشاء مجلس اوربا كل من بلجيكا وفرنسا ولكسمبورج وهولندا وبريطانيا والدانمرك وايرلندا وايطاليا والنرويج والسويد فى مايو ١٩٤٩ ، وعقدت الجمعية الاستشارية اول اجتماعاتها فى ستراسبورج فى اغسطس من نفس العام .

وقد تنازع حركة الوحدة الاوربية فى هذه المرحلة تياران أولهما التيار الفيدرالى ويعنى الدعوة الى اقامة ولايات متحدة أوربية ، والثانى التيار الوظيفى ويدعو الى تحقيق التعاون بين الحكومات الاوربية حول بعض الموضوعات الخاصة المحددة ثم الانطلاق من هذه الاجراءات المحددة الى اجراءات أكثر شمولا كذلك وضح فى هذه المرحلة بروز معارضة بريطانيا لاية ترتيبات شاملة تنتقل بالتعاون الاوربى الى مرحلة الاندماج الاكثر تقدما مما جعل فرنسا تأخذ زمام المبادرة بهذا الشأن .

وبالفعل بادرت فرنسا بالدعوة الى ادماج بعض القطاعات الاقتصادية وتشغيلها تحت الرقابة التى تمارسها سلطة فوق وطنية (١٢٠) ، وقد تبلور هذا المشروع فى صورة معاهدة أنشىء بموجبها ما يعرف بمجمع الفحم والصلب الاوربى فى ابريل ١٩٥١ ، وقد وقع على هذه المعاهدة كل من فرنسا والمانيا وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج ، وكانت هذه علامة على وجود مجموعتين داخل أوربا الغربية : الاولى هى مجموعة الدول الستة السابقة والثانية تتزعمها بريطانيا وهى ليست على استعداد لان تشارك على مستوى اكبر من تدابير التعاون الحكومى المحدودة .

وفى ديسمبر ١٩٥١ افصح وزراء خارجية الدول الستة الاعضاء فى مجمع الفحم والصلب الاوربى عن نيتهم فى انشاء منظمة للدفاع الاوربى تكون تحت رقابة لجنة دفاع مشتركة ومجلس وزراء وجمعية ومحكمة عدل ، وهى فى جملتها مؤسسات على غرار ما اقيم فى مجمع الفحم والصلب ، وقد وقعت الدول الستة على هذه المعاهدة فى مايو ١٩٥٢ الا أن رفض بريطانيا التصديق عليها لعدم اقتناعها بمبدأ الاشتراك فى جيش أوربى موحد كان السبب وراء انهيار منظمة الدفاع الاوربى ، فقد انتهى الامر برمته برفض الجمعية الوطنية الفرنسية التصديق على المعاهدة فى أغسطس ١٩٥٤ بحجة أنه لم يكن مقبولا

---

(١٢٠) Supranational

ان تتحمل فرنسا مسئولية المشاركة فى جيش أوربى ضخم موحـــد يضم المانيا فى عضويته مالم تكن بريطانيا عضوا فيه كذلك .

على أن اخفاق مجموعة اوربا الستة فى اقامة منظمات دفاعية وسياســـية فوق وطنية قـــد اعطى دفعة للتركيز على النواحى الاقتصادية ، ففى يونيـــو ١٩٥٥ اجتمع وزراء خارجية الدول الستة فى ميسينا حيث ناقشـــوا الاقتراح الداعى الى انشاء سوق مشتركة بينهم وكذلك مجمعا للطاقة الذرية ، وبعـــد مفاوضات شاقة وقعت معاهـــدة انشاء السوق الاوربية المشتركة أو الجماعة الاقتصادية الاوربية فى روما فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ ، واصبحت نافذة المفعول من اول يناير ١٩٥٨ ، وفيما يتعلق باقامة مجمع الطاقة الذرية انتهى الامـــر بتوقيع معاهدة انشاء منظمة الطاقة الذرية الاوربية « يوراتوم » فى روما فى نفس تاريخ المعاهدة الاخرى ، وكان هدفها تشجيع الاستخدام الســـلمى المشترك للطاقة الذرية ، وتحت رقابـــة سلطة فوق وطنية . وقـــد انيطت السلطة التنفيذية فى السوق المشتركة بما اســـمى باللجنة ومجلس الـــوزراء والبرلمان الاوربى ومحكمة العـــدل ، وهى فى جملتها الاجهزة والمؤسسات التى ارتكز عليها الكيان التنظيمى لهذه الجماعة الاوربية .

ولم تنضم بريطانيا الى عضوية السوق المشتركة كما فعلت عنـــد تكوين مجمع الفحم والصلب الاوربى ، وقدمت بالاشتراك مع كل من السويد والنرويج والدانمرك والنمسا وسويسرا والبرتغال فى عام ١٩٥٩ على انشاء ما يسمى بالرابطة الاوربية للتجارة ، غـــير ان التطور الهائل للجماعة الاقتصـــادية الاوربيـــة جعل بريطانيا تدرك مدى ضعف البديل الذى بادرت به ، ولذلك ففى يوليو ١٩٦١ اعلنت بريطانيا ومعها الدانمرك والنرويج وايرلنـــدا عن تغـــيير سياستها التقليدية بالابتعاد عن مؤسسات الوحدة الاوربية ، وظلت السويد وسويسرا والنمســـا على موقفها على اساس أن انضمامها يؤثر على حيادها .

وقد وجدت السياسة البريطانية الجديدة اقوى معارضة لهـــا من الرئيس الفرنسى الراحل ديجـــول الذى كان مقتنعا بأن الاطار الراهن للجماعة الاوربية كان كافيا ، وكان هدفه ان تقوى الجماعة الاوربية الى الحـــد الذى يجعلهـــا قادرة على ان تعمل مستقلة عن كتلة الاطلنطى وبعيدا عن التحكم الانجـــلو ساكسونى ، وفى يوليو ١٩٦١ استطاع ان يقنع دول السوق بتاييـــد من المانيا بأن تنشىء لجنة لوضع خطة للتعاون السياسى بينها ، وبالفعل توصلت اللجنة الى التقدم ببعض الاقتراحات ، وقـــد ظهر اتجاه مضاد لهذا التحرك داخـــل الجماعة مثلته دول البنيلوكس وايطاليا يقوم على اساس انه اذا كان هـــذا التحرك ضروريا فسوف يكون اكثر فائدة بانضمام بريطانيا ، وكـــان مفهـــوما ان هذه الدول تريد ان توازن بريطانيا محـــور باريس — بون داخل الجماعة .

وفى يناير ١٩٦٣ وبعد توقيع أتفاقية « ناسو » بين بريطانيا والولايات المتحـدة فى ديسمبر ١٩٦٢ والتى رأى فيهـا ديجول علامـة على التبعيـة البريطانيـة للولايات المتحدة اعلن ان بريطانيا ستظل مبعدة عن دائرة السـوق المشتركة وانها ليست شريكا اوربيا طيبـا ، وفى اواخر يناير ١٩٦٣ استعملت فرنسا حق الفيتو ضـد عضوية بريطانيا ، وكان لهـذا اثره السيىء على وحدة الجماعة بالنظر الى الاتجاهات السابقة المعارضة لسياسـة ديجول غير انهـا لم تصب بأزمـة حقيقية وان كان قد اصبح واضحا ان اندماجها السياسى اصبح بعيـد الاحتمال .

وبغض النظر عن بعض التحولات الايجابية نسبيا فى مسألة عضـوية بريطانيا للسوق المشتركة بعد ذلك فقد كان تنحى ديجـول عن الحـكم فى مايو ١٩٦٩ ووصـول الاشتراكيين الديمقراطيين الى الحكم فى المانيا فى سـبتمبر ١٩٦٩ نقطة تحـول فاصلة فى دخـول بريطانيا للسوق ، فقد كان يعنى مزيدا من التاييـد الاوربى لانضمامها اليه ، وبالفعل اصـدر رؤساء حكومات دول الجماعة الاوربية فى لاهاى فى ديسمبر ١٩٦٩ توصـية تدعو الى التفاوض حول مسـألة عضوية بريطانيا والنرويج والدانمرك ، وايرلندا ، وفى ٢٠ مايو ١٩٧١ زار رئيس الوزراء البريطانى فرنسا وكان واضحا ان هـذه الزيـارة قد ازالت عقبات كثيرة ، وبالفعل اصبحت بريطانيا عضوا فى الجماعة الاوربية بعد أن وقعت هى والدانيمرك وايرلندا والنرويج على اتفاقية الانضمـام الى السوق المشتركة (١٢١) ، ولا شـك ان انضمام بريطانيا يزيد بالطبع من قـوة حركة الوحدة الاوربيـة .

وقد شـكل مؤتمر القمة الذى انعقد فى باريس من رؤساء حكومات دول الجماعة الاوربيـة التسع فى اكتوبر ١٩٧٢ نقطة بداية هامة فى تطوير كيـان هذه الجماعة الدولية ، وقد طرح هذا المؤتمر قضية الوحدة السياسية لاوربا فى اواخـر السبعينات واوائل الثمانينات ، ولاشك ان وحدة اوربا السياسـية ان تحققت على النحـو الذى يتوقع لهـا ستتيح لها من النفوذ السياسى ومن قوة التاثير على المستوى العالمى ما لا يمكن أن يتوفر فى ظـل الوضـع القائم ، وسيكون لهـذه الوحـدة دلالة بالغة التاثير فى كيان العـلاقات الدولية لفترة طـويلة قادمة .

٤ ـ المحاولات الاندماجية فى القارة الافريقية :

عقب الحرب العالمية الثانية لم تكن توجد الا ثلاث دول افريقية مسـتقلة

---

(١٢١) انسحبت النرويج من الجماعة بعد الاستفتاء الذى أجرى فى ٢٥ سبتمبر ١٩٧٢ واظهر معارضة الشعب النرويجى للانضمام .

هى اثيوبيا وليبريا ومصر (١٢٢) ، ولكن سرعان ما انتشرت موجة التحرر فى هذه القارة المستعمرة ، فاخذت دولها تستقل واحدة فى أعقاب الاخرى ، وكان اول مؤتمر للدول الافريقية المستقلة هو الذى انعقد فى اكرا عاصمة غانا فى ابريل سنة ١٩٥٨ ، ويضم ثمانى دول مستقلة (١٢٣) ، ثم زادت حتى صارت ١٢ دولة فى الدورة الثانية لهذا المؤتمر التى انعقدت فى اديس ابابا عاصمة اثيوبيا فى يولية سنة ١٩٦٠ ، ثم اصبحت بعدئذ ثلاثين دولة فى اكتوبر سنة ١٩٦٢ ، واثنين واربعين دولة بعد ذلك .

ويلاحظ على الدول الافريقية الحديثة ان عدد سكان كل منها يتراوح بين نصف مليون (مثل جابون وموريتانيا) وبين مليونين (مثل السنغال) ، والصومال ، وسيراليون ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، ولا توجد بين هذه الدول الافريقية — باستثناء مصر ونيجيريا — دولة واحدة تعتبر فى حدود المتوسط من حيث الحجم ، والثروة ، والنظام الداخلى . ويلاحظ ايضا ان اغلبية هذه الدول متخلفة لا تستطيع موازنة ميزانيتها دون مساعدات خارجية ، بل لا تستطيع النهوض باقتصادياتها وبأجهزتها الادارية دون الاستعانة بخبراء من خارجها . وكذلك يلاحظ ان الحدود السياسية التى تفصل بين هذه الدول بعضها وبعض لا تمثل شيئا واقعيا فى حياة هذه القارة . فمن الطبيعى أن تحاول ذه الدويلات ان يتحد بعضها مع بعض ، او أن يتحالف بعضها مع بعض ، سعيا الى القوة السياسية ، او الى التنمية الاقتصادية ، الا ان السعى الاتحادى تقف فى طريقه ثلاث عقبات جوهرية :

(أ) عقبة جغرافية ، هى عدم ارتباط اجزاء القارة الافريقية ، وترامى اطرافها ، وانعدام المواصلات الحديثة بينها .

(ب) عقبة سياسية ، وهى الاستعمار الاوربى الذى يريد الاشراف على هذه التكتلات بحكم ما كان له من نفوذ سابق فى هذه البلاد .

(جـ) عقبة فنية ، وهى ضعف الكيان القومى لهذه البلاد ضعفا يجعلها لا تستطيع تحمل اعباء هذا الاتحاد .

وعلى الرغم من هذه العقبات فقد بذلت فى افريقيا عدة محاولات لاقامة اتحادات جزئية معالجة للتجزئة التى خلفها الاستعمار الغربى قبل انسحابه

---

(١٢٢) هناك دولة رابعة كانت مستقلة وهى اتحاد جنوبى افريقيا ، الا اننا لم نعدها من الدول الافريقية حسب المفهوم السياسى لهذه العبارة .

(١٢٣) هذه الدول هى : مصر ، السودان ، غانا ، اثيوبيا ، ليبيا ، المغرب ، تونس ليبريا .

من القارة . وقد قام من هذه الاتحادات : « مجلس الوفاق » ، وهو اتحاد بين كل من ساحل العاج والنيجر وفولتا العليا وداهومى ، وضعت أسسه فى ٢٩ مايو سنة ١٩٥٩ لتنسيق سياسات هذه الدول ، واقامة اتحاد اقتصادى بينها . وقد قبلت توجو رسميا فى هذا الاتحاد فى ٩ يونيو ١٩٦٦ ، ويجمع المتتبعون للشئون الافريقية على ان التعاون الاقتصادى والسياسى الذى تم داخل مجلس الوفاق يعتبر من انجح انواع التعاون الاقليمى فى افريقيا . ومن هذه الاتحادات ايضا « اتحاد الدول الافريقية » بين كل من : جمهورية مالى ، وجمهورية غينيا ، وجمهورية غانا ، وقد أعلن مولد هذا الاتحاد رسميا فى اول يوليه سنة ١٩٦١ فى عواصم الدول الثلاث ، ومع أن أيا من هذه الدول لم تعلن الغاءه فهو فى حكم الملغى . وقد كانت هذه المحاولات الاتحادية جزئية لا تجمع الا بين بعض الدول المتجاورة التى تمثل مجموعات صغيرة ، وهى غير المحاولات الاتحادية القارية التى سنعرض لها الآن ، والتى مهدت لقيام منظمة الوحدة الافريقية .

(أ) مجموعة برازفيل ، ومنظمة الاتحاد الافريقى الملجاشى : مجموعة برازافيل اقدم مجموعة قامت فى افريقيا ، اذ يرجع تكوينها الى « الجماعة الفرنسية » التى قامت على اثر قيام الجمهورية الخامسة فى فرنسا سنة ١٩٥٨ ومنحت المستعمرات الفرنسية الافريقية الاستقلال الذاتى فى ظل « الجماعة » .

ولم تدم هذه المنظمة طويلا ، اذ ان الدول الاعضاء (١٢٤) فيها قررت أن تقيم فيما بينها مجموعة سياسية افريقية خالصة لا ترتبط بأية دولة أوربية . وعلى هذا اجتمعت فى اكتوبر سنة ١٩٦٠ كل من : السنغال ، وافريقيا الوسطى ، والكونغو (برازافيل) ، وجابون ، وموريتانيا ، وداهومى ، وساحل العاج ، والنيجر ، والكمرون ، فى مؤتمر عقد فى ابيجان لدراسة وسائل تنظيم التعاون فيما بينها ، ثم عادت فاجتمعت فى برازافيل فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، ومن هذا الحين سميت « مجموعة برازافيل » ، وانضم اليها بعد ذلك ثلاث دول جديدة هى الكونغو (ليوبولدفيل) ، وتشاد ، ومدغشقر . وفى مؤتمر عقدته دول هذه المجموعة فى مدينة تاناناريف فى سبتمبر سنة ١٩٦١ أعلن انشاء الاتحاد الافريقى الملجاشى ، وهو منظمة دولية ذات فروع متعددة منها : مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، ومجلس الوزراء والامانة العامة وكان مقرها مدينة كوتونو بداهومى ، ومنها مجلس الدفاع العسكرى ، ومجلس التعاون الاقتصادى ، واتحاد البريد والمواصلات السلكية .. الخ .

---

(١٢٤) انضمت جميع المستعمرات الافريقية التى كانت تابعة لفرنسا الى هذه المنظمة ما عدا غينيا اذ رفضت الانضمام وأعلنت استقلالها فى اكتوبر سنة ١٩٥٨ .

وحين انعقد مؤتمر اديس ابابا لم يذكر شيء عن مجموعة برازافيل ولا عن الاتحاد الافريقى الملجاشى . ووقع خلاف بين وفود الدول ، ففريق راى انها اصبحت غير ذات موضوع ، ويجب تصفيتها على غرار ما تم بشأن مجموعة الدار البيضاء . وراى فريق آخر ضرورة الاحتفاظ بها . واجتمع مجلس رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقى الملجاشى فى يولية سنة ١٩٦٣ بمدينة كوتونو ولم يتخذ اى قرار بشأن تصفية المنظمة ، ولكن فى الاجتماع الذى عقد بمدينة داكار فى مارس سنة ١٩٦٤ تم الاتفاق على تحويل الاتحاد الافريقى الملجاشى من منظمة سياسية عامة الى منظمة اقتصادية بحتة .

وقد كلفت لجنة باعداد تدابير هذا التحويل اجتمعت فى نواكشوط عاصمة موريتانيا فى ابريل ١٩٦٤ لوضع دستور للمنظمة الاقتصادية الجديدة ، غير ان هذه المنظمة الجديدة لم يتح لها ان تحقق وجودها بالفعل لان كلا من ساحل العاج والنيجر وفولتا العليا وجمهورية افريقيا الوسطى رفضت التصديق على الميثاق الاساسى للمنظمة ، وقد اثار اخفاق هذا المشروع الجديد اسف بعض رؤساء الدول لتصفية الاتحاد الافريقى الملجاشى القديم وقالوا ان تعاونا اقتصاديا يقوم بين مجموعة من الدول لا يتحقق دون ان يكون بينها تعاون سياسى ، ولهذا طلبوا انشاء منظمة جديدة تكون لها اختصاصات اقتصادية وسياسية واسعة ، وقد تقرر انشاء هذه المنظمة فى اجتماع عقد بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية بمدينة نواكشوط فى فبراير ١٩٦٥ ، وجاء فى البيان المشترك للاجتماع ان المنظمة الجديدة التى سميت المنظمة المشتركة الافريقية الملجاشية ، المرموز اليها بالحروف الاولى من اسمها « اوكام » انما هى تجمع افريقى يهدف فى اطار منظمة الوحدة الافريقية الى تقوية التعاون والتضامن بين الدول الافريقية وملجاش بغية تعجيل نموها فى جميع الميادين ، وقد وقع ميثاق منظمة الاوكام نهائيا فى يونيو ١٩٦٦ ، وما زالت تعمل الى اليوم والهيئات العاملة بها تنعقد بانتظام ، وتتبع لها مجموعة من الوكالات المتخصصة وان كانت قد تعرضت لازمة حقيقية فى السبعينات تجسدت فى انسحاب زائير وجمهورية الكونغو الشعبية منها (١٩٧٢) ثم مالاجاش وتشاد والكاميرون (١٩٧٤) . وقد برز داخل المنظمة اتجاه منذ ذلك الوقت بعدم قصر العضوية فيها على الدول الناطقة بالفرنسية .

(ب) **مجموعة الدار البيضاء** : هى المجموعة التى انشئت بمدينة الدار البيضاء فى ٧ يناير ١٩٦١ اثر اجتماع رؤساء كل من : الحكومة الجزائرية المؤقتة وجمهورية غانا وجمهورية غينيا ، وجمهورية مالى ، والمملكة المغربية ، والجمهورية العربية المتحدة . وقد انشأت هذه المجموعة منظمة دائمة ذات هيئات متعددة ، منها اللجنة السياسية الافريقية التى تضم رؤساء الدول الاعضاء وتجتمع مرة كل عام للاشراف على سياسة المجموعة ، واللجنة الاقتصادية الافريقية ، واللجنة الثقافية ، والقيادة العليا ، وكان لها امانة

عامة سميت « مكتب الاتصال » ومقره مدينة باماكو عاصمة مالى ويراســـه امـــين عام .

وعلى الرغم من قيام اللجان والهيئات المتعددة ، وابرام الاتفاقيات ، وتعدد الاجتماعات فى مختلف عواصم الدول الاعضاء ، لم تستطع المنظمة أن تحقق الاهداف التى رسمتها لنفسها . وقـــد الغيت بطريقة ضمنية بعـــد قيام منظمة الوحدة الافريقية فى اديس ابابا . هـــذا ، وان كان لتلك المنظمة من اثر فهو انها جمعت بين افريقيا العربية وافريقيا غير العربية ، وساعـــدت على ابـــراز الشخصية الدولية للجزائر ، وادخلت فى القـــارة الافريقية مبادىء ثورية جديدة ، مثل : مبـــدأ عدم الانحيـــاز ، ومبدأ مكافحة الاستعمار الجديد .

(ج) **مجموعة منروفيا** : كثير من الدول الافريقية المستقلة لم تنتسب الى اى من المجموعتين سالفتى الذكر ، كمـــا أن مجموعة برازافيل كانت مقصـــورة على الدول الناطقة بالفرنسية ، فكان هذا وذاك ممـــا دعا بعض الدول الى التخلص من هاتين الظاهرتين من طـــريق تكوين مجموعة جديدة ، وتجلى اثر هذا المجهود فى المؤتمر الذى انعقـــد فى منروفيـــا فى مايو سنة ١٩٦١ ، واشتركت فيه الاثنتا عشرة دولـــة التى تتالف منها مجموعة برازافيل مع ســـبع دول افريقية اخرى لا تنتمى الى اى مجموعة ، وهى : نيجيريا ، واثيوبيـــا ، وليبيريا ، وسيراليون والصومال ، وتوجو (١٢٥) ، وتونس . ولم تشترك فى هذا المؤتمر دول مجموعة الـــدار البيضاء ، على الرغم من أن غينيا ومالى كان لكل منهما دور ايجابى فى التمهيد لعقده .

وفى هذا المؤتمر وضعت مبادىء المجموعة الجديدة ، وتقرر عقـــد مؤتمر جديد لهـــا فى بداية يناير سنة ١٩٦٢ بمدينة لاجوس عاصمة نيجيريا لتصفيـــة الخلافات التى بينها وبين مجموعة الـــدار البيضاء ، ولكن دول مجموعة الدار البيضاء قـــررت فى آخـــر لحظة مقاطعة هذا المؤتمر احتجاجا على عـــدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة بحجة ان الجـــزائر لم تكن وقتئذ قـــد حصلت عـــلى الاســـتقلال .

وعلى الرغم من اخفاق مؤتمر لاجوس فى التقريب بين مجموعة منروفيـــا ومجموعة برازافيل فقـــد نجح فى اصدار مشروع باقامة منظمة دولية افريقيـــة ، وكان هذا المشروع من الوثائق التى كان لهـــا وزنها عند وضـــع ميثاق أديس ابابا .

---

(١٢٥) لم تكن توجو منضمة الى مجموعة برازافيل ، ولكنها انضمت فيما بعد .

اذن فالخطوات التمهيدية التى ادت الى قيـــام الوحدة الافريقية التى تمخض عنها مؤتمر اديس ابابا سارت على النسق التالى :

(أ) تقارب بين افريقيا العربية وافريقيا غير العربيـــة فى ظل مجموعـــة الدار البيضـــاء .

(ب) تقارب بين افريقيا الناطقة بالفرنسية وافريقيا الناطقة بالانجليزية وافريقيا غير المنضمة الى اى مجموعة عن طريق اقامة مجموعة منروفيـــا .

(ج) تقارب بين افريقيا الثائرة (مجموعة الدار البيضاء) وافريقيا المعتدلة (مجموعتى برازافيل ومنروفيا) ، وهو ما تحقق فى مؤتمر اديس ابابا .

(د) مجموعة اديس ابابا : وهى المجموعة التى انبثقت عن مؤتمر اديس ابابا الذى انعقد فى مايو سنة ١٩٦٣ واشتركت فيه ثلاثون دولة هى : اثيوبيـــا . الجزائر . الجمهورية العربية المتحدة . السنغـــال . الســـودان . الصومال . الكمرون . الكونغو (برازافيـــل) . الكونغو (ليوبولدفيل) . النيجـــر ، اوغنـــدة . بوراندى . تشـــاد . تنجانيقـــا . تونس . جابون . جمهورية افريقيا الوسطى . داهومى . رواندا . ساحل العاج . سيراليون . غـــانا . غينيا . فولتا العليا . ليبريا . ليبيا . مالى . مدغشقر . موريتانيا . نيجيريا . وقـــد انعقد المؤتمر على مرحلتين : الاولى مؤتمر وزراء خارجيـــة الدول الافريقيـــة ، والثانية : مؤتمر رؤساء الدول ، وفيه وضع ميثاق اديس ابابا ، وهـــو يعتبر دستورا لمنظمة الوحدة الافريقية (١٢٦) .

ويتضمن هذا الميثاق المبادىء التقليدية ، كالمساواة فى السيادة ، وعـــدم التدخل فى الشئون الداخلية ، وفض المنـــازعات بالطرق السلمية ، والتعاون فى اطار الامم المتحدة . والى جانب هذا يتضمن مبدأين لهما قيمـــة خاصـــة ، وهما : محاربة الاستعمار التقليدى ، والاستعمار الجديد ، واتبـــاع سياســـة عـــدم الانحياز . اما المبدأ فيتضمن مبدأ استعمال القوة لتخليص القـــارة الافريقية من الاستعمار القديم ، ومبـــدأ محاربة الاستعمار الجديد ، وان كان مفهومه غير واضح ، فهو يفسر احيانا بانه السيطرة الاقتصـــادية ، واحيـــانا بانه التجزئة التى فرضها الاستعمار على الدول الافريقية قبل انسحابه منهـــا ،

---

(١٢٦) لم يشترك فى هذا المؤتمر كل من : المغـرب ، احتجاجا على اشتراك موريتانيا ، لان المغرب كان يعتبرها جزءا منه . وتوجو ، بسبب تردد كثير من الدول الافريقيـــة فى الاعتـــراف بحكومتها التى وصلت الى الحكم على اثر اغتيـــال الرئيس سلفانوس اوليمبيو . وقد اشـــترك فى المؤتمر عدا اعضـــائه كثير من المراقبين الذين يمثلون الاحـــزاب الافريقية فى الدول التى لم تـــكن قد استقلت بعد .

وهناك من يراه متمثلا فى الصهيونية الدولية . وامّا المبدأ الثانى فمؤداه عدم الارتباط عسكريا او سياسيا باحدى الكتلتين المتنازعتين ، وعدم اتباع سياسة خارجية يمكن ان تؤدى الى الانحياز ، كما يتضمن رفض منح قواعد عسكرية لاى من الكتلتين ، والغاء جميع المعاهدات العسكرية التى قد تكون قائمة مع احداهما .

ومنظمة الوحدة الافريقية مكونة من خمس هيئات عاملة ، وعلى راسها مجلس رؤساء الدول والحكومات ، ويجتمع مرة على الاقل كل عام فى دورة عادية ، وتصدر قراراته بالاغلبية ، ولهذا المجلس اختصاصات واسعة ، فهو يضع الخطوط العريضة للسياسة العامة للمنظمة ، ويوافق على قرارات مجلس وزراء الخارجية ، وينشىء الهيئات الفرعية التى يرى ضرورة انشائها . وقد عقد اجتماعاته بانتظام ابتداء من اجتماعه الاول بالقاهرة فى ١٩٦٤ وانتهاء باجتماعه الثانى عشر فى كمبالا ١٩٧٥ .

والهيئة الثانية للمنظمة هى مجلس وزراء الخارجية ، ويجتمع مرتين كل عام فى دورة عادية وقد عقد حتى يوليو ١٩٧٥ خمسا وعشرين دورة عادية ، كما عقد تسع دورات غير عادية حتى ١٩٧٥ عقد آخرها فى دار السلام لبحث الاوضاع فى جنوب افريقيا .

والهيئة الثالثة هى الامانة العامة ، وقد تم الاتفاق على أن يكون مقرها مدينة اديس ابابا ، كما وافق مجلس رؤساء الدول والحكومات ابان اجتماعه فى القاهرة على انتخاب السيد ديالوتيللى امينا عاما لمدة اربع سنوات تنتهى فى يوليو ١٩٦٨ ، ولما كانت المادة ٣٥ من النظام الداخلى لمؤتمر القمة تجيز اعادة انتخاب الامين العام لفترة ثانية ، فقد اعيد انتخاب ديالوتيللى ، وفى مؤتمر القمة التاسع الذى انعقد بمدينة الرباط اراد ديالوتيللى ترشيح نفسه للمرة الثالثة ولكن انزوايكانجاكى تغلب عليه ، وكان يشغل منصبا وزاريا فى الكاميرون ، وقد اعلن ايكانجاكى استقالته من منصبه فى يونيو ١٩٧٤ لاسباب شخصية ، واختار مجلس رؤساء الدول والحكومات وليام اتيكى مبوموا (من الكاميرون ايضا) خلفا له فى دورته الحادية عشرة التى عقدت فى مقديشيو فى يونيو ١٩٧٤ .

والهيئة الرابعة هى : اللجان المتخصصة ، وفى مقدمتها : لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم . وقد تمت الموافقة على نظامها الاساسى خلال انعقاد مؤتمر القاهرة . وهناك لجان فنية اخرى ، مثل : اللجنة العلمية الفنية ، ولجنة الدفاع ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، ولجنة التربية والثقافة ، وغيرها ، وقد اجتمعت هذه اللجان فى مختلف العواصم الافريقية واصدرت توصيات وقرارات كل منها فى ميدان تخصصها .

وتختلف الآراء بشأن تقييم منظمة الوحـــدة الافريقية ، وقد اجتازت العقد الاول من عمرها ، ويمكن ان نشـــير هنـــا الى الملاحظتـــين التاليتين :

اولا : يلاحظ ان اهم الهيئات العاملة للمنظمة مثل مؤتمر القمة ومجلس الوزراء وان كانت تنعقد بانتظام الا انها فقدت وزنها السياسى ، ومن اول اسباب هذا عدم نظرة الرؤساء الافريقيين لها بجديـــة ، كذلك فان لجنة الوساطة والتحكيم الجهاز شبه القضائى الذى انشىء كفرع من الفروع الرئيسية للمنظمة لم تعمل قط منـــذ تكوينها ، كذلك لم تخرج لجنة التحرير عـــن النطـــاق الرمزى اما الهيئات التى كلفت بتنظيم التعاون الاقتصادى والاجتماعى فقـــد اخفقـــت ، واضطرت منظمة الوحدة الافريقيـــة ان تكل عملها ضمنا الى الامم المتحـــدة ، ورغم الطابع السلبى الواضح لهذه الملاحظات فهنـــاك من يرى فى بعضـــها نواح ايجابية مثل انتظام دورات مؤتمر القمة ومجلس الوزراء والتعاون الفعـــال مـــع الامم المتحدة . الخ .

ثانيا : غير انه تجدر الاشارة الى موقف دول المنظمة من اسرائيل اثنـــاء حرب اكتوبر ١٩٧٣ وهو الموقف الذى تمثـــل فى القطع شبه الجماعى لهـــذه الدول لعلاقاتها الدبلوماسية مـــع اسرائيل الامـــر الذى فتح آفاقا رحبة للتعاون بين المنظمة والدول العربية وبالذات فى المجـــال الاقتصادى حيث يمكـــن ان تساعد الامكانيات المـــالية لدول البترول العربيـــة على تدعيم الدول العربيـــة اقتصـــاديا .

الفصل الخامس

التنظيم الدولى والعلاقات الدولية

منذ اقدم العصور وعلماء الفكر ودعاة الاصلاح ورجال القانون يسعون الى البحث عن اية وسيلة يمكن ان تتحقق بها صيانة الامن والسلام ، وتخلص البشرية من فتك الحروب ودمارها . وتمخضت مساعيهم هذه عن مشروعات متعددة غايتها اقامة منظمة دولية تكفل للعالم السلام ، وتوفر له الامن والاطمئنان ، فابو نصر الفارابى فى منتصف القرن العاشر يدعو فى كتابه « آراء اهل المدينة الفاضلة » الى اقامة اتحاد يربط بين مختلف دول العالم فى ظل ما اطلق عليه اسم « المعمورة الفاضلة » ، والشاعر الفيلسوف دانتى فى منتصف القرن الرابع عشر يقترح فى كتابه « De monarchia » اقامة حكومة عالمية تعترف بها جميع الدول ، ويخضع لها العالم ، وفى مطلع القرن السادس عشر نرى الفيلسوف الهولندى ايراسموس يصف الحرب بانها انتحار جماعى ، وينادى بالعمل على تجنبها فى كتاب له يسمى « Laus Stultiae » وفى القرن السابع عشر ظهر فى فرنسا كتاب للقس سان بيير يتضمن دعوة الى جعل السلام دائما فى اوربا ، وفى نهاية القرن الثامن عشر ظهر مشروع جديد دعا اليه الفيلسوف الالمانى ايمانويل عنوانه « نحو سلام دائم » ولم تكن تمضى على ظهور هذا المشروع بضع سنوات حتى ظهر مشروع آخر للكاتب الفيلسوف الانجليزى بنثام يتضمن الدعوة نفسها .

هؤلاء جميعا وسواهم ، على اختلاف مشاربهم ونزعاتهم وجنسياتهم بحثوا قضية السلام ، واجمعوا على ان السلام لا يمكن ان يتحقق الا فى ظل منظمة دولية .

ورغم كل هذم الدعوات وقعت الحرب العالمية الاولى ، وبينما كان العالم يصطلى نارها رددت السنة المصلحين الدعوة من جديد ، فى اعتبارات تشف عن الم دفين من الحرب قائلين : « يجب الا تتكرر المأساة » وكان لصيحتهم صدى تردد فى أرجاء العالم ، وظهرت على اثره اول منظمة دولية عالمية هى « عصبة الامم » . وحاولت العصبة جهدها تطبيق المبادىء والقواعد التى تضمنتها مشروعات اهل الفكر ودعاة السلام ، غير انها لم تنهض بتحقيق الآمال التى كانت منوطة بها ، ووقعت الحرب العالمية الثانية ، وجلبت على العالم أحزانا يعجز عنها الوصف . وعاد المصلحون ورجال الفكر والقانون الى الدعوة لاقامة منظمة دولية عالمية تكون اداة لتحقيق الامن والسلام ، فقامت « الامم المتحدة » على انقاض « عصبة الامم » ، وسنتناول فى هذا الفصل دراسة كل من عصبة الامم ، والامم المتحدة ، مع ايضاح الاسباب

التى ادت الى اخفاق عصبة الامم ، وبيـــان الظروف والمـلابسـات التى فى ظلها قامت الامم المتحـــدة .

المبحث الاول

عصبة الامم ومصيرها

١ ــ نشـــأة عصبة الامم :

اثناء الحرب العالمية الاولى رددت السنة المصلحين ، والسنة ذوى الراى واهل القانون ، عبارة تشف عن الم دفين شامل ، كانوا يصيحون فى كل مكان « يجب الا تكرر المـــاساة » ، وكان لصيحتهم صـــدى يتردد فى كل مكان . هذه العبارة على قصرها تكاد تهدينـــا الى مقدار ما بذل من جهد اثنـــاء الحـــرب العالمية الاولى ، وقد تضاعفت الجهود بعـــد ان وضعت الحرب اوزارهـــا ، وكانت تنادى كلها بضرورة انشاء مؤسسة دولية تنظم علاقات الدول والشعوب بعضها ببعض ، وتكفل للسلام ان يسود ، وان يحل محل الخصـــام ، واخذت بوادر هذه الجهود تظهر فى شتى انحاء العالم فى وقت واحـــد ، وكانت فى اول الامر مجهودات فردية يبذلها كل محب للسلام ، ثم وجـــدت من بعض الحكومات آذانا صاغية ، فلما استمعت اليهـــا تاثرت بها ، ثـــم بدات تتبناها ، وتعمل على تحقيقها ، لان تلك الحكومات رات فيهـــا دعوة انســـانية نبيلة جـــديرة بالرعايـــة ، وسياسة حكيمة قـــد تستفيد منها .

وعقب انتهاء الحرب العالمية الاولى اختلفت الدول حـــول طبيعة المنظمة الدوليـــة الجديدة ، اما المشروعات الانجليزية التى وضعتها لجنـــة فليمور ــ وسميت كذلك لانهـــا اسندت رياستها الى لورد فليمور ــ ثـــم لجنة هيرست ميلنر ، فكانت تدور حـــول الاكتفاء بانشـــاء منظمة دولية تعتمد عـــلى تاييد الراى العام ، واما المشروعات الاوربيـــة ، ومنها مشروع ليون برجوا رئيس وزراء فرنســـا السابق ، فكانت تقترح منح التنظيم الدولى الجديد اختصاصات ذاتيـــة واسعة ، وان توضـــع تحت تصرفه وسائل المنـــع والقمع .

واجتمعت اللجنة التى وضعت المشـــروع النهـــائى فى مؤتمر فرســـاى ، وكانت تتالف من مندوبين عن كل دولة من الدول الخمس العظمى (الولايـــات المتحدة ، فرنسا ، انجلترا ، ايطاليا ، اليابان) ومندوب واحد عن الدول العشر المتحالفة ، وانتهت اعمالها فى ١٣ فبراير ١٩١٩ حيث وضعت مشروعـــا نهائيا يجمع بين النزعـــة الفرنسية والنزعة الانجلوسكســـونية ، ووضـــع نظام عصـــبة الامم فى ميثاق دولى يعرف بعهد عصبة الامم ، وادمج هذا الميثاق فى صـــدر

معاهدات الصلح ـ معاهدات فرساى ـ التى تلت الحرب العالمية الاولى ؛ ويقع عهد عصبة الامم فى ست وعشرين مادة ومقدمة . وهى : « الاطـراف » السامية المتعاقدة ، بقصد تنمية التعاون بين الامم ، وتحقيق السـلام والامن ، رات ان تقبل بعض الالتزامات التى تقضى بعـدم الالتجاء الى الحـرب ، وان تنفذ تنفيذا دقيقا قواعد القانون الدولى ، وان تجعلهـا القاعدة الحقيقيـة للصـلة بين الحكومات ، وان تحافظ على العدالة ، وتحـترم بنزاهة كافـة الالتزامات المترتبـة على المعاهدات فى علاقات الشـعوب المنظمة بعضـها ببعض » .

ويستخلص من تلك المقدمة ان اهداف العصبة هى : (ا) اسـتتباب السـلام والامن بين الدول ومنـع الحروب (ب) تنشيط التعاون الدولى بين البلاد . اما المبادىء تلتزمها العصبة واعضاؤها فى السـعى الى تحقيق هذين الهدفين فهى : (ا) قبول التزامات معينة بعـدم الالتجاء الى الحـرب (٢) ان تقوم العلاقات بين الدول على اساس العلانية والصراحـة والعـدل (٣) ان تكون قواعد القانـون الدولى هى اسـاس التعامل بين الدول (٤) اتباع العـدالة واحترام المعاهدات .

٢ ـ العضوية فى عصبة الامم وموجة الانسحابات :

كانت العصبةمكونة من اعضاء اصليين (الحلفاء الذين انتصروا فى الحرب ومؤيديهم) واعضاء مدعوين ، وهم الدول المحايدة التى اخـذ رايهـا عنـد مناقشة نصوص العهد وتحريره ، وكان عـددها ١٣ دولـة ، واشـترط فى عضوية هذه الدول ان تقدم كل منها طلبا بالانضمام فى مدى شهرين من تاريخ ابرام العهد . اما بالنسبة للاعضاء غـير الاصليين ، وهم الدول التى دخلت العصبة بعـد انشائها بالانضمـام اللاحق ، فقـد نص فى العهد على ان اى دولة او دومنيون او مستعمرة تحكم نفسها بنفسها من حقهـا ان تنتخب عضـوا فى العصبة اذا وافق على ذلك ثلثـا اعضاء الجمعية العمومية ، واذا قـدمت الضمان الكافى على خالص نيتها فى احترام التزاماتهـا الدولية ، وصرحت بانها تقبل كل ما تضعه العصبة من النظام خاصا بالتسليح وبالقوات البرية والبحرية والجوية . وتطبيقا لاجراءات الانضمام قبـل فى العصبة فى سـنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٣٩ احـدى وعشرون دولة (١٢٧) .

---

(١٢٧) فى سنة ١٩٢٠ دخلت البانيا ، وفنلندا ، وبلغـاريا ، والنمسـا ، وكوستاريكا ، ولكسمبرج . وفى سنة ١٩٢٢ دخلت استونيا ، ولاتفيا ، وليتوانيا . وفى سـنة ١٩٢٤ دخلت جمهورية دومينيك . وفى سنة ١٩٢٦ دخلت المانيا ، وفى سـنة ١٩٢٨ دخلت المجر ، والحبشة . وايرلندا الحرة ، وفى سـنة ١٩٣١ دخلت المكسيك . وفى سنة ١٩٣٢ دخلت تركيـا ، والعـراق ، وفى سنة ١٩٣٤ دخلت افغانستان ، واكوادور ، والاتحـاد السوفيتى . وفى سـنة ١٩٣٧ دخلت مصر وبهذا طلبت جميع دول العالم ان تنضم الى العصبة ما عدا خمس دول لم تتقدم بطـلب=

وأباحت عصبة الامم لاعضائها ان ينسحبوا منها بشرط ان تقوم الدولة الراغبة فيه باعلان العصبة بعزمها على الانسحاب قبل حصوله بسنتين ، وان تكون قد اوفت بالتزاماتها الدولية بما فى ذلك التزاماتها القانونية والمالية التى ارتبطت بها اثناء عضويتها ، وقد توالت الانسحابات فى العصبة من ١٩١٩ الى سنة ١٩٣٩ حتى بلغ عدد الدول التى انسحبت ست عشرة دولة (١٢٨) .

كذلك تفقد الدولة عضويتها اما بالطرد اذا اخلت بواجباتها المنصوص عليها فى العهد ، واما نتيجة لعدم موافقتها على تعديل فى العهد صدر به قرار من المجلس والجمعية العامة . ولم توقع عقوبة الطرد الا مرة واحدة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ حين فصل الاتحاد السوفيتى على أثر أعتدائه على فنلندا فى نوفمبر ١٩٣٩ ، اما الانسحاب بسبب تعديل العهد فلم يحصل طول بقاء العصبة (١٢٩) .

والتغيرات التى طرات على العضوية فى العصبة تظهر واضحة حين نتأمل عدد أعضائها فى الفترات المختلفة ، فنجد ان عددهم بلغ الحد الاقصى سنة ١٩٣٢ اذ بلغ ستين دولة ، اما فى سنة ١٩٣٩ فقد انخفض هذا العدد حتى صار اربعا واربعين دولة ، وهو اقل عدد وصل اليه اعضاء العصبة .

٣ — تنظيمات العصبة وسياساتها :

نص عهد العصبة على أن تقوم باعبائها هيئات عاملة ثلاث ، هى : جمعية عامة ، ومجلس ، وامانة دائمة ، وانشئت الى جانبها هيئة قضائية دولية للفصل فى المنازعات ذات الصبغة القانونية هى محكمة العدل الدولية الدائمة .

= انضمام ، وهذه الدول هى المملكة العربية السعودية واليمن ونيبال ومنشوكو والولايات المتحدة الامريكية .

(١٢٨) اهم هذه الدول : للبرازيل فى ١٢ يونية سنة ١٩٢٦ ، واليابان فى ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣ ، والمانيا فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٣٣ ، وايطاليا فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، وهنجاريا فى ١٣ ابريل سنة ١٩٣٩ ، واسبانيا فى ٨ مايو سنة ١٩٣٩ . ويلاحظ ان موجة الانسحابات زادت بشدة منذ سنة ١٩٣٦ ، فقد انسحبت فى هذا الحين ثمانى دول امريكية هى باراجواى ، وجواتيمالا ، وهندوراس ، ونيكاراجوا ، وسلفادور ، وشيلى ، وفنزويلا ، وبيرو .

(١٢٩) اذا فقدت الدولة العضو فى العصبة سيادتها او استقلالها بسبب ضمها طوعا او كرها الى دولة اخرى فانها بهذا تفقد عضويتها فى عصبة الامم ، ولم يرد لهذه الحالة ذكر فى عهد العصبة ، الا ان الظروف املتها املاء ، ففى سنة ١٩٣٦ ضمت الحبشة كرها الى ايطاليا فقدت عضويتها ، وفى سنة ١٩٣٨ فقدت النمسا استقلالها بضمها الى المانيا فزالت عنها صفة العضوية كذلك .

(أ) **الجمعيـــة العـــامة** : تتالف الجمعيـــة العـــامة فى عصـــبة الامم من مندوبين يمثلون جميـــع الدول الاعضاء ، ويجتمعون عـــلى اســـاس مبـــدأ المساواة التامة . ويترتب على هـــذا المبـــدأ :

١ ــ ان يكون جميع اعضاء العصبة ممثلين فى الجمعية العامة .

٢ ــ ان يجلس الاعضاء حسب الترتيب الابجدى لاسماء دولهم .

٣ ــ ان يكون لكل دولة من الاعضاء صوت واحـــد .

٤ ــ أن تكون هـــذه الاصوات متساوية .

وتجتمع الجمعيـــة العامة اجتماعا عاديا فى شهر سبتمبر من كل ســـنة ، ويجـــوز أن تجتمع بصفة غير عادية اذا دعت الظـــروف لذلك ، وتصـــدر الجمعية العامة قراراتهـــا باجماع الآراء ، الا مـــا استثنى بنص خـــاص ، ومن ذلك القرار الخاص بقبـــول عضـــو جديد فى العصبة يصدر بأغلبيـــة الثلثين ، والقرار الخاص بفض نزاع وقـــع بين دولتـــين او اكثر من اعضاء العصبة يصـــدر بالاجماع دون ان تحسب أصـــوات الدول التى هى اطراف فى النزاع .

ويدخل فى اختصاصات الجمعية :

١ ــ فض المنازعات التى تقـــع بين الدول بالطرق السلمية .

٢ ــ قبول الاعضاء الجدد فى العصبة .

٣ ــ انتخاب الاعضاء غـــير الدائمين فى مجلس العصبة .

٤ ــ اقرار الميزانية وتحديد نصيب كل دولة فى المصاريف .

وهناك اختصاصات لا تتم الا بقرار من المجلس والجمعية معا ، وهى :

١ ــ زيادة عـــدد اعضاء المجلس .

٢ ــ تعيين الامين العـــام للعصـــبة .

٣ ــ انتخاب قضاة محكمة العـــدل الدولية الدائمة .

٤ ــ تعديل نصـــوص عهد العصبة .

(ب) **المجلس** : وهو ثانى فروع العصبة ، وهو بمثابة ادائها التنفيذية ، وقد كان عـــدد اعضائه عند انشاء العصبة تسعـــة ، منهم خمســـــة دائمون

يمثلون دول الحلفاء : وهى فرنسا وانجلترا وايطاليا والولايات المتحدة واليابان ، ومن مندوبى اربع دول من اعضاء العصبة تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد فورا ، وقد عدل تشكيل المجلس بعد ذلك عدة مرات حتى اصبح قبيل الحرب العالمية الثانية بضم خمسة عشر عضوا ، منهم اثنان دائمان هما فرنسا وانجلترا (١٣٠) . ولا يكون للدول الاعضاء فى المجلس سوى ممثل واحد ، وللدول غير الاعضاء ان تبعث ممثلا لها فيه كلما عرض عليه امر يهمها بوجه خاص .

ويجتمع المجلس مرة على الاقل فى السنة ، الا انه على اثر قرار اتخذ فى اغسطس سنة ١٩٢٣ انعقد المجلس بمقتضاه فى اربع دورات كل سنة ، وبموجب قرار آخر صدر فى سبتمبر سنة ١٩٢٨ تغير عدد الاجتماعات فاصبحت ثلاثة ، وللمجلس ان يجتمع فى دورات غير عادية كلما عرض عليه امر يهمه بوجه خاص . ويصدر المجلس قراراته بالاجماع ، الا ما استثنى فى حالات خاصة ، ومن ذلك : القرارات السياسية والادارية التى تتعلق بالاشراف على حوض السار ومدينة دانزج الحرة ، ومسائل حماية الاقليات ، والقرارات الخاصة بالموافقة على تعيين موظفى الامانة العامة ، اما القرارات الخاصة بالمنازعات الدولية فلا تحسب فيها اصوات ممثلى الدول المتنازعة ، وكذلك الامر بالنسبة للقرار الخاص بفصل عضو فانه يصدر بالاجماع دون حسبان الدولة التى يراد فصلها .

ومن اختصاصات المجلس اعداد المشروعات الخاصة بتخفيض التسليح ، واتخاذ الوسائل اللازمة لضمان الوحدة الاقليمية للدول الاعضاء ، واستقلالها السياسى ، وفرض العقوبات على الدول المخالفة

---

(١٣٠) حين رفض مجلس الشيوخ الامريكى التصديق على معاهدات الصلح لم تدخل الولايات المتحدة فى العصبة ، واصبح عدد الدول ذات المقاعد الدائمة مساويا لعدد الدول ذات المقاعد غير الدائمة . وابتداء من ديسمبر سنة ١٩٢٢ عملت الجمعية على ان يزيد عدد الاعضاء غير الدائمين فى المجلس ، وزاد عدد الاعضاء غير الدائمين من ستة الى تسعة ، وبذلك اصبح عدد اعضاء المجلس اربعة عشر عضوا ، تسعة غير دائمين ، وخمسة من الاعضاء الدائمين . وفى مارس ١٩٣٣ انسحبت اليابان من العصبة فاصبح عدد الاعضاء الدائمين اربعة ، ثم انسحبت المانيا فى اكتوبر من نفس السنة نفسها فانخفض عدد الاعضاء الدائمين الى ثلاثة ، ثم انضمت روسيا سنة ١٩٣٤ فعاد للعدد الى اربعة مرة اخرى ، ثم انسحبت ايطاليا فى ديسمبر ١٩٣٧ فانخفض عدد الاعضاء الدائمين الى ثلاثة . وفى سنة ١٩٣٦ وافقت الجمعية العامة على رفع عدد الاعضاء غير الدائمين من ٩ الى ١١ ، وبذلك اصبح عدد اعضاء المجلس خمسة عشر ، وفى سنة ١٩٣٩ فصل الاتحاد السوفيتى من العصبة ، فلم يبق من الاعضاء الدائمين غير فرنسا وانجلترا .

وقد تكون تلك العقوبات عسكرية او اقتصادية او سياسية كقطع العلاقات الدبلوماسية او فصل الدولة من العصبة . ومن اختصاصات المجلس ايضا الاشراف على تعيين موظفى الامانة العامة ووضع تفاصيل نظام الانتداب على البلاد غير المستقلة .

(ج) **الامانة العامة لعصبة الامم** : الامانة العامة هى الاداة الادارية الدائمة لعصبة الامم ، وكان مقرها مدينة جنيف ، وتنقسم الى خمس عشرة ادارة ، وتسعة اقسام داخلية ، وبلغ مجموع موظفيها سنة ١٩٢٩ نحو ثمانمائة ، وهم من رعايا خمسين دولة ، وعلى راسهم جميعا الامين العام (١٣١) . وكان موظفو عصبة الامم ثلاث فئات : كبار الموظفين ، والموظفون الدوليون ، والكتبة والموظفون المؤقتون ، وموظفو الفئتين الاوليين كانت لهم حصانات وامتيازات خاصة ، ولهم حق التظلم امام مجلس العصبة اذا وقع عليهم ظلم ، وابتداء من اول يناير سنة ١٩٢٧ صار لهم حق مقاضاة العصبة امام محكمة ادارية خاصة .

والامانة العامة هى الصلة بين المجلس والجمعية العمومية ، وعليها جمع المعلومات والمستندات والاحصاءات وتنظيمها وتوزيعها ، وذلك ليتسنى للمجلس وللجمعية العمومية معرفة حقائق الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، وبجانب ذلك تقوم الامانة بوظيفة سكرتيرية المجلس والجمعية العمومية حين الانعقاد ، وتعمل على تنفيذ ما يتخذان من قرارات ، كما تتولى تسجيل المعاهدات الدولية ونشرها بناء على احكام المادة ١٨ من العهد .

وكانت مصاريف الامانة العامة موزعة على الاعضاء بنسبة تحددها الجمعية العمومية على اساس معايير اقتصادية ومالية تقبل التغيير بناء على امكانيات كل دولة (١٣٢) . وكان اقرار الميزانية من اختصاص الجمعية العمومية ، وهى خاضعة لقواعد القانون المالى ، وعليه فهذه الميزانية سنوية ، وعلانية ، وتتكون من ابواب محددة ، وفيما بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٣٢ ارتفعت الميزانية من ١٣ مليون فرنك سويسرى الى ٣٣ مليونا وظلت

---

(١٣١) كان اول امين عام لها هو سير اريك دروموند الانجليزى ، وقد عين بموجب نص خاص ملحق بعهد عصبة الامم ، ثم استقال فى ٢٤ يناير سنة ١٩٣٣ ، فحل محله ابتداء من اول يولية سنة ١٩٣٣ مسيو الفينول الفرنسى الذى استقال فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٠ ، وحل محله ابتداء من اول سبتمبر سنة ١٩٤٠ مستر لستر .

(١٣٢) كان تقدير انصبة الدول الاعضاء سنة ١٩٣٩ كما يلى : انجلترا ١٨٠ ـ الاتحاد السوفيتى ٩٤ ـ فرنسا ٨٠ ـ الصين ٤٢ ـ بولونيا ٣٢ ... الخ ، على ان مجموع الانصبة هو ٩١٧ .

نابعة على هذا الرقم الى سنة ١٩٣٩ . وأخذت بعـدئذ تضمحل بسبب نشـوب الحرب العالمية الثانية فانخفضت الى نحو النصف .

(د) محكمة العـدل الدولية الدائمة : نشأت محكمة العـدل الدوليـة الدائمة بعـد قيـام عصبة الامم بنحو سنتين (١٦ ديسمبر سـنة ١٩٢٠) . وكان الهدف من انشائها ان تكون دائمة بالمعنى الصحيح ، وان تفصـل فى المنازعـات التى تقع بين الدول بغية الوصول الى الاستقـرار فى تحقيق العـدالة الدولية . وكان مقر هـذه المحكمة فى مدينة لاهاى بهولندة ، وعـدد القضـاة بهـا خمسـة عشر قاضـيا من مختلف الجنسيات ينتخبون بمعرفـة مجلس العصبة والجمعيـة العامة لمـدة تسع سنوات .

وكان لهـا ولاية اختيـارية ، بمعنى أن الـدول حرة فى الالتجاء اليهـا او عـدم الالتجاء ، وبهـذا تختلف ولايتهـا عن ولايـة القضـاء الـوطنى ، الا ان ولايتهـا فى بعض الحـالات تكـون اجبـارية . وكان لهـا اختصاص استشارى ، وهـو تقـديم الفتوى والتفسـيرات القـانونية لعصبة الامم . وكان نشاطها واضحا فيما بين سـنة ١٩٢٢ وسـنة ١٩٤٠ اذ اصـدرت ٨٨ قـرارا من بينهـا ٢٧ حكما قضائيا ، ولكن باستثناء قضية القروض البرازيلية (التى صدر الحكم فيهـا فى ١٢ يوليو سنة ١٩٢٩) كان المتنازعون امامهـا دولا اوربية حتى وصف بأنهـا « اوربية اكثر مما هى دولية » وهـو الوصف الذى وصفت بـه العصبة كما سنرى فيما يلى من هذا المبحث .

(هـ) سياسة عصبة الامم : وتتلخص سياسـة عصبة الامم ، كما وضحها عهد العصبة فى مقدمته ، فى امرين : الاول هـو استتباب السـلام العـالمى ومنع الحرب ، والثانى توثيق التعـاون الدولى فى الشـئون الاقتصـادية والمـالية والصحية والاجتماعية والفكرية ، وكان للعصـبة الى جـانب ذلك بعض مهـام ادارية عهـد بهـا اليهـا وفقـا لاحكام معـاهدات الصـلح ، منها الاشراف عـلى ادارة حوض السـار عـن طريق قومسيون خاص (١٣٣) ومنها ادارة مدينة دانتزج (١٣٤) .

وتصـل العصبه الى تحقيق غرضها الاول ، وهـو منع الحرب والمحافظة على السـلام العالمى ، بالوسائل التالية :

١ فض المنازعات بالطرق السلمية .

---

(١٣٣) وقد تم هذا الاشراف فى يناير سنة ١٩٣٥ على اثر استفتاء ايد عودة الاقليم الى المانيا .

(١٣٤) قد انتهت هـذه الادارة فى سـبتمبر سـنة ١٩٣٩ حين دخلت الجيـوش الالمانية هذه المدينة الحرة .

٢ ــ الضـــمان الجماعى .

٣ ــ العقوبـــات .

٤ ــ خفض التســـلح .

٥ ــ علانية المعاهـــدات واعادة النظر فيهـــا .

اولا ــ فض المنازعـــات بالطرق السلمية : فرض عهـــد العصبة عـــلى الدول الاعضـــاء أن تعـــرض على التحكيم او القضـــاء الدولى أو مجـــلس العصـــبة او الجمعيـــة العـــامة كل نـــزاع يقـــوم بينهـــا ، ويخشى ان يهـــدد الســـلام . وحظر عليهـــا الالتجاء الى الحرب قبـــل استنفاذ هـــذه الوسائل السلميـــة .

ثانيا ــ الضـــمان الجمـــاعى : نصت المـــادة العـــاشرة من العهـــد انـــه على كل دولة عضـــو فى العصـــبة احـــترام وضـــمان سلامة اقاليـــم الـــدول الاعضاء واستقلالهـــا الســـياسى ضد اى اعتـــداء خارجى ، فاذا وقـــع اعتداء يقرر المجلس التدابير التى يجب اتخاذها لمســـاعدة الدولـــة المعتـــدى عليها ، ولمعاقبـــة المعتدى ، وقـــد اثبتت الظروف ان هـــذا الالتزام ظل فى الواقع نظريا عندما اعتـــدت اليابان على الصين ، وعندما اعتدت ايطاليـــا على الحبشـــة ، وعندما اعتدت روســـيا على فنلندا ، ففى هـــذه الحـــالات كلها لـــم يستطع المجلس اتخاذ التدابير الفعالة لدفـــع هذه الاعتداءات .

ثالثا ــ العقوبات : نصت المـــادة الســـادســـة عشرة من ميثاق العصبة انه اذا خالفت احدى الدول احكام العهـــد ولجأت الى الحرب اعتبرت كأنهـــا قامت بعمـــل عـــدائى ضـــد اعضاء العصبة جميعـــا ، وجـــاز أن توقـــع عليهـــا عقوبـــات . والعقوبات ألتى يمكن أن توقـــع عـــلى الدولة المخـــلة بالتزامات العصبة ثلاث :

١ ــ العقوبات الاقتصـــادية : وتتضـــمن قطع كل عـــلاقة تجـــارية او مالية مع الدولة المخلة بالالتزامات ، وكذا منـــع كل اتصـــال مالى او تجـــارى مع رعاياهـــا . وقـــد طبقت هـــذه العقوبـــات ضـــد ايطاليـــا عنـــد اعتدائها على الامبراطورية الاثيوبية سنة ١٩٣٦ .

٢ ــ العقوبات العسكرية : وهى مـــن اختصاص مجلس العصبة الذى يشـــير على الحكومات المختلفة التى يهمها هذا الاعتـــداء بما يجب تقديمه مـــن القوات البرية والبحرية والجوية الكافية لحمل الدولة المخلة عـــلى احـــترام تعهداتهـــا ، ولـــم يلجـــأ المجـــلس الى هـــذه العقوبـــات طوال مدة قيـــام العصـــبة .

٢ ـ العقوبات السياسية : ومن اهمهـا طرد الدولة العضو التى تخل باحـد الالتزامات المنصوص عليهـا فى العهـد ، وقـد قرر المجلس فعـلا سنة ١٩٣٩ طرد روسيا من العصـبة ، على اثر اعتدائها على فنلنـدا ، ومنهـا ايضـا قطع العلاقات الدبلوماسية ، ولكن لم يلجـأ المجلس الى هـذه العقوبة الاخـيرة .

رابعا ـ خفض التسلح : قـررت المـادة الثامنة من العهـد تخفيض تسلح الدول الاعضاء الى الحد الذى يتفق مـع مقتضيات امنهـا الداخـلى ، وتنفيذ التزاماتها الدوليـة التى قـد يفرضها عليهـا مجلس العصبة فى اتخاذ عقوبات عسكرية . وكان مجلس العصبة هـو المختص اصـلا بتطبيق هذا المبـدأ بالتعاون مع لجنة دائمة مكونة من ضباط يمثلون القـوات البريـة والجوية والبحرية لجميـع الدول الاعضاء فى المجلس ، وكانت وظيفـة هـذه اللجنـة فحص القـوات الحربية للدول المنضمة الى العصـبة ، ودراسـة التدابير اللازمة لتخفيض تسليح هـذه الدول مع مراعاة مركزهـا الجغرافى وظروفهـا الخاصـة ، ثم تعرض اللجنـة مشروعاتها عـلى المجلس الذى يعرضها بدوره على حكومات الدول كل فيما يخصها لاقرارها ، فاذا اقرتهـا فلا يجوز لهـا ان تتعداهـا الا بموافقـة المجـلس . واجتمع مؤتمـر لنزع السـلاح فى فبراير سـنة ١٩٣٢ لدراسـة الموضوع ، وعلى اثر منازعـات لا داعى لذكرهـا انسحبت المـانيا من المؤتمر ، ثـم من العصبة ، واخفق المؤتمر ، بل اخفقت كافـة المحـاولات التى بذلت فيمـا بعـد لتخفيض التسـلح .

خامسا ـ علانيـة المعـاهدات واعادة النظر فيها : نصت المـادة ١٨ من العهـد عـلى وجوب تسجيل المعاهدات الدولية لدى الامانـة العـامة لعصـبة الامم ، وترتب عـلى عـدم التسجيل بطـلان المعاهدات ، وكان الغرض من ذلك القضاء على المعاهدات السرية التى قـد تهـدد السـلام والامـن الدوليين . ونصت المـادة ١٩ من العهـد على حق الجمعيـة العامة فى ان تدعو الدول من آن الى آخر ، لاعادة النظـر فى المعاهـدة التى اصبحت غـير صـالحة للتطبيق وقـد تقدمت بوليفيـا الى الجمعية العـامة بطلب اعـادة النظـر فى المعـاهدات التى كانت منعقـدة بينهـا وبين شـيلى ، وكذلك تقدمت الصـين بطلب اعـادة النظر فى المعـاهدات غير المتكافئة المبرمة بينها وبين الدول الاوربيـة ، ولكن تهربت الجمعيـة العـامة مـن اداء تلك الوظيفة الجوهرية ، وحكمت بذلك عـلى احكام المـادة ١٩ بالمـوت .

وكان توثيـق التعـاون الدولى فى الشئون الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة هـو الهدف الثانى لعصـبة الامم ، وقـد اقتضى ذلك انشاء هيئات

فنية تابعة للعصبة ، نذكر منهـا : هيئة الشئون الاقتصادية والمـالية ، وهيئة الشئون الصحية ، وهيئـة المواصلات ، ولجنـة تقنـين القـانون الـدولى .

٥ ــ اخفـاق العصبة واسبابه :

انتهى أمر عصبة الامم بالاخفـاق ، وتم الغاؤهـا عقب انتهاء الحرب العالميـة الثانية ، وفيما بين ٨ و ١٨ من ابريـل سـنة ١٩٤٦ عقـدت بعض الدول الاعضاء اجتماعا للجمعيـة العموميـة ، وكان هـذا الاجتماع هـو الدورة الحاديـة والعشرين والاخـيرة للجمعيـة ، وكان الغرض منـه اتخاذ القرارات اللازمة لتصفيتهـا وتسـليم ممتلكاتها للهيئـة الجديدة التى حلت محلها ؛ وهى هيئة الامم المتحـدة (١٣٥) . ويرجـع ما اصيبت بـه العصبة مـن اخفـاق الى جملة اعتبارات سياسية ، وقانونيـة ، يمكن تلخيصهـا فيما يلى :

اولا ــ عـدم انضمام جميع الدول الكبرى الى العصبة : اريد للعصبة ان تكون عالمية تشمل كافـة دول العـالم ، وبخاصـة الدول الكبرى ، غـير ان اكثرها لم يشـترك فيهـا ، فقـد رفضت الولايـات المتحـدة ان تنضم اليهـا منـذ بدايتهـا ، ولم تدع روسـيا السوفيتية للاشـتراك فيهـا ، وبذلك فان اكبر دولتين فى العالم لـم تشتركا فى العصـبة منـذ نشاتها وكثـيرا من الدول الكبرى التى اشـتركت فى العصـبة بدأت تنسـحب منهـا ، كما فعلت اليابان سنة ١٩٣٢ ، والمـانيا سنة ١٩٣٣ ، وايطاليا سنة ١٩٣٧ .

ثانيا ــ اوربية العصـبة : ابتعاد الولايـات المتحـدة عن الاشتراك فى العصـبة واشتراك الاتحـاد السوفيتى فيهـا زمنـا لـم يتجـاوز خمس سـنوات ، وانسحاب اليـابان منهـا سـنة ١٩٣٢ ، ثـم انسحاب بعض الجمهوريات الامريكيـة ، واعتزال البعض الآخـر ، كل ذلك جعـل العصبة نقابة اوربية اكثر مما هى تنظيم دولى عالمى ، كما جعـل نشاطها يدور حول سياسـة اقليمية قصـيرة المـدى ، بدلا من ان يكون محور نشاطها العـالم اجمع ووحدتـه .

---

(١٣٥) وقد قدرت ممتلكاتها من مبان ومكتبات ووثائق بما يعادل نحو خمسة ملايين من الجنيهات المصريه ، وتم تسليم هذه الممتلكات للامم المتحدة ، وسجل هذا التسليم فى عـدة اتفـاقات ابرمت فى مدينة جنيف فى ١٩ ابريل ، و ١٩ يوليـه ، واول اغسطس ١٩٤٦ . ولم تعتبـر العصبة ملغاة من الوجهة القانونية الا فى ٣١ يوليـه سـنة ١٩٤٧ حين انهى مكتب التصفية حساباتها .

ثالثا ـــ العصبة وليـــدة معاهدة فرساى : من عـــوامل فشل العصبة ، فى راى بعض الفقهـــاء ؛ ان العهـــد الذى وضع باعتبـــاره دستورا لهـــا جاء مندمجا فى نصـــوص معـــاهدة فرســـاى ، وبذلك اختـــلطت معـــاهدة الصلح ـــ التى هى مجرد تســـوية سياسية يفرضهـــا المنتصر عـــلى المنهزم فرضـــا ويمليهـــا عليـــه املاء ـــ مع هـــذا العهد الذى يعتبر دستورا هـــدفه اقامة هيئـــة عالمية تكفل التعاون الودى بين مختلف الدول ، دون تفرقـــة بين غالب ومغلوب ، أو منتصر ومهزوم (١٣٦) .

رابعا ـــ مركزية عصبة الامم : اخـــذت عصبة الامم بنظام المركزية الجامد ، اى انهـــا حصرت كافـــة الســـلطات والاختصاصات فى شخص معنوى واحد ، وهو العصبة نفسها ، دون مشاركة من تنظيمات دوليـــة اخرى اقليمية كانت او فنية ، وقد اخذت العصـــبة بهـــذا النظام المركزى ، لا تبغى منـــه توحيـــدا لاساليب الحكم فى العالم ، ولا تعزيـــزا لهيبة الســـلطة العـــامة ، وانمـــا لتتفادى المخالفـــات والتكتلات التى قـــد تنشـــا خارج نطاقها ، وقد تكون خطرا عـــلى كيانهـــا .

وتبدو مركزيـــة العصبة واضحة فى كافة المشروعـــات التى اشرفت عليها لاســـتتباب الســـلام العالمى ، فالضـــمان الجماعى قـــام عـــلى نمط دولى عـــام شـــامل ، والتحكيـــم تصـــد به ان يكون اجباريا ملزما لكافـــة دول العالم ، ومســـألة نـــزع الســـلاح درست على نمط عالمى . وقد يكون غرضها من تلك المشروعات تحقيق فكرة العالمية ، الا ان مجمل تصرفاتها يدل عـــلى أن الباعث الحقيقى لـــم يكن مجـــرد العالميـــة ، وانمـــا هـــو الرغبة فى تركيز الســـلطة فى يديهـــا .

وقد بذلت عدة محاولات لهـــدم هذا الطابع المركزى الجامـــد الـــذى اصطبغت به العصبة منـــذ تكوينهـــا ، وظهرت تلك المحاولات فى ميـــدان الضـــمان الجماعى ، وفى بـــاب التحكيم وفض المنازعات بالطـــرق الســـلمية وفى قضية نزع السلاح ، بـــل لقـــد تلاقت تلك المحاولات وتبلورت فى التنظيمات

---

(١٣٦) عبر كاتب المانى عن هـــذا الشعور بقوله : « فى تلك الايام المظلمة من خريف عام ١٩١٨ كان الشعب الالمانى ينظر الى كلمة « العصـــبة » على انهـــا امـــل عظيم ، ووعـــد كبيـــر . لقـــد القى رجالنا اسلحتهم وجـــاء قيـــام نظـــام عالمى جـــديد لا يـــكون فيه منتصر ولا مهزوم ، ولا غـــرم ولا تعويضات ، فما لبثت الايام ان اثبتت كيف كانت الامال سرابا خداعا ، واحنوت وثيقـــة واحدة على معاهدة فرســـاى وعهد العصـــبة ، وكانت الدول المرتبطـــة بفرســـاى هى نفسهـــا دول العصـــبة ، وجعلت العصـــبة فى كثير من الحـــالات مجرد اداة لتنفيـــذ معـــاهدة فرساى . وبدا كان القصد من معظم نصـــوص العهـــد هو ابقـــاء الحـــالة الراهنـــة كما قررتها المعاهدة .. هـــذه العلاقة بين فرســـاى وجنيف لم ترفـــع فرساى الى مستوى جنيف بل هبطت بجنيف الى مســـتوى فرســـاى » .

الاقليمية التى قامت على احكام المـــادة ٢١ من عهـد عصبة الامم ، واهتدى الفقهـاء الى وضـع تلك التنظيمات فى صـورة جديدة تميزها على المحالفات والتكتلات ، ولتتمكن العصـبة من ان تستفيد من اللامركزية . غير ان تلك المحاولات التى ارادهـا مصلحو العصـبة ظلت نظرية اكثر ممـا هى عمليـة ، وظل الطابع المركزى مسيطرا على العصبة ، فـلا هى استفادت من قيـام تلك التنظيمـات الاقليمية لتقوية مركزها ، ولا هى استطاعت ان تمنـع قيامها لتتمشى مع مبادئها الاصـلية التى تضمنتهـا النقطة الاولى من مبـادىء الرئيس ولسـن التى تقضى بمنـع المحـالفات حتى لا تبقى الا محـالفة عالمية واحـدة هى عصبة الامم .

خامسا ـ عيـوب فى دستور العصبة : انقسم الفقهـاء حيال عهـد عصبة الامم فريقين : فـريق راى ان دسـتور العصبة كان ناقصا يفتقـر الى اداة تنفيذية ، وفريق آخـر راى انه كان يتضمن التزامات اكثر ممـا يجب واكثر ممـا تتحمله طاقة المجتمع الدولى وتضامنه السـياسى .

اما اصحاب الراى الاول فقالوا ان عـدم انشاء هيئة تنفيذية قائمـة بنفسها ، مستقلة عن الدول التى تتالف منهـا العصبة ، جعـل منهـا جمعية تنسيق يبعـدها كثيرا عن كونها جمعيـة عمل واخضـاع ، واخذوا ايضـا على عهـد العصبة نظـام التصويت داخل هيئـاته العـاملة المختلفـة ، فاشتراط الاجمـاع لاصـدار القرارات كان يؤدى غالبـا الى استحالة صـدور هذه القرارات لو كان لاصـغر دولة ، مصلحـة فى تعطيلها ، اذ تمتنع عن التصويت او تصـوت ضـد القرار ، فتقضـى بذلك على الاجمـاع . ومما اخـذ على العهـد ايضـا انه لم يحرم الحرب تحريما قاطعا بل انه اباحهـا احيانا ، وانه لم يفرض التحكيم بصـفة الزامية ، وانه لم ينشىء قوة عسكرية تتكفـل بتنفيذ القرارات وعقاب المخالفين لهـا ، وانه اباح لاى دولة ان تنسـحب من العصبة متى شـاءت ، اذ لم يضع للانسحاب سوى قيود واهيـة ، وبالاجمال ففى راى هذا الفريق من الفقهـاء انه كان يجـب ان يكون العهـد دسـتورا اتحـاديا يجمـع شمل دول العـالم ، وليس تحالفـا بـين بعض الحكومات المنتصرة فحسب .

وقد نسى اصحاب هذا الراى ان المجتمـع الدولى ، والـراى العـام العـالمى لم يكن كل منهما مهيأ ولا مستعدا لقبول مبـدا الحكومة العـالمية بـل ولا اى تنظـيم يمكن ان يؤدى الى تكوينهـا ؛ لان ظهـور الدول الجديدة التى تكونت على اثر هزيمة الامبراطوريات النمسـاوية المجرية والعثمانية والروسـية زاد من عـدد انصـار القومية المتطرفة التى تضع سيادتهـا فوق كل اعتبـار آخـر ، والتى تميل الى الوطنية ميـلا يطغى على فكرة الدولية التى ينادى بهـا دعـاة الحكومة العالمية .

ان الدعاة الى الحكومة العالمية ، او التنظيم الدولى الاتحادى ، لم يكن لهم فى واقع الامر اى سند من الراى العام فى بلادهم نفسها ، واوضح دليل على ذلك هو فشل الرئيس ولسن الداعية الاول الى عصبة الامم ، اذ قد تخلى عنه الشعب الامريكى بسبب احتضانه لهذه العصبة ، ولم يستطع ان يحمل دولته على الانضمام اليها ، فالشعب الامريكى والشعب الانجليزى وكثير غيرهما من الشعوب الاوربية كانت تبدو راغبة فى السلام مؤمنة به ، الا انها لم تكن مستعدة لان تضحى فى سبيله باى جزء من سيادتها القومية . والحق ان نصوص دستور عصبة الامم كانت تتضمن المرونة التى تجعلها صالحة لتمكين العصبة من الاتجاه رويدا رويدا الى الاتحاد العالمى المنشود ، غير انها لم تجد سندا من الحكومات ولا من الشعوب يعينها على تحقيق هذا الهدف السامى .

وهناك فريق من الفقهاء يرى غير ذلك ، ويقول انه من بين الاعتبارات القانونية التى ادت الى فشل عصبة الامم ان دستورها الاساسى كان يتضمن التزامات واعباء ضخمة تابى ان تضطلع بها اكثر الدول ، سواء أكانت من الدول التى ظفرت حديثا بسيادتها التامة ، ام كانت متمتعة بتلك السيادة من زمن بعيد ، فكان مثلا يشير الى ضمان جماعى خيالى بموجبه تلتزم كافة دول العصبة ان تتضمن استقلال الدول الاخرى وسلامة وحدتها الاقليمية ، فاذا وقع عدوان على احدى جمهوريات امريكا الوسطى ، او افغانستان مثلا ، كان من الواجب على كافة دول العالم ان تبادر الى مساعدة المعتدى عليه عسكريا واقتصاديا ، ولا شك ان هذا تكليف يصعب تنفيذه عمليا ، وبخاصة على الدول المتوسطة والدول الصغيرة ، وهى التى تكون الاغلبية فى العصبة ، فهى غير قادرة على التنفيذ ، وشعوبها لا تقبل تنفيذه ، واما الدول الكبرى فقد تجد معارضة من شعوبها ، وقد تابى ان تحمل العبء وحدها ، يضاف الى ذلك ان هذا الضمان قد يغرى الدول الصغيرة فتستند عليه وتهمل امر العناية بالتسلح ، وابرام المعاهدات الدفاعية ، وتدعيم المحالفات القائمة ، ويترتب على ذلك ان تضعف فتصبح فريسة سهلة لكل دولة قوية تريد العدوان عليها . واخذوا ايضا على هذا الضمان الجماعى انه قد شل نشاط العصبة كله ، فبدل ان تتجه الى انماء التعاون الدولى ، وتبحث عن وسائل تقرب بها بين مختلف الدول ، اتجهت نحو تحقيق هذا الضمان الخيالى العسير المنال ، وذهبت كل مجهوداتها فى سبيله دون جدوى .

وراى هؤلاء النقاد يتلخص بوجه عام فى انه لو خفضت الالتزامات التى فرضت على اعضاء العصبة ، ولو خففت الاعباء التى الزمتهم بحملها عضويتهم فيها ، وبخاصة ما تضمنته المادة العاشرة

(الضمان الجماعى) والمادة السادسة عشرة (العقوبات) ؛ لتمكنت دول العالم كافة من الانضمام الى العصبة ، ولاصبحت عالمية منذ بدئها ، ولصار لها قوة معنوية وادبية بجعلها ذات سلطة انفع للعالم من تلك التى منحتها لنفسها عن طريق اعباء كثيرة والتزامات ضخمة ثبت عجزها عن تحملها وعن تنفيذها .

والحق أن هذه الانتقادات مبالغ فيها ، وكان صدورها اول ما صدرت من الحزب الجمهورى الامريكى المنافس للرئيس ولسن ، فهى اذن تقوم على اسباب تتعلق بالسياسة الداخلية للولايات المتحدة اكثر مما تتعلق بدستور العصبة ، وقد وجهت الى عهد عصبة الامم هذه الانتقادات نفسها من الدول ذات المطامع الاستعمارية : كاليابان ، وايطاليا ، والمانيا ، اذ كانت عصبة الامم ، وما اشتمل عليه عهدها من ضمان جماعى ، حائلا دون تحقيق اهداف مثل هذه الدول . ونخلص من ذلك الى أن الغايات الخفية التى كان يهدف اليها هذا الفريق من النقاد انتقد من قيمة نقدها .

هذا عرض وجيز للآراء المختلفة التى ابداها الفقهاء فى نقد دستور عصبة الامم ، والحق أن هذا الدستور ، مهما تكن عيوبه ، لم يكن وحده سببا لاخفاق العصبة ، فليست العبرة بالمواثيق ، وانما العبرة فى طريقة تنفيذها وفيما تبديه الدول المنفذه من نيات حسنة .

سادسا — عيوب متصلة بنشاط العصبة : يرى بعض النقاد أن الاعتبارات التى كان لها شأن فى اخفاق العصبة كثيرة ، منها أن اكثر موظفيها كانوا متاثرين بالعاطفة الوطنية اكثر من تاثرهم بالاعتبارات الدولية ، وان الاجراءات كانت معقدة اكبر تعقد ، فلقد كان كبار موظفى العصبة من جنسيات الدول الكبرى فى العصبة ، وبخاصة من فرنسا وانجلترا ، فكانوا يجعلون ولاءهم لدولهم اهم من ولائهم للعصبة ، فيوجهون اعمالها توجيها يحقق مصالح دولهم ، ومما كان يسهل لهم تحقيق اغراضهم ومآرب دولهم تعقد اجراءات العصبة ، وتمسك ممثلى الدول الاعضاء بشكلية النصوص دون روحها ، فقد يطيلون المناقشات فى تفسير احدى المواد ، او فى اعداد قرار من القرارات ، فكانت معارك النصوص — على حد تعبير بعض النقاد — تستنفد مجهود ممثلى الدول فى جنيف ، وتمكن الاداريين من انجاح سياسة دولهم .

تلك هى بعض الاسباب التى اعتبرت من دواعى اخفاق عصبة الامم . وسواء سلمنا بها او اخذنا بآراء المدافعين عن العصبة ، فانها بمثابة خطوة نحو المنظمة الجديدة التى قامت على انقاضها ، وهى هيئة الامم المتحدة . فهل تكون تلك الهيئة الجديدة اسعد حالا واحسن مآلا من سابقتها ، ام تتورط

فى الاخطاء التى وقعت فيها سابقتها ؟ هذا ما سنتناول بحثه ودراســـته فى المبحث الثانى من هذا الفصل (١٣٧) .

المبحث الثانى

الامم المتحدة والحرب الباردة

١ ــ مؤتمرات الحلفاء ونشأة الامم المتحدة :

تؤثر الحرب فى تفكير الساسة تأثيرا يختلف باختلاف الدول التى ينتمــون اليهـــا ؛ والصفة الغالبة على سياسة الامم المشتركة فى الحروب والمكتوية بنارهـــا ان ينحصر تفكيرهم فى ابتكار الوسائل التى تكفــل لبــلادهم النصر ، وتضمن لهم التفوق على العـــدو ، اما الساســـة الذين لا تكون بلادهم مسرحا للقتـــال ، ولكنهم يشهدونه عن كثب ، فان تفكيرهم ينصرف الى البحـــث عن وسائل تكفل تخفيف ويلات الحـــرب ، ووسائل تكفل عـــلاج المشاكل المتولدة منهـــا ، وتضمن عـــدم تكرارها باعتبارها مأساة يصيب شرها الغالب والمغلوب على السواء ، ولا يســـلم منه من لم يشترك فيها . ومن الوسائل التى فكـــر فيها ساســـة الامم التى لم تشترك فى الحـــرب مسألة اقامة تنظيم دولى يجعل السلام والطمأنينة يحلان محل التخريب والتدمير .

والولايات المتحدة لم تشترك فى الحرب العالمية الثانية الا متأخرة ، لذلك كان ساستها من أوائل المفكرين فى دراسة مشـــاكل ما بعـــد هذه الحرب ، ومن أوائل المفكرين فى اقامة تنظيم دولى جديد ينهض بمـــا كانت تنهض به عصـــبة الامم من قبل ، فمنـــذ اعلنت انجلترا وفرنسا الحـــرب على المانيا اعلن الرئيس روزفلت أن الولايات المتحدة ترى من واجبها أن تقوم بدور هـــام فى المستقبل ، وهـــو محاولة اقامة ســـلام يعم الانسانية ، ويحول بين الدول وبين استعمال القوة فى علاقاتها بعضها ببعض . وفى ديسمبر سنة ١٩٣٩ شـــكل وزيـــر خارجية الولايات المتحدة مســـتر كوردل هول لجنـــة وكل اليها امر دراســـة شئون ما بعـــد الحرب ، وما لبثت هذه اللجنة ان تطورت فصارت قسما قائما بنفســـه يضـــم كبار موظفى وزارة الخارجية فى الولايات المتحدة .

---

(١٣٧) يقول الاستاذ وليم رابلر عميد جامعة جنيف : « سواء سألنا اصدقاء العصبة او خصومها ، وسواء سألنا ساسة اوربا او الاغلبية العظمى من المحـــكومين فى العـــالم ، وســـواء استطلعنـــا راى المؤرخ السياسى او الفقيه الدولى ، فالجواب واحـــد ، وهـــو ان العصـــبة بخيرهـــا وشرهـــا ، وكمثل اعلى وتنظيـــم ، اصـــبحت عامـــلا له مغـــزى ممتاز فى الشئون الانسانية . فقـــد صارت فى كل مكان موضـــع الخـــلاف السياسى ، ســـواء فى الدول التى انضمت اليها او التى ظلت بمنـــاى عنها ، وفى كل مـــكان كان لهـــا اثر فى سياسة الاحزاب والحـــكومات ، وقد حلت بعض الخـــلافات الدولية التى لولاها لظلت دون تسوية ، وولدت منازعات دولية لولا وجودها لما نشأت » .

وحين ظهرت بوادر انتهـــاء الحرب حذت دول كثيرة حـــذو الولايات المتحدة ، فتألفت فى انجلترا لجنـــة تولى رياستها مستر « لاو » وزير الدولة ، وكانت مهمتها دراســـة المشروعات المتعلقـــة بالتنظيم الدولى الجديد ، وكذلك تألفت لجنة مماثلة فى الاتحـــاد السوفيتى (١٣٨) . ولم تكن الجهود التى تبذلها مختلف الدول تســـير على وتيرة واحـــدة ، بل كانت أحيانا تعمـــل فى خفـــاء ، فلا يـــكاد يعلم ما يدور فيها الا المختصون ، واحيـــانا كانت تعمـــل ســـافرة وفى علانية لتكون وسيلة من وسائل الدعاية .

وفيما يلى عرض لهذه المراحل :

فى ١٤ اغسطس سنة ١٩٤١ ، وبينما كانت المانيـــا تظفـــر بانتصار تلـــو انتصـــار ، اجتمع الرئيس روزفلت ومستر تشرشـــل على ظهـــر البـــارجة « برنس أوف ويلز » واصدرا بيانا رسميا عرف باسم « تصريـــح الاطلنطى » . وقد جاء فى الفقرة الثامنة منه اشارة الى ضرورة اقامة تنظيم دولى جـــديد بعد انتهاء الاعمال الحربية القائمة .

وحدث بعد ذلك ان قامت اليابان بهجومها المعروف على ميناء بيرل هاربور فى ديسمبر ســـنة ١٩٤١ ، فنتج عن ذلك دخول الولايات المتحـــدة فى الحـــرب العالمية الثانية ، وقام المسئولون فى وزارة الخارجية الامريكية باصدار تصريـــح اطلق عليه اسم « تصريـــح الامم المتحـــدة » ، وصـــدر فى قالب اتفـــاق دولى يتضمن امورا هامة ، منها الاعتراف بمبادىء واهـــداف تصريح الاطلنطى ، والقضاء على الديكتاتوريات ، واقامة منظمة دولية جـــديدة ترمى الى استتباب السلام والامن الدوليين .

وعلى اثر هذه الخطوة تكونت لجنة برياسة مستر كوردل هول ، واجتمعت اول مرة فى ١٢ فبراير ســـنة ١٩٤٢ ، وكان من مبادئهـــا قصر اعمـــالها على مشكلات ما بعد الحرب . ومن العقبـــات التى اعترضت طريق اللجنـــة بادىء الامر النقاش الذى دار حول العـــلاقات الدولية فيما بعد الحرب ، انتظـــم على اساس دولى عالمى ، ام على اساس دولى اقليمى ، وبمعنى آخـــر هـــل يتولى الاشراف على العلاقات الدولية تنظيم دولى واحد ، أم عدة تنظيمات اقليمية .

وكان الرئيس روزفلت ومستر تشرشل يؤيدان وجهـــة النظر الثانيـــة ، وقد سجل مستر تشرشل آراءه فى رســـالة اقترح فيها تقسيم العالم الى ثلاث

---

(١٣٨) وقد سلكت مصر ايضـــا هـــذا المسلك ، فانشأت « وكالة شئون ما بعـــد الحرب » ، وكانت تابعة لرياسة مجلس الوزراء .

كتل (١٣٩) . وكان من آرائه ان دور التنظيم الدولى العام فى حفظ السلام والامن سيكون ثانويا بالنسبة للدور الجوهرى الذى تقوم به الكتل الاقليمية الثلاث . اما الرئيس روزفلت فانه يؤيد النزعة الاقليمية التى نادى بها المستر تشرشل ، ولكنه يرى ان المحافظة على السلام والامن يجب ان تكون من اختصاص التنظيم الدولى العام ، اى من اختصاص الدول الاربع الكبرى . وبقية دول العالم بما فيها فرنسا تجرد من السلاح ، ويدل ذلك على ان الرئيس روزفلت كان متفائلا يعتقد ان التحالف العسكرى القائم اثناء الحرب سيبقى قائما بعدها ، وكما انه توقع انتصار هذا التحالف فى الحرب ، فكذلك كان يرجو له الانتصار فى معركة السلام (١٤٠) .

ولم تجد هذه النزعة الاقليمية قبولا عند لجنة شئون ما بعد الحرب ، واخذت تحاول اقناع الرئيس روزفلت والمسئولين من الانجليز بضرورة اقامة تنظيم دولى عالمى . ومن الحجج التى قدمتها للاقناع بوجهة نظرها ، اولا : انها لا تنكر صلاحية التنظيمات الاقليمية لفض المنازعات التى قد تقع بين اعضائها ، غير انها ترى انه لا جدوى من هذه التنظيمات ما لم يوجد تنظيم عالمى اعلى مرتبة منها يستطيع الاشراف عليها وتنسيق الاعمال بينها . ثانيا : ترى اللجنة ان اى تنظيم عالمى مهما كان قويا يعجز عن الاشراف على ثلاث كتل اقليمية ، ولا يستطيع فض المنازعات التى لا بد أن تقع بينها . بخلاف ما اذا كان هذا التنظيم نفسه يشرف على خمسين دولة غير مرتبطة فيما بينها بتنظيمات اقليمية ، لان قوته تمكنه من السيطرة على كل دولة منفردة تتمرد على نظامه . ثالثا : تنظيم العالم اقتصاديا واجتماعيا بواسطة وكالات فنية مستقلة بعضها عن بعض لا يتم الا بقيام تنظيم دولى عام يكفل تنسيق

---

(١٣٩) أولها الكتلة الاوربية ، وتكون لها حكومة اتحادية تقوم على مبادىء عصبة الامم . ويكون لها جيش موحد ومحكمة عدل دولية ، ومن اهدافها الرئيسية مواجهة كل اعتداء يصدر من المانيا فى المستقبل ، ويكون من اعضائها الى جانب الدول الاوربية دول الشرق الاوسط والولايات المتحدة . والكتلة الثانية الامريكية ، وتشمل الاحدى وعشرين جمهورية امريكية مضافة الى كندا ، وبهذا يكون الكومنولث البريطانى ممثلا فيها . اما الكتلة الثالثة فهى الكتلة الشرقية ، وتشمل الدول الاسيوية ، والولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى . وفوق هذا يرمى المشروع الى انشاء تنظيم دولى عام مكون من الاتحاد السوفيتى ، الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، ومن للصين اذا رأت الولايات المتحدة ضرورة ضمها ، ويضاف الى هذه الدول مجموعة اخرى من الدول تنتخب لمدة مؤقتة .

(١٤٠) وكان من رأى الرئيس روزفلت ايضا ان تدعيم السلم يقتضى تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، وذلك عن طريق انشاء وكالات فنية خاصة مستقلة بعضها عن بعض وليس لها علاقة بالكتل الاقليمية او التنظيم الدولى ، فكل منها لها دور تؤديه فى ميدانها الخاص .

اعمالها . ويجنبها شر التضـــارب والتنافس والتطاول (١٤١) . تلك هى بعض الحجج التى قدمتها لجنة شئون ما بعد الحرب لتقنع مؤيدى النـــزعة الاقليميـــة بنبذها ، وقد نجحت فى مسعاها ، وظهرت آثار هذا النجاح فى مؤتمر موســكو (اكتوبر ١٩٤٣) ، فعلى اثر انعقـــاده تم للنزعـــة العالمية التغلب نهائيـــا على النزعة الاقليمية (١٤٢) .

وبعد ذلك نشطت الجهود فى شتى البـــلاد لاعـــداد العدة لاقامة التنظيم الدولى الجديد ، واذا كانت الاراء متفقـــة على مبـــدأ تكوين هذا التنظيم على اساس عالمى الا ان الخـــلاف كان دائرا حول القـــواعد التى ينبغى أن يقـــوم عليها ، والاصول التى يجب ان تراعى فى أعمـــاله . وفيمـــا يلى موجز لبعض هذه الآراء :

الراى الاول : هل يقوم التنظيم الدولى الجـــديد على الاســس نفسها التى قامت عليها عصبة الامم ، أم يقـــوم على أسس جديدة ؟ وبعبارة اخـــرى هل تظل عصبة الامم قائمة بعـــد اصـــلاح ما بدا من عيوبها ، أم تزول ليقـــوم على انقاضها تنظيم جديد ؟ وانصـــار فـــكرة الاحتفاظ بعصبة الامم يؤيدون وجهـــة نظرهم بقولهم : انهـــا مؤسســـة دامت نحو ربع قرن ، فعرف بذلك ما فيهـــا من مزايا وعيوب ، فهى ولا ريب خير من مؤسســـة جديدة لسنا نعرف ما سيحيط بتكوينها من ملابســـات ، ثم يقولون ان العصبة اذا كانت قد اخفقت فى بعـــض الميادين فلا شك انهـــا صـــادفت نجاحا فى ميادين اخـــرى ، فلماذا لا نحتفظ بالهيئات التى ادت وظيفتها بنجاح ، ونـــستفيد من خبراتها ؟

غير ان هـــذا الراى لم يصادف قبولا فاستبعد . لان أغلبية الدول لـــــم

---

(١٤١) تدعيما لهذا الراى تقـدم اعضـاء هـذه اللجنـة بحجة اخرى تتصل بالسياسة الداخلية للولايات المتحـدة ، وهى انه حين يطلب من الراى العـــام الامريكى ممثـــلا فى برلمانه ان يوافق على انضمام بـلاده الى اربعة تنظيمات ـ هى : للـكتلة الامريكية ، والكتلة الاوربيـة ، والـكتلة الشرقية ، واخيرا التنظيم الدولى العـام ـ فان انصـار العزلة سيحاربون هـذا الوضـع وينادون بالحيـاد او الاكتفاء بالانضـمام الى الـكتلة الامريكيـة وحـدها ، ويجدون عندئذ تاييدا واسعا من الراى العـام ، وفى ماساة معاهدة فرساى عبرة لمن يريدون ان تنضم بلادهم الى اربعة تنظيمات دوليـة .

(١٤٢) جاء فى التصريح الذى صدر عقب المؤتمر : « ان حـكومات الولايات المتحدة الامريكية والمملـكة المتحدة وجمهوريات الاتحـاد السـوفيتى والصين قد ادركت ضرورة انشـاء تنظيم دولى عام فى اقرب وقت ممكن يقـوم على مبـدأ المسـاواة فى السيادة بين كل الدول المحبة للسـلام ، ويكون لجميـع تلك الدول صغيرها وكبيرها حـق الانضـمام اليه للمحـافظة على السـلام والامن الدوليين » . وجـاء فيه ايضا « من اجـل المحـافظة على السـلام والامن الدوليين والعمـل على توطيـد القـانون والنظـام ، وقيام الضمان العـام ، تتشاور (تلك الحـكومات) عنـــد الاقتضاء مع اعضاء اخرين من الامم المتحدة للقيام بعمل مشترك لمصلحة الاسرة الدولية » .

ترغب فى العودة الى نظام عصبة الامم ، فالولايات المتحـــدة لم تشترك فيهـــا من وقت اقامتها ، والاتحـــاد السوفيتى فصل منها ، وهنـــاك دول كانت قـــد انسحبت منها ودول اخرى لم تنسحب ، ولكنها اعلنت ان نظام العصبة ضعيف وغير صالح لمعالجة المشكلات الدولية ، وانتصرت تلك الآراء ؛ وتـــم الاتفـــاق على عـــدم احيـــاء عصبة الامم ، واقامة تنظيم دولى جـــديد ، وعندئذ اختلفت الآراءفى الاسس التى يجب ان يقوم عليها بنـــاء التنظيم الدولى الجديد .

الراى الثانى : كان يهـــدف الى اقامة التنظيم الدولى الجديد على اســس مماثلة لتلك التى قامت عليها منظمة الدول الامريكية (١٤٣) . وقـــد آخـــذ على هـــذا الاقتراح أن الاتحـــاد الامريكى تنظيم محلى ، فى حـــين أن التنظيم المزمـــع اقامته تنظيم دولى عام يشمل جميع دول العالم التى لا تتوافر فيهـــا العناصر الجغرافية والتاريخية التى تتميز بهـــا الدول الاعضـــاء فى التنظـــيم الاقليمى . ومن الاسباب التى ادت الى استبعاد هـــذا الاقتراح ايضا ان نظام الجامعـــة الامريكية لا يتضمن وسائل خاصة لـــدفع الاعتـــداء ، بـــل كان يعتمد فى حقيقة الامر على ان الولايات المتحـــدة تطوعت لحمايته بموجب تصريح مونرو ، وعلى صداقة بريطانيا العظمى التى كانت تسيطر على المحيط الاطلسى فى القرن التاسع عشر ، وبـــديهى أن تلك الظروف المختلفة امر ميسور فى النطاق العالمى ، وفى منتصف القرن العشرين .

الراى الثالث : كان هناك راى ثالث يدعو اقامة التنظيم الـــدولى عـــلى تحالف عسكرى دائم بين : الاتحـــاد السوفيتى ، والكومنولث البريطـــانى . والولايات المتحـــدة . وعنـــد مناقشة المسائل الآسيوية تـــدعى الصين للتشاور أمـــا مهمة هـــذا التحالف فى نظر الدعـــاة اليـــه فلا تخرج عن ثلاث مهـــام :

١ ـــ الاشراف على تنفيذ معاهدات الصلح التى ستفرض على الـــــدول المهزومة . ٢ ـــ الاشراف على الامن الدولى بعـــد انتهـــاء الحرب . ٣ ـــ التشاور مع باقى الامـــم المتحـــدة اذا وقع اضطراب فى السلم والامن الدوليين .

وانتقد السيد سمنرولز هذا المشـــروع ، فذكر أنه أغفل امرين اساسيين أولهما : أن كل تحالف يكون نتيجة لحرب لا يـــدوم بعـــد انتهائها ؛ فالسياسات الوطنية والاطماع تتغير ، والزعماء يتبـــدلون ، والخصومة والتنافس بـــين المتحالفين قـــد يحلان محل الصفاء والتعاون . وثانيهما : ان ســـائر الـــدول الاخرى من متوسطة وصغرى او محايـــدة لا ترضى أن تخضع لنظـــام ديكتاتورى تفرضه عليها الـــدول الاربع الكبرى ؛ لانهـــا لم تحارب ديكتاتورية المحـــــور لتخضع لديكتاتورية جـــديدة يمثلها هـــذا التحالف المقترح .

---

(١٤٣) أنظر المبحث الثانى من الفصل الرابع من هذا الكتاب .

الراى الرابع : وهو المشروع الـذى قدمه مستر سمنر ولز ، وزير الخارجية الامريكية ، ويتضمن النقـاط التاليـة : ١ ـ قيـام مجلس تنفيـذى مؤقـت يكلف باعـداد تنظيم دولى دائم لحفظ السلم والامن الدولى . ٢ ـ يتـالف المجلس التنفيذى من احـد عشر عضوا ، اربعة منهم يمثلون الـدول العظمى ، واحـد عن كل من : المملكـة المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ، والصين ، والولايات المتحـدة الامريكية ، امـا الباقون فتنتخب الـدول الاوربية اثنين منهم ، وتنتخب الدول الامريكية اثنين ايضا ، وواحـد عن كل من : الشرق الاقصى ، ودول الشرق الاوسـط ،ودول الكومنولث (١٤٤) .

هـذه خلاصة المشروع الـذى قدمه مستر سمنر ولز ، ووافقت عليه لجنة شئون مـا بعـد الحرب بعـد تعديلات قليلة ، وارسلته معـدلا الى انجلترا والاتحاد السوفيتى فى ١٨ يولية سنة ١٩٤٤ ، واتفقت الـدول الثلاث عـلى عقـد مؤتمر لبحث تفصيلات هـذا المشروع ، وقـد تـم انعقاد هـذا المؤتمر فى ٢١ اغسطس سنة ١٩٤٤ فى دمبارتن اكس (١٤٥) (احدى ضواحى واشنطن) وكللت بحوث هـذا المؤتمر بالنجاح ، فاتفقت الـدول فى ٧ اكتوبر سـنة ١٩٤٤ على المقترحات التى عرفـت باسم « مقترحات دمبـارتن اكس » وتتلخص فيمـا يلى :

اولا ـ قيـام تنظيم دولى يعرف باسم « الامم المتحـدة » ، يكون من أهدافه حفظ السلم والامن الدولى ، وتحقيق التعاون الـدولى ، ويعمل عـلى تحقيق هـذه الاهـداف وفق المبادىء الآتية : ١ ـ المساواة بين الدول . ٢ ـ حسن النية فى تنفيذ الالتزامات الدولية . ٣ ـ فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية ٤ ـ عـدم استعمال القوة فى العلاقات الدولية . ٥ ـ الامتناع عن مساعـدة ايـة دولة يتخـذ ازاءها عمل من اعمال القمع .

---

(١٤٤) اختصاصات المجلس التنفيذى تكون اولا : تحديد الوسائل الواجب اتباعها لفض المنازعات التى قد تقع بعـد اتفاقات الهدنة ، والتى قد تهدد السلام . ثانيـا : اذا اخفقت الوسائل السلمية فى فض النزاع فانه يجب على المجلس ان يحيـله فـورا الى الهيئـات البوليسية التى تعمل تحت سلطانه . ثالثا : يتحمل المجلس مسئولية تعيين شكل الادارة فى كل اقليم من اقاليم دول المحور تحتله قوات الامم المتحدة متى قررت السلطات الحربية التى احتلت تلك الاقاليم انهـا انتهت من تحقيق الاهداف العسكرية فيه . رابعا : اعداد مشروع كامل لاقامة تنظيم دولى دائم ، واتخاذ الخطوات التمهيدية لتحقيق هـذا الهدف ، ويكل المجلس أمر هذا المشروع الى الامم المتحدة لتقوم بتنفيذه .

(١٤٥) وسارت المباحثات فى هـذا المؤتمر على مرحلتين : الاولى بين بريطانيـا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . والثانية بين بريطانيا والولايات المتحـدة والصين . والسبب فى ذلك ان وفد الاتحاد السوفيتى رفض أن يشترك فى مباحثات مع وفد الصين ، لان الاتحاد السوفيتى لم يكن فى حالة حرب مع اليابان .

ثانيا ـ تنشأ الفروع الآتية للتنظيم الدولى : ١ ـ جمعية عامة من مندوبى جميع الدول ، وظيفتها النظر فى المبادىء العامة للتعاون فى حفظ السلام . ٢ ـ مجلس أمن يتألف من الدول العظمى ، وهى : الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ، والصين ، وفرنسا فى الوقت المناسب وستة اعضاء آخرين تنتخبهم الجمعية العمومية ، ويختص هذا المجلس بالنظر فى كل مشكلة دولية يكون استمرارها مهددا للسلم ، وله حق استعمال القوة مع اى دولة تعمل على تهديد السلم . ٣ ـ محكمة عدل دولية تقام على غرار محكمة العدل الدولية الدائمة التابعة لعصبة الامم ٤ ـ أمانة عامة تشمل أمينا عاما وعددا من الموظفين .

ثالثا ـ حتى تتم اقامة التنظيم الدولى الجديد تتشاور الدول التى اشتركت فى تصريح موسكو ، ووقعته بتاريخ ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٤٤ ، للقيام نيابة عن التنظيم المزمع انشاؤه بالاعمال القهرية التى قد تلزم لحفظ السلام والامن الدولى .

وبعد ذلك اجتمع الزعماء الثلاثة : الرئيس روزفلت ، ومستر تشرشل والماريشال ستالين ، فى ٥ فبراير ١٩٤٥ فى يالتا (مدينة على ساحل البحر الاسود) ، وكان هدفهم من هذا الاجتماع البحث فى ثلاثة موضوعات هامة هى : تنظيم المرحلة الاخيرة من مراحل الحرب ، ثم توزيع مناطق النفوذ بينهم سرا ، ثم بحث ما لم يتم الاتفاق عليه من قرارات دمبارتن اكس الخاصة باقامة تنظيم دولى جديد . وقد اتفقوا على دعوة الحكومات المحبة للسلام ، وهى التى اعلنت الحرب على المحور وقبلت تصريح الامم المتحدة ووقعت عليه قبل اول مارس سنة ١٩٤٥ ، وذلك لحضور مؤتمر سان فرنسسكو لابرام ميثاق التنظيم الجديد .

ثم اجتمعت فى سان فرانسسكو جميع الدول التى وقعت تصريح الامم المتحدة واعلنت الحرب على قوات المحور قبل اول مارس سنة ١٩٤٥ ، وكان عددها خمسين دولة ، من بينها الدول الداعية ، وهى الدول الاربع التى اشتركت فى المؤتمرات السالفة ، والتى وضعت مقترحات دمبارتن اكس ، والدول المدعوة ، وهى التى اعلنت الحرب على المحور كما اسلفنا . وكانت الدول الداعية والمدعوة متساوية من حيث المركز القانونى ، فلكل دولة صوت واحد فى المداولات وقرارات المؤتمر ، ومع ذلك كان للدول الداعية اثر كبير فى توجيه المقترحات ، وادارة المناقشات ، واصدار التوصيات ، وفق رغباتها . ومما ساعدها على ذلك كونها من الدول المنتصرة ، وانها هى التى وضعت الشروط الواجب توافرها فى الدول المدعوة ، كما انها هى التى اعدت

جـــدول اعمال المؤتمر ، والمقترحات المعروضة للبحث . وقـــد تمت الموافقـــة على جميع مواد الميثـــاق وعـــددها ١١١ مادة فى ٢٦ يونية سنة ١٩٤٥ ، وبذلك اعلن ميلاد ميثاق الامم المتحـــدة (١٤٦) .

٢ ــ قضـــية العضوية فى الامم المتحـــدة :

الـــدول التى وقعت على ميثاق سان فرانسسكو كان عـــددها خمسين دولة ، اعتبرت كلهـــا اعضاء اصليين فى منظمة الامم المتحـــدة ، وقـــد جـــاء فى الميثاق انه يجوز ان ينضم الى الامم المتحـــدة اعضاء جـــدد ، على ان تتوافر فى كل دولة راغبة فى العضوية شروط معينة (١٤٧) ، وان توافق الجمعية العامة للامم المتحـــدة على هـــذا القبول بنـــاء على توصية من مجلس الامن ، وتصـــدر هذه التوصية بأغلبية سبعة أصوات من احـــد عشر صوتا (عـــدد اعضاء مجلس الامن قبـــل التعديل) ، على ان يكون ضمن هـــذه الاغلبية أصوات الـــــدول الكبرى الخمس .

وعنـــدما تغلغلت الحرب البـــاردة فى الامم المتحـــدة ظهرت لها آثار فى موضوع العضوية فالاتحاد السوفيتى داخل مجلس الامن يقف فى وجـــه كل دولة يرى انها موالية للكتلة الغربية ، مستعينا فى ذلك باستعمال حـــق الاعتراض

---

(١٤٦) فى اليوم الذى تم فيـــه توقيـــع ميثاق الامم المتحـــدة وقعت الدول على اتفـــاق مؤقت يقضى بانشـــاء لجنـــة تحضيرية لاتخـــاذ ما يلزم من اجـــراءات للاجتماع الاول للهيئـــة الجديدة . واجتمعت تلك اللجنة التحضيرية من ٢٤ نوفمبر الى ٢٢ ديســمبر ســنة ١٩٤٥ بمدينـــة لنـــدن . وقررت ان يـــكون مقـــر الامم المتحـــدة فى الولايات المتحـــدة دون تحـــديد بلد معين ودعت الجمعيـــة العـــامة الى عقد اجتمـــاع فى لنـــــدن فى ١٠ ينـــاير ١٩٤٦ ، وقد انعقدت فعـــلا ووافقت عـــلى المشروعات التى تقدمت بهـــا هـــذه اللجنـــة ، وبادرت الى مبـــاشرة وظيفتهـــا الانتخابية ، وتـــم انتخـــاب الاعضاء غير الدائمين بمجلس الامن ، واعضـــاء المجلس الاقتصـــادى والاجتمـــاعى ، وقضاة محكمة العدل الدولية ، كما عينت الامين العام للامم المتحـــــدة . وفى خلال القســـم الثانى من الدورة الاولى كونت مجلس الوصـــاية ، وبذلك تم انشاء جميع فروع الامم المتحـــدة ، واستطاعت ان تبدأ القيام بأداء رسالتها المجيدة .

(١٤٧) نصت الفقرة الاولى من المادة الرابعة على هذه الشروط ، وهى : (١) ان يكـــون طالب الانضـــمام دولة ، وقد اريد بهـــذا استبعاد المســتعمرات والاقاليم التـــابعة والمنظمـــات الدولية والافراد (ب) أن تـــكون للدولة من الدول المحبـــة للســـلام ، وهـــو شرط سياسى لا يمكن الاتفاق على مدلوله بدقة (ج) ان تقبـــل الدولة جميـــع الالتـــزامات التى يتضـــمنها الميثـــاق . وهـــذا الشرط قانونى بمقتضـــاه تعلن الدولة انهـــا تقبـــل جميـــع التزامات الميثـــاق ، وتتعهـــد بتنفيذها (د) أن تـــكون الدولة قادرة على تنفيـــذ التـــزامات الميثـــاق ، وقد يـــكون من عدم القـــدرة ضـــالة امـــكانيات الدولة ماديا او عســـكريا كمـــا هو الحال بالنسبة الى امارة موناكو ، او دويـــلة سان مارينو ، وقد يرجـــع عـــدم القدرة ايضا الى وضع قانونى للدولة كالحياد الدائـــم (سويسرا مثلا (هـ) ان يـــكون طالب الانضمام راغبا فى تنفيذ الالتزامات ، فلا يجـــوز ان يرغـــم عليـــــه او ان يكره على الانضمام الى المنظمة ما دامت العضوية فيها اختيارية .

(الفيتو) والكتلة الغربية تقف فى وجـــه كل دولة من انصار الاتحاد السوفيتى مستعينة بما تتمتع بـــه من اغلبية عـــددية داخل مجلس الامن ، وباستثناء بعض حالات نادرة اتفق عليها الطرفان المتخاصمان على قبول عضو جـــديد (منهـــا قبول اسرائيل فى ١١ مايو سنة ١٩٤٩) ظلت ازمة العضوية تهـــدد عالميـــة الامـــم المتحـــدة ، حتى اتفق الطرفان المتنازعان فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ على قبول ست عشرة دولة دفعة واحـــدة فى الامم المتحـــدة ، فانتهت بذلك ازمة العضوية ، وتوالت الانضمامات الجديدة حتى وصل عـــدد الدول الاعضـــــاء فى ١٩٧٥ فى الامم المتحـــدة الى ١٤٣ دولة .

والآراء مختلفة بشأن اعتراض كل من الكتلتين على قبول الاعضاء الجـــدد حتى ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، ثـــم التخلى عن تلك السياسة وترك باب المنظمة مفتوحـــا على مصراعيه لقبول ايـــة دولة تتقدم للانضمام . ويبـــدو ان كلا من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحـــدة رأى مصلحة له فى اتباع سياسـة البـــاب المفتوح ، وقـــد تحققت مصلحة الاتحاد السوفيتى بفقـــدان الكتلة الموالـــــة للولايات المتحـــدة الاغلبية العـــددية التى كانت تتمتع بها داخل الامم المتحدة ، وتحققت مصلحة الولايات المتحـــدة بتخلصها من تهمة الاستعمار التى الصـــقت بهـــا بسبب ارتباطها بحلفائها الغربيين ، ولـــم يبق خارج نطاق الامم المتحدة الا الدول التى تعترضها مشكلة التوحيد ، فألمانيا الغربية ، والمـــانيا الشرقيـــة وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية ، وفيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية ، لـــــم تقبل فيهـــا فى ذلك الوقت بسبب عـــدم وحدتها ، وان كان هنـــاك من السياسة من يرى أن تقبل هـــذه الدول باجزائها المنفصلة فيكون لكل منهـــا مقعـــدان . وقـــد حـــدث هـــذا بالفعل بالنسبة لـــدولتى المـــانيا اللتين قبلتـــا فى الامـــم المتحـــدة فى ١٩٧٣ بعد الانفراج فى العلاقات بين المعسكرين .

كذلك كانت ايضا مشكلة الصين الشيوعية ، فمع أن سكانها يبلغ عـــددهم ٨٠٠ مليون نسمة كانت غير ممثلة فى المنظمة الدولية ، على اعتبار أن حكومـــة فرموزا هى التى تمثـــل الصين ، وذلك حتى تم تصحيح هـــذا الوضع بقرار الجمعية العامة فى ٢٥ اكتوبر ١٩٧١ الـــذى اعترفت فيـــه بأن حكومة الصـــين الشعبية هى الممثل الشرعى الوحيـــد للصين فى الامم المتحـــدة وكل المنظمات التابعة لها وهكذا خطت الامم المتحـــدة خطوة هامة نحـــو تحقيق العالميـــــة الشاملة التى هـــدفت اليها منـــذ قيامها .

وتتعرض الـــدولة العضو فى الامم المتحـــدة لفقدان عضويتها اذا انسحبت من المنظمة (١٤٨) ، أو اذا فقـــدت استقلالها وسيادتها ، كأن تنـــدمج دولتان

---

(١٤٨) انسحبت اندونيسيا من الامم المتحدة فى يناير ١٩٦٥ ثم عادت فى قرارها هذا فى سبتمبر ١٩٦٦ .

احـداهما فى الاخرى ، فيصبح لهما معـا مقعد واحـد فى الامم المتحدة (١٤٩) وتفقد الدولة عضويتها كذلك اذا صدر قرار بفصلها عقوبة لهـا ، او اذا صدر قرار بوقفها عن ممارسة عضويتها . ولم تطبق عقوبة الوقف او الفصل على اى دولة وان كانت مجموعة الـدول الافريقيـة الآسـيوية قـد طلبـت فرض تلك العقوبة على اتحاد جنوبى افريقيا بسبب قوانـين التمييز العنصرى المطبقـة داخل بلادها ، وتعتبر مخالفة صريحـة لمبادىء الامـم المتحـدة واهـدافها ، وللميثاق العالمى لحقوق الانسان .

٢ ـ تنظيمات الامـم المتحـدة وسياستها :

للامم المتحـدة ستة فروع رئيسية ، هى : الجمعية العامة . مجلس الامن المجلس الاقتصادى والاجتماعى . مجلس الوصاية . محكمة العـدل الدوليـة ، الامانة العامة .

وقـد اراد المشرع الـدولى ان يجعل هـذه الفروع السـتة متساوية ، وليس احدها تابعا للآخر ، ولكنها مرتبطة بعضها بالبعض ، ويظهر هذا الارتباط فى عـدة مظاهر ، منها ان اعضاء المجالس المحـددة الثلاثة (مجلس الامن . المجلس الاقتصادى والاجتماعى . مجلس الوصاية) واعضاء محكمة العـدل ينتخبـون بطريق الجمعية العامة ، ومنها ان الميثـاق ينص على المسـاعدة المتبادلة بين هـذه الهيئات المختلفـة ، فهـو يطلب من المجلس الاقتصـادى والاجتماعى ان يمـد مجلس الامن بما يطلبه من معلومات ، وان يعاونه كلمـا طلب منه ذلك ، ويطلب من مجلس الوصاية ان يساعـد الجمعية العـامة فى اشرافهـا الخاص على نظام الوصـاية ، ويطلب من المجلس الاقتصـادى والاجتماعى ان يساعـد مجلس الوصاية ، ويطلب من محكمة العـدل الـدولية ان تقـدم لمجلس الامن وللجمعية العامة مـا يحتاجان اليـه من الفتاوى .

والتعاون بين مختلف فروع الامم المتحـدة يظهر ايضـا فى السلطة المشتركة المخولة بموجب الميثاق ، من ذلك ان اكثر القرارات لا تصبح نافـذة الا اذا تمت الموافقة عليها من فرعين من فروع الامم المتحـدة ، فموافقة مجلس الامـن والجمعية العمومية معـا لابـد منها لقبول عضو جـديد ، او وقف عضو ، او فصله ، ولابـد منها ايضا فى تعيين الامين العام للامم المتحـدة ، كما ان موافقـة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ضرورية لنفـاذ المعاهـدات الدولية التى تبرم بين الامـم المتحـدة والوكالات المتخصصة (هيئـة العمـل الدولى . اليونسكو . البنك الدولى ...) .

---

(١٤٩) سوريا ومصر فيما بين ١٩٥٨ و ١٩٦١ .

من كل هـذه الامثلة يظهر مـدى مـا بين فروع الامم المتحـدة من ارتباط وتعاون ، الا أن كلامنها له طابعه الخاص ، لذلك سنفرد لكل منها دراسـة خاصـة .

اولا ــ الجمعية العامة للامم المتحـدة : هى الفرع الوحيد الـذى يشترك فيه كل اعضاء الامم المتحـدة ، فعدد اعضائها بلغ ١٤٣ فى ١٩٧٥ ، وهى بمثابة برلمـان عالمى ، ان لـم يكن يتمتع بسلطة تشريعية حقة فهو على الاقل منبر عام تستطيع كل دولة ان تشكو من فوقه آلامها وتعرب عن آمالها ، أو تبسـط مشاكلها ، وعضوية الجمعية العـامة تقوم على مبـدأ المساواة ، فالـدول صغيرها وكبيرها منها له مقعـد واحـد ، وصوت واحـد ، على الرغم من التفاوت الجسيم بينها ، فلا فرق بين صوت الولايات المتحـدة وصوت بنما ، ولا بين صوت الاتحاد السوفيتى وصوت منغوليا الخارجية او البانيا مثلا .

وتنعقد الجمعية العامة مرة كل عام فى دورة عـادية فى شهر سبتمبر ، وتنعقـد فى دورات غير عـادية فى بعض الظروف الاستثنائية الطارئة ، كمـا حـدث عنـدما انعقدت فى نوفمبر سنة ١٩٥٦ على اثر العدوان الثلاثى على مصر .

وتتكون الجمعية العامة من عـدة لجـان تقوم بتصريف أمورها ، وتستطيع الجمعية انشاء فروع لها اذا رأت أن القيـام بوظائفها يستدعى ذلك ، ومن الفروع التى انشأتها : قوة الطوارىء الدولية (١٥٠) .

وتصدر قرارات الجمعية العامة للامم المتحـدة بالاغلبية المطلقـة للاعضاء

---

(١٥٠) انشئت فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ على اثر الاعتداء الثلاثى على مصر ، وتتألف قوة الطوارىء الدولية من قيـادة الامم المتحدة ، وتتـكون من ضباط يختـارون من بين مـراقبى الامم المتحـدة للهدنة فى فلسـطين ، على الا يكونوا من جنسية احـدى الدول الخمس الـكبرى ، وتتمتـع قـوة الطوارىء الدولية بامتيازات وحصانات خاصـة نظمت بموجب اتفـاقية تمت بين الحكومة المصرية والامم المتحدة فى ٨ فبراير سـنة ١٩٥٧ . وقد اتفـق على أن مهمـة قـوة الطوارىء مؤقتـة ، وأنها قائمة برضـاء الدول التى يعنيهـا الامر ، كمـا انهـا لا تحتـوى الا على وحدات تقدمها الدول الاعضـاء (غيـر الدول الخمس الـكبرى) بمحض رضـائها ، وليست قـوة للطوارىء قـوة قمـع ، ولـكن وظيفتها مقصـورة على تحقيق وقـف القتـال طبقـا لقرار الجمعية العـامة فى ٢ نوفمبر سـنة ١٩٥٦ ، وقد سـحبت هـذه القـوة فى مايو ١٩٦٧ بعد أن ابلغت حـكومة الجمهورية العربية المتحـدة الامين العـام انهـا لن تقبـل اسـتمرار القوة فى اراضـيها او فى غزة . ولـما تازمت الامـور فى الكونغـو فى ١٩٦٠ ندبت لهـا قـوة طوارىء دوليـة استمرت فى عملها حتى يونيو ١٩٦٤ . وفى ايريان الغربيـة انشئت قـوة دوليـة مؤقتـة تشرف على نقـل السلطات الى اندونيسيا . وفى قبـرص الان قـوة طوارىء دوليـة لمنـع وقوع اشـتباكات بين الشـعب التركى والشعب اليـونانى . كذلك توجد قوة طوارىء دولية على الاراضى المصرية كجـزء من ترتيبات الفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

الحاضرين المشتركين فى التصويت ، فاذا امتنع عضو عن الاشتراك فى الاجتماع او عن التصويت لا يدخل صوته فى حساب النصاب المطلوب وهو ٥١٪ . وفى بعض المسائل الهامة (حفظ السلم والامن . انتخاب أعضاء المجالس المحدودة . قبول الاعضاء الجدد ..) يشترط الحصول على اغلبية خاصة هى ثلثا الاعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت ، وهذه اغلبية يصعب تحقيقها ، لا سيما بعد ان تجاوز عدد الاعضاء ١٤٠ عضوا .

وللجمعية العامة وظائف واختصاصات خطيرة ، ومن ذلك حق مناقشة جميع شئون الامم المتحدة ، مثال ذلك مناقشتها موضوع معاملة الرعايا الهنود فى اتحاد جنوبى افريقيا ، ومسالة الفضاء الخارجى ، وما الى ذلك . ومن اختصاصاتها العمل على صيانة السلام والامن الدوليين ، عن طريق وضع المبادىء العامة الخاصة بنزع السلاح (١٥١) ، وتسوية المواقف الدولية ، وفض المنازعات ، وانماء التعاون الدولى فى الميدان السياسى ، وفى الشئون الاقتصادية والاجتماعية عن طريق مطالبة فروع الامم المتحدة بعقد دراسات فى هذا الميدان ، وباصدار التوصيات . ومن اختصاصاتها ايضا الاشراف على نظام الوصاية ، وعلى تصفية الاستعمار ، والاشراف على ادارة الامم المتحدة : وعلى ميزانيتها ، فالجمعية العامة لا تصدق على الميزانية فحسب ، بل تقدر انصبة كل دولة فيها ، وتتراوح انصبة الدول بين نسبة قدرها ٠٫٠٤ ٪ تدفعها دول صغرى مثل ايسلندا واليمن وبين ٣٣٪ تدفعها الولايات المتحدة . واراد المشرع ان يجعل السلطة التنفيذية فى يد مجلس الامن ، ولكن عندما دب الشلل فى كيان هذا المجلس بفعل الحرب الباردة انتزعت منه الجمعية العامة هذه السلطة ، وقد تم ذلك بناء على قرار اصدرته الجمعية العامة فى دور الانعقاد الخامس بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، واطلق على هذا القرار اسم « الاتحاد للسلام » وهو ينص على انه اذا اخفق مجلس الامن ، بسبب عدم توافر الاجماع بين اعضائه الدائمين ، فى النهوض بمسئولياته الاساسية من حيث صون الامن الدولى ، عندما تبدو بوادر تهديد للسلم ، يتعين على الجمعية العامة ان تبحث الموقف فورا لاصدار التوصيات اللازمة (١٥٢) .

وبعد سنة ١٩٥٥ زاد عدد الدول الاعضاء فى الجمعية العامة بانضمام دول

---

(١٥١) أنظر فى موضوع نزع السلاح : « قضية نزع السلاح » المنشورة فى مجلة السياسة الدولية ٠ العدد الثالث يناير ١٩٦٦ ٠

(١٥٢) من الطريف أن هذا القرار كانت قد تبنته كل من الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا للتخلص من اثار الفيتو السوفيتى داخل مجلس الامن ، ولكنه أول ما استعمل ضد فرنسا وانجلترا حين لجأت كل منهما الى استخدام الفيتو فى مجلس الامن للحيلولة دون تدخل المجلس فى النزاع الناشىء عن قضية السويس ، فاستعين بقرار « الاتحاد للسلام » لنقل المشكلة من مجلس الامن الى الجمعية العامة التى اصدرت قرارات ادانت بها المعتدين ٠

صغيرة ، ودول حديثة الاستقلال ، ففقدت الجمعية العامة بعض ما كانت قد كسبته من سلطة مجلس الامن ، وانتقدت الدول الكبرى الجمعية العامة من اجل هذا الوضع ، وحجتها فى ذلك ان كثيرا من اعضائها لا يتمتعون بالنضج السياسى الكافى لتحمل اعباء المسئوليات الدولية ، وانها لهذا اصبحت خاضعة لديكتاتورية اغلبية غير مسئولة ، تائلة لا يصح ان تعطى لدويلة صغيرة مثل لوكسمبرج وايسلندا وجابون ، لا يتجاوز عدد سكان كل منها نصف مليون نسمة ، قيمة قانونية تخولها صوتا مماثلا لصوت دولة كبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى والصين والهند ، وتكررت المحاولات الرامية الى تعديل نظام التصويت فى الجمعية العامة ، او الى تضييق اختصاصاتها ، الا ان هذه المحاولات لم تسفر عن نتيجة ، لان الدول الصغيرة والمتوسطة تمسكت بمبدأ المساواة فى التمثيل والتصويت . ولكن مهما قيل فى عيوب الجمعية العمومية فان ما يسمونه ديكتاتورية الاغلبية ارحم من ديكتاتورية الاقلية التى يتألف منها مجلس الامن ، والتى تتسم بها العلاقات الدولية كلما استطاعت الدول الكبرى ان توحد كلمتها .

ثانيا — مجلس الامن : مجلس الامن هو بمثابة الهيئة التنفيذية للامم المتحدة ومهمته الرئيسية العمل على حفظ السلام والامن الدوليين ، وحين انشىء المجلس سنة ١٩٤٥ كان يراد منه ان يكون بمثابة « بوليس دولى » مسئول عن صون الامن العالمى ، ومن ثم تكون له سلطات واسعة ، وتحت امرته جيش دولى ، ليتاح له ان يعاقب اى دولة يقع منها ما يهدد الامن والسلام . وكان بوضعه هذا يعتبر فى الواقع امتدادا للمحالفة العسكرية التى كانت مكونة من حلفاء ذلك الحين : الولايات المتحدة ، وانجلترا ، والاتحاد السوفيتى والتى تم لها الانتصار على دول المحور ، ثم اضيف الى هذه المجموعة بعد ذلك كل من الصين وفرنسا باعتبارهما دولتين كبيرتين كان لهما ضلع الانتصار الذى احرزه الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية .

هذه الدول الخمس منحت مقاعد دائمة فى مجلس الامن ، كما منحت حق الاعتراض (الفيتو) على القرارات التى قد يتخذها المجلس فى المسائل التى تمس السلام والامن ان كانت لا توافق عليها . والى جانب هذه المقاعد الخمسة الدائمة توجد ستة مقاعد غير دائمة يشغلها اعضاء الامم المتحدة بطريق الانتخاب من قبل الجمعية العامة لمدة سنتين غير قابلتين للتجديد ، على ان يراعى فى ذلك مبدأ التوزيع الجغرافى العادل (١٥٣) . وابتداء من

---

(١٥٣) تكوين المجلس على هذا الوضع قوبل بانتقادات كثيرة ، منها ان الدول ذات المقاعد الدائمة فى مجلس الامن ذكرت باسمائها ، وعلى ذلك فهى غير قابلة للتغيير الا بتعديل الميثاق ، وهذا ينافى طبيعة التطور ، فان قوة اى دولة معرضة للتغير مع مرور الزمن ، فدولة كبرى قد تصبح فى عداد الدول المتوسطة ، كفرنسا وانجلترا مثلا ، وهناك دول نامية قد تصبح كبرى بما لها من نفوذ فى الشئون الدولية ، كالهند مثلا .

اول ينـــاير سنة ١٩٦٦ صار تعـــديل الميثاق الخاص بزيادة المقاعـــد غير الدائمة نافـــذا ، فاصبح الاعضاء غير الدائمين عـــددهم عشرة اعضاء .

ومجلس الامن هيئة دائمة نظمت بحيث تستطيع العمل باستمرار ، ولهـــذا فكل عضو من اعضائه ممثل بصـــفة دائمة فى مقر الامم المتحـــدة ، اذ يجب ان لا تزيـــد الفترة الواقعـــة بين كل اجتماعين من اجتماعات المجلس على اسبوعين ولمجلس الامن وظيفة اساسية هى العمل على حفظ السلام ، فلـــه ان يحقق فى المنازعات الـــدولية ، ويعمل على تسويتها ، وعلى قمعهـــا اذا اقتضى الامر . فهـــو اذن : اداة تحقيق ، واداة تسوية ، واداة قمع .

(أ) المجلس اداة تحقيق : ذلك لان لـــه حق فحص المنازعات الدولية ، وهو تـــدبير تمهيـــدى قصـــد بـــه تمكينه من معرفة ملابسات الاحتكاك الدولى . وتحليل عناصره ، ليتمكن من معرفة هل استمراره يعرض السلم للخطر . وللمجلس ان يمارس هذه الوظيفة من تلقاء نفسه ، او بنـــاء على شـــكوى تقدمها دولـــة هى طرف فى النزاع ، او دولة لا دخـــل لها فيه ، فيـــدرج المسالة فى جـــدول الاعمال ، ويحقق فيهـــا .

(ب) المجلس اداة تسوية : للمجلس ان يتـــدخل لتسوية المنازعات بـــان يـــدعو اطراف النزاع الى فضـــه بطريقة ودية ، او بان يلزمهم باتباع اسلوب معين مثـــل الالتجاء الى محكمة العـــدل الدولية ، او الى منظمة دولية اقليمية ، وقـــد يقـــدم حـــلا لنزاع يلزم الـــدول بتنفيذه .

(جـ) المجلس اداة قمع : اذا فشلت المساعى الودية التى يبذلها المجلس لتسوية النزاع او لتلطيف حـــدته ، وزادت الحال توترا ، واشتدت خطـــورة الاحتكاك الـــدولى ، حق للمجلس فى هـــذه الحالة ان يتخـــذ تـــدابير قمع ، وهى نوعان : احدهما تدابير غير عسكرية ، ومن بينها وقف الصلات الاقتصـــادية والمواصلات البحرية والجوية والبرية ونحوها وقفـــا جزئيـــا او كليا ، ومنهـــا ايضـــا قطع العلاقات الدبلوماسية وثانيهما تـــدابير عسكرية ، وهى عمليات حربية بطريق قوات جوية او برية او بحرية (١٥٤) .

---

(١٥٤) لم يستعمل مجلس الامن سلطته فى اتخاذ تدابير للقمع الا فى المسالة الكورية وبالنسبة لرودبسيا الجنوبية ، وبالنسبة للمسالة الاولى اصدر المجلس فى ٢٧ يونيـــة سنة ١٩٥٠ قرارا جاء فيه : ان للقوات الشمالية لم تصدع باوامره الخاصة بوقف القتال والانسحاب الى الشـــمال ، وانه لذلك « يوصى اعضـــاء الامم المتحـــدة بان يقدموا لجمهورية كوريا كل مســـاعدة لازمة لدفع العدوان المسلح ، ولاعـــادة السلم والامن الدوليين فى المنطقـــة الى نصابه » ، ولم يذكر المجلس الاســـاس القـــانونى الذى بنى عليـــه هـــذا القرار ، وان يكن قد استعمل =

والى جانب هـذه الوظيفة الاساسية للمجلس ، وهى صيانة السـلام الـدولى ، يقوم بعـدة مهام أخرى تجمل فيما يلى ١ — يقدم للجمعية العامـة توصيته بقبـول الاعضاء الجـدد فى الامم المتحـدة . ٢ — يقدم للجمعية العامة توصيته بوقف عضو يكون قـد اتخـذ قبله عمل من أعمال المنع او القمع . امـا انهاء الوقف ورد حقوق العضوية الى العضو الموقوف فيتم بقرار من المجلس وحـده . ٣ — يقـدم للجمعية توصيته بفصل عضو اذا أمعن فى انتهاك مبادىء الميثاق . ٤ — يضع الخطط التى تعرض على الدول الاعضاء لوضع منهج لتنظيم التسليح . ٥ — يقـدم توصية الى الجمعية العامة فى تعيين الامين العام للامم المتحـدة . . الخ .

ثالثا — المجلس الاقتصادى والاجتماعى : عهـد الى هـذا الفرع الثالث من فروع منظمة الامم المتحـدة مهمة الاشراف على التعاون الاقتصادى والاجتماعى بين الدول الاعضاء فى المنظمة ويتالف هـذا المجلس من ٥٤ عضوا تنتخبهـم الجمعية العامة للامم المتحـدة كل ثلاث سنوات ، بحيث يمثـل فيـه مختلف منـاطق العالم . وقـد اخـذ على طريقة تشكيل هـذا المجلس ، فى السنوات العشر الاولى من قيامه ، ان الدول الافريقية والدول الآسوية لم تمثـل فيـه تمثيلا عـادلا ، ولكن هـذا الوضع قـد صحح ، اذ أضيف ابتـداء من اول يناير ١٩٦٦ تسعة مقاعـد جـديدة فى المجلس ، وبهـذا صار مكونا من سبعة وعشرين عضوا ، بعد أن كان مكونا من ثمانية عشر عضوا ، ثم زاد هـذا العـدد مرة ثانية ابتداء من سبتمبر ١٩٧٣ الى ٥٤ عضوا ، والى جانب اعضاء المجلس يوجـد عـدة مراقبين يشتركون فى اعمال المجلس وفى مداولاته ، دون أن يكون لهم حق التصويت ، ومن هؤلاء المراقبين مندوبون عن الدول الاعضاء فى الامـم المتحـدة غير الممثلين فى المجلس ومن الوكالات المتخصصة ، وعن الهيئـات الـدولية غير الحكومية (١٥٥) .

= عبارة المـادة ٣٩ من الميثاق ، مما جعل بعض الدول تعتقـد ان تلك التدابير العسكرية اتخذت وفقا لاحـكام هـذه المـادة . وقد ذكر الاتحـاد السوفيتى فى برقية له بتـاريخ ٢٩ يونيه ان هـذا القرار غير صـحيح من الوجهة القـانونية لغيـاب عضوين دائمين عنـد اجتماع المجلس وهما الاتحاد السوفيتى والصين الشـعبية ، وهـذا يجعل القـرارات الموضـوعية التى اتخـذت فى غيابهما غير صـحيحة ، وعليـه فلا يمكن أن يعتبـر القـرار الصـادر فى ٢٧ يونيه بمثابة تطبيق للتدابير العسـكرية التى ذكرت فى الميثـاق وفقا لهـذا الراى ، وبالنسـبة لروديسـيا قـرر المجلس بالاجمـاع فرض عقـوبات الزاميـة واسـعة النطـاق ضـد نظام روديسـيا الجنوبية ، وتطلب هـذه العقوبات من كافة الدول الاعضـاء فى الامم المتحـدة وقـف الصـادرات الى روديسـيا الجنوبية والواردات منهـا ، ورفض توفيـر الموارد المـالية والاقتصـادية للنظـام ، ومنـع دخـول الاشـخاص المسـافرين بجـوازات روديسـيا الجنوبيـة الى اراضيها ممن يعتقـد انهم سـاهموا فى الاعمـال غيـر المشروعـة للنظـام ، ومنـع طائراتهـا من السـفر الى روديسيا ومنها .

(١٥٥) الهيئـات غير الحـكومية هى منظمـات دولية ذات نشـاط اقتصـادى او اجتماعى فى الشئون الدولية ، ومن اهمهـا : الاتحـاد البرلمانى العـالمى والاتحـاد الدولى للغـرف التجـارية ، والاتحاد العالمى للنقابات .

ويتفرع عن المجلس عـــدة لجان ، منها لجنة المعونة الفنية ، ولجنـــة المفاوضات مع الوكالات المتخصصة ، ولجنة التشاور مع الهيئات الـدولية غـير الحكومية ، ولجنـة تنظيم برامج المؤتمرات ، وللمجلس لجـان موضوعية (١٥٦) ولجان اقتصادية اقليمية ، ومنها اللجنة الاقتصادية لاوربا ، واللجنة الاقتصادية لآســيا ، واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصـــادية لافريقيا وهى التى مقرها اديس ابابا .

ويعقـد المجلس دورتين عاديتين على الاقل كل سنة بالمقر الدائم للامـم المتحـدة ، امـا قواعـد التصويت فى هـذا المجلس فانها بسيطة للغاية ، اذ ان لكل عضو صوتا واحد وتصـدر القرارات باغلبية الاعضاء الحاضرين المشتركين فى التصـويت .

وهـذا المجلس يؤدى وظيفته فى الاشراف على التعاون الاقتصـادى والاجتماعى بالعمل عـلى تنسـيق هـذا التعاون ، وتنشيطه ، وحمايتـه .

(ا) المجلس اداة تنسيق : يتولى المجلس تنسيق التعاون الاقتصـادى والاجتماعى داخل الامم المتحـدة بين مختلف فروعها ولجانها ، ويتولاه خارجها عن طريق تنسيق سياسات المنظمات الدوليـة الفنية ، كهيئة اليونسكو وهيئة الطيران المـدنى ، وتتم عملية التنسيق هـذه عن طريق معاهدات مبرمـة بين تلك المنظمات الفنيـة وبين الامم المتحـدة لتنظيم التعاون بين المتعـاهدين ، ورغم ذلك فان سياسة التنسيق هـذه لم تثمر كما يجـب ، بسبب تعـدد المنظمات الفنية الدولية ، ولتشعب فروعها واعمالها .

(ب) المجلس اداة تنشيط : وذلك فى مجال التعاون الـدولى فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، وعن طريق اجراء دراسات لهـذه الشئون ، وعـن طريق عقـد المؤتمرات ، وتقـديم التوصيات والمشورات ، وقـد طرحت عليه بعض المنازعات الاقتصادية التى وقعت بين الـدول ، الا ان المجلس لـم يفصل فيها ، لمـا تضمنته من جوانب سياسية وقانونية ليست من شأنه ، بـل هى من اختصاصات بعض الفروع الاخرى من المنظمات الدولية .

(ج) المجلس اداة حماية : جعل المجلس من اختصاصاته حماية الانسان ، باعتباره المحور الـذى تـدور حوله جميع التشريعات التى تهـدف الى حمـاية التعاون الاقتصادى والاجتماعى ، ولتحقيق هـذه الحماية عقـدت عـدة

---

(١٥٦) ومن هذه اللجان : لجنـة النقل والمواصـلات ، واللجنة المالية ، ولجنـة الاحصـاء ، ولجنة السـكان ، واللجنة الاجتماعية ، ولجنـة حقـوق الانسـان ، ولجنـة مـركز المـراة ، ولجنـة المخدرات .

اتفاقات دولية من أهمها الاعلان العالمى لحقوق الانسان (١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨) ، كما عقدت اتفاقات خاصة بمكافحة المخدرات ، ونحو ذلك من تدابير الضمان لحماية الانسان وكفالة تقدمه . والصعوبة الهامة التى تواجهها هذه التشريعات الدولية تتمثل فى تحديد الهيئة التى تتولى الاشراف على تطبيقها ، وتتكفل بحماية المحرومين من هذا التطبيق .

وستزداد رسالة المجلس الاقتصادى والاجتماعى نموا مع تقدم الزمن : لان الصراع الذى سيدور فى المجتمع الدولى فى السنوات القادمة لن يكون دائرا بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة ، ولا بين الدول المؤمنة بالشيوعية والدول التى تدين بالراسمالية ، ولكن الصراع سيكون على اشده بين الدول الغنية المتقدمة والدول الفقيرة المتخلفة ، وستكون مهمة المجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يقرب بين الفئات المختلفة ما استطاع ، ليكسر من حدة هذا الصراع ، وذلك يقتضى منذ الآن النظر فى منحه سلطات واسعة تتلاءم مع الرسالة الكبيرة الملقاة على عاتقه .

رابعا — **مجلس الوصاية** : مجلس الوصاية هو الفرع الذى وكل اليه امر الاشراف على بعض الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى وقررت الامم المتحدة وضعها تحت الوصاية ويتالف هذا المجلس من ثلاث فئات من الاعضاء : اعضاء يتولون ادارة اقاليم مشمولة بالوصاية ، والاعضاء الدائمين فى مجلس الامن غير المتولين ادارة اقاليم مشمولة بالوصاية ، وهم يمثلون الاتحاد السوفيتى وللصين ، والاعضاء المنتخبين الذين تتم بهم المساواة العددية داخل المجلس بين الاعضاء الذين يتولون ادارة الاقاليم المشمولة بالوصاية وبين الاعضاء الذين لا يتولونها ، وهؤلاء تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وبذلك جمع هذا المجلس بين الدول التى لها اشراف على بعض الاقاليم وبين الدول التى ليس لها اشراف .

وتتضمن الوظائف التى يؤديها هذا المجلس وضع اتفاقات الوصاية ، والنظر فى التقارير السنوية التى ترد اليه من الدول المشرفة على الاقاليم المشمولة بالوصاية ، وقبول الشكاوى التى تصل اليه من شعوب تلك الاقاليم ، وتنظيم زيارات دورية تقوم بها بعثات من المجلس . وقد استقلت كل الاقاليم المشمولة بالوصاية تقريبا على النحو الذى فصلناه فى الكتاب الثانى من هذا المؤلف ، ولن يمضى الا قليل حتى يصبح هذا المجلس غير ذى موضوع ، ويدخل فى ذمة التاريخ ، حيث يسجل له انه استنفذ اغراضه بتصفية الاستعمار فى المناطق التى تولى الاشراف عليها .

خامسا — محكمة العدل الدولية : تعتبر هذه المحكمة الاداة القضائية

الرئيسية للامم المتحدة (١٥٧) ، وهى لا تختلف عن المحكمة القديمة الا من حيث الاسم ، اذا استثنينا بعض التعديلات الطفيفة ، ومقرها لاهاى ، وتتكون من خمسة عشر قاضيا ينتخبون دون نظر الى جنسيتهم ، ويتم انتخابهم بمعرفة الجمعية العامة ومجلس الامن ، ومدة خدمتهم تسع سنوات ، والاصل فيها ان ولايتها اختيارية اى تقوم على رضاء جميع الدول المتنازعة بعرض خلافاتها عليها لتفصل فيها . وفى بعض الحالات تكون لها ولاية جبرية اذا وافقت الدول اطراف الخصومة على ذلك مقدما . وقد حاولت بعض الدول فى مؤتمر سان فرنسسكو أن تقرر مبدأ الولاية الجبرية للمحكمة بالنسبة الى المنازعات القانونية (كتفسير معاهدة من المعاهدات ، او مسألة من مسائل القانون الدولى ، أو تحديد قيمة التعويض ونوعه ، ونحو ذلك) ، غير ان هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح .

وخلافا للمحكمة القديمة تمر المحكمة الحالية بازمة مرجعها الى قلة القضايا المعروضة عليها (١٥٨) ، اذ أن الدول تفضل حل منازعتها عن طريق الوسائل الدبلوماسية بدلا من التقدم بها الى محكمة العدل . وقد قيل فى تفسير هذه الازمة ان المحكمة تطبق قانونا دوليا لا يتمشى مع طابع العصر . وعندنا ان ما قاله العلامة بوليتيس فى احد مؤلفاته (١٥٩) هو خير تفسير لهذه الازمة اذ قال : ان القول بأن العدالة هى سبيل السلام تأسيسا على الاعتقاد بأن العدل يمكن ان يمنع نشوب الحروب هو قول خاطىء ، والعكس هو الصواب . فسيادة العدالة تتطلب اولا وقبل كل شىء استتباب السلام فى جو مشبع بالانفعالات والمنافسات والنظريات العدائية يفقد القاضى كل سلطان ، لان سلاحه القانون يفقد كل قيمة له ازاء القوة . فأزمة محكمة العدل الدولية هى فى الواقع نتيجة ظروف المجتمع الدولى ، اكثر مما هى نتيجة لعيوب تشوب نظام هذه المحكمة .

---

(١٥٧) ذكرت المادة ٩٢ من ميثاق الامم المتحدة أن « محكمة العدل الدولية هى الاداة القضائية الرئيسية للامم المتحدة ، وتقوم باعمالها وفق نظامها الاساسى الملحق بهذا الميثاق ، وهو مبنى على النظام الاساسى للمحكمة الدائمة للعدل الدولى (التى كانت تابعة لعصبة الامم) ، ويعتبر جزء لا يتجزأ من الميثاق » .

(١٥٨) من بين القضايا التى عرضت على محكمة العدل الدولية فعلا : قضية مضيق كورفو التى كانت بين البانيا وانجلترا بسبب اصابة بعض السفن الانجليزية بالغام كانت قد وضعتها الحكومة الالبانية فى مضيق كورفو وقضية حق الايواء بين كولومبيا وبيرو بسبب لجوء الزعيم هايادى لاتورا الى سفارة كولومبيا فى بيرو وطلبه حمايته من سلطات بيرو باعتباره لاجئا سياسيا ، وقضية شركة البترول (انجلو ايرانيان) التى أمنتها حكومة الدكتور مصدق فرفعت الحكومة الانجليزية الامر الى هذه المحكمة الدولية فاصدرت حكما بعدم اختصاصها .. الخ .

(١٥٩) N. Politis-La Justice Internationale

سادسا ــ الامانة العامة للامم المتحـــدة : الامانة العامة للامم المتحـــدة أصبحت بمرور الزمن من أهم فروع المنظمة الدولية ، فعنـــدما جعل مشـــرعو سان فرنسسكو الامانة العامة فرعـــا رئيسيا من فروع الامم المتحـــدة ، وسووا بينها وبين الجمعية العـــامة ، ومحكمة العـــدل ، والمجالس المحدودة الاخرى ، لم يكونوا يتصورون ان هـــذا الفرع سيعتلى مكان الصدارة ، رغم انه انشىء أصـــلا ليكون اداة تابعة للفروع الاخرى تعـــد لهـــا الاعمال التى تؤديها . ويرجع ازدياد اهمية الامانة العامة الى عـــدة امور ، منها : شلل مجلس الامن منـــذ أن تغلغلت فيـــه الحرب الباردة وتضخم الجمعية العامة بعـــد أن وصـــل عـــدد أعضائها الى ١٤٣ ، ومنها ان ثانى امين عام لها وهو داج همرشلـــد كان ذا شخصية بارزة .

وتتكون الامانة العامة من مجموعة من الموظفين الدوليين يعملون تحـــت اشراف الامين العام (١٦٠) . وبرغم التغيرات التى تأثرت بهـــا الامـــم المتحدة فى السنوات الاخيرة فأن الامانة العامة ما زالت يغلب فيهـــا الطابـــع الغربى والامريكى ، لان المناصب الكبرى تكاد تكون مقصورة عليهم ، ولان مقـــر الامـــم المتحـــدة فى نيويورك مما يعين على ذلك .

٤ ــ الامـــم المتحـــدة فى الميزان :

هل نجحت الامم المتحـــدة فى المهمة التى انشئت من اجلها . ام اخفقت ؟

أن الاجابة بالنفى المطلق أو الاثبات المطلق لا تخلـــو من ترخص ، لان الامم المتحـــدة قـــد نجحت فى الواقع فى بعض الميادين واخفقت فى البعض الآخر ، وذلك رغم العيب الجوهرى اللاحق بالامم المتحـــدة منـــذ قيامها ، وهو وقوع ثلاث حوادث هامة اثرت فى مجرى العلاقات الدولية . وهى :

اولا : قامت الامم المتحـــدة قبل ان تنفجر اول ذريـــة على مدينـــة هيروشيما ، فلم تتضمن نصوص ميثاقها احكاما لمعالجة مـــا يتصل بالـــذرة من مشكلات عالميـــة : وبمعنى آخر وضعت اسس الامم المتحـــدة فى عصر الاسلحـــة العادية ، بينما تواجه اليوم عصر الاسلحة النووية .

ثانيا : مشكلة التخلف الـــذى يهـــدد اكثر من نصف المجتمع البشرى ، اذ لـــم تتضح معالمها الا بعـــد قيام الامم المتحـــدة .

---

(١٦٠) كان أول أمين عام للامم المتحدة هـــو السيد تريجفى لى النرويجى (١٩٤٦/٢/١ ــ ١٩٥٢/١١/١٠) ، وقـــد خلفه السيـــد داج همرشـــلد السويدى فى ٣١ مارس ١٩٥٣ ، فلمـــا لقى مصرعه فى الكونغـــو فى ١٩٦١/٩/١٨ اســـندت الامـــانة العـــامة الى السيد اوثانت من بورما وفى ديسمبر ١٩٧١ عين كورت فالدهايم للنمسوى امينـــا عـــاما حيث تقـــلد منصـــبه فى يناير ١٩٧٢ .

ثالثا : مشروعو ميثاق المتحـــدة لـــم تـــدر بخلدهم بـــدعة الحرب الباردة التى غيرت اوضاع العلاقات الدولية ، ومن هنـــا لم يعرض ميثاقها لعلاج هـــذه المشكله الجوهريه .

رغم هـــذه الشوائب العالقة بدستور المنظمة العالمية فانها قـــد حققت بعض الانتصارات فى الميـــدان الدولى ، ويمكن تلخيصها فيما يلى :

اولا : لقـــد نجحت الامم المتحدة فى بقائها مستكملة عناصر الوجود ونجحت فى أن تكون محجـــا للزعماء والاقطاب يفدون اليها كل عام فى اشـــــهر سبتمبر لتكون متنفســـا للتصريح بقضايا ومطالب أوطانهم من فوق منبرها .

ثانيا : نجحت الامم المتحـــدة فى ان تكون منظمة دوليـــة عالمية بكل معنى الكلمة ، بخلاف عصبة الامم التى كانت منظمة اوربية اكثر مما هى عالميـــة ، ودوليـــة الامم المتحـــدة تظهر فى عـــدة نواح ، فميثاقها لم تشترك فى وضعه الا عشر دول أوربية من بين الخمسين دولة التى وضعت الميثاق . ومقر المنظمـــة فى أمريكا . والامين العام السابق للمنظمة آسيوى . وجميع قارات العـــــالم ممثلة فى الجمعية العامة للامم المتحـــدة وفى المجالس المحـــددة التابعة لها .

ثالثا : نجحت الامم المتحـــدة فى تصفية الاستعمار السياسى ، وتحقيق الاستقلال لاغلبية الـــدول الآسيوية والافريقية ، ومع أن هـــذه الـــدول كان مآلها الى الاستقلال حتى ولو لم توجـــد الامم المتحـــدة ، غير أن وجودها استحـــث ولا شك تحقيق هـــذا الاستقلال وذلل عقباته ، وعاون تلك الـــدول الحـــديثة فأخـــذها بيـــدها فى المرحلة الاولى من استقلالها وها أشق مراحل النمو . واكثر من ذلك فقـــد اضفت على عشرات من هـــذه الدول نوعـــا من الكرامة والعـــزة ما كانت تستطيع أن تتمتع بـــه فى الصعيد الـــدولى الا بفضلها ، فما كان يمكن بـــدونها ان يكون لـــدولة فى وسط افريقيا او وسط امريكا صوت يساوى صوت الولايات المتحـــدة او الاتحاد السوفيتى ، من شـــأنه أن يجعل هـــذه الـــدولة تشعر بالعزة والكرامة ، اذ يتـــاح لها القيام بـــدور فى السياسة الـــدولية مهما كان ضعفها او تخلفها .

رابعا : نجحت الامم المتحـــدة فى ادراج اهم مشكلة فى النصف الثانى من القرن العشرين فى جـــدول اعمالها ، وجعلتها ماثلة امامها فى كل اجتماع تعقده فى كل لجنة تجتمع فيها ، وهـــذه المشكلة هى تقسيم العالم الى طبقتـــين : احداهما الـــدول الغنية الصناعية المتقدمة ، والاخرى الـــدل الفقيرة المتخلفة . فالامم المتحـــدة اذا لم تكن وفقت حتى الان فى ايجاد تسوية لهـــذا الصراع الطبقى الدولى ، فيكفى انهـــا قـــد وفقت فى تشخيص الـــداء ، والتشخيص أول خطـــوة صحيحة نحـــو العلاج الناجع .

خامسا : نجحت الامم المتحـــدة فى بعض القضايا السياسية والاجتماعيـــة التى تمت الموافقة عليها بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحـــدة (قضـــية تأميم قنـــاة السويس ، قضية التميز العنصرى ، الخ) .

تلك بعض النواحى التى نجحت فيها الامم المتحـــدة باعتبارها منظمة دوليـــة ممثلة لضمير المجتمع البشرى . الا ان هنـــاك نواحى اخرى كثيرة اخفقت فيها الامـــم المتحـــدة .

اولا : لم تستطع تحقيق اى نجاح فى اخماد الحرب الباردة التى دارت بين المعسكر الشيوعى والمعسكر الغربى واصاب شرهـــا العالم باجمعه ، وبالتالى اخفقت فى جميع الميـــادين التى كانت تتطلب التعاون الصادق الامـــين بـــين المعسكرين المتناهضين ، ولـــم يقتصر اخفاقها على عجزها عن وقف تلك الحرب الباردة ، بـــل لم تستطع ايضـــا ان تكون هى نفسها بمنأى عن هـــذه الحرب وانما انغمست فيها ، ولم تردد الولايات المتحـــدة فى جعل المنظمة الدوليـــة اداة لتأييـــد دبلوماسيتها ، فلم يكن غريبا ان تصدر اغلبية القرارات والتوصيات وفقـــا لسياسة الولايات المتحـــدة . وعنـــدما حـــدث الانفراج الـــدولى حـــدث خارج ساحتها .

ثانيا : اخفقت الامم المتحـــدة فى نزع الاسلحة العادية وتحريم الاســـلحـــــة الـــذرية والنووية ، بـــل اخفقت ايضا فى تكوين جيش دولى يخضع لهـــا ويفرض العقوبات على الـــدول التى تخالف مبادىء الامم المتحـــدة واهدافها .

ثالثا : عجزت الامم المتحـــدة عن اجتذاب الراى العام العالمى اليها . ويرجـــع فتور الراى العام من ناحية الى اخفاقها فى تنشيط التعـــاون الـــــدولى واستتباب السلام ، ومن ناحية اخرى الى صعوبة تتبع اعمالها وتعقـــد المشاكل الدولية التى تعالجها ، وقـــد امتـــدت عـــدوى هـــذا الفتور من الراى العـــام العالمى الى حكومات الدول نفسها ، فلم تعـــد تثق بها ، وتفضل علاج مشاكلهـــا خارج حظيرتها .

رابعا : اخفقت فى عـــدم وضع قواعـــد قانونية ثابتة واضحة تخضع لهـــا الدول ، فلجنة القانون الدولى التابعة للجمعية العامة للامم المتحـــدة لم تحقق هـــدفها ، ومحكمة العـــدل الدولية لم تلجأ اليها الدول لفض منازعاتها ، بـــــل مازالت ولايتها اختيارية ، وسواء رجعت ازمة القانون الـــدولى الى كونه اوربيا اكثر مما هـــو دولى ، او الى كونـــه نظريا اكثر مما هـــو واقعى ، فالامم المتحدة قـــد اخفقت فى تطويره اوتجـــديده .

خامسا : اخفقت الامم المتحـــدة فى تنظيم التنمية الاقتصادية على مستوى عالمى ، بأن تجعل جميع المساعدات المـــالية والاقتصادية والفنية تمـــر عـــن طريقها . فما زالت المساعدات ثنائية تقدمها كل من الدولتين الكبيرتين للـــدول المتخلفة حسب شروطها ووفقـــا لمـــآربها .

ومع هـــذا وذاك فان الامم المتحدة ما زالت حديثة العهـــد ، لذلك يكون الحكم فى شانها الآن سابقا لاوانـــه ، غير اننـــا نستطيع أن نقول انهـــا اصبحت من مستلزمات الحياة السياسية الـــدولية الحديثة ، لا مفر من وجودها ، ولا غنى عن خـــدماتها . واذا قـــدر للامم المتحـــدة أن تنهار . كما انهارت عصـــــبة الامم المتحـــدة من قبل ، فلابـــد أن تقوم على انقاضها منظمة عالمية ثالثة ثـــم رابعة ، لان المنظمات العالميـــة اصبحت من مستلزمات المجتمع الـــدولى كالاسرة او المـــدينة او الدولة .

فهرس

	الصفحة
مقدمة :	٣
فصل تمهيدى : التعريف بعلم السياسة	٥
المبحث الاول : التعريف بموضوع علم السياسة (١ ــ تعريف علم السياسة . ٢ ــ الصلة بين السياسة والعلوم الاخرى) .	٧
المبحث الثانى : القوانين السياسية	١٢
الكتاب الاول : فى تطور الفكر السياسى	
الفصل الاول : الفكر السياسى فى العصور القديمة	١٧
المبحث الاول : الفكر السياسى فى مصر الفرعونية (١ ــ الدولة القديمة والملك الاله . ٢ ــ الدولة الوسطى والراعى الصالح . ٣ ــ الامبراطورية ولا مركزية الحكم) .	١٧
المبحث الثانى : الفكر السياسى الآسيوى	٢٣
(١ ــ الفكر السياسى الهندى . ٢ ــ الفكر السياسى الصينى) .	
المبحث الثالث : الفكر السياسى فى عهد الاغريق	٣٠
(١ ــ دولة المدينة والديمقراطية . ٢ ــ افلاطون والمدينة الفاضلة . ٣ ــ ارسطو والحكم الدستورى . ٤ ــ أثر افلاطون وارسطو فى تطور الفلسفة السياسية . ٥ تطور الفكر السياسى الاغريقى بعد ارسطو . ٦ ــ الاثار التى خلفتها الفلسفة السياسية الاغريقية) .	
المبحث الرابع : الفكر السياسى فى عهد الرومان	٥٤
(١ ــ طبيعة الفكر السياسى الرومانى . ٢ ــ شيشرون والقانون الطبيعى . ٣ ــ نظرية المشرعين الرومان . ٤ ــ مميزات الفلسفة السياسية لدى الرومان) .	

الصفحة

الفصل الثانى : الفكر السياسى فى العصور الوسطى ٦١

المبحث الاول : الفكر السياسى المسيحى ٦١

(١ ــ طبيعة الفكر السياسى المسيحى . ٢ ــ العلاقة بين الكنيسة والدولة . ٣ ــ آراء بعض الكتاب المسيحيين الاوائل) .

المبحث الثانى : الفكر السياسى فى عهد الاقطاع ٦٦

(١ ــ النظام الاقطاعى . ٢ ــ القديس توماس الاكوينى وطبيعة القوانين . ٣ ــ مارسيليو دى بادو وتقييد سلطة الكنيسة) .

المبحث الثالث : الفكر السياسى فى الاسلام ٧٩

(١ ــ القرآن الكريم والفكر السياسى . ٢ ــ الخلافة والفكر السياسى . ٣ ــ رجال الفكر السياسى فى الاسلام) .

الفصل الثالث : الفكر السياسى فى العصور الحديثة ٨٧

المبحث الاول : فلسفة القومية ٩٠

(١ ــ تطور التجارة الدولية . ٢ ــ مكيافيلى والوحدة القومية) .

المبحث الثانى : فلسفة القانون الطبيعى ١٠١

(١ ــ القانون الطبيعى والعصر الطبيعى . ٢ ــ توماس هوبز والحكم المطلق . ٣ ــ جون لوك والحكم الدستورى) .

المبحث الثالث : الفلسفة الفردية ١١٤

(١ ــ انهيار نظرية القانون الطبيعى فى فرنسا . ٢ ــ مونتسكيو وروح القوانين . ٣ ــ جان جاك روسو والارادة العامة . ٤ ــ جيرمى بنتسام ونظرية المنفعة . ٥ ــ جون ستيوارت ميل والحريات العامة) .

المبحث الرابع : الفلسفة الاشتراكية ١٣٨

(١ ــ الثورة الصناعية واثرها على الفكر السياسى . ٢ ــ كارل ماركس وصراع الطبقات) .

الصفحه

المبحث الخامس : المـــاركسية بعد ماركس ١٥١

(١ ــ لينين وامكانية قيـام الثورة فى بلـد واحد . ٢ ــ تروتسكى والثورة العالمية . ٣ ــ ماوتسى تونج والمـاركسية القومية) .

الكتـــاب الثانى : فى نظرية الـــدولة

الفصل الاول : الـــدولة ١٧٣

المبحث الاول : نشـــأة الـــدولة ١٧٣

(١ ــ الـــدولة ومقوماتها . ٢ ــ نظريـــة العقـــد الاجتماعى . ٣ ــ نظرية النشأة المقـدســة . ٤ ــ نظرية القوة . ٥ ــ النظرية التاريخية . ٦ ــ نشـأة الـــدولة والقانون الدولى) .

المبحث الثانى : سيادة الـــدولة ١٨٥

(١ ــ مظاهر السيادة . ٢ ــ خصائص السيادة . ٣ ــ النظريات المختلفة للسيادة) .

المبحث الثالث : وظائف الدولة ١٩٦

(١ ــ النظرية الفردية . ٢ ــ النظرية الفوضوية . ٣ ــ النظريـــة الاشتراكية . ٤ ــ النظرية الانسانية) .

المبحث الرابع : الـــدولة المركبـــة ٢١٢

(١ ــ الاتحاد الشخصى . ٢ ــ الاتحاد الفعلى . ٣ ــ النظـــام التعاهدى او الكونفدرالى . ٤ ــ النظام الاتحادى او الفيدرالى) .

المبحث الخامس : الدولة ناقصة السيادة ٢٣٩

(١ ــ الدولة التابعة . ٢ ــ الدولة المحمية . ٣ ــ الدولة المشمولة بنظام الانتـــداب . ٤ ــ الدولة المشمولة بنظام الوصاية) .

الفصل الثانى : الحكومة والسلطات العامة ٢٦١

المبحث الاول : الحكومة وانواعها ٢٦١

(١ ــ الحكومـــة الملكية . ٢ ــ الحكومـــة الارستقراطيـــة . ٣ ــ الحكومة الديمقراطيـــة . ٤ ــ الحكومـــة الشمولية . ٥ ــ النظرية الحديثة فى انـواع الحكومات) .

الصفحة

المبحث الثانى : السلطات العامة وانواعها ٢٨٤

(١ ــ نظرية فصل السلطات . ٢ ــ الدستور . ٣ ــ الهيئة الناخبة . ٤ ــ الهيئة التشريعية . ٥ ــ الهيئة التنفيذية . ٦ ــ الهيئة القضائية) .

الفصل الثالث : التنظيمات السياسية والراى العام ٣٠٣

المبحث الاول : الاحزاب السياسية ٣٠٣

(١ ــ طبيعة الاحزاب السياسية . ٢ ــ وظائف الاحزاب السياسية . ٣ ــ وسائل الاحزاب السياسية . ٤ ــ انواع الاحزاب السياسية . ٥ ــ تمويل الاحزاب السياسية) .

المبحث الثانى : جماعات الضغط ٣١٩

(١ ــ ماهية جماعات الضغط . ٢ ــ انواع جماعات الضغط . ٣ ــ جماعات الضغط وانظمة الحكم . ٤ ــ وسائل جماعات الضغط . ٥ ــ جماعات الضغط والديمقراطية) .

المبحث الثالث : الراى العام ٣٢٩

(١ ــ طبيعة الراى العام . ٢ ــ طرق دراسة الراى العام . ٣ ــ طرق التاثير فى الراى العام . ٤ ــ نطاق الراى العام) .

الكتاب الثالث : فى العلاقات بين الدول

الفصل الاول : ماهية العلاقات الدولية ٣٣٧

المبحث الاول : تعريف العلاقات الدولية ٣٣٧

(١ ــ علم العلاقات الدولية . ٢ ــ العلاقات الدولية والعلوم السياسية) .

المبحث الثانى : تطور العلاقات الدولية ٣٣٩

(١ ــ العلاقات الدولية فى العصور القديمة . ٢ ــ العلاقات الدولية والمسيحية . ٣ ــ العلاقات الدولية والاسلام . ٤ ــ العلاقات الدولية فى عصر المؤتمرات . ٥ ــ العلاقات الدولية فى عصر التنظيمات ٦ ــ العلاقات الدولية فى عصر الذرة) .

الصفحة

الفصل الثانى : السياسة الخارجية ٣٥١

المبحث الاول : نظرية السياسة الخارجية ٣٥١

(١ ــ العوامل المؤثرة فى تشكيل السياسة الخارجية . ٢ ــ عملية صنع السياسة الخارجية . ٣ ــ ادوات تنفيذ السياسة الخارجية) .

المبحث الثانى : السياسات الخارجية للـدول الكبرى ٣٧٣

(١ ــ السياسة الخارجية السوفيتية . ٢ ــ السياسة الخارجية الامريكية . ٣ ــ السياسة الخارجية البريطانية . ٤ ــ السياسة الخارجية الفرنسية . ٥ ــ السياسة الخارجية الصينية . ٦ ــ السياسة الخارجية المصرية) .

الفصل الثالث : فى الاستراتيجية والاحلاف العسكرية ٤٠٤

المبحث الاول : فى الاستراتيجية ٤٠٤

(١ ــ التعريف بالاستراتيجية . ٢ ــ النماذج المعاصرة للاستراتيجية العسكرية) .

المبحث الثانى : فى الاحلاف العسكرية ٤١٢

(١ ــ النظرية العامة للاحلاف العسكرية . ٢ ــ الاحلاف العسكرية والصراع بين الشرق والغرب . ٣ ــ العالم الثالث ورفض سياسة الاحلاف) .

الفصل الرابع : فى الاندماج الدولى ٤٣١

المبحث الاول : نظرية الاندماج الدولى ٤٣١

(١ ــ التعريف بالاندماج . ٢ ــ عملية الاندماج . ٣ ــ الوظيفية كطريق للاندماج) .

المبحث الثانى : المحاولات الاندماجية فى السياسة الدولية المعاصرة . ٤٣٧

(١ ــ المحاولات الاندماجية فى القارة الامريكية . ٢ ــ المحاولات الاندماجية فى العالم العربى . ٣ ــ المحاولات الاندماجية فى اوربا الغربية . ٤ ــ المحاولات الاندماجية فى القارة الافريقية) .

الصفحة

الفصل الخامس : التنظيم الـــدولى والعلاقات الدولية ٤٦٠

المبحث الاول : عصبة الامم ومصيرها ٤٦١

(١ ــ نشأة عصبة الامم . العضوية فى عصبة الامم وموجـــــة الانسحابات . ٣ ــ تنظيمات العصبة وسياستها . ٤ ــ اخفـــاق العصبة واسبابه) .

المبحث الثانى : الامم المتحـــدة والحرب الباردة ٤٧٥

(١ ــ مؤتمرات الحلفاء ونشأة الامم المتحدة . ٢ ــ قضية العضوية فى الامم المتحدة . ٣ ــ تنظيمات الامم المتحـــدة وسياســـــتها . فى الميزان) .

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ ش محمد فريد - القاهرة

0220000031
25